المكتبة الأقترادية

موجزفي الماليذالعامة

ب**الدین** الدکتورمحرثی راحق عطریت دکتون علیه الفقوق بجاحدا الاسکندنی دکتان المالیة العادیدا دامای بمکمد الفقص دبحسس الدون





كارالهفارف بمطر

اهداءات ۲۰۰۱

ا/ معمد معمود العداد معامين بالنقس- الإسكندرية

موحز في الماليذ العامة

تأليف الدُورْمُ فِي رَاضِ مِلْتِ يعيد المؤن بعد موعدة والمان بهر المؤن بعد المؤدد والمان بهر المؤن

Commission of the Administra Library (GOAL)

مُعَتِّلُكُنْ § ۱ - مبادئ. عامة

عَلَم الحالية العَامة :

علم المالية العامة هو العلم الذي يدرس القواعد المنظمة للنشاط المالى للهيئات العامة ، وهو ذلك النشاط الذي تبذله تلك الهيئات في سبيل الحصول على الموارد الضرورية وفي إنفاقها للوصول إلى غاياتها ، وهي إشباع ما يعرف بالحاجات العامة .

الحاحات العامة :

حركا تبدأ دراسة الاقتصاد السياسي من نظرية الحاجات الحاصة ، كُذِلكِ
 تبدأ دراسة علم المالية العامة من نظرية الحاجات العامة . (١)

يقسم علماء الاقتصاد حاجات الإنسان إلى قسمين : حاجات فردية وحاجات جاعية . فالحاجات الفردية كالحاجة إلى الفذاء ، والحاجة إلى وقاية الحسيم من التقليات الجوية ، والحاجة إلى تأدية الشمائر الدينية ، يشعر بها الناس منفردين ، وهي مستعدة من مقتضيات الحياة المادية والروحية المانسان ، أما الحاجات الجاعية كالحاجة إلى ب العدالة ، والحاجة إلى الحاية من اعتداء الآخرين فيشعر بها الناس مجتمعين، . أي يصفهم أفراداً في مجتمع .

من هذه الجاجات جيماً ، فردية وجاعية . ما يمكن إشباعه بواسطة الأَفْرَادِ

⁽¹⁾Einaudi, Corso di Scienza della Finanza, Trino, 1927. — Flora, Manuale Scienza delle Finanzo — Tangorra, Trattato di Scienza della Finanza, Milano, 1915. | P Barone, Studi di Economia Finanziaria; (Ciornale degli Economisti, 1912).

أو الهيئات الخاصة ، ومنها ما تقوم بقضائه هيئات عامة ، فالحاجات التي من النوع الأول تسمى حاجات خاصة(Privés) ، أما التي من النوع الثانى فيطاتى عليكر حاجات عامة (Publics) .

على أنه ينبغى أن نلاحظ أنه لا توجد بين هذين النوعين من الحاجات فروق جوهرية ، واذا استثنينا بعض الحاجات الجاعية ذات الأهمية الأساسية ، التي لا يمكن بطبيعتها أن يقوم بقضائها غير هيئات عامة ، فإن جميع الحاجات الأخرى ، وتكون الغالبية العظمى ، ليست لها مميزات خاصة "جمل إشباع بعضها قاصراً على الهيئات العامة ، وإشباء البعض الآخر قاصراً على الجهود الخاصة .

ولما كان لا يوجد بين هذين النوعين من الحاجات أى الحاجات العامة والحاجات الخاصة ، فروق موضوعية ذاتية ولا حدود ثابتة ، فإن ما يعتبر حاجة عامة فى دولة ما ، قد يكون متروكا للجهود الخاصة فى دولة أخرى ، وفى نفس الدولة ما يكون اليوم حاجة علمة قد يكون مقر عكون فى عصر مضى حاجة خاصة . وإذا انتنى وجود فروق موضوعية حقيقية واضحة بين الحاجات العامة والحاجات الخاصة ، فلا يكون من المنطاع تحديد الحاجات العامة اعباداً على عناصر موضوعية ، ولا يبقى لتحديدها سوى الالتجاء الحاجات العامة الميئة القائمية بقضاء الحاجة ، ولذا يطاق معظم كتاب المالية العامة الم « الحاجات العامة » على الحاجات العامة من دولة لأخرى ، هيئات عامة مهما كانت تلك الحاجات ، مهذا مختلف الحاجات العامة من دولة لأخرى ، هيئات عامة مهما كانت تلك الحاجات ، مهذا مختلف الحاجات العامة من دولة لأخرى ، في نفس الدولة من عصر لآخر تبعة لاختلاف سياسها الاقتصادية والاجهاعية (١) .

Sax, E., Grundlegung der theoretischen Staatswirtschaft, Wien. 1887.
 Grazinai, A., Istitusioni di Scienza delle finanze, Torino 1929.

الخدمات العام: :

ج – قضاء الهيئات العامة للحاجات العامة يكون بوارعلة قيامها تخدمات
 يطاق عليها خدمات عامة لهذا السبب. والخدمات العامة نوعان :

١ - خدمات عامة ذير قابلة للتحزُّلة .

٢ - خدمات عامة قابلة التجزئة .

وهذه الآخيرة تشبه الخدمات الخاصة ، كالخدمة التى يؤديها الطبيب للمريض والمحامى الصاحب القضية فى : (١) قابليتها للتجزئة مما يسمح بقياس مدى انتفاع الشخص بالخدمة وتقدير ثمن هذا الانتفاع . (٣) أن الانتفاع بها ودفع ثمنها اختيارى، فن يريد مثلا الانتقال من مكان إلى آخر غير بين أن يركب سيارة ويدفع ثمن ما يقدمه له مالكها من خدمة على أساس المسافة التى تقطعها السيارة وبين أن يذهب على قدميه ولا يدفع شيئاً .

أما الخدمات العامة غير القابلة التجزئة فنتميز بأنه لا بمكن تجزئها إلى وحدات ولذا فهي غير قابلة للبيع .

وعدم قابلية الخدمة التجزئة يرجع فى الفالب إلى طبيقها ، فبعض الخدمات لا يمكن تنظيمها ولا القيام مها إلا الفائدة الجاعة كالها كالدفاع والوقاية من الأمراض الحدية ، وهذه الطائفة من الخدمات لا يمكن جدايا قابلة التجزئة دون أن يذهب نفعها ، ويعبر عن ذلك بأن الخدمة غير قابلة التجزئة لسبب فنى ، إذ جب أن تكون عاماً الخدمة شاملة من جهة عودائمة من جهة أخرى ، فالأمن مثلا ينبغى أن يكون عاماً أي شاملا لجميع الأفراد ، بمنى أنه جب على الدولة أن شما مجايها من تلقاء نفسها جميع المقيمين على إقايمها ، وليس لأى فرد أن يرفض تلك الحاية ، بدعوى أنه في غن عنها، بالم هو مجبر على قبولها . كذلك جب أن تكون الخدية دائمة ، فالأمن

يَغِنَى أَنْ يَكُونَ دَائماً أَى مُستمراً ، وآية استمراره ألا يشمر أحد بحامِعته بلك الحَلَيّة ، يغاف إلى هذا السبب الذي الذي يمنع من قبول الخليمة للتجزئة سبب أِجلاق ، ذلك أِنه مما لا ستساغ أن تعرض خدمة المدالة أو الأَمْن البيع والمزايدة .

وهناك خدمات ليس ما يمنع من تجزئها من الوجهة الفنية أو الأخلاقية ، ولكمها لا تقبل التجزئة لمبب اقتصادى ، فن المستطاع مثلا معرفة درجة استفادة كل فرد من وجود الفناطر (الكبارى) بعد مرات استفاله كما ، ولنكن ما تستدعيه رقابتهمن المضايقة والنفقة تجمل من الأفضل أداء هذه الحدمة دون مقابل وسد نفقاتها بنفس الطريقة التي تسد بها فقات الحدمات غير القابلة للتجزئة بطبيعها -

والحدمات المامة غير القابلة للتجزئة لا يصابح نظام الأثمان لملد فقاتها ، لأمها لا تتأثر بظروف المرض والطاب التي تحدد أثمان الخدمات الخاصة ، ولذا كان من الضرورى الالتجاء إلى وسيلة أخرى للحصول على الموارد الضرورية للقيام بقضائها ، وهذه الوسيلة هي المضرية ، وهي مساهمة إجبارية الفرض منها سد فقات الخدمات العامة غير القابلة للتجزئة ، وعنصر الإجبار على دفع الضريبة مستند من عنصر الإجبار على المتنع بالخدمة ، وهذه الخدمات تؤديها الهيئات العامة لأنها دون الهيئات الخاصة والأفراد تتنتم بسلطة الإزام (١)

المرافق العامة الأصلية والحرافق العامة الإضافية :

على القابلة التجرّة ، كالدفاع الحدمات العامة غير القابلة للتجرّة ، كالدفاع الخارجي وحفظ الأمن الداخلي ، اسم « الخدمات العامة الأساسية » وعلى المرافق التي

⁽¹⁾ Rioni, U. Spiesses des Finances et Législation Financière. (Cours de Doctorat 1983-34),

المتخوم بها أسم حالمرافق العامة الأعتابة عارهى خدمات لا يمكن أن يسهد سها أحلا اللجنود الخاصة ، وإلا أخلت الدولة الواجالها الأساسية .

أما الخدمات العامة القابلة للجزئة ، كالمواصلات والتعليم ، ويعالق عليها اسم « الموافق العامة المحاملة العامة الموافقة » ، وعلى المرافق التى تقوم بها اسم « الموافقة الاضافية » ، فهن خدمات يمكن أن يترك أمر التيام بها للجهود الخاصة ، ولسكن الميثات العامة تقوم بها إذا كانت هناك مصلحة عامة تستدعيه ، كما أو أحجمت المجهود الخاصة عن القيام بها ، أو قلت كفاء بها ، أو تقاضت لقاء الحدمة التي تؤديها أماناً مرتفعة تقال من فرص انتفاع جميع الأفراد بها .

ولما كانت الخدمات القابلة التجرئة يستفيد منها أشخاص معينون فأثدة خاصة ، في كنهم أن يقدروا النفعة التي تسود عليهم منها ، ولذا فهم يطابرها ، ومن العلميسى أن تطالبهم الدولة بمقابل لها ، هذا المقابل يطلق عليه أحياناً « رسم » وأحياناً أخرى، « ثمن عام » كا سنوضحه عند الكلام على الإيرادات العامة .

ففيا يتملق بالتعليم مثلا قد محجم الأفراد أو الهيئات الخاصة عن فتح المدارس أو ينشئون مها عبداً غير كاف، أو تقل كفاية القائمين بها ، أو يتقاضون أجوراً مرتفعة تمنع عامة الناس من الإنتفاع بها ، عندئذ تقوم الدولة بإنشاء المداريس ومتقاضى من تلاميذها نظير الحلمة الحاصة التي تؤديها لهم « رسماً » تسدد من حصيلته بعض تكاليف هذه الحلمة وتسدد الباقي من حصيلة الضرائب التي يشترك في دفها جميم الأفراد ،

والخدمات العامة الإضافية أقل في الأهمية من الخدمات العامة الأساسية ولكن اللهولة قد ترى أن خدمة عامة إضافية كالتعليم الإبتدائي مثلا عظيمة الأهمية

لتقدم الجمتسم ، فترفسها إلى عداد الخدمات العامة الأساسية غير القابلة للتجرَّثة ، وبذلك يصبح التعليم الابتدائى إلزاميًا ومجانبًا وبدفع تكاليفه كلها من الضرائب ، وهذا ما جرى الآن فى كثير من الدول بانسبة إلى التعايمين الابتدائى والثانوى على الأقل .

الهيشات العامة :

٣ - تسل الهيئات العامة جميع الهيئات التي تمارس سلطتها على الإقليم وفى مقدمتها الدولة، ثم تلبها الهيئات العامة الحلية، وأهمها المديرية والبلدة وهي تختلف فيا بينها من حيث الداع رقعة الإقليم الذي تقوم فيه بنشاطها ، ومن حيث الوظائف التي تمارسها ، ووسائلها في الحصول على الموارد اللازمة لها ، والأغراض التي تنفق فيها هذه الموارد ، وعلاقها المالية بغيرها من الهيئات العامة ، وهذه الفروق ثانوية في أهميتها ، إذ لا توجد فروق جوهرية بين مالية الهيئة المركزية ومالية الهيئات الحلية ، وتمارس الهيئات العامة الحلية نشاطها داخل الجزء من الإقليم المحدد لها بتفويض من الدولة ، وفي الحدود التي ترسمها لها ، والخدمات التي تؤديها هذه الهيئات ، خدمات دات صبحة محاية بوجه عام .

وفى الدولة الاتحادية كالولايات المتحدة توجد فوق مالية الهيئات المحلية ومالية الولايات، مالية الاتحاد .

ولما كانت الجمهورية العربية المتحدة تضم إقليمين هما سوريا ومصر فإلى جانب مالية الجمهورية توجد مالية كل من الاقليمين ، ومالية الهيئات المحلية بكل منهما .

العاراسات الحالية :

٧ - تحتاج الهيئات العامة لتأدية الخدمات إلى إيرادات ، وسعى تلك

الهيئات فى سبيل الحمصول على الإيرادات، وانغاقها فى سبيل تأدية الخدمات يسكون ما يعرف بوجه عام باسم « المالية العامة » .

ظائلة العامة تدرس نفقات الهيئات العامة وإبراداتها وموازنتها بعفها ببعض والدراسات المالية متنوعة ، وهي قد تستهدف استخلاص القواعد والمهادي، النظرية التي تحسكم نفقات الهيئات العامة وإبراداتها وقروضها وميزانيتها فتكون موضوع «علم المالية العامة » (۱) وهو دراسة نظرية ، وقد تنصب على مجموع القواعد الوضعية أي القوانين واللوائع التي تنبعها دولة معينة في وقت معين لتنظيم ماليها من نفقات وإبرادات وقروض وميزانية فتكون موضوع « التشريع المالي » (۲) وهو دراسة عملية . وقد ترمى إلى دراسة الوقائع والحوادث المالية الماضية فتكون موضوع « التاريخ المالي » وقصد يقصد منها إحصاء الوقائع المالية التي يمكن عدها ، وترتيب الأبرقام التي يحصل عليها ترتيباً يستطيع معه الباحث أن يلم بما بينها من علاقة ، فتكون موضوع « الاحصاء المالي » . وهذه الدراسات المتنوعة يؤثر بعضها في استنباط في بعض ، فهم المالية يعتمد على التشريع المالي في وضع نصوصه بقواعد علم المالية والعده الهامة . كذلك يسترشد التشريع المالي في وضع نصوصه بقواعد علم المالية والمادة . كذلك يسترشد التشريع المالي في وضع نصوصه بقواعد علم المالية والتاريخ والإحصاء المالي .

والتشريع المالى فرع من فروع القانون المام الداخلى له بميزات القانون السام وضماناته، غير أن له أيضاً بميزاته الخاصة به . وهو يستمد أحكامه من السستور ومن القواعد المامة للقانون الإدارى ومن نصوص القوانين واللوائع المالية .

⁽¹⁾ Science des finances (3) Législation financière

رَيْمُ عَلَمُ الْمَالِدُ الْعَامَ يَقِيرُهُ مِنِ الْعَلَوْمُ

۸ - لا تقتصر علاقة علم المالية العامة بغيره من العادم على علاقته بالقانون، فإن له علاقة وثيقة أيضاً بالاقتصاد، إذ يتكفلان بدراسة حلجات الناس، كل مهما في نظاقة الخاض به ، وكل منهما يؤثر في الآخر ويتأثر به كم سترى كثيراً أثنا، دراستنا، ومن الفروزي لدارس علم المالية العامة أن يكون ماماً بأصول الاقتصاد، إذ ينتذعي البحث فيه معرفة كثير من النظريات الاقتصادية.

وقد بذأت المالية العامة كجزء من الاقتصاد فقسم آدم سميت مؤلفه عن « ثروة الأمم » إلى خسة كتب خص المالية العامة بالكتاب الأخير منها ، وأطلق ريكاردو على مؤلفه في علم الاقتصاد عنوان « أصول الاقتصاد السياسي والضرائب » وتبعهما في ذلك كثير من الكتاب ، ولكن المالية العامة انفصلت تدريجيا عن الاقتصاد لازفياد أهيبها ، وأصبت موضوع دراسة مستقلة .

ولا تقل صلة المائية العامة بعلم السياسة عن صلتها بعلم الاقتصاد وقد قال عنه القالم الإعليزي (Dalton) إنها تقع على الحد القاصل بين الاقتصاد والسياسة (١) وتؤثر المسائل المائية في الشكل السياسي للدولة ، ومعظم الإصلاحات والانقلابات السياسية وليدة أسباب مائية ، فانتظام البرلماني مثلا نشأ في انجلترا عن أسباب وثيقة الصلة مالمائية العامة ، كذلك نشأ كثير من المشكلات المائية عن أسباب سياسية .

ومن العلوم التي لها صلة وثيقة بالمبائية العامة المحاسبة ، إذ يتطلب البحث في كثير من المسسمائل المبائية الإلمام بقواعد المحاسبة والمراجعة ، كما هو الحال في الضرائب مثلا.

⁽¹⁾ Dalton, H., Principles of Public Finance, London 1948, p. 3.

كِلِكِ تَسَاعَدُ مَعْرِفَةَ عَلِمُ النَّفِي عَلَى تُوضِيحَ كِثْيَرِ مَنْ مِسَائَلُ الْبَالِيَّةِ العَامَةِ إلى المَّ الصال بِعُوكُ الإنسان ، كالفر الب مثلا .

إلمالية العامة والجالية الخاجة :

هناك عدة فروق بين مالية الفرد والهيئات الخاصة وبين مالية الهيئات
 العامة أهمينا ما بأتى :

(١) تحدد الدولة نفقاتها أولا ثم تعين مقدار ما يلزمها من الإيرادات بحيث تغطى النفقات، ولفلك تدرج النفقات في الميزانية قيل الإيرادات وبحب في الغلوف العادية ألا تزيد الإيرادات عن النفقات حتى لا يحرم الأفراد من أموال ليست الدولة في حاجة إلهها.

أما الفرد فيقدر دخله أولا ، ثم ينفق في حدود ذلك الدخل . ويرجع هذا الفرق بين المالية العامة والمالية الخاصة ، إلى أن الدولة أقدر من الفرد على زيادة مواردها بما تفرضه من ضرائب ، كما أن قدرتها على الاقتراض أوسع من قدرة الفرد ، فهي دائمة تخلاف الفرد ، وثقة المقرضين بها أعظم من ثقبهم بالأفراد ، ومع ذلك فهذا الفرق ليس مطالقاً ، إذ ولو أن للدولة سلطة واسعة في زيادة إيراداتها ، إلا أن ذلك لا ينبغي أن يذهب إلى حد إرهاق الدخل القومي ، وكذلك الفرد إذا زادت نفقاته ولم يمكنه تخفيضها ، فإنه يسمى في زيادة دخله بزيادة ساعات عمله والتقليل من ساعات عمله والتقليل من ساعات فراغه (۱).

(٣) أن الباعث على إقدام الأفراد على الأعمال هو ما يترقبونه من فأثدة مادية ،
 أما الدولة فإن الباعث لها على قيامها بالمرافق العامة ليست الفائدة المادية في الغائب ،

⁽¹⁾ Daiton, H., Principles of Public Figures, London, 1948, p., 17.

بل احدارات آخرى ، كإباحة فرصة الانتفاع بالخدمة للجميع دون تمييز،ولذافإن المو**ؤة** قد تبذل خدماتها للأفراد بأقل من تـكاليفها .

(٣) أن اهمام الدولة بالستقبل وعنايتها به أكبر من اهمام الفرد وعنايته به . لأن الدولة دائمة مخلاف الفرد ، ولذلك فهى تقوم بأعمال لا يقدم عليها الأفراد ، لأمها لا نفيد سوى الأجيال المقبلة مثل غرس الفابات ومد السكك الحديدية في البلاد الجديدة وأعمال الرى السكارى ، كبناء السد العالى على سر النيل .

8 y - لحة تارخية عن دراسة المالية السامة (١)

مفرمز :

 ١ - تدرس المالية العامة النظم المالية ، ولما كان النظام المالى يفترض وجود المدولة ، فإن المالية العامة كفن وكعلم لم يكن لها وجود قبل نشأة الدول .

وفى الدول القديمة كانت النظم المالية تعتمد إلى حد كبير على ما تدفعه الشعوب المغلوبة من جزية وعلى عمل الأرقاء الذين تستخدمهم الدولة ، وعرفت الحكومات القديمة الضرائب غير المباشرة على نقل ملكية الأراضى وعلى المعاملات التجارية ، وكان لمصر نظام ضرائب مباشرة وغير مباشرة منذ أيام الفراعنة ، كذلك عرفت الأميراطورية الرومانية بعض أنواع الضرائب كالضريبة على التركات والضريبة على التركات والضريبة على البركات والضريبة

⁽¹⁾ Ricca-Salerno: Storia delle duttrine finanziario in Italia, 1899.—Coasa. L. Science des Finances, Paris, 1920: pp. 14-24.—Gerioff, W., und Miesel, F. Handbuch der Finanzwissenschaft, I, Tuebingen 1926 pp. 185-309.—Gangemi, L., Lineamenti di letteratura Finanziaria, Milano 1929.—Shirras, G. F. Science of Public Finance, Val. I, London. 1936, pp. 13-41.

وقد بقيت بعض مؤلفات الكتاب اليونان والرمان مثل مؤلف (Xénophon) عن إيرادات أثينا ، كذلك يمثر الباحث على بعض التعليقات العرضية على المسائل المالية فى مؤلفات أفلاطون وأرسطو ، كما يجد تحليلا وبقداً للنظم المالية الرومانية فى كتابات المؤرخين والشراح الرومان.

المالية العامة قبل آوم سميت :

١ ١ - لما سقطت الأمبراطورية الرومانية الغربية ساد أوروبا الغربية عصر من الفوضى السياسية انتهى بالنظام المعروف بالاقطاعى ، حيث اختفت الدولة واختفت معها النظم المالية وإسكان الدراسة المالية العامة .

ومنذ القرن الحادى عشر تمت وازدهرت بعض المدن التجارية في إيطاليا كفاورنسا والهندقية ، وفي شمال أوروبا كدينة لوبيك وهامبورج وبرين وكولونيا وحصلت على استقلالها من الأمراء الإقطاعيين وأصبحت دوبلات حقيقية ، لها نشاطها الحكومى وإيراداتها وبظهور هذه الدويلات ظهرت بعض المؤلقات عن للالية العامة في تلك المدن ومن أهمها مؤلفات (Carala و Palmieri و Botero) في إيطاليا .

وأدى ظهور الدول الكبرى فى أوروبا الغربية ، والإمارات والملكيات فى أوروبا الوسطى إلى نشو، كثير من المسائل المالية وأخذت أهميتها فى الازدياد ، وأخذ الكتاب فى بحثها ، فدرس (Jeun Bodin) المكاتب الفرنسى مصادر الإيرادات العامة فى كتابه المعروف عن الجمهورية الذى نشره سنة ١٥٧٦ .

كذلك أدت سياسة التحاربين إلى ظهور عدة مؤلفات فى القرن السابع عشر عن رسوم الإنتاج ، ومن أهم ماكتب فى ذاك العصر فى امجلترا كتاب (Sir William Pelty) الله ي نشره منه ۱۹۳۴ عن الضرائب ومؤلفات (John Locke و William و William

وفى أثناء القرن الثامن عشر ظهر كثير من المؤلفات عن المالية العامة فى فرسا والمجانر امن أهما كتاب (Projet d'une dixième rosale) للكاتب (Vauban) الذي نشره سنة ١٧٠٧ وانتقد فيه نظام الضرائب غير المباشزة فى فرسا في ذلك العصر ، كذلك اهم (Montesquieu و Montesquieu) القيلسوف الفرنسي المعروف بنظام الضرائب الفرنسي وقتئد . وفي النصف النابي من القرن الامن عشر اقترح الكتاب الفيزيوقراطيون (Mirabeau و Mirabeau و Turgot و النائرة التي كانت هرض ضريبة واحدة على الأرض لتحل محل جميع الضرائب غير المباشرة التي كانت موجودة وقتئذ . إذ كانوا يعتقدون أن هذه الضرائب نتقل عن يدفعونها حتى تستقر في النهاية على ملاك الأرض.

أما في ألمانيا فقد كان المؤلفون الذين كتبوا في المالية العامة من وزراء ورجال حاشية أمراء وملوك دويلات وسط أوروبا ولذا وجهوا عنايتهم نحو المسائل الفنية العملية المحملة بالحصول على إيرادات لملاكهم فعالجرا المالية العامة من الناحية الرسمية الإدارية ولذا أطلق عليهم اسم الديوانيين (Kameratisten) وعلى رأسهم (Von Staatswirtschaft » 1000 سنة 1000 ه كتاب ه علم تديير شئون الدولة » سنة 1000 ه System des Finanzwesens » 1000).

أما كتاب القرن النامن عشر من الانجليز فقد وجهوا الهيامهم نحو السياسة التحارية وكانت معالجيهم لمسائل لمالية العامة عرضية ، ويستبر (Sir James Steuart).

خد من يتالهم وقد نشركتا به و مبادى. الاقتصاد السياسي ، سنة ١٧٦٧ وناقش فيه الاثمان العام والفرزائب ، ولم يأتي هذا الكتاب نجاحاً في انجلترا ولكن كثيراً من الكتاب الألمان يقدرونه ومجامة (Roscher) .

آدم سمث والذهب الانجايزى :

۱۷۷٦ - هاجم آدم سمت في كتابه و ثروة الأمم ، الذي نشره سنة ١٧٧٦ مذهب التجاريين وقد خصص ، كا سبق ذكر ذلك و الكتاب الخامس منه لمسائل الفرائب ، ولم يابث كتابه أن أصبح أساساً لدراسة المالية العامة في الجلترا وفي القارة الأوروبية ، وأبرز ما ساهم به هذا الكتاب في علم المالية هو تأكيده لقواعد العدالة في توزيع أعباء الفرائب ، كذلك أوضح سمت العلاقة بين المالية العامة والاقتصاد ، وبين الآثار الاقتصادية ليمض الضرائب ، ولكنه لم يضع نظرية لراجبية الضرائب . وقد ناقش علماء الاقتصاد مبادىء سمت المالية وعاقوا عليها في كتابامهم ، وأول من عنى بذلك مهم ريكاردو في كتابه و أصول الاقتصاد السياسي والضرائب ، سنة ١٨١٧ حيث درس راجبية الضرائب واستقرارها واشتهر بعد ذلك Mc Culloch من المنارعة والاجماعية والاجماعية والاجماعية والاجماعية والاجماعية والاجرارة الفضرائب .

علماد المالية العامة من الفرنسيين :

۱۳ – اهم كتاب الترن التاسع عشر من الفرنسيين بالنواجي النظرية للمالية
 فشر (P. Leroy Beaulieu) كتابه عن المالية العامة سنة ۱۸۷۷ ، كما نشر
 (G. Jaze) كتاب و طر المالية ، سنة ۱۸۹۰ و (B. Allix) كتابه سنة ۱۹۰۷

وقمد حاز الكتابان الأخيران مكانة عالمية ، ونشر (Stouræ)كتابه عن الهزانية سنة ١٨٨٩ ، ووجه السلماء الفرنسيون الهنّمهم منذ الحرب العالمية الأولى إلى مسائل الإدارة المالية .

العفماء الاغال

إلى حوقد ساهت ألمانيا بقسط كبير في الأبحاث الحاصة بالمالية العامة أثناء القرن التاسع عشر ، ونشر عدد من المؤلفات في أواثل ذلك القرن وكانت كلها متأثرة مآراء آدم سمث وريكاردو من أهمها كتاب (Rau) الذي نشر سنة ۱۸۳۲
 Gtundsaetze der Finanzwissenschaft » ولم يقتصر هؤلاء الكتاب على ممالجة موضوع الضرائب، بل عالجوا أيضاً مسائل النقات العامة والقروض والاثمان.

وفى منتصف القرن التاسع عشر درس علماء المذهب التاريخي المالية العامة مع غيرها من الموضوعات الاقتصادية ، فدرسها (Schaeffle و Schmoller) بصفة تبعية ، ولكن كثيراً من تلامذتهم قضوا حياتهم في البحث في تاريخ الضرائب التديم وحديثها ، ونشروا أبحائهم في مجلة « finanz Archiv » . جهذا الانجاه التاريخي افترق الكتاب الألمان عن آدم سمث في دراسهم المالية العامة كما افترقوا عنه أيضاً في دراسهم لهما على أنها فرع من علم السينسسسة وأهم من فعل ذلك عنه أيضاً في دراسهم المالية العامة كما الديوانيين أكثر من رجومهم إلى آدم سمث ، وأخيراً اهتموا تحت تأثير (Adolf Wagner) بانتواحي الاجماعية المالية العامة ، وقالوا باستخدام الوسائل المالية لتحقيق الإصلاحات الاجماعية المالية

العقماء الايطاليون

١٥ - واشتهر في أواخر القرن التلمع عشر والربع الأول من القرن المشرين

الطساء الإيطاليون. وهم متأثرون بالكتاب الألمان الذين تنطفوا عليهم ، ووجهوا قسطاكبيراً من عنايتهم نحو الدراسات التاريخية ، والنواحى الاجماعية للضرائب ، كما تأثروا بآراء الطاء النمسويين من أصحاب مذهب التحليل الحدي .

وتمتماز مؤلفات الإيطاليين فى هذه الفترة بالوضوح والتوفيق بين آراء التقليديين الإنجليز والفرنسيين وآراء التارمخيين الألمان والحديين النمسونين والإنجليز والفرنسيين

ومن أهم من كتب في المالية السامة من الإيطاليين (Cossa) ونشر كتابه في المالية السامة سنة ۱۸۸۸ و (Ricca-Salerno) ونشر كتابه (علم المالية) سنة ۱۸۸۸ و (Mazz Ja) سنة ۱۸۹۰ و (Nitti) سنة ۱۹۹۰ و (Tangorra) سنة ۱۹۹۰ و (Graziani) سنة ۱۸۹۷ کذلك نشرت عمدة مؤلفات تسالح موضوعات خاصة في المالية العامة وعلى الأخصى الضرائب ، كما نشرت مجلة و Giornale degli economisti عدة أمحاث ومقالات .

الفلحاء الهولئديوق والصويديوق :

١٩٩ – ومن أشهر علماء المالية العامة من الهولنديين Pierson - ١٨٩٩ (١٩٠٩). وكان أستاذاً للاقتصاد فرئيساً لبنك هولندا فوزيراً للعالية تم رئيساً لوزارة هولندا وقد جمع بين تمكنه من النظريات المالية الإنجليزية والأوروبية والامريكية وبين الخبرة العلمية . وله آراء قيمة في نظرية المقدرة التمكليفية وفى الضريبة التصاعدية . ومن رأيه معالجة هذة الموضوعات باستمال الرياضة .

ومن هؤلا. العلماء Cohen Stuart (١٩٣١ — ١٩٣١)وله آراء في المقدرة التحكليفية فيقول بأن البدلة الضربيبة تتحقق إذا ترتب على دفع الضربية حرمان المُخَلَّفُ مَنْ قَدْرَ مَنْ التعالَ يَتَناسِ مع عجوع التعالَ التي تحصل عليها ، بعد طرخ الجزء اللازم خاجاته الضرورية .

ومن أشهر من كتب فى المائية العامة من الكتاب السويديين : (Wicksell) ومن أشهر من كتب فى المائية العامة من الكتاب السويديين : (Jaeger).

العلماء الامريكيون

العامة بما يستحق الذكر ، ثم ظهرت منذ سنة ۱۸۸۷ حتى سنة ۱۹۰۰ ستة مؤلفات العامة بما يستحق الذكر ، ثم ظهرت منذ سنة ۱۸۸۷ حتى سنة ۱۹۰۰ ستة مؤلفات هاته ، نفس فى ثلاثة منها أثر المذهب الإنجليزى . وهى كتاب « الديون العامة » ، الذى نشر سنة ۱۸۸۷ « و علم المالية » سنة ۱۸۸۸ و كلاها لآدمز (H. C. Adams) الثلاثة الأخرى قيظهر فيها أثر العلماء الأثان وهى كتاب « الضرائب فى الولايات الثلاثة الأخرى قيظهر فيها أثر العلماء الأثان وهى كتاب « الضرائب فى الولايات و الضريقة » ومؤلفه (R. T. Ely) سنة ۱۸۸۸ « ونقل واستقرار الضرائب» و « الضريبة التصاعدية » ومؤلفهما ادوين سليجان (Edwin R A. Seligman) وظهر الأولى سنة ۱۸۹۷ ، وقد اهم المؤلف فيهما بالنواحى وظهر الأولى سنة ۱۸۹۷ ، وقد اهم المؤلف فيهما بالنواحى

ومع ذلك لم يتغلب أى للذهبين الإنجليزي أو الألماني في الولايات المتحدة ، إذ اصطرت ظروف تلك الدولة علماء المالية فيها إلى الاهمام بمالية الولايات والهيئات الحلية ، ولذا وجهوا عنايتهم بحو المسائل العملية فاقتربوا بذلك من العلماء الديوانيين ، وقد اهتموا عند منتصف السقد الرابع من القرن الحالى ببحث الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتفلف المامة والضرائب والتروض .

علحاء العرب والدراسات الحالية

۱۸ - من أبرز الآثار الى تركها العرب فى الدراسات المالية كتاب الحراج لأبي بوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصارى المتوفى سنة ۱۸۲ هجرية ، وكان قاضى القضاة فى خلافة هارون الرشيد ، وضعه جواباً على أسئلة وجهيا إليه الخليفة فيا يبغى عمله لانتظام جباية الخراج وغيره من موارد ببت المال ، وقد أجابه على كل سؤال مهاجواباً مفصلا أرشده فيه إلى أفضل الأساليب وأعد لها فى الجباية والإنفاق وضمته أعاماً مستغيضة عما سأله من الأمور .

وممن عالجوا بعض نواحى الدراسات المالية وبخاصة مسائل الجباية : ابن خلدون فى الريخه المعروف ، وقدامة بن جعفر فى كتاب الخراج ، وابن خردازيه فى كتاب المسالك والممالك .

٣ - الفكرة التقليدية والفكرة الحديثة للمالية العامة

الفسكرة التقليرية المحالبة العامة

۱۹ - تطورت المالية العامة تطوراً كيبراً خلال الثلاثين سنة الأخيرة، ولم يلحق التطور وسائلها الفنية فحسب، وإنما لحق فكرة المالية العامة نفسها، وأهدافها وهذا التطور ليس سوى نتيجة وصدى لتطور الدولة ذاتها، فعلم المالية العامة التقليدي، كما شرحه الكتاب التقليديون أمثال (Leon Say) و (G.Jeze) كان يرتبط بالدولة الحرة التي ساحت أثناء القرن التاسم عشر، والتي كانت لا تحتفظ لنفسها إلا بأقل قدر ممكن من الوظائف، وتحجم عن التدخل في الشئون الاجماعية والاحتصادية. فاما أصبحت الدولة ترى من واجبها التدخل في الاقتصاد القويين

لتوجيهه ، بل ولإدارته سميًا وراء تحقيق مصلحة الجاعة ، كان لابد من تعير فِحكرة المائية العامة وأهدافها ووسائلها .

وطبقاً للفكرة التقليدية كانت الوظيفة الأساسية للمالية العامة ، التى يجب عاسها أن تكتنى بها ولا تتعداها إلى غيرها ، هى مد الدولة بالموارد الضرورية لنفطية الأعباء العامة ، وتوزيع تلك الأعباء على أفراد الجاعة توزيعاً عادلا . إذ معا كانت الوسسيلة المستعملة النفطية الأعباء العامة ، فأسها ننتهى فى آخر الأمر باقتطاع جزء من بروات الأفراد ، وهذا واضح بالنسبة للفرض ، على أننا إذا دققنا النظر لوجدا أن الأمر لا يختاف بالنسبة للقرض أيضاً ، لأن المبالغ التى تقترضها الدولة بجب سدادها ، كا ينبغى دفع فوائد علما المقرضين ، والضريبة هى التي تمد الدولة بالمبالغ اللازمة لسداد القرض وفوائده ، فالقرض ينتهى أيضاً إلى الفريبة ، وهو أيضا طريقة لتوزيع الأعباء العامة .

وقد تلجأ الدولة التضخم لسداد نفقاً بها . ومع ذلك فالالتجاء إلى التضخم لم يخرج عن كونه وسيلة لتوزيع الأعباء العامة . ولكنه وسيلة تصيب الأفراد دون تميز .

وتوزيع الأعباء العامة على الأفراد توزيعا عادلا مبدأ من البادى، الأساسية للعالية العامة التقليدية ، وقديما كانت الطبقات التي يبدها مقاليد الأمور "رهق بالفرائب غيرها من الطبقات ، وقد جاهد الناس طويلا لإقرار مبدأ التوزيع العادل للأعباء العامة ويمكن القول بأن الهدف الأساسي من النظم البرلمانية هو توزيع الأعباء العامة توزيعا عادلا ، ولهذا السبب لم تقر الفكرة التقليدية للمالية العامة التضخم كوسسيلة لتوزيع الأعباء العامة ، لأنه لايتفق مع مبدأ المساواة في تحمل تلك الأعباء .

والخلاصة أن علم المالية العامة طبقا للفكرة التقليدية يقتصر على البحث فى كيفية تنطية الأعباء العامة ، وفى توزيعها توزيعا علالا على جميع أفراد الجلعة على قدد. الستطاع ، وعلة وجوده هي ضرورة حصول الدولة على الأموال\اللازمة لقضاء الحاجات العامة وواجبها في توخى المدالة في الحصول على هذه الأموال.

والفكرة التقليدية للمالية العامة ، كما سبق القول ، تضبيق من وطائف اللبولة وقد قصر آدم سمت تلك الوظائف على الدفاع الخارجي ، وحفظ الأمن الداخلي ، والقضا ، والقيام ببعض الأشغال العامة الأسلسية كإنشا، الطرق ، التي لايقدم عليها الأفراد لأنها لانفل رعماً مع ضرورتها لحياة الجاعة ، وفيا عدا ذلك يجب على اللبولة أن تترك الأفراد أحراراً ليسعوا وراء مصالحهم الخاصة بالطريقة التي يرون أنها أكثر جدوى ، ينافس كل منهم برأس ماله وعمله رأس مال غيره وعمله ، فرداً كان أم جماعة وينبغي على الأخص ألا تحال الدولة أن توجه رؤوس أموال الأفراد أو عملهم نحو الأعمال التي ترى أنها تلائم أكثر من غيرها مصاحة المجتمع ، لأن الدولة في انتقاده الأعال التي ترى أنها تلائم أكثر من غيرها مصاحة المجتمع ، لأن الدولة في انتقاده الأعال التي ترى أنها تلائم أكثر من غيرها مصاحة المجتمع ، لأن الدولة في انتقاده

وقد أخد آتباء آدم سمث وغيرهم من رجال السياسة في ذلك المصر بفاسفته ، وفسقوا من وظائف الدولة ، فقال Say إن أفضل الانفاق ما قل مقداره ، وأحسن الفرائب أقاما مبلغاً ، وقال بعض رجال السياسة (Sir Henry Parnell) إن أى قدر بسيط من النفقة يصرف فيا لا تدعو إليه ضرورة ملحة من حفظ النظام العام أو حماية الوطن من العدوان ، إسراف لا مبرر له ، وعب، ظالم على الشعب . كذلك حبد السياسي الإنجليزي (Gladstone) ترك الأموال بين يدى الأفراد يشرومها ، بدلا من أن تأخذها الدولة مهم بو اسطة الفر اثب ، لأن استمالها للأموال استمال غير منتج أو في سيل الإسراف .

على أنه أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ – ١٩١٨) أخذت الدولة
 تتدخل في المجال الاقتصادى ، وقامت بأعال على درجة من الخطورة كتوزيع المـــواد.

بالبطاقات، والرقابة على الأسعار وعلى الأجور وغير ذلك نما لا يتفق مع نظام المشروع الحر ، ولكن العولة في ذلك الوقت كان لديها من الرسائل الفنيسة والمعلومات الاقتصادية ما مكمها من التوسع في وظائفها توسماً كبيراً ، على عكس ماكان عليه الحال أثناء القرنين الثامن عشر والتاسم عشر .

وقد تُرتب على الفكرة التقايدية للمالية العامة نتيجتان هامتان ها :

 (١) أن حجم الميزانية (أى مقـدار النفقات والإيرادات) ينبغى أن يكون أقل ما يمكن .

(٢) أن تو ازن الميزانية سنويًا فاعدة بجب احترامها احتراما تامًا .

الفسكرة الحديثة للحالية العامة

٣١ - تلك هى الفكرة الثقليدية للمالية العامة ، وقد تغيرت بعد ذلك وحلت علمها الفكرة الحديثة وخاصة بعد الكساد الكبير الذى حدث فى أو اخر العقد الثالث وأوائل العقد الرابع من القرن الحالى .

مما لايخنى أن أى نظام مالى له تأثيره على السناصر الاقتصادية والاحماعية للمولة ، وكل إجراء مالى يؤثر عند التطبيق فى القطاعات الرئيسية للنشاط القومي ، كما يتضحما بلى

هناك ، كما سنرى ، نوعان من الضرائب: ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة ، والسولة قد برى ، عند ما تحتاج إلى الأموال ، أن تلبعاً إلى الفرائب غير المباشرة المهمولة جبايها ، وصحوبة الهرب مها إذ لا يشعر الأفراد بها لأنها تندمج فى ثمن السلمة أو الحلمة ، على المكس من الضرائب المباشرة ، ولكن الضرائب غير المباشرة تسيب الأفراد بغير تميز ، فلا تأخمذ فى الاعتبار غنى من يدفعها أو فقره ، ولذا فإن عباما يكون أشد على الفقير منه على التنى ، لأن كلا منهما يدفع فنى المبلغ بيها الأول

أقل مالا من النابى، ولذلك فإن كل زيادة فى الفنرائب غير المناشرة تقال من الصدرة على الاستهلاك بالنسبة للطبقات الشعبية، وتريد حالمهم سنوءً، من فلك نوى أن الإجراء المالى البحت كان له أثره على التوازن الاجباعي فراد من اختلاله.

كذلك قد ترى الدولة زيادة الضرائب أثناء فترة الكساد لنزيد من إير ادامها وتقلل من المعجز في ميزانيها ، ولكن همسدنه الزيادة تريد من تكاليف إنتساج المشروعات ، وتؤخر بالتالى الخروج من مرحلة الكساد ، من ذلك برى أن الإجراء المالى البحد المناسك له أبره على التوازن الاقتصادى فزاد من اختلاله .

كان ذلك هوالحال داعًا ، لكل إجراء مالى نأثيره فى القطاعات الرئيسية للنشاط القوى ، على أن هذا التأثير لم يبلغ فى الماضى من القومى ، على أن هذا التأثير لم يبلغ فى الماضى من القومى ، فقبل الحرب السالمية الأولى كانت النفقات العامة فى الولايات المتحدة ٦٠ ٪ من الدخل القومى ، ولم ترد على ١٠ ٪ من الدخل القومى ، ولم ترد على ١٠ ٪ من الدخل السنوات من ١٩٣٠ إلى ١٩٧٩ .

أما اليوم فقد أصبح هذا التأثير أشد قوة وأكثر وضوحا بماكان عايه ، إذ أخذ مقدار النفقات العامة وبالتالى حجم الميزانية برداد كثيرا ، فبانت النفقات العامة فى صنة ١٩٣٣ : ٣٤٪ من الدخل القومى فى انجلترا ، و ٣٧٪ منه فى فرنسا ثم ارتفعت فى سنة ١٩٤٨ إلى ٣٤٪ و ٣١٪ فى كل معهما على التوالى .

وأسباب تاك الزيادة كشيرة كما سنرى ، وأهيتها كيرة ، وقد ترتب على ضعامة الميرات في المصر الحاصر الماضر أن اشتد تأثير المالية الهامة في حياة الجواعة الحديثة ، كما أخذ تأثير زيادة الفرائب على التوازن الاقتصادى والأجاعى يظهر موضوح الرأى الهام ، وعلى الأخص الفنيين ، مما دعا إلى الاهمام بهسسا عند وضع الميرانية ، محيث تراعى الاعتبارات المالية ، ومع هذا التعلود الاعتبارات المالية ، ومع هذا التعلود أخذت الفنيكرة الحديثة المالية الهامة في الظهرد ، إذ رأى رجال الاقتصاد والمصادون

الاشباعيون إمكان الاستمامة بالنظام للالى لبادغ أهداف اقتصادية واجباعية محمّة ، مهذا جملوا من المالية العامة شبئا فشيئا أداة للتدخل الاقتصادى والاجباعى مما بدل الفكرة التقليدية للمالية العامة ووسع من أهدافها.

بدأ هذا التحول بعدم إقرار القوانين للمالية المختلفة إلا بعد دراسة آثارها ، ثم مستملك الدستمال الوسائل المالية للحريخ أهداف غير مالية ، ومن هذا القبيل مافسله كشير من دول أوروبا الغربية المهددة بانخفاض عدد سكامها من فرض ضرائب على العزاب وعلى المتروجين الذين لم ينجبوا أولاداً ، وفرض ضرائب خاصمه على الشركات الكبيرة للحد من التركز الرأسمالي الذي يؤدى إلى اختفاء المشروعات المتوسطة والصغيرة ، ورفع سعر الضرائب على الدخول والثروات الكبيرة للتقليل من التهان بين الطبقات ، ووضع الميزانية نحيث تساير الدورة الاقتصادية ، وقد بلغت تلك السياسة ذروبها في الاتجام إلى جعل تحقيق العالمة الكاملة والأمن الاجماعي الهدف الأساسي للميزانية العامة .

وجدير بالذكر ان استمال الوسائل المالية فى بنوغ اهداف غير مالية لم يكن امرا جديدا على المالية الصاحة ، فقد استعمات الصرائب الجركية منذ عهد بعيد بقصد حماية الانتاج القومى ، على ان هذا الاتجاه لم يتوسع فيه حتى الحرب العالمية الأولى ، وكان الكاد الصحير الذى حدث بعد سنة ١٩٣٩ والذى لم يسبق له مثيل فى العصر الحديث فى شدته وطول بقائه هو الذى دفع بالمالية العامة شوطا بعيدا فى الاتجاه الجديد ، وزعزع الاعتقاد فى جدوى المبدأين التقليديين السابق ذكرها وها مبسدا التقليل من النفقات العامة إلى أقل حد مستطاع ، ومبسداً المحافظة على توازن المجانة سنويا .

وقدكان الكتاب التقايديون يفترضون مجتمعا يسوده التوظيف البكامل للممل

وراس المال ، فلم يرسموا سياسة للضرائب والتفقات يرلمي فيها أوها المضاد المدورة الاقتصادية ، وليس معى ذلك أمهم لم يفطنوا إلى أثر الانفاق العام على الاقتصاد القومي ، لأن طاب الدولة يعتبر جزءا من الطلب الكلى للسلع والحدمات ، وهو بهذا يؤثر على نوع ومقدار السلع المنتجة ، وعلى ظروف التوظيف ، ولكمهم أنكروا أن يزيد الإنفاق العام من حجم التوظيف ، فوصف (Bastable) الفكرة القائلة بأن الفقات العامة تريد من التوظيف بأمها بعيدة عن الحقيقة ، لأن ما تأخذه الدولة ، على حد قوله ، من أموال الأفراد لتغطية النفات كان لا بد من أن يستعلوه في استفجار العال وفي شراء السلم ، ولكنه لم يغطن إلى أن الأفراد قد لا ينفقون ظك الأموال ، وهو ما يحدث أثناء مرحلة الكساد ، وإذا كانت هناك موارد معالة للعمل ورأس المال ، فإن المراب التي تحصلها الدولة من الأفراد وتنفقها تضيف إلى الطاب المكلى وتزيد من فوص التوظيف ، كذلك لم يبحث حالة تمويل الدولة نفقاتها عن طريق خاق قو شرائية جديدة وليس عن طريق الضرائب .

ويرجع هذا الحفاً بالأخص إلى فرض وجود العالة الكاملة ، ذلك أن النظرية التقليدية الخاصة بمستوى العالة بهمل ظاهرة أساسية من ظواهر الحياة الاقتصادية في الدول الرأسمانية المتقدمة في الصناعة ، وهي ظاهرة البطالة الإجبارية ، لأنها ترى أن النظام الاقتصادي متى وصل إلى مستوى العالة الكاملة فأنه يعسل من تلقاء ضه على الحفاظة عليه ، نحيث إذا حدث انحراف عن ذلك المستوى قامت عوامل آلية بإعادته إليه . وأن ظهور البطالة في الحياة الاقتصادية ليس إلا نتيجة عدم مهونة تلك العوامل الآليه عما يموق النظام الاقتصادي عن العودة إلى مستوى العالة الكاملة في فترة وجبزة . وبينت النظرية التقليدية أن أهم مصادر تماك العوائق هو عدم مرونة الأجور الحقيقية للمهال ، إذ أن الأجور الحقيقية العالم ال وينت النظرية التقليدية أن أهم مصادر عما المعاشية الملازمة لمسابرة حالة العالمة العالم المهالة المهالة المهالة العالم العالم

كان ذلك هو الاعتقاد السائد حتى كانت أزمة سنة ١٩٣٩ ــ ١٩٣٠ وأصابت البطالة الأعداد الهائلة من العالى ، ممّا أفقد اللقة في مقدرة الاقتصاد على التوازن الذاتي الذي تقول به النظرية التقليدية ، وقد تكفل (J.M.Keynes) بدحض تلك الآراء في كتاباته وبخاصة في مؤلفه المسمى « بانظرية العامة » ، وقال بأن الادعاء بأن الأعداد الهائلة من العالى الذين كا بوا في حالة بطالة أثناء أزمة سنة ١٩٣٩ ــ ١٩٣٠ كانوا من الممتنفين عن العمل بأقل من أجر حقيقي معين ، ادعاء لايقوم على أساس وأنه لا يمكن الفلك اعتباره في حالة بطالة اختيارية .

ولكى يفسر كير ظاهرة البطالة الإجبارية وضع نظرية فى الممالة أوردها فى كتابه النظرية العامة » المشار إليه ، تتلخص فى أن المستوى العام للعالة يتحدد بمستوى العلب الكلى الفعلى فى الدولة . فاذا كان ذلك العلب كافياً لاستيعاب القوى العاملة التي تعرض فى السوق أجر معين عققت لتلك الكمية من العمل حالة العهالة الكملة، وإلا ظهرت البطالة الإجبارية ، ولما كان الطاب الكلى الفعلى يشكون من الطلب الكلى على الاستهلاك والطلب الكلى على الاستهلاك والطلب الكلى على الاستمار والطلب الحكومي على السلم والخدمات ، وكان الطلب على الاستمال أيابياً تقريبا ، على عكس الطلب على الاستمار والعلب على الاستمار فإنه سريع التغير ، وضح الدور الذي يجب على الدولة أن تقوم به لتعويض التدهور في الطلب الكلى على الاستمار في العلب فى الطلب الكلى على الاستمار في العلب المحلى على الاستمار في العلب الكلى على الاستمار . بهذا التحليل وضع كيز الأسلس النظرى للنصائح فى الطلب الكلى على الاستمار . بهذا التحليل وضع كيز الأسلس النظرى للنصائح العملية الى أبداها كثير من الاقتصادين أثناء أرمة ١٩٢٩ ـ ١٩٣٠ ، والتي تتلخص في أن ثموم الدولة بمشروعات عامة ليمث الانتماش فى الاقتصاد القومى ، وبدأت

الأنظار تتعه محو السياسة المالية باعتبارها وسيلة لمسكافحة البطالة وإشاعة الاستقرار فى الاقتصاد القومى للبلاد النامية .

وقد سبق علماء الاقتصاد السويديون أمثال Myrdai و Ohlia و Lindahi كَيْر في آرائه وإن لم يكتب نؤلفاتهم الديوع والانتشار لكتابتها باللغة السويدية

أثرت الآراء السابقة فى السياسة المالية لمنظم الدول ذات الاقتصاد النامى، فأخلت تريد أو تقال من نفقاتها العامة إلى الحد الذي تنحقى عنده العمالة الكاملة ، وذلك بالتوسع فى الاستثارات العامة عند هبوط الاستثارات الحاصة ، والتعنييق منها عند زيادة هذه الأخيرة كما زادت من الإنفاق على الخدمات الاجتاعية .

كذلك قام كثير من العول المتخلفة بمشروعات للتنمية الاقتصادية ، وتحسين ظروف المبيئة ، وتتخذ هذه المشروعات شكل خطط تنفذ في عدد ممين من السنين كسس سنوات أو ست ، وتحتوى على تدابير اقتصادية ومالية واجهاعية مهدف إلى زيادة القوى الإنتاجية ، وتحسين مستوى للميشة .

ولم يقتصر هذا الاتجاه الجديد بحو التوسع فى وظائف الدولة على النطاق الداخلى . بل تعداه إلى النطاق الدولى ، فجاء فى المادة ٥٥ من ميثاق الا مم المتحدة للوقع عليه فى سان فرنسكو فى ٢٦ يو نيه سنة ١٩٤٥ ، أن الا مم المتحدة تصل على تحقيق مستوى أعلى للمعيشة . وتوفير اسباب الممل المتصل لسكل فرد ، والمهوض بعوامل التطور والتحدم الاقتصادى والاجهاض .

كذلك بحد تأكيداً للأهداف الجديدة الدولة في قرارات عدة مؤتمرات ، كمؤتمر التعارة والسالة الذي عقدته الأسم المتحدة في هاقاً ما بكوباً من ٣١ مو فمبر سنة ١٩٤٧ ، إلى ٣٤ مارس سنة ١٩٤٨ . ادت هذه الأهداق الجديدة الدولة إلى اختفاء الفكرة التقليدية التي كانت تتطاب من الدولة ان تبق على الحياد بالنسبة للحياة الاقتصادية ، فقد اصبح على الدولة الحديثة واجبات هامة يستلزم القيام بهسب انفقات طائلة وإبرادات كبيرة حتى لا يمكن السكلام الآن عن حياد السياسة المالية اللدولة ، طالما كانت النفقات الدامة تتوعب ما يتراوح بين ثائث الدخل القوى ونصفه ، وان ما يميز المرحلة الخاضرة للسياسة المالية والاقتصادية عن المرحلة السابقة هو ان الأفراد الآن لا يوافقون فقط على ان المالية العامة تأثيراً على الاقتصاد وإنما يسعون إلى الحصول على هذا التأثير معذاً عن طريق السياسة المالية .

ولم تمد ميزانية الدولة ميزانية مالية فحسب ، هدفها الوحيد الإدن نجباية الضرائب لتنطيق النفقات العامة ، ولكمها اصبحت ميزانية اقتصادية ، هدفها تنسيق وتوجيه الاقتصاد القومى نحو اهداف الدولة التي ترسمها في خطة اقتصادية علمة .

مند المحالات القول الله بيما تعالج المالية العامة التقليدية المشاكل المالية متفردة عن الحياة الاقتصادية والاجتمعة للأمة ، تعالجها المالية العامة الحديثة وسط هذه المشاكل ، وبيما بهم المالية التقليدية بالتوازن الحسابي بين إبرادات الميزانية ونفقالها ، سم المالية الحديثة بالتوازن العام للحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وترى ان توازن الاقتصاد القوى في مجموعه قد لا يتحقى ، في بعض الظروف ، إلا على اساس مجز في ميزانية اللمواة ، وهي النظرية المعروفة باسم « نظرية العجز القصود » (وسنعود إليها عند المكالم على الميزانية في القسم الرابع من هذا المكتاب)على انهذه النظرية لاتمنى ان يكون باليزانية عجز دائم او ان كل مجز في الميزانية مفيد ، ولكها تعنى ان العجز وسيلة في احوال معينة لتحقيق التوسع الاقتصادي ولحل الأزمات إذا حسن استعاله وسيلة في احوال معينة لتحقيق التوسع الاقتصادي ولحل الأزمات إذا حسن استعاله و

🧣 🥻 — بعض المراجع الأجنبية فى علم المالية العامة والتشريع الملل

٣٣ - باللغة الفرنسية

Allix. E., Traité élémentaire de science des Finances et de législation financière française 6e éd. 1931.

lèze, G.; Cours élémentaire de science des finances et de législation financière française. 5e èd (1912) (en 1 vol.) 6e éd, en 3 vols:1:Théorie générale du budget, 1922. II:Dépenses publiques et théories générales du crédit public, 1925.

III : La téchnique du crédit public, 1925. Nouvelte édi. 1931.

Baudhuin, F.; Précis de finances publiques, 2 vols. Bruxelles 1943 Trotabas, L., Précis de science et de législation financières 11e éd. 1954.

Delbez, L.; Eléments des finances publiques, 1955.

Laferrière J., et Waline, M., Traité élèmentaire de science et de législation financières 1952. (Budget, Revenues).

Duverger, M+ Institutions financières, Paris, 1956.

> ; > ; Les finances publiques.

Vedel, G.; Cours de législation financière, 1955.

Wagner, A.; Traité de la science des finances 5 vols, 1913 Nitti, F.: Principes de science des finances, 2 vols, 1928

Laufenburger, H.; Traité d'économie et de législation financière, 4 vols. ;

I : Revenu, capital, et impôt,4e èd. 1950.

Il : Dette publique et richesse privée. 3e éd. 1948.

III : Budget et trésor, 3e éd. 1948.

IV .: Législation fiscale et documents financières 3e éd 1948-

5e éd.: I: Théorie économique et psychologique des finances publiques, 1956.

II: Economie du système fiscal français, national et local, 1954. Laufenburger, H.: Finances comparées. Etais-Unis, France, Grande Bretagne, U.R.S.S. 2e éd. 1951.

Ardant, Problèmes financiers contemporains, 1949.

Masoin, M., Théorie économique des finances publiques, Bruxelles 1946

Angelopoulos, A., L' Etat et la prospérité sociale; nouveaux principes des finances publiques.

Baudhuin, F.; Les theories modernes en matière de finances publiques, 3e éd. Louvain, 1944.

Dalton, H.; Principles of Public finance, 4e éd, London 1954. Hicks, U., Public Finance, London 1951 (2e éd).

; British public finances, their structure & development

Pigou, A. C.; A Study in Public Finance, London.

Shirras, G. Findlay.; S. ience of Public Finance. 2 vols. 3e éd. 1936. Robinson, M. E., Public Finance, London, 1923.

Stamp, Sir J., The Fundamental Principles of Taxation, London, 1936.

Jansen, J. P., Problems of Public Finance, New York, 1924.

Luiz: H. L.; Public finance.

Plehn; Public finance.

Mills. M. C.; & Starr G. W., Readings in Public Finance, New York, 1932.

Seligman; E. R. A., Studies in Public Finance, New York, 1925.

» Principles of Fiscal Science.

Shultz: American Public Finance, N Y. 1948.

Allen, E. D., & Brownley, O. H., Economics of public finance, N. Y. 1953

Buehler, A. G., Economics of public finance 3e éd., N. Y. 1948.

Due, J F., Government finance, an economic analysis (Homewood III) 1954 .

Groves, H. M., View points of public finance, 3e éd. N. Y. 1948.

: Financing government 3e éd. N. Y. 1950.

Howard, M. S., Principles of Government Finance, Chicago, 1940. Shultz, W. J. & Harris, C. L., American public finance 6e éd. N. Y. 1954.

Taylor. P. E., The Economics of public finance, N. Y. 1953. Musgrave, R. A., The Theory of Public Finance, N. Y. 1959.

De Viti de Marco: Primi Principi dell'economia finanziaria .
: Public Finance, 1936.

Einaudi; L.: Corso di scienza della finanza. Torino, 1926-Principi de scienza delle finanze.

Graziani, Istituzioni di scienza delle finanze. Torino. 1929. D'albergo, E : Economia della finanza pubblica, 2 vol. Bologna 1952. Cosciani, C., Principi di Scienz. delle finanze, Torino, 1953.

Gangemi, L.: Elementi di scienza delle finanze 2 vols. Napoli 1945-49.

Griziotti, B.; Saggi sul rinnovamento dello studio della scienza delle finanze et del diritto finanziario, Milano 1953.

Morselli, E.: Corso di scienza della finanza pubblica,t.l.,Padova1949 Papi, U. G., Lezioni di scienza delle finanze, Roma, 1947. Tivaroni, S.: Compendio di scienza delle finanze, 2 vol Bari 1949.

Gerloff, W.: Die oeffentliche Fin nzwirtschaft 2e ed. Frankfort 1948 Gerloff, W. & Neurmark, F., (et autres): Handbuch der Finanzwissenschaft, 3 vols Tübingen 1952-1956.

Schmoelders, G., Finanzpolitik, Berlin, 1955.

Terhalle, F. Die Finanzwirtschaft des Staates und der Gemeinden, Berlin, 1948.

Wagner, A.: Finanzwissenschaft.

Revue de science et de législation financières : Fondée en 1903 par Gaston Jèze, depuis le ler janv. 1956 elle a pris le titre de :

Revue de science financ ère (1956) dirigée actuel'ement par ; H nry Laufenburger .

Annales de finances publiques comparées. publiée par l'Institut de Droit comparé de l'université de Paris jusqu'en .954. Puis remplacée par :

Etudes de finances publiques. Bulletin des contributions directes. Revue des contribution indirectes .

Bulletin de la taxe sur la valeur ajoutée et des impôts indirects. Cahiers de droit fiscal international.

Revue du Trétor.

Archivio finanziario (Italie).

Rivista di diritto finanziario e scienza delle finanze.

ح - باللغة الإنجلىزية :

Bulletin for international fiscal documentation (Pays-Bas) .

Federal Reserve Bulletin (U.S.A.).

National Tax Journal (U.S. A.).

Public finance (Pays-Bas) .

اللغة الألمانة:

Finanzarchiv (Allemagne) .

منهج الدراسة

🗛 – موضوعات هذا الكتاب موزَّة على أربعة أقسام كالآتى :

القسم الثاني : الإيرادات السامة .

القسم الثالث: القــــروض العامة .

القسم الرابع: الميزانيــــــة .

القِسم الأَوَلُ النفق_ات العامة

القِسطِلأول

النفقات العامة (١)

مفرد:

ولا من المامة التدايية المامة القدامي بدراسة النقات العامة ، رغم أهميتها الكبيرة في الفكرة التقايدية العامة ، وقعا أجد في الكبيرة في الفكرة التقايدية العالمة العامة ، وإذا كان هنات مثل هذا الباب فإنه يعالج على الأخص النواحي القانونية النفقات العامة ووسائل الرقابة عليها . ولم يهم العالماء التقايديون بطبيعة النفقات العامة ، إذ اعتبروا الفقة العامة مشكلة إدارية أو سياسية ، ولم يعتبروها مشكلة مالية . فتخصيص نفقة ما للتسايح أو للتعام أو للاستمار للمائلة اختيار سياسي بين مختلف أنواع للمائلة الدولة . وقد اهم العامة التقايديون قبل أي شيء آخر بمبلغ النفقات العامة لا يمحتوياتها ويظهر ذاك بوضوح من دراستهم لتوازن المزانية ، فالنظرية التقليدية ترفض أن يكون بالميزانية عجز ، أي ريادة في النفقات على الايرادات ، ولكنها لا تهم بطبيعة النفقات أو الإيرادات .

 أما المائلية العامة الحديثة فإما تحتاف في نظرتها إلى الفقات العامة ختلافا جوهريًا عن المائلية التقليدية ، فعى تنهم بمحتويات النفقات قبل أن تنهم بمباخها ، كما أنها لا تعطى للنفقات الأسبقية التي تعطيها لها النظرية التقايدية ، وتنكر فكرة أن

⁽١) بالقراسية Dépenses publiques ، وبالإنجليزية Dépenses publiques

الدولة تحدد دأمًا نفقاتها أولا وأنها تمد إيراداتها في حدود نفقاتها ، كذلك تنكر فكرة الإقلال من النفقات العامة ، والاقتصار على المرافق الفرورية التي لا يمكن الاستغناء عنها ، ولا ترى في النفقات العامة سوى وسيلة من الوسائل المالية التي تستعملها الدولة لبلوغ أهدافها ، والتي ينبغى النظر إليها معا كمجموعة مرتبط بعنها بيمض ومن ثم كان اهتام المالية العامة الحديثة بطبيعة النفقات العامة ومحتوياتها .

وما لا شك فيه أن العلماء التقليديين لم يهملوا دائماً محتويات النفقات العامة ، فنظريتهم عن القرض والاقتصار فيه على تنطية النفقات الى تغل دخلا أو النفقات غير العادية تنطوى على تحليل لحجويات النفقات العامة ، ولكن هذا التحليل ظل أوليا وفاصراً على بعض قطاعات النفقات العامة ، أما النظرية الحديثة فعلى المكس من ذلك تعدر دراسة محتويات النفقات العامة عنصراً أساسياً .

٣١ - وستكون دراستنا النفقات السامة موزءة على ستة فصول على النحو الآبي:

الفصل الأول: تمريف النفقة العامة وعناصرها .

الفصل الشانى : حدود النفقات العامة .

الفصل الثالث : أنواع النفقات المامة .

الفصل الرابع : التقسيم الوضعي للنفقات المامة .

الفصل الخامس : الآثار الاقتصادية للنفقات المامة .

الفصل السادس : ظاهرة الازدياد الطرد في النفقات العامة .

الفصت الأول . تعريف النفقة العامة وعناصرها

تعريف النفقة العامة :

٣٣ — النفقة العامة هى استمال هيئة عامة مبلغاً من النقود لسداد حاجة عامة ،
 فعناصرها ثلاثة :

استمال مبلغ من النقود ، وهيئة عامة تستممل هذا المبلغ ، والغرض ممها سداد حاجة عامة .

العنصر الأول: استمال مبلغ من النقود:

٣٣ - لكى توجد نفقة عامة لا بد من استمال مبلغ من النقود ثمناً لشر، للواد والأدوات والخدمات التى تحتاج إليها الهيئات العامة لسداد الحاجات العامة. وهذا ما يميز النقات العامة في الدول الحديثة عن غيرها من الوسائل التى استعمله الدول فيا مضى ، كالحصول على ما يازمها من مواد بدون ثمن ، أو إرغام الأفراد على العمل بدون أجر ، وما يميزها أيضاً عن بعض الوسائل التى لا ترال متبعة إلى اليوم في بعض الدول ، ولكمها في طريقها إلى الزوال بالتدريج كالميزات العينية مثل السكن المجانى ، أو لليزات الشرفية كمنح النياشين ، والسماح للموظفين بتحصيل أجورهم من الأفراد مباشرة مقابل الحدمات التى يؤدوسها لهم ، كوثتى المقود في فرنسا ومشاحة الحارات في مصر .

وقد تركت هذه الوسائل لأمها تنافى المبادى، الديمقراطية ، فجل الوظائف النيابية في فرنسا مجانية طوال القرن التاسع عشر ، أدى إلى احتكار الطبقات الننية لها وبهذا أمكنها أن تلقى الجانب الأكبر من عب الضرائب وعب الحدمة المسكرية على الطبقات الأخرى ،كذاك تسخير الأفراد يقلل كثيراً من كفاءتهم لأنه يقتل فيهم الدافع الشخصى على العمل ، فتصبح التضحية التي تفرضها الدولة عليهم أكبر من المنفعة التي تعود عليها من تسخيرهم .

وقد ترتب على استمال طريقة الشراء زيادة النفقات الصامة، وبالتالى زيادة الفرائب،ولكن ذلك لم يصحبه حيا زيادة الأعباء العامة على الأفراد، وإبما أدى إلى توزيعها عليهم توزيعاً عادلا.

العنصر التاني: أن تكون النقود المستعملة لإجدى الهيئات العامة :

٣٤ - والمقصود بالهيئات العامة الأشخاص الإدارية وعلى رأسها الدولة ثم الإتابم الديرية والبلدة والمنشآت العامة ذات الشخصية الإدارية كالجامعات وهى مصالح حكومية تتيتم بشخصية إدارية وذمة مالية مستقلة .

وعلى ذلك لا تمد نفقة عامة البالغ التي ينفقها الأفراد مباشرة تبرعاً ممهم لبناء مستشفى أو مدرسة مثلا، لأنها لم تخرج من ذمة شخص عام ولو أنها أنفقت لتحقيق خدمة عامة .

العنصر الثالث: أن يكون الغرض من النفقة العامة سداد حاجة عامة:

٣٥ - لأن المصدر الأساسي للأموال المستمعلة في النقة العامة هو الفراثب، وساكان الأفراد متساوين أمام الفرائب فيجب أن يتساووا أيضاً في النفع الناتج من الإنفاق العام، وذلك بأن تكون النفقة سداداً لحاجة عامة وليست لمصلحة خاصة، غير أنه يصحب في كثير من الأحيان معرفة ما إذا كانت هذه القاعدة مرعية أم غير مرعية ويرجع ذلك إلى صعوبة تحديد الحلجة العامة تحديداً موضوعياً كما سبق.

أن قلنا فى مقدمة دراستنا ، على أن هناك حاجات متفقى على أن الإنفاق عليها يعتبر إنفاقًا على حاجة عامة أهميا :

(١) الحاجات التي تستدعى طبيعتها ومقتضيات الحياة الاجباعية أن تقوم الدولة بإشباعها ، ولا يمكن أن تتخلى عنها وإلا أخلت بولجباتها الأولية ، وأهمها الدفاء الخارجي والأمن الداخلي والقضاء .

(٣) حاجات تقوم الهيآت العامة بقضائها لكى تتيح إشباعها لعامة الناس لا هيئها الأسلسية لحياة المجتمع الاقتصادية والدعنية والا خلاقية ، وذلك إذا كان ترك إشباع تلك الحاجات إلى الجهود الخاصة يحرم منه عامة الناس لارتفاع تسكاليفها كالتعليم ووسائل المواصلات ، ومن هذا العبيل ما نص عليه دستور سنة ١٩٥٦ المصرى في المحادة ٤٤ منه من أن « التعليم حق المصريين جميعاً تكفله الدولة بإنشاء مختلف أنواء المدارس والمؤسسات التقافية والنربوية والتوسع فيها تدريجياً » والمادة ١٥ من أن : « التعليم في مرحلته الأولى إجبارى وبالمجان في مدارس الدولة » . والمادة العامة : « في مراحله المختلفة بمدارس الدولة بالمجان في المحدود الى ينظمها القانون » .

(۴) حاجات غير مباشرة كإعانة الفقراء وترتيب مماش للشيوخ والعجزة والأرامل واليتامى والعاطلين عن العمل تطبيقاً لمبدأ التضامن الاجباعى ، وقد أخذ دستور سنة ١٩٥٦ المصرى بهذا المبدأ فنص فى المادة ٤ منه على أن « التضامن الاجباعى أساس للمجتمع المصرى » وفى المادة ٢٠ على أن « للمصريين الحق فى المونة فى حالة الشيخوخة وفى حالة المرض أو المجز عن العمل وعلى أن الدولة تكفل خدمات التأمين الاجباعى والمعونة الاجباعية والصحة العامة وتوسعها تدريجيا » .

(٤) ولقد تطورت الأفكار كثيراً بعد الحرب العالمية الثانية وأصبح توفير

أسباب البمل البتصل المكل فرد يعد من الوظائف الأساسية للدولة وقد أخذ فستور سنة ١٩٥٧ المصرى بهذا المبدأ فنص فى المادة ٥٣ منه على أن : « للمصريين حتى العمل وتعنى الدولة يتوفيره لهم » .

واعتبار حاجة ما حاجة عامة تنفق عليها الدولة مسألة سياسية أكثر منها مالية . ولذا كانت الساطة السياسية وهي البرلمان في الدول النيابية هي التي تحدد الحاجات العامة.

٣٦ - ولتلافى إساءة استمال الأموال العامة تتخذ بعض الضانات نذكرمها: (١) اشتراط أغلبية معينة للموافقة على بعض أنواع النفقات ، كأغلبية الثاثين مثلاً أو النعى فى الدستور على تحريم اعباد نفقة لمنفعة فردية ، كما فعل دستور الولايات المتحدة ، أو على تحريم اعباد أنواء معينة من النفقات ، كصرف إعانات لشركات أو

(٧) إعطاء المحاكم حثى مناقشة دستورية القوانين بما فيها قانون الدرائية .
 كا في الدلايات المتحدة .

لجميات دينية أو لأحزاب سياسية .

(٣) بالنسبة للهيئات الحملية ، للحكومة المركزية فى بعض الدول ــ كمعمر وإيعاليا والمجيكا ــ أن تلمى الاعبادات التى تقررها الهيئات الحجلية إذا رأت فيها خروجًا على القوانين أو منفعة خاصة .

 (٤) تجمل بعض الدساتير حق اقتراح النفقات العامة قاصراً على الحكومة دون أعضاء الهربان .

ومن هذا القبيل ما نص عليه دستور سنة ١٩٥٦ المصرى فى الفقرة الثانية من المادة ١٠١٠ والدستور للمؤقت للجمهورية العربية المتحدة لسنة ١٩٥٨ (م ٣٣) من أنه: «لا يحوز لجلس الأمة إجراء أى تعديل فى مشروع الميزانية العامة للدولة إلا يموافقة الحكومة».

(٥) وأخيراً فإن وجود للميزانية موضرورة مناقشة إمناقشة عليية موالإفن بهامن نواف

الأبة ومراقبة تنفيذها بكل هذا بن شأنه التقليل من قرص إسابة البتمال الأموال العامة

الفص*ٽ الشّائيّ* حدود النفقات العامة

۳۷ – الفرض من الإنفاق العام قضاء الحاجات السامة ، فتصيين حدود النفقات العامة يكون بتحديد الحاجات العامة ، فإلى أى مدى يجوز للدولة أن توسع من نشاطها ، وما هو الحد الذي ينبغى أن تقف عنده ؟

تستدعى الإجابة على هذا السؤال خث المسألة من الناحية السياسية ، ثم من الناحية المالية . ثم من الناحية المالية . لأن اعتبار حاجة ما حاجة عامة مسألة سياسية كما سبق القول ، ولأن قدرة الدولة على النوسع في الإنفاق تتوقف على قدرتها على الحصول على الموارد المضرورية ، وهذه مسألة مالية .

حدود النففات العامة سن الناحية السياسية

٣٨ – فن الناحية السياسية "واجهنا نظريتان متمارضتان : النظرية الفردية ،
 والنظرية الاشتراكية :

أما النظرية الفرهية فتوسع من مدى نشاط الأفراد إلى أقسى الحدود، بيما تصيق من مجال النشاط الحكومى، فتقصره على الدفاع الخارجي، وحفظ الأمن الداخلي، والقضاء، ويسض الأشغال العامة، ووجهة نظر أصحاب هذه النظرية أن إفساح المجال أمام الأفواد، وتركهم أحراراً، ادعى إلى زيادة إنتاجهم وإلى رفاهية المجموع.

أما النظرية العشراكيه فيلى المكس من ذلك ، توسع من مدى نشاط الدولة إلى أقصى حد ، حى يشاط الدولة إلى أقصى حد ، حى يشمل جميع النواحى الاقتصادية والاجماعية ، وحجم في ذلك أن رفاهية المجتمع في وقتنا الحاضر تقوم على التماون بين أفراده، وأن الدولة أقدر من الأفراد على تختيق هذا التماون وتنظيمه على أفضل وجه ، حتى لا يستغل غزد فرداً آخر ولا طبقة طبقة أخرى .

حدود النققات العامة من الناحية الحاكية

٣٩ - تتوقف قدرة الدولة على التوسع فى الإنفاق على إسكانياتها الإنتاجية فى الستقبل، وهذه تتوقف بدورها على ما فى الدولة من موارد طبيعية لم تستشر، وعلى الكفاية الإنتاجية الشعبها . فكلما غزرت موارد الدولة الطبيعية غير المستشرة ، وعلى الكفاية شعبها الإنتاجية ، كالولايات المتحدة والآنجاد السوفيتى ، كما أمكنها التوسع فى الإنفاق ، دون أن تخشى الاضرار بكيانها المالى ، طالما كان الإنفاق موجها نحو تنبية الإنتاج ، ورفع مستوى الميشة بها .

وإذاكان لدى الدولة موارد طبيعية غزيرة لم تستثمر ، ولكن مقدرة شعبها الإنتاجية ضعيفة ، كاليمن والمملكة العربية السعودية ، فإنها تستفيد كثيراً من التوسع فى الإنفاق العام ، ومخاصة فى الوجوه التى رفع من مستوى الكفاية الإنتاجية لشعبها.

أما الدول التى يتمتع شعبها بمستوى عال من الكفاية الإنتاجية ، ولكن لم يعد بها غير القليل من للوارد الطبيعية التى لم تستشر ، فإنه لا خطر على كيانها المالى من التوسع فى النفقات العامة ، ولكنها نظراً لقرب نفاد مواردها الطبيعية ، ينبغى أن تحذر الاندفاء وراء التوسع فى الانفاق .

تبقى بعد ذلك الدول الفقيرة فى الكفاية الإنتاجية العالية ، وفى الموارد الطبيعية ، وهذه ينبخى أن تنفق بحثير من الحذر ، فلا تندفع مثلا فى التوسع فى النفقات الحربية ، مجاراة للدول الأخرى الغنية بمواردها وكفاية شعبها الإنتاجية ، لأنها بصابها هذا تؤخر الإنفاق على الإصلاحات التى ترفع مستوى معيشة شعبها ، إذ لا تحمل إسكانياتها الإنتاجية التوسع فى الإنفاق كالدول الفنية .

يتضج من ذلك أن الدولة تستطيع أن تتوسع في الإنفاق إلى الحد الذي

تسمح به مواردها الطبيعية وكفاءة شعبها الإنتاجية ، ومع ذلك لا ينبغى أن يغيب عن النحن أنالمصدر الرئيسي للنفقات العامة هو الفرائب ، وأن دفع الفرائب يعد تضحية يتحملها الأفراد . فلا ينبغى أن تحمل المولة الأفراد تضحية ما لم تؤد إلى منفعة ترجحها أو تساويها على الأقل ، فالتوسع فى الإنفاق يستدعى الموازنة بين التضحيات التى يتحملها الأفراد فى مجموعهم نتيجة دفع الضرائب ، وبين المنافع التى تعود عليهم فى مجموعهم من الحدمات التى تؤديها لهم الدولة .

• } _ وقد رأى بعص الكتاب أن انفاق الأموال الصامة في أى سبيل داخل الدولة فيه منفة محققة ، لأنه يدعو إلى تداول النقود ، ولأن تداول النقود يؤدى إلى الرخاء ، وخطأ هدا الرأى ظاهر . لأن الإنفاق في ناحية معينة معناه تحويل بعض عناصر الإنتاج إلى تلك الناحية ، وحرمان النواحي الأخرى من تلك العناصر ، فإذا أفقت الدولة الأموال في أعمال غير منتجة كالمشروعات المظهرية ، عد ذلك خسارة على البلاد في مجموعها ، إذ يفوت عليها استغلال بعض عناصر الإنتاج فيها في أعمال منتجة ورأى البعص الآخر التقليل من النفقات العامة على قدر المستطاء ، لأنهم اعتقدوا أن معظم النفقات العامة غير منتج ، وهذا الرأى ظاهر الفساد أيضاً ، لأن الإنضاق يعد منتجا ما دام يؤدى إلى خدمات نافعة .

وواقع الأمر أنه لا ينبغى أن تتسرع ونقرر بأن كل نفقة عامة شر فى ذاتها فيجب الحد منها ، أو خير فى ذاتها فيجب التوسع فيها ، والواجب أن يكون الهدف من التوسع فى الانفساق أو الحدمنه ، تحقيق أقصى منفعة اجتماعية غير أنه من الصعب تطبيق هذا المبدأ عملا لأن المنفعة مسألة تقديرية تختلف باختلاف وجهات النظر ، وقياسها من أصعب الأمور .

على أنه يمكن القول بوجه عام إن تحقيق أقسى منفعة للأفراد يتوقف على عاملين :

الأُول ... مقدار الدخل النسي أى نصيبكل فرد من الدخل القوى . الثاني ... طريقة توزيع الدخل القوى على الأفراد .

ولماكانت رفاهية الشعب تزداد كما زاد مقدار الدخل النسبى ، وقل التبائن بين دخول الأفراد ، فإنه ينبغى لتحقيق أقمى منفعة اجهاعية ، أن تتجه سياسة الدولة فى الحصول على إيرادها وفى انفاقه نحو العمل على زيادة الدخل القومى ، وتقليل التبانن بين دخول الأفراد ، وزيادة الدخل القومى تذكون بالعمل على تحسين الإنتاج بزيادة القوى المنتجة من جهة ، وتنظيم الانتاج من جهة أخرى .

أما تقليل التباين بين دخول الأفراد فيكون بنقل القوة الشرائية من الأشخاص الذين تقل علام الشيخاص الذين تقل عندهم منفستها الحدية إلى الأشخاص الذين ترداد لديهم تلك للنفعة ، هذا من جبة ، ومن جبة أخرى بتقليسل التباين بين دخل نفس الأشخاص ، وبخاصة أفراد الطبقات الفقيرة ، في الأوقات المختلفة حتى تحفلي الحياة الاقتصادية المجتمع بأكبر من الاستقرار .

يمكن تقسيم النفقات العامة إلى أقسام يضمكل نوع منها طائفة من النفقات تشترك في مميز ممين كتكرارها الدورى ، أو آثارها الاقتصادية ، أو الأغراض التي تستهدفها أو نوع الهيئة القائمة بها ، أو الشكل الذي تتخذه أو غير ذلك من الممارات .

المبحث للأول

أنواء النفقات العامة من حيث تكرارها الدورى

٢ ٤ - تنقسم النفقات العامة من حيث تكر ارها الدورى إلى نوعين : نَفَقَات عادية ونفقات غير عادية .

فالأولى هى التى تتجددكل فترة زمنية معينة. ولماكانت مدة الميزانية سنة ' فقد جرت العادة على اعتبار النفقة عادية إذا تكررتكل سنة ،كرتبات الموظفين. وغير عادية إذا لم تتكرركل سنة .كنفقات مكافحة وباه طارى، كالكوليرا أو نفقات إعانة منكوبي زازال أو فيضان غير عادى أو نفقات حرب.

وفائدة هذا التقسيم أن التكرار الدورى للنفقات العادية بمكن الحكومة من تقديرها تقديراً قريباً من الصحة ، وتدبير مايازم لسدادها من الإبرادات العادية وأهمها الضرائب .

أما الفقات غير العادية فنظراً لأن حدوث مسبالها لم يكن منتظراً ، فإمها تسدد عادة من إيرادات غير عادية كالتروض. وخطر هذا التقسيم أن بعض وزراء المالية كثيراً ما يسيئون استماله ، بأن يعمدوا عند عدم توازن الميزانية إلى فصل بعض النفقات عنها ، ووصفها بأنها غير عادية ، وبذلك يبررون الوفاء بها من القروض بدلا من الضرائب ، ويظهرون الميزانية متوازنة .

لذلك عنى العلماء بتحديد الحالات التى بجوز فيها اعتبار النفقة غير عادية ، مما يبرر سدادها من حصيلة القروض وهذه الحالات هى : () مشروعات الاستثمار التي يشمل نفصها الجبيل الحاضر والأجيال المقبلة . كشروعات الرى الكبرى وإنشاء الحزانات والمسكك الحديدية ومثالها فى مصر مشروع السد العالى .(ب) حالة الحرب. (ح) حالة الحروب، و كالفيضانات والزلازل. (ح) حالة الركودالدورى، إذ يباح للدولة الاقتراض الانفاق على بعض الأشفال العامة حتى تعيد النشاط إلى الجهاز الاقتصادى .

المبحث الثاني

٢ - يفرق بعض الكتاب بين النفقات المنتجة والنفقات غير المنتجة ويعتبرون النفقة المنتجة إذا أرد مالى كنفقات السكك الحديدية ، وغير منتجة إذا لم تأت بإيراد مالى كنفقات إنشاء وصيانة طريق زراعى .

والتفرقة بين هذين النوعين على آساس الابراد المالى لاتخاو من هذ ، والأفصل أن يكون أساس التفرقة بينهما الفائدة التي تعود على الشعب من الفقة، لأن النفقة تعتبر منتجة بالنسبة للدولة إذا أدت إلى سداد حاجة حقيقية للشعب، بصرف النظر عن كونها تفل إيراداً مالياً أم لا تفل . يضاف إلى ذلك أن معظم النفقات العامة تزيد من إيرادات الدولة ، إن لم يكن بطريق مباشر فبطريق غير مباشر ، فإنشاء طريق زراعى مثلا يترتب عليه تيسير المواصلات ، وانتعاش الزراعة والصناعة والتجارة ، بما يؤدى الى زيادة الدخل القومى وزيادة حصيلة الضرائب.

لهذا فضل بعض الكتاب تقسيم النفقات العامة إلى نفقات نافعة ونفقات غير نافعة ، واعتبروا النفقة نافعة إذا عادت من وراً بها على الشعب فائدة مادية أو معنوية ، ولو لم تأت بإيراد مالى ، كنفقات حرب دفاعية . وغير نافعة إذا لم بستفد منها الشعب ، كالنفقات المظهرية .

٧ > النفقات الناقلة والنفقات غير الناقلة (١)

* يبيز بعض الكتاب بين النفات التي تصرف مقابل الحصول على الأموال والخدمات كنفقات الاشغال العمومية . ومرتبات الموظفين ، وبين النفقات التي تصرف دون مقابل ، ويقصد بها إعادة توزيع الدخول ، مثل الإعانات الاجماعية كماشات الضمان الاجماعي ، والإعانات الاقتصادية كنفقات مسكافحة غلاء المعيشة ، ويطلقون على النوع الأول نفقات غير ناقلة وعلى النوع الثانى نفقات ناقلة .

\$ ٣ – النفقاتالحقيقية ، والنفقات غير الحقيقية أو الصورية

إلى المعلى العلماء بين النفقات التي يترتب عليها نقص في ثروة الدولة

Non—Transfer Expenditures المناف الله و Transfer Expenditures المناف الله و (١) (Pigou).

وملى Dôpenaes aans contre—partie : وملى Dôpenaes aans contre—partie وملى النوع الأول : (M. Duverger) Dôpenaes avac contre—partie النوع الكانى:

كرتبات الموظفين ونفقات سداد الديوس، وبين النفقات التى لا يترتب عليها صوى تغير فى شكل الثروة العامة، كنفقات إنشاء سكة حديدية، ويطلقون على النوع الاول نفقات حقيقية أو فعلية. وعلى النوء الثانى نفقات غير حقيقية أو صورية.

المبحث الثالث

أنواء النفقات العامة من حيث الأغراض التي تهدف إليها

الم المامة من حيث الإيطاليين النقات العامة من الإيطاليين النقات العامة من حيث الأغراض التي تهدف إليها إلى ثلاثة أنواع: نققات عمومية ، نفقات للأمن العام ، نفقات للرخاء العام .

(1) التفقات العمومية (1): وهى النفقات اللازمة للادارة الحكومية فى مجموعها والتي تستفيد منها جميع المرافق العامة الأخرى، وتشمل مخصصات رئيس الدولة، ونفقات الهيئة النيابية (مجلس الأمة). ونفقات مجلس الوزراء، ونفقات الإدارة المالية (وزارة المالية أو وزارة الحزانة، وديوان المحاسبة)، ويلحق بها نفقات الدين العام، ونفقات النيابة الإدارية.

(ب) تفقات الدَّمع العام (": وهى النفقات الى تنفق فى سبيل الدفاع عن الدولة ، وتحسين علاقاتها بالدول الاُخرى، والمحافظة على حقوقها ، وحفظ الاَ من فى الداخل ، وتشمل نفقات القوات المسلحة (وزارة الحربية) ، ونفقات هيئات المثيل السياسي والقنصل (وزارة الحارجية) ، ونفقات تنظيم الشرطة (البوليس) (وزارة الدلل) وعلس الدولة .

⁽۱) تفات هومية Dépenses générales,

Depenses pour la sécurité publique, الأمن اليام (٢)

(ح) نفقات الرماد العام ^(١): وهى النقات الى تصرف فى سبيل تحسين حالة الشعب الصحية والاقتصادية والثقافية والاجهاعية وزيادة رفاهيته ، وتشمل النقات الآتية :

 ١ ــ نفقات تحسين الصحة العامة، بمكافحة للأمراض ، والوقاية منها ، وإنشاء المستشفيات ، ومراقبة المواد الغذائية والأحوال الصحية فى المصانع والمتاجر (وزارة الصحة العمومية) .

٧ — نفقات تحسين الحالة الاقتصادية ، بالمناية بالزراعة (وزارة الزراعة ووزارة الإسلاح الزراعي) وبالسباعة الإصلاح الزراعي) وبالتجارة (وزارة الاحتصاد) وبالصناعة (وزارة الصناعة) ، وتنفيذ الأشفال العامة (وزارة الأشفال العومية) ، وإدارة مشروعات المواصلات التي تملكها الدولة (وزارة المواصلات) ، والتوجيه الاقتصادي (وزارة التخطيط) .

٣ ــ نفقات رفع المستوى الثقافى بفتح معاهد للتعايم بجميع أنواعه و والإشراف على معاهد التعليم الخاصة ، وتشجيع الفنون الجميلة ، والبحث عن الآثار ... الح (وذاوة التربية والتعليم ووزارة الثقافة والإرشاد القومى) .

٤ __ نفقات تحسين الحالة الاجتماعية ببحث أسباب الفقر ومكافحته ، ومساعدة المعوزين ، وتدعيم التضامن الاجتماعي ، ونشر التعاون والعناية بشئون العال (وزارة الشئون الاجتماعية والعمل) ، وتحسين حالة المدن والقرى (وزارة الشئون البلدية والقروية) .

⁽١) كلقات إلرخاء المام . Pépensos peur la prospérité publique. المامة المامة) (م ع حس موجز في اللهابة المامة)

المبخلت الرابع

أنواع النفقات العامة من حيث الهيئة التي تقوم بهها

٣٩ - عيز الكتاب من حيث نوع الهيئة القائمة بالنفقة بين : النفقات القومية ، والنفقات المحلية . فالأولى تشمل نفقات المرافق التي تتولاها الحكومة المركزية . أما الثانية فتضم نفقات المرافق التي تقوم بها الهيئات الحلية .

وتوزيع المرافق العامة بين الدولة والهيئات المحاية في الدول المختامة ، يرجع إلى حد كبير إلى اعتبارات تاريخية وسياسية خاصة بكل دولة ، فالهيئات المحاية في كل من أنجلترا والولايات المتحدة وألمانيا تتمتع باختصاصات واسعة ، ويرجع ذلك في أنجلترا إلى تقاليدها التاريخية ، وفي الولايات المتحدة إلى اتساع مساحها وترامى أطرافها ، وفي ألمانيا إلى أنها ظلت ولايات متفرقة إلى الثلث الأخير من القرن الماضي ، وعلى المكس من ذلك فرنسا فقد حال نظامها المركزى الشديد دون اتساع نفوذ منطاتها الحلية .

على أنه يمكن وضع بعض قواعد عامة للاسترشاد بها عند توزيع المرافق بين الدولة والهيئات المحلية :

(١) فالمرافق التي تهم الشعب في مجموعه، كالدفاع والقضاء والتمثيل الخارجي والبريد تشكفل بهما الدولة . أما المرافق التي تهم سكان منطقة معينة لأمهم يستفيدون منها فائدة مباشرة فتترك للهيئات المحلية ، كإنشاء وصيانة الطرق والميادين والمتعرفة والمجلوي في والنقل جاخل لملدن ,

- (٢) المرافق الفنية المقدة تترك للحكومة المركزية ، لأمها تحتاج في إدارتها إلى موظفين ذوى خبرة عالية ومرتبات مرتفة ، لا تقدر على دفعها الهيئات الحجلية ، أما المرافق البسيطة فيمهد بها للهيئات المحلية ، لأن رجال الهيئات المحلية وموظفيها يكونون عادة أقل خبرة من رجال وموظفي الحكومة المركزية .
- (٣) المرافق التي تتطلب إدارة موحدة في جميع أنحاء البلاد يعهد بهما إلى الحكومة المركزية ، كالتعليم العالى والثانوى ، أما المرافق التي يصح أن تتنوع إدارتها واختلاف العادات والظروف الحاية فتترك للهيئات المحلية ، كالتعليم الأولى .
- (٤) المرافق الى يخشى عليها من طنيان المصالح الحالية يحسن أن تتولاها الحكومة المركزية .
- (ه) المرافق التي تحتاج إلى رقابة مستمرة ومباشرة يحسن تركها للهيئات الحلية . لقربها من مكان التنفيذ .

المبحث لخاميس

أنواع النفقات العامة من حيث الشكل الذي تتخذه

يمكن تقسيم النفات العامة من حيث الشكل الذي تتخذه إلى أربعة أنواع:

- (١) أجور عمال الدولة .
- (ب) أثمان الأشياء والأدوات التي تبتاعها الدولة.
 - إعانات .
 - (د) نفقات خدمة الدين العام .

الخطلب الازل

أجمرو عمال الدولة

المسالح الحكومية هيئات من الأفراد يعمد إليها بإدارة المرافق العامة . وتحصل الدولة على خدمات موظفيها وعالها في العصر الحديث نظير مرتبات وأجور ، كا قد تمنح بعضهم معاشات بشروط خاصة والموظف في مركز قانوني ، فهو من حيث العمل والمرتب خاضع للمصاحة العامة ، ولذا فليس هناك ما يمنع المشرع من إعادة النظر في مرتبات الموظفين ، أو تعديل نظام العمل في إدارات الحكومة ، غير أن قدرة المشرع في التعديل ، وإن كانت مطلقة من الوجهة القانونية ، إلا أنها مقيدة من الوجهة الساسية بفرورة ملامة التعديل لصالح العمل .

ونظام المرتبات أفضل من نظام العمل الجابى ومن السخرة ، وأخف عبثًا على الشعب منهما ، فالعمل المجانى يقصر الوظائف الكبيرة على أفراد الطبقات الفنية ، وهؤلاء ليسوا دائمًا أقدر الأفراد لتولى الوظائف العامة ، هذا فضلا عن أنهم قد يستغلون وظائفهم لمصلحتهم ويرهقون الحكومين .

ويجب أن يكون المرتبكافيًا لنفقات المميشة حتى لا يلجأ الموظفون إلى وسائل "بهد سلامة الأداة الحكومية ،كالرشوة واستغلال النفوذ.

وتضع الحكومة لموظفيها نظاماً عاماً ثابتاً يطلق عايه «كادر للوظفين » لتمييمهم وتقدير مرتباتهم ودرجاتهم وعلاواتهم . وترقياتهم وتحديد المؤهلات اللازمة التعيين والترقية .

وينظم شئون الموظفين المدنيين في مصر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وقد عدل عدة مرات ، والمرسوم بقانون رقم ١٠٥٨ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء ديوان الموظفين. (١)

⁽١) للمدل بالمانوين رقم ٢٠١ و ٢٨٤ لسنة ١٩٥٢ -

وينبغى أن تحدد مرتبات للوظفين جميعها على قاعدة التأثل فى جميع للفنالح حتى لا يكون هناك استياد أو تذمر يؤدى إلى ضمف الإنتاج .

ويلاحظ أن مرتبات الوظائف المامة تقل عادة عن مرتبات مثيلاتها في المشروعات الخاصة ، نظراً لمزايا العمل الحكومي ، من حيث المظهر الاجماعي الذي يخلمه على الموظف ، وقلم المجمود الذي يتطابه ، وضمان استمراره ، وعدم احمال الفصل إلا لأخطاء جسيمة ، والتمتع بنظام المماشات .

ويحصل للوظف فضلا عن أجره النقدى على أجور أخرى إضافية كبدل السفر والانتقال وبدل التمثيل كما قد يتعتم ببعض المزايا العينية كالسكن المجاني أو لللابس(١).

المعاشى (۲)

1 A — المعاش مرتب محفض تصرفه الدولة لموظفيها عند تركهم العمل بعد أجل ممين ، فحبكه حكم المرتب وله طبيعته من جميع الوجوه ، والغرض من المعاش أن يهيىء للموظف بعد تركه خدمة الدولة حياة مادية تتناسب مع المنصب الذي كان يشغله ، ومع المركز الاجهاعي الذي بلغه .

ويحدد مقدار المعاش عدة عناصر أهمها : مدة خدمة الموظف ، ودرجة الوظيفة التي كان يشغلها . ومقدار مرتبه وقت إحالته إلى المعاش .

⁽١) ومن هذا الفيل أيضاً ما لمن مليه الفرار الجيوري رقد ١٧٠٤ لسنة ١٩٠٩ هن جواز معالجة الوظهين الذين يصابون مجروح أو بأمراض سبب تأدية أعمال وظائمهم على نتفة الدولة فى خارج الجيورية العربية التعدة (١٠) ، وجواز تقرير إمانة مائية للموظفين الذين يصابون بجروح أو بأمراض ليست يسيب يتعلق بأهمال وظائمهم ، اساعدتهم فى العلاج داخل الجيورية أو فى خارجها (م •)

⁽٢) الماش Pension de retrettà (۲)

ويفتطع عادة من المرتب جزء للحصول على المماش (في مصر ٥,٧٪ أو ٩٪ حسب الأحوال) ، وفي بعض الدول كبلجيكا وانجلترا لا يستقطع شيء من المرتب اكتفاء بتخفيضه عن أجر المثل ، أي الأجر الذي تناله خدمات الموظف في غير الأعمال الحكومية .

ويشترط للحصول على المماش أن يمفى الموظف فى خدمة الدولة مدة لا تقل عن عدد معين من السنين ، وكلما زادت مدة الخدمة زادت نسبة ما يحصل عليه الموظف من مماش .

ويحال الموظف على المعاش إذا بلغ سناً معينة (هي ستون سنة في مصر) وللحكومة الحق في إحالته على المصاش قبل بلوغ هذه السن الظروف بيمها كادر الموظفين .

وإذا مات من يستحق المعاش ورث هذا الحق أرملته وأولاده . ويسقط حق الأولاد فى معاش أبيهم ببلوغهم سن الرشد (٢١ سنة) إذا كانوا ذكوراً أو حين يتزوجن إن كن إناثا .

من هذا يتضح أن المعاش بنظامه السابق ذكره يعتبر تأميناً للموظف نفسه أكثر منه تأميناً لمن يعولهم ، ولذا تتجه الحكومات فى العصر الحديث إلى الاستعاضة عنه بما يشبه نظام التأمين على الحياة .

٤٩ - وفي مصر توجد عدة قوانين للمعاشات والمكافآت أهمها (١) .

(١) القوانين التى تنظم معاشات الموظفين المدنيين وهى : المرسوم بقانون وقم ٣٧
 السنة ١٩٣٩ وقد عدل عدة مرات ، والقرار بقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٧ .

⁽١) هذا القوانين التي تنظم صناديق التأمين والماعات وسيرد ذكرها فيها بعد .

- (٧) القوانين التي تنظم معاشات المسكريين وهي : القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ وقد عدل عدة مرات ، والقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٤٨ في شأن معاشات الضباط الطيارين وقد عدل هو أيضاً ، والقرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن الماشات والمسكافات والتأمين والتمويض لأفراد القوات المسلحة (١).
- (٣) القرار بقانون رقم ٣٨٦ لسنة ١٩٥٦ وينظم معاشات أسرالشهداء والمفقودين أثناء العمليات الحربية (٢) .
- (٤) القرار بقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٧ وينظم منح المعاشمات والمسكاف آت الاستثنائية (٢).
- وتؤدى الماشات مهما كان نظامها إلى زيادة أعباء الخزانة العامة زيادة
 كبيرة ففي مصر زادت الماشات على النحو الآتي :

جنيب	المسينة
۱۷۲ر۳۷۳	19
۱۸۲۲ ۹۶۰ و ۱	1977-1970
47/18707	1957-1960
۵۰۰ر۹۶۹ر۵	1907-1907

 ⁽١) أما الماشات والتويضات التي تحج المصابية أنشاء وسبب المعليات الحربية بوجه هام في طعها القرار بقانون رقم ٤٠ لسنة ١٠٠٨

 ⁽۲) المعدل بالقانونين رقم ۸۰ و ۱۹۹ لسنة ۱۹۵۷

⁽٢) المدل بالقرار بقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٨

: وأُدْرِج لها في ميزانية السنوات المذكورة فيا بعد البالغ المينة أمام كل منها:

 6091—F091
 0.03c3F7c.1

 F091—Y091
 0.0c730c11

 Y091—X091
 0.0c730c11

 X091—P091
 0.7c7XXc71

٠٠٠ د ۱۹۸۸ د ۱۹

ولوضم حد لتلك الزيادة أوقف تثبيت الموظفين منذ سنة ١٩٣٥

صندوق المعاشات (۱)

197 -- 1909

اق - التخفيف أعباء المساشات يرى بعض الكتاب إنشاء « صندوق للمماشات » ، بدلا من اعتبار الماشات ضمن النفقات العامة . وهـ ذا الصندوق يكون مستقلا وله ميزانية منفصلة عن للبزانية العامة ، مع ضان الحكومة له ورقابتها عليه ، وتكوين مال احتياطى خاص به ، وتغذيته بما يستقطع من مرتبات الموظفين ، وبما نفرضه الدولة على نفسها من إعانة ، مع استثمار أمواله بما يعود بربح يفي بالأغراض المعالوبة .

وقد أشأت الحكومة في مصر في ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، بمقتضى المرسوم بنا بون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٣ « صندوقا للادخار » لنير المثبتين من الموظفين ، وهم. الذين لاينتفسون بأحكام قوانين المماشات السابق ذكرها بالفقرة ٤٩ رقم ١

⁽١) مندوق الماشات Caisse de retraites

وأدخلت فى نفس الوقت نظام « التما مين الحكومى » على موظفيها المدنين والمسكريين سواء المثبت منهم وغير المثبت ، حتى تتمكن من معالجة آثار الوفاة أو العجز عن العمل ، وعلى الأخص فى الحالات المبكرة ، فأنشأت أيضاً « صندوقا للتأمين » بالمرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه ، وقد عدل هذا المرسوم بقانون عدة مرات ثم ألنى أخيراً بالنسبة للموظنين المدنين ، وحل محمله القرار بقانون حرقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٧ (١) الصادر فى ٢٥ نوفير سنة ١٩٥٦ ، والذى نص فيه على العمل به ابتداء من أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ ، وذلك رغة فى أن تنغم بمزاياه أسر الذين استشهدوا نتيجة المدوان الكاثى الإنجليزى الفرنسي الإسر إثيل على مصر .

وقد استنقى هذا القانون الأخير نظام التأمين الحكومي بالنسبة لجيم الموظفين المثبتين وغير المتبتين ، واستماض عن نظام صندوق الادخار بنظام للمصاشات ، وعهد بالتأمين والمماشات للوظفي الحيثات الموقة المدنين » كما أنشى و صندوق آخر للتأمين والمماشات لموظفي الميثات ذات الميزانيات المستقلة ، وهي الجامعات ، والجامع الأزهر والمعاهد الدينية ووزارة الأوقاف ، والمجالس الميدية ، ومجالس المديريات وعهد بإدارة الصندوقين إلى « مصلحة صناديق التأمين والمماشات » وتعتبر شخصا اعتباريا من أشخاص القانون العام ، ولها ميزانية خواصة ملوقة ، وقد ضم الصندوقان بعد ذلك معا .

وتتكون أموال كل من الصندوقين من اشتراكات تقطع شهرياً بواقع ١٠ ٪ من مرتبات الموظفين المنتفعين بنظام المعاشات المقرر بمقتضى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ وبواقع ١٪ من مرتبات الموظفين الذين يتمتعون بنظم أخرى للمعاشات،

⁽١) عِملت بعش أحكامه بالقانونين رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٧ ووقم ٨ لسنة ١٩٥٨

ومن مبالغ مماثلة تؤديها الخزانة العامة، والهيئات ذات الميزانيات المستقلة (1) ومن حصيلة استثمار أموال الصندوق، بهذا فصلت أموال التأمين والمماشات (ماعدا مماشات الموظفين المثبتين فلا نزال تقوم بها وزارة الخزانة) عن باق أموال الخزانة المامة، حتى تمكن تحديد النزامات الخزانة تحديدًا صحيحًا.

الحطلب الثانى

أثمان الأشياء والأدوات التي تبتاعها الدولة

۵۳ - تشترى الحكومات فى العصر الحديث ما يازمها من مبان وأثاث وأدوات لمكاتبها ، وما تحتاجه من مواد لتنفيذ الأشغال العامة ، كما سبق أن قلنا عند الكلام على تعريف النفقة العامة .

ومن الأفضل تخصيص مصلحة حكومية واحدة لمشتريات الحكومة ولتحضير وتنفيذ مشروعات المصالح المختلفة بدلا من أن يترك لكل مصلحة شراء ما يلزمها ، وتحضير وتنفيذ مشر وعاتها ، لأن التخصص أدى لزيادة الكفاءة ، بضاف إلى ذلك أن تخصيص مصلحة واحدة لهذا الفرض يسمح بوضع برنامج شاه ل لجميم الأشفال والتوريدات . مما يؤدى إلى الحد من الإسراف لأنه يمنع من مفالاة بعض المصالح فى طلباتها ، ولأنه يسهل المقارنة بين حاجات المصالح المختلفة ، والمقارنة بين تسكاليف المشروعات والمشتريات في مجموعها في السنوات المختلفة (٢) .

⁽۱) قرار وزاری رقم ۲۰۱۱ استهٔ ۱۹۰۲ سادر من وزارة المالیة والاقتصاد رقم ۱۹۵۲/۱۲۹ است (۲) ومن هذا النبیل ما نمت علیه الماده ۱۵ من قرار وزیر المالیة والاقتصاد رقم ۲۵۰ لستهٔ ۱۹۵۷ باسدار لائمة المناقمات والزایشات من انه : « لوزیر المالیة والاقتصاد (الآن وزیر الحزانة) آن یعین المالح الاکثر استملاکا فلصنف أو التی یکون فحیها من الوسائل ما مجملها قدر من سواعا على الحسول علیقت بأنسب الفروط والأسمار سالفراد ما یلام منه گفتاف ۲۰۰۰

وسواء عهد بالتوريدات والأشمال لمصلحة واحدة أو ترك لكل مصلحة أمر القيام بما ينزمها ، فمن الأفضل ألا تقوم تلك المصلحة المتخصصة أو المصالح الحمد بها المختلفة بنفسها بشراء أدواتها وتنفيذ مشروعاتها مباشرة ، بل الأفضل أن تمهد بها إلى الموددين والمقاولين ، لأن هذه الطربقة أقال تكاليف من طريقة التنفيذ المباشر ، على أن يعهد بالإشراف على أعمال المقاولين والموردين إلى موظفين يوثق بهم من ذوى الحارة والكفاءة حتى تتم الأشفال والتوريدات على الوجه المرضى .

وتختــار الحـكومة المقاولين والموردين إما بطريقة المناقصة ، أو بطريقة المهارسة .

في المناقصة تطن عما تريده ، وتدعو المقاولين أو الموردين إلى التقدم كل بالأسمار التي يقبل أن ينفذ على أسلسها الأشغال والتوريدات ، وتفضل من يتقدم مسهم بأقل «عطاء » أى بأقل سمر وتعهد إليه بالتنفيذ ، ومع ذلك تحتفظ الحكومة لنفسها عادة بالحق في اختيار غيره من المتقدمين .

أما فى المارسة فإن الحكومة تسهد إلى مقاول آو مورد معين بالعمل ، ويحدث ذلك إذا كان المقاول أو المورد محتكرًا أو كانت الحكومة "رغب فى سرية العمل لسبب مـا .

ونظام المناقصة أقل نفقة ولذا فالأفضل الأخذ به إلا إذا كان هناك ما يستدعى الأخذ بنظام المارسة .

وتأخذ مصر بنظام المناقصة لشراء ما تحتاجه المصالح الحكومية من أهوات ولتنفيذ

⁻المالم التمادأ ف النفات · »

و ينظر أيضاً القرارالوزارى رقم ۱۰ استة ۱۹۵۸ بشأل توحيدهمايات الصراء فى المصائح الحكومية ومن ذلك أيضا ما نس عليه فرار رئيس الجمهورية العربية التجدة رقم ۱۸۱ استة ۱۹۵۸ بانشاء مؤسسة الأبلية العامة (م ا) ، على أن مهمة المؤسسة رسم سياسة إنامة الأبلية المياناة لحمثان الوزارات والهيئات العامة وتنفيذ هذه السياسة ۲۰۰۰

المشروعات. فقد نصت المادة الأولى من القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ ، (١) على أن يكون شراء جميع الأصناف والمهمات اللازمة الوزارات والمصالح الحكومية عن طريق مناقصات عامة يعلن عنها ، على أن المشرع أجاز للحكومة عند الضرورة أن تتعاقد علمها بطريق المهارسة (المادة (من القانون المذكور) (١٢) .

المطعب الثالث

الإعامات

• \$ 0 - هذا النوع من النفات المامة حديث المهد ، ويرجع إلى السياسات المحديدة التي أخذت الدول تتولى تنفيذها حديثاً كالسياسة الاقتصادية التي تهدف إلى إصلاح المحتمع ، والسياسة المحالية التي تستهدف مسياعدة البديات في القيام بالمرافق الحلية .

والإعانات إما أن تعطى لِأفراد أو هيآت خاصة ، وإما أن تعطى للهيئات الحجلية والمنشآت العامة ذات الشخصية الإدارية،ونجب أن يكون منحها لأعمال ذات نفع عام . والمدم الإسراف فى منح الإعانات ، جملت سنوية ومؤقتة وقابلة اللالفاء . يضاف إلى ذلك أن الحكومة لا تملك منح هذه الإعانات إلا لأعال لهـا غايات معينة

⁽١) سدرت لائحة المتاقصات والزايدات يقرار من وزير المالية والاقتصاد وتم ١٥٤٣ لسنة ١٩٥٧ (الوقائع المصرية العدد ١٩ الصادر بتاريخ ٣ مارس سنة ١٩٥٨)

وقد عدل الفانوت رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ فيماً بعد با لفانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٨

⁽۲) ومن هذا أقبيل قرار وذير المالية والأنتماد رقم أله لمنة ١٩٥٤ اقدى أسار الوزارات والصالح الحسكومية أن لشترى بعلرينى المسارسة ما تحتاجه من منتجات شركة البلاسييك الأهلية تشجيعاً لها ، والمادتان رقم ٢٢ و ٢٣ من قرار رئيس الجيورية بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٥٧بانها، مؤسسة الطاقه الذرية ، والقرار المجيوري رئيه الاستة ١٩٥٩ الذي ألجاز لوزارات الحكومة ومصالحها أن لشترى مباشرة منتجات شركة الحديد والصلب المسرية بطريق المبارسة وقط الدموط وأسكام:

أقرها البرلمان وقد يقيد الدستور سلطة البرلمان نفسه فى منح الإعامات كاشتراط أغلبية معينة لإجازتها ،كما قد يحرم الإعامات فى أحوال معينة ، كتجريم دستور الولايات المتحدة منح إعامات للأعمال الدينية .

وقد اتسع نطاق الإعانات فى العصر الحديث ، وبخاصة خلال سنوات الحرب العلمية الثانية والسنوات التي أعقبتها ، بقصد تشجيع الإنتاج القومى أو خفض أتمان بعض السام الفرورية كالحبز إلى أقل من تكاليف إنتاجها ، ودفع الفرق للمنتجين من الخزالة العامة لمكافحة غلاء الميشة .

وفي مصر زادت مصروفات خفض تكاليف المعيشة في سنة ١٩٤٩ / ١٩٥٠ على سبعة ملايين من الجنمات ، وذلك خلاف إعانة غلاء الميشة التي تدفعها الدولة لموظفيها وعمالها والتي باغت في تاك السنة ٧ر١٣ مليونًا من الجنبهات كذلك أدت السياسة الاجماعية التي ترمي إلى إصلاح المجتمع إلى إصدار القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٠ بالضان الاجهاعي وهو يعطى للأرامل ذوات الأولاد والأيتام والعاجزين عن العمل وللذين بلغوا سن الشيخوخة ، الحق في الحصول على معاش ، إذا توافرت فيهم شروط معينة بيمها القانون للذكور ، وبدأ تنفيذه من أول فبرابر سنة ١٩٥١ في بعض المديريات (الجيزة والقليوبية) ثم توالى تنفيذه بعد ذلك في باقى المديريات والحافظات. ولكن الضرورات المالية قضت بالحد من معاشات الفيان الاجماعي التي قروها القانون المذكور . فقد أضاف المرسوم بقانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٢ إلى قانون الضاف الاجهامي مادة جديدة برقم ٣ مكرراً نصت على عدم استحقاق معاشات الضمان الاجباعي إلا في حدود ما يدرج لذلك في الميزانية العامة . على أن المادة ٣١ من الدستور المصرى سنة ١٩٥٩ ، السابق الإشارة إليها عند السكلام على تعريف النفقة العامة ، أعطت للمصريين الحق في المعونة في حالة الشيخوخة وفي حالة المرضأو العجز عن السل ، كما قررت أن الدولة تكفل خدمات التأمين الاجماعي والمونة الاجماعية ،

الفصٹ ل الرابع التقسيم الوضعی النفقات العامة

• • - تقسم كل دولة نفقاتها العامة في ميزانيها إلى أقسام متمددة ، وهذا التقسيم ضرورى لتنظيم إدارة الأموال العامة ، ولموفة ما يكلفه كل نوع من أنواع نشاط الدولة ، ولتمكين البرلمان من الرقابة على المالية العامة ، ولفيان رقابة الرأى العام على أعال الحكومة المالية . كل ذلك يقتضى أن يراعى في التقسيم المنطق والوضوح ، بحيث يصل الباحث إلى بغيته في سهولة ويسر ، وأن تجمع النفقات ذات الموضوع الواحد مما بدلا من توزيعها في أبواب وفروع متفرقة ، وإذا استدعت مقتضيات التقسيم الإدارى للمصالح العامة توزيع النفقة ذات الموضوع الواحد في أبواب وفروع متمرقة ، فينبغي عمل جداول إضافية إلى جانب الجداول الأصلية لبيان انجاهات الإنفاق المختلفة .

وتقسم جميع الدول النفقات المامة في ميزانيتها بحسب الوزارات والمحالح المختلف ، وتختلف المسالح التي تتبع كل وزارة باختلاف الدول ، كا قد تختلف في الدولة الواحدة باختلاف الأزمنة . فصلحة السجون في مصر مثلا ظلت زمناً طويلا تابع وزارة الداخلية وضمت وقتاً ما لوزارة الشئون الاجماعية ، ثم اتبعت لوزارة الحربية منذ عدة سنوات ثم أعيدت أخيراً إلى وزارة الداخلية (١).

وفى داخلكل وزارة تقسم النفقات غالباً بحسب موضوعها إلى نفقات خاصة بالموظفين. ونفقات خاصة بالأدوات والأشياء . ونفقات خاصة بالحدمات والإعانات وفى بعض الأحيان تقسم الحدمات إلى قسين فقط: نفقات خاصة بالموظفين . ونفقات خاصة بالأدوات والأشياء وفى هذه الحالة يشمل القسم الأخيركل نفقة لاتخص الموظفين .

⁽١) قرار مجلَّمِ الوزراء بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٥٦

والأعجاه الحديث في تقسيم النفقات العامة في الميزانية هو نحو الجمع بين التقسيمين الإدارى والاقتصادى في جداول مقسمة إلى أقسام أفقية بمدد الأقسام الإدارية، وأقسام رأسية عسب طبيعة النفقة.

وندرس فيا يلى التقسيم البريطاني لطابعــــه الخاص ثم التقسيم الفرنسي فالتقسيم المرى :

ع ١ - التقسيم البريطاني

٥٦ -- تقسم النفقات العامة في الميزانية الإنجليزية إلى قسمين رئيسيين :

(۱) النفقات قات الاعتماد الدائم (۱) :

وهى نفقات لا يتجدد إذن البرنان بها كل عام ، وإنما تقرر بقوانين تظل سارية حتى يتراءى للبرلمان تعديلها ، وأهم هذه النفقات : فوائد الدين العام ، ومحصصات الملكة ، ومرتب رئيس مجلس المموم ، ومرتبات القضاة ، ومرتب المراقب الحاسب العام ، وبعض المرتبات الأخرى .

(س) النفقات فات الاعتماد المشجر و(٢) :

وهي نفقات تعرض على البرلمـان كل سنة . وتشمل نفقات الجيش والبخرية والطيران ، ووزارة الدفاء ، والصالح للدنية . ونفقات جباية الإيرادات العامة .

وكل قسم من هذه الأقمام مقسم إلى أقسام داخلية بحسب موضوع النفقة .

وتزيد جملة النفقـات ذات الاعباد المتجدد على ستة أمثال جملة النفقات ذات الاعباد الدائم.

وهناك نفقات أخرى خارج هذين القسمين أهمها نفقات مصلحة العريد .

⁽¹⁾ Consolidated Fund Services (2) Supply Services

ويرجع هذا التقسيم إلى التقاليد والنظم البريطانية وهو لا يخلو من النقد ، لأن بعض الفقات ذات الموضوع الواحد (كالمرتبات مثلا) موزعة بين الاعتماد الدائم والاعتماد المتحدد .

۲ ۹ - التقسيم الفرنسي

المرات النفقات العامة تدرج في الميزانية الفرنسية بحسب الوزارات والمصالح ثم عدل هذا التقسيم منذ سنة ١٩٥١ وأصبح التقسيم الجديد يضم أقساماً أفقية بعدد الوزارات والمصالح، وأقساماً رأسية (Titres) بحسب طبيعة النفقة، هي :

- (١) الدين العام (Dette publique) ــ الطويل الأجل والسائر والخارجي ، الج
- (٣) السلطات العامة (Pouvoirs publique) وتضم نفقات الهيئات النياسية ورئاسة الجمهورية .
- (٣) الإدارة العامة (Moyens des services) وتضم المرتبات والمسكافآت والمعاشات وأثمان الأدوات والأثاث ، وما إلى ذلك .
- (٤) الأعمال العامة (Interventions publiques). من سياسية وإدارية ودولية رتعايمية وثقافية واقتصادية ، الج .
- - (٦) الاستبارات التي تساعدها الدولة
- (Investissements effectués avec le concours de l'Etat) . وتضم فرعين (۱) الإعانات والمساهات ، (ب) القروض .
 - في الزراعة والقوى والمناجم وما إلى ذلك .
- (V) إصلاح أضرار الحرب (Réparation des dommages de guerre) في الزراعة والنقل والمواصلات، الخ .

وتجمع الأرقام أقليا لتسطى جحلة النفقات الخاصة بكل وزارة أو مصاحة ب ورأسيا لتمعلى جلة كل نوع من أنواع النفقات العامة السبعة المذكورة .

التقسيم المصرى

٨٥ - تفسم النفقات العامة فى الميزانية المصرية إلى « أقسام » (بلغ عددها فى ميزانية سنة ١٩٥٧ - ١٩٥٨ : ٣١ قسم الحكل وزارة وسالمة عامة قسم وهناك بعض أقسام إضافية لنفقات معينة ، كقسم الدين العام ، وقسم الماشات ، وقسم إعانة غلاء المبيشة .

وينقسم كل قسم إلى « فروع » يخص الديوانُ النام وكل مصلحة فرع . وبمض الفروع مقسمة إلى « فصول » إذا شمت المصلحة الواحدة عدة أقسام .

وكل فرع أو فصل موزع بين ثلاثة أبواب:

باب ١ : مرتبات وأجور ورواتب ومكافآت .

باب ٣ : مصروفات علمة. (وتشمل « بنوداً » مختلفة أهمها : مصروفات انتقال ، وبدل سفر ، وأثاث ، وتوريدات ، وتليفون ، وتلغراف ، وإيجارات . .).

باب ٣: أعمال جديدة .

ولهذا التقسيم فائدته من الوجهة الإدارية ، ولكن تكرر نوع النفقة الواحدة في الأقسام المتعددة والقروع الكثيرة والأنواب المختلفة ، لا يحمل من السهل معرفة النفقات ذات الموضوع والاتجاء الواحد، ولذا يحسن أن تضاف إلى جداول الميزانية الحالية جداول أخرى تدرج فيها النفقات العامة بحسب موضوعها ولو تعددت الوزارات وللمسللم التي تباشرها .

(ع ٥ - موجر في إمالية العامة)

۵۹ -- ولما أنشثت الجمهورية العربية المتحدة تضم سورية ومصر ، أصبحت هناك ثلاث معزانيات .

- (١) ميزانية المصالح الموحدة فى الإقليمين .
 - (٢) ميزانية الإقايم الجنوبي (مصر) .
 - (٣) ميزانية الإقايم الشمالى (سورية).

والنفقات مقسمة في كل من ميزانية المصالح الموحدة وميزانية الإقليم الجنوبي إلى « أقسام » لـكل وزارة وساهلة عامة قسم ، وكل قسم مقسم إلى « فروع» ، المدايوان العام ولـكل مصلحة فرع وبعض الفروع مقسمة إلى « فصول» إذا ضمت المصلحة الواحدة عدة أقسام وكل فرع أو فصل موزع بين ثلاثة أبواب على النحو السابق ذكره عند الـكلام على الميزانية للصرية (الفقرة ٥٠) وهناك بعض أقسام إضافية (١٠) .

(١) فيها يل أفسام وفروع ميزانية للصالح الوحدة كما وردت في ميزانية سنة ١٩٥٩ ــ ١٩٩٠ ·

الم و و و المحة المركزية و و و و المحة المركزية و و المركزية المركزية و المركزية المركزية المركزية المركزية المركزية المركزية المركزية و المراحة المركزية و المراحة المركزية و المواصلات المركزية و المواصلات المركزية و المواصلات المركزية و المواصلات المركزية و المركزية و المركزية المركزية المركزية و المركزية المركزية

قسم : ١ ـــ رئاسة الجمهورية

٧ ــ عبلس الأمة
 ٣ ــ حيثات عنافة وتضم ثلاثة قروح

قرع ۱ ــ الحيلس الأطق قداق

الجنس الأطراعة الفنون والأداب
 والعلوم الاجهامية .

٣ - إمانات ومصرونات لهيئات عنتهفة
 ١ - وزارة الحارجية

وزارة الحزائة المركزية

٦ _ ديوان الموظفين

۰ ـــ وزارة الاقتصاد المركرية ``

٨ = ٥ التربية والتمليم الركزية

أما ميزانية الإقليم السورى فمقسمة إلى أقسام وفروع وكل قسم أو فرع مقسم

= نرع

٢_ معلمة الأوصاد الجوبة ع سلاح المدود

غد مصلحة السواحل والمايد وحرس

هـ دصلحه المواتي والمتاثي

السالحية العامة المصائم الحربية

٧_ مصلحة الطيران المدنى ٨ تعزيزات وزارة الحريبة

- الميب الجيورية العربية المتعدة في ميزانية الدول المربية التعدة .

٢١ دمه الوزارات الركزية وعرزها ٢٢ مصروفات غير متفاورة

أما ميزانية الإقلم الجنوبي (مصر) فأنسامها كما وردت في ميزانية سنة ١٩٦٠ عم :

١ _ الدين المام .

٣ ــ هيئات مختلفة (وتضم ستة قروع ؛ مجلس الدولة ــ النيابة الإدارية ــ مصلحة الإحصاء ــ مصلحة الاستملامات _ لجنة التنصَّايط القرى _ إهانات ومصروفات لهيئات مختلفة) •

٣ ـ وزارة الحزانة (ونشم خسة قروع : الديوان ألمام _ مصابعة الأدوال المدرة ـ مصامة -الضرائب _ مصاحة الجارك _ مصلحة سك التقود) •

 ع ـ وزارة الاقتصاد (وتضم عانية قروح : الديوان الهام ـ مصاحة القسجيل التجارى ـ مصلحة. الرقابة التجارية... مصلحة الدمغ والموازين ... مصلحة الفطن ... مصلحة الداحة) .

ه .. وزارة الصناعة (ونشم تمانية فروع : الحيوان البام .. مصلحة التنظيم الصناعي ... مصلحة الرقابة الصناهية ــ مصلحة السكفاية الإنتاجية والتدريب المني ــ مصلحة المناجم والوفود ــ مصلحة الأعاث الجيولوجية والتعديلية _ الهيئة المصرية التوحيد النياس _ مصلحة الكيمياه).

٩ _ وزارة التربة والتمليم .

٧ ــ وزارة الداخلية (وتضم فرهين : الديوان المام ــ السجون) ٠

٨ _ وزارة الصعة المدومية (وتضم صبعة فروع : أله يوان النام _ الشاون الملاجبة _ معلمة الصعة الوقالية سنصلعة الصحة الفروية سنصلعة الحجر الصحى سنصتم البيدات الحفعرية بكقر الزيات _ مصلحة الصحة المدرسية) .

وزارة الداون الله والقروبة -

١٠ ــ وزارة المدل (وتضم خمنة قروع . الديوان المام ــ الحاكم ــ مصلمة العاب الصرعي ــ إدارة تضايا الحسكومة _ مصلحة الشهر التقاري والتوثيق) .

إلى أربعة أنواب : (١) المرتبات وتوابعها ، (٢) النفقات العامة . (٣) النفقات الخاصة (٤) الديون . وبمض الفروع مقسم إلى بابين فقط ، كما أن القسم ١ (المساهمة

۱۱ موزارة الأشغال المومية (وتضم خمة فروع : الديوان المام _ الرى _ مصلحة الميكانيكا والكهرباء _ مصلحة الماحة _ إدارة الكهرباء والناز لمدينة العامرة) ١٢ وزارة الزراعة .

١٣_ وزارة الاصلاح الوراهي (وتضم فرهين · الديوان المام _ ومصلحة الأملاك الأميرية) .

١٤ــ وزارة المواصلات (وتضم أربعة فروم ؛ الهيوان المام ... هيئة المواصلات السلسكية واللاسليكية _ همية البريد _ مصاحة العلرق و النقل البرى).

١٥ وزارة الشتون الاجتماعية والمعلى .

١٦_ وزارة التموين .

١٧ـ وزارة التفافة والارشاد القرى (وتضم فرمين : الديو ن المام ومصلمة الآثار) .

١٨. وزارة الأوقاف ﴿ وَتَمْم أَرِيما أَرِيما الوارد النامة والتفائيش ... الأميان المواوفة ... الحدمات الدينية والطبية والاجتماعية ـ الماشات والكافآت وإمانة الغلاء):

١٩_ الوحدات الحبعة -

٢٠ ديوال الحاسية .

۲۱_ معاشات ومكافيات .

٢٢ مصروفات الطوارىء -

٢٧ إمانة خلاء المبهة -

٢٤ ـ تسكاليف العال الذين تركه الخدرة الجيش العرطاني .

٢٠ مصروفات خفض تسكاليف المبيشة وتنظيم عمليات التموين .

٢١... دمم الأفتصاد القوص ٠

٧٧۔ الجامع الأزمر والماعد الدينية -

٢٨ تنزيز الوزارات والمصالح ٠

٢٩ مصروفات غير منظورة ٠

١٠- النميب في البرائية الموخد .

١١١ المبالغ الخصصة المساهة في تمويل ميزانية مصروعات عمية الإعاج العوى ٠

فى الميزانية الموحدة) مقسم إلى ثمانية أبواب (١) .

•

(١) فيها بل أفسام وفروغ ميزانية الاكليم السورى كما وردت فى ميزاقية سنة ١٩٩٩—١٩٦٠.

قبم

 الساهة في الميزالية الوحدة (وبيتم تحانية أبواب: عبلس الأمة _ وزارة المثارجية ـ وزارة الحربية _ الجبلس الأملي فرعاية الدياب _ الجبلس الأملي للاداب والفنون _ الجبلس الأملي العلام _ مؤسسة الطاقة الدرية _ التضامن العربي : إمانة الجزائر) .

 بر رئاسة الحجلس التنفيذى والإدارات الرتبطة به ﴿ وتشم ثلاثة فروع ؛ الرئاسة ... مكتب تغتيش الدولة ... عبلس التأديب ﴾ .

٣- ديوال الحاسبات ·

عُلْ دائرة الفتوى والتدريس الدين و

«۔ مجلس الدولة •

السالمديرية العامة للاذاعة .

٧- وزارة الحزانة (وتضم ؛ الوزارة _ مديرية الطبعة والجربدة الرسمية ـ الدين العام) •

4. وزارة الهاخلية (وتضم : الوزارة ــ الأمانة المامة لدروط الأمن والصرطة ــ (لدفاع الدني)
 4. وزارة الصحة •

١٠- وزارة المعل (وتضم : الورارة .. إدارة قضايا الحسكيمة) ٠٠

١١ ـ وزارة الاقتصاد ٠

١٢- وزارة الزراعة (ونضم : الوزارة - المدارس الزراعية والبيطرية) .

٣ ـ وزارة الأشنال .

١٤ وزارة الغربة والتعليم (وضم : الوزارة ... التعليم الابتدائي ... لتعليم الثانوى ... التعليم الفي يا المؤسسات التفافية الحاسة) ...

ه الم وزارة الفتون الاجبادية والسل (وتشم ؛ الوزارة _ بماهد إسلاحيات الأحداث بـ الم اكر الاحبادية المُمارة بالمُمارة المُمارة المارة المُمارة المارة الما

١٦ ـ وزارة الشئون البادية والفروية .

١٧ ــ وزارة التخطيط القوى .

١٨ وزارة المواصلات -

١٨٠٠ وزارة السنامة -

٠ ت. وَزَارَة الثَّقَافَة والارشاد الفرق (و نشم : الوزارة ــ المعبرية العامة قدعاية والأنهاء) • ١٢ ــ وزارة الاصلام الزرامي (و تشم : الوزارة ــ المصالح المقارية) •

الفص*سّل الخامِسُ* الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

٣٠ ــ النفقات العامة آثار اقتصادية هامة نكتنى بدرس ما يآنى مها فى
 خــة مباحث:

المبحث الأول - تأثير النفقات العامة في إنتاج الدخل القومي .

المبحث الثاني – تأثير النفقات العامة في توزيع الدخل القومي.

المبحث الثالث – اختلاف آثار الإنفاق العام باختلاف وسائل تمويله .

المبحث الرابع — تأثير النفقات السامة فى زيادة التنافس بين الطبقات فى المبحث الرابع المبحل المبحد ال

المبحث الخامس -- آثار النفقات الحربية .

المبحث للأول

تأثير النفقات العامة فى إنتاج الدخل القومى

يقتضى البحث فى ذلك أن نفرق بين الإنفاق على المرافق العامة الأصلية ، وهى الدفاع الخارجى ، وحفظ الأمن،والقضاء ، وبعض الأشفال العامة ، وبين الإنفاق على المرافق العامة الإضافية كالتعليم والمواصلات والوقاية الصحية وما إليها .

٩١ – فالإنفاق على المرافق العامة الأصلية يستبر ضرودياً ولازماً للانتاج لأنه يهي الظروف التي يصعب بدومها القيام به . فاختلال الأمن مثلا يترتب عليه تقليل الإنتاج لمدم اطمئنان المنتجين على ثمرات أعمالهم .

٦٣ - أما الإنفاق على المرافق العامة الإضافية فإنه يؤثر فى الإنتاج من عدة نواحر,:

- (١) فهو يؤثر فى الإنتاج بتأثيره فى مقدرة الأفراد على العمل وعلى الادخار .
 - (ب) وهو يؤثر فى الإنتاج بتأثيره فى رغبة الأفراد فى العمل وفى الادخار .
- (ج) وهو يؤثر فى الإنتاج عن طريق نقل بعض عناصر الإنتاج كُلُّ فوع إلى آخر من فروع الإنتاج .
- (د) وهو يؤثر فى الإنتاج عن طريق نقل بمض عناصر الإنتاج من منطقة إلى أخرى .
- (ا) فمن جهة تأثير الإنفاق العام فى مقدرة الأفراد على العمل وعلى الادخار ، فإنه يزيد من تلك المقدرة ، لأن جزءاً من النفقات العامة ينفق على خدمات من شأنها زيادة كفاية الأفراد ومقدرتهم على العمل فيزداد دخلهم وترداد مقدرتهم على الادخار ، كنفقات نشر التعليم والوقاية الصحية .
- (ب) ومن جهة تأثير الإنفاق العام فى رغبة الأفراد فى العمل وفى الادخار، فإنه قد يؤدى إلى أضعاف تلك الرغبة. لأن تأمين مستقبل الأفراد بواسطة منحهم معاشات أو إعانات، قد يدعو إلى انصراف بعض الناس عن العمل وعن الادخار، لذلك فن الأفضل ألا تمنح الدولة إعانات للأفراد إلا فى الأحوال الاضطرارية كالمرض والبطالة الاجبارية.
- (ج) ومن جهة تأثير الإنفاق السم في نقل بعض عناصر الإنتاج من فرع لآخر من فروع الإنتاج ، فإن الدولة تستطيع بواسطة تكبيف سياستها الإنفاقية أن توجه الإنتاج وجهات معينة ، فإذا وجدت من الأصلح مثلا زيادة إنتاج السلع الشعبية ، والتقليل من إنتاج السلع الكالية ، فإنها تصل إلى هذا الغرض بأن تعطى إعانات

لإنتاج السلع الشعبية ، وتفرض ضرائب على إنتاج السلع الكالية ، وتـكون النتيجة أتجاه بعض عناصر الانتاج إلى الفرع الذي آثرته الدولة بالرعاية .

وأهم ما تستطيع الدولة أن تفطه فى هذا الشأن ، هو توجيه بعض عناصر الإنتاج الملم الرأسمالية بدلا من إنتاج السلم الاستهلاكية وبهذا تصون وتريد من رؤوس الأموال الموجودة فى الدولة ، والدولة أكثر مراعاة لمصلحة المجتمع من الأفراد فى ذلك لأن من يقبل من الأفراد على الادخار يتجه فى استثمار مدخراته وجهات ليست فى الفالب أصلح الوجهات بالنسبة للمجتمع فى مجموعه ، فالأفراد يهتمون بتنمية رؤوس الأموال المادية المفائدة الماجلة التى تمود عليهم منها ، ولا يتجهون لاستثمار مدخراتهم فى زيادة الكفاية العلمية والفنية المجتمع ، بالإنفاق على الأغراض التعليمية وعلى معاهد البحث العلمى ، لأن ما يعود عليهم من ذلك أقل مما يعود عليهم من ذلك أقل مما يعود عليهم من الاستثمار المادى ، فإن الأفراد يقبلون على النواحى التي يستفيدون منها فائدة مادية أكبر ، وبهملون النواحى الأغراد المناجم .

ذلك ما تستطيع الدولة آن تقطه فى هذا السبيل ، على أنه من جهة أخرى لا ينبئى أن تقوم الدولة بنوع من الاستبار ، إلا إذا كان قيامها به يؤدى إلى زيادة قوة المجتمع الإنتاجية بدرجة أكبر نما كان يتيسر تحقيقه ثو ترك أمر هذا الاستبار للأفراد .

(د) كذلك تؤثر النفقات العامة فى هل بعض عناصر الإنتاج من منطقة إلى أخرى، وقد يؤدى ذلك إلى زيادة الإنتاج فى مجموعه ، مثال ذلك : أن تزيد العولة فيا تنفقه على التعليم أو الصحة فى المناطق الفقيرة ، إذ يفضى ذلك إلى زيادة كفاية سكانها ، وزيادة مقدرتهم على العمل وعلى الادخار ، بما يترتب عليه اجتذاب بعض عناصر الإنتاج إلى تلك المنطقة .

المبحث الثاني

تأثير النفقات السامة فى نوزيع الدخل القومى

٦٣ - تؤثر النفقات العامة فى توزيع الدخل القومى على مختلف طبقات المجتمع من طريقين :

الأول - إن جميع الأفراد يتمتمون بالحدمات العامة غير القابلة للتجزئة في حين أن تققات هذه الحدمات يتحمل الجزء الأكبر منها أصاب الدخول الكبيرة ، مهذا يعتبر الانفاق على تلك الخدمات نقلا للدخل من أصاب الدخول الكبيرة إلى أصاب الدخول السغيرة .

الثانى .. أن الطبقات الفقيرة تستفيد من بعض الحدمات الصامة أكثر من استفادة الطبقات الفنية منها ومن هذا اقبيل إعانات البطالة ، والمستفيات وملاجىء الأيتام والعجزة ، ولهذا يعتبر الإنفاق على تلك الحدمات نقلا للدخل من أحماب الدخول الصغيرة .

ولكي يحدث جذا الأثر ينبنى أن يكون معظم الإيرادات السامة مستمداً من الضرائب المباشرة ، ومحاصة التصاعدية ، لأن نصيب الطبقات الفنية فى حصيلها أكبر من نصيب الطبقات الفقيرة .

المبحث الثالث

اختلاف آثار الإنفاق المام باختلاف وسائل تمويله

٦٤ -- تمول الدولة نفقاً إما من الفوة الشرائية للوجودة في أيدى الأفراد .
 وإما من قوة شرائية جديدة ، ولكل من هادين الوسيلتين آثارها الاقتصادية .

فإذا مولت الدولة نفقامها من القوة الشرائية الموجودة في أيدى الأفراد ، والتي تحصل عليها منهم بواسطة الضرائب التي تفرضها عليهم ، أو سندات القروض التي تبيعها لهم ، فإن تأثير الانفاق العام على حجم الاثبان والنقود وعلى مستوى الأثبان لا يكون كيراً ، لأن القوة الشرائية التي تأخذها الدولة من الأفراد عن طريق الضرائب وسندات القروض تعود ثانية إلى السوق بواسطة النفقات العامة ، وتكون النتيجة من تلك العمليات تحويل بعض عناصر الإنتاج من الإنتاج الخاص إلى الإنتاج المام ، ما يترتب عليه توسع في بعض الصناعات ، وارتفاع أثمان عناصر الإنتاج المستخدمة فيها بوعاما ، وانكاش في بعض الصناعات الأخرى ، مع انخفاض أثمان عناصر الإنتاج المستحدمة فيها بإلى حد ما .

أما إذا مولت الدولة نفقاتها من قوة شرائية جديدة ، بأن باعت سندات قروضها للبنوك التجارية التي تخلق الاثمان لنستصله في شراء تلك السندات ، فإنها تدفع بتلك الفوةالشرائية الجديدة إلى السوق،وتستخدم بواسطتها عناصر الإنتاج الماطلة مما يحدث ارتفاعا في الأثمان ونشاطا في الإنتاج .

المبحلات الرابع

تأثير النفقات العامة فى زيادة التنافس بين الطبقات فى الدول الرأسمـالية

9 - يترتب على وجود نظام الملكية الفردية وتوريث حق الملكية في الدول الوأخالية انقسام المجتمع فيها إلى عدة طبقات: (١) الطبقة العليا ويستمد أفرادها دخلهم من الملكية ، وتشمل كبار الملاك، وكبار الماليين وأصحاب الأعمال. (ب) وتلى هذه العلبقة طبقة تستمد دخلها من الملكية والعمل العقلى الراقى، وتذم كبار الموظفين وأصحاب المشروعات. (ح) وتآتى بعد ذلك طبقة متوسطة، تضم أصحاب المشروعات.

الصغيرة وصفار الموظفين . (2) ثم طبقة تشمل الصناع المتخصصين والكتبة وغيرهم . (ه) وتليها الطبقة الدنيا ريستمد أفرادها فى كسب معاشهم على الجهد البدنى ، وتضم عمال البناء وعمال الطرق والعيال الزراعيين ومن إليهم .

ويفترض النظام الرأسمالى توافر المنافسة الحرة بين جميع أفراد المجتمع، وعدم وجود عوائق تمنه القرد من طبقة إلى أخرى ، إلا أن الواقع يخالف معذا الافتراض، إذ من النادر أن ينتقل أحد من أفراد الطبقة الدنيا إلى الطبقة العلما . لا لوجود عوائق قانونية تمنع هذا الانتقال ، ولكن لأن تـكاليف الانتقال من طبقة إلى أخرى أعلى منها تـكون عادة مرتفعة ارتفاعا مجمل هذا الانتقال في حكم المستحيل.

ويترتب على تقسيم المجتمع إلى طبقات غير متنافسة عدم تكافؤ الفرص بين أفرادها ، مما يؤثر في المجتمع تأثيراً سيئاً . لأن أفراد الطبقة الدنيا يظاون خاماين ، بينما نو توافرت لهم الفرص لأمسكن للمجتمع أن يفيد منهم فائدة كبيرة قند يظهر منهم علماء أو مخترعون ، أو باحثون يعملون على رفع مستوى وفاهية المجتمع بأسره .

وتستطيع الدولة أن توسع من مجال الفرص بين جميع أفراد المجتمع عن طريق التوسع في الإنفاق على المرافق الإضافية ، فأفراد الطبقة الدنيا مثلا لا تتسع دخولهم للانفاق على تمايم اولادهم،أما أفرادالطبقة المتوسطة فلا تسمح مواردهم بأكثر من الإنفاق على تمايم أولادهم تسليا متوسطاأو ثانويا ، ويكاد يقتصر التمايم السالي على أفراد الطبقتين اللتين تعلوانها ، فإذا جملت الدولة التعليم مجانيا في مرحلة من مراحله حققت تكافؤ الفرص لجميع الأفراد في تلك المرحلة ، ويصبح التكافؤ تاما في الانتفاع بالتسايم إذا جملته الدولة إلزاميا ومجانياً في جميع مراحله ، أي إذا أصبح التمليم خدمة عامة أصلية لا تقبل التجزئة . وكما انتقل مرفق من المرافق العامة الإضافية إلى عداد المرافق العامة الإضافية بين أفرادها ، والنسوية

ييمهم فى فرص العمل والكسب. وقد فطن واضع دستور سنة ١٩٥٦ المصرى إلى هذا الأمر فنص فى المادة السادسة منه على أن الدولة تكفل فيا تكفله لجميع المصريين تسكافؤ الفرص. كما نعى فى المادة ١٧ منه على أن تعمل الدولة على أن تبسر المواطنين جميعا مستوى لاتقا من المبيشة أساسه تهيئة الغذاء والمستكن والخامات الهسجية والثقافية والاجماعية.

المبحث الخاميس آثار النفقات الحربية

- الفقات الحروب آثار شديدة على الاقتصاد القومى المسامة من المجة، ولكومها من المسامة على المتحدامها في المتاجية عاطلة عند البده في تنفيذ البرنامج الحربي، أسكن استخدامها في الإنتاج الحربي، ودن أن يتأثر الإنتاج والاستهلاك المدنيان في البداية ، إذا مولت الدولة الإنتاج الحربي بالاقتراض من البنوك التجارية، إذ بذلك تبقى القوة الشرائية في أيدى المغربي بالاقتراض من البنوك التجارية، إذ بذلك تبقى القوة الشرائية في أيدى الأفراد نتيجة الإنتاج الحربي، وترتفع الأثمان، ويأخذ الإنتاج المدنى في النوسع . وينافس الإنتاج الحربي في التوسع . وينافس المحربي، أخذت القوى الإنتاجية الماطلة، حتى إذا اشتد الطلب الحربي، أخذت القوى الإنتاجة الماطلة، حتى إذا اشتد الطلب في الوقت نصه تزداد القوة الشرائية في أيدى المسهلكين، ويزداد طلبهم ويضغط على السوق ضغطاً شديداً ، فإذا لم تتخذ الوسائل المكنية بحبر القوة الشرائية الزائدة التي لدى المسهلكين أو بامتصاصها ، فإن الانتاج الحربي والأنتاج المدنى يتنافسان في سبيل الحصول على المواد الأولية ووسائل الإنتاج الحربي والأبدى العاملة ، ويتناب في سبيل الحصول على المواد الأولية ووسائل الإنتاج الحربي والأبدى العاملة ، ويتناب

الإنتاج الحربى فى هذا النضال، ولكن على حساب ارتماع الأسمار ارتماءا خياليّا. مما يزيد من تكاليف البرامج الحربية، ويؤدى إلى التضخم بآثاره السيئة .

وعلاج تلك الحال بكونه بإمدى وسيلتبق

(١) حجز أكبركية بمكنة من القوة الشرائية التي لدى المستهلكين والمنتجين المدنين ، بواسطة تحديد الأسمار وفرض نظام البطاقات ، وهذه القوة الشرائية المحجوزة إما أن تستعمل في شراء سندات القروض الحكومية أو تبقى خاملة في البنوك ، حتى تنتهى حالة الحرب، وتخفض قيود الرقابة ، وأكبر عيب لهذه الطريقة هو صعوبة وضع رقابة ضالة على الضغط المتزايد للقوة الشرائية التي لدى المستهلكين .

(٣) امتصاص القوة الشرائية الزائدة بواحلة الضرائب والقروض ، ولعل
 هذه الوسيلة الثانية أكبر أثراً من الأولى من الوجهة الفنية .

وهذا الإنفاق الحكومى الذى قد يبلغ مئات الملايين ، لا بد أن يغير الكيان الاقتصادى القومى، فيزداد نشاط المشروعات التي تساهم فى المجمود الحربي، بيما تحتفظ بعض المشروعات الأخرى بقولها أو تقلل من نشاطها تحت تأثير تحول عملها إلى غيرها من المشروعات وعدم تجديد معداتها ،كذلك يتغير توزيع العمل ، وتتغير أواع الاستهلاك المدنى ، والفقات الشخصية والادخار تغيراً كيراً .

ولا تقف آثار النفقات الحربية بانباء الحرب، بل لا بد من تنظيم تحويل الإنتاج الحربي إلى إنتاج مدى. ولا تؤثر النفقات الحربية غير المادية وحدها في سوق المال، ولكن وسائل تمويلها هي التي قد تؤثر فيه، لأن الضرائب والقروض أثناء الحرب تمسم فلرا كبيراً من القوة الشرائية التي لدى الأفراد والتي كان من الممكن أن تجد سبيلها إلى سوق الاستباد، مما يجمل حصول المشروطات الخاصة على

رؤوس الأموال بسعر أعلى، وقدكان هذا من للرغوب فيه أثناء الحرب. لأنه يؤدى إلى الحدمن توسع الإنتاج المدنى حتى لا يؤثر على المجمود الحربى الحسكومى، ولذاكان من الضرورى أتخاذ بعض الاحتياطات لمد المشروعات الأساسية برؤوس الأموال الضرورية ، ولإعادة خصم الأوراق المالية لدى البيوت التجارية ، وأى برنامج يراد به امتصاص القوة الشرائية المدنية الزائدة ينينى أن ينطوى على وسيلة لمد سوق المال بالأموال.

الفص*تىل الشّاديين* ظاهرة الازدياد المضطرد في النفقات

المعالى المحل المحال المحال المحال المحال المحال المحال المحال في سنوات متتالية وجداً أنها تزداد باستمرار . هذه الظاهرة تشاهد في جميع الدول على اختلاف نظمها وأحوالها ، ولو أنسير الزيادة بختلف في كل منها سرعة وبطأ باختلاف ظروفها ، كاقد يحدث أن تقف الزيادة أو تتراجع النفقات العامة في بعص السنوات لعبب أو لآخر ، غير أن هذا السبب لا يلبث أن يزول وتعاود النفقات العامة متابعة زيادتها باستمرار ، وليست هذه الظاهرة فاصرة على نفقات الدولة ولكنها تشاهد أيضاً بالنسبة لنفقات الهيئات الحلية فنفقات الدولة المصرية بعد أن كانت ٢٠٧ مليون جنيه سنة ١٨٨٠ (وهي أول سنة عملت لمصر فيها ميزانية سنوية منتظمة) أخذت بعد ذلك في الزيادة باستمرار على النحو الآتي (١٠٠٠)

⁽۱) أرقام النفقات العامة في السنوات من ۱۸۸۰ إلى ۱۸۵۰ - ۱۹۶۱ مأخوذة عن رسالة و أسباب ازوياد النقات العامة في مصر ٥ فمدؤاند وأرقام السنوات من ۱۹۵۲—۱۹۵۷ إلى ۱۹۵۷ — ۱۹۵۲ مأخوذة من الحساب الحالى قدولة المسرية ، وأرقام السنوات من ۱۹۵۲ — ۱۹۵۵ إلى ۱۹۵۹—۱۹۲۰ مى تقديرات الميزانية من كل سنة ، مع ملاحظة أن أرقام سنة ۱۹۵۷—۱۹۵۵ • هى من مصرة أشهر قلما ، تانيع تاريخ به ، الميزانية ، وأرقام السنوات من ۱۹۵۵ — ۱۹۵۵ • إلى ۱۹۵۹ سـ ۱۹۵۵ تشبل نقات مصروحات تنمية الإنتاج القوى .

جلة النفقات المارة		جةالننفات الماءة	
بالجئيه المصرى	السينة	بالجنيه المصرى	السينة
٧٤ - و٢٠٧وعه	19871980	37301764	184+
77/67/367-1.	1954-1957	۱۱عو۱۹۱و۱۱	181.
4694649746	19EA - 19EV	1.9AT9.0AT	19
7376375 6401	1989 - 1984	1799179888	191.
۸۱۵و۸۰۸و۲۲۱	1900 - 1969	1430617641	1918
4.Ac71/16.P/	1901-190-	1937-4-18	1910 - 1918
/10e-0Ae777	1907 1901	PFAe7P7e77	1919 - 1918
131eVV7eA+7	1904-1904	79999097-	19401945
19490179	1906 1904	219.479.444	1940-1949
74.94.1e-VY	1900-1908	P4402027	1940-1948
77764306757	1907 - 1900	700eFFF643	1779-1971
14-6364622	1904-1907	2799779114	1981-1981
41.3.E134.	140A-140Y	270672.643	19841981
٠٠٨و٢٧٩و٢٠٤	1909	97970-196	1954-1954
41791713	1970-1909	٤٠ دو١٤ دو٧١	1988-1984
		۲۲۷و۹۰-و۸۱	1980-1988

أى أن نفقات الدولة زادت فى مدى ثمانين عاما على أربعة وخمسين مثلاً لما كانت عليه من قبل.

ولا شك أن جزءاً من هذه الزيادة يرجع إلى ما أصاب القوة الشرائية النقود من ضعف أثناه تلك المدة الطويلة ، فهو بهذا ازدياد ظاهرى أكثر منه حقيق ، لأن النفقات العامة يعبر عنها بعدد من وحدات النقود فكل ضعف يطرأ على القوة الشرائية للنقود يؤدى بالفرورة إلى زيادة ظاهرية في النفقات المعامة وإن كان من الصعب قياس مقدار تلك الزيادة الظاهرية ، على أنه من المستطاع إلى حد ما الوصول إلى ذلك على وجه التقريب بالاستعانة بالأرقام القياسية للأسمار .

والزيادة الظاهرية هي التي لاتقابلها زيادة في نصيب الفرد من الحــدمات التي تؤديها العولة والهيئات العامة .

وسندرس فيا بلى أسباب ازدياد النفقات العامة ؛ ثم آ ثار ذلك الازدياد

المبحث ُ الأول

أسباب ازدياد النفقات العامة

↑ - دراسة ظاهرة الريادة المستمرة في النفقات السامة ومعرفة أسبابها من الأهمية بمكان فهي تبين لنا بوضوح كيف تطورت المالية العامة من الفكرة المتليدية التي تضيق من مجال الشاط الحكومي إلى أقصى حد إلى الفكرة الحديثة التي توسع من مجال هذا النشاط ، كذلك يترتب على ازدياد التفقات العامة ، والعمل على أن تكون قائمة على أسس مربة ، حي تقابل ازدياد النفقات بطريقة الاينجم عبها اضطراب مستمر في النظام المالية والإقتصادية للمولة .

وقد استرعت هذه الفاهرة التي يطاق عليها اسم « قانون فاجنر » نسبة إلى الاقتصادي أبي جنر (، بيرسلا) أنظار علماء المالية ، فجدوا في البحث عن أسبابها ، ولهم في ذلك آراء مختلفة ، فأرجعها بعضهم إلى زيادة الثروة ، وعزاها البعض الآخر مظهراً للخر إلى كيفية توزيم البروة لا إلى ازديادها فحسب ، واعتبرها البعض الآخر مظهراً « لقانون المتحاليف العامة على التكاليف الحاصة ، وردها فريق آخر إلى أسباب سياسية وقانونية ، ووجد آخرون في كل رأى من الآراء السابقة جانباً من الحقيقة فعالوا ازدياد النققات العامة بها جميعاً ١١ . ومن هؤلاء العاملة القونبي حيز (Jéze) .

^{. (} ١) واجع رسالة « أسباب ازدياد النفتات العامة في مصر » للمؤاف من م سد ٥٠ .. (١) .. (م أ سـ موجز في المالية العامة)

و بخاص للباحث من تلك الآراء أن أسباب تلك الظاهرة متعمددة ، وأنه يمكن ردها إلى أمربن:

١ – تكفل الدولة بوظائف جدمة تستدعى نفقات جديدة .

٧ – توسع الدولة في القيام بوظائفها القديمة ، وعنايتها بها عناية أكبر .

وأسباب الزيادة إما أســباب اقتصادية ، أو اجمّاعية . أو إدارية ، أو مالية أو سياسية .

المطلب الأول

الأسباب الاقتصادية

من أهم الأسسباب الاقتصادية لظاهرة زيادة النفقات السامة : ازدياد البروة وعمو الدخل القومى ، والتوسع فى المشروعات العامة ، والدورة الاقتصادية ، والمنافسة الاقتصادية .

﴾ \ _ ازدياد الثروة ونمو الدخل القومى

79 – زيادة الدوة عامل هام جداً فى زيادة النفقات العامة ، لأنها تساعد غلى زيادة الدخل القومى ومنه تستمد الدولة ماتحتاجة من أمو ال فى صورة ضر اثب ورسوم وغيرها . وكلا ازداد الدخل كلما قلت مقاومة الأفراد لما تفرضه الدولة من الضرائب ، هما يشبحها على التوسم فى الإنفاق .

النفقات العامة في تاك الدول تزداد بأسرع بما يزداد به الدخل .القومي

وكما يؤثر ازدياد الدوة والدخل فى بمو النفقات الصامة ، كذلك يؤثر ازدياد النفقات العامة فى بمو الدوة والدخل ، ويتوقف مدى وقوة هذا التأثير على الوجومالكى تستعمل فيها النفقات العامة .

وتنختلف نسبة ماتستفرقه النفقات العامة من الدخل القومى باختلاف الظروف . وتزداد ثلك النسبة في أوقات الحروب .

﴾ ٢ − التوسع في المشروعات العامة

- لا يزداد انتشار المشه وعات الصناعية والتجارية التي تقوم بها الدولة ويرجع ذلك إلى أسباب كثيرة أهميا :
- (١) الحصول على إيراد من أرباح المنشآت الصناعية والتجارية لتغذية الخرانة العامة ، وفى هذه الحالة تحتكر الدولة غالبًا إنتاج وبيع بعض السام كاحتكار العبغ فى فرنسا ، والماح والكبريت فى إيطاليا .
- (٢) المحافظة على مافى الدولة من ثروات طبيعية وتنميتها لصالح الجيل الحاضر
 والأجيال المقبلة كاستثهار الفامات .
- (٣) ميل بعض المشروعات إلى الاحتكار كتوريد المياه والتيار الكهربائي والنقل ، إذ أدى ذلك إلى قيام الحكومة أو البلديات بتلك السلبات حتى لا تستغل المشروعات الخاصة الجمهور إذا قامت بها لأنها تنشد الربح بيما تستهدف الهيئات العامة . في إدارتها لتلك المشروعات أغراضاً اخرى إجماعية كتوريد المياه لبمض طبقات السكان بسعر أقل من التكاليف .
- (٤) إنشارسياسة أميم المشروعات، وبخاصة بالنسبة الصناعات الرئيسية كصناعة
 الصلب والفحر والنقل والكهر باء والبنوات. . وسياسة التوجيه الإقتصادي .

۷۱ - ويؤدى التوسع فى المشروعات العامة إلى زيادة النفقات العامة زيادة ظاهرية فى حدود ماتخه تلك المشروعات من إيراد . وزيادة حقيقية فيا يزيد على ذلك.

وترجع الزيادة الحقيقية إلى أن إدارة الهيئات العامة للمشروعات الصناعية والتبجارية تفتقر إلى حافزين يتوافران في المشروعات الخاصة ، ها ضرورة الحصول على رجح ، وضرورة صيافة رأس مال المشروع ؛ أما حافز الرجح فليس قوياً في المشروعات العامة حتى ولو أديرت بقصد الحصول على رجح ، لأن قوة الرأى العام الدافعة لذلك أضعف بكثير من القوة التي لحلة الأسهم في المشروعات الخاصة . كذلك لايشعر القائمون بالمشروعات العامة ، من ضرورة صيافة بأصر المشروعات العامة ، من ضرورة صيافة رأس مال المشروع ، إذ من المستطاع دائما الالتجاء إلى دافعي الفرائب لتعويض مامهاك من رأس المال دون كبير مقاومة من جانبهم ، بخلاف الحال في المشروعات الخاصة .

ومن أهم المشروعات التى تقوم بهما الدولة البريد ، والسكك الحديدية والتلغرافات والتلفونات والإذاعة اللاساكية ، والملاحة ، وتوليد القوى الكهربائية ، وبعض أنواع الالهان والتأمين .

أما المشروعات التى تديرها الهيئات المحلية فأهمها : توريد المياه والغاز والكهرباء والججارى والترام والأتوبيس .

٧٧ – وتكثر المشروعات التي تقوم بها الدولة أو تساعد على انشأبها في البلاد المتخلفة إنسادياً ، ذلك أن هذه الدول تعانى من انخفاض مستوى الدخل القومى ومستوى الدخل الفردى ، والتغلب على حالة التخلف وما يترتب عليها من شيوع العقر والجهل والمرض ، تتدخل الدولة لتنمية الاقتصاد القومى ، فتضم خططا كاملة.

للتنمية ، وتقوم بتغيذ المشروعات التي تريد من القدرة الانتاجية في المجالين الصناعي والزراعي ، أو تساهم فيها مع الهيئات الحاصة .

٧٩٠ – وفى مصر يتطلب الجمهور من الحكومة التيام بالكثير من المشروعات الصناعية والتعجارية ، ويرجع ذلك إن ضعف روح المخاطرة لدى الأفراد ، وقلة رموس الأموال ، وتفضيل أصابها استثارها في شراء الأراضي الزراعية والمقارات ، وتقوم الحكومة في مصر بإدارة السكك الحديدية ، والبريد والتلغراف والتلغون ومصل تمكرير البترول بالسويس ، وإدارة السكهرباء والغار لمدينة القاهرة ، والإذاعة اللاسلكية ، وإدارة صناديق التأمين والمعاشات لموظفيها ، واستغلال منجم الفحب بالسكرى ومحجر البازات بأبي زعبل ، ومياه الجيزة والجزيرة ، وإنارة مدينة القاهرة وحلوان وقد أخذت في المنوات الأخيرة في القينام بكثير من المشروعات الإنتاجية وأنشأت لحذا الغرض الحجاس الدائم لتنمية الإنتاج القومي ، الذي أدمج في لجنة وأنشأت لحذا الغرض الحجاس الدائم لتنمية الإنتاج القومي ، الذي أدمج في لجنة وانشأت لحذا الغرض المجاس الدائم لتنمية الإنتاج القومي ، الذي أدمج في لجنة التحليدة .

§ ٣ – الدورة الاقتصادية

٧٤ - إن توالى فترات الرخاء والكساد من شأنه أن يزيد النفقات الماءة . أما زيادتها في فترة الرخاء فلأن الحكومات تتأثر بموجة التفاؤل التي تسود تلك الفترة ، فتوسع من نطاق وظائفها . وتتخذ وظائف أخرى جديدة ، ويشجعها على ذلك زيادة الإيرادات ، لكثرة النقود ، وارتفاع الأثمان ، وزيادة الدخول ، مع ضعف مقاومة الأفراد لما تفرضه من ضرائب ، فإذا جاءت فترة الكساد بعد ذلك كان هذا التوسع في الوظائف المامة قد استقر في نظام الدولة الاقتصادي ، فيصبح من الصعب إقاص النفقات العامة في وقت الكساد في بعض نواحيها عذا إلى أنه ليس من المصلحة السامة إقاض النفقات العامة في وقت الكساد نواحيها عذا إلى أنه ليس من المصلحة السامة إقاض النفقات العامة في وقت الكساد

بل على الدكس تطالب الهيئات العامة فى هذه الفترة بالقيام ببعض الوظائف للتخفيف من آثار حالة الركود، مما يترتب عليه زيادة النفقات العامة . وتدل المشاهدات الحديثة على أن تلك الوظائف لا تلبث بدورها أن يستقر معظمها فى النظام الاقتصادى للدولة .

فاتجاه النفقات العامة إذن ، تبعًا لما يجرى عليه العمل فى معظم الدول . هو نحو الزيادة فى كل من فترتى الرخاء والأزمة . وإن تنوعت أسباب الريادة فى كل منهما .

● ✔ - ولعلاج ذلك رئى أنه يمكن تقسيم ما تقوم به الدولة والهيئات المحلية من أشفال عامة إلى قسمين قسم لا يحتمل التأجيل ، وقسم يستطاع تأجيله دون ضرد فيؤجل إلى وقت الكساد ، ثم يبدأ حينئذ في تنفيذه ، فيستفيد منه العمال إذ يتبح لهم عملا في وقت تبلغ فيه البطالة حدها الأتصى . وتستفيد منه الدولة ، لأن نفقة الإنتاج تكون قليلة وقت الكساد ، ولأنه برضع عن عاتقها عبه إعانة فريق من العمال المتعطلين ، ويستفيد منه الاقتصاد القوى ، لأنه يساعد على التخفيف من حدة تقلبات الدورة الاقتصادية . لما القيام بالأشفال العامة من الأثر الكبير في تنشيط المشروعات الخاصة .

٧٦ - وفى مصر تدخلت الحكومة مراراً لشراء القطن ، وإقراض الزراع عليه كما تدخلت لحاية الملكية العقارية الزراعية أثناء أزمة سنة ١٩٣٠ ، بتخصيص مبالغ لمساعدة صغار ملاك الأراضى الزراعية ، وشراء الأطيان التي تباع بشن أقل من قيمتها ، والاحتفاظ بها حتى يوجد مشتر لها بالسعر المناسب ، وجعلت المدين وأود عائلته وأهل الحية حتى الأولوية في الشراء .

g ع - المنافسة الافتصادية

٧٧ – عنى كثير من الدول، وبخاصة بعد الأزمة العالمية سنة ١٩٣٠ ، بجاية:

الصناعات الوطنية من منافسة الصناعات الأجنبية بوسائل شتى يهمنا منها نظام المنتع Primes وهى إعامات مالية تدفعها السلطات العامة إلى بعض المشروعات الصناعية أو التجارية أو الزراعية ، حتى تشكن من أن تقاوم منافسة المشروعات الأجنبية أو أن تنافسها . ولانح أما أن تعطى بشكل ظاهر ، بأن يرصد لها مبلغ معين فى ميزانية المولة وإما أن تكون بشكل مستتر كالإعاد من الفرائب ، أو زيادة ما يرد عزير خروج السلمة عما دفع عند دخولها فى حالة إعادة التصدير .

٧٨ - وقد عملت مصر على تشجيع بعض للشروعات الخاصة بمنحها إعانات نذكر منها على سبيل المثال: إعانة بعض شركات الملاحة البحرية ، وشركات العليران وشركات غزل ونسج القطن ، وندخل الحكومة لدعم بنك مصر مما كلفها مبالغ لىست بالقلملة .

المطلب الثائى

الأسباب الاجماعية

فى مقدمة الأسباب الاجّماعية لزيادة النفقات العامة : ازدياد السكان واتساع المدن وتمو الوعى الاجماعي .

§ ۱ ـ ازدیاد السکان

٧٩ — يؤدى ازدياد السكان إلى زيادة النفقات العامة ، ويقول العالم الفرنسى جيز (Jèze) إن تلك الزيادة ظاهرية ، لأن ازدياد السكان يقابله بالفرورة زيادة الإنفاق العام ، لمواجهة مطالب عدد أكبر من السكان ، فالعب لم يزد لتوزيه على عدد أكبر من السكان ، فالعب لم يزد لتوزيه على عدد أكبر من الأفراد .

ونعتقد أن زيادة السكان يترتب عليها أيضًا ازدياد حقيق في النفقات الطباعة . لأن نسبة الزيادة في السكان تكون أعلى في الطبقات الفقيرة مها في الطبقات النفية ، والطبقات النفية ، والطبقات الفقية تتعطب من الدولة كثيراً من النفقات ، بيها يتمتع أفرادها بالإعفاء . من الشرائب ، أو يدفعون ضرائب منخفضة السعر لضآلة دخولهم .

يضاف إلى ذلك أن ازدياد السكان يستازم بطبيمة الحال عدداً أكبر من الحدمات، ووسائل فنية أفضل وأكثر إنتاجا ، مما يستدعى نفقات أكثر .

ويقول المالم الأمريكي بلين (Plehn)() إن الأعمال الحكومية تخضع لقانون النفقة النسبية المتزايدة أى أنه كما زاد عدد السكان زادت النفقات المامة بنسبة أكبر من نسبة زيادتهم وهذا القول محل نظر ، لأن الزيادة النسبية في النفقات العامة تقترن عادة باتساع نطاق الخدمات المامة أو ارتفاع مستواها ، أى أن الزيادة في النفقات العامة لها ما يقابلها ، فهي إذن ليست دليلا على سريان القانون المذكور على الأعمال الحكومية ، ولا يكون اتساع الأعمال الحكومية سبباً في زيادة تكاليفها النسبية الخلال الأداة الحكومية أو عدم كفايتها .

٨ – وفي مصركا في غيرها من الدول، اقترن ازدياد السكان بزيادة النفقات
 الهامة وقد كان نصيب الفرد من النفقات النامه منذ سنة ١٨٩٧ كالآتي :

	نسبب الفرد من النفات العامة		السية		تصيب الذ التفقات	السنة
-	جنيه	ملع		جثيه	ela	,
	, ۲	۰۱۸ .	1987-1987	١,	1	1447
	, '४	-£A0	1984-1987	. 1	777	14.4
	•	TAA	1927-1927	١	404	1914-1917
Ì		•			٠.	

⁽¹⁾ Plahn, C. C. Introduction to Public Finance, New York. 1921, P. 24.

ولما كان معظم السكان في مصر من المناصر الزراجية، وكان ازدياد السكان بنسبة أكبر من نسبة زيادة ألثروة مع سوء توزيعها ، فقد كان من النتظر أن تكون زيادة نصيب الفرد من النفقات المامة أكبر ، لأن اجياع الظروف المذكورة من شأبه أن يؤدى إلى انخفاض مستوى معيشة السواد الأعظم من السكان وزيادة ما يطاب من الميئات المامة أداؤه من الحدمات ، لولا أن نظام الإيرادات العامة في تلك الملجة لم يكن ليسمح بريادتها زيادة كبرة لمواجهة زيادة النفقات ، ويرجع ذلك لعدم إمكان فرض ضرائب على إيرادات الثروة المنقولة وعلى كسب العمل نظراً لوجود الامتيازات الأجنية حتى سنة ١٩٧٧ .

§ ۲ - اتساع المدن

١٨ - يؤدى إقبال الدولة على الصناعة إلى زيادة عدد سكان المدن والأوساط. الصناعة زبادة كيرة ، كا حدث منذ أوائل القرن التاسع عشر في الدول التي تحولت. عو الصناعة ، كانجلترا وفرنسا وألمانيا ، وكما ازدحت المدن بالسكان كما كثرت نفقاتها المحلية ، إذ يستازم وجود عدد كير من السكان في صعيد واحد زيادة الصناية بالصحة المحلية ، ووسائل النقل ، وبتوزيع المياء والفاز والتيار الكهربأئي ، وإنشاء الطرق ولليادين والحداثق العامة ، والسناية بالأمن ، كذلك ينشأ عن ازدحام المدن كثير من المسائل كحاية الآداب العامة ورقابة المحال العامل ، والرقابة على المائل ، والرقابة على المواد الفذائية ، وما إلى ذلك ...

. وكما زاد عدد السكان واتست رقمة المدينة كما ارتفع نصيب الفرد من النفقات. العامة ، لأن سكان المدن الكبيرة أرفع ذوقًا ، وأكثر طلبًا للرفاهية ، وأعظم حاجات. وأكثر ثروة من سكان المدن الصنرى .

۹۳ - ثمر الوعى الاجتماعى

٨٣ – أدى انتشار التعليم فى المجتمعات الحديثة إلى تعزيز فكرة التضامن الاجماعي فأصبح الأفراد يتطلبون من الدولة القيام بوظائف لم تعرفها فى المصور السابقة ، كتأمين الأفراد ضد البطالة والمرض والمجز والشيخوخة والموز ، وإعانة الفقراء واليابي والأرامل .

ΑΥ وعزز ذلك أن توزيع دخول إضافية على الطبقات الفقيرة له فائدته من الناحية الاقتصادية أيضاً ، فهو من أنجع الوسائل لمسكافة الركود الطويل المدى الذى الذى بيعجز الدخل القوى في الفترة الطويلة عن الوصول إلى مستوى العمالة السكاملة ، لكبر حجم الادخار عن فرص الاستثبار المتاحة عا يؤدى إلى وجود نسبة من البطالة الدائمة ، فتوزيع دخول على الطبقات الفقيرة المعروفة بكثرة ميلها إلى الاستهلاك يزيد من الطلب السكلي الفعلي ، وينقص من حجم الادخار السكلي ، ويزيد من فرض الاستثبار والعملة ، وتوزيع الدخول الإضافية على الطبقات الفقيرة قد يسكون في صورة نقدية مباشرة ، أو يأخذ شكل خدمات مجانية . ونسف مجانية .

ولا شك أن هذه الواجبات الاجماعية الجديدة تؤدى إلى زيادة النفقات العامة ، في مصر ، أنشئت وزارة للشئون الاجماعية ، ظهرت نفقاتها في الميزانية للمرة الأولى في منة ١٩٣٩ – ١٩٤٠ ، وبلغت في ذلك العام ١٧٧٩ جنيها ثم أخذت في الزيادة حتى بلغت في ميزانية ١٩٥٠ – ١٩٩٠ مبلغت في ميزانية ١٩٥٩ – ١٩٩٠ مبلغت مشروع للضان الاجماعي تابع للوزارة المذكورة.

المطلب الثالث

الاسباب الإدارية

٨٤ ــ الأداة الحكومية آلة معقده يقوم بإدارتها موظفون عديدون ، وكلما ساءت تلك الأداة أو لم تساير بتطورها تطور المجتمع وتطور وظائف الدولة ، أصبحت غير صالحة للبيئة التي توجد فيها ، وازدادت نققاتها .

والمشاهد في جميع الدول أن بمو وظائف الدولة أسرع من بمو الأداة الحكومية وهذا الاختلاف يرجع إلى ميل تلك الأداة إلى الركود، في حين أن النظم الاقتصادية والاجتماعية التي تؤدى إلى بمو وظائف الدولة ، في حركة مستمرة ، فلا يلبث التفاوت أن يظهر بين الأداة الحكومية والأغراض التي يطلب إليها القيام بها ، بما ينشأ عنه قصور تلك الأداة ، وزيادة تكاليفها النسبة ولذا ينبغي تجديد الأداة الحكومية حتى تستطيع القيام بدورها الذي تزداد أهميته باستمرار ، على وجه أحبيثر فاعلية وأقل نفقة .

ويساهم سوء التنظيم الإدارى ، وإزدياد عدد الموظفين فى زيادة النفقات العامة بقسط كبير ، وهذه الظاهرة ملموسة فى مصر ، إذ يحتاج نظامها الإدارى لإعادة النظر فيه ، لتنظيمه وتبسيط الإجراءات ، وتغيير اللوائح حتى تتلاءم مع مقتضيات الحياة الحديثة ، وحتى تقل تسكاليف الأداة الحكومية ، ويزداد إنتاجها .

أما زيادة عدد الموظفين فترجع إلى عدة أسباب أهمها :
 ١٠٠٠ توسعر الدولة في وظائفها .

(٣) النظام الحربي في الدول الديمقراطية الحديثة ، لأ نكل حرب يتولى مقاليد
 الأُمور يتخذ من الوظائف الحكومية مكافآت لأعوانه وأنصاره

(٣) سوء تكوين الموظفين ، لأنه كلما قلت مقدرة الموظفين كلما اردادت
 الحاجة إلى عدد أكبر مهم ، هذا فوق أن الموظف غير الكف لا يلبث أن يصبح
 خطراً على الإدارة ، إذا وصل إلى الوظائف العالية .

(٤) الحوف من تحمل المسئولية ، ويترتب عليه زيادة عدد كبار للوظفين ، لأن خوف المسئولية يدعو إلى عـدم البت فى المسائل وإحالتها إلى الرؤساء ، ولتلافى ما ينتج عن ذلك من بطء فى العمل يزاد عدد كبار الموظفين .

(٥) كلما قل انتشار التعليم بين أفراد الشعب ، كلما إزدادت الحاجة إلى عدد
 أكبر من الموظفين ، لأن وجود عدد كبير من الأميين يجهلون القوانين والأنظمة
 يستدى زيادة الرقابة والتوجيه وهذه تستارم زيادة عدد الموظفين

٨٩ – وفى مصر تتردد الشكوى من كثرة عدد الموظفين بالنسبة لحاجة العمل منذ عهد سيد ، ويبلغ مجوع ماينفق على الموظفين فى الميزانية المصرية نحو ٤٦٪ مها . وقد الهتمت الحكومة أخيراً فى مصر بإعداد الموظفين العموميين إعداداً علمياً

وقد اهتمت الحساومة احيرا في مصر بإعداد للوظفين السوميين إعدادا علميا وعملياً على نحو يكفل الارتفاع بمستوى الإدارة فأنشأت بمدينة القساهرة معهداً للادارة العامة ، بالقانون رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٥٤ ، وقد ساهمت في إنشائه الأمم المتحدة (١).

⁽١) تتلفس أحداف هذا المهد في إحداد الوظين إحداداً هميا بسكفل الاوظاع عستوى السل والإنتاج ، سواء أكان ذلك في وطائف الحسكومة أم الحيثات الحامة ، وتحسين وسائل القيام بالأعمال الحسكومية وتنسيتها ، وتنظم الجهاز الادارى تنظيا يسكفل السير بالصل سيراً مثالاً ، والهام بالبحوث المتطلقة عماكل الادارة لايجاد الحلول المناسبة لها ، وتبادل المسلومات مع الهول الأخرى عن التعلورات الرئيسية الحديث في الادارة العامة.

الخطفب الرابع

من أهم الأسباب المالية التي ساعدت على زيادة النقات العامة سهولة الاقتراض فى المصر الحاضر ، ووجود فائض فى الإيرادات أو مال احتياطى . وعدم مراعلة بمض القواعد المالية .

۱۶ - سهولة الاقتراض

الم - كانت الدول فيا مضى ، إذا احتاجت إلى الأموال ، تقترض من بغض كبار الماليين ، وكان عددهم قليلا ، والشروط التي يفرضونها قاسية ، فكانت ضمانا إلى حد ما ضد الإسراف في الاقتراض ، أما الآن فإن الدولة تلجأ إلى جمهور أكبر ، يصل حتى صغار المدخرين ، وتمنح ميزات مغرية ، كإعفاء الفوائد من الفرائب ، وسكافات التسديد والنصيب، ودفع الفوائد بالذهب في الأوقات التي تتدهور فيها قيمة النقود ، وعدم قابلية الحجز في بعض الأحيان وتصدر سندات ذات فئات بسيطة ليتكن صغار المدخرين من الاكتتاب فيها . يضاف إلى ذلك سهولة حصول المقرض على رأس ماله عند الحاجة ، بيع السند في دوق الأوراق المالية . كل ذلك جعل من السهل حصول الدولة على الأموال وساعدها على التوسم في الإنقاق .

وقد نما الدين العام فى معظم البول وبخاصة خلال الحربين العلليتين ، مما ساهم فى زيادة النفقات العامة . وكان السبب الرئيسى فى ازدياد الدين البسام هو زيادة النفقات الحربية، وتستوعب خدمة الدين العام من نفقات تلك الدول نسبة كبيرة .

٣ - وجود فائض في الإبرادات أو مال احتياطي
 ٨٠- من المبادئ. المالية أنه لا ينبغي للمواة : في الظروق العادية ، أن تطالب

الأفراد بأكثر مما يلزم للقيام بالمرافق والمشروعات العمود بها إليها ، بجيث لا يبقى هناك فأنض من الإيراد العام. ووجود فأنض فى الميزانية ، فى الظروف العادية ، أشد خطراً من وجود عجز فيها ، لأن الفائض يغرى الحكومة بالتوسع فى الإنفاق ، فإذا جاء الوقت الذى يتطالب إنشاص النفقات تعذر ذلك لصعوبة تخفيض النفقات العامة .

والمقصود بالفائض هنا ، هو الفائض الذي لا تستهدف الدولة من تكوينه غرضا خاصا أما إذا قصدت الدولة من إنجاد الفائض تكوين مال احتياطي لغرض معين ، فذلك أمر آخر ، كأن تصل الدولة على وجود فائض في سنوات الرخاء لتنفق منه على إنساش الاقتصاد القومي في سنوات السكساد .

٣٥ ـ عدم مراعاة بمض القواعد المالية

٨٩ — قد يترتب على عدم مراعاة بعض القواعد المالية ازدياد النفقات العامة ، ومن هذا القبيل ، إهال قاعدة وحدة الميزانية ، إذ تؤدى إلى توزيع النفقات العامة ، على عدة ميزانيات ، مما يسهل قبول بعض النفقات التي قد لا تقبل إذا وضمت النفقات كليا في ميزانية واحدة .

ومن ذلك أيضاً إطلاق حرية النواب فى اقداح النفقات العامة . إذكثيراً ما يسيئون استمال تلك الحرية لأغراض انتخابية محلية ، ولذا يرى بعض الكتاب إلغاء حق النواب فى اقداح زيادة النفقات العامة .

وقد تنبه إلى ذلكواضع دستور سنة ١٩٥٦ ، والدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة (سنة ١٩٥٨) ولكنه لم يذهب إلى حد إلفاء حق أعضاء مجلس الأمة في اقتراح زيادة النفقات العامة ، فاقتصر على النص في الفقرة الثانية من المادة ١٠١ من الدستور الثاني على أنه لا يجوز لجلس الأمة إجراء

أى تمديل فى مشروع الميزانية العامة الدولة إلا بموافقة الحكومة ، وقد سبق أن أشرنا إلى هذا النص (١).

المطلب الخامس الأسياسية

تؤثر بعض الموامل السياسية فى ازدياد النفقات العامة وأهم تلك العوامل: انتشار المبادىء والنظم الديمقراطية فى الدول الحديثة ، ونمو مسئولية الدولة ، ودرجة نشاء الأخلاق السياسية .

ع ٨ ــ إنتشار المبادى، والنظم الديمقر اظية

• ٩ - يؤدى انتشار المبادى الديمتراطية فى الدول الحديثة بوجه عام إلى توسع الدولة فى وظائفها بما يترتب عليه زيادة النفقات العامة ، يضاف إلى ذلك أن الحكومات الديمتراطية تميل إلى الإسراف فى الإنضاق ، لأن الانتخاب السام إذ يجمل الساطة للسدد ، يتيح للطبقات الفقيرة أن تسن من القوانين ما تحسن به مركزها الاقتصادى لا سيا وأن الطبقات الننية هى التى تتحمل السبه الأكبر من النفقات.

كذلك للنظام الحزى أثره في زيادة النفقات العامة ، لأن الحزب الذي يتولى

۱ -- أنظر ص ۶۰ -

الساطة ، يكثر من المشروعات الاجماعية لكي يحوزرضاء الناخبين ، ويسرف في سيس أنصاره وأعوانه في وظائف الدولة حتى يديم سركزه ويكاقى، أنصاره ، وينفذ بعض الأشفال العامة لكي يرضى مؤيديه .

يضــــاف إلى ذلك أن الحكومات الديمقراطيـة لا تعنى بالرقابة الدقيقة على المالية العامة .

§ ۲ - نمو مستولية الدولة

۱ ٩ - تغير النظر إلى الدولة ، من دولة غير مسئولة ، تتمتع بالسيطرة على الأقراد إلى دولة تؤدى خدمات عامة وترنب على ذلك زيادة الحالات التى تتكفل فيها الدولة بتعويض الأفراد عن الأضرار التى تصيبهم من جراء نشاط المصالح العامة .

وكانت أهم الموامل التي أدت إلى هذا التطور هي :

- (١) إنشار الديمقراطية ، لأنها تقوم على قاعدة تساوى الاقراد أمام التسكاليف العامة ، وكل ضرر يلحق بأحد الأفراد من جراء سير المصالح العامة تسكليف لا مجوز أن ينفرد به ، بل ينبغي أن يتحمله الجميع ، فيأخذ تعويضاً من الخزالة العامة ، بهذا يتوزع مالحقه من ضرر على المكلفين .
- (۲) توسع الدولة فى وظائفها ، وازدياد تدخلها فى شئون الأفراد ، فيمد أن كانت تقتصر على القيام بالدفاع وحفظ الا من والقصاء ، أصبحت تتدخل فى كثيرمن الا مور مما اتسع معه مجال احتكاكها بالا فراد .
- (٣) ميل الرأى العام إلى توسيع مسئولية اللعولة ، وتأثيره في المشرع هده ، حتى أصبح لا يكاد يخلو تشريع كثير من الدول في عصرنا الحاضر مر قوانين تقرر مسئولية الدولة في نواح مختلفة من نشاطها .

(٤) تأثير علماء القانون العام، إذ ساهمت كتاباتهم في تطور القضاء من عدم المسئولية إلى المسئولية ، وقد دافع بعضهم أيضاً عن تقرير مسئولية الدولة عن نشاطها التشريعي والقضائي بجانب مسئوليتها عن نشاطها الإدارى .

(٥) وجود قضاء إدارى في بعض الدول، إذ ساعد على نمو مسئولية الدولة فيها .
وقد أخد دستور سنة ١٩٥٦ بمبدأ مسئولية الدولة فنص في المادة ٣٣ منه على
أن المصريين متضامنون في تحمل الأعباء الناتجة عن الكوارث والحن العامة . وفي
المادة ٢٤ على أن الدولة تكفل وفقاً للقانون تعويض المصابين بأضرار الحروب . وفي
المادة ٢٥ على أن الدولة تكفل ، وفقاً للقانون أيضاً ، تعويض المصابين بسبب تأدية

﴾ ٣ ــ درجة نقا. الاخلاق السياسية

۹۳ - لاشك أن عدم توافر بعض الصفات الشخصية لدى الموظفين ، ومخاصة ذات القيمة الأخلاقية ، كالمزاهة والحرص على أموال الدولة له أثره في زيادة النفقات العامة . فوادث الاختلاس والصرف المتكرر ، والتزوير واستغلال النفوذ والاستمانة بالمركز الإدارى لتحقيق منافع خاصة ، وانتشار الرشوة تساهم في زيادة النفقات العامة ويعظم خطر الرشوة إذا تعلق أمرها بكبار الموظفين الذين في يدهم إقرار المقاولات والأشغال العامة الكبرى ومشتريات الهيئات العامة ، إذ يضيع على الدولة منالغ جسيمة فوق أنه يعطى مثلا سيئاً يغرى بعض ذوى النفوس الضعيفة عماكاته .

 وقد أخذت نفقات وزارة الخارجية فى مصر منذ أعيد إنشاؤها فى الزيادة على النحو الآتى (١) .

جنيه	السنة
۲۵۸و۱۷۰	346/+46/
192403161	1907-1077
199794	1907-1907
791 798	110A-110Y
491079.40	1909-1904
۰۰۰و۱۷۸وه	1971909

8 ه - عو النفقات الحربية

\$ ٩ - من أهم أسباب ازدياد النققات العامة فى العصر الحاضر الحرب الحديثة وضخامة تكاليفها، فقد أصبح مرفق الدفاع يستوعب فى الظروف العادية ما بين نصف وثلث ميزانيات الدول الصغرى، وربع وخس ميزانيات الدول الصغرى، ويرجع ذلك إلى التقدم السريع فى الفنون والحقرعات الحربية وضرورة استمال الحقرعات الحديثة فى الجيش مما يضطر الدول إلى إنفاق مبالغ طائلة باستمرار المدجيشها وأساطيلها وسلاحها الجوى بالآلات الحديثة المرتفعة الثمن، والباهظة التكاليف.

وإلى جانب ذلك ، جمل تعقد الملاقات الدولية الحرب بين دولتين لا تلبث أن تمتد وتشمل عيرها من الدول ، يضاف إلى ذلك النقات التي تستارمها حماية المدنيين من أخطار الحرب، ومساعدة عائلات المحاربين . كذلك يصاحب الحروب ارتفاع كبير في الأثمان ، يزيد بدوره من فقات الدولة ، إذ تضطر إلى منح موظفيها

١ -- أرقاع السكين ١٩٠٤-٥٧ و ١٩٠١-٥٧ نتفات ضليةً ، وياق الأرقاع تلديرات للزالية ء وأرفاءالسكين ١٩٥٨-٥٠ و ١٩٠٩ - ١-كفات وزاة شارجة الجهورية السربية المتعدة بالخليبيا •

وعمالها إعانة غلاء المبيشة ، وإلى زيادة ما تدفعه ثمناً لمشترياتها من مواد وأدوات وآلات ومؤن وذخائر .

وهناك فوق ذلك عاملان كبيرا الأهمية ، يضاعفان من النفقات السامة أثناء الحروب وها التبذير وتراخى الرقابة على نفقات الدولة .

ولا تقف زيادة النفقات العامة بانتهاء الحرب، بل تستمر بعدها لتعمير ماخربته، ولدفع فوائد القروض الضخمة التي عقدتها الدولة أثناءها ، ولدفع معاشات للمحاربين وأسرهم.

٩٥ - وفي مصر أخدت النفقات الحربية في الزيادة على النحو الآتي(١):

جنيه	السنة
£07917£	144-
7576140	144.
4179444	19
191829414	141.
79707999	1971-197
79111947	1971-1970
To TAY o V	1981-1981
AIT CANYOFY	1901-1900
909-7791	199 1909

المبحث الثاني

آثار الازدياد المستمر في النفقات السامة

صعوبة تخفيصه النففات العامة

٩٦ - يتضح مما سبق أن من الصِعب إبقاء النفقات العامة ضمن حدود معينة .

⁽١) أوقام السنوات ١٩٥٠ إلى - ١٩٥٠ عنام ١٩٥٠ مناه عناية ، وارتام صنة ١٩٥٩ ــ ١٩٦٠ تقديرات المزالية قيمبيورية العربية المصفة بالطبيعيا

كما أنه ليس من السهل تخفيضها ، لما يلقاه التخفيض من المقاومة ، فمن السادر مثلا في الأحوال العادية ، أن يستغنى من موظفين اتضحت ريادتهم من حاجة العمل ، وإذا ترتب على تنفيذ إصلاح إدارى أو قضائى إلغاء نفقة عامة ، تكاتفت المصالح التي يمسها هذا الإلغاء على إحباط الإصلاح المنشود . ويترتب على ذلك أنه ينبغى من البداية مضاعفة الحذر عند تقرير نفقات جديدة ، إذ كثيراً ما يقر المشرع قوانين لا تستدعى في البداية نفقات عامة أو تستدعى نفقات ضئيلة ، ولكن يترتب عليها فيا بعد نفقات تزداد تدريجياً ، وتفلهر وطاتها في الميزانيات القبلة .

كذلك بجبأن تكون الإيرادات العامة أو بعضها على الأقل ، على درجة كبيرة من المرونة لكى يمكن أن تواجه زيادة الفقات بدون تعديل كبيرفى نظامها، حتى لا يضار الاقتصاد القومى ، ولماكانت الضريبة هى أكثر الإيرادات السامة مرونة فينبغى أن يكون جل اعماد الدولة عليها، ومخاصة فى الظروف العادية .

لا يترنب حقاعلى زبادة النفقات العامة زيادة عبء الصريبة

٩٧ - ذلك ألأن زيادة النفقات العامة تصطحب غالبا يزيادة في الثروة القومية ، وفي الدخل القومي ، ما يترتب عليه زيادة حصيلة الفررائب ، دون حاجة لزيادة سعرها ، والمشاهد في الدول المتقدمة في الحضارة أن ازدياد النفقات العامة يسير جنباً إلى جنب مع ازدياد ثروتها القومية ولذلك لا تؤثر النفقات العسمامة في ثقل التكاليف العامة .

وحتى لو فرض وزادت الدولة نصيبها من الدخل القومى ، لتواجه زيادة ما تؤديه من خدمات ، فإنه ليس من الضرورى أن يترتب على ذلك زيادة السبء الحقيقي على المحلفين ، بل قديقل ، ولو أن السبء الظاهرى ، يمكون قد إزداد.

القِيمُ الثِياني الأير ادات العامة

التسمإلثانى

الأيرادات العامة (1)

مقرمز:

٩٨ - تحصل الهيئات العامة على عدة أنواع من الإيرادات ، وقد يكون ما تحصل عليه ثمناً خاصاً ، أو ثمناً عاما ، وقد يكون رسما أو ضريبة ، أو مقابل تحسين أو ضريبة خاصة وإلى حالب ذلك يأتيها بعض المال من النرامات وهى عقوبات جنائية.

والإيرادات العامة ، قد تكرن إيرادات عادية أو إيرادات غير عادية ، وقد تكون إيرادات اقتصادية أو إيرادات سيادية .

وسنتكلم فيا بلي على كل نوع من أنواع الإيرادات العامة باختصار ، مرجئين الحكلام تفصيلا فيا يحتاج منها إلى تفصيل إلى ما بعد .

€ ١ - الأن الحاس

٩ ٩ - تحصل الهيئات العامة على الأموال اللازمة للقيام بالخدمات الملقاة على عائقها بأن تتقاضى مقابلا لهذه الخدمات ، ويتوقف وضف هذا المقابل على نسبة النفع العام إلى النقم الخاص فى الخدمة التى تؤديها ،كما تراها الجاعة فى وقت معين .

فإذا كانت الخلصة كليا نفعاً خاصاً فإن ما تتقاضاه مقابلها يكون وتمناً خاصاً ""

⁽۱) الإيرادات العامة: Recettes Publiques أو Revenus Public incoses بالقرلسية · و Public Revenus أو Public Revenus بالانجليزية · (۲) التمر الماسر: Prix Prive بالقرلسية ·

كالإيراد الناتج من بيع محصولات أراض تمتلكها الهيئة العامة ، لأنه من نوع الأثمان الى يستعملها الأفواد فى معاملاتهم ، والتى تحددها ظروف العرض والطلب، ويستهدف البائع مها الحصول على أكبر ربح مستطاع .

و ٢ - الضرية

٩٠٠ ـ وإذا كانت الحدمة كلها نفساً عاماً ، كالدفاع وحفظ الأمن ، أى تفيد
 المجموع بأسره ، ولا يمكن تجزئها ، ولا تقسيم فائدتها على الأفواد ، فإن ما تتقاضاه
 الهيئة العامة مقابلها يسمى « ضريبة » ٩١٠ .

والفرق بين الثمن والضريبة أن العن اختيارى ، أما الضريبة فاجبارية وإن الثمن تحدده ظروف العرض والطلب ، أما الضريبة فتحددها عناصر أخرى ، كمقدار الدخل أو الثروة .

ويرجع هذا الفرق بين الثمن والضريبة ، كما سبق القول ، إلى أن الخدمة الى يدفع الثمن نظيرها قابلة للتجرّئة والقياس ، فيمكن للفرد أن يقيس مدى النفع الذي يعود عليه مها ويقابل بينه وبين الثمن ، أما الخدمة التي تدفع الضريبة في مقابلها فنير قابلة للتجرّئة ، ولا يمكن قياس درجة استفادة كل فرد مها ، ولذلك فالأفراد لا يطلبونها ، أي أن الطلب الفردي عليها منعدم ، فلا يصلح جهاز الثمن لتحديد مقابل الخدمة ، وهذا ما دعا إلى استمال جهاز آخر هو الضريبة .

ويمكن تعريف الضريبة بأنها جزء من أموال الأفراد تجبرهم الهيئات العامة على دفعه لها لكي تتكن من أداء الحدمات العامة غير القابلة للتجزئة التي لا يطلبها

⁽١) الضربية Impôt بالفرنسية ، و Tax با لانجليزية .

الأقراد لاَّتْهم لا يشعرون أنها تقيدهم فائدة خاصة والتي يستفيد منها المجموع بأسره .

* * 4

١ - ١ - أما إذا أشترك النفع العام والنفع الخاص في الحدمة ، فإن ما يدفعه الأقراد يكون إما « تُمناً عاما » أو « رسماً » .

ويكون ثمناً عاما إذا كان النفع الخاص أكبر من النفع العام ، ورسما إذا كان النفع العام على المكس أكبر من النفع الخاص .

§ ۳ _ النمن العام

٣ • ١ - الثمن العام (١) هو مقابل خدمة تؤديها هيئة عامة نظراً لأهميتها ، وضرورة إتاحة فرصة الانتفاع بها لجميع الأفراد ، أو لا بها عرضة للاحتكار وللبيع بأثمان مرتفعة إذ تركتها الهيئات العامة للمنشآت الخاصة ، كتوريد المياه المساكن في للدن ، وتراعى الهيئة العامة في تحديد ثمن الخدمة المبيعة الحصول على أعظم نفع البجاعة وليس الحصول على أحظم نفع البجاعة أقل من الثمن الذي تطلبه المنشآت الخاصة ، إذا قامت هي بأداء تلك الخدمات .

ويشبه الثمن العام الثمن الخاص فى أن كلا منهما اختيارى ، ويفترق عنه فى أن الثمن الخاص يقصد منه الحصول على أكبر ربح مستطاع .

ويختلف الثمن العام عن الضريبة في أنه اختياري بينما الضريبة إجبارية .

§ } - الرسم

١٠ - الرسم (١) هوالمقابل الذى يدفعه الفرد لهيئة عامة نظير خدمة معينة تؤديها له

^{. (}١) التمن العام : Prix Public بالعرفسية و Foo بالاعليزية

بناء على طلبه ، وهذه الحدمة يستفيد مها فى غس الوقت الفرد الذى طلبها والمجموع ، فتسجيل الملكية المقارية مثلا يستفيد منه طالب التسجيل فائدة خاصة هى صيانة حقه ، كما يستفيد منه المجموع فائدة أخرى هى تأمين الماملات المدنية .

ومجموع ما يدفعه الأفراد فى هذه الحالة مقابل الخدمة الى يطلبونها يستخدم فى سداد بمض نفقات تأدية الخدمة ، أما الباقى فيسدد من حصيلة الضرائب فى مقابل استفادة المجموع، ولهذا ينبغى أن يكون الرسم أقل من تسكاليف أداء الخدمة .

ولا تختلف الخدمة التى تتقاضى الهيئة المأمة فى مقابلها ثمناً عاماً عن الخدمة التى تتقاضى فى مقابلها رسما من حيث جوهرها ، لأن الفرق بين خدمات الهيئات الصامة فرق فى درجة اتصاف نفعها بالممومية ، وليس فرقا فى النوع . فإذا تغلبت الصفة الهامة على الصفة الخاصة فى النفع الناتج من الخدمة كان ما تتقاضاه الهيئة الصامة فى مقابلها رسما ، وإلا فهو ثمن عام . والذى يغلب إحدى الصفيتين على الأخرى هو الهيئة العامة ، فأجور البريد قد تستبر رسما ، وقد تستبر مُناً عاما تبما لتغليب الصفة المامة أو الصفة الخاصة فى النفع الناتج من تلك الخدمة .

ويشبه الرسم الثمن العام فى أن كلا منهما مقابل خدمة خاصة ، وأنه يدفع عند طلب الحدمة ، فما لم تطلب الخدمة لا يدفع الرسم أو الثمن العام . ويفترق عنه فى أن النفع العام أكبر فى حالة الرسم منه فى حالة الثمن العام .

ويختلف الرسم عن الضريبة في أنه مقابل خدمة خاصة ، أما الضريبة فمقابل الخدمات العامة غير القابلة للتجزئة .

تلك هي الاُنواع الرئيسية للايرادات العامة .

. . .

وهناك نوع آخر من الايرادات العامة يسى «مقابل التحسين» أو « الإتاوة » .

§ ه _ مقابل ألتحسين (١)

₹ • ١ - مقابل التحسين أو الإتاوة إيراد تقتضيه هيئة عامة من بعض الأفراد ، مقابل استفادتهم فأثدة خاصة من قيامها بأعمال ذات نفع عام . فإنشاء شارع جديد مثلا يستفيد منه الجموع ، غير أنه إلى جانب هذا النفع العام الذي يبرر الإنفاق على الصل من الضرائب ، يوجد نفع خاص قابل للقياس والتقدير يظفر به ملاك المقارات التي سوف تقع على جانبي الشارع الجديد ، لأن قيمتها سترتفع ولذلك فإن الهيئة العامة تشركهم في نفقات العمل بإلز امهم بدفع جزء منها هو ما يطلق عليه «مقابل التحسين»

دمقابل التحسين ثقة الله مدائم هده على الفي مدائم هده المدرد القدرة . فدئة له مع المسدد مقابل التحسين المدرد المدرد

ومقابل التحسين يشترك فى خصائصه مع الرسم والضربية ، فيشترك مع الرسم فى كونه مقابل خدمة خاصة ، ويشترك مع الضربية فى كونه إجباريًا .

وللتمييز بين مقابل التحسين والرسم والضريبة نقول إن إنشاء (حكوبرى) مثلا يقيد المجموع ، كما يقيد أصحاب الأملاك المجاورة له ، والعابرين عليه ، فإذا عاد منه على الأملاك المجاورة له ، فالعربين عليه ، فإذا عاد منه التحسين يدفعه أصحاب تلك الأملاك ، ويسدد الباقى من حصيلة الضرائب التى يشترك فى دفعها جميع الأفراد ، أما إذا كان معظم نفعه يعود على العابرين ، سدد جزء من نفقاته بواسطة رسم يدفعه كل من يمر على الكوبرى . وإذا كان انتفاع المجموع به يطنى على انتفاع ملاك الأراضى المجاورة وانتفاع العابرين فإن نفقات إنشائه كلها تسدد من حصيلة الضرائب .

وأول ما استعمل نظام مقابل التحسين فى ولاية نيويوك فى أواخر القرن السابع عشر ، ثم اتنشر فى باقى الولايات المتحدة ، وقد طبق على للشروعات الآتية : إنشاه

⁽۱) مقابل التصدين Contribution Spéciale و Confribution Spécial الفرنسية ويسمى. Special Assessments ، و في الولايات المتحدة Bectal Assessments ، و في الولايات المتحدة

الشوارع وإضامتها بالغاز والكهرباء ، وتطليلها بالأشجار ، وإيصال مياه الشرب إلى المساكن ، وإنشاء المجارى ، وتذليل الملاحة في الأمهار ، وما إلى ذلك

١٠٥ ـ ويشترط فى استمال نظام مقابل التحسين اجباع شرطين -

الأول ـ توفر النفع العام في الأعمال التي يفرض مقابل التحسين للمساعدة تنفيذها .

الثانى _ أن تكون المنفعة الخاصة التي يظفر بها ملاك العقارات من هذه الأعمال قابلة القياس والتقدير حتى يمكن توزيع تكاليفها عليهم توزيعاً عادلا ، ووجود تلك المنفعة الخاصة هو الذي يمز مقابل التحدين عن الضريبة ، فإذا انسلمت المسلحة الخاصة لم تجز المطالبة بمقابل التحدين ، على أنه يكنى أن تكون المنفعة الخاصة متوقعة الحصول لا حاصلة بالفعل ، كذلك بجب أن يكون مقدار مقابل التحدين متناسباً مع مقدار المنفعة الخاصة ، ولهذا فإن مقابل التحدين لا يكون تصاديًا ولا تسرى عليه الأحكام الخاصة بالضرائب كالإعفاء .

1 • 7 _ ويستمعل مقابل التحسين للقيام بالإصلاحات العينية مخلاف الضرائب والنرض منه الحصول على جزء من نقلت الإنشاء ولذلك فهو مبلغ متجمد يدفع مرة واحدة أو على أقســـاط محدودة . وبهذا بختلف عن الرسم الذي يدفع عند كل طلب للخدمة .

أما نفقات الصيانة والإدارة فهى نفقات متحددة ولنلك تؤخذ من حصيلة الضرائب .

وأكثر استمال نظام مقابل التحسين من الهيئات المحلية ، أما العولة فلا تستعمله وإلا نادراً .

__ ومن الدول التي تستممل نظام مقابل التحسين غير الولايات المتحدة انجلترا وبلحبكا وألمانيا .

تظام مقابل التحسين فى مصر :

١٩٥٧ – أدخل هذا النظام في مصر بمقتضى القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٥ الصادر في ٢٠ البيل ١٩٥٥ (١) وجعل ذا أثر رجعي إذ نصت المادة ٢٠ منه على العمل به من أول يناير سنة ١٩٥٣ ، وذلك على ما جاء في المذكرة الإيضاخية للقامون لأن المشروعات العامة الكبرى التي ترتب عليها ارتفاع قيمة الأراضي والمقارات المبنية بدأت في أوائل سنة ١٩٥٣ .

١٠٨ – ومقابل التحسين مورد من موارد المجالس البلدية التي تقع في دوائرها مناطق التحسين ، ويسرى في المدن والقرى التي سها مجالس بلدية ، على العقارات والأراضي الواقعة في مناطق يطرأ عليها تحسين بسبب أعمال ذات نفع عام ، . يسها القانون في مادته الثانية وهي : « إنشاء الطرق ولليادين والكباري والمجازت السطحية (المزلقانات) وللمرات السفاية ، أو تعديلها ، ومشروعات المجارى ، أو أية مشروعات أخرى ذات منفعة عامة يقرر مجاس الوزراء إضافتها إليها » .

وتعين مناطق التحسين التي يسرى المقابل على العقارات والأراضي الكائنة فيها

⁽۱) وقبل ذلك صدر المرسوم بقانون رقم ۴۵۷ لسنه ۱۹۵۷ ، يَسَ عَلَى أَنْهُ * لحجلس المديرية إِنْ يَشْرَر أَيْضاً رسوماً إِنسَافِهِ عَلَى صَرائب الأطبان في الديرية لمدة سبيته عا يوازى تسكاليف إلشاء ما يشخل في حدودها من الطرق الاقليبية و تصديلها ورسفها وما يستثرم ذلك من أهمال ستاهية ، ولا تسكون هذه الرسوم نافذة إلا إذا صادق عليها مجلس الوزراء وصدر بها مرسوم (الآن قرار من رئيس الجهورة) ، وهذه الفريضة وإن كان المصرع قد أطلق عليها اسم « رسم » إلا أنها من قبيل مقابل التحسين .

كذلك كان الغانون رقم ٢٦ لمنه ١٩٥٠ بنظام الحجالس البلدية يحتوى على نس (م ١٥٠) - يجزر المعبلس أن يقرض إناوة على العارات التي تفتع من القسرومات العامة بحيث لا تجاوز - استها خسين في المألة من الريادة في قيمة هذه المقارات - وقد أكني حفا النس جنعتني الغانون وقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٥ المذكور -

بقرار من وزير الشئون البلدية والقروية (١) . ويسرى مقابل التحسين على المقارت والأراضى التي لا تبعد أكثر من مائة وخمسين متراً من حافة الطريق أو الميدان المرَّمَّع إيشاؤه أو توسيعه أو تعديله .

وبالنسبة إلى إنشاء أو تعديل الكبارى والمجازات السطحية والمعرات السفاية ، يسرى المقايل على المقارات الكائنة فى النطقة الواقعة حول الكوبرى أو المجاز أوالمعر السقلى على بعد لا يتجاوز ثلاثمائه متر من محور الكوبرى أو المجاز أو المعر من كل من مهايتي الكوبرى أو المجاز أو المعر .

وبالنسبة للمجارى العامة يسرى المقابل على المقارات التي تتصل مباشرة بطريق مزود نخط من شبكة المجارى ، وكذلك على المقارات التي تطل على طريق ليس به خط من شبكة المجارى متى كانت المسافة بينها وبين أقرب وصلة جديدة لا تزيد على مألة متر .

كيفية تحديدمقابل الخسبق

٩٠ / - لتحديد مقابل التحسين تقدر قيمة المقار الداخل في المنطقة (منطقة التحسين) قبيل التحسين وبعده بواسطة لجنة خاصة ، روعى في تشكيلها توافر السناصر الفنية والهندمية(١٠).

الانفاق بين وزارة الشئوت البلاية والقروة وبين الوزارة أو المصلحة المختصة .

 ⁽٧) وَهذه النَّجَيّة تَستأمّن في تقديرها بثين شرأه المسألك الأخير العقار وما أحدث فيه من تعديلات أو تحسينات ، ويثّين المثل في الصففات التي تحت في مدة قريبة من وقت التقدير بدأن المقارات الحياورة الواقعة في منطقة التحسين .

وهى مكونة من مدير أعمال من وزارة الشئون البقية والتروة رئيسا ، ومن رئيس قسم التنظيم بالجيس البقتى الحتمى (مهندس) ، ومضو من الجيش البقى ، ومندوب عن تقتيش المساحه ، أهشاء ،

وللمجلس البلدى حق الاعتراض على تقدير اللجنة أمامها . ولكل ذى شأن حق الطمن فى قرارات همذه اللجنة خلال ثلاثين يوما أمام لجنة أخرى روعى فى تشكيلها تمثيل عنصر قضائى تتوافر به عوامل الثقة والاطمئنان ، فسهد برئاستها إلى رئيس المحكة الابتدائية الكائن فى دائرتها العقار أو وكيايا (١١) ، وتفصل هذه اللجنة فى الطمن بهائياً .

ويــكون مقابل التحسين مساويا لنصف الفرق بين تقدير اللجنة لقيمة المقار قبل التحسين وبعده .

كيفية أداد مقابل الخسين : `

١١ - التيسير على المالك فى أداء المقابل خوله المشرع حتى الخيار ، خلال ستين يومرماً من تاريخ إعلانه بالتقدير المهائى لقيمة المقار بين طرق ثلاث للوظاء بالمقابل :

(١) أن يؤدى المقابل فوراً .

(٧) أن يؤديه مقسطا على عشرة أقساط سنوية متساوية ، على أن تحل جميع الأقساط في حالة التصرف في العقار .

(٣) أن يؤديه كله أو بمضه عينا إذا كان المقار أرضا فضاء .

وإذا لم يستعمل للالك حق الخيار للذكور فى خلال الميعاد المحدد ، ألزم بأداء المقابل فى حالات ثلاث تتحقق بها إفادته مادياً من التحسين وهى :

 ⁽١) وبعضوية مراقب المراقبة الاقليمية بوزارة الشئون اليلدية والفروية ، ومفاش المساحة ومفاش المسالية ، ومصوين من أعضاء الحجلس البلدى ، ويدفع رسم قطمن أهامها مقداره :
 ١ / من المبلغ المتعافز عليه على ألا يقل عن جنبه واحد ولايتربه على مهمرين جنبها .

(١) حالة بناء الأرض القضاء ، أو تعلية المبنى القائم ، أو تعديله ، يحيث يترتب على ذلك زيادة في امراد العقار – ويكون تحصيل المقابل في هذه الحالة على خسة أ أقساط سنوية متساوية على الأكثر ، يحل أولها عند الحصول على رخصة البناء أو التعديل .

 (٢) حالة انتقال الملكية بالميراث _ ويحصل المقابل في هذه الحالة على خمـة أقــاط سنوية متماوية على الأكثر يحل أولها بعد سنة من تاريخ وفاة المورث .

(٣) بيالة التصرفات الناقلة لملكية المقار ويكون المقابل في همذه الحالة مساويا لنصف الفرق بين قيمة المقار قبل التحسين وكا قدرتها اللجنة ، وبين ثمن بيمه إذا زاد هذا الثمن يلى قيمته بعد التحسين ، ذلك أن مالك المقار قد أغفل استمال حق الخيار المخول له ثم تصرف في المقار بثمن يزيد على تقدير اللجنة لقيمته بعد التحكين أما إذا كان المالك قد استعمل حق الخيار في ميعاده ، فلا يسأل إلا عن مقابل تحسين مساو لنصف الفرق بين قيمة المقار قبل التحسين وبعده ، ولو بيم المقار بعد ذلك بثمن يزيد على تقدير اللجنة لقيمته بعد التحسين ، وقصد المشرع من ذلك حث المالك على استمال حق الخيار في ميعاده ، حتى لا يتعرض لدفع مبلغ أكبر .

حــ وإذا حدث التصرف فى جزء من العقار استحق المقابل بنسبة هـــذا الجزء إلى العقاركله .

ويلاحظ أن وفاة المالك الذى استعمل حقه فى التقسيط وفقًا للقانون لا يترتب عليها تنهر فى مواعيد أو قيمة الأقساط السنوية الباقية المستحقة التى يلزم بها الورثة .

التحصبل وضحاقاته

١١١ _ يحصل مقابل التحسين المجلس البلدى ، وله في جميع الأحوال أن

يحصله عن طريق خصمه بما يستحق في ذمته لذوى الشأن من تمويض عن نزع الملكية للمنفعة العامة أو للتحسين .

ر وضمانا لأداء مقابل التعصين نص القانون (٢٣٣ لسنة ١٩٥٥) في المادة ١٠ منه على اعتباره ديناً ممتازاً على المقار على أن يأتى في المرتبة بعد المصروفات القضائية والضرائب ، كما نص على أن يكون تحصيله في حالة التأخير بطريق الحجز الإدارى.

ونجانب ذلك حظر القانون (م ١٦) شهر أى تصرف ناقل لملكية عقار إلا بعد التحقق من أن هذا المقار لا يقع فى مناطق التحسين ، أو بعد أن يقدم صاحب الشأن شهادة من المجلس البلدى المختص بموافقته على إجراء الشهر .

8 7 - الضرائب الحاصة

الضرائب الخاصة إيرادات عامة لا تدخل في آحد الأقسام السابقة ولذلك يجملها معظم المؤلفين الإيطاليين على حدة في قسم خاص ، ويطلقون عليها اسما واحداً . وجميع إيرادات هذا القسم تشرك مع الضريبة في كولها إجبارية ومن هنا كانت تسميها بالضرائب ، ولكنها تختلف عنها في مدى عوميها ومن هنا كان وصفها بالخاصة .

والخصوصية تكون لأسباب مختلفة :

فقد تكون لأنه يراد من الفريبة الخاصة تغطية نفقات خدمة معينة لا نفقات
 كل الخدمات بوجه عام ومن هذا القبيل ضريبة الخفر ، ومعظم الفرائب المحلية في انجلترا كرسم الفتراء ، والفرائض المعروفة فى فرنسا باسم Parafiscales (۱).

⁽¹⁾ Kientz. Essai sur les Recettes parafiscales en France. Thèse Paris 1949, و الله المامة عند المامة الما

وقد تكون الخصوصية لأن الضريبة بجبيها طوائف خاصة أو مؤسسات تقوم بوظيفة عامة لصالح جاعة معينة ، إذا أعطلها الدولة حق جباية ضرائب إجبارية من أعضائها أو من غيرهم ، وترجع الخصوصية هنا إلى أن الذي يجي الضريبة ليس الدولة ولا إحدى السلطات المحلية ، ولكن هيئة أخرى . ولأن الغرض مها رعاية مصالح هذه الطوائف الخاصة والمؤسسات ، ومن هذا القبيل الرسوم التي يدفعها الاسرائيليون في بعض مقاطعات إيطائيا لهيئاتهم الخاصة للصرف منها على القيام بشمائرهم الدينية ، والدمنة التي أعطى المشرع المصرى لبعض النقابات الحق في تحصيلها بقصد المساهمة في تكوين رؤوس أموال لصناديق الماشات والإعانات الخاصة بها كدمغة الحاد نقابات للهر الطبية (١) .

٧٤ ـ صموبة النميز بين بعض الايرادات المــامة وبعضها الآخر

المربع ، إذ كثيراً ما تتداخل بعضها في بعض الأحيان الحييز بين الثمن العام والرسم والفريبة ، إذ كثيراً ما تتداخل بعضها في بعض ، فإذا احتكرت الدولة مثلا إنتاج سلمة أو خدمة معينة لبيمها للأفراد كالنقل بالسكك الحديدية ، وكان ثمن البيع يتساوى مع تسكاليف الإنتاج فإن الم يدفعه الأفراد يهد ثمناً عاماً ، أما إذا زاد ثمن البيع عن تسكاليف الإنتاج فإن الفرق يعتبر نوعا من أنواع الضربية ، تنهز الدولة فرصة طلب الفرد للسلمة أو الخدمة وتازمه بدفعه لها .

وإذا قل النمن العام عن تكاليف الإنتاج فإن معنى ذلك أن الدولة تؤدى جزءاً من الحدمة دون مقابل وترى أن تسدد تكاليف هذا الجزء من حصيلة الضرائب ،

⁽¹⁾ Jamescone, I tributi, Speciali, Torino, 1909.

وفى هذه الحالة يحسن أن يسمى المقابل « رسماً » لأن النالب فى الرسم أن يقل عن تكالمف الحدمة .

وَإِذَا تَجَاوِزَ مَا يَدَفَعُهُ الفَرِدَ كُرَسُمُ تَسَكَّالِيفَ إِنتَاجِ الخَدْمَةَ ، عَدَّتَ الزَّيَادَةَ نُومًا مِنْ أَفُوامُ الفَسْرِيةُ أَيْضًا .

١١٤ — يتضح من ذلك أن المقابل قد يشترك فيه وصفان ، فيكون فى بعض الأحيان ثمناً وضريبة فى وقت واحد كما قد يكون رسماً وضريبة مما ، مما جعل بعض علماء المالية يطلقون عليه (Impôt-tax) (Impôt-prix public) علم التوالى (١).

ويلاحظ أن العرف الإذارى قد جرى على إطلاق انظ رسوم على بعض/ أنواع الضرائب مثل الرسوم الجركية ورسوم الإنتاج مع أنها ضرائب حقيقية ولعل ما يبزر هذه التسية هو عنصر الاختيار في هذه الفرائب ، وهوق الحقيقة اختيار ظاهرى، لأن المستورد إذا كان يستطيع عدم دفع الرسوم الجركية بالامتناع عن الاستيراد، فإن التضحية التي يتحالها تفوق المنفعة الناتجة عن عدم دفع الرسم . ولا يعدو الاختيار في هذه الحالة أن يكون كاختيار التاجر بين دفع ضريبة الأدباح التجارية وبين عدم ممارسته للتجارة .

§ 🔥 ــ الغرامات (۲)

١١٥ - الفرامات والعقوبات المالية الأخرى كالمصادرة عمد الدولة بعض الدخل، ولكنها لا ترتبط بالدراسة المالية ، إذ ليس القصد منها الحصول على إيراد

 ⁽١) ويطلق بسن علماء المالية الانجليز مل النوع الذي يمثرج به الشن بالشزية :
 (٣) للبراسلية بعياجج عمله مسلمة بالفرنسية دو Penaitice بالإنجليزية .

للدولة ، وإيما القصد منها الرغبة في منع الأفراد من ارتكاب أعمال معينة . وهي غاية الجياهية لا صلة لها بالنظام المالي .

ومع ذلك فقد يؤدى انخفاض مبلغ الغرامة إلى أن تتخذ صفة الضريبة . كما قد يؤدى ارتفاع سعر الضريبة إلى اتخاذها صفة الغرامة ، فإذا حددت الدولة مثلا سرعة قصوى للسيارات وفرضت غرامة معتدلة تدفع في كل مرة تتجاوز فيها السيارة هذه السرعة ، وحصلت هذه الغرامة في مواعيد دورية الأمكن اعتبار هذه الغرامة « ضريبة سرعة » يمكن مقارنها بالضريبة على البنزين ، فهذه ضرية على تسيير السيارة ، وتلك ضريبة على سرعتها ، أما إذا كانت الغرامة مرتفعة وكان تكرار الخالفة يؤدى إلى زيادة الغرامة أو إلى سحب رخصة القيادة أو إلى السجن اعتبرت النوامة عقومة (١) .

١٩٩ – كذلك قد يؤدى ارتفاع سعر الضريبة إلى اتخاذها صفة الغرامة إذا ترتب عليه قلة الحصيلة أو انمدامها ، كالو زادت الدولة سعر الضريبة الجركية على سلمة معينة زيادة تؤدى إلى قلة الكية المستوردة أو امتناع استيرادها امتناعاً تاما فعقل حصيلها أو تنمدم مما يتعارض والغرض المالى .

٩ ٩ - الإبرادات العادية والإبرادات غير العادية

۱۱۷ – تنقسم الإيرادات العامة من حيث تكرارها الدورى إلى إيرادات عادية وإبرادات غير عادية .

فالإيرادات العادية هي التي تتكرر في مواهيد منتظمة ، كل سنة عادة إما لطبيعة المورد، مثل إيراد ممتلكات الدولة، أو بنص تشريعي كانضرائب والرسوم.

⁽¹⁾ Dulten. H., Principles of Public Finance. London, 1954, P. 30:

أما الإبرادات غير العادية فهى التى لا تشكرر فى مواقيت متوالية كعميلة قرض أو ضريبة استثنائية على رؤوس الأموال. أو ثمن بيع جزء من أملاك الدولة آلت إليها لانقطاع الوارث، أو عن طريق الهبة وهذا التقسيم يقابل تقسيم النفقات الصامة إلى نفقات عادية ونفقات غير عادية.

١٥ - ١٧ يرادات الاقتصادية والإيرادات السيادية

۱۱۸ - تقسم الإيرادات العامة من حيث مصدرها إلى إيرادت اقتصادية . وإيرادات سيادية .

فالأولى ويطاقى عليها أيضاً إيرادات القانون الخاص هى التي تحصل عليها الدولة من أملاكها ، وتشمل الثمن الخاص والثمن العام .

أما الثانية وتسمى أيضاً إيرادات القانون العام فعى الإيرادات التى تحصل عليها الدولة جبراً من الأفراد ، بما لهما من حتى السيادة ، وتشمل الضرائب والرسوم ومقابل التحسين .

وسنكتفى بما قلناه عن مقابل التحسين والضرائب الخاصة ، وندرس فيا يلى دخل الدولة من أملاكها ثم الرسوم والضرائب

الفس*رع الأول* دخل الدولة من أملاكها

الدومين العام والدومين الخاص (١)

١١٩ _ يطلق على أملاك الدولة اسم الدومين ، وينقسم من الوجهة القانونية إلى قسمين كيورن :

- (١) النومين العام أو الأملاك العامة .
- (٣) الدومين الخاص أو الأملاك الخاصة ويطلق عايه أيضاً الدومين المالى ويسمى
 في مصر « أملاك للبرى الحرة » .

ويختلف الدومين العام عن الدومين الخاص اختلافًا كبيرًا .

• ١٢٠ ـ فالدومين العام يتكون من أملاك الدولة الممدة للاستمال الصام كالطرق الدامة ، والموافى ، والقلاع وما إلى ذلك . وهو يخضع لنظام خاص يحدده القانون الإدارى ولا يجوز بيمه ولا تملكه بوضع اليد عليه المدة الطويلة ، ولا يغل فى الفائب إنراداً .

١٣١ ـ أما الدومين الخاص فتديره الدولة وتستشره بصفتها مالكة ، ومخضع بوجه عام لقواعد القانون للدنى ، ويمكن التصرف فيه بالبيع وغيره ، كما يمكن

⁽١) الدومين العام: Domaine Public ... الدومين الغاض Domaine Privé أشومين المالي Domaine Fiscal -

الأفراد تملكه بوضع اليد عليه الملدة الطويلة () ، وهو يغل فى الفالب إيراداً ، وقد كان الدومين الخاص هو المصدر الأول لإيرادات الدولة فى العصور الماضية ثم أخذ يتضاءل تدريجياً حتى أصبح لا يعتد به فى معظم الدول ، إلا أنه بدأ أخيراً يستعيد بعض أهميته ، ولكن بعد أن اتخذ شكلا جديداً وانسعت أهدافه ، فقد نشأ دومين جديد عقارى وصناعى وتجارى يفاير الدومين القديم فى خصائصه وأغراضه ، ويشمل عدة مرافق تهدف إلى خدمة المصلحة العامة كالبريد ، والمواصلات الحديدية ، والمسانع والمصانع الحربية ، وما إلى ذلك .

وینقسم النومین الخاص إلی دومین عقاری ودومین منقول ودومین صناهی ودومین تجاری

المبح^{دث} الأول الدومين العقارى

الدومين المقارى هو أقدم أنواع الدومين ويشمل الأراضي والغابات والمناجم ومحاري للماه .

§ ۱ ــ الأراضى

١٣٢ ـ كانت الأراضي أهم مصادر الإيراد العادية في العصور الوسطى ،

⁽١) على أنه يلاحظ أن المادة ٧٩٧٠ من الفانون المدى المصرى تهم ، بعد تعديلها بالخمرار يفانون رقم ١٤١٧ لسنة ١٩٥٧ على أنه : « لا يجوز علك الأموال الخاصة الماوكة الدولة والأشخاص الاصبارية العامة وكذلك أموال الأوزاف الغيرية أوكب أى حق عبى عليها بالقادم ، وأضاف القرار يفانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٩ إلى ذلك : « كما لا يجوز التمدى عليها ، وق حاة حصول التمشى يكون الجهة صاحبة المأن حق إزائه إدارها بحسب ما تفتضيه الصاحة العامة ؟

فلما نمت وظائف الدولة ، وزادت النفقات المامة أصبحت إيرادات الأراضى غير كأفية فأخذت الدولة تستمد على الضرائب وباعت أراضيها ، لأن استقلال الأفراد لها يفضل استفلال الهيئات العامة ، إذ تحتاج الزراعة إلى بذل عناية شخصية مباشرة لا يمكن أن تجارى الهيئات العامة الأفراد فها .

الدومين العقارى فى مصبر

وفضلا عن هذه الأراضى التى انتقلت ملكيتها إلى الحكومة بما عليها من ديون كان للحكومة آراض واسعة لا دين عليها قدرت بنحو مليون ونصف مليون من الأفذنة عهد بها إلى إدارة خاصة سميت « مراقبة أملاك الميرى الحرة » .

ثم أخذ فى بيع أراضى الدائرة السنية ، حتى تم بيمها وتسديد ديبها فى سنة ١٩٠٥ وبقى للحكومة ٢٥٣ مليوناً من الجنبهات ، أما أراضى إدارة الدومين فظلت هذه الإدارة تستغلها وتبيع مها وتستخدم المتحصل فى سداد قرض الدومين حتى تم تسديده فى ديسمبر سنة ١٩٩٧ واستولت الحكومة على ما يقى من تلك الأراضى وأضافته إلى املاكها الأخرى وعهدت بكل ذلك إلى « مصلحة الأملاك الأميرية » التى أنشأت فى سنة ١٩١٣ بإدماج إدارة الدومين مع مراقبة أملاك الميرى الحرة . وتبلغ مساحة أراضى الحبكومة نحو مليون ونصف مليون من الأفدنة (من بينها ما يزيد على مليون فدان أراض بور). وهو ما يعادل سدس جميع الأراضى (ما عدا الصحارى) تقريباً ، وهى نسبة كبيرة ، وقد أخذت الحكومة منذ مدة فى البيع منها لصغار المزارعين ، وتقسيط الثمن على آجال طويلة .

ع ٢ - الفالمات

175 - إن الأسباب الاقتصادية التي استازمت بيع أراضي الدومين القابلة للزراعة لا تصابح بالنسبة للغابات ، لأن المصلحة العامة تستدعي احتفاظ الدولة بها ، إذ لها تأثيرات جرية عظيمة النفع في تلطيف الحرارة وسهدئة الرياح وإعاقة السيول وحفظ التربة ، فضلا عن أن استغلال الهيئات العامة لها يفضل استغلال الأفراد ، لهدة أسباب أهمها :

١ ـ طول مدة الدورة الإنتاجية للمابات . لأن الفترة التي تمر بين إنبات الغابة وبلوغ ثمرها أطول من حياة الإنسان ، ولهذا السبب يقل استبار رؤوس الأموال المخاضة في زراعة الغابات ، بل على السكس ، يميل ملاكها إلى اقتلاع الأشحار لا إلى إنبائها ، ولهذا كانت زراعة الغابات تلائم الهيئات العامة ولا تلائم الأفراد .

 ٣ ــ بساطة زراعتها : زراعة الفابات أبسط أنواع الزراعة ، إذ تنمو الأشجار من تلة انفسها ولا تتطاب بذل مجهود كبير ، ولذلك فليس للافتصاد الخاص أية معزة على الاقتصاد المام فى هذا الشآن .

لا تفقائها: تحتاج الدولة إلى عدد من حراس الفابات للحراسة ، سواء أكانت النابات ملكا للأفراد أم ملكا لها . وما دامت الحراسة تكلف الدولة نفقان على أية جال ، فالأفضل أن تكون النابات ملكا لها . وتكاليف النابات

. ليست فى الجقيقة بالضخامة الظاهرة ، إذ يجب أن تطرح منهما غقات. الحراسة التي . ستتحملها الدولة على كل حال ,

٤ - كثرة المحصول وجودة نوعه : تنتج الأشجار أكبر محسول من الحشب وأجوده نوعاً إذا قطمت في سن معينة ، ومن جهة أخرى لنكي لا تكون نفتات قطع الأخشاب كبيرة ، ينبني أن تكون كية الحشب المقطوعة كبيرة وهذا لا يمكن إجراؤه إلا في الفابات المنسمة ، أما في الفابات القليلة الانساع فتنتج محصولا أقل كمية وجودة ، والفابات الكبيرة لا يمكن أن يمتلكها غير الدولة ، ولفلك كانت غابات الدولة تفضل غابات الأفراد في أنها تخضم لتلك العلميقة من طرق الاستغلال .

8 ° بـ المناجم

المحمد ا

وهناك حالات تفرض فيها المصلحة القومية على الدولة أن تتولى بنفسها استثلال المناجم وأهمها :

⁽١) فمرة الانتقال من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد الصناعي .

(٢) فترة الكساد حتى تنفادى غلق المناجم وبطالة العال وإعانهم .

(٣) عند إحجام المشروعات الخاصة ، حتى لا يتوقف تموين الشاط الصناعى
 في الدولة .

وتعطى بعض الدول ملكية المتجم لمن اكتشفه ، ويعطيها البعض الآخر لمالك الأرض أو للدولة ،ومعظم الدول الحديثة تعتبر المناجم التى تكتشف في أرض الأقواد طلسكا للدولة لا لصاحب سطح الأرض، على اعتبار أن المعادن الموجودة بباطن الأرض هبة من هبات العليمية ،لا فضل في وجودها لجهود صاحب الأرض.

وقد أخذ الدستور المصرى لسنة ١٩٥٦ بهذا المبدأ فنص في المادة ٢٦ منه على الثروت العلميية وهيم مواردها أن الثروت العلميية وهيم مواردها وقواها ملك للدولة، وهي التي تسكفل حسن استغلالها مع مراعاة مقتصيات الدفاع الوطني والاقتصاد القوى.

وقد أثمت كثير من الدول سد الحرب العالمية الثانية مناجم الفحم الى يستغلمها الله أفراد والشركات . '

المشاجع فى مصر

الآل مصر الاستغلال الحر على الاستغلال الحكومي ، وتبيح المستغلال الحكومي ، وتبيح المجتمع المحدث المعادن في أراضها مقابل دفع رسوم مقررة ، فإذا وجد المعدّن تؤجر المنجم المكتشف لمدة ٣٠ سنة بإنجار سنوى ، ويدفع إتاوة سنوية بواقع نسبة ممينة في المائة من تمن المحسول قبل نقله سيداً عن المنجم ، تستغرل منها قبية الإيجار

وينظم شئون المناجم فى مصر القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الصادر فى ١٤ مارس (١) . أما البترول فله نظام خاص .

§ ع - بخارى المياه

١٣٧ _ أصبحت لمجارى المياه أهمية كبرى المشروعات توليد الكهرباء ، مجانب أهميها للرى . وتحتفظ معظم الدول بملكية مجارى المياه ، وتترك استغلالها للمشروعات الحاصة بطريق الامتياز ، مقابل دفع إتاوة سنوية لمدة طويلة ، كخمسين أو ستين عاماً ، وتستولى في مهاية مدة الامتياز على جميع الآلات والأدوات .

ولقد أنمت بعض الدول كفرنسا مشروعات توليد السكهرباء بها وفي مصر تقوم الحسكومة الآن بمشروع توليد السكهرباء من خزان أسوان .

المبحث الثياني

الدومين المنقول

١٢٨ - تتلك الهيئات العامة كثيراً من الأموال المنقولة كأثاث مكاتبها والأدوات التي تحتاج إليها، ولكن المقسود باللدومين المنقول هنا الأوراق المالية، لا تها هي التي تغل إيراداً.

ولا يحبذ علماء المالية تملك الدولة للأوراق المالية إذا كان غرضها الحصول على المراد منها فحسب ، لاأن أرباحها تنقلب تقلبات كبيرة لا تلائم ما تتطلبه ميزانية

⁽۱) المعلق بالقرار الججهورى بقانون وقم ۷۱ لسنة ۱۹۵۷ ، وينظر قرار وؤارى وهم ۹۹. لسنة ۱۹۵۰ باللائمة التنقيذية المقانون وقد An لسنة ۱۹۵۰ .

الهيئات العامة من ثبات نسبى ، هذا فضلا عن أن الحصول عليها يستلزم وجود فائض فى الميزانية ، أو اعباد مبالغ لشرائها . فإذا كان فى الميزانية فائض ، أوكانت الإيرادات تسمح باعباد مبالغ للشراء ، فإنه من الأشع استمال هذه المبالغ إما فى سداد الدين العام ، أو فى تحسين المرافق العامة ، أو فى تخفيف عب، الضرائب .

على أنه قد يكون غرض الدولة من تملك الأوراق المالية ليس الحصول على إيراد ، وإيما رعاية مصلحة سياسية كتداك الحكومة الانجيزية بعض أسهم شركة قناة السويس السابقة فقد كان هذا يعطيها سابطة فى إدارة القناة ، أو رعاية مصاحة قتصادية ، كتملك الحكومة المصربة نصن أسهم بنك التسليف الزراعى والتعاوفى وغيره من شركات الاقتصاد المختلط . فقد شجع ذلك أصحاب رؤوس الأموالى على استثار رؤوس أموالهم فى تلك المشروعات ، وساهم فى إقامة مشروعات التنمية الاقتصادية التي تحتاج البلاد إليها .

المبحث الثالث

الدومين الصناعي

. 1 ٣٩ - يشمل الدومين الصناعى جميع المنشآت الصناعية التى تديرها الدولة طبقاً لقواعد وشروط بماثلة الإدارة الهيئت الخاصة . وقد كثر الجدل حول م إذا كان للدولة أن تقوم بالمشروعات الصناعية ، وأن تتوسع فيها ، أم أن الأفضل أن تترك أمرها للجهود الخاصة .

وإذا تركنا جانبا الأحوال الى تقوم فيها الدولة بمشروعات صناعية بغية للحصول على إيراد منها، والتى يكون محود المفاضلة فيها مقدار الإيراد الذى ينتح عن قيام الدولة بنضمها بالمشروع ، أوعن تركه للجهود الخاصة مع فرض الضرائب على أرباحه و فإن الدولة لا ينبغى أن تقوم بالمشروعات الصناعية إلا إذا كانت هناك. مصلحة عامة تستارم ذلك.

ويكون الدخل الناتج عنها ثمناً عاماً .

وأهم الصناعات التي تصلح لأن تقوم بها هيئة عامة هي :

- (١) الصناعات التي ينثأ عنها ضرر للمجموع إذا قام بها مشروع خلص . كالصناعات الحربية .
- (۲) المشروعات التى تتجه بطبيعها نحو الاحتكار ،كشروعات المياه والنور والترام ، لأن احتكارها يزيد من مقدرة القامين بهاعلى استغلال الجمهور ، يضاف إلى ذلك أن الاحتكار يؤدى إلى تقليل نفقاتها بما يساعد الهيئات السامة على القيام بها .
 - (٣) الصناعات النموذجية.
- (٤) مشروعات التنمية الاقتصادية فى البلاد المتخلفة ، لقلة رموس الأموال الخاصة أو إحجامها .
- (ه) المشروعات التي تسهدف الدولة مها أغراضاً غير اقتصادية ، كمشروعات السكل الحديدية ، فإن المصلحة العامة لا تستارم إنشاء وإدارة الحطوط الحديدية المنتجة من الوجهة الاقتصادية فحسب ، ولكن تستارم أيضاً إنشاء الحطوط المفيدة من الوجهة الاستراتيجية ، والحطوط التي تربط المراكز الصغيرة حتى ولو كانت غير مناجعة ، مما لا تقدم على القيام به المشروعات الحاصة التي لا تنشد غير الربح .

ويوافق الكتاب المحدثون فل أن تقوم الدولة بمشروعات التدبية الإقتصادية. في البلاد المتخفة ، نظراً لفنف رأس المال الحاص أو لإحجامه عن القيام بطلك.

المشروعات ؛ كما يوافقون على أن تقوم بالمشروعات الى تسهدف مسكافحة الكساد . والبطالة في البلاد ذات الاقتصاد النامي .

المبحث الرابع

الدومين التحارى

المحسول على إبراد منها ، لأن تلك العمليات لا تلائم الهيئات العامة بعمليات تجارية بغية , الحسول على إبراد منها ، لأن تلك العمليات لا تلائم الهيئات العامة ، إذ أن معرفة الأسواق معرفة تامة ، وسرعة البت والتنفيذ ، التى تعتبر ضرورية لنجاح العمليات التجارية ، لا تتوافر في غالب الأحوال لدى المشآت التجارية التي تديرها الهيئات العامة ، وبجب أن تقتصر تلك الهيئات على عمليات بيم منتجات أراضيها وغاباتها .

الله حكلك لا تلائم عمليات البنوك بوجه عام الهيئات العامة ، ويستنى من خلك عملية إصدار البنكنوت لأهميهما الكبرى ، وقد كانت البنوك الحاصة فى معظم الدول تقوم بتلك العملية تحت إشراف الدولة ورقابها حى الحرب العالمية الثانية ، تم آخذ كثير من الدول فى تأميم بنوكها المركزية بعد تلك الحرب كا فعلت انجلترا وفرنسا ، ويفكرون فى مصر فى تأميم البنك الأهل بعد أن أصبح ينكا مركزيًا مقتضى القانون ٥٧ لسنة ١٩٥١ .

۱۴۲ ـ وتقوم بعض الدول آلآن بإنشاء صناديق تأمين وصناديق ادخار وتأميس هيئات تتولى اقراض ذوى المهن والحرف ، وفي مصر تناهم الحكومة في رأس مال بنك التسليف الزراغي والتعاولي والبنك الصناعي وبنك الجمهورية وغيرهما من البنوك وشركات التأمين وتمتلك بنك الاثبان المقارى وبنك الإسكندرية . كا أنها أنشأت صناديق للتأمين والماشات لموظفيها , على أنه يلاحظ أن الغرض الأساسى للدولة من قيامها بتلك العمايات ايس الحصول على دخل ولسكن أداء خدمات لبعض طوائف الشعب (١) .

التناقص والانقراض كالأراضى ، فإن هناك نواح يميل فيها الدومين الخاص إلى التناقص والانقراض كالأراضى ، فإن هناك نواح أخرى تميل الدولة إلى الاحتفاظ به فيها كالنابات ، ونواح يظهر فيها الدومين الخاص فى أشكال جديدة تزداد انساعا ونمواً ، وما تنبغى ملاحظته أن القصد من الاحتفاظ بالدومين فى العصر الحديث غيره فى العصور الملاضية ، فقد كان الفرض منه فى تاك العصور الحصول على إيراد للدولة ، أما الآن فإن الفرض منه المساعدة على أداء خدمات عامة ولذلك فإن وجود دومين خاص بيد سبباً للانفاق أكثر منه ناما للايراد .

المبحث الخاميس

أساليب إدارة المشروعات العامة

١٣٤ _ المشروعات العامة إما أن تديرها الهيئات العامة بنفسها مباشرة أو تعهد بها إلى هيئات خاصة تمنجها امتيازاً ، على أن يكون لها حق الرقابة عليها وتحديد أتمان ما تقوم به من خدمات للأفراد . وقد تضمن لأسهمها وسنداتها حداً أدنى من الأرباح والغوائد ، كما قد تشاركها الأرباح في بعض الاحوال .

⁽۱) اقتصت الناروف بعد الاعتداء البرجائي الفرنسي الإسرائيل على مصر في أواخر أكثوبر سنة ١٩٥٦ قرض الحراسة على الأموال البرجائية والفرنسية ، وصدور قواقين عميم النوك وشركات التأمين والوكالات التجاربة ، وثرتب على ذلك أن تملكت اللوقة دؤوس الأموال التي كان بملوكة البرجائيين وفرنسيين في العمركات الى وضت محت الحراسة ، من بنوك وشركات تأمين وشركات تمارة ، وغزل و نسيج ، ونقل ، وعهد بالإشراف عليها إلى المؤسسة .

واختيار إحدى هاتين الطريقت بن يرتبط بملاسات كل حالة ، ويمكن اعتبار الصناعات الآتية غير صالحة لأن تديرها الهيئات العامة مباشرة ولذلك فالأفضل أن تعهد سها إلى منشآت خاصة وتكتني بالرقابة عليها .

- (١) الصناعات المعقدة من الوجهة الفنية .
- (۲) الصناعات التي لما تستقر ولا تزال معرضة المتحولات الفنية لأنها تحتاج إلى التجديد المتواصل في آلاتها ونظمها ممما لا تقدر الهيئات العامة على القيمام به بالسرعة الواجبة .
- (٣) الصناعات التي يمكن أن تمد الخزالة الهامة بدخل صاف كبير أو ينتج عبها خسائر جسيمة ، لأن الهيئات العامة عند قيامها بهذه الصناعات قد تحيد عن القواعد السليمة فتقلل من استهلاكاتها لكي تزيد في الإبراد أو تخفي خسائر حقيقة .

الاستغلال المياشر

الأساليب التجارية ، ومن الأفضل أن تفصل ميزانيها عن ميزانية الدولة ، حتى يمكن الأساليب التجارية ، ومن الأفضل أن تفصل ميزانيها عن ميزانية الدولة ، حتى يمكن وضعها طبقاً للأصول التجارية من حيث حساب جميع التكاليف كاستهلاك المبادى والآلات ، وتكوين الاحتياطات العامة والخاصة ، وضب فيا يتعاقى بموظفها وعمالها، أن تقترب أساليب معاملهم من حيث التعيين والعلاوات والترقية وغيرها من مثيلاتها في المشروعات الخاصة ، ويمكن للدولة أن تصل إلى هذا الفرض بأن تكتفي بتعيين مدير تختاره من ذوى المقدرة الإدارية الكبيرة بنعض النظر عن لونه السياسي حتى مدير تختاره من ذوى المقدرة الإدارية الكبيرة بنعض النظر عن لونه السياسي حتى بتعين العمل ، والسير بلشروع في الطريق الذي يؤدى به إلى أكبر درجة من النجاح ، ونجب أن ينسال بالمشروع في الطريق الذي يؤدى به إلى أكبر درجة من النجاح ، ونجب أن ينسال

مدير المشروع وموظفيه وعماله نصيباً من نجاحه على قدر مساهمة كل منهم فيه . بهذا تتلافى الدولة كثيراً منالميوب التي تقف حجرعثرة فيسبيل بهوض المشروعات العامة.

شرفحت الافتصاد المختلط

۱۳۳۹ — تستعمل كثير من الدول الحديثة فى إدارة المشروعات العامة ما يعوف « بشركات الاقتصاد الحقائط » فتشترك الدولة مع الأفواد والمنشآت الخاصة فى رأس مال المشروع وإدارته وأرباحه ، وقد بدأ هذا النظام فى ألمانيا وباجيكا ثم التشر فى غيرها من الدول لمزاياء التى أهمها :

- (١) أنه يتجنب مساوى، كل من الاستغلال الحكومي المباشر والاستغلال الرأسمالي :
- (٧) أنه يوفق بين المصالح المتمارضة · مصلحة أصحاب الأعمال ، ومصلحة المهال ،
 ومصلحة المستهلكين .
 - (٣) أنه يمتفظ للأمة بنصيبها في إدارة واستغلال مصادر تروتها الطبيعية .

وقدأنشىء فى مصر فى عهد الثورة كثير من شركات الاقتصاد المختلط،مها شركة الحديد والصلب المصرية وشركة الصناعات الكياوية المصرية.

التأميم

۱۳۷ - كذلك عملت بعض الدول بعد الحرب العالمية الثانية إلى مايعرف « بالتأميم » (١) والمقصود به أن تستولى الأمة ممثلة في الدولة على بعض مصادر الثروة الطبيعية وبعض الصناعات ذات الأهمية الاقتصادية أو السياسية ، كتأميم مناجم الفحم

⁽¹⁾ Nationalisation.

فى فرنسا وانجلترا وتأميم بنك فرنسا وبنك انجلترا . وقد أدى التأميم فى بعض الدول إلى خسائر سنوية مطردة كما حدث فى فرنسا . وأفلح فى البعض الآخر كما حصل فى المجاثرا ، ويرجع ذلك إلى احتفاظ الدولة الثانية بعد التأميم بأساليب الإدارة الحرة للمشروعات المؤتمة ، وقد تنج عن التأميم فى انجلترا توحيد عملية الإنتاج فكان أقرب إلى الترشيد منه إلى التأميم .

وأثمت الولايات المتحدة أثناء الحرب العالمية الثانية بعض الصناعات اللازمة للمجهود الحربي كصناعة بناء السفن والطائرات والسيارات وصناعة الذخائر ، ولكمها تخلت عن الكثير منها للجهود الخاصة بانتهاء الحرب .

ويؤمم النظام الشيوعي جميم مصادر الإنتاج من زراعية وصناعية وتجارية .

الفرع الشياني الرسوم

تعريف الرسح ومميزاته

۱۳۸ — الرسم (۱) مبلغ من النقود، يدفعه الفود لهيئة عامة. نظير خدمة معينة ذات نفع عام، تؤديها له بناء على طابه، وهذه الخدمة يستفيد منها في نفس الوقت الفرد الذي طلبها والحجوء.

وأهم ما يميز الرسم شيئان : الخدمة الخاصة التى يحصل عليها دافع الرسم . وعنصر الاختيار فى دفعه وهو اختيار ظاهرى كياسىرى .

الخدمة الخاصة

١٣٩ - تتميز الحدمة الى يؤدى الرسم فى مقابلها بقابليتها فنياً واقتصادياً للتجزئة ، وبانتظام الطلب عليها ، وهى قد تكون :

(١) عملا يقوم به موظف عام لمصلحة الفرد كتوثيق عقد، أو إثبات تاريخ ،
 أو قيد دعوى قضائية ، أو دخول امتحان عام أو القيام بتبخير زراعي أو تطهير صحى . . الخ .

 (٧) أو امتيازاً خاصاً بمنح لفرد معين ، كرخصة صيد أو رخصة شغل طريق عام ، أو رخصة حمل سلاح ، أو منح جواز سفر ، أو رخصة قيادة سيارة خاصة . . الح.

⁽١) بالفراسية : Taxo وبالأنجليزية : Fee

يعنن الراجع :

Ricca Salerno, P., Studi Sulla teoris delle Tasse, 1928 De Francisci Cerbino: Le tasse nella dottrina e nel diritto finanziaria. 1912,

(4) أو تسهيلا من الدولة لمباشرة أحد الأفراد لعمله أو مهنته ، كرسوم الأرصفة
 التي تفرض على مرسى المفن ، ورسوم الموانى والمنائر . . الخ .

 (٤) أو السياح له باستمال مرفق عام استمالا غير عادى . يكلف الدولة نفقات إضافية ، كمرور سيارات النقل الثقيلة على الطرق .

وينبغى أن يكون النرض الأول من القيام بالخدمة النفع الدام ، وليس الحصول على دخل . أما مبلغ الرسم فهو مساهمة من الفرد في فقات أداء الخدمة .(١)

عنصر الاقتياز

• \$ 1 - ينصرف عنصر الاختيار إلى طلب الخدمة التي يدفع الوسم في مقاباها ، فإذا اختار الفرد أن يطلب الخدمة أصبح دفع الرسم واجباً . والاختيار هنا في الحقيقة ظاهرى ، لأنه ليس حراً ، إذ لا يستطيع الفرد إلا أن يطلب الخدمة وإلا عرض معالحه للضياع ، أو نفسه للعقاب ، أو حرصا من ميزة معينة . ولهذا اعتبرنا الرسم من الايرادات السيادية . ويرجع هذا الإلزام إلى أن الخدمة لا يمكن أن يؤديها غير الدولة أو إحدى السلطات العامة . فالفرد مثلا أن يختار بين أن يسجل ملكية عقاره ويدفع رسوم التسجيل ، وبين ألا يسجلها ولا يدفع تلك الرسوم ، على أنه لا يستطيع إلا أن يسجل ملكيته حتى لا يتعرض حقه للضياء ، كذلك للصائغ أن يختار بين أن يدمغ يسجل ملكيته حتى لا يتعرض حقه للضياء ، كذلك للصائغ أن يختار بين أن يدمغ للصوغات التي يبيعها ويدفع الرسم المقرر وبين ألا يدمفها ولا يدفعه ، على أنه لا يستطيع للصوغات التي يبيعها ويدفع الرسم المقرر وبين ألا يدمفها ولا يدفعه ، على أنه لا يستطيع للصوغات التي يبيعها ويدفع الرسم المقرر وبين ألا يدمفها ولا يدفعه ، على أنه لا يستطيع للصوغات التي يبيعها ويدفع الرسم المقرر وبين ألا يدمفها ولا يدفعه ، على أنه لا يستطيع المسوغات التي يبيعها ويدفع الرسم المقرر وبين ألا يدمفها ولا يدفعه ، على أنه لا يستطيع التي يستوليه المناء ،

⁽۱) يلاحظ أنه إذا كان هنصر المثامة أو "الهائدة الى شود على المكلف من دنم الرسم وجد فعلا في حالات أخرى، ويجد فعلا في حالات أخرى، ويجد فعلا في حالات أخرى، المن عناك حالات أخرى، المن عناك حالات أكم أن عناك حالات يكون فيها هذا العنصر ظاهرياً فعلا، إلا يعتبد على وضع مصطنع، كا لو قرضت الهواة قبوداً على لشاط الأفراد، وقررت رسوماً فرقم هذه القبود، ولذك يعرف بعض المله الرسم بأنه « فريضة يقررها القانون مقابل نماط تقوم به هيئة عامة تجاه المسكان عن (Ciannin) في الم

إلا أن يدمنها وإلا تعرض للمقومة التى قررها القانون لكل من يبيع مصوغات غير مدموغة . وللطالب أن يختار بين أن يطلب الطبح في الحليمة ويدفع الرسوم الجلمعية وبين ألا يدخل الجلمعة ولا يدفعها ، وهو لا يستطيع إلا أن يدفع الرسوم ليدخل الجامعة ، إذا أراد ألا يحرم نفسه من ميزة التعليم الجامعي .

الا المحار المحار المراق السابقة أن طبيعة الإجبار ليست واحدة دائماً ، فأحياناً يكون الإجبار قانونياً ، كما هو الحال فى رسوم دمغ المصوغات فى مصر وآحياناً يكون الإجبار أدبيا ، ينتج عن رغبة الشخص فى الاستفادة من خدمة معينة يضمها القانون تحت تصرفه ، ولا يلزمه بالإفادة مها ، كما هو الحال فى الرسوم الجامعية ، لهذا رأى بعض الكتاب تقسيم الرسوم إلى قسمين : رسوم إجبارية هذا التقسيم ضرورة إجازة السلطة التشريعية للرسوم الى من النوع الأول دون الى من النوع الأول دون الى من النوع الثانى . وهذا القول محل نظر ، لأن الاختيار فى النوع الثانى اختيار صورى فى حقيقته .

النثائج المترثبة على كود الرسم حقابل خدمة خاصة

١٤٢ – يترتب على كون الرسم مقابل خدمة خاصة عدة نتائج أهمها :

(1) أن سعر الرسم لا يختلف باختلاف مركز الفرد المالى مخلاف الحال فى الضرائب، لأن الرسم يدفع فى مقابل فائدة خاصة ، أما الضريبة فلا توجد علاقة بين ما يدفعه الفرد منها وبين ما يستفيده شخصياً من الخدمات العامة . على أن انتشار فكرة مجانية الخدمات العامة فى العصر الحديث جعل المشرع يسير فى طريق الإعفاء من الرسوم أو خفضها بالتسبة لذوى الدخول الصغيرة ، كالإعفاء من الرسوم المدرسية .

(٧) أنه إذا ترك القانون الذي يقرر الرسم تحديد سعره السلطة الادارية ،
 فلا بجوز لها أن تحدد سعراً أعلى بما تستازمه تسكاليف أداء الخدمة .

(٣) أن المستفيد من الخدمة هو الذي يتحمل الرسم ، فإذا صدر قانون يفرض رسماً نظير نقل النهامة من المنازل ، فإن المستأجر هو الذي يجب أن يتحمل الرسم وليس الممالك ، لأن المستأجر هو الذي يستفيد من الخدمة .

وجوب موافغة البرلمان لاجازة الرسم

المجال الدستورية . إذ لا يمكن فرض أعباء مالية على الافراد في مقابل أداء المول الدستورية . إذ لا يمكن فرض أعباء مالية على الافراد في مقابل أداء الخدمات العامة إلا بواسطة البرلمان(١) ، لأن القاعدة في تلك الدول هي مجانية المدمات العامة ، ولا يمكن مخالفة تلك القاعدة إلا يقانون . ولذلك فالرسم لا يمكن فرضه إلا بقانون أو بناء على قانون يكتفي فيه بتقرير مبدأ الرسم ، ويترك تعيين شروط دفعه وسعره إلى سلطة أخرى .

ويترتب على ذلك عدة نتائج منها:

- ﴿١) أَنْ أَيَّةَ سَلَطَةَ إِدَارِيةَ لَا تَسْتَطَيَّعَ تَقْرِيرِ رَسُومُ مَا لَمَ يَعْطُهَا القَانُونَ هَذَا الحَقَّ .
- . (٣) أنه إذا كانت ممارسة نشاط أو مهنة ما يستازم الحصول على إذن من الإدارة فليس لها أن تعلق الحصول على الإذن على دفع رسم ما دام القانون لم يقرره .
- (٣) أنه لا يجوز تغيير سعر الرسم عما قرره القانون ، حتى ولو لم يعارض
 صاحب الثأن في دفع مبلغ أكبر مما قرره القانون .

 ⁽١) ومن هذا القيل ما نست هليه الفقرة الثانية من المادة ١٤ من دستور سنة ١٤٥٦ ع والفقرة الثانية من المادة ٢٧ من الدستور المؤقت الجمهورية العربية المتحدة (سنة ١٩٥٨) من أنه « لا يجهوز تسكليف أحد أداء غير ذلك من الشرائب أو الرسوم إلا في حدود الفالون » •

الفرق بين الرسح والثمق العام

١٤٤ - يتضح مما تقدم الفرق بين الرسم والضريبة من جهة وبين التمن العام من جهة أو لتقرير الرسم ، فإنه بين جبه أخرى . فيينا القانون ضروري الفرنية أو لتقرير الرسم ، فإنه ليس ضروريا لإنشاء مشروع صناعى . أو السياح لهيئة محلية بإنشائه ، او ننج احتكار لمنشأة ، لأن الاحتكار يمس حرية الصناعة والتجارة ، وأسكن متى انشأ المشروع الصناعى فإن للدولة ان تحصل منه الايرادات التى تسمح بها عملياته .

ويترتب على ذلك :

- (١) انه لا يمكن تحصيل الفرائب والرسوم إلا إذا صدرت الميزانية مخلاف الثمن إذ يمكن تحصيله ولو لم تصدر الميزانية ، والسبب فى ذلك ان الميزانية ، الفسبة للضرائب والرسوم عمل تقدير لميالنها، وإجازة بتحصيلها. اما بالنسبة للثمن العام فعى عمل تقدر فقط .
- (٣) ان الثمن يحدد بواسطة الإدارة القائمة بالمشروع (بقرار من رئيس الجمهورية او من الوزير المختص) بخلاف الحال بالنسبة الضريبة والرسم ، إذ تحدد الضريبة بقانون ، ويحدد الرسم بقانون أو بناء على قانون .

الاعتبارات الثي بجب مراعاتها عندنحديدالرسم

• 150 - لما كان المستفيد من الخدمة التي يجبى فى مقابل ادائبها رسم ، هو الفرد الذي يطلبها والمجموع ، فإن نفقة أداء الخدمة كقاعدة عامة ، توزع بين الأفراد الذين يطلبون الخدمة وبين المجموع على قدر استفادة كل منهما . ويدفع الأفراد نصيبهم فى نفقة إنتاج الخدمة بواسطة الرسم اما المجموع فيدفع نصيبه فيها بواسطة الضربية .

على إليزهناك بعض حالات لا تتبع الدولة فيها هذا الممياركما لو ارادت تقليل طلب الأفجراد لليخدمة فترفع الرسم ، بما يترتب عليه ان يزيد نصيب المجموع من نفقات الخدمة بمثال ذلك رفع الرسوم القضائية لتقليل عدد المنازعات التي ترفع للقضاء .

وهناك بعض خدمات تجي الهيئات العامة بمناسبتها رسوماً مع أن تكاليف انتاجها ضئيلة لاتنناسب مع المبلغ المتحصل ، كرسوم الترخيص بمباشرة بعض الأعمال التجارية والصناعية . ويعتبر المبلغ الزائد عن تسكاليف الخدمة ضريبة غير مباشرة على استهلاك الخدمة كياسبق أن قانا .

187 - والرسوم إما أن تكون ثابتة أو متغيرة ، فتكون ثابتة أو مقررة (fixes) إذا كان مقدارها ثابتاً لا يتغير في جميح الأحوال ، ومتغيرة إذا كان مقدارها يتغير تبعاً لكل حالة والمتغيرة إما أن تكون نسبية (proportionnelies) أو تصاعدية (proposisives) ، والنسبية هي التي ترداد بنص نسبة زيادة المبلغ المتخذ أساساً لحساب الرسم ، أما التصاعدية فهي التي ترداد بنسبة أكبر ، وفي حالة الرسوم للتغيرة ينطوي الرسم غالباً على ضريبة أيضاً .

لمرق تحصيل الرسوم

الله المستمر الرسوم إما أن يكون مباشراً أوغير مباشر . فيكون مباشراً إذا كان على طالب الحدمة أن يدفع مبلغ الرسم إلى خزامة عامة ، ويعطى إسالا يحصل بواسطته من الموظف المختص على الحدمة المطافرة ، كاثبات تاريخ مثلاً أو إذا كان الدفع لنفس المصلحة التي تتولى أداء الحدمة كالرسوم الجامعية ورسوم المواذين والمحاييل .

ويكون التحصيل غير مباشر بواسطة دمفة ، إذا كان الغرض من الخدمة

الحصول على وثيقة مكتوبة ، أو إذا كان بجب تقديم طلب كتابي المعسسول على الخدمة ، وبحصل الرسم عندثذ إما باستمال ورق مدموغ ، أو بلصق طابع دمنة على الورقة ، أو بطبع خاتم الدمنة أو بوضع علامة عليها بواسطة المصاحة المختصة ، أو بسديد الرسم إلى المصلحة دون وضع مادى الدمنة .

نضج الرسوم

١٤٨ - فقسمها فأجار حسب تدرج النفع العام إلى أربعة أقسام:

- (۱) القسم الأول : ويشمل رسوم القضاء ورسوم الإدارة العامة ، ويرى تخفيض سعرها إلى الحد الأدنى لفاية النفع العام فيها على النفع الخاض ، وكلا تصالها بأداء وظائف أساسية للدولة .
 - (٣) القسم الثانى : ويشمل الرسوم الصحية .
 - (٣) القسم الثائث: ويشمل رسوم التعليم .
- (٤) القسم الرابع: ويشمل الرسوم الاقتصادية والامتيازية ويرى رفع سعرها لتلبة النفم الخاص فيها على النفع العام .
 - ١٤٩ -- أما بليهن(١) فقسم الرسوم إلى قسمين :
- (١) الرسوم القضائية والقانونية ورسوم التسجيل وتوثيق السقود والزواج وقيد الرهن ... الح .

⁽¹⁾ Plahn, Public Finance, 1929, P . 71 , 72

(٣) الرسوم الإدارية ونشمل الرسوم البوليسية وهى الرسوم المقررة فى مقابل النفع الخاص الذى يمود على الأفراد من استمال الدولة لسلطها البوليسية ورسوم التعليم ، وعدد كبير من الرسوم الصناعية والتجارية المقررة فى مقابل الخدمات التى تساعد الأفراد فى مباشرة نشاطهم التجارى والصناعى .

١٥٠ - وقسم جيز^(١) الرسوم إلى أربعة أقسام :

(١) رسوم مقررة مقابل الخدمات التي تؤديها الهيئات العامة ، وتشمل الرسوم القضائية ، ورسوم التسجيل ، ورسوم دمغ المصوفات .

(٣) رسوم مقررة مقابل الانتفاع بميزة اقتصادية أو نظامية خاصة ، وتشمل رسوم إثبات الجنسية ، ورسوم التجنس ، ورسوم جوازات السفر ، ورسوم تغيير الأسماء ، ورسوم شغل الطرق ، ورسوم رخص حمل السلاح ورخص الصيد ورخص السارات .

(٣) رسوم مقررة مقابل نفقات قامت بها السلطات العامة وترتب علمها فائدة خاصة لبص الأفراد ، أو تسهيل مباشرة مهتمهم أو أعالهم وتشمل رسوم الأرصفة لرسو السفن ، ورسوم المواني والمناثر ، ورسوم الملاحة الداخلية ، ورسوم التفتيش على الحالات العامة والحالات المضرة والصحة والمقافة للراحة .

(٤) رسوم مقررة مقابل اغتناء بعض الأفراد من خدمات قامت بها السلطات العامة ، وأهمها الرسوم التي تجبيها الهيئات المحلية فى مقابل أشفال عمومية بلدية تقوم بها ويستفيد منها الملاك فى البلدة .

⁽¹⁾ Jèze, Cours de science des finances, 5e éd P. .178.

١٥١ – وقسم بعض العلماء الإيطاليين^(١) الرسوم إلى ثلاثة أقسام : رسوم
 صناعية ، ورسوم إدارية ، ورسوم قضائية .

١ - أما الرسوم الصناعية فأهمها :

(ا) رسوم البريد والتلفراف والتليفون: تتطلب المصلحة العامة تنظيم المواصلات البريدية والتلفرافية والتلفونية بين جميع أنحاء الدولة ، ولكى تنفذ هذه الحدمة مادياً مجب أن يطلبها الأفراد، أى أن سداد الحلجة العامة عملياً يكون بواسطة سداد سلسلة غير محدودة من الحاجات الفردية ، فمن العدل أن يقع على عاتق من يستعملون هذه المرافق بعض تكاليفها، عن طريق دفه رسم يجب أن يقطى جزءاً من تكاليف الحفمة .

وحصيلة رسوم البريد والتلتراف والتليفون ينبغى من الوجهة النظرية أن تنقص عن تكاليفها أو ألا تريد عنها على الأكثر ، وإذا زادت عنها كانت الريادة ضريبة غير مباشرة على استهلاك هذه الحلمة .

ورسوم نقل الرسائل والطرود داخل الدولة واحدة بصرف النظر عن المسافة التي تقطعها الخطابات . ولكما تختلف حسب وزن الرسائل او حسب كون الرسائل منتوحة او منلقة ، ويعلل توحيد الرسوم في الداخل بأن وسائل النقل الحديثة تمكن من نقل عدد كبير من الرسائل في نفس الوقت بما يجعل اجر نقل كل دسالة ضئيلا ، كا يجعل اثر اختلاف المافة في اجر النقل بسيطاً يمكن إجاله . اما النفقات المامة وهي النفقات التي يستازمها سلم وفرز وتسليم الرسائل فهي واحدة بالنسبة لسكل الرشائل مهما كانت المسافة التي تقطعها . ولمثل هذه الأسباب كانت رسوم التلفراف واحدة داخل الدولة ايضا .

⁽²⁾ Fanno, Elementi di scienza delle Finanze, 1931, p. 59,

(ب) رسوم دمغ المسوغات من الفعب والفعة .

٧ - الرسوم الإدارية وتشمل:

(ا) الرسوم على الأعمال المدنية ، وتدفع إما نظير امتياز خاص تمنحه الدولة لدافع الرسم ، كرسم رخصة حمل السلاح أو لإعقائه من الدام إيجابي كالرسوم التي كانت تدفع في مصر للاعفاء من الخدمة السكرية ، أو مقابل إعطائه شهادة تثبت له حقوقا ممينة أو وقائع ممينة كرسوم شهادة ميلاد ، أو شهادة زواج أو طلاق ، أو شهادة بتسجيل عقارى .

(ب) رسوم متعلقة بالحياة الثقافية .كالرسوم المدرسية أو رسوم دخول المتاحف أو الدفترخانات أو المعارض .

(ح) رسوم متعلقة بالحياة الاقتصادية كرسوم شغل الأماكن العامة ورسوم الأسواق .

٣ – الرسوم القضائية: ينتقد بعض الكتاب هذه الرسوم قائلين إن القضاء ينبغى أن يكون بغير مقابل، خصوصاً وأن وظيفة الدولة ليست منع المنازعات فحسب ولكن فضها أيضاً، وأن المجتمع يستفيد على كل حال من وجود مرفق القضاء . على أنه يلاحظ مع ذلك أنه إذا كان المجموع يستفيد من القضاء ، فإن المتقاضين يستفيدون منه أيضاً قائدة خاصة . ولذلك فن المدل أن يطالبوا بالمساهمة في نفقاته ، يضاف إلى ذلك أن وجود هذه الرسوم من شأنه الحد من المنازعات التي ترفع القضاء ولهذا فائدته في البلاد التي تكثر فيها المنازعات ، ويستبر مبرراً لوجود تلك الرسوم . وهذا القول ينطبق على القضاء المدنى ، اما القضاء الجنائي فإنه يهم المجموع كله ، ونفقائه كلها تسد من المضرائب .

دور الرسوم فى الحالية العامة الحديثه ﴿ أَرْجُسَ

اله المح المحكان للرسوم فيا مضى دور كبير في المالية العامة جعامها اكثر موارد المدولة إنتاجاً بعد الدومين ، ويرجع ذلك إلى سهولة فرضها ، إذ لم تكن هناك في ذلك الوقت حاجة للحصول على موافقة نواب المكلفين عليها ، نظراً لمكونها مقابل خدمة تؤديها الدولة ، وذلك على عكس الحال بانسبة المضرائب . يضاف إلى ذلك ان تقرير رسوم يدفعها الأفراد الموظفين مقابل الأعمال التي يؤدونها لهم كان يوفر على الحزانة العامة دفع مرتبات لمؤلاء الموظفين .

الفرع الشالث

العنر ائب(۱)

مفرمة

40 - تستمد الدولة أهم إيراد آبها الفادية من الضرائب، وستكون دراستنا لها موزعة على أربعة فصول: تتكلم في الفصل الأول على تعريف الضرية، وعناصرها، وأغراضها، وتكييفها القانوني، وتطورها. وندرس في الفصل الثاني تفسيم الفرائب، وتعالج في الفصل الثالم قضاء الضرائب. وتبحث في الفصل الزابع نظام الضرائب. وستقتصر دراستنا هنا على الأصول النظرية لاغرائب وتنظيمها الفني، أما دراسة الناحية النشر بعية للفرائب فسنعالجها في مؤلف آخد (؟).

(١) بعش المراجع :

Stourm, Systèmes généraux d'impôts, 1905,

De Parieu, Traité des impôts, 1888. Peck, Taxation and Welfare, 1925.

Seligman, Essays in Taxation, 1925.

Junes. The nature and First principles of Taxation. 1914.

West, The principles of Taxation, 1909.

Cosse. La teuria dell'imposta, 1902.

Fuisting, Grundzuege der Steuerlehre 1902.

Helferich, Allgemeine Steuerlehre 1891.

Schaeffle, Steuern, 1895.

Neumann, Die Sreuer, 1887.

(٧) . موجز في تصريع الشرالب ، المؤلف

ا*لغصــُنــلاأول* تعریف الضریبة وعناصرها وأغراضها و تکمییفها القانونی و تطورها

المبحث للأول

وتعريف الفريبة وعناصرها

١٥٤ – الضريبة مبلغ من النقود، يازم الأفراد بأدائه للساطات العامة، يصفة مهائية، دون مقابل معين، وفقاً لقواعد مقررة، لمكي تتمكن من القيام الملقة على عاتقها.

يتضح من هذا التعريف أن عناصر الضريبة هي :

(١) الضريبة مبلغ من التقود :

المحمولات زراعية مثلا، أو خدمات جبرية كالسخرة (٢) ، كذلك كان الحال في معمر محمد على . أما في العصر الحديث فإن الضريبة مباغ من النقود ، ولا تدفع عيناً إلا في أحول استثنائية (٢) .

ومجال تطبيق الضرائب التي تدفع عيناً محدود . وهي غير عادلة إذ تقع على الناتج إلاجمالي (عشر المحصول مثلا) دون نظر إلى التكاليف ، ولا إلى مركز الممول

(١) ولا تزال تدفع للان في يمني للستدمراتُ من الحاصيل كالمعاط وعمرة السكولا

(اللادة - ع من الفانون وقم ١٤٧ لسنه ١٩٤٤ المدلة بِمُقتشين القانون وقم ١٩٥٧ لينتة ١٩٥٣) -

⁽۲) تسمى الحدمة السحكرية أحيانا « ضريبة الدم » (impôt du saug) وهى ليست ضريبة حقيقية إذ تحتلف عن انضريبة في أنها تطوى على ه صر لا يوجد في اللهم يمة هو عنصر « الولاء لدولة » ، وأدك لا يؤدى الحدمة الاسكرية إلا الوطنيون ، في حين أن الضريبة يدفعها الوطنيون والأجانب على حد سواء » / (٣) ومن هذا النبيل سعاد رسم الأياولة على التركات بما يوجد في التركة من أوراق مالية

الشخصى (كوجود أعباء عائلية على عائقه) وهى مجانب ذلك لا تلاّم السلطات العامة إذ تستدعى نفقات كبيرة لنقل وتخزن وحفظ المحصولات .

(٢) الضريبة إجبارية :

ستازم فى البلاد الستورية إجبارية لأنها تفرض على للكلفين فرضاً ، ومع أن تقريرها يستازم فى البلاد الستورية موافقة عملى الشعب عليها ، إلا أنها ستى تقررت أصبحت إجبارية بالنسبة للأفراد لمجرد انتائهم إلى المجتمع السياسي الذي تقررت فيه ، ولذا يطالب بدفعها الوطنيون والأجانب المقيمون بالبلاد ، وليس لأحد أن يمتنع عن أداً بها بحجة أنه لا يملك حق الانتحاب ، كأن يكون أجنبياً ، أو مجعة أنه لم يصوت فى جانب فرضها ، على أن درجة خضوع المكلفين لها تتفاوت بتفاوت درجة ارتباطهم بالمجتمع الذي تقررت فيه ، ومدى استمرار هذا الارتباط .

ويتعمع عنصر الإجبار عند التنفيذ الجبرى ، وهو الذى يميز الضريبة عن غيرها من للبالغ التي قد يدفعها الفرد إلى الدولة على سيل التبرع .

(٣) الضريبة ترفع بصفة نهائية :

۷۵۱ - هذا المنصر يميز الضريبة عن القرض الإجباري ، حيث تلزم الدولة برد الميلة الذي اقترضته ، أما في حالة الضريبة فإن ما يدفع منها في حدود القانون لا يرد ولا يدفع عنه أية فائدة .

(t) ليسى للضريبة مقابل معين :

101 - الضريبة على المكس من الرسم والإتارة ليس لها مقابل معين محصل عليه دافعها من العولة ، إذ الأصل فيها أن تسدد مها تكاليف الخدمات العامة غير القابلة للتجزئة ، التي لا يعرف ما يعود على كل فرد منها ، ولذلك فإن مايفرض من المشريبة على المكاف لا يراعى فيه ما يتاله من ضع ، وإنما يراعى فيه درجة يساره .

د م ١٠ - موجز في الماية المامة)

(•) الضربية نجي لحيفا لغواعد مقررة :

109 - تجمي الضريبة طبقا للقوانين التي ياتزم أولو الأمر بمراعاتها كما بالترم بالمكافون، ولا يجوز لهم أن يتحلوا منها بدعوى ما للدولة من سلطان، إذ ينبغى عدم الخلط بين الدولة كشرع تفرض الضرائب، والدولة كدير تقوم بتسوية الضرائب وتحصيلها، فالدولة كشرع تستطيع عند مباشرة سلطنها المالية فرض الفرائب المختلفة، وتعيين أشخاص المكلفين بدفعها ولا معقب لها في ذلك.أما الدولة كدير (administrateur) فتباشر حقها في جياية الفرائب طبقا للقوانين وفي حدودها.

(٦) الغرصية من الضريبة الانفاق على الخدمات العامة :

• ٦ ١ - الغرض من الضريبة الحصول على الأموال اللازمة لسد النفقات العامة ، وهذا ما بمنز الضربية عن العقوات المالية كالفرامة والمصادرة التي ـ ولو أنه ينتج عنها نفع اقتصادى للدولة ـ إلا أنها لم تقرر لهذه الغاية ، وإنما قررت لغاية أخرى، هي توقيع عقوبة على الممتدى على القانون ، وهي غاية تختلف اختلافا أساسيا عن الغاية التي تقرر من أجلها الضربية .

على أنه ينبغى أن ننبه هذا إلى أن الفرض المالى للضريبة ، كما سنوى فى المبحث التالى ، ليس دأمًا الغرض الوحيد منها ، فالضريبة تصلح لأن تستعمل للحصول على أغراض غير مالية ، كالحد من بعض مظاهر الحياة الاقتصادية أو الاجماعية الضارة بالمجتمع ، ومن جهة أخرى يساعد الإعفاء من الضريبة مع غيره من الوسائل الأخرى فى تشجيع بعض أنواع التشاط الفيدة من الناحية الاجماعية ، ولا مخلو الآن تشريع وضعى من أمثلة للفرائب غير المالية ') .

⁽١) لهذا يغير بعض السكتاب في تعريفهم المضرية الاقتصار على القول بأنها نفرض تحقيقاً المسلمة عامة حق يضيل التعريف الإغراض غير المائية المضرية ، على انتا الخضل التعريف الذي أوردناه حق تحريج منه الملويات المائية كالمترامة والمساورة .

المبحث إلثاني

أغراض الضريبة

171 - النرض الأول من الضربية هو مد الخزانة العامة بالأموال اللازمة لما ، إذ هي ، كما سبق القول ، الوسيلة للحصول على الأموال الضرورية لتأدية الخدمات العامة غير القابلة للتجزئة ، فهل يجوز استخدامها بجانب ذلك الإدراك أغراض أخرى غير هذا الفرض المالي البحت ، كالقضاء على الثروات الكبيرة أو حابة المنشآت الصناعية أو الزراعية ؟ اختلفت الآراء في ذلك .

فعظم العلماء القرنسيين ومخاصة القدماء يرون قصر الضربية على مد الخزانة العلمة بالأموال. أما العلماء الألمان ومخاصة فاجنر وكثير من العلمياء الإيطاليين والأمريكين فيرون أن تستعمل الضربية أيضاً لإدراك أغراض غير مالية ، كالفايات الاقتصادية أو الاجهاعية ، مثل تعديل وزيم النروات أو توجيه الاقتصاد الوطني أو مكافحة التضخم النقدى ، أو الحد من استهلاك بعض السلع الفعارة بالصحة كالخمور ، أو تشجيع بناء المساكن الصحية للطبقات الفقيرة أو تشجيع النسل... الخوالواقع أننا إذا سلمنا للمدولة بحق التدخل بمختلف الوسائل للقيام بما تريده من إصلاح اقتصادى او اجهاعي ، فليس هناك ما يمنع من استمال وسيلة الفرية للوصول إلى الفرض المنشود .

١٦٣ - على أنه يحشى من جهة أخرى أن يؤدى النزاع بين الطبقات للشاهد الآن في الدولة الحديثة ، وفي ظل النظام البرلماني إلى إغراء الطبقة التي يبدها مقاليد الأمور بالإسراف في استخدام الضربية لإرهاق الطبقات الأخرى أو لا تتزاع أملاكها ومع ذلك فلا يجوز أن يكون احيال إساءة استمال الضرية أساسا للحكم

بقصر وظيفتها على تنذية الخزانة العامة ، وحرمان الدولة من استمالها فى الاصلاح الاجماعي والاقتصادى.

١٩٣٣ – وقد كان الكتاب التقليديون بخشون أن يؤثر استمال الضريبة في غير النرض المالى تأثيراً سينا على حصياتها فيضعفها ، غير أن العمل قد أثبت عدم صحة ذلك .

١٩٤٤ – وكان المتقد أيضا أن التفاوت بين الدخول عامل هام من عوامل الادخار ، وأن كل سياسة ترمى إلى تشديد الضرائب على الطبقات الننية لصالح الطبقات الفقيرة سياسة خاطئة ، وتشديد الضرائب على الدخول الكبيرة فى رأى المدرسة التقليدية يضر بالاقتصاد القومى كله وبالمجتمع بأسره ، وقد كان لهذا الآنجاه أثره فى السياسة الضربيبة لكثير من الدول الرأسالية حتى عهد قريب .

ولم تسلم تلك السياسة من قد يوجه إليها حتى قبل نشر كتاب اللورد كينر في النظرية العامة ، ولكنه كان يستند إلى أساس سياسي اجباعي ، فقد رأى الاقتصادي الألماني فاجنر في أواخر القرن الماضي فرض ضريبة تصاعدية على الدخول الكبيرة والثروات الضخعة ، واستند في ذلك إلى أسباب تتصل بالمدالة الاجماعية ، فقال بأن الضريبة ينبغي أن تستعمل كأداة للاصلاح الاجباعي انتقليل التفاوت الكبير الموجود في توزيع الدخول والثروات ، وأن السياسة الضريبية ينبغي أن تتجه إلى تشديد الضريبة على الدخول الكبيرة والثروات الكبيرة بواسطة السعر التصاعدي ، وتتجه بوجه عام إلى تعديل النظام الضريبي حتى ينتقل السبء التكليفي من الطبقات الضعيفة اقتصاديا إلى الطبقات القوية اقتصاديا ، ولكن هذا الرأى ، الذي أثر بلا شك تأثيراً كبيرة في السياسة الضريبية لجميع المول يستند ، كما سبق القول ، إلى أسباب سياسية اجباعية فحسب ، وقد لتي معارضة شديدة من الأوساط المحافظة ، وحورب بدعوى

أن فرض ضرائب ثقيلة على الدخول الكبيرة ، وإن كان له ما يبرره من الوجهة السياسسية الاجماعية ، إلا أنه ضار من الوجهة الاقتصادية بالادخار وبالاقتصاد التومى كله .

170 — وقد تكفل كينر بتغنيد رأى للدرسة التقليدية هذا ، وأبدى من الأسباب الاقتصادية ما يبرر تشديد الضريبة على الدخول الكبيرة ، فقد لاحظ أن الله المكلى الحقيق يزداد بزيادة العالة ، وأن زيادة العالة تترتب على زيادة الاستهلاك والاستبار ، وفذا فإن كل وسيلة من شأنها تمديل توزيم الدخل لصالح الطبقات التي يزداد عندها الميل إلى الاستهلاك ، من شأنها أن تساعد كثيراً في تنمية رأس المال ، وأن امتناع الطبقات الفنية عن الانفاق في الظروف الحاضرة من شأنه أن يضر بزيادة الثروة لا أن يساعد علمها كما هو الشائم .

ولهذا يجب على الدولة أن تتجه فى سياستها المالية ، وعلى الأخص فى سياستها الضريبية إلى الاستيلاء على القوة الشرائية الزائدة والعاطلة وتعبتها للعمالح العام ، ويجب على الدولة أن تشتد فى فرض الضرائب على الدخول الكبيرة ، وعلى الادخار الخامل ، والقوة الشرائية العاطلة أعراض ضارة بالمجتمع ، إذ تؤدى إلى قصور الطاب القعلى ، الأمر الذى يقف فى سبيل تقدم الإنتاج ويسبب بطالة ضخمة ، وتساعد السياسة الاجتماعية للضريبة فى درء هذا الخطر بتعبئة القوى الاجتماعية بين الطبقات فى الوقت نفسه .

١٩٦٦ - وقد استعملت الضريبة منذ زمن بعيد لحماية الصناعة المحلية ضد المنافسة الأجنية ، وللحد من خروج المواد الضرورية للاستهلاك الداخلي من الدولة ، غير أن الدولة ، غراض الدولة ، بدأت تستعملها على نطاق واسع منهذ أواخر القرن الماض لإدراك اغراض لبياعية ، ومنذ فقرة مابين الحربين لتحقيق اغراض اقتصادية .

اشتعمال الفريبة لأغراصه اجفاعية

١٩٦٧ – وفى مقدمة الأغراض الاجتماعية التي استعمات الضريبة لتحقيقها ، تقليل الفروق الكبيرة بين الدخول عن طريق الضريبة التصاعدية على الدخل ، بوفع السعر على الشرائح العلما ، كما فحالت الجلترا التي وصل سعر الضريبة فيها إلى ٩٥٪ من الدخول التي تزيد على ١٩٠٠ جنيه سنه يا ، وقد ترتب على ذلك تقص عدد الممولين الذين يبلغ دخلهم ٢٠٠٠ جنيه فأ كثر من سبعة ملايين محول فى سنة ١٩٣٨ – ٣٩ إلى ستين ممولا فقط فى سنة ١٩٣٨ – ٥٩

كذلك استعملت ضريبة التركات لتقليل الفروق بين الثروات.

المجا حوقد استعملت بعض الدول كإيطاليا إبان العبد الفاشى ، والمانيا عمد الحكم النازى الفريبة لتشجيع النسل وزيادة السكان لأغراض توسعية ، وذلك عن طريق تخفيض الفر البحلى الدخل وعلى التركات بالنسبة للماثلات الكثيرة الأولاد . على ان هذه المزايا ليس لها أثر كبير مع أنها تسكّلف الخزانة مبالغ طائلة ، وقد اقترح البعض ان تسوى ضريبة الدخل لا على اساس دخل رب الماثلة مضافا إليه عند اللاوم دخول افر ادها عن يتكسبون ، كا هو الحال في كثير من الدول الأورية ، بل على اساس مجموع هذه الدخول مقسوما على عدد افراد الماثلة ، فإذا فرض ان مجموع بل على اساس عجموع هذه الدخل على اربعة شرائح كل مها تساوى ١٣٥٠ جنها نسرى على اساس تقسيم مجموع الدخل على اربعة شرائح كل مها تساوى ١٣٥٠ جنها وسمرى الضريبة على كل شريحة على حدة وليس على مجموعها وبهذا يطبق عليها سعر منخفض ، بدلا من الأسمار المرتفعة .

وفيا يتعلق بضريبة التركات تعنى التركة من الضريبة لصالح ورثة الدرجة الأولى من الفروع او الأصول . اما الضرائب على الاستهلاك ، وهى عادة شديدة الوطأة على الماثلات الكثيرة العدد ، وكما زاد عدد افراد العائلة كلما كانت وطأتها الشد ، لكثرة استهلاكها ، فإن بعض الدول تما على تخفيفها إن لم يكن بطريق مباشر ، لصعوبة ذلك ، فيطريق غير مباشرة بمنح إعانات تخفف من آثارها .

هذا القبيل ما نصت عليه المادة ٢١ من القانون رقم ٢٠٠٦ لسنة ١٩٥١ من إعفاه اللساكن الشعبية مومن المساكن الشعبية من الفريبة على المقارات المبنية لمدة خس سنوات من بده الانتفاع المساكن الشعبية من الفريبة على المقارات المبنية لمدة خس سنوات من بده الانتفاع بالنسبة إلى التصرفات الى تعقد بين الهيئات المنشئة المساكن الشعبية وبين المتفين بها في شأن الأراضي والمبانى، رسماً شاملا قدره خسة جنبهات. والقانون رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٥ الذي أعنى مساكن مدينة العال بالمبابة التى يتقرر تمليكها، من الضريبة على المقارات المبنية والرسوم البلدية ورسوم الخفر لمدة خس سنوات من تاريخ توقيح عقد التملك.

استعمال الضريبة لاغراصه افتصاديرً:

• 14 — فى مقدمة الأغراض الاقتصادية التى استعملت الضريبة منذ زمن بعيد لإدراكها ملسبق أن أشرنا إليه من تشجيع قيام الصناعات الوطنية وتدعيمها حتى المستطيع منافسة الصناعات الأجنبية عن طريق رفع الضرائب الجركية على السلع الأجنبية المائلة لها .

وقد استعملت الضربية أيضاً لتشجيع الزراعة . إما لزيادة المحاصيل الزراعية أو لإيجاد طبقة من الملاك الزراعين تدعم النظام الاجاعى أو لتشجيع البقاء في الأرياف، وذلك عن طريق تحفيض سعر الضريبة على الزراعة أوعدم فرض ضريبة على الاستغلال الزراعي، أو خفض وعاء الضريبة .

۱۷۱ – ولما كان وجود المشروعات الصغيرة والتوسطة يعد دعامة النظام الاجباعي فإن المشرع يشجع على قيامها بتخفيض الضربية بالنسبة لها ومن هذا القبيل ما نصت عليه للادة ٤١ مكررة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ من أنه إذا لم يتجاوز رأس المال الحقيقي المستشر ماثتي جنيه مصرى ولم يكن بالمنشأة غير صاحبها وعامل واحد وكانت الحسابات منتظمة ولم يكن المحول أوجه نشاط أخرى فتخفض الضريبة المستحقة إلى النصف بشرط ألا يتجاوز صافى الربح السنوى مبلغ ثلاثمائة جنيه مصرى»

كذلك يشدد بعض الدول على الشركات المساهمة للخد من نفوذها مجمل أرباحها تخضع لمدة ضرائب، بيما يخضع المشروعات الأخرى إلى عدد أقل من الضرائب

۱۷۲ – وقد استخدمت الضرائب أخيراً التخفيف من حدة الدورات الاقتصادية التي يتمرض لها النظام الاقتصادي الرأسمالي ، إذ من الممروف أن ذلك النظام يتميز بفترات متعاقبة من رخاء وكساد ، وتستصل الضربية للتخفيف من حدة فترة الرخاء عن طريق رفع أسعار الضرائب الموجودة وفرض ضرائب جديدة ، إذ يترتب على ذلك تقليل الدبجول والأرباح ، وهو ما يؤدى إلى تقليل الاستهلاك والحد من زيادة الائتاج .

وفى فترة الكاد تخفض الدولة أسعار الضرائب للتخفيف من تسكاليف الإنتساج حتى تتكن المشروعات من خفض أسعارهما فيكثر الاستهلاك ويزداد الإنتساج.

وغِني عن البيـان أن الدولة لانستصل الضريبة وحدها لبلوغ هذا الهدف وإنمـا تُستَصلُم الإصافة إلى الوسائل الأخرى كالقروض والنفقة العامة . ۱۷۳ - كذلك تستخدم الضرائب للحد من التضخم ، عن طريق امتصاص التموة الشرائية الزائدة مواسطة الضرائب ، والاحتفاظ بها وعدم إعادتها إلى التداول

المبحثث الثالث

التكييف القانونى للضريبة

1 \ \ \ برر يعضى العلماء الضريبة بجملها نتيجة علاقة تعاقدية بين الدولة والفرد، واستندوا في ذلك إلى نظرية المقد الاجماعي التي قال بهها بعض فلاسفة القرن السابع عشر (1) والثامن عشر (2) وملخصها أن الفرد تنازل عند بدء تكون الجاعات البشرية عن جزء من حقوقه وأمواله للمجموع، حتى يحفلي مجماية القوانين، فالضريبة في اعتقادهم نتيجة عقد ضمني بين الدولة ورعاياها.

وقد اختلفوا في طبيعة هذا المقد فقال فريق بأنه عقد بيع خدمات أو عقد إجارة أعمال ، ورأى فريق آخر أنه عقد شركة ، وذهب فريق ثالث إلى أنه عقد تأمين .

الضريبة ثمن يدفعه المحلف للدولة نظير خدمات أو إجارة أعمال (٣) ، رأى أن الضريبة ثمن يدفعه المحلف للدولة نظير خدمات تؤديها له . هذه الفكرة لو سحت لوجب أن تكون الخدمة متكافئة مع الضريبة وهذا مجالف الواقع ، فالذين يستفيدون مثلا من المستشفيات الحكومية والملاجيء هم الفقراء وهم معفون من معظم الضرائب لفقره ، بيما يدفع الأغنياء تكاليف تلك الخدمات ، وهم لا يستفيدون منها . كذلك يقوم الجيل الحالى مخدمة الديون العامة التي عقدتها الأجيال السابقة للانفاق على خدمات اقتصرت فائدتها علمها .

⁽¹⁾ Hobbes, Locke (2) J.J. Rousseau

⁽³⁾ Proudhon. Théorie de l' impôt, 1868-Miraheau Théorie de l'impôt, 1766.

۱۷۹ - أما من قال بأن الضربية نتيجة عقد شركة (١) فيرى أن الهيئة الاجباعية كشركة إنتاج ، وأن تسكاليف الإنتاج تتكون من تسكاليف خاسة يتحملها كل منتج عند مباشرة صناعته وتسكاليف عامة تتحملها الجاعة التي تمثلها الدولة . وهذه التسكاليف العامة تنفق للحصول على منافع مشتركة وضرورية لسير الإنتاج : كالأمن العام ، وحاية الملكية ، وتنفيذ العقود ، وإنشاء العلرق والموانى وما إلى ذلك ، ويتحدد نصيب كل فرد فى هذه التسكاليف (وهذا النصيب هو المعبر عنه بالضربية فى رأسم) بنسبة رأس ماله .

هذا التكييف خاطى و لأنه يفترض مقدماً أن النفعة التي تعود على الفرد نتيجة خدمات الدولة تكون بنسبة رأس ماله ، مع أنه ليس هناك ما يدل على أن ما تنفقه الدولة لحاية الأغنيا و أكثر مما تنفقه لحاية الفقراء ، ولأن الإنتاج وتكويزالثروات ليسا السبب الوحيد في وجود المجتمع ، وليست الجاعة مجرد مجموعة مصالح مادية مشتركة فقط ، وإنما مصالح معنوية أيضاً ، ولا يمكن اعتبار كل نفقات الدولة تكاليف عامة للانتاج القومي .

1۷۷ - أما من زع بأن الضريبة نتيجة عقد تأمين (٢) فقد اعتبرها نوعاً من أقساط التأمين يدفعها الأفراد للدولة للتمتع بالأمن والطمأنينة ، فهى جزء يدفعه الفرد من ماله ليؤمن على باقيه ، أو ليتمتع به على أكل وجه . هذه الفكرة وإن كانت تفسر جمل الضريبة متناسبة مع أموال المكلف ، لا مع مقدار الخدمات التى تؤديها له الدولة ، لأن قسط التأمين يتناسب مع مقدار الأموال للؤمن عليها ، إلا أنها لا تصلح أن تنكون أساساً للضريبة ، لأنها لو صحت لوجب على الدولة

⁽¹⁾ Menier. Théorie et Application de l'impôt sur le Capital-Thiers, de la Propriété.

⁽²⁾ Girardin, Questions Financières, 1858-Montesquieu. Esprit des Lois.

أن تقصر وظيفتها على ضان الأمن ولا تتعداها إلى غيرها من الوظائف ، فضلا عن أن طبيعة التأمين تستذم أن يعوض المؤشن لمؤشن لمصلحته عند وقوع الخطر ، وإذا كانت الدولة تحمى المحكلفين ضد الاعتداء على أشخاصهم وأموالهم ، فإنها لا تلتزم بتعويضهم عما يصيبهم من ضرر بسبب هذا الاعتداء .

۱۷۸ - والخلاصة أن تكييف الفريبة بأسها نتيجة علاقة تعاقدية بين الدولة والفرد تكييف فاطيء ، ولعل مساوىء الحسكم الاستبدادى التي كانت متفشية خلال القرن الثامن عشر هي التي جملت كتاب ذلك المصر يصورون الضريبة في تلك الصورة ، حتى يضمنوا استمال حصيلتها في نفع المكلفين ، وإلا كانت جبايتها باطلة لانعدام سبب العقد .

۱۷۹ - والواقع أن الذي يبرد الضريبة هو الضرورة من جهة ، والتضامن الاجتماعي من جهة أخرى ، ذلك أن أهم الحدمات التي تقوم بهما الدولة ، كما رأينا ، خدمات يستفيد مسها المجتمع بأسره ولا يمكن تجزئها ومعرفة درجة استفادة كل فرد من أفراده مسها حتى يمكن مطالبته بمقابل هذه الاستفادة ، يضاف إلى ذلك أن هناك خدمات تستفيد منها طبقات معينة لا تقدر على دفع مقابل استفادتها ، ويقتضى التضامن بين افراد المجتمع ان يساهموا في تسكاليف الحدمات العامة ، كل بقدر استطاعته ، فالضريبة طبقا لهذه النظرية وسيلة لتوزيع الأعباء العامة على الأفراد ، وبذلك تنتفى فكرة قيامها على اساس تعاقدى .

ويترتب على ذلك عدة نتأمج اهمها :

(١) ان الضريبة نظام قانوني ، وان المشرع تعديله في اى وقت .

(٧) ان جميع افراد المجتمع ملزمون بدفسها وطنيين كانوا أم اجانب بصرف

النظر عن أية فائدة شخصية تمود عليهم من الخدمات العامة ، ولا يعنى من دفعها سوى غير القادرين .

(٣) ان نصيب كل فرد من الضريبة يتحدد بمقدرته على تحمل الأعباء المامة .

المبحثث الرابع قطور الضريب

• ١٨٠ - لم تكن الضريبة في أول امرها إجبارية إذ بدات في شكل خدمات شخصية او هدايا (donum) يقدمها افراد القبيلة لرئيسها ، وفي مرحلة ثانية اصبح الرئيس لا ينتظر حتى يقدم الأفراد الخدمات او الهدايا ، وإيما كان يطالبهم بها في صورة رجاه (precarium, Bete) ثم جاءت بعد ذلك لبرحلة ثالثم كان الأفراد يشعرون فيها بضرورة إعانة الحكومة على تأدية وظائفها ، فسميت جميع انواع الضرائب في ذلك المصر « بالإعانة » او « المساهمة » او « الاشتراك» (Aid.) لأنها تساعد في تكلة إبرادات الملك أو الأمير وهي الفاظ لا ترال مستمعلة حتى الآن كترادفات للضريبة .

وف امرحة الية شعر الأفراد انهم بتقديم المال والحدمات للحكومة يؤدون واجباً عليهم، فأطاق على الضريبة لا الواجب » (Duty). ولا تزال هذه الكلمة تستميل في الانجليزية للدلالة على بعض الضرائب ، وفي المارحلة الأخيرة برزت فكرة إزام الدولة للفرد بأداء الضريبة ، فسييت في الفرنسية والانجليزية :

الفصئ التكاني تقسيم الضرائب

ندرس فى هذا الفصل فى ثلاثة مباحث : ١ ـ الضريبة الواحدة والفرائب المتحددة ، ٣ ـ الضريبة المباشرة والضريبة عبر المباشرة والضريبة عبر المباشرة .

المبح^د م*ل الأول* الضريبة الواحدة والضرائب المتعددة^(١)

۱۸۱ - هل الأفضل أن تستمد الدولة ما يلزمها من اموال من ضريبة واحدة علمة تفرضها على ثروة كل فرد او دخله ، أو من ضرائب متعددة تصيب كل منها مظهراً من مظاهر يساره ، فتنجل المكل نوع من انواع الإيراد ضريبة ، تحدد لها سعراً خاصا يتلام وطبيعة نوع الإيراد ، وتفرض ضرائب عن الاستهلاك ، وأخرى على التركات ؟ .

يبدو أن أبسط نظام هو أن نفرض الدولة ضريبة واحدة عامة ، لما لمثل هذه الضريبة من مزايا بالنسبة للدولة وللممولين .

نظام الضريب الواحدة –

١٨٢ – فنظام الضريبة الواحدة آكثر بساطة واقل تعقيداً ، واقرب إلىالمنطقَ

[&]quot;(۱) الغربية الراحدة أو المقردة أو الفقة : Impôt Unique بالفرنسية -- و Singlo Tax بالفرنسية -- و Singlo Tax بالأغيارية. بالانجارية - تعدد الشراك : Planditó d' impôte بالقراسية -- و Manifold Taxoo بالأعجارية.

من نظام تتعدد فيه الضرائب ، لأن الدولة ما دامت تساهم فى إنتاج الدخل القومى بما تقدمه من خدمات عامة ، فن حقها ان تطالب بنصيبها فى ذلك الدخل ، واقرب طريق الى ذلك هو ان تقتطع ذلك النصيب بتوزيعه على المكلفين مرة واحدة ، فى صورة ضريبة مفردة ، لا بتوزيعه على ضرائب متعددة .

يضاف إلى ذلك ان نظام الضريبة الواحدة يبدو أنه يؤدي إلى الاقتصاد فى نفقات الجباية ، وفى مضايقات رجال الخزانة للممول ، فبدلا من تعدد المصالح التى تقوم بتقدير الضرائب وجبايتها ، يقصر الأمر على مصلحة واحدة .

ونظام الضريبة المفردة بجمعه نصيب كل فرد من الأعياء العامة في ضريبة واحدة، بدو انه اقدر على تحقيق العدالة من نظام الصرائب المتعددة ، لأن توحيد عب، الضريبة بجمل سكييفها طبقا لمقدرة الممول وظروفه امراً مستطاعا ، وبجمل نصيب كل فرد من الأعياء العامة ظاهراً ومعروفا له ولنيره بما يحفزه على المساهمة في التشاط السياسي للدولة ، والتدقيق في اختيار نوابها بمن يوثن بمقدرتهم في سراقبة الحكومة فيا تريد إنفاقه من المصروفات ، التي تؤدي زيادتها إلى زيادة نصيبه من الأعياء العامة .

هذه النزايا جعات فئة من العلماء يدعون إلى نظام الضريبة الواحدة ، ولعل ذلك راجع إلى الإسراف فى فرض الضرائب المديدة ، لا سيما الضرائب غير المباشرة.

۱۸۳ - واشهر من دعا إلى الضريبة المفردة الطبيعيون physiocrates

⁽١) الطبيعيون فلاسفة فرنسبون أسسوا أولى مذهب التصادى فى منتصف القرنى الثامن هدم ، وسموا بالطبيعيين الاعتقادتم بوجوه نظام طبيعى إلى يسجر عليه الدالم ، ويرت كمز على دهامتين : الملكية الفردية ، والحرية الانتصادية ، وقد احتموا بالزراعة واهتبروا أنها وحدها الن قال بنائج ساف ، وقد كان هذا ألمذهب رد قبل الآراء البكتاب التجاويين الذيني أهماوا الزراعة واحتموا بالتجارة ،

إلا أن بعض الكتاب الأسبان سبقوهم فى ذلك (١). وقد اعتبر الطبيعيون الأرض منبع كل الثروات. وقالوا بأنه لا معنى لتتبع هذه الثروات فى انتقالها وإن الأجدى فرض ضريبة مفردة على الناتج الصافى للأرض ، لأنه هو الذى تستقر عليه فى النهاية كل ضريبة تفرض على دخول غير أسحاب الأراضى الزراعية.

ونظرية الطبيعيين تقوم على فرض لا سند له من الحقيقة والواقع ، هو فرض قيام المنافسة الحرة الكاملة بين غير أصحاب الأراضى الزراعية من تجار وصناع وسواهم وعدم توافرها بالنسبة لملاك الأراضى الزراعية ، لأن مساحة الأراضى الزراعية محدودة أو على الأقل مساحة الأراضى الجيدة محدودة ، عما يؤدى فى نظرهم إلى أن تكون وأثمان المنتجات السناعية قريبة من نفقات إنتاجها ، وأثمان المنتجات الزراعية أعلى من نفقات إنتاجها بما يساوى الربع أو الناتج الصافى . فإذا فرضت ضريبة على منتجات الصناعة اضطر الصناع والتجار إلى نقلها إلى غيرهم حتى تستقر فى اللهاية على ملاك الأراضى الزراعية الذين يتحملونها مهائياً فى صورة نقص للربع الذي يستولون عليه .

وقد تأثر رجال الثورة الفرنسية إلى حد ما بآراء الطبيعيين ، فاعتبروا الضريبة المسارية الأساسية ، وجعلوها أساس نظامهم المالى فسكانت تمد الخزانة الفرنسية في عهدهم بما يقرب من نصف الإيرادات .

١٨٤ - وجاء بعد الطبيعيين كتاب دعوا إلى فرض الضريبة الواحدة على

⁽١) ومن هؤلاه الكتاب الأسبان Aloezar do Arrisge كتب في سنة ١٩٧٦ ، سابقا الفرائب واستبدال ضرية واحدة على الفرق بها و Centani قرر في سنة ١٩٧١ ، سابقا يضارائب واستبدال ضرية واحدة على الفرق الحقيقية ، وأنه يلبني إلناء جميع الضرائب فير المباشرة ، وقرن ضرض به واحدة على نائج الأرض بدلا منها ، ومنالكتاب الفرنسيين الذين سبقوا الطبيعين في ضكرة الضريبة الفرقية Vanbanās : في كتابه « Dime royale ، الذي تصر من صنة ٧٠٠٧ ولمبكنه لم يطالب غرضها على الإراض الفرق المناركة الفرق على المؤلور اعتوجدها وإنما طالب غرضها على الإراض المفرق المناركة المناركة المناركة المناركة المناركة المؤلور اعتوجدها وإنما طالب غرضها على جمياً أنواع الفرق.

رأس المـال من أى نوع كان ، لا على الأرض وحدِها . ومن هؤلاء (Menier و Giverdin) في أواسط القرن التاسم عشر .

الأمريكي « هنرى جورج " () ومن رأيه إلناء الضرية المفردة في العصر الحديث الكاتب الأمريكي « هنرى جورج ") ومن رأيه إلناء الضرائب بحميع أنواعها ، والاقتصار على ضريبة واحدة تستوعب ربع الأرضى الزراعية ، على أن تزداد تلك الضريبة بازدياد الربع ، ويقول بأن الربع ناتج اجهاعي فين العدل أن ينتفع به جميع الأفراد لا أصحاب الأراضى فقط ، إذ لا فضل لهم فيه وذلك بأن تستولى عليه الدولة لأبها هي التي عمل كثيراً من الشكلات الاجهاعية ، فهو يقلل من التبان بين دخول الأفراد ويقضى على طبقة الملاك المزاعيين ، ويقصر حتى استفلال الأرض على من يقدر على زراعها ، "مم أن إلغاء الضرائب المفروضة على التجارة والصناعة يؤدى إلى افساح بجال السل ، والقضاء على البطالة ، وتحسين مستوى الأجور .

۱۸۹ — ویؤخذ علی نظریة ۵ هنری جورج ۵ أن ظاهرة الربع فی المصر الحاضر لا تقتصر علی الزراعة وحدها ، ولکها توجد فی الصناعة أیضاً ، لمدم وجود المنافسة الحرة الكاملة التی كان الاقتصادیون یفترضون قیامها فی الصناعة ، فإذا وافقنا هنری جورج علی آرائه فیجب أن نوافق علی استیلاء الدولة علی الزیم أیما وجد سواء فی الزراعة أم فی السناعة أم فی غیرها .

۱۸۷ - وقد تطورت فكرة الضريبة الواحدة إلى فكرة الضريبة الرئيسية، وهي أن تعتبد الدولة على ضريبة واحدة رئيسية بمدها بمظم دخلها ، كضريبة علمة

⁽¹⁾ Henry George, Progress and Povety, 1879

على الدخل مثلاً ، وأن تستمين فى باق الدخل بضرائب ثانوية قليلة المدد ، وهذا أَفْسَل منَ تشعب الضرائب وكثرتها .

۱۸۸ – وقد ظل نظام الضريبة الواحدة نظامًا نظريا ، لم تحاول أية دولة تطبيقه ، لأن فيه من المساوى. ما يذهب بكل مزاياه الصورية .

فهو إذاكان يؤدى إلى الاقتصاد فى نققات الجباية للاقتصار على مصلحة واحدة العجاية ، إلا أنه من جهة أخرى يعمل على زيادة تنك النفقات ، إذ لا بد من زيادةً ' عدد موظنى تلك المصلحة لمراقبة إقرارات المعولين ، والتأكد من مطابقها للحقائق .

والضريبة المفردة لا بدأن تكون على درجة من الجسامة قد تصل إلى ثلث دخل كل فرد ، بما يزيد شعور الممول بوطأتها ، ويغريه بالتهرب من دفعها بكل الوسائل ، أو على الأقل إخفاء بمض دخله بما يؤدى إلى قلة حصيلتها فى النهاية .

وهى تصبح منافية للمدلة إذا أفلح المبول فى الإفلات منها ، إذ يتخلص تخلصاً تامًا من تحمل أى عب من الأعباء العامة .

نظام الضرائب المتعددة :

١٨٩ - يتلافى نظام الضرائب للتمددة كثيراً من العيوب السابقة ، فهو يوزع عبد الضرائب فيقل شعور الممول بوطأة ما يدفعه، بل قد يخفى عليه بعض هذا السبه. كا فى الفرائب غير المباشرة . إذ تندمج الضرية في النمن فلا يشعر بها ولا تضايقه . وهذا اعتبار نفسانى على جانب كبير من الأهمية .

ومن النادر مع تعدد الضرائب أن يفلح المبول في الإفلات منها جميعا ، فهو إن أظلح في النهرب من بعضها ، فلن يفلح في النهرب من البمض الآخر .

يضاف إلى ذاك أن خطأ السلطات المـالية فى نظام الضربية المفردة يكون شديد الآثر على الممول نظراً لجسامتها . أما فى نظام الضرائب المتمددة فإن الأخطاء يصلح ؛

(م ١١ - موجز في المالية العامة)

سِمَها بعضا ، فإذا كانت الضرائب غير المباشرة أشد وطأة على الطبقات الفقيرة منها على الطبقات الفنية ، فإن الضرائب المباشرة تصلح ذلك عن طريق إعفاء الطبقات الفقيرة ، أو تخفيض سعر الضريبة بالنسبة لها .

والضرائب المتمددة أغزر إنتاجا من الضريبة المفردة ، لأن الضريبة المفردة مهما احتاطت الدولة بشأنها ، لا تصيب سوى مظهر واحد من مظاهر ثروة الأفراد ، أما الضرائب المتمددة فتمكن الدولة من الوصول إلى جميع مظاهر الثروة .

• 19 – والخلاصة أن نظاماً تتمدد فيه الضرائب أفضل من نظام لا يمتمد إلا على ضريبة واحدة ، على أن التعدد لا ينبنى أن يذهب إلى حد الإفراط فى الضرائب، وإلا أرهق الممول ، وتأثرت الحياة الاقتصادية ، وازدادت تكاليف لجياة وقلت غلة الضرائب.

المبحد الشاتى الضرائب المينبة والضرائب الشخصية أو عينية الضرائب وشخصيتها

المُعِيرُ بين النوعين :

١٩١ — الضريبة المينية (١) هي التي لا تراعي في تقريرها شخصية الممول وظروفه الاقتصادية أو الأجباعية أو العائلية ، فلا ينظر إلا إلى المادة الخاضمة للضريبة ومثالها الضرائب الجركية ، وضرائب الاستهلاك .

أَمْ الضَّرِيةِ الشَّخْصِيةِ ٢١ فَهِي التي يَرَاعِي في تقريرِهَا المركز الشَّخْصِي للمول

⁽١) الضربة المبلية : impôt réel ميئية الضريبة المبريبة المبلية : Réalité do l'impôt

⁽٧) الشربية الشغيبة Impôt personnel شخصية الضربية: Personnelité de l'impôt

وظروفه الاقتصادية والاجماعية والعائلية، ومثالها الضريبة العامة على الإيراد .

وكل من الضريبتين تقع على الأموال، ولكن بيما تقع الضريبة السينية على الأموال مع مراعاة الأموال دون اعتبار الممول، تقع الضريبة الشخصية على الأموال مع مراعاة ظروف الممول.

وبعض الضرائب عينية بطبيعتها كالضرائب الجركية (على السجاير مثلا) ، والبعض الآخر شخصية بطبيعتها كالضريبة العامة على الإيراد.

وهناك ضرائب تسمح طبيعها بجعلها عينية أو شخصية أو نصف شخصية (١) أى تراعى فيها بعض ظروف الممول لاكلها ،كالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . ولكل من الضرائب المينية والشخصية مزاياً وعيوب .

مرّاياً وعيوب الضريبة العبنية :

١٩٣ — المضريبة العينية مزايا بالنسبة الممول وأخرى بالنسبة الددارة المالية . في مزاياها بالنسبة اللممول : إبعاد تصف الإدارة عنه ، وعدم مضايقته بوسائل التقدير والمعاينة ، والتدخل في شئونه ، أو تكليفه بواجبات والتزامات مرهقة ، كتقديم إقرارات أو تبليفات .

وأن عباها محف على الممول المجد الذي محصل من مال معين على إيراد أكبر مما محصل عليه غيره من نفس ذلك المال . فالأرض الواحدة تقرر علمها ضريبة لا تتغير بتنير الممول ، فكل نشاط للممول يترتب عليه زيادة في إيراد الأرض محفف من عبه الضريبة عليه .

وأهم مزاياها بالنسبة للادارة المالية : بساطتها وسهولة تطبيقها ، وعدم احتياجها م إلى أداة ذات كفاءة كبرى .

⁽۱) نریة نیف شخیة: Impôt semi-personnel

أما عيوبها بالنسبة الممول: فنها أنها تتجاهل مقدرته التحكيفية ، فتعامل الممولين معاملة واحدة على اختلاف ظروفهم ، مما يؤدى في الحقيقة إلى عدم المساواة ينهم ، وأنها تصبب بعبتها الأشياء الظاهرة التي لا يتسنى إخفارها كالمقارات ، وترضها وأنها تخفض القيمة الرأسمالية المادة الخاضمة المضريبة إذا زيد سعرها ، وترضها إذا خفض سعرها .

وأهم عيوبها بالنسبة للخزانة العامة : عدم مرونها ، فالمشرع محجم عن تغيير سعرها لما في ذلك من التأثير على القيمة الرأسمالية للمادة الخاضمة للضريبة .

مزابا وعيوب الضريبة الشخصية

194 — أهم ميزة للضريبة الشخصية هي أنها تتمشى مع ظروف الممول ومقدرته التحكليفية ، وتنفق والفكرة الحديثة للمدالة المالية ، وإنها أكثر مرونة من الضريبة العينية . ولكن لها مجانب ذلك بعض العيوب كفايقة المحكف بمطالبته بتقديم إقرارات وتبليغات ، وتدخل الإدارة في شئونه بوسائل التقدير والماينة والمراقبة ، كا أنها قد تؤدى إلى إدهاق بعض المعولين أو محاباة البعض الآخر ، لاتساع مجال التقدير المتروك للقامين تطبيق الضرائب الشخصية .

ولهذا يتطاب تطبيق الضرائب الشخصية أداة مالية على جانب كبير من الاستقلال والكفاءة ، حتى يمكنها تلافى العيوب المذكورة وحتى يكون في استطاعتها تعرف ظروف الممول الاقتصادية والشخصية وتقدرها.

مجال تطبیق کل من النوعین :

١٩٤ -- الضريبة المينية تلائم الدول الأقل تقدماً من الوجهة الاقتصادية لمدة أسباب أهمها : أن الثروات والدخول في تلك الدول لا تتفاوت نفاوتا كيراً ، والنقات العامة فيها ليست كيرة ، والإدارة المالية كفاءتها محمدودة .

أما الضريبة الشخصية فتلاثم الدول المتقدمة اقتصاديا ، إذ تسطم فيها ثروات بعض الأشخاص ودخولم ، وتزداد مقدرتهم على المساهمة في تحصل الأعباء العامة ، كَا أن نفقاتها العامة كيرة ، يضاف إلى ذلك أزدياد كفاءة إدارتها المالية .

مصادر الدخل بالسبة للمول الواحد ، هو ألا يقتصر على أحد النوعين بل عزج بينهما : فيفرض ضريبة شخصية على الإيراد العام تحقق الصدالة المالية بين الممولين ، وتكون مرونها كبيرة تسمح بزيادة مسعرها وإنقاصه متى استدعت الظروف ذلك ، ومجانب هذه الضريبة الشخصية يفرض عدة ضرائب عينية مجمل أسعارها معتدلة ، ويدخل عليها بعض عناصر شخصية الضريبة كالخصم للديون والأهباء العائلية .

وسائل نحقيق شخصية الضريب: :

تتحقق شخصية الضرببة بعدة وسائل أهمها :

(١) إعفاد الحد الأدنى اللازم للحميشة :

١٩٦ - من وسائل تحقيق شخصية الضريبة ، إعفاء الحمد الأدنى للدخمل اللازم للمدينة ، أو خصم جزء من المادة التي تقع عليها الضريبة وتطبيقها على الباق. ويختلف هذا الحد بإختلاف البلاد والأزمنة ، ويتوقف على مستوى معيشة الشعب ، وعلى القوة الشرائية للنقود ، وعلى حاجة الدولة المالية .

ومن المتفق عليه في جميع الدول وجوب إعقاء الحد الأدبى للمعيشة . لأن تحميل الأفراد الذين يميشون معيشة الكفاف بالضربية يؤدى إلى تقليل غذاءهم مما يترتب عليه زيادة تعرضهم للأمراض وضعف مقاومتهم لها ، فتتعرض حياتهم للخطر ، وهذا يستتبع زيادة ماتنفق الدولة لحايتهم ، فكأن زيادة إبراداتها من الضرائب على الدخول الدنيا يترتب عليها زيادة نفقاتها ، يضاف إلى ذلك أن جباية الضريبة على تلك الدخول تكلف الدولة نفقات تستغد جانباً كبيراً من حصيلتها .

على أن بعض الكتاب يمترض على إعفاء الدخول الصغيرة ، محبحة أنها تكون غالبية الدخول ، وأن إغفاءها يؤدى إلى تقليل حصيلة الضريبة ، أو إلقاء عبّمها على أصحاب الدخول المتوسطة والكبيرة ، وأن خطر ذلك يظهر فى الدول الديمقراطية حيث يتمنع الأفراد بحق التصويت العام ، فقد يصد ممثلو الطبقات الممفاة فى المجالس النيابية إلى توجيه الحكومة إلى الإكثار من النفقات التى تفيد طبقاتهم بينا يقع عبّمها على عاتق الطبقات الأخرى .

وقد أخذ المشرع المصرى بقاعدة إعفاء الحد الأدبى للدخل بالنسبة للضريبة على الأرباح التجارية والصريبة على المرتبات والضريبة المامة على الإراد . والضريبة المامة على الإراد .

(۲) مراعاة المركز العاثلي للممول :

۱۹۷ - یکون إما بخصم جزء من الإیراد وعدم تطبیق الضریبة علیه (۱) أو بتخفیض الضریبة بنسبة معینة تختلف باختــلاف عدد الأولاد الذین یمولهم الممول (۳) وذلك لأنه كلا زادت الأعباء العائلية على الممول كلا قل ماینیتي من دخله لدفع الضرائب.

⁽۱) كأريخهم خسون جنيهاً هززوجة المولدون كل وقد من أولاده،فاذا كاندخل المول ٤٠٠ جنيه مثلاً ، وكان لديه زوجة و ثلاثه أولاد فا نه ينني من ٢٠٠ جنيسه ، وتسرى الضريبة على البائي وهو ٢٠٠ جنيه .

 ⁽ ۲) فاذا كان سعر الفعرية ١٤ / والتنفيض ١/ للزوجة ولـ كل وله منالأولاد ، وكان في المول زوجة وغلالة أولاد ؛ فإن السعراقي يسرى عليه هو ١٤ _ (١×٤) = ١٠٠/ إحداد المعراقي المرى المي المول زوجة وغلالة أولاد ؛ فإن السعراقي إسرى عليه هو ١٤ _ (١×٤)

وقد تتخذ مراعاة المركز العائلي للمعول شكلا آخر ،كزيادة الضريبة على من ليست لديه أعباء عائلية كالأعزب أو المنزوج الذى ليس لديه أولاد .

وقد أُخذ المشرع المصرى بقاعدة الخصم اللاعباء العائلية بالتسبةالضرائب السابق ذكرها.

على أن المشرع قد لايقصد من الخصم للأعباء العائلية تحقيق شخصية الضريبة ، وإنما قد يقصد منه أغراضاً أخرى كتشجيع النسل مثلا .

(٣) خصم فوائد الديود والضرائب .

ستطيع المبول التصرف فيسه ، وبناء على ذلك ينبغى أن تخصم فوائد الديون التى على المدخل العسافى الذي بستطيع المبول التصرف فيسه ، وبناء على ذلك ينبغى أن تخصم فوائد الديون التي المبول ، فإذا كان الدين مرتبطا بدخل مدين كالربح التجارى أو الصناعى خصمت الفوائد من ذلك الدخل ، أما الديون التي لا ترتبط بدخل مدين فحل خصم فوائدها هو مجموع دخل المبول ، وقد طبق المشرع المصرى تلك القاعدة بالنسبة للضريبة على الأرباح النجارية والصناعية ، والضريبية على أرباح المهن الحرة والضريبة السامة على الإيراد .

كذلك ينبغى خصم مادقعه الممول من ضرائب مباشرة على فروع الدخل وهذا ماضله المشرع المصرى بالنسبة للضريبة العامة على الإمراد أيضا .

عثاقا كاندخله ٤٠٠ جنيه فانه يدفع ٤٠جنيهاً ضريبة ، يبنيا لو فان هيرمدّوج وليس لديه أولاد أله به مجييها .

فدفع ١٥ جنيها .

وحناك طريقة أخرى هى أن بنسم مجموع الابراد على هدد أفراد العائلة وتسرى ااضريبة مل كل جزه على حدة ، فاذا كان صاف الايراد ٤٠٠٠ جنيه وهندأفراد العائلة أربية سرت الضريبة على أربعة أجزاء كل منها مقداره ٢٠٠٠ جنيسه (٤٠٠٠ شيد ٤) ، بدلا من أن تسرى على ٨٠٠٠ جنيه مرية واحدة ، ويتمثق التنفيف هنا إذا كانت الضريبة تصاعدية ، وهناك طرق أخرى التخفيض غير ماذكرناه .

(٤) الغيير بين الدغول :

التسبة للضرائب باختلاف مصدر كل مبها . ومصدر الدخل إما أن يكون العصل أو رأس المال أو العمل ورأس المال مصار (وهو مايسي بالدخل المختلط) ، وقد جرى رأس المال أو العمل ورأس المال مصار (وهو مايسي بالدخل المختلط) ، وقد جرى المشرع حتى الآن على إيثار دخل العمل بالرعاية ، بتخفيض سعر الضريبة عليه نظراً لتعرضه للانقطاع أو للنقصان إذا أصاب صاحبه مرض أو بطألة ، أو تقدمت به المس يضاف إلى ذلك أن الذي يعتمد في مماشه على عمله مضطر إلى ادخار بعض دخله احتياطا المستقبل ، مما يحمل مقدرته على تحمل الضريبة أقل من مقدرة صاحب دخل رأس المال لأنه دخل شبه دائم . على أن تغير الأحوال جعل هذا التميز عمل نظر إذ أن دخل العمل بحاط الآن في معظم الدول بضانات متزايدة ، كالتأمينات الاجماعية أن دخل العمل بحاط الآن في معظم الدول بضانات متزايدة ، كالتأمينات الاجماعية والحروب التي قد تضمف من قوته الشرائية بتأثير انخفاض قيمة النقود ، أو تعصف عصدر الدخل نفسه كما حدث في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى .

ويكون الحييز عادة بتغيير سعر الضريبة على الدخول المختلفة ، إذا كانت هناك ضرائب على فروع الدخل ، فيجعل سعر الضريبة على دخل رأس المال أعلى منه على دخل العمل ، وسعرها على الدخل المختلط وسطا يسهما .

وقد يميز المشرع بين الأنواع المختلفة لدخول رأس المال ، أو لدخول العمل كأن بجعل سعر الضريبة على دخل الأراضي الزراعية أعلى من سعرها على دخل المبانى ، أو بجعل سعر الضريبة على أجور عمال اليومية أقل من سعرها على مرتبات الموظفين كا فعل المشرع المصرى .

ويمكن إجراء التمييز بالنسبة للضربية السامة على الإيراد عن طزيق خصم

مبلغ معين من الدخل المراد خصه بالرعاية قبسل ضمسه لبناقي الدخول لتكوين الدخل العام ، كا ضلت المجلترا بالنسبة لدخل العمل . أو عن طريق فرض ضريبة تكيلية عليه كا ضلت ألمانيا بالنسبة لدخل رأس المال ، وكما فعلت مصر بالنسبة لإيراد الأسهم والسندات ، إذ فرض عايه المشرع ، إلى جانب الضريبة على إيراد ردوس الأموال المنقولة ، رسم دمنة على قيمة الأسهم والسندات وحصص التأسيس (١).

والمقصود من التمييز في الأحوال السابقة أن يكون عنصراً من عناصر تحقيق شخصية الضريبة ، على أن المشرع قد يقصد منه غير ذلك ، كما لو رفع سعر الضريبة على أرباح المشروعات الكبيرة لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وحمايتها من خطر منافسة المشروعات الكبيرة لها ، لأن وجود المشروعات الصغيرة والمتوسطة يعد سبباً من أسباب الاستقرار والسلام في المجتم (٧).

(٥) تصاعد الفريبة :

 • • • - من وسائل تحقيق الشخصية أن يوفع سعر الضريبة كما زادت المادة الخاضعة لها وهو ما يعرف بالتصاعد وسندرسه فما بعد .

شخعية وعيقية الفرائب فى مصر

١٩ . ٣ - أصبح نظام الضرائب المصرى بعد فرض الضريبة العامة على الإيراد بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ يُزَيَّجُ بين نوعي الضريبة .

⁽١) النصل النالت من الجمدول رقم ٣ الملمق بالفانون رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير وسم دمنة (٧) ومن هذا الفيل إلى حد ما ء ما نصت عليه المادة ٤١ مسكروة من الفانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٠ من أنه ه إذا لم يتجاوز رأس المال لسنة ١٩٥٠ من أنه ه إذا لم يتجاوز رأس المال الحقيقي المستمر ماتي جنيه ولم يكن بالمنفأة غير ما حيها وعامل واحد وكانت الحسابات متظمة ولم يكن المحول أوجه نقاط أخرى فتخفض الضرية المستجدة إلى النصف بشرط ألا يتجاوز مافي المرية المستجدة إلى النصف بشرط ألا يتجاوز على الرخ المنوب من هذا النص أبضاً المشجيع على إمسال متنظمة م

فالفرية العامة على الإيراد شخصية ، إذ قضت بإغفاء الدخل الصغير ، وبالخصم للأعباء العائلية ، وبخدم فوائد الديون والضرائب وبعض الأعباء الأخرى ، كما جعل سعرها تصاعديا .

أما الضريبة على الأراضى الزراعية والضريبة على العقارات المبنية فكلتاهما عينية ، على أن المشرع أخذ بمبدأ الشخصية إلى حد ما بما أدخله من التنخيف لصالح صفار الملاك .

والضريبة على إبراد رؤوس الأموال المنقولة عينية إذ تسرى على الإيراد الإجمالى دون أي خصم ، وسعرها نسبي .

أما الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وكذا الضريبة على أرباح المهن غير التجارية فشخصيتان إلى حدما ، إذ تسريان على صافى الإيراد ، كما يسمح بخصم حد أدنى للمعيشة ، وآخر للأعباء العائلية ، على أن سعرها نسبى .

والضريبة على المرتبات والأجور شخصية إلى حدما أيضاً ، إذ يسمح بخصم حد أدنى المسيشة ، وآخر الأعباء العائلية ، وأسعارها تصاعدية ولكن لا يسمح بخصم شىء نظير المصاريف التي يتكبدها الموظف أو الأجير بسبب عمله .

والضريبة على التركات ورسم الأياولة على التركات لهما طابع شخصى ، إذ سهما إعفاءات وسعرها تصاعدي .

أما الضرائب على الاستهلاك وعلى التداول فعينية .

المجرة الثالث

الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة

معيار التفرق: بين النوعين :

يقسم كتاب المالية العامة الضرائب إلى ضرائب مباشرة (١) وضرائب غير مباشرة (١) ولكنهم لا يتفقون على معيار واحد التفرقة بين هذين النوعين ، وندرس فيا يلى أهم تلك المايير .

(١) معيار طريفة الجباية :

◄ • ▼ • ▼ • تعتبر الإدارة المالية في بعض الدول كفرنسا وبلجيكا الضريبة مباشرة إذا كانت تجيى بواسطة جداول إسمية أو أوراد ببين فيها اسم المحكلف، والمال الخاضع للضريبة، ومبلغ الضريبة، وذلك لأنها تقوم على علاقات أساسية ودائمة بين المحكلف والخزانة العامة. أما الضرائب غير المباشرة فهى التي لا تجي بهذه الطريقة، لأنها تقوم على علاقات عرضية مؤقتة بين الممول والخزانة العامة ، كاجتياز السلمة حدود الدولة.

هذا المميار وإن كان صيحاً فى أكثر الأحوال، لأن المكلف فى الضرائب المباشرة يكون معروفا للادارة المالية قبل التعصيل فتتسنى جباية الضريبة منه بتكليف غناطب فيه باسمه ، بيما المكلف فى الضرائب غير المباشرة لا يعرف إلا وقت التحصيل، لأمها تجيى بمناسبة بعض الوقائع والتصرفات التي لا يمكن أن تعرفها الإدارة مقدماً ، إلا أنه غير سحيح فى أحوال أخرى ، فالضريبة على دخل الأسهم والسندات مثلا تتعذر جبايها بواسطة جداول إسمية نظراً لوجود أسهم لحاملها ،

^{(1) 1}m pôts directs. (2) Impôt indirect.

ومع ذلك لا يمكن اعتبارها من الضرائب غير المباشرة لأنها ضريبة على الدخل مثل باق الضرائب الأخرى على الدخل .

يضاف إلى هذا ، أن جبابة الضريبة بواسطة جداول إسمية أو بغير ذلك مسألة في بد المشرع بالتسبة لكثير من الضرائب ، ولا يمكن ترك أمر التفرقة بين نوعى الضريبة ، وهى تفرقة علمية ، لإرادة المشرع ، إن شاء قرر جبايتها بواسطة جداول إسمية فجلها ضريبة مباشرة ، وإن شاء قرر جبايتها بغير جداول إسمية فجلها ضريبة غير مباشرة .

(ب) معيار نفل عدد الضريد:

٧٠٢ - يرى فريق من السلاء وبخاصة القدماء (١) أن الضريبة المباشرة هي التي تستقر على دافعها ولا يتسكن من نقلها إلى غيره ، ومثالها الضريبة العامة على الإيراد، وأن الضريبة غير المباشرة هي التي يستطيع دافعها نقل عبده) ومثلها الضريبة الجركية ، فني الضرائب المباشرة لا يوجد وسيط بين الخزانة والمكلف ، على المكس من الضرائب غير المباشرة إذ لا يصل المشرع إلى الممول إلا عن طريق وسيط أو أكثر.

وأهم ما يعترض به على هذا المديار أن ظاهرة نقل عب الضريبة لا تصابح أساساً التفرقة بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة ، لأن تحقها يتوقف _ كا سنرى فيا بعد _ على تفاعل عدة عوامل اقتصادية ، فالضريبة نفسها قد ينتقل عبؤها إلى غير دافعها أحياناً ولا ينتقل أحياناً أخرى ، مثال ذلك الضريبة الجركية : يتحمل عباها المستورد الذى دفعها أكل ينتقل إلى من يبيع له السلمة التى استوردها ، أكل يتحمل بعض السبه وينقل البمض الآخر ، تبعا لظروف طلب تلك السلمة وظروف عرضها ،

 ⁽۱) جون سانیوارت میل ، اروا بولیه ، راو ، فاجد من اقدماء ، و نوجاوو ، أرمتاج سمت ، حوتری من الحدثین ، وأول من أخذ بهذا الهیار الطبیسیون .

فكأن الضريبة الجركية تعتبر ، طبقاً لهذا الميار ، مباشرة أحيانا وغير مباشرة أحيانا أخرى ، تبعا لما إذا كانت قد استقرت على دافعها أو انتقلت إلى غيره ، وإذا تحمل دافع الضريبة بعضها ونقل البعض الآخر إلى من يتعامل معه ، فلا يستطاع وصف الفريبة بأنها مباشرة أو غير مباشرة . وإذا فرض أن شخصاً استورد سلعة لاستعاله الخلص ودفع عنها الضريبة الجركية فهل تعتبر الضريبة مباشرة أو غير مباشرة ؟ لو اتخذنا الخرية ضريبة معياراً المتفرقة بين النوعين لوجب في هذه الحالة اعتبار الضريبة الجركية ضريبة مباشرة بما أن دافعها لم ينقلها إلى غيره ، من هذا يتضح أن قل عبه الضريبة لا يصلح معياراً التفرقة بين النوعين لأنه معيار غير ثابت .

(ح) معيار ثبات المادة الخاضعة للضربية (١)

♦ • ♥ - الضريبة المباشرة طبقا لهذا المبار هى التى تفرض على عناصر تعميز بقدر معين من الثبات والاستمرار لدى المحلف ، كالوجود بالنسبة اضريبة الرؤوس ، والملكية بالنسبة للضرائب المقارية والضرائب على دخل رءوس الأموال المنقولة ، وعارسة المهنة بالنسبة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية والضريبة على الأرباح غير التجارية ، والصل بالنسبة للضريبة على المرتبات والأجور .

أما الضريبة غير المباشرة فتفرض على أفعال عرضية أو تصرفات متقطعة يقوم حيا المكلف كإنفاق الدخل.

ويؤدى هذا المميار إلى اعتبار الضرائب على النروة والضرائب على الدخل ضرائب مباشرة والضرائب على الاستهلاك وعلى التداول ضرائب غير مباشرة .

⁽١) أول من أخذ بهذا الميار Forille في مقال له مجريدة Economiste français جارمج المه المجاهدة Systèmes généraux d' impôts في كتا به Systèmes généraux d' المهادة المجاهدة المج

ويمكن الاعتماد على هذا المبيار ولو أنه لا يخلو من هذ ، إذ لا يستقيم مع بعض أنواع الضرائب كضريبة التركات ، هل تعتبر ضريبة على الثروة فتكون ضريبة مباشرة ؟ ضريبة مباشرة على الثروة فتكون ضريبة غير مباشرة ؟ يسترها بعض الكتاب ضريبة مباشرة على رأس المال إذا كان سعرها مرتفعا مجملها تقتطع جزءاً كبيراً من التركة ، وضريبة غير مباشرة على انتقال الثروة إذا لم يكن سعرها مرتفعاً ، أى أنه بجعل من ارتفاع السعر وانخفاضه ، وهو مسألة نسبية ، معياراً للتفرقة بين النوعن .

يتضح من ذلك مدى صعوبة الاهتداء إلى معيار ثابت التفرقة بين نوعى الفضرائب المباشرة وغير المباشرة ، مما جعل بعض العلماء يتركون هذا التقسيم ويضعون تقسيم آخر بدلا عنه هو تقسيم الضرائب إلى :

(١) ضرائب على الثروة والدخل.

و (ب) ضرائب على التداول والاستهلاك.

ومع ذلك فتقسيم الضر 'تب إلى ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة تأخذ به كثير من الدول فى نظام ضرائبها ، كأنجلترا وبلجيكا وفرنسا ومصر ، ويمكنن الاعتماد فى التفرقة بين النوعين على المعيار الأخير، وهو معيار ثبات المادة الخاضعة للضريبة كما سبق أن قلنا .

مراياً وعيوب كل من النوعين :

لكل من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة مزايا وعيوب نستعرض أهمها فيا يلى : .

مرّاياً وعيوب الفرائب المياشرة :

٠٠٥ - اللضرائب المباشرة عدة مزايا أهمها :

(١) أنها أكميت مصيلة من الضرائب غير المباشرة ، لأن الضرائب المباشرة تقع على مراكز مالية قائمة على عناصر ليست سريعة التغير نسبيا ، أما الضرائب غير المباشرة فحصيلها تتغير بتغير الاستهلاك والمبادلات فتزداد فى أوقات الانتماش وتقل فى أوقات الكساد .

وتتجلى ميزة الضرائب المباشرة من هذه الناحية بأنه بمكن الاعباد عليها إلى حد كبير عند تقدير الإيرادات العامة في مبزانية الدولة ، على أنه يلاحظ أن بعض الضرائب المباشرة كضريبة الأطيان أثبت حصيلة من البعض الآخر كالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، وهذه الأخيرة سريعة التأثر بالأزمات ، والواقع أن مدى ثبات الحصيلة يتوقف إلى حد كبير على التنظيم الفي للضريبة ، ومخاصة على طريقة تقدير المادة الخاضة لها .

(٧) الضرائب المباشرة أكسر تحقيقا المعمالة في توزيع الأعباء المالية من الضرائب غير المباشرة، إذ يمكن بالنسبة المضرائب المباشرة مراءاه مقدرة المحكفين على الدفع، وتلديج سعرها حسب تفاوتهم في النبي ، على المكس من الضرائب غير المباشرة التي يصعب تحقيق العدالة فيها ، لأنها تفرض على أفعال وتصرفات لا يمكن التمييز فيها بين غنى وفقير ، ولذا فإن عباها يكون أشد وطأة على ذوى الدخول الكبيرة ، وبخاصة إذا فرضت على مواد الاستهلاك الشائمة الاستمال ، وهي تفرض عادة على تلك للواد ، لأن الضرائب عليها تأتى بإيراد كبير . على أن الدولة تعمل على تحقيق شيء من العدالة باانسبة

للضرائب غير المباشرة ، بأن تجمل مسمرها على السلم التي يستهلكها الأغنياء كالكاليات أعلى من سعرها على السلم التي تستهلكها عامة الشعب.

(٣) الضرائب المباشرة تشمر الافراد بأمهم بساهموله في تحمل الأعباء المالية للدولة ، ولهذا الشهور فائدته لأنه يحفزهم على الاشتراك في النشاط السياسي للدولة ، وبحملهم يدفقون في اختيار نواجهم للمجالس النيابية ، ممن يوثق بكفاءتهم في مراقبة الحكومة في سياستها المالية ، لأن التراخي في ذلك يؤدى إلى زيادة أعباه المضرائب علمهم .

ويقول بعض المدافيين عن الضرائب المباشرة إنها تمتاز أيضاً بأن نفقات تحصيلها أقل من نفقات تحصيلها أقل من نفقات تحصيل الضرائب غير المباشرة ، وإنها أقل مضايقة الصناعة والتجارة منها ، ولكن هذا القول لا ينطبق على جميع الضرائب المباشرة ، فالضريبة الجركية مثلا ، وهي ضريبة غير مباشرة ، أكثر اقتصاداً في نفقاتها من ضريبة الأراضي وهي ضريبة مباشرة ، وهي أيضاً أقل مضايقة من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وهي ضريبة مباشرة .

٣٠٦ __ أما أهم عيوب الضرائب المباشرة فهو شعور الفرد بعبُّها ، مما يحمله على عادة الهرب منها وبخاصة إذا كان سعرها مرتفعا .

مرّايا وعيوب الضرائب غير المباشرة :

٢٠٧ _ أم مأعتاز به الضرائب غير المباشرة مايآتي :

(١) أنها أكثرانتاهية من الفرائب المباشرة ، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها : أن الممول لايشعر بها ولاتضايقه ، لأنها تندمج فى ثمن السلعة أوالحدمة التى يشتريها ، ولذا فهو لايحلول الهرب منها بخلاف الضرائب المباشرة إذ يشعر المعول بوطألّها ، وبخاصة إذا كان سعرها مرتفعا ، ولذلك فهي أكثر تعرضاً للمهرب منها من الغيراثب غير المباشرة .

يضاف إلى ذلك أن الضرائب غير المباشرة تصيب جميع المسكلفين حمى دوى الدخل الصغير منهم وتخاصة إذا كانت على الاستهلاك، أما الضرائب المباشرة فيعنى منها عادة ذوو الدخول الصغيرة.

هذا فضلاعن أتساع نطاق الضرائب غير المباشرة إذ يشمل الانتاج والاستهلاك والمماملات . وكما تقدم المجتمع في المدنية كما كثر الاستهلاك ونشطت المبادلات، وازداد إنفاق الأفراد على السلم نصف الكمالية ، كالمشروبات الروحية والشاى والسحاير والسيما ، وازدادت بالتالي حصيلة الضرائب غير المباشرة .

(٧) الضرائب غير المباشرة أكثر صروت من الضرائب المباشرة ، فيكنى أن يرفع المشرع سعرها قليلا حتى تزداد غالبها ، وحتى دون حاجة إلى رفع سعرها فإن الإنفاق والاستهلاك يزدادان كما تزداد الصادرات والواردات في أوقات الانتماش ، وتقل في أوقات الكساد ، ويتر المباشرة في أوقات الانتماش ، وانكاشها في أوقات الكساد ، ينها تظل حصيلة بعض الضرائب المباشرة في أوقات كضريبة الأطبان ، ابنة ، وفذا يصبح من الضرورى مراجعة تقدير آبها من وقت لآخر، وليس معنى ذلك أن الضرائب المباشرة عديمة المرونة ، لأن حصيلها هي الأخرى تتغير بنغير الدخل القومى ، ولسكن المرونة أكثر وضوحا في الضرائب المباشرة ، غير المباشرة منها في الضرائب المباشرة .

(٣) أن عنصر الدجهام في الضرائب غير المباشرة أقل وضوحامنه في الفرائب المباشرة ، إذ للباشرة ، عند المباشرة ، عند المباشرية بأنها المباشرية بأنها المباشرية أو باستهلائه المرية الم

- (٤) وتمتاز الضرائب غير المباشرة أيضا بأنها تمد الخزانة العامة بالإبراد بسرعة وباستمرار ومنذ بداية السنة ، على العكس من الضرائب المباشرة التي تتسأخر حياسًا عادة .
- (ه) والضرائب غير المباشرة ميزة أخرى على الضرائب المباشرة تتجلى في أوقات ترهور قيمة النفود وترجع إلى أن الفترة التي تنقفى ما بين ربط الضريبة وتحصيلها أقصر عادة فى الضرائب غير المباشرة منها فى الضرائب المباشرة ، مما يترتب عليه أن تكون القيمة الحقيقية للمبلغ المتحصل فعلا من الضريبة قريبة من القيمة الحقيقية المبلغ المقدر تحصيله .

٣٠٨ - أما أهم عيوب الضرائب غير المباشرة فعى أمها أشد وطأة على ذوى الدخول الصغيرة والمتوسطة منها على ذوى الدخول الكبيرة ، بما بجملها تتناسب تناسبا عكسيا مع مقدرة المسكلفين ، ومخاصة إذا فرضت على المواد الشائمة الاستمال. ويأخذ عليها بعض الكتاب أيضا كثرة نققات جيايها ، ومضايقتها الصناعة والتجارة لما تستدعيه من فرض رقابة شديدة على الصناع والتجار .

وقد سبق أن أشرنا إلى أن الدولة تعمل عادة على تحقيق شىء من العدالة بالنسبة للضرائب غير المباشرة ، مجمل سسعره، على السام التى يستهلكها الأغنياء أعلى من سمرها على السلم التى يستهاكها فوو الدخل المحدود .

أما عن كثرة نفقات الجباية ، ومضايقات التجارة والصناعة ، فترجع في الواقع إلى التنظيم الفي للصريبة أكثر من رجوعها إلى نوع الضريبة .

مناده الضرائب الحباشرة والضرائب غير الحباشرة فى الانظم: الضريبيه ٢٠٩ - يتصح مما سبق أن من الصعب تفضيل أحد النوعين على الآخر، وما دمنا قد ارتضينا خالما تتعدد فيه الضرائب، فإن من المستطاع الجلع بين النوعين حتى تصحح مزايا أحدم عيوب الآخر. وتعتمد معظم الدول في نظام ضرائبها على النوعين معا ، إذ يؤدى ذلك إلى ضان موارد الدولة ، وتحقيق العدلة بين المكلفين ، ولو قام النظام المالى على الضرائب المباشرة وحدها لتفاوتت أعباء المكلفين تفاوتا كييراً لاختلاف أنواع الثروات والدخول ، وصوبة تقدير بعضها مما يؤدى إلى اختلاف استجابها للضريبة ، فالدخول الصناعية والتجارية ، ودخول المهن الحرة ، وفوائد الديون يسهل إفلاتها من الضريبة ، لسهولة إخفائها ، وصوبة تحديدها ، بيما يصعب إفلات دخول رؤوس الأموال الثابتة من الضريبة ، كذلك لو اقتصر النظام الضريبي على الضرائب المباشرة وحدها ، لما ساهم أصحاب الدخول الصغيرة بشيء في الأعباء السامة ، الأنهم يعفون عادة من تلك الضرائب لضالة دخولهم .

وإذا اقتصر النظام المالى على الضرائب غير المباشرة وحدها . تفاو تت أعباء المكلفين كثيراً لاختلاف الاستهلاك ، واشتد السبء على الطبقات الفقيرة ولذا فإن وجود الضرائب المباشرة إلى جانب الضرائب غير المبساشرة يصحح ما يقم من غبن على بعض الطبقات ومحقق قسطا أكبر من المدالة بين المكلفين .

• ٣٩ - ووجود النوعين مما من جبة آخرى ضرورى لتطبيق السياسات الاقتصادية للدولة ، فالضرائب غير المباشرة تستخدم للحد من ارتفاع الأسمار في فترات التضخم بفضل التخفيض السريع في حجم الاستهلاك ، كا تستطيع الدول المتخلفة اقتصاديا استمالها كوسيلة من وسائل تمويل التنمية الاقتصادية لأنها تؤدى إلى تحويل جزء من الدخل القوى من الاستهلاك الحالى إلى الاستبار ، وإن كان ذلك على حساب حرمان الأفراد ، وتستطيع الدول النامية استخدامها لتحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها .

أما الضرائب المباشرة ومخاصة التصاعدية فتستعمل للحد من الادخار الخامل العلمية ، الذي يؤدى إلى قصور الطاب الفعلي ويسبب البطالة الضخمة ؛

كما تستخدم للتسأثير فى توزيع الموارد بين الاستعالات الحجلفة ، وفى توجيه النشاط الإنتاجي.

والخموصة أن كلا من النوعين يكل الآخر ويحققان بوجودها مماً نظاما للضرائب أفضل من نظام يعتمد على أحدها فقط.

ا الآ — وتختلف الدول فيا بينها في مدى اعبادها على كل من هذن النوعين ، ويرجم ذلك في النالب إلى أسباب تاريخية واقتصادية وسياسية ، على أنه ينبغي تحقيق التوازن بينهما ، مع مراعاة الظروف الاقتصادية في المبولة ، لأن المبالغة في الضرائب المباشرة تؤدى إلى شبه مصادرة للثروات الكبيرة والمتوسطة ، والمبالغة في الضرائب غير المباشرة ترهق الطبقات الفقيرة وتضايق الإنتاج .

والمشاهد أن الطبقات التى يبدها السلطة تعمل على إلقاء أكبر قسط من الأعباء العامة على عاتق الطبقات الغنية مالت إلى المامة على عاتق الطبقات الغنية مالت إلى الإكثار من الضرائب غير المباشرة ، وإذا كانت بيد الطبقات الشمبية الفقيرة مالت إلى الإكثار من الضرائب المباشرة .

٣١٣ – وتعتبر انجلترا مثال الدولة التي يتوازن فيها النوعان، فحصيلة الصرائب المباشرة فيها تريد عادة قليلا على نصف إيرادات الدولة ، أما فى مصر فلا يوجد توازن بين النوعين، وقد ظلت حصيلة الصرائب المباشرة إلى وقت قريب لا تتجاوز خس إيرادات الدولة ، كما استمرت الدولة تعتمد على الرسوم الجركة حيث تدر وحدها نصف الإيراد، ويخاصة رسوم الدخان، وبعد فرض الضرائب المباشرة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب المصل بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أصبحت حصيلة الضرائب غير المباشرة تقرب من ثلاثة أمثال الضرائب المباشرة تقرب من ثلاثة أمثال الضرائب المباشرة تقرب

الفصت ل الثالث قواعد الضريبة

تخضع الضريبة لعدة قواعد خاصة يتكون من مجموعها مايعرف بنظرية الضريبة وتنقسم هذه القواعد إلى قواعد قانونية وقواعد اقتصادية وقواعد إدارية ، وسندرس كل طائفة منها فى مبحث مستقل .

القواعد القانونيــة الضريبة اثنتان : قاعدة عمومية الضريبــة ، ويتصل بهــا موضوع ازدواج الضرائب . وقاعدة المساواة أمام الضريبة ، وبتصل بها موضوع الضريبة التصاعدية .

المطلب الاكول

قاعدة عمومينة (١)

٣١٣ - تقتضى هذه القاعدة أن يدفع كل فرد الضرية مهما كانت الطبقة الاجتاعة التي يندى إليها المؤلفات المحتاعة التي يندى إليها المؤلفات المحتاعة التي يندى إليها المؤلفات السامة ، إما لأنه يقيم على أرض الدولة ، أو لأنه يمثلك أملاكا فيها ، أو لأن قيها مركز أعمالة ، ولهذا كالأصل أن يازم بدفع الضريبة الوطنيون والأجانب الذين يقيمون على أرض الدولة ، أو الذين يمتلكون أملاكا فيها وإن كانوا لآيقيمون بها ،

ولاينزم بها على المكس الوطنيون الذين لايقيمون بها ولايمتلكون فيها شيئًا.

على أن قاعدة عمومية الضريبة ليست مطلقة ، إذ يوجد فى بعض حالات إستثنائية إعفاءات من الضرائب ، ولكن همذه الاستثناءات للضريبة ظاهرية أكثر منها حقيقية ،كذلك قد تعنى بعض المناطق من سريان بعض الضرائب فيهما وهى المعروفة بالمناطق الحرة .

الاعتبادات من الضرائب : إ

الإعفاءات من الضرائب أما أن تكون مُؤْفَّة أو دائمة .

٣١٤ __ فالإعفاء أن المؤقّة في التي تمنع ليمض الأفراد الذين وإن كان دخلهم من الدخول التي تناولها الضرائب إلا أنهم يعفون منها لمسدة معينة ، وذلك لأسباب تصل بالصالح العام أو لغير ذلك من الأسباب . ومثالها إعفاء المباني الجديدة ، وعلماء بعض المنشآت الصناعية الجديدة من الفرائب مدة معينة وذلك بقصد تشجيع إنشاء المباني وتأسيس المصانع الجديدة (١) وكإعفاء العائلات الكشيرة الأولاد من الفرائب لتشجيع زيادة السكان (١) .

⁽١) ومن هذا الفيل ما سيقت الإشارة إلته (س١٥٠) عما نصت عليه أذادة ٢٠ من الدنوق رقم ٢٠٠ من الدنوق رقم ٢٠٠ من الدنوق رقم ٢٠٠ من الدنوق رقم ٢٠٠ من الدنوق المساكن شعبي من حوائد الأهلاك المنبئة لمدة خس سنوات من بدء الانتفاع به » وما نصت عليه المادة ٢٢ من فس الفانوق من إهقاء رؤوس الأموال التي تستشر في إنشاء المساكن الشمية من الفرائب جميع أنواعها ، ويجهف في فارن المناكن الشعبة إلى وضع ساسة عامة لتوفير السبكن الصحى الطائفة كبيرة من الشعب عي طبقة المهالى ومن في مستواهم ،

ومن حناً القبل أيضاً ما نمن عليه الفانول وقع 271 لسنة 1900 من أحفاء مساكل مدينة العال باسابة التي يثار تخليسكها من الغنزيية على العقارات المينية والرسوم البقايه وزسم الحقر لمنة شمن سنوات من تاريخ توقيع عقد التمليك • والإعقاءات الى قررحا المشرح بالعرى بالقانون رقم 270 لسنة 1907 لمدم الاقتصاد الصرى ونشية وتشجيع الإنتاج وزفع مستواه •

⁽۲) فانون ۱۶ يونيه سنة ۱۹۲۸ في إيطاليا

١٠٤ _ أما الإعفاءات الرائم فهى التى يتمتم بها بعض المكلفين دون عديد مدة معينة ، كاعفاء الحد الأدنى اللازم المعيشة ، والإعفاء للأعباء العائلية ، وقد سبق الكلام عليهما (١) .

ويلاحظ أن هذا الإعقاء لايتناول جميع الضرائب ، وإنما يسرى على الضرائب المباشرة ، فقط ولذلك فأصحاب الحد الأدنى للمعيشة يساهمون أيضا فى الأعباء العامة ولكن عن طريق الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك ، ولهذا يعتبر هذا النوع من الإعقاء خالفة ظاهرية أكثر منها حقيقية لقاعدة عمومية الضريبة .

الأجنى، ومبانى القنصايات والسفارات، فقد جرى العرف الدولى على إعقاء السال السياسي الأجنى، ومبانى القنصايات والسفارات، فقد جرى العرف الدولى على إعقاء السفارات والمفوضيات والوكالات السياسية والقنصلية الأحنبية ورجالها من الضرائب التى تسمح طبيعتها بالإعقاء منها ، وذلك دون حاجة إلى النص صراحة في قوانين الضرائب على الإعقاء ، وبناء على ذلك تعنى تالك الهيئات من الضريبة على المقارات المبنية المالوكة لها كا تعنى أموالها من الضريبة على فوائد الديون والودائع والتأمينات ، ولكمها للإتعنى من الضريبة على إيراد القيم المنقولة لأن طبيعة هذه الضريبة تحول دون ذلك .

أما رجال الـاكلين السياسي والقنصلي فيعفون من الضريبة على المرتبات بناء على قواعد القانون الدولى ولكمهم لا يعفون من الضريبة على الأراضي الزراعية والمبانى التي يمتلكومها ،كذلك لايعفون من الضريبة على إبراد التيم المنقولة والضريبة على فوائد الديون والودائم والتأمينات.

⁽۱) راجع من ۱۹۰ و ۱۱۳ فیا سبق ایمر بر داخشا:

الم الله وقد يترتب على بعض الاتفاقات الدولية عدم تطبيق قوانين الضرائب على الأجانب أو تطبيقها عليهم إلى حد معين ومن هذا القبيل الامتيازات الأجنبية الى كانت سند وفي الضرائب على الأجانب دون موافقة دولهم ، ومعاهدة سنة ١٩٣٧ بين مصر وبريطانيا الى كانت تتمتع بمقتضاها القوات البريطانية في مصر الموقع عليه في سنة ١٩٤٠ باعفاء رجالها وباقى المؤات البريطانية من الضرائب المصرية ، سواء أكانت مفروضة من الدولة أو من الميئات المحلية ، واتفاق الجلاء المقود بين حكومة جمهورية مصر وحكومة انجلترا والموقع عليه بالقاهرة في 19 أكتوبر سنة ١٩٥٤ وقد انتهت جميع هذه الاعفاءات .

ومن الاعفاءات التي لأزال سارية ، الاعفاءات التي تتمتع بها الأمم المتحدة والهيئات التابعة لما ، والإعفاءات المنوحة بمقتضى الاتفاق العام للتعاون الفني طبقاً لبرنامج النقطة الرابعة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية الموقع عليه بالقاهرة في هاميوسنة ١٩٥١ ، (١) والاعفاءات التي تتمتع بها جامعة الدول العربية بمقتضى اتفاقية مزايا وحسانات الجامعة العربية (٢) .

^{س -} المناطق الحرة (٣)

٢١٨ سالمنطقة الحرة جزء من أرض الدولة يسمح بدخول السلع الأجنبية فيه. وإعادة تصديرها دون دفع ضرائب جمركية عليها سواء عند الاستيراد أو التصدير /

 ⁽١) القرتان او به من الماد المحاسة من الاتفاق السادر به مرسوم ۸ يناير سنة ١٩٥٣ .
 (٧) المواد : ٧ و ٨ و ١١ و ١٣ و ١٣ و ١٧ و ٢٠ من الاتفاقية الصادر بها مرسوم ٣٠ مايو سنة ١٩٥٤ .

⁽r) الماطق الحرة : Zones Franches - المواني الحرة Ports France

كَا يُجُورُ أَن تَحُولُ فَيهَا بعض المواد الأولية إلى سلع مصنوعة تصدر للخارج، فإذًا غلت تلك السلم من المنطقة إلى داخل الدولة فإنها تخضع للضرائب الجركية .

والإعقاء هنا يكون عادة قاصرا على الرسوم الجركية . ولذا تخضع هذه المناطق لباقى الضرائب كالضريبة على العبانى والضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ما لم ينص على غير ذلك (١) .

وتتخذ المناطق الحرة فى الفالب شكل الموانى الحرة فتشمل المنطقة كل العيناء كما فى هامبورج ، وبريمن ، وكوبهاجن ، وتريستا ، وجنوه،وسالونيك ، أو جزءا من الميناءكما فى بور سعيد ، وبور فؤاد والاسكندرية .

التخرص من إنشاء المناطق الحرة هو اجتذاب الطبيق العابرة إليها والاستفادة من قيام بعض الصناعات والأعمال في تاك العناطق .

ونظام المناطق الحرة في مصر ينظبه المرسوم بقانون رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٥٢

المطلب الثاني ازدواج الضرائب

يمريف الازدواج وشرولم:

٢١٩ – ازدواج الضرائب (٢) أو تمددها هو فرض نفس الضريبة أكثر

⁽١) ومن هذا النبيل ما نصت عليه المادة ١٢ من المرسوم بقانون ٣٠٦ لسنة ١٩٥٧ بنظام المناطق الحرة من إهفاء المذهات النبجارية والصناعية في المناطق الحرة من الضربية على الأرباح النبجارية والسناحية ، ومن الضربية على إبراد النيم النفولة في حدود وشروط معينة بينها المرسوم ها نون المذكور -

⁽y) از دواج الشرائب : Double imposition بالفرنسية _ و Double Taxation بالأعلارية . بالأعلارية .

من مرة على الشخص ذاته ، وعن نفس المال في المدة ذاتها ، كطالبة كل من مصر وإيطاليا شخصا مقيا في إيطاليا بالضربية على ابراد حصل عليه في سنة ١٩٥٦ من أسهم وسندات مصرية .

ولكي يتحقق الازدواج لابد من اجباع الشروط الآتية :

را - أن يكون المول واحدا

_ ٢ - أن تكون المادة الخاضة للضريبة واحدة .

ر الله المريد الضريبتان أو الضرائب من نوع واحد أو متشابهة على الأقل. رع سا أن تكون المدة التي تدفع عنها الضريبة واحدة

الشرط الأول : وحدة الممول .

• ٣ ٣ ... لا يثير هذا الشرط صعوبة بالنسبة للأشخاص الطبيعيين ، على خلاف الحال بالنسبة للأشخاص المنوية ، فإذا فرضت ضريبة على أرباح شركة ما وأخرى على نصيب مساهميها فى تلك الأرباح لم يمكن هناك ازدواج من الناحية القانونية ، لتميز شخصية الشركة عن شخصية المساهمين أما من الناحية الاقتصادية فإن هنسسالة ازدواج ، لأن المساهمين هم الذين يتحملون فى النهاية كلتا الضريبتين ، ولذلك يسمى بعض المكتاب هذه الصورة من ازدواج الضرائب « بالازدواج الاقتصادى ».

الشرط الثاني : وحدة المادة الخاضعة للضربية

 يمتلكلها مصريون أو أجانب متوطنون فى مصر والمفروض على دخلها ضريبه فى الدولة الأجنبية .

الشرط الثالث : وحدة الضريبة .

٣٣٢ ـــ لا يكون هناك ازدواج إلا إذا كانت الضريبتان أو الضرائب من نوع واحد أو متشابهة على الأقل كضريبتى دخل أو ضريبتى رأس مال على أنه لما كان لكل دولة نظام ضرائبها الخاص بها فقد يكون من الصعب تحديد الضرائب التى تستبر متشابهة ، ولذا تحدد الاتفاقات الدولية التى تنظم الازدواج ، الضرائب التى تمتمر متشابهة فى الدول الموقعة على الاتفاق .

الشرط الرابع: وحدة المدة .

٣٣٣ ــ لا تكنى وحدة المول ، ووحدة المادة الخاصة للصريبة ، ووحدة المضريبة نفسها ، لوجود الازدواج بل يشترط أيضاً أن تكون المدة التي يدفع عنها الضريبة واحدة فإذا زاول بمول نشاطا تجاريا في دولة معينة أثناء سنة معينة كسنة ١٩٥٣ إلى مثلا ، وسدد الضريبة عن أرباح تلك السنة لتلك الدولة ، ثم انتقل في سنة ١٩٥٣ إلى دولة أخرى وباشر فيها نشاطه التجارى وسدد لحا الضريبة عن أرباح تلك السنة ، لم يكن هناك ازدواج ، والواقع أن شرط وحدة المدة لم يخرج عن كونه شرط وحدة المادة الخاصمة للضريبة في صورة أخرى ، لأن أرباح سنة ١٩٥٧ هي غير أرباح سنة ١٩٥٧ مي غير أرباح

ازدواج الضرائب وتنكرارها :

(Doppelbe- يفرق بعض الكتاب الألمان بين ازدواج الضرائب steuerung) . فالضريسة steuerung) ، فالضريسة

على رقم الأعمال مثلا تسرى على بيع السلم ، فإذا بيت نفس السلمة عدة خرات، سرت الضرية على كل بيع ، ويكون هناك « تكرار » للضريب سببة وليس « ازدواجا » لأن الضريبة مفروضة على كل عملية بيع ، وكل عملية بيع متميزة عن الأخرى .

أنواع ازدواج الضراتب :

ازدواج الضرائب إما أن يكون داخليا أو دوليا ، وفى كلتا الحالتين إما أن يكوّن مقصوداً أو غير مقصود .

§ ١ ـ [زدواج الصرائب الداخلي

الفرائب على نفس الإقايم ، كا يحمد في الدول الاتحادية إذا فرضت كل من الفرائب على نفس الإقايم ، كا يحمد في الدول الاتحادية إذا فرضت كل من الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات نفس الفريبة على المال ذاته . وكا يحمد متغرض كل من الحكومة المركزية والهيئات المحلية نفس الفريبة على مادة معينة، أو عند ما تفرض نفس السلطة سواء أكانت السلطة المركزية أم سلطة محلية أكثر من ضريبة على المال نفسه .

الازدواج المتصودن

۲۲٦ - يكون الازدواج الداخلي مقصوداً إذا أراده المشرع المتحراض غتلفة أهما:

1 - الحصول على إيراد ،

فيفرض المشرع ضرائب إضافية إلى جانب الضرائب الأضلية ، ومن هذا القبيل الضريبة الإضافية للدفاع التي فرضها المشرع للصرى بالقانون رقم ٧٧٧ لسنة ١٩٥٦ الصنادر فى ٣ يوليه سنة ١٩٥٦ (٢٦ لمواجبة بعض النفقات اللازمة لدم الدفاع عن البلاد (٧) .

. . . زيادة العب، على بعض طوائف المدولين أو بعض المواد بطريقة أقل ظهوراً من رفع سعر الضريبة .

فيفرض الشرع على تلك الطوائف أو على تلك المواد ضريبة خاصة فعسلا عن الضريبة التي تلحق جميع المعولين أو جميع المواد ، ومن هذا القبيل رسم الدمنة الذي فرضه المشرع المصرى على قيمة الأسيم والسندات وحصص التأسيس بنسبة واحد في الألف من تلك القيمة (٣) وذلك بدلا من أن بجمل سعر الضريبة على إيراد تلك الأسهم والسندات أعلى من السعر للقرر للابرادات الأخرى ، فرسم الدمضة هنا ليس في الحقيقة سوى ضريبة إضافية على إيراد تلك القيم .

حـ تصحيح نظام الضرائب:

وذلك بفرض ضريبة شخصية عامة على الإيراد إلى جانب الضرائب النوعية المينية على فروع الدخل حتى يكون هناك تناسب بين عب الضريبة ومقدرة الأفراد على المساهمة في الأعباء العامة ، كما ضل للشرع المصرى بفرض ضريبة عامة على الإيراد بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ إلى جانب الضرائب النوعية على الإيرادات الفرعية .

 ⁽١) يتراوح سمر هذة الفهرية ين ١/٠ و ور٣ / من أوهية الفهراث النوهية وبن٠/٠ و و ١٠ / من وعاء الفهرية العامة على الايراد ، وتحصل مع الفهراث الأسلية وفي مواعيدها وتأخذ حكميا .

⁽٧) ومن هذا الفيل أيضاً ضربية الدفاع الوطني التي كان للمدع الصرى قد فرسها يمتضى الفاق رقم 12 لسنة ١٩٧٠ بلسنة ١/من الضرائب الماشرة والضرائب غيرالماشرة عوضص حصياتها قدفاع الوطني ء ثم غير الغالمها بعد ذلك ، وأثنى تضميمها الدفاع ، وسماها والضربية الإنساقية ١٠٥ ورفع سعرها مع تخفيضات وإعفادات ، وجعلها تصاهدية على ضربية الأطبان والمقال وقد مدينة المعالمات ألفائل وقد ١٩٤٦ .

⁽٣) القانون، وقم ٢٧٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير وسم دمنة ، النصل الثالث من الجدول وقم ٢ .

ي _ الحد من ارتفاع الدخول

ومن هذا القبيل الضريبة الإضافية على مايتقاضاه أعضاء مجالس إدارة الشركات المساهمة ، التى فرضها المشرع بالقانون رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٥٧ ، وعدل نظامها بعد ذلك بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ الذى حل محله ، وهى ضريبة تصاعدية يتراوح سحرها بين ١٠ ٪ على الدخول التى تزيد على أنى جنيسه ، إلى ثلاثة آلاف و ٨٠ ٪ على مايزيد على عشرة آلاف جنيه . والقرار بقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون المموميون علاوة على مرتبالهم الأصلية (١) ، الذى نص على دفع مايزيد من الأجور الإضافية عن حد معين إلى الدولة ، إذ المقصود منهما الحد من ارتفاع الدخول .

ہ ۔ تدبیر موارد للمیثات المحلیة

وذلك بأن يعطى المشرع الهيئات المحلية الحق فى تقرير بعض نسب مئوية إضافية البعض الضرائب التي تحصلها اللوقة ، بشرط ألا تتجاوز هذه النسب حداً أعلى معيناً ، ومن هذا القبيل مافعله المشرع المصرى إذ أعطى لمجالس المديريات الحق فى تقرير رسوم إضافية إضافية لضريبة الأطيان لمدة محدودة وإلى حد معين (٧) . وفى تقرير رسوم إضافية لمدة معينة أيضا لا ية ضريبة عامة أخرى مقررة فى المديرية (٧) ومن هذا القبيل أيضا ما قرره القانون رقم ١٩٥٥ لسنة ١٩٥٠ من فرض ضريبة إضافية على ضريبة الأراح

 ⁽١) المدل بالقرار بقانول وقم ١٦٩ لسنة ١٩٥٧ ، واتفانون وهم ١٠ لسنة ١٩٥٨ وألفرأو بقانول وقم ٣١ لسنة ١٩٥٩ ووقم ٩٣ لسنة ١٩٥٠

⁽۲) أننايةً كم // من شربية الأطبان ، ويصدو يذك قرار من مجلس الوزواء (الآن هراو من رئيس الجمهودية) ، ولجالس المديريات الحق فى ذيادة اسية الرسوم الإضافيه إلى ١٩ ـ// بفوط موافقة مجلس الوزواء (الآن رئيس الجمهودية) ويصدور قراو منه •

⁽٣) بشرط موافقة مجلس الوزواء (الآن رئيس الجمهورية) وصدوو قراد منه -

التحارية والصناعية لصالح المجالس البلدية بنسبة ١٠ ٪ منها (١). وما قوره القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٥ بنظام المجالس البلدية ، لتلك المجالس من الحق فى فرض رسوم إضافية بنسبة مئوية على ضريبة المقارات المبنية (٢) ، ومن فرض رسم على الوارد من البضائع بنسبة ٢ ٪ من قيمة الرسوم الجحركية الأصلية المفروضة على هذه البضائع (٣) وما قورته القوانين المنظمة للمجالس البلدية لمدن القاهرة والاسكندرية وبور سعيد من ضرائب ورسوم إضافية عائلة (١).

الازدواج غير المقصود

المالى ، ويرجع ذلك إلى أن الدولة قد تفرض ضرائب جديدة تحت ضغط حاجها إلى الأموال دون أن تبحث في التشريع المالى ، ويرجع ذلك إلى أن الدولة قد تفرض ضرائب جديدة تحت ضغط حاجها إلى الاثموال دون أن تبحث في مدى تلاءمها مع نظام الضرائب القائم ، كما قد يرجع إلى عدم تحديد الاختصاص المالى الهيئات التي تمارس الطها على نفس الإقليم وهي الدولة والاقليم والملديرية والبلدة . ويمكن تجنب تعدد الضرائب غير المقصود بواسطة التشريع ، ومن هذا القبيل ما فيله المشرع المصرى إذ منع بعض حالات التعدد في المواد ٢ و ٣٥ و٣٠ من القانون رقم ١٩٩ وما قرره في المادة ٣٣ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بثأن فرض ضريبة عامة على الإيراد من أنه لا يجوز للهيئات المحلية سواء

 ⁽١) وتحسل مع الضربية الأسلية واسرى طبها أحكامها • وقد استنق القانون رقم ٣٦ المنظام الحبال على الشابقة ء أحكام القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٠ المار إليه (م ٨١من القانون - ٣٦ سنة ١٩٥٠) .

⁽٢) م ١٩٥٠ (١) من القانون رقم ٦٦ استة ١٩٥٠ -

⁽٣) م ١ (س) من الفائون رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٠-

^{» (}غ) القوانين رقم هذا لسنة ١٤٥٠ ورقم 14 لسنة ١٩٥٠ ورقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٠ والقوانين المسلة لحاء المتنامة للميمانس البادية المان القاهرة والاسكندرية وبور سعيد على التوانى

فى ذلك مجالس المديريات والمجالس البلدية أن تفرض ضريبة عمائلة للضريبة العامة على الإيراد أو أن تفرض ضرائب إضافية عليها .

§ ۲ ـ أزدراج الضرائب الدولى

٣٢٨ - يرجع هذا النوع من الازدواج إلى أن كل دولة ، بما لها من حق السيادة ، تضع نظامها المالى ونقاً لحاجاتها ونظمها دون مراعاة لتعارضه مع تشريعات غيرها من الدول الأخرى . يضاف إلى ذلك أن للبادى المالية التى تأخذ بها الدول المختلفة ليست دائما واحدة مما قد ينشأ عنه ازدواج فى الضرائب .

ويبرر بمض الكتاب الازدواج الدولى بأن الضريبة تدفع مقابل حماية الدولة ، ولما كان حصول المدول على جزء من دخله فى دولة وإنفاقه فى دولة أخرى بجمله يستفيد من حماية كتا الدولتين ، فإن عليه أن يدفع ضريبة لكل منهما ، أى أن ازدواج الضريبة يبرره ازدواج الحماية (١١). ولا توجد قاعدة من قواعد القانون الدولى ولا عرف دولى يحرم ازدواج الضرائب ، على أنه يؤخذ المالازدواج أنه قد يرهق المول إذا كان مجرع ما يدفقه من الضريبة كبيرا ، وأنه ضار من الوجهة الاقتصادية العالمية لأنه يعوق حركة اكتفال رؤوس الأموال وتنقل الأشخاص من دولة إلى أخرى ، مما يؤثر على توزيع القوى المنتجة فى العالم على توزيع القوى المنتجة فى العالم على أفضل وجه .

٣٢٩ – والازدواج الدولى يكون مقصوداً أو غير مقصود ، فيكون مقصوداً إذا أداده المشرع ، كما فرصت الدولة ضريبة على إيراد رؤوس الأموال المستشرة فى الخارج ، والمفروض عليها ضريبة فى الدولة التى بها مصدر الإيراد ، وذلك لمنع استيار رؤوس الا موال فى الخارج ، على أن الازدواج الدولى يكون عالبا غير مقطود ، ويمكن تلافيه بواسطة التشريع الداخلى لكل دولة ، والانفاقات الدولية .

⁽¹⁾ Grislotti, Principi di Politica, diritto e scienza delle finanze, Padova, 1929 p.182 J.

الازدواج بواسطة التشريع الداخل :

. ۳۲۳ - أما تفادى الازدواج مواسطة التشريع الداخل فيكون بأن تقيد الدولة سلطها المالية من حيث امتدادها إلى خارج إقايمها ، كأن يتبنى مواطنيها الذين يتخذون دولة أجنية موطناً مالياً لهم من أن تسرى عليهم الفريبة العامة على الإيراد، إذا كانت الدولة الأجنية الى يقيمون بها تفرض مثل هذه الضريبة .

نفادی الازدواج بواسط الاتفاقات الدولیا :

۳۳۱ - عالجت بعض الماهد الدولية ، كمهد القانون الدولى ، وغرفة التجارة الدولية موضوع الازدواج ، واهتمت به عصبة الأمم ، ثم الأمم المتحدة . أما عصبة الأمم فقد عينت لبحثه لجنتين ، إحداهما من الخبراء الاقتصاديين وقدمت تقريرها في سنة ١٩٣٣ ، والأخرى من الخبراء الفنيين وقدمت تقريرها في سنة ١٩٣٥ .

تقرير الخبراء الاقتصاديين :

٣٣٧ – وأهم ما جاء في تقرير لجنة الخبراء الاقتصاديين إحلال فكرة التبعية الإقتصادية على فكرة التبعية السياسية كأساس لساعلة الدولة في فرض الفرائب ، عا يعطى لدولة موطن المسكلف ودولة موقع أمواله حقا مشروعا في فرض الفرية عليه بنسبة مصالحه الاقتصادية في كل من الدولتين . ورأت اللجنة أنه لا يمكن منع الاردولج إلا بتضحية من جاب الدولة : (١) إما عن طريق إغاء الدخل الآفي من المفارج من الفريبة ، وذلك بأن تخصم الدولة من الفرائب المستحقة على المتوطنين كل ضربية يكونون قد دفوها لدولة أخرى على دخولهم للستمدة من مصدر أجنبي . (م) وإما عن طريق إعفاء الدخل المرسل إلى الخارج من الضريبة . (م) وإما عن طريق إعفاء الدخل المرسل إلى الخارج من الضريبة . (م) وإما عن طريق إعفاء الدخل المرسل إلى الخارج من الضريبة . (م) وإما عن طريق إعفاء الدخل المرسل إلى الخارج من الضريبة . (م) وإما عن طريق إعفاء الدخل المرسل إلى الخارج من الضريبة . (م) وإما عن طريق إعفاء الدخل المرسل إلى الخارج من الضريبة من المائة المائة الدخل المرسل إلى الخارج من المرسود في المائة المائة المائة الدخل المرسلة المرسود في المائة المائة المرسود في المائة المرسود في المائة المائة المائة المرسود في المائة الما

طريق تقسيم الضريبة بين الدول صاحبة الثأن بنسبة يتفق عليها ، كالاتفاق على أن يدفع الشخص الذي يتوطن في دولة ويستشر أمواله في دولة أخرى نصف الضريبة لدولة الموطن ، والنصف الآخر للدولة المستئمر فيها المبال . (د) وإما عن طريق تقسيم مصادر الإيراد، كالاتفاق على أن تستقل دولة الموطن بفرض الضريبة على الثموة المنقولة ، ودولة موقع المقار بفرض الضريبة على الثروة المقارية .

ولما كانت الطريقة الأولى ضارة بالدول الدائنة وكان الخبراء ينتمون إلى دول دائنة ، فإنهم لم ينصجوا باتباعها ،كذلك طرحوا الطريقةين الثالثة والرابعة لما ينجم عن تطبيقهما من صموبات كثيرة ، وأوصوا باتباع الطريقة الثانية على اعتبار أنها أقل الطرق صعوبات عند التطبيق .

وقد أثار هذا التقرير كثيراً من انتقاد الخبراء الماليين ، ومخاصة في الدول للدينة ، ورأى البعض إعلاء حتى فوض الضريبة للدولة التي بها مصدر الدخل ، ورأى البعض الآخر إعطاء ذلك الحق للدولة التي يسهل عليها فرض الضريبة وجبايتها ، وهي في الغالب الدولة التي بها مصدر الدخل ، ولهذا الرأى الأخير قيمته لأنه يراعي الاعتبارات المملية في مسائل الضرائب وهي اعتبارات ليس من الصواب إهالها .

تقرير الخبراء الفئيين

ويناب عليه طابع التوفيق بين المصالح المتمارضة وهو يميز ، في سبيل الوصول إلى حلول علية للزدواج، بين الضرائب المينية ، وهي التي تصيب المادة أو التشاط موضوع التي تصيب المادة أو التشاط موضوع الفرية مباشرة ، وبين الفرائب الشخصية ، وهي التي تصيب الممول حسب مقدرته الشكليفية ، وبحمل جباية الأولى للمولة الموجود بها مصدر الدخل ، أو موقع الممال الخضد للفرية ، وجباية الأولى للمولة الموجود بها موطن المكلف .

وبناء على ذلك يكون فرض الضرائب على إيرادات المقارات ، وفوائد الديون المقارية وأدباح الاستغلال الزراعى ، وأرباح المنشآت الصناعية والتجارية للملولة التى سها موقع المـال .

أما مشروعات الملاحة البحرية ، فقد رأى التقرير إعطاء الدولة التي بها مركز المشروع حق فرض الفعريبة على جملة أرباحه ، بصرف النظر عن مكان تحقفها .

وأشار التقرير بانباع مبدأ التقسيم بالنسبة للبنوك وشركات التأمين والمنشآت الصناعية والتجارية التي يشمل نشاطها عدة دول، بأن أعطى لكل دولة الحق في فرض الضريبة على الجزء من الأرباح الذي ينشأ مها .

وأعطى للدولة الموجود بها مركز الشركة الحق فى فرض الضريبة على ما يؤخذ من الأرباح لمدير الشركة . وللدولة التى يباشر فيها العمل أو تزاول فيها المهنة الحق فى فرض الضريبة على دخل العمل أو المهنة .

وأشار التقرير بترك جباية الضريبة على دخل القيم المنقولة والحسابات الجارية والودائم للدولة الموجود بها موطن المدين ، وهى دولة مصدر الدخل . أما غير ذلك من الديون فإن دولة موطن الدائن هى التى لها الحق في جباية الضريبة على دخايا .

أما مرتبات الموظفين والمستخدمين العموميين الذين يمارسون نشاطهم خارج حدود الدولة ، وكذلك المعاشات العامة فتنخص بفرض الضريبة عليها الدولة التي تدفع للم تيات والمعاشات .

وفيا يتعلق بالضرائب الشخصية : وهى كما سبق القول الضرائب التى تصيب الممول حسب مقدرته التكليفية ، جعل تقرير لجنة الخبراء الفنيين جبايتها للدولة التى بها موطن المكلف ، إذ فيها تتضح حالته المالية ، على أن يخصم من تلك الضريبة عند اللزوم مقدار ما يكون الممول قد دفعه كضريبة عينية فى دولة أخرى على دخول فرعية ناشئة فى تلك الدولة الأخرى .

ولم قضع لجنة الخبراء الفنيين تعريفاً واحداً للموطن إذ وجدت أن فكر ته مختلف باختلاف الضريبة ، فاعتبرت دولة للوطن ، المولة التي اختارها المكلف لإقامته المادية ، بالنسبة للضريبة العامة على الإيراد ، والمدولة التي اتخذ فيها الممول مقر سكناه عند وقامه بنية ظاهرة للاستقرار فيها ، بالنسبة لضريبة التركات والمدولة التي مها مركز الشركة أو المركز القعلي للمشروع بالنسبة للأشخاص المنوعة .

وعدت لجنة الخبراء الفنيين ، بعد أن ضم إليها أعضاء يتلون دولا جدديدة اللائة الجماعات ، في مايو سنة ١٩٣٧ ، وأعدت أربصة مشروهات لا تفاقات بين الدول خاصة بالفر اثب المباشرة ، وضر اثب التركات، والتعاون الإدارى لجابة الفر اثب ، ووافق مؤتمر جنيف في اكتوبر سنة ١٩٣٨ على المشروعات التي وضعها اللحنة للاتفاقات الثائية . وأبدى الرغبة في أن تنشى، عصبة الأمم هيئة دائمة لدراسة المسائل الهامة التعلقة بالضرائب ، فألفت بناء على ذلك لجنة الفرائب ، التي أخذت في دراسة تشريع الدول فيا ينها (١).

٣٣٤ - وقد تابعت عصبة الأمم اهمامها بازدواج الضرائب أثناء الحرب السالية الثانية . فقدت لجنة الضرائب بها المؤتمر الإقليمي الشائى للضرائب بها للكميك لبحثه (١٩ -- ٢٩ يوليه ١٩٤٣) (١) كما اهتمت به بعد ذلك هيئة الأمم المتحدة .

⁽¹⁾ Carroll. M. B. Prevention of International Double Taxation and Fiscal Evasion League, of Nations, Geneva, 1939, .

⁽²⁾ Fiscal Committee, League of Nations, Model Bilateral Conventions For the Prevention of International Double Taxation and Piscal Evasion (2 nd Regional Tax Gonfessors. Mexico. July 1943) Genera, 1945.

وقد عملت الدول على إبرام اتفاقات ثنائية فيا بينها لمنع الإردواج بالنسبة لضريبة معينة كضريبة النركات، أو بالنسبة لمدة ضرائب معينة ، ويوجد من هذه الانفاقات الآن عدد كبير، وقد عقد بعضها في أواخر الترن الماضى وأوائل القرن الحالى ، وعقد عدد كبير منها بعد الحرب العالمية الأولى وبالأخص بعد سنة ١٩٣٩ ، وقد نشرت عصبة الأمم ثم الأمم المتحدة هذه الانتفاقات .

٣٥ -- التشريع المالى المصرى وازدواج الضرائب

٣٣٥ ـ عنى المشرع المصرى عنبد فرض الضرائب على دخل الثروة المنقولة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بتلافى ازدواج الضرائب فجملها كقاعدة عامة تسرى على الدخول التي تنشأ في مصر .

على أنه بالنسبة لهـ ذه الضرائب وللضريبة العــامة على الإيرادات ولضرائب التركات أخذ في بعض الأحوال بمبدأ الموطن وفي بعض الأحوال الأخرى بمبــدأ التعمة الساصة .

فأخذ بمبدأ الموطن في أحوال أهمها :

(١) حالة إيراد القيم المنقولة الأجنبية الملوكة لأجانب متوطنين أو مقيمين عادة في مصر (ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ . م ٤)

(٣) حَالة الا موال المنقولة الموجودة بمصر والخلفة عن مورث أجنى له محل توطن شرعى في مصر (ق ١٩٤٣ لسنة ١٩٤٤ ، م ٢ / ٢) .

(ع) أخضع الأُجانب المتوطنين في مصر للضريسة الصامة على الإيراد حي ولوكانت إيراداتهم نائجة من مصادر خارج مصر (قانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ م ١) وأخذ المشرع المصرى بمبدأ التبعية السياسية في أحوال أخرى أهمها:

- (١) حالة إيراد القيم المنقولة الأجنبية المملوكة لمصريين (ق ١٤ لسنة ١٩٣٩م ٤).
- (٢) حالة فوائد الديون والودائم والتأمينات المنتمرة في الخارج والمطلوبة لمصريين (ق رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ م ١٥).
- (٣) أخضع تركات المصريين ولوكانوا متوطنين في خارج مصر لضرائب التركات (ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ م ٢).
- (٤) أخضع المصريين أياكان موطنهم للضريبة العامة على الإيواد (ق ٩٩ لسنة ١٩٤٩م ١).

٣٣٦ – وقد صدر القانون رقم ٥٤٣ لسنة ١٩٥٥ يرخص لمجلس الوزراء في إبرام اتفاقيات ثنائية أو جماعية لتلافى ازدواج الضريبة الدولى بشرط المعاملة بالمثل وجاء في المذكرة الإبضاحية للقانون أن الحسكومة سوف تأخذ عند عقد هذه الاتفاقيات بالمبادىء الأساسية المشتملة عليها النماذج التي أقرتهما عصبة الأمم ومن بعدها الأمم المتحدة في هذا الشأن. وكان رائد المشرء المصرى في إصدار هذا القانون العمل على اجتداب رموس الأموال الأجنبية لاستُهارها في المشروعات ذت الأثر الحيوى في تدعيم الاقتصاد المصري وتنميته ملذ يترتب على ذلك من زيادة الدخل القوى فضلاعن توثيق الملاقات الاقتصادية بين مصر والدول الأجنبية ، كما جاء في مذكرة القانون الإيضاحية .

وقد عقدت عدة اتفاقات بين الجمهورية العربية المتحدة (الإقليم الجنوبي) وبين بعض الدول لتحنب الاردواج الضريبي . من ذلك انفاق عقد مع ألمـانيا الاتحادية(١٠) . وآخر مع السويد(٣) وثالث مع الولايات المتحدة الأمريكية .

⁽۱) ووفق علیه بالفرار الجمهوری رقم ۱۳۷۷ لسنة ۱۹۵۸

⁽۲) ووئق علیه بالتراز الجهوری رقم ۸۲۶ لسنة ۱۹۰۸

المطلب الثالث

قاعدة الماواة أمام الضريبة

المفصود من هذه القاعدة تساوى الأفراد أمام أعباء الضرائب كلها لا أمام ضريبة معينة ، ويتفقى علماء المالية على وجوب توزيع الضرائب على الأفراد توزيعاً عادلا ، على أمهم مختلفون على الطريقة التي توصل إلى هذا التوزيع المادل ، وهناك عدة نظريات للوصول إلى هذه الطريقة أهمها : نظرية الساواة في التضحية ، ونظرية الحلد الأدبى التضحية ، ونظرية المقدرة التكليفية .

١٥ ـ نظرية المساواة في التضحية (١)

۲۲۷ - تتلخص هذه النظرية في أنه لكي تكون هناك مساواة في توزيع أعياء الضرائب يجب أن تكون التضعية الناشئة عن دفع الضرينة واحدة بالنسبة إلى كل فرد وهذه النضعية عثالها مجموع المنافع الاقتصادية التي يحرم منها الفرد بدفع مبلغ الضريبة .

وقد تفسر المساواة فى النصحية بأنها مساواة فى النصحة المطقة (٢) ، أى أن يدفع كل ممول نفس المبلغ ٢٠٠ جنيه مثلا . وهذا التفسير قد يكون مستساعًا فى نظام بدأتى للضرائب ، تفرض فيه الضربية على الأشخاص باعتبارها جزية رءوس ، إلا أنه لا يمكن قبوله فى نظام تتفاوت فيه الدخول لأنه يخالف روح النظرية فايست قصحية من كان دخله ١٠٠٠٠ جنيه مثلا كتضحية من كان دخله ١٠٠٠٠ جنيه إذا كان ما يدفعه كل منهما للساهمة فى الأعباء العامة ١٠٠٠ جنيه .

وفسر بعض الكتاب ٢ الساواة في التضعية بأنها الساواة في التضعية السبية

Pierson (*) Edgeworth (*) Egalité de Sascision (1)

وجو تفسير أقرب إلى روح النظرية وإلى المدلة من التفسير الأول وهو يؤدى إلى المدلة من التفسير الأول وهو يؤدى إلى المسرية النسبة أى أن يدفع كل بمول نفس النسبة من دخله كضريبة شل ١٠ ٪ .

ويؤخذ على هذا التفسير أن الضريبة النسبية لا تحقق للساولة في التضحية إلا إذا كانت ثروات الأفراد و دخولهم متقاربة ، أما إذا اتسعت الفروق بين ثروات مختلف الأفراد ، وعظم التباين بين دخولهم كما هو الحال في المصر الحاضر ، فإن الفيريبية السبية لا تكفي لتحقيق الحاواة في التضحية ، ولا تكون التضحية واحدة في هذه الحلقة إلا إذا ازداد عب الضربية تبعاً لازدياد الدخل ، طبقا لنظرية المنفية الحديثة . وهي التي تزداد بنسبة أكبر من نسبة زيادة الماضية لها .

٩ ٣ - نظرية الحد الادن للنضحية (١)

٣٣٨ - تتلخص هذه النظرية في أن توريخ عبه الضرائب على الأفراد يجب أن يسكون عيث تصبح التضحية الى يتحملها المسكون في مجوعهم، والناشئة عن دفع الضرائب أقل ما يمكن (١). ولما كانت التضحية الناشئة عن الحرمان من مبلغ معين من النقود أقل كانت ثروة المسكلف أكر، فإن التضحية السكلية أي مجوع تضحيات للسكلفين الناشئة عن جباية كمية معينة من الضرائب تسكون أقل كان نصيب الأغنياء من الفرائب أكر ونصيب الفقراء أقل، وبناء على ذلك ينبغى أن تؤخذ الضرائب من الدخول والثروات السغيرة ، أما الدخول والثروات الصغيرة ، فلا يمس إلا عند عدم كفاية الأولى . وتؤدى هذه النظرية عملا إلى الفرائب فلا يمس إلا عند عدم كفاية الأولى . وتؤدى هذه النظرية عملا إلى الفرائب

^{·-(2)} Edgeworth

التصاعدية الشديدة ، ولكن الضرائب التصاعدية الشديدة ، فى رأى أصحاب هذه النظرية ، تضعف روح الإقدام على المشروعات لدى الأفراد ، كما نسوق الادخار ، وتقعد بالمول عن تنمية ثروته ، وبذلك تؤدى فى الهاية إلى نقص الدوة القومية

ويؤخذ على النظريتين السابقتين أن فكرة المساواة في التضحية ، والحد الأدنى التضحية ، لا يستطاع تحقيقهما عملا ، إذ ليس هناك معيار يستطاع الاستعانة به في قياس التضحيات لقارنة ما يصيب كل فرد مها بما يصيب الآخر ، فالتضحية الناشئة عن حرمان المبول من المبلغ الذي يدفع كضريبة تتفاوت باختلاف المبولين وعقليتهم ومراجهم ، فضريبة مقدارها ١٠٠ جنبه مثلا تستوفى من شخصين متساويين في الدخل وفي الأهباء قد يتفاوت أثر الألم والتضحية الذي تحدثه في كل منها .

٩ - نظرية المقدرة التكليفية (١)

۲۳۹ - تتلخص هذه النظرية فى أن توزيع الضرائب بجب أن يكون تبعا لقدرة الأفراد الاقتصادية على الدفع ، وهذه القدرة تستفاد ، طبقا لهذه النظرية ، من عناصر موضوعية ملموسة كالدخل أو الثروة .

ويبدو لأول وهلة أن نظرية المقدرة التكليفية تمتاز على سابقتها في إحلالها الدخل أو الدوة، وهي عناصر موضوعية ملموسة بمكن قياسها، محل التضحية وهي فذكرة بجردة لا بمكن قياسها.

وتفسر النا هذه النظرية بعض المبادى، التي تأخذ بها التشريعات المالية الحديثة كنا أيضاء الحداثة المدالات المسترين الدخل المدار المسترين الدخل المسترين الدخل المدارة المسترين الدخل الأدبى الدخل فهو أنه اليس لصاحب الدخل الأدبى مقدرة تكليفية ما ولذا لا يجب إلزامه بدفع أي شي،

⁽۱) Capacité contributive ومن القائلين بها : Wagner ومن القائلين بها

ولنطهم للأعبـاء العائلية يفسر بأن وجود زوجة وأولاد للممول يقلل من مقدرته التكليفية. ولذا يجب تخفيض القيمة الخاضعة للضرية بالنسبة له.

أما تفسيرها لمبدأ الحميز بين الدخول، أى اختلاف معاملة الدخول فيما يتملق بالضرائب اختلاف مصدركل منهما ، فلأن المقدرة التكليفية للممول تختلف باختلاف مصدر دخله .

فيا عدا البادى. السابقة لأتمدنا هذه النظرية بحل حاسم المشكلة التي بحن بصددها كا يزعم أنصارها ، إذ أنه طبقاً لها يجب أن تقاس الفرائب على المقدرة التكليفية ، وهذه تختلف باختـ لاف الدخل أو الثروة ، ومعنى ذلك أن من كان دخله أو ثروته أقل ، وهذا لا يؤدى إلى حل المشكلة حلا حاسها ، ولكى نصل إلى ذلك يجب أن توضح النظرية إلى حد تتبع المقدرة التكليفية الدخل أو الثروة وإلى حد يجب أن تعنير الضريبة بتغيرها .

وقد حاول كثير من علماء المالية توضيح ذلك ، فقالوا بأن المول يكون أقدر على الدفع كليا قلت كية المنافع التي بجب أن يحرم مها عن كل وحدة من النقود يدفعها ، ولما كانت منفعة كل جزء من الثروة ، تتناقص بزيادة الثروة طبقاً لنظرية تناقص المنفعة وتتناقص بذلك التضعية النائسئة من الحرمان من كل جزء من الثروة ، فإن المقددة التكليفية لكل فرد بزداد بنسية أكبر من نسبة زيادة الدخل أو الثروة واستنتجوا من نسبة زيادة الدخل أو الثروة ، أي أنها بجب أن تكون تصاعدية ، وهم يصلون إلى هذه النتيجة باعباده على نظرية تناقض المنفعة ، وربطها بمبدأ التضحية ، أي أنهم متمدون في المهابة على نفس المناصر المجردة التي يعتمد عليها أصحاب النظريتين السابقتين يعتمد عليها أصحاب النظريتين السابقتين والتي تعتبر نقطة ضعف فيها .

• ₹ ۗ − وفى رأى بعض الكتاب (١) أن النظريات السابقة لاتمدوأن تكون مجرد محاولات لحل مشكلة نظرية لا حل لهما فى ذاتها ، وأنه مادامت النظرية قاصرة عن إعطائنا حلا عملياً ، فإن الطريقة التى يجب اتباعها فى توزيع أعباء الضرائب ، هى الطريقة التى يعتبرها جمهور المسكلفين عادلة . لأنها تكون حينئذ أقل من غيرها تعرضاً لقاومة المسكلفين ، وتهربهم من دفع الضرائب ، وأكثر إنتاجا من سواها .

وقد أخد بنظرية المقدرة التكليفية كثير من الكتاب، ورى أن صعوبة تطبيق المساواة في التضعية من الوجهة المملية لا يصح أن تقف عقبة في سبيل جمسل توزيع عبده الفرائب أقرب ما يكون إلى المدالة باستعال الضريبة التصاعدية ويمكن أن تتغير من صور التصاعد وأوضاعه الفنية ما يكفل لنا تحقيق هذه الفاية .

الحطاب الرابع الضريبـــة التصاعدية

غرمانا

٣٤٧ – كانت الضرائب النسبية تعتبر ضرائب عادلة ، ولذا سادت فى كثير من النظم المسالية زمناً ما ، ولكن منذ منتصف القرن التاسع عشر ، انتشر الاعتقاد بأن الضرائب التصاعدية أقرب إلى تحقيق العمدالة ، وساعدت على ذلك التيادات السياسية الديمقراطية الى كانت منتشرة فى ذلك الوقت ، ثم انتهى الأمر بتغلب هذه الضرائب فى جميم الدول تقريباً .

وتتميز الضريبة النسبية بساطها ، إذ تسكني معرفة سمرها لتحديد مبلغ الضريبة ، وبأنها ضريبة علية فعى لأنحتاج إلى إدارة مالية على جانب كبير من الكفاءة ، ولذا فهى تلائم الدول الى لم تتقدم تقدماً اقتصادياً كبيراً ، يضاف إلى ذلك أن الثروات والدخول تتقارب فى تلك الدول ، فيكنى تطبيق الضريبة

⁽¹⁾ Fanno. Elementi diScienza delle Finanze Torino 1931

النسبية لتحقيق المدالة التكليفية ، كما أن نفقانها العامة ليست كبيرة ، فلا تمتاج إلى الإيرادات الكبيرة التي تغلها الضربية التصاعدية .

المقصود بالتصاهر :

٣٤٣ — يدفع عن كل مادة خاضعة للضريبة مقدار من الضريبة يزيد بزيادة تلك المادة . فإذا كانت زيادة الضريبة بنفس نسبة زيادة المادة الحاضمة لها ، كأن تريد الضريبة إلى الضعف إذا زادت المادة إلى الضعف مثلا ، قيل بأن الضريبة نسبيه (١)

أما إذا زادت الضربية بنسبة أكبر من نسبة زيادة الماضعة للضربية ، كأن تريد الضربية بأكثر من الضمف إذا زادت المادة إلى الضمف مثلا ، قيل بأن الضربية تصاعدية (٢)

وإذا كانت نسبة زيادة الضريبة أقل من نسبة زيادة اللادة الخاضمة لها ، كما لو زادت الضريبة بأقل من الضمف إذا زادت المادة إلى الضمف شلا، قيل بأن الضريبة تصاعدية معكوسة (٢)

سعرالضربية إلى فيبهل إز

* ٢٤٣ ـ صلق لفظ « سعر الضريبة » أو « معدل الضريبة » (4) على النسبة بين مقدار الضريبة ومقدار المادة الخاصة علما ، فإذا كان مقدار الضريبة • ١٠ جنبه عن دخل مقداره ١٠٠٠ جنبه فإن سعر الضريبة يكون ﴿ أَو ١٠٪

فني حالة الضريبة النَّسْبَية يظلُ سعر الضريبة واحداً في جميع الأحوال ، ولذلك

impôt Proportionnel (1)

Impôt progressif (٧) بالقراسية و Graduated Tex بالانجليزية .

Impôt régressif st Impôt Progressif à rehoum (7)

Toux. (1)

يمكن فمريفها بأنها العنويبة دات السعر الثابت (١) ، ومثالها فى التشريع المصري أمريبة الأطيان ، وضريبة المبانى ، والضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .

أَمَا َ فَى حَالَةَ الفريبة التصاعدية فإن السعر يكون متزايداً ، ولفلك يمسكن تعريفها بأنها الضريبة ذات السعر المتزايد (٣ ومثالها فى النشريع المصرى الضريبة العامة على الإيراد ورسم الأيلولة على التركات .

وفى حالة الفُرية التصاعدية المكوسة يتناقص السعر ولذا يمكن تسميها بالضرية ذات السعر المتناقص (٣) ، ومثالها فى التشريع المصرى بسغر حالات رسوم الدمنة ، والضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهى ، فأنها تصاعدية فى مجموعها وتصاعدية معكوسة فى بسفن أجزائها (١) ..

أغرامه الضريبة التصاعدية : المستحر

آلا كلا سالفرض من الضريبة التصاعدية إما أن يكون ماليًا ، أو اجباعيًا أو التصاديًا ، ويكون الله ، ويكون التصادي بالتصادي التقليل من التفاوت الاقتصادي بين المجتلف طبقات المجتمع ، ويكون اقتصاديًا إذا أريد بها تحقيق مصلحة اقتصاديًا إذا أريد بها تحقيق مصلحة اقتصادية كالحد من الادخار العاطل في المجتمع ، ويكون اقتصاديًا إذا أريد بها تحقيق مصلحة اقتصادية كالحد من الادخار العاطل في المجتمعاتذات الاقتصاد النامي التي يضرها الاكثار من الادخار

۱ هاس العربة التصاعدية إ

٢٤٥ ــ تقوم فكارة الضريبة التصاعدية على مبدأ تناقص المنفعة ، ذلك أن

à taux constant (1)

à taux décroissant (Y) à taux croissant (Y)

⁽²⁾ الفانون رقم ١٣٧٤ لسنة ١٩٥١ يتفرير رسم دسنة ، الفقرة ٣ من النصل الثالث من الجدول ٧ والفقرة الأوقى من الفصل الحامس من الجدول نهيه حسم والفانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥١ يفرض ضرية على المسارح وهيرها من ممال الفرجة والملاهي ، الجدول مه المجتمى بالفانون ، قبل تعديله يختضي الفانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٦ ، و بعد ذلك التعديل م.

منفقة كل وحدة من وحدات الثروة تقل بالنسبة إلى كل فرد بزيادة الكية التي متلكها من الثروة ، ومن هذا ينتج أن دفع كل جنيه من الضرائب يتضمن الحرمان من كية من المنفعة الاقتصادية أكبر بالنسبة لذى الدخل الصغير منها بالنسبة لذى الدخل المكبير ، فإذا ألزمنا كل مكلف بأن يدفع كضريبة عدداً من الجنبهات يتناسب مع دخله ، أى إذا كانت الضريبة نسبة ، فإن الأقل غنى يحرم من كمية من المنسبة على الدخل النقدى هى فى الحقيقة ضريبة تساعدية ممكوسة بالنسبة المنفعة الاقتصادية ، ولذلك تكون الفريبة النسبية على الدخل النقدى هى فى الحقيقة ضريبة تساعدية ممكوسة بالنسبة المنفعة الاقتصادية ، ولذلك لا يمكن أن يقال عبها إنها ضريبة عادلة ، لأن الفريبة النسبية من حيث للنفعة الاقتصادية ، أى أن تأخذ من كل ممول قدراً من المنفقة الاقتصادية يتذاسب مع ما يحققه له دخله من المنافع من كل ممول قدراً من المنفقة الاقتصادية يتذاسب مع ما يحققه له دخله من المنافع من كل ممول قدراً من المنفقة الاقتصادية يتذاسب مع ما يحققه له دخله من المنافع على الدخل النقدى ، ولذا كانت الصريبة التصاعدية بمي الضريبة الوحيدة التي يمكن على الدخل النقدى ، ولذا كانت الصريبة التصاعدية بهي الضرية الوحيدة التي يمكن على الدخل النقدى ، ولذا كانت الصريبة التصاعدية بهي الضرية الوحيدة التي يمكن أن تتحون الفريبة الوحيدة التي يمكن أن تتحقق بواسطيم المداقة في توزيع أعياء الفرائب على مجوع المكافين .

٧ - نقد الضريبة التصاعدية

إذا كانت أكثر عدالة من الضريبة النسية من الوجهة النظرية ، هن الناحية المالية ، إذا كانت أكثر عدالة من الضريبة النسية من الوجهة النظرية ، فإمها ليست كذلك من الوجهة العملية ، إذ لا تحصل ممها عملا على توزيع لأعباء الضرائب أكثر عدالة مما تحصل عليه بواسطة الضريبة النسية ، ذلك أننا لكي تحصل من الفريبة التصاعدية على توزيع الأعباء التكليفية توزيعاً عادلا ، يجب أن يعليق التصاعد على كل الفرائب وليس على ضريبة واحدة ، فلا يكفى أن تكون إحدى الضرائب أو عدد

⁽١) Fanne المرجع السابق ذكره ·

منها تصاعديًا ، إذا كانت هناك ضرائب أخرى ليست تصاعدية ، لأن هذه الأخيرة تضيع الأثر التصاعدى الأولى ، فيجب أن يكون السعر الكلى لجيع الضرائب تصاعديا وللوصول إلى ذلك عملا مجب :

أولا _ أن بكون تدريج العب، التكايق لجيع المولين محكناً.

النيا ... أن يظل هذا التدريج باقياً عند التطبيق العملي .

فعن الشرف الاولى: يلاحظ أنه يوجد فى الدول الحديثة نوعان من الضرائب، ها الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة على الاستهلاك بالأخص. أما الضرائب غير المباشرة فن السملي تدريجها ومعرفة مايدفه كل فرد منها . مخلاف الضرائب غير المباشرة ، فإن الدولة بالنسبة لها تمين سعر الضربية ، ولكن لا يمكنها أن تمين ما يجب أن يدفعه كل فرد منها لأن هذا يرتبط بالمكية التي يستهاكها من المواد الخاصة للضربية ، ولذا فإن وجود الضرائب غير المباشرة وعدم إمكان جعلها تصاعدية ، يحمل من المستحيل مدوقة من المستحيل تدريج الأعباء التكليفية تدريجاً تصاعدياً ، كا يجمل من المستحيل مدوقة ما إذا كان ما يتحمله كل فرد من الأعباء التكليفية تصاعديا ، أو نسبيا ، أو تسبيا ، أو

وخلاصة رأى هؤلاء الكتاب أن نظام الضرائب الحالى القائم على وجود الضرائب غير المباشرة إلى جانب الضرائب المباشرة يمنع من تحقق الشرط الأول، وهو أن يكون التصاعد على كلى الضرائب وليس على بعضها.

ويرد على ذلك بأن وجود الضرائب غير المباشرة . وعدم استطاعة جملها تصاعدية، أدى إلى أن تكون الضرائب المباشرة تصاعدية حتى يمكن معالجة التصاعد الممكوس فى الضرائب غير المباشرة بواسطة التصاعد العلميعى للضزائب المباشرة .

أما عن الشَرطُ السَّافي : وهو أن يظل التصاعد باقيا عند التطبيق السلى ،

فيقولون بأن الضر أب مهما كان مقدارها وسعرها ، لا تبقى كلها على عاتق المول الذي يدفعها . لأن هناك ظواهر مالية من شأنها نقل عبء الضرائب وانتشاره ؛ تمنا ينتج عنه اختلاف العب، الحقيق لكل ممول عن العب، الذي يرمي المشرع للوصول إليه بتحديده للضريبة سعراً تصاعديا ، ويقولون بأنه حتى لو سلمنا جدلا بأنه في إمكان الدولة جمل السبء التكليفي للضرائب على كل فرد تصاعديا ، فإنه لا ينتج من ذلك عملا أن يظل توزيع السب على الأفرادكما أراده المشرع، والذي يهم هو التوزيع الفعلي للعبء المالي ، وليس التوزيع الذي يضعه المشرع ، والتوزيع الفعلي كما سنرى يخالف ما أراده المشرع، إذ يميل الأفراد إلى تقليل ما يدفعونه من الضرائب بإخفاء جزء من المادة الخاضمة للضريبة ، وهو ما يعرف بالمهرب من الضريبة ، وكل الضرائب معرضة للمهرب منها . إلا أن الضريبة التصاعدية أكثر تعرضا له من غيرها ، كما يتضح من المثال الآتي : إذا فرضت ضريبة نسبية بسعر ١٠٪ على الدخل فإذا أفلح من كان دخله ١٠٠٠٠ جنيه في إخفاء ٣٠٠٠ جنيه من دخله مثلا فإن ما يدفعه كضريبة هو ٨٠٠ جنيه مدلا من ١٠٠٠ جنيه . أما إذا كانت الضريبة تصاعدية ، بأن كانت ٨٪ على ٨٠٠٠ جنيه و ١٠ ٪ على ١٠٠٠٠ جنيه ، فإن ما يدفعه الممول إذا أفلح في إخفاء الـ ٢٠٠٠ جنيه من دخله هو ٦٤٠ جنيها بدلا من ٨٠٠ جنيه . يضاف إلى ` ذلك أن "مرب الأغنياء من الضرائب أكثر حدوثا من "مرب غيرهم ، لأن الأغنياء يعرفون أكثر من سواهم كيف يخفون جزءاً من أموالهم، وتكون النتيجة أن المهرب يضمف أثر التصاعد، بما يغير في الواقع من نظام توزيع الأعباء العامة على الأفراد ، وهو النظام الذي استعمل التصاعد الوصول إليه -

ويرد على ذلك بأن علاج مثل هذه الحالة يكون بمكافحة المهرب وليس مترك التصاعد. **۲٤٧** – ويقول كتاب آخرون^(۱) إن تصاعد الضريبة يؤدي في مهاية الأمر إلى استغراق المـادة الخاضمة لها وبعبارة أخرى إلى مصادرتها والاستيلاء عليها ، وذلك حين يصل سعر الضريبة الحقيق إلى ٢٠٠٧٪ .

ويرد على ذلك بأن الأخذ بالضريبة التصاعدية ليس ممناه تطبيقها على وجه غير معقول ، إذ يمكن إيقاف التصاعد عند حد لا تكون فيه الضريبة شديدة ، لأن تصاعد الضريبة ليس عقاباً أندى الدخل الكبير ، وإنما هو وسيلة لتوزيع الأعباء الهامة على المكلفين كل بقدر استطاعته ، ولأن زيادة سعر الضريبة عن حد معين تؤدى إلى تبديد المادة الخاضعة لها ، بما يترتب عليه في النهاية نقص حصيلتها ، إذ لا يجد المعول أي حافز لتنمية ثروته .

8 ° _ التطبيق العملي التصاعد

قصر تطبيقه على الضرائب التي تدل المادة الخاضمة لها على مقدرة الممول ، لذا يجب قصر تطبيقه على الضرائب التي تدل المادة الخاضمة لها على مقدرة الممول التكليفية ، وبناء على ذلك يرى معظم علماء المالية قصر التصاعد على الضريبة العامة على الإيراد ، لأن مقدرة الممول التكليفية لا تعرف إلا من مجوع موارده . ولا يسلمون بتطبيقه على الضرائب على الفرائب على المقدرة الممول المقيقة على الفرائب على المماملات ، فقد لا تكون هناك علاقة من هذه المعاملات والمقدرة التعاملين .

أتواع التصاعد :

الضريبة التصاعدية عدة أشكال فنية أهما:

⁽V) Leroy-Beaulieu

⁽م ١٤ - مُؤْجِزُ أَقَى اللَّالِيَّةُ السَّامَةِ)

١ – التصاعرالمستمر إلى مدمعين :

٧٤٩ – في هذا النوع يزداد سعر الضريبة بزيادة المادة الحاضمة لها طبقاً لنظام معين ، ويقف التصاعد في سعر الضريبة عند حد معين ، حتى لا تصل الضريبة إلى المصادرة ، ومتى بلنت هذا الحد الأعلى يظل السعر نسبياً :

مثال: إذا كان الإيراد ١٠٠ جنيه كان سعر الضريبة ١٪ ٥ ٥ ٥ ٧٠٠ ٥ ٥ ٥ ٥ ٧ ٪ ٥ ٥ ٥ ٣٠٠ ٥ ٥ ٥ « ٥ ٣٪ وهكذا

وزيادة سعر الضريبة إما أن يكون تبعاً لمتوالية حسابية كما فى المثال السابق. وإما أن يكون تبعاً لمتوالية عندسية مع زيادة المحاضعة للضريبة تبعاً لمتوالية حسابية كالمثال الآتى :

۲ -- التصاعر بالطبقات(۱)

• 73 - في هذا النوع تقسم المادة الخاضمة للضريبة إلى عدة طبقـات، ويزداد سعر الضه يبة في كل طبقة عن الطبقة السابقة لها . ويكون السعر واحداً لكل طبقة ، أي أن الضريبة تبقى نسبية داخل كل طبقة .

⁽١) التمامد بالبلقات Progression per classes

: مثال_ه :

ويلاحظ على هذا النوع :

(١) أن جميع الطبقات تبدأ من صفر وتنَّهي عند حد أعلى من الحد الذي وقفت عنده الطبقة السابقة .

(ب) أن الطبقة الأخيرة ليس لها حد أعلى . حتى لا يصل تصاعد الضريبة إلى استغراق المـادة الخاضمة لها .

تقرالتصاعر بالطبقات:

فإذا دفع من كان إيراده ١٠٠٠ جنبه مبلغ ٥٠ جنبها ضريبة ، وأصبح إيراده الصافى ٩٥٠ جنبها فإنه يجب ألا يقل عن ٩٥٠ جنبها صافى إيراد من يزيد إيراده على ١٠٠٠ جنيه وبناء على ذلك فإن صاحب الإيراد الذى يبلغ ١٠٠١ جنيها "يدفع ٥١ جمهاً فقط ضرية .

۳ – التصاعد بالشرائح (۱):

٣ - ٣ - ٣ - يطاق عليه أيضاً التصاعد بالأجزاء أو بالأهسام ، وهو يرمى إلى تلافى السيب السابق ، وفيه تقسم المادة الخاضة الضريبة إلى عدة شرائح أو أجزاء متساوية أو غير متساوية ، ويقرر على كل شريحة منه سمر يتصاعد بزيادة الشرائح ، فلا يطبق على الإيراد كله سعر واحد ، كا في الطريقة السابقة ، وإنما تطبق عليه أسمار متصددة بعدد شرائح المادة الخاضة المضريبة .

مثال: نـ

⁽۱) الصاحة بالشراع : Progression per transles

ا ۱۰۰۰ جنيه التالية يدفع عها بسعر ٥ ٪ أي ٢٥ جنيه التالية « « « ١٠ ٪ « ١٠ ٥ « الباقية « « « « ١٠ ٪ « ١٠٠٠ « كلها « « « « « ١٠ ٠٠ فيكون السعر الحقيق هو ۴ر۴ ٪

ويلاِحظ على هذا النوع :

١ - أن الشراع متلاصقة.

٢ - أن طول كل شريحة بزيد عن طول الشريحة السابقة .

٣ ـ أن الشريحة الأولى تبدأ عند الصغر وينص غالبًا على إعفامًها.

. ٤ - أنه لا يوجد حد أعلى للشرعة الأخيرة .

أنه لا يجب أن يصل سعر الضريبة على الشريحة الأخيرة إلى ١٠٠ ير
 مهما بلغ مقدار الإراد .

ويلاحظ أنه قد يجسع بين التصاعد بالطبقات وبالشرائع فى وقت واحد ، بتقسيم الإيراد إلى طبقات وتقسيم كل طبقة إلى شرائع .

٤ – التصاعر بالخصم (١) :

۲۵۳ - فى هذا النوع يكون سمر الضريبة واحداً ولكنه لايطبق على كل الحادة الخاصة للفرية ، بل بعد خصم جزء معين مها ، مثال ذلك أن ينص المشرع على إعفاء مأنة جنيه من كل إبراد مهما صغر أو كبر ، ويفرض سعراً قدره ١٠ ٪ على الباق من الإبراد فيكون السعر الحقيق للضريبة كالآتى :

Progression per détrection

السرالحيق	الغريبة	الجزء الحاضع فضريبة	الجزءالخصوم	الإيراد	
	جنيسه	هــينې	جنيسه	جني	
مسدقن	مائر	صبقر	1	1	
1.4 1.74 1.54 1.5	9,0	Ye	**	14.	
1. 4.14			100	101	
7.•	1.	١.,	4	4	
7.5	9.	4	1	\	
1.33	44.	19	1**	1	
1,1311	444+	999	١	t	

ويسى هذا النوع بالخصم عند القاعدة (١) .

ويلاحظ أن السعر الحقيقي تصاعدى ، ولكنه لايصل أبداً إلى ١٠ ٪ ، وأنه كما زادت المادة الخاضعة للضريبة كما قل تأثير الخصم على السعر الحقيقي كما هو ظاهر في المثال السابق .

وهناك أنواع أخرى من التصاعد بالخصم .

§ ع - التصاعد في انجاه واحد أو أكثر (٧)

\$ 2 \ - يكون التصاعد فى اتجاه واحد إذا كانت الضريب تتصاعد بتزايد المادة الخاصة للضريبة فقط ، ويكون فى اتجاهين أو أكثر ، إذا تمشى التصاعد مع ازدياد المادة الخاصة ناضريبة ومع عامل آخر أو أكثر ، ويحدث هذا عادة فى ضرائب التركات ، فيكون التصاعد متشيًا مع نصيب الوارث فقط (اتجاه واحد) ، أو مع نصيب الوارث ، ودرجة قرابته للمورث (اتجاهين) . أو مع نصيب الوارث ، ودرجة قرابته للمورث (اتجاهين) . أو مع نصيب الوارث ، ودرجة قرابته للمورث (اتجاهين) . أو مع نصيب

⁽١) ألحم عند اللمدة : dôtraction à la base

⁽۲) التصاعد في اتجاه واحد أو أكثر: Progression dans deux or Plusieure

المورث (ثلاثة اتجاهات) . أو مع نصيب الوارث ودرجة قرابته للمورث ، واختلاف عدد الورثة ، والحالة المدنية للوارث (أعرب ، منزوج . أرمل ، أو ذو أولاد)(أربعة اتجاهات) .

وقد أخذ المشرع المصرى بالتسبةللضريبة الصريبة العامة على الإيراد المقررة بمقتفى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بنظام التصاعد في اتجاه واحد، وأخذ بالنسبة لرسم الأيلولة على النركات ، المقرر بمقتضى النانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ . بنظام التصاعد في أتجاهين هم مقدار نصيب الوارث ودرجة قرابته للمورث .

ع م - العنرية التنازلية (١)

والفرق بين الضرية التنازلية والغربية التصاعدية المادية هو أن هذه الأخيرة تبدأ بسم منخفض للايرادات الصغيرة ويزداد السعر بزيادة الايراد . أما فى الضريبة التنازلية فيفرض سعر نسبى واحد لجميع الإيرادات ولكن يخفف عن الإيرادات الصغيرة ، فالفاية واحدة هى جمل عبه الضربة متبشيا مع المقدرة التكليفية للمول ، المسلم أن الضريبة التنازلية عمتاز بأنها أكثر كياسة ، إذ لا يظهر المشرع فيها عظهر من يهادى الثروات الكبيرة وإنما يظهر من يريد التنخيف عن الإيرادات الصغيرة ، يمادى الثروات الكبيرة وإنما يظهر من يريد التنخيف عن الإيرادات الصغيرة ،

⁽١) الشربة التنازلية

يضَاعَتَ إلى ذلك أَنَّ عَدْدُ الطَّبْقاتَ فَي الضريبة الثنازليَّة يَكُونَ كَلِيلاً عَلَانِي الطَّالَى فَي الضريبة التضاعدية .

المبحثث الثاني

القواغد الاقتصادية للضريبة

تَسَكِّمُ في هذا المبحث عن وعاء الضريبة ، ومصدرها ، وآثارها الاقتصادية ، والتوزيم الفعلي للعبء المالي .

وعاد الضريبة

٢٥٦ - وعاء الضريبة (١) هو البروة التي تحضع الصريبة والتي تقاس الضريبة بها .

رُون وقد كانت الضرائب في العصور الماضية تغرض على الأشخاص باعتبارها خرية وموس (٢٠) وطبقت في مصر منذ الفتح الإسلامي .

وفرضت أيضا ضريبة رءوس فى مصر فى سنة ١٨٧٥ . وعرفت باسم لا ألفردة ٥ وقسم الأهالى بموجها إلى ثلاث طبقات : الأولى تدفع ٥٤ قرشا ، والثّاليّة تدفع * ٣٠ قرشا والثالثة تدفع ١٥ قرشا والنيت سنة ١٨٨٠ .

ونظام الضرائب على الأشخاص معيب لفرضه <u>دون نظر إلى الدُّروة</u> ، وقد زال الأَن من جميع البلاد تقريبا ، إلا أنه في بعض ولايات سويسرا والولايات المنخطة تفرض ضريبة بسيطة على الأشخاص مقابل استمال حق الانتخاب ، كا أنها موجودة في بعض المستعمرات

⁽١) وهاء الضربية : Assiette de l'impêt ويطلق عليه في سورية و مطرح الضربية »

⁽٢) ضربية المروس : Capration فالمذاه

ويطِّل على الضرائب التي تفرض على الأشخاص « الضرائب على الأشخاص» (١) تهييزاً لهاعن الضرائب التي تفرض على الأموال. (٢).

ووعاء الضريبة في البصر الحديث هو البروة . فرعاء الضرائب غير المباشرة جو البروة عند بداولها أو استهلاكها ، أما وعاء الضرائب المباشرة فإما أن يكون رأس المال أو الناتج أو الدخل . وِرأْس المال هو مجموع ما يمتلكه الفرد في وقت ممين، والناتج بهو مجوع الأموال الاقتصادية الناشئة عن علية إنتاج وهو إما أن يمكون إجماليا أو صافيا ، فيكون إجماليا إذا تضمن نفقات الحصول عليه ، وصافياً إذا لم يتضمهاً . وتعتبر تلك النفقات في الحقيقة دخولا صافية لعوامل الإنتاج التي اشتركت في عملية الإنتاح .

روالدخل هوكل ثروة جديدة نقدية أو مقومة بالنقود ، تدخل في حوزة الفرد أثناء مدة ممينة بشكل دوري ، وبمكنه استهلاكها دون مساس بماله الأصلي .

فوعاء الضرائب المباشرة إذن بمكن أن يكون رأس المال، أو التأتيم الإجمالي، أو الذخول الصافية لعوامل الإنتاج ، أو الدخل الكلى الشخصي لـكل ممول .

مصدر الضريبة : إلى الما ..

. ٢٥٧ - مصندر الضريبة (٢) هو التروة التي تسدد منها الضريبة ضلا ، وقد يكون مصدر الضربية رأس لمال أو الدخل . على أن الدخل هو المصدر الرئيسم. النَّجْرِ اللَّبِ ، لأَن الضريبة فريضة متجددة فيجب أن تستوفى من ثروة متجددة ، فمهما كانت طريقة تنظيم الضرائب، ومهما كان وعلوها ، فإنها بحب أن تستقر في النهاية ، . بالنيسة للضرائب العادية على الأقل ، على الدخل فقط .

impôts sur les personnes Impôts sur les biens

[.] Source de l'impôt

⁽١) الشراف على الأشخاص

⁽٧) الشيراك عل الأموال (٢) معدر الضرية

وقد توجد ضرائب تسمى بالضرائب على رأس المال ، ولكن هذه التسبية لا تدل إلا على أن تلك الفرائب تقاس على رأس المال ، لأن هذا المتياس قديدل على المتدرة التكليفية المسمول ، ولكن يجب ألا تدفع هذه الضرائب إلا من الدخل ، لأنها إذا سددت من رأس المل لنضب هذا المصدر ، ولأضر ذلك بالمولين وبالاقتصاد القوى وبالخزامة العامة نفسها ، ولذلك فإن الضرائب الحقيقية على رأس المال ، إذا كان لابد منها ، لا تكون إلا ضرائب غير عادية ، أى مؤقتة ، ويكون سعرها مرتفاً وتقتطم جزءاً من رأس المال .

الا ثار الاقتصادية المباشرة للضرائب :

۲۰۸ – لا يتفق الاقتصاديون فيا يتملق بالآثار الاقتصادية المباشرة للضرائب فالبعض (۱) يقول بأن الضرائب . حتى ولوكانت ثقيلة ، تحرك نشاط الأفراد ، وتدفعهم لزيادة الإنتاج . حتى يموضوا ما يطرأ على دخولهم من نقص نتيجة دفع الضرائب .

ويقول البعض الآخر ، إن الضرائب وبخاصة الثقيلة تنتهى بشل نشاط الأفراد ، وبإضعاف قوة إنتاجيم .

والحقيقة أن آثار الضرائب تتوقف إلى حد كبير على مقدارها من جهة ، وعلى الأوجه التي تستمعل فمها الدولة حصيلها من جهة أخرى.

فإن كانت معتدلة فالفالب أنها تحرك نشاط الأفراد، فالمنتج مثلا يسل على خفض نفقات إنتاجه، مستميناً في ذلك بالوسائل الفنية الى تمكنه من الاقتصاد في العمل وفي رأس المال. أما إذا زادت كثيراً، فالفالب أنها تضعف فيهم روح الإقدام وتصبح ضادة من الوجهة الاقتصادية.

Mac-Calloub, Rau, Wagner. (1)

تأثير الفراثب على المسنوى العام للإسعار :

الم الم الم والحلمات، عا يحمل المستوى العام الأسعاد يتجه نحو الانفاض، وينخفض فلله إفراد، ودخولم إذ تقليقل طلبعم السلع والحلمات، عا يحمل المستوى العام الأسعاد يتجه نحو الانخفاض، وينخفض فعلا إفراً أسدت الدولة ما حصاته من الضرائب عن التداول إبان استخدمته في سداد عن أو في تكوين مال احتياطي ، أمراذا أعادته إلى التداول بأن استخدمته في سداد ثمن ما تحتاجه من سلع وخدمات ، كدفع مبالغ مستحقة للموردين والمتاولين ، أو مرتبات للموظفين ، واستخدم هؤلاء ما يحصاون عليه من المولة في طلب سلع وخدمات ، فإن انجاه المستوى العام الاتمان نحو الانخفاض لا يتحقق ضلاً.

هذا عن تأثير الضرائب في مجموعها ، على أن لكل ضريبة معينة تأثيرها هيأيضا في ثمن سلمة أو خدمة معينة ، إذا فرضت على استيرادها أو إنتاجها أو تداولها أو السيلاكها ، فتعيل إلى رفع ثمنها بمقدار الضريبة كله أو بعضه إذا تحققت ظروف معينة ، سنبحثها عدد دراسة نقل عبء الضريبة .

تأثير الغرائب على الاستهلاك :

معينة ، وفى استهلاكها ، ذلك النصر الب المفروضة على دخول المكافين أثرها في ثمن سلم معينة ، وفى استهلاكها ، ذلك أن الضرائب بتقليلها من دخول المكافين تدفعهم إلى التضحية بمعض السلم والخدمات . ومخاصة السلم الكالية ، فيقل طلبهم عليها ، وتميل أثمانها نحو الانتخفاض ، على أن الطلب على السلم لا يقل بنسبة واحدة ، بل يتفاوت من سلمة إلى أخرى تبعياً للدرجة مرونة الطلب عليها ، فالسلم ذات الطلب المرن يتأثر السبم لا يتيجة الضرائب أكثر من السلم ذات الطلب غير المرن ، التي لا يستطيع المكلفون الاستغناء عنها إلا في حدود ضيقة .

يضاف إلى ذلكأن مدى تأثر استهلاك السلع بالضرائب يتوقف على درجة مروئة طلب الطبقات التى تقع عليها الضريبة ، فالضرائب التى تصيب الاغتياء خاصة (كالضرائب ألما التي المناعدية) لاتقلل من استهلاكهم ، لأمهم بدلفتونها من مدّخراتهم ، أما التي تصيب الفقراء (كالضرائب غير المباشرة) فإنها تقلل من استهلاكهم السلع وعلى الأخص السلم ذات الطلب المرن .

ومن جهة أخرى يتوقف أثر الضريبة في الاستهلاك على ما تفعله الدولة بالمتحضل من الضريبة ، فإذا استخدمته في طلب بعض السلم والخدمات ، فإن نقص الاستهلاك الناتج عن فرض الضريبة قد يموضه زيادة الاستهلاك الذي يحدثه إنفاق الدولة ، أما إذا جدت الدولة حصيلة الضريبة فإن الاستهلاك يتجه نحو النقصان .

تأثير الضرائب على الانتاج

ال ٣٦٦ - وإذا ترتب على الضرائب نقص الاستهلاك ، فإن ذلك يؤدى بدوره الى نقص الإنتاج .

كذلك يتأثر الإنتاج نتيجة تأثير الضرائب فى عرض وطلب رءوس الأموال الإنتاجية في عرض وطلب رءوس الأموال الإنتاجية يتوقف على الادخار الذى يتبعه استبار ، والضرائب إذ تقلل من الدخل ، تؤدى إلى نقص الادخار ، وقلة رءوس الأموال ، ومحدث هذا بالأخص بالنسبة للضرائب المباشرة التصاعدية ، لأنها تقع على دخل الطبقات الغنية المدخرة ، اما الضرائب غير المباشرة فأنها إذ تؤدى إلى نقص استهلاك الطبقات الفتيرة ، ويمكن أن يترتب عليها ادخار جاعى تقوم به الدولة .

هذا بمن عرض ربوس الأموال الإنتاجية ، أما طلبها فيتوقف على فرص الربح التي تعرض لأصحب الأعمال ، فإذا كان من تشبحة فرض الضربية أن تقل فرص الربح ، قل طلبهم لر موس الأموال ، غير أن هذا النقص قد يموضه طلب المشروعات التي نرداد الطلب على منتجابها تشيخة انفاق الدولة ما تحصله من ضر الب .

وإلى جانب ذلك ، قد تؤدى الضريبة إلى تنقل عناصر الإنتاج بين فروع الإكاج المختلفة .

تأثير الفرا تب على التوزيع :

٣٦٧ – قد يترتب على الضرائب أن يسوء توزيع الدخول والثروات إذًا أصابت الطبقات الفقيرة أكثر من الطبقات الفنية، ويحدث هذا من الضرائب غير المباشرة على عكس الضرائب المباشرة وبخاصة التصادرية «لأن وطأة الأولى أشد على الطبقات الفقيرة، بينا تصيب الثانية الدخول الكبيرة عا يؤدى إلى تقليل التفاوت .

وينبغى لمرفة الأثر التام للضرائب البحث فيا تنفق الدولة فيه حصيلتها ، فإذا أغفت الدولة ما تقتطمه من دخول الطبقات الفنية في إعطاء إعانات تقدية للطبقات الفقيرة كماشات الضائ الاجباعي مثلاء أو في أداء خدمات عامة تستفيد منها الطبقات الفنية كالمستشفيات المجانية ، والملاجىء والمدارس الجانية ، فإن ذلك يؤدي إلى تقليل التفاوت بين الدخول .

هجرة رءوبس الاثموال

٣٦٣ - قد يترتب على الضراب الثقيلة هجرة رموس الأموال كوالأفراد إلى البلاد التي تقل فيها الضرائب.

وهجرة رءوس الأموال في العصر الحديث ظاهرة عامة مستقلة عن الأسباب المالية ، ولكن الأسباب المالية قد تريد من شدتها ، وقد سهل نمو الثروات المقولة هذه الهجرة كثيراً .

وزيادة الضرائب في دولة عن الدول الأخرى زيادة كبيرة تجمل كثيراً من الممولين يفكرون في إرسال ردوس أموالهم إلى الخارج، وبحب أن تكون الزيادة كبيرة حتى يفعلوا ذلك، لأن حفظ الأموال في الخارج قد يعرضها المخطر ، كما أنه قد يستازم نفقات، هذا إلى جانب خطر ازدواج الضرائب.

كذلك قد تتناول الهجرة الأفراد أيضا ، إلاأن هذه أقل حدوثا من هجرة رءوس الأموال ، ولا يلتجأ إليها عادة إلا إذا بلغ ثقل الضرائب حداً بعيداً .

٣٦٤ - والضرائب الثقيلة تضر الخزانة العامة من جهة أخرى لأبيها تدفع المولين إلى إليهرب من الضريبة بإخفاء كل ثرواتهم أو بعضها .

وقد قيل بأن الضرائب المرتفعة تؤدى إلى إفساد الأخلاق ، لانها تعود المعولين غش الخزانة العانة ، وتجعل من الصعب إقلاعهم عن تلك العادة حتى ولو خفضت الضرائب بعد ذلك ، كا أنها تؤدى إلى النفاق المالى ، لأن المشرع يفرض للضريبة سعراً عاليا وهو يعلم أنه لن يدفع فعلا .

وتؤدى الضرائب المرتفعة إلى عدم المساواة بين الأفراد ، إذ يدفعها البمض
 ويفلح البعض الآخر في عدم دفعها ،

والنهرب وهجرة رءوس الأموال كلاها يقللان من إيرادات الدولة ، إلا أن هجرة رؤوس الأموال تريد على ذلك بأنها تحرم الاقتصاد القوى من قوى منتجة ، وبذلك تضار الدولة والاقتصاد القومي في نفس الوقت .

التوزيع الفعلي للعبء الحالي :

٣٦٥ — لا يظل توزيع السبء المالى على المحتلفين كما أراده المشرع ، بل يتغير عند التطبيق تغيراً كبيراً ، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها . النهرب ، ونقل عبد الضريبة ، واستهلاكها .

ونقل عب الضريبة واستهلاكها من أسباب الاضطراب الرئيسية في نظام توزيع الضرائب، ولكنها يسبان فوق ذلك سلسلة من الاضطرابات الاخرى تنهى بالتأثير بدورها في استهلاك الضريبة وانتقالها ، فلكى تكون دراسة التوزيع الفعلى للعب المالى تامة ، مجب أن يتناول الدرس كل هذه الاضطرابات مما ، ولكن نظراً لتمقد هذه الاضطرابات ، سندرس أولا انتقال الضرائب واستهلاكها كلا منهما على حدة ، ثم ندرسها بعد ذلك مجتمعين من حيث علاقاتهما وتأثيرها بعضهما في بعض .

وعلى ذلك سنتيع فى دراستنا الترتيب الآتى: النهرب ، نقل عب، الضريبة ، استهلاك الضريبة ، الاضطرابات الأخرى الى تطرأ على توزيع السب، المالى .

المطلب الاثول

التهرب من الضريبة

٢٦٦ _ النهرب من الضريبة (١) ظاهرة يحاول بواسطتها المول الذي نجب عليه دفع الضريبة عدم دفعها كلها أو بعضها .

والنهرب إما أن يكون تاماً أو جزئياً . ولا توجد ضريبة تقريباً لا يتناولها النهرب كلها أو بعضها أو على الأقل محاولة النهرب . وكما كانت الضريبة مرتفعة كما كثر النهرب منها .

أتواع التهرب:

۲۹۷ – ويميز بعض الكتاب بين الهرب غير المشروع أو «النش الضريبي» (۲)، وهو الذي يتضمن مخالفة لقوانين الضرائب كالهريب الجرك ، والهرب المشروع أو «تجنب الضريبة » (۲)، وهو الذي لا يتضمن مخالفة لتلك القوانين ، كمدول

⁽١) التيرب من الضريبة : Evasion · Fiscale

⁽²⁾ Fraude fistale. (3) Evasion non frauduleuse.

الأفراد مثلا عن شراء السلمة التي تفرض عليها ضريبة مرتضة ع أو الإنصراف عن مملوسة استغلال ممين لأن الضريبة على دخله أكثر ارتفاعا منها على دخل غيره و

وقد يكون البهرب المشروع عن طريق الاستفادة من الثغرات التي قد توجد في قانون الضرية ، كان يفرض المشرع ضربية على أرباح الأسهم ، فتعمد الشركات إلى توزيع بمض الربح في صورة مقابل حضور جلسات الجمية الممومية للشركة ، حتى لا تلحقه الضربية الث

- ٣٦٨ - أما الهرب غير المشروع فن صوره أن يحول الممول دون ربط الضريبة عليه ، بعدم تقديم الإقرار الخاص بدخله ، أو بإدخال السلع المستوردة من الخارج خفية ، حتى لا يدفع علم الضريبة الجركة ، أو أن يسمل على أن تربط عليه ضريبة أقل مما يجب ، بأن يذكر في إقراره دخلا أقل من دخله الحقيقى ، أو يذكر قيمة السلم المستوردة أقل من قيمها الحقيقة .

ومن صوره أيضاً أن يحاول الممول الذي ربطت عليه الضربية بمبلغ معين ألا يدفعه كله أو بعضه ، بإخفاء أمواله أو "هربها حتى يتعذر استيفاء الضربية منه .

... العوامل التي تساعدعلي التهرب أو تحدمته :

٣٦٩ _ فى مقدمة العوامل التى تساعد على المهرب أو تحد منه ، كريقة تنظيم المضريبة ، والظروف الاقتصادية ، وكرجة انتشار الوعى الضريبي يم وكيفية إخاق الدولة لما تجييه من الضرائب ، كالجزاء الذى يفرضه المشرع على التهرب .

(١) فقيا يتعلق بطريقة تنظيم الضربية ، يتسع المجال للتهرب بالنسبة للضرائب التي

 ⁽١) ولتلال ذلك غشم المدرع الغربية مثايل حدور الجلسات أيضاً ، كما قبل المعرج الفريسي ، وعيمه في ذلك المعرع المعرى (العانون وقم ١٤ لسنة ١٩٢٦ م ١ خاصاً) .

يميندعي ربطها إقواراً من الممول كالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والضريبة على أرباح المهن الحرة .

ويقل النهرب فى الفرر أنب التى تجبى من المصدر كالضر انت على دخل القيم المنقولة. . وضريبة التركات عرضة للنهرب بأن يبيع المورث لوراتته ما يمتسكه بيماً صورياً . وبذلك يتفادى دفه الفريبة .

ويساعداستمال الرسوم القيمية على الغش فى الفسريبة الجركية ، وذلك بأن يستعمل المستورد فاتورتين إحداها سها القيمة الحقيقية البضاعة ، والأخرى تذكر فيها قيمة أقل ، وهى التي تعرض على مصاحة الجارك .

رب) وتساعد الظروف الاقتصادية على كثرة النهرب أو قلته ، فني أوفات الرخاء تقل مقاومة الأفراد لما تفرضه ال<u>دولة من ضرائب</u> الحكثرة النقود وارتفاع الدخول . وعلى العكس من ذلك يكثر السرب في أوقات الكساد .

. رح) درجة انتشاد الوي الضريبي كيلماراد شعور الأفراد بواجبهم آجاه الدولة كلما قل تهربهم من دفع الضرائب وكلما قل شعوره بهذا الواجب كما كثر تهربهم .

ر (و) وتساعد الوجوه التي تنفق فيها الدولة حصيلة الضرائب لي انشار التهرب أو الإقلال منه . فاذا أنفقت الدولة ما تجبيه من الضرائب في وجوه افعة ، شعر الأفراد بأن ما يدفعونه يفيدهم ، وقات مقاومتهم للضرائب ، أما إذا بددته في وجوه لا تنفع ، وجدوا عذراً في التهرب ، وتشجعوا على ارتكابه .

(ه) ويساعد الجزاء الذي تفرضه الدولة على البهرب على الإقلال منه ، وكلما كان الجزاء على البهرب أعظم من المبلغ الذي بعود على المبول منه كل حمله يعدل عن الرسكابه ، وهذا ما جمل المشرع يعاقب من يتهرب من الضريبة إن يدف ، إلى الرسكانه ، وهذا ما جمل المشرع يعاقب من يتهرب من الضريبة إن يدف ، إلى الرسكانه الوادة)

جانب المبلغ الذى حاول النهرب من دفعه . مباننا آخر لا يقل عن نسبة معينة منه ولا يزيد على ثلاثة أو أربعة أمثاله . هذا فوق غرامة مالية معينة .

آ تار الهرب وسائل منافحته :

٧٧ ــ أشرنا فيا سبق إلى أن التهرب يؤدى إلى عدم المساواة بين الأفراد . إذ يتحمل البمض الفرية بيما يتخلص منها الذين فلحوا في التهرب منها ، وقد تؤدى كثرة التهرب إلى أن نزيد العولة سعر الضرائب الموجودة أو تفرض ضرائب جديدة . فيزداد العب على من لم يتهرب ، والتهرب إذ يقال من حصيلة الفرائب يضر الخزافة العامة ، ويعرقل قيام الدولة بالمشروعات النافعة التي يستفيد منها الجميع .

وتعمل الدولة على مكافحة التهرب بأتخاذ إجراءات وقائبة ، وأخرى جزائية وبالوسائل الدولية .

الاجرادات الوفائية

٣٧١ ــ تكون بالزام المدين بالإبراد الخاضع للغمريبة تقديم إقرار غير الإقرار الذي يقدمة المبول و وتلزم بعض التشريعات الممول بتقديم إقرار مؤيد باليين ، حتى يمكن تطبيق العقوبة الخاصة باليين الكاذبة إذا كان الإقرار غير صميح وكان الممول سيء النية .

كذلك يعطى المشرع لموظني مصلحة الفرائب حتى الاطلاء على الدفاتر والوثائق والمستندات الخاصة بالممول، وهذا الحق أقره المشرع المصري بالنسبة للضرائب على الثروة المنقولة والعمل وضرائب التركات والضريبة العامة على الإيراد.

كما أن المشرع قد يعهد إلى مدين الممول بخصم الضريبة وتوريدها للخزانة العامة رأسًا وهي الطريقة العروفة بالجباية من الصدر أو الحجز عند النبع . وفى بعض الأحيان يقرر المشرع استيفاء الضريبة عينا من الأموال التي تختلف الإدارة مع الممول على تقدير قيمتها ، وبحدث هذا بالنسبة إلى الضريبة الجركية .

الاجراءات الجزائبة

الوسائل الدواية :

۲۷۳ ــ كذلك عقدت عدة انفاقيات دولية لمكافحة التهرب من الفريبة ولتبادل المباعدة بين الدول ، كما عنيت عصبة الأمم بمكافحة التهرب ووضع الذلك مشروء اتفاقين . أحدها خاص بالمباعدة الإدارية وتبادل المعلومات ، والناني خاص بتسهيل تحصيل الفرائب المستحقة في بلد آخر ، على أن كثيراً من الدول لم تأخذ بهذين الاتفاقين حتى لايثرتب على ذلك وقف ورود رؤوس الأموال إليها من الحارج .

ومما تُجُدر ملاحظته أن أفضل وسيلة لمسكافحة التهرب هى الا يكون سعرالغمريبة مرتفعاً . لأن السعر المرتفع هو الذى يغرى بالتعرض للمقوبات التى يضعها المشرع لمكافحة التهرب .

المطلب الثائق

نقل عبء الضريبة

YVX - نقل عب الضريبة التصادية يتوصل بواسطتها دفع الضريبة إلى نقل عبه كله أو بعضه إلى شخص آخر مستمينا فى ذلك بيمض القوى الاقتصادية، كالمالك الذى يحاول أن يحمل المستأجر الضريبة المقارية التى يدفعها بأن يرفع الإنجار، وكالمنتج الذى يدمج فى نفقة إنتاجه ما يدفعه من ضرائب، ويحاول بذلك أن يحملها المستمالك .

و مختلف على عب النمريبة عن التهرب في أنه لا يضر الخزامة العامة ، وليس فيه النهان لحرمة القوانين المالية ، لأن الفريبة يدفعها من يعينه القانون لدفعها ، وتجبي الدولة منه ما لهما الحق في جبايته ، ولكنه ينقل ما دفعه إلى غيره . ولهذا فإن نقل عب الفريبة من شأنه أن يحدث اضطرابا في النظام الذي يضعه للشرع لتوزيع الأعباء العامة على المكلفين .

وهناك ضرائب يتوقع المشرع انتقال عبثها ممن يدفعها إلى غيره بل قد يريد هذا الانتقال وبراعيه عند وضع قواعد تطبيق الضريبة كالضرائب الجركية .

ولكن انتقال عب، الضريبة بكون فى معظم الأحوال ضد إرادة للشريح ولذا يجب قبل فرض ضريبة جديدة ، أو تغيير سعر ضريبة موجودة ، دراسة ظاهرة نقل عشا .

وفى حالة نقل عب، الضريبة يكون المكلف الفعلى (٣) الذى يتحمل الضريبة شخصا آخرغير المكلف القانوبي(٣) الذي يدفعها ، أما إذا لم ينتقل عب، الضريبة فيكون

⁽١) كفل عب، الضريبة : Translation de I impôt بالأنجليزية .

Contribuable de facto : المكاف القمل (٢)

⁽٣) للبكاف الفائونى: Contribuable de juze

المكلف الفعلي هو نفس المكلف القانوني .

. وتوجد بين المحكف القانوني والدولة علاقة قانونية . أما بين المحكف القانوني والمحكف الفعلي فلا بد من وجود علاقة اقتصادية (علاقة تداول) لإمكان نقل عب الضريبة .

ويطلق على عملية هل الضريبة واستقرارها « رجع الضريبة » أو « راجمية الضريبة » (١).

وينبغى عدم الخلط بين نقل عب الضريبة وجبايتها من المصدر ، فالشركة المساهمة التي تحجز الضريبة المستحقة على أرباح اسبمها لا تعتبر أمها تقتها إلى المساهم ، لأن المحكلف قانونا بالضريبة ليست الشرعة وإنما المساهم ، وما تفعله الشرعة هو أمها تقوم بدور المحصل .

أتواع تنل عبء الضرببة

٣٧٥ - يميز بعض الكتاب بين نقل عب، الضريبة إلى الأمام (١) وعله إلى الوراء (٣).

فإذا تمكن المنتج من نقل عب الضريبة إلى السنهاك قبل إن عب الصريبة التقل إلى الأمام ، أما إذ تمكن من خفض نفقات إنتنجه كما لوخفض أجور المال ، قبل أن الضريبة انتقلت إلى الوراء .

﴿ وَقَدْ يَنْتَقُلُ بِمَضَ عَبِهِ الضَّرِيبَةِ إِلَى الْأَمَامِ . وَيَنْتَقَلُّ الْمِصْ الْآخرِ إِلَى الوراء .

⁽۱) راجهیة الضربیة

⁽r) مثل الدرية إلى الأمام: Repercussion en avant. Progessive ou directe باغر فسية و Torward ablifting بالانجامة بالانجامة بالمراجعة و Proward و Progessive و Proward و Progessive و Proward المراجعة و Proward و Progessive و Pro

Répercussion en arrière, régresaire, ou : الله عبد الضريعة إلى الوراء Beckward shifting المرتبة والفرائية و inverse

شروط نفل عبء الفريبة :

۲۷۹ - نقل عب الضريبة مسألة اقتصادية تتملق بالأثمان وبالتداول ، وكل ضريبة مهما كانت طبيعتها يسمى المحكف إلى محاولة التخاص منها بالعمل على نقل عبشها إلى غيره ، ويصل إلى ذلك بواسطة رفع ثمن الملعة أو الخدمة الواقعة عليها الضريبة ، على أنه كما كانت الضريبة معتدلة ، كما قل نقل عبشها ، إذ يفضل دافع الضريبة تحملها على متاعب نقلها إلى غيره .

ولكي يمكن نقل عبء الضريبة لابد من توافر شرطين :

الأول ـ أن يكون موضوع الضريبة سلمة ينتجها المكلف القانوني أوخدمة يقوم بها بقصد مبادلها .

الثاني _ أن يكون رفع ثمن هذه السلمة أو الخدمة بمكنا:

فمو الشرط العُوْك ، لاتنقل الضريبة الدامة على الإيراد أو على رأس المال ، لأمها تصيب مجموع دخل الممول أو ثروته ، ولا تصيب سامة معينة ينتجها الممول ، أو خدمة معينة يؤديها لبيمها لغيره .

وعلى العكس تنتقل الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك لأمها تصيب سلما أو خدمات بيميا الحكاف لفهره .

كذلك تنتقل الضرائب المباشرة العينية على دخول عوامل الإبتاج (دخل المبانى ، دخل العمل ، دخل رأس المال ، الأرباح التجارية والصناعية) . لأن هذه الدخول تدخل فى ثمن السلع أو الخدمات التى يبيعها أو يقوم بها المكلف .

أما الشرط الثاني ، وهو أن يكون رفع ثمن السلمة أو الخدمة تمكنا فسألة تتعلق والأثمان . والحالتان الأساسيتان اللتان تعرضان للبحث ها كما فى نظرية الأثمان : حالةالمنافسة الكماملة وحالة الاحتكار .

§ \ _ حالة المنافسة الكاملة

يجب أن نفرق فى حالة المنافسة الكاملة بين فرض ضريبة عامة ، وفرض ضريبة خاصة

٣٧٧ ـ أما الضريبة العامة فهى التي تفرض على جميع الدخول ، أو مجموعات الدخول المائلة بنسبة واحدة .

والضريبة الخاصة هى التى تفرض على بعض الدخول دون البعض الآخر، كأرباح بعض الصناعات دون غيرها ، أو تفرض على جميه الدخول ولكن بنسب مختلفة .

فالضرائب العامة لاتنقل مخلاف الضرائب الخاصة فإنها تنقل ، وقد رأينا أن انتقال الضريبة بحدث إذا تمكن المكاف القانوني من رفع ثمن يبع السامة أو الحدمة التي تقع عليها الضريبة ، ولكي يمكن رفع ثمن البيع لابد من تغير ظروف العرض والطاب ، فني حالة الضرائب العامة لانجد المنتجون فائدة من نقل أمو الهم إلى فرع الطاب ، فني حالة الضرائب الصريبة لكونها عامة ، تصبب جميع فروع الإنتاج ، لأن الضريبة لكونها عامة ، تصبب جميع فروع الإنتاج ، لذلك لا ينغير الثمن ، وتبقى الضريبة على عانق المنتج ، وعلى ذلك تكون الفرائب العامة غير قابلة لنقل عبثها ، لعدم توافر الشرط الناني السابق ذكره ، وهو أن يكون رفع المثن ممكنا .

كلا ما في حالة الضرائب الخاصة ، فالأمر يختنف ، فإذا فرضت ضريبة على إنتاج أو أرباح صناعة معينة دون غيرها ، فإن المنتجين إذ يرون ارباحهم منها قات ، يجاولون الانصراف عنها وينقلون أموالهم إلى الصناعات الأخرى التي لم تصبها الضريبة ولم تنقص أرباحها مبغرض سهولة تنقل عوامل الإنتاج − ولكنهم بعملهم هذا يقللون من إنتاج المملمة المفروضة عابها الضريبة ، وبقالون من يعرضها في السوق

فيرتفع تمنها وتنتقل الضريبة إن لم تكن كلها فجزء منها على الأقل إلى المستهلكين .
ونظراً لأنه في حالة المنافسة الكاملة يميل ثمن السام التي لايوجد حد لإنتاجها إلى
التساوى مع نفقة الإنتاج الحدية ، فإذا فرضت ضريبة على إنتاج مثل هذه السلم فإنها
ترفع نفقة الإنتاج ، وإذا كانت الضريبة خاصة فإنها ترفع الثمن أيضاً ، ولسكن إلى أى
حد ترفعه ، هل ترفعه تمدار الضريبة أو إذ كثر أو بأقل منه ؟

٣٧٩ – يتوقف مقدار زيادة الثمن ومدى انتقال الضريبة على النسبة بين مرونة الطلب ومرونة العرض.

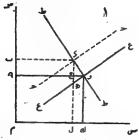
فإذا كان الطلب على السلمة مرنا وعرضها غير مرن ، فإن المنتج يتحمل الجزء الأكبر من عب الضريبة ، ويتحمل المستهاك الجزء الأقل ، وإذا كان الطلب على السامة غير مرن وعرضها مرنا فإن المستهاك يتحمل الجزء الأكبر من عب. الضريبة ، ويتحمل المنتج الجزء الأقل .

أما إذا كان الطاب على السامة مرنا وعرضها مرنا ، أو إذا كان الطاب على السلمة غير مرن وعرضها غير مرن . وكان مقدار مرونة الطاب مساويًّا تقدار مرونة العرض . فإن عب الضريبة يتوزء بانساوى تقريباً بين المتجين والمستهاكين .

والقاعدة في توزيع عب، الفرية بين المستبلك والمنتج هي :

عب الفريبة على المستهائ مرونة العرض عب الفريبة على المنتج

ولإثبات هدده القاعدة نبتدين بالرسم البيان الآتى حيث نقيس الكمية على المحورم س . والنمن على الحور م ص ، ويثل ط ط: منحنى طلب السلمة أو الخدمة . ع ع : منحنى عرضها ، ويكون وك : ثمن الوحدة من السلمة أو الخدمة ، ك م : السكمية التي تباع بالنمن المذكور .



فإذا فرضت ضريبة على السامة أو الخدمة المذكورة وحصلت من باثميها فإن حالة العرض تتغير ويتخذ منحنى العرض الجديد الوضع حد، ولكى يتحقق التعادل بين الطلب والعرض بعد فرض الضريبة يرتفع الثمن ويصبح مساوياً قول، بينا تقل الكمية المبيعة من كم إلى لم ، وتكون الضريبة وه.

فالتمن يرتفع بمقدار و ع وتنقص الكية المبيعة بمقىدارك ل ، وينقسم عب، الضريبة و ه بين المشترين والبائمين ، ويتحمل المشترون الجزء وع لأنه عبارة عن الزيادة في الثمن نتيجة فرض الضريبة ، ويتحمل البائمون الجزء 3 ه ، لأن ما لا يتحمله المشترى من الضريبة يبقى على عائق البائم .

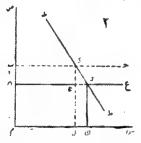
عبه الفريبة على للمتواك مرونة العرض عبه الفريبة على المتت

هى ثابتة أو متزايدة أو متناقصة ، ذلك أن زيادة المين التى يترتب عايما نقل الشريبة تؤدى إلى انكاش الطلب ، وفى الزمن الطويل إلى نقص انتاج السامة للفروضة عايما الضريبة ، وقبل فرض الفريبة كان الثمن يتجه إلى النساوى مع نفقة الإنتاج الحدية ، وبعد فرض الضريبة يتجه الثمن إلى النساوى مع نفقة الإنتاج الحدية ، أى نفقة الإنتاج مضافا إليها الضريبة ، ويتوقف مقدار لزيادة الفعلية على ما إذا كان انتاج السامة المفروضة عليها الضريبة غضم النفقة الثابتة أو المتزاقدة أو المتناقصة .

٣٨١ -- فإذا كانت السامة التى فرضت عليها الفيريبة تخضع فى انتاجها المشفقة الثانية المنتجة فإن نققة الشامية - وممى الانتاج بنققة الإنة أنه مها كانت الكية المنتجة فإن نققة انتاج الوحدة من السلمة لاتتغير - فإن ثمنها يتجه إلى الارتفاع ، ويميل استهلاكها وانتاجها للنقصان . ويتجه النمن الجديد إلى الاستقرار عند نققة الانتاج الجديدة مضافا إليها الفيريبة ، ولكن بما أن نققة الانتاج الجديدة هي نفس نققة الانتاج المديمة ، فإن

الثمن الجديد يتجه إلى أن يكون أعلى من الثمن القديم بمقدار الضريبة . أى أن فرض ضريبة على سلمة نخضع انتجها للنفقة الثابتة نجمال الثمن يتجه إلى الزيادة بمقدار الضريبة تماما ، ولذلك فإن الصريبة تتقال بأ كابا إلى المستهلك .

ويوضح ذلك الرسم البياني التالى :



حيث نقيس الكمية على المحورس ، والثمن ونفقة الإنتاج على المحور م ص ، وعثل ط ط:منحى الطاب ، ع ه : منحى العرض (ويمثل النفقة الثابتة) ، و لى الثمن قبل فرض الفريبة ، ح ب : منحى العرض بعد فرض الفريبة ، و ل : هند فرض الفريبة وهو يساوى ى ه + ه ل ، و ه : مقدار الفريبة . ه ل - و ل - و ل - الثمن قبل فرض الضريبة .

أى أن النمن ارتفع بمقدار الضريبة تمامن . تنتقل الضريبة بأكامها إلى المسمهاك

٢٨٧ – وإذا كانت السامة التي فرضت عيب الضريبة نخضع في التلجها
لعنقة المترابعة – ومعنى الانتاج بنفقة مترايدة أن نفقة التاج الوحدة من السامة تزيد
عند زيادة الكمية المنتجة ، وتنقص عند إنقاصها – فإن الثمن يتجه إلى الزيادة كما
في الحالة السابقة ، وعيل الطلب عليها إلى النقصان ، فينقص انتاجها ، ويتجه الثمن في

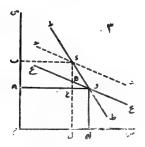
هذه الحالة إلى الاستقرار عند نفقة الإنتاج الحدية الجديدة مضافا إليها الفهرية . وبما أن نقص الانتاج يؤدى إلى نقص نفقة الإنتاج الرحدة من السلمة ، فإن نفقة الإنتاج الجديدة نكون أقل من الثمن القديم الجديدة نكون أقل من الثمن القديم مضافا إليه الضرية ، أى أن فرض ضريبة على سلمة يخضع إنتاجها للنفقة الجذايدة بحمل الثمن يتجه الى الزيادة بأقل من مقدار الضريبة ، ولذلك فإن جزءاً من الضريبة فقط ينتقل إلى المستملك .

ويوضح ذلك الرسم البيانى رقم ١ الوارد فى الفقرة رقم ٣٧٩ (١) ، إذ يرتفع الثمن شيجة فرض الضريبة بمقدار ٤ ع، وهو أقل من ٤ هـ :مقدار الضريبة، بما يدل على أن جزءا من الضريبة فقط انتقل إلى المستهلك ، أما الجزء الآخر فيتحمله المنتج كما سبق .

المنفقة المتناقصة - ومعى الانتاج بنفقة متناقصة أن نفقة إنتاج الوحدة من السلمة تقبل عند زيادة الكية المنتجة ، وترداد عند إنقاصها - فإن ثمنها يتبجه إلى الارتفاع ويميل استهلاكها وإنتاجها إلى النقصان ، ويتجه المن الجديد إلى الاستقرار عند نفقة الإنتاج الحدية الجديدة مضافا إليها الفريبة ، ولكن بما أن نقص الإنتاج يؤدى إلى زيادة نفقة إنتاج الوحدة من السلمة ، فإن نفقة الإنتاج الجديدة تكون أكبر من زيادة نفقة الإنتاج قبل فرض الضريبة ، ولذلك يتجه المن الجديد إلى أن يكون أعلى من المن القديم مضافاً إليه الضريبة ، أى أن فرض ضريبة على سلمة بخضع إنتاجها النفقة المنتاقعة بحمل المن يتجه إلى الزيادة بأكثر من مقدار الضريبة أى أنه فوق انتقال الضريبة بأكما با مزيد المن آيه.

ويوضح ذلك الرسم البياني التالى :

⁷⁷⁴ hade (1)



حيث نقيس السكية ، كما فعانا فى الرسمين السابقين ، على المحور م مى ، والممن (ونفقة الإنتاج) على المحور ممى ، وبمثل ط منحى الطاب ع ع : منحى العرض بعد (وبمثل النفقة المتناقصة) ، و ك الثمن قبل فرض الفريبة ، ح ح منحى العرض بعد فرض الفريبة ، و ى : الثمن بعد فرض الفريبة ، وه و يساوى و ع + ه ع + ح ل و ه : مقدار الضريبة ، ع ل == و ك == الثمن قبل فرض الضريبة أى أن الثمن ارتفع بقدار ع و وهو أكبر من مقدار الضريبة .

الخمزم: :

۲۸٤ – والخلاصة أن الضرائب الحاصة فقط هى التى ينتقل عبؤها . وأنها لاتنتقل كلها ، بل قد تنتقل كلها أو جزء منها تبعا للأحوال والظروف المختافة .

ويلاحظ أنه حتى فى الأحوال التى ينجح فيها المنتجون فى هال الضربية بأكلها فأنهم يضارون بها رغم ذلك، لأن ارتفاع الأثمان الذى يؤدى إلى هال عبه الضريبة يصاحبه انخفاض فى الإنتاج الكلى ، يترتب عليه إبعاد المنتجين الحديين ، وهم الذين ينتجون فى اسوأ الفاروف، فالمنتجون كعليقة يتمكنون من فقل عبه الضريبة ، ولكن يحدث غالبا أن يكون ذلك على حساب فريق منهم ، ولذا كانت قادة انتقال عبه الفريبة في هذه الظروف لا ننني أن بعض المنتجين يضارون .

٣٨٥ - يستنتج قانون تمل عب الضريبة في حالة الاحتكار من قانون تكون الثمن في حالة الاحتكار من قانون تكون الثمن في حالة الاحتكار ، وهذا التمانون يتلخص كما هو معروف في أن المحتكر يميل إلى تحديد الثمن بحيث يكون ربحه الصافى الكلي أكبر ماعمكن .

ولإيضاح ذاك نفترض أن الطاب على سامة معينة تختلف باختلاف النمن كا هو مبين فى العمودين ١٠١ من الجدول الآتى، وأن نفقة إنتاج الوحدة من السلعة ثابتة فإن صافى الربح السكنى مختلف باختلاف الثمن كما يتضح من الجدول الآلى: ـ

الربح الصافى السكل (هر)	الربع الصاق في الوحدة (5)	نققة انتاج الوحدة (12)	ااطلب الطابق وحدث (س)	ا ^{لي} ن (†)
٧٠٠٠	4	۱۸	1	٣٠
77	۳	14	4	۲۱
44	ź	1.4	۸۰۰	44
٣٥٠٠	٥	14.	٧٠٠	44
***	٦	14	٦	# * **
****	٧	14	•••	70
***	`^	۱۸	2	44
77	٩	١٨	۳٠٠	**
۲۰۰۰	1.	١٨	۲۰۰	44

فني هذه الظروف بحدد المحتكر التمن بـ (٧٤) لأنه يعطيه أكبر ربح صاف كلي

٣٨٦ – فإذا فرضت ضريبة على هذه السلعة فإنها تنتقل كلها أو بعضها إذا ترتب على فرضها أن يصبح الربح الصافى الكنى عند ثمن أعلى من الثمن قبل فرض الضريبة ، أما إذا يتى الربح الصافى الكنى عند نفس الثمن قبل فرضها ، فإنها لا تنتقل لأن المحتكر فى الحالة الأولى إذ يبحث عن أكبر دربح صافى كلى يوفع السعر بعد فرض النمريبة فتنتقل ، أما فى الحالة الثانية فليس من صالحه رفع السعر ، ولذلك تبقى الفريبة على عائقه .

ولما كَان فرض الفَريبة في حالة الاحتكار قد يكون على إحدى الصور الآتية : ١ – أن تكون الضريبة مبلغًا معينًا مها كانت كية الإنتاج ومقدار الربح الصافي.

٧ – أن تكون الفريبة نسبة مثوية من أربح المحتكر .

" أن تحكون الضربية مبافأ معيناً على كل وحدة من الوحدات المنتجة .
 فإن الحا مختلف تبعا لكما صورة م. هذه اليمورك بنض. في الحدول الآتي :

				<u> </u>			
ساق الرجالكان المدخع القرية (ح)	1 4 6 6 5 E	ماق الريج المحل بند تصر المحرية (3)	が (で (で) (で)	الق السائح الكول المحمد المحمر بيا المحمد المحمد بيا	المرية مبلغ مين (ح)	اسساق قبارفرخااضرية (٣)	%€
-		۱۸۰۰	۲	10	c··	۲٠٠٠	٧٠
-	***	454.	۲٧٠	77	٥	***	71
۸۰۰	75	4744	***	44	0++	+4	77
12	41	410.	80.	۴٠٠٠	0	70	44
١٨٠٠	۱۸۰۰	24450	44.	er1	0	***	***
**	10	710.	70.	۴٠٠٠	0	40	۲٥
*****	17	444.	***	77	0	****	77
14	۹	724.	۲٧٠	****	0	***	**
12	٦	۱۸۰۰	۲۰۰	10	• • •	٧٠٠٠	44

ملاحظة: العمود « ۱ » الذي يبين الثمن . والعمود «ب» الذي يبين الرمح الصافى السكلى في هـذا الجدول السابق والأرقام في العمود « مر » محسوبة بضرب " في كل رقم من الأرقام المذكورة بالمعود «ب» من الجلول السابق .

يرى من هذا الجدول أنه إذا كانت الضريبة مبلغاً ثابتاً ، أوكانت نسبة معينة من الربح الصافى فإن فرضها يؤدى إلى نقصان أكبر ربح صاف يحصل عليه المحتكر ، والحكن لا يتغير الثمن لذى يحصل منه المحتكر على أكبر ربح صاف بعد خصم الضريبة ، وقد كان هذا "ثمن فى اشل السابق (٣٤) قبل فرض الضريبة ، ويظل كا هو بعد فرضها ، ولهذا فإنه ليس من مصلحة المحتكر أن ينقل عب الفريبة كله أو بعضه إلى المستهاك .

أما إذاكانت الفريبة مبانماً عن كل وحدة منتجة فإن المحتكر يمصل على أكبر ربح صاف بعد خصم الفريبة عند البن (٢٥) أو (٢٦) ولهذا فإن المحتكر من مصاحته رفع الثمن إلى (٢٥) أو (٢٦) ولكنه بهـذا ينقل إلى المستهالت جزءاً من الفريبة .

من هذا يمكننا أن نستنج أن الضريبة فى حالة الاحتكار لاتنتقل إذا كانت مباناً ثابتاً أو نسبة معينة من الربح السكلى للمحتسكر ، وتنتقل إذا كانت مباناً معيناً على كل وحدة منتجة أو مبيمة ، لأن الضريبة فى همذه الحالة الأخيرة تعتبر زيادة فى نفقة الإنتاج وزيادة نفقة الإنتاج تؤدى إلى زيادة ثمن المامة كما تقال من أرباح المنتج.

المطلب الثالث

استهلاك العنرية

الظاهرة في مبدأ الأمر بالنسبة للضريبة (١) أثر من الآثار الهامة للضربية ، وقد درست هذه الظاهرة في مبدأ الأمر بالنسبة للضريبة المقارة ، ثم امتد تطبيقيا بعد ذلك إلى باق الضرائب الأخرى . فقد لوحظ في انجترا في أوائل القرن التاسم عشر أن فرض ضريبة عقارية يؤدى إلى نقصان قيمة المقار المفروضة عليه الضريبة بما يوازى قيمتها مجمدة . وأمها لذلك تضر من يكون مالكا للمقار وقت فرضها لأمها تنقص من قيمته ولكها لاتضر من يمتلكه بعد ذلك لأنه يحصل عليه بشن منخفض ولذلك لا يتحمل الضريبة ، فالضريبة تستهاك ، ومعنى ذلك أن قيمة المقار تنقص تقدار الضريبة مجمدة ، وذلك فرض بقاء الأشياء الأخيرى على حالها ، ويتضح ذلك من المثالي الآني :

إدا فرض أن عقاراً قيمته ١٠٠٠ جنيه يغل قبل فرض الضريبة إيرادا مقداره و و جنيه فإذا فرضت ضريبة سعرها ٢٠ ٪ على إيراد المقارات، فإن الإيراد الصافى المقار المذكور ينخفض إلى ٤٠٠ جنيه لأن المالث يدفع ١٠٠ جنيه ضريبة ، فإذا كان سعر الفائدة ٥ ٪ فإن قيمة المقار تنخفض إلى ١٠٠ جنيه وذاك لأن رأس المال الذي يغل رعاً صافياً قدره ٤٠٠ جنيه هو ٥٠٠٠ جنيه و تتكون النتيجة أن يتحمل مالك المقار عب، الضريبة في صورة مقصان إيراد المقار بمقدار الضريبة ، و و وقصان قيمة المقار نفسه بمقدار الضريبة ،

⁽١) استهلاك الفعربية Amortissement de l'impôt بالدرنسية ، و Consolidation of taxes بالإنجليزية .

يعش الراجع :

Einaudi, Oservasioni Citiche interno alla teoria dell' imposta Torino. 1919, Grislotti, Teoria dell' amuurtamento delle imposte, 1918. De Viti de Marco i primi principii dell' Economia Finanziaria, Rema, 1928,

يشترى المقار بعد ذلك فإله لا يتحمل الضريبة لأنه بدفع ثمنا المقار ١٠٠٠ جنيه و محصل منه على إيراد قدره ٥٠٠ جنيه يدفع منه ١٠٠٠ جنيه ضريبة وتبقى له ٤٠٠ جنيه إيرادا صافيا ، وهو ما يماوى • بز من المبلغ الذى دفعه ثمنا المقار ، فهو إذن يدفع الضريبة دون أن يتحمل عباها ، فكأن الضريبة الأوجد بالنسبة له ، الأمها استهلكت من قيمة المقار نفسه .

وإذا فرض أن المشرع رأى بعد ذلك تخفيض سعر الضريبة من ٢٠ ٪ إلى ١٠٠ ٪ فإن قيمة العقار الذكور ترتفع من ٨٠٠٠ ج أي أنها نريد بمقدار القيمة المجمدة للتخفيض في الضريبة ، ويطاقي على هذه الظاهرة « تجميد الضريبة » (١) ؛

والسبب فى استهلاك الضريبة المقارية ، هو أن الأرض تمثل رأس مال غير قابل للتحويل بسرعة إلى شكل آخر ، فإذا فرضت الضريبة على إيرادها لايمكن أن يتجنبها المالك بتحويل رأس ماله من الأرض الى نوع آخر .

المده النظرية التي وضعت في الأصل بالنسبة للضريبة المقارية امتد تطبيقها فيا بعد الى الفرائب الأخرى ، فقد لاحظ الاقتصاديون أن الأنواع الأخرى من رؤوس الأموال المتداولة ، ليس من السهل عمويلها بسرعة من فرع لآخر من فروع الإنتاج ولذلك تنقص قيمتها الرأسالية هي الأخرى ، إذا نقص إيرادها لمبدب ما فإذا فرضت الضريبة على إيراد السندات مثلا فإن قيمتها تنقص كما يحصل بالنسبة للضريبة المقارية وللمقار ، ولهذا فإن نظرية استهلاك الضريبة تنطبق على الضرائب الأخرى ، إذا فرضت على إيراد أموال ليس من السهل نقلها من فرع الى آخر من فروع الإنتاج بسرعة .

ويلاحظ أن ظاهرة استهلاك الضريبة لاتتحقق إلا إذا كانت للمادة الخاضمة

⁽۱) تهميد الضربية : Capitalization

للضريبة فيمة رأسمالية وقيمة إيرادية سنوية كالأسهم والسندات ، فلا تتحقق بالنسبة للضرائب التي تفرض على الإيرادات الى ليست لها قيمة رأسمالية كالأجور والمماشات

كذلك لاتتمحق تلك الظاهرة اذا لم تكن المادة الخاضمة للضريبة عينا قابلة للبقاء النسبي مجيث يترتب على تملكها أداء الضريبة عدة مرات سنوية ، فلا تتحقق بالنسبة للضرائب على الاستهلاك .

ولا تتحق تلك الظاهرة أيضاً فى الأحوال التى ينتقل فيها عب الضريبة ، لأن الضريبة لا تستهلك إذا انتقل عبؤها . فإذا فرضت ضريبة خاصة على الحديد المستعمل فى صناعة الآلات فإن الذى يحدث هو ارتفاع ثمن الآلات الحديدية وليس انخفاض القيمة الرأسمالية لمصانع الآلات الحديدية

٣٨٩ — ويقول الاقتصاديون الذين يطبقون هذه النظرية على الضرائب الأخرى غير الضريبة المقادية ، إنه لكى تستهلك الضريبة يجب أن تكون ضريبة خاصة أى مفروضة على دخل نوع معين من رءوس الأموال دون غيره (١١ ، لأن الضرائب العامة وهى المفروضة على دخول جميع أتواع رءوس الأموال لاتستهلك ، وسبب ذلك فى رأيهم ، أن الضرائب الخاصة لاتسبب تغيراً فى السعر الجادى الفائدة ، وأنه بما أن الضرائب الحاصة الاتسبب انخاصاً فى السعر الجادى الفائدة ، فإن الإيراد الناتج عن رأس المال الخاصع للتسبب انخاصة على بقدار الضريبة ، مما يؤثر فى قيمة رأس للذل المذكور فيخفضها بمقدار الضريبة ، مما يؤثر فى قيمة رأس للذل المذكور فيخفضها بمقدار الضريبة تستهلك وذلك كله بفرض بقاء ظروف الطلب والعرض على رأس المال موضوع الضريبة على حالها .

• ٣٩ – وهذا القول محل نظر ، فعندما كان الاستهلاك قاصراً على الصريبة المقارية كان يتعلق حمّا بضريبة خاصة ، ولم تسكن ثمة صعوبة فى القول بأن الضريبة (١) راج صفحة ٢٣٠ قَما سبق

الخاصة ، نظراً لقلة أهمية تتاجها المالى لا نفير السعر الجارى الفائدة أما وقد اتفق على أن نظرية الاستهلاك تنطبق على جميع الضرائب التى تفرض على إيرادات دووس الأموال المستشرة استبارا دائما مها كانت ، فان تمة شك في صحة النتائج السابق ذكرها ، لأن الضرائب الخاصة كثيرة في المصر الحديث في جميع البلاد ، ولأن مثل هذه الضرائب قد تظهر خاصة إذا نظر إليها فرادى أما إذا نظر إليها في مجموعها ، فإن عملها يكون كا لوكانت ضرائب عامة نحيث أنه إذا كان القول بأن الضرائب العامة لاتستهاك محيحا ، لما كان هناك في المصر الحديث أية ضريبة قابلة للاستهلاك ، بما في ذلك الضريبة المقارية ، وبذلك تبطل ضمنا نظرية استهلاك الضريبة في الوقت الذي نحاول فيه مد تطبيقها إلى باقي الضرائب غير الضريبة المقارية ، وباقي رؤوس الأموال غير ما لأرض .

فهل الفرائب العامة تسبب حقيقة تخفيضاً في سعرالفائدة في حدود مبلغالفريبة ؟ من المقرد أن سعر الفائدة ، بفرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، يختلف باختلاف كيسة الأموال الحاضرة التي تحت التصرف فينخفض إذا زادت ، وير تفع إذا قلت . ولما كان فرض وجباية ضريبة جديدة من شأنه تقليل الأموال الحاضرة التي تحت تصرف المحكفين فإنه يترتب عليه ارتفاع سعرالفائدة بدرجة أكبر كا كان المبلغ الحصل أكبر، وهذا المبلغ يكون أكبر ، بفرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، كما كان المضريبة أع ، وينتج من ذلك أن جميع الفرائب في وقت فرضها تميل إلى رفع سعر الفائدة ، وكما كانت الضريبة أع كما كان سعر الفائدة أعلى ، فإذا سلمنا مع ذلك أن الضريبة الخاصة لاتسبب تفييراً في السعر الجارى للفائدة ، فلا يمكن التسليم بأن ضريبة عامة أو مجموعة ضرائب خاصة تميل إلى خفض سعر الفائدة ، فلا يمكن التسليم بأن ضريبة وينتج من هذا ، خلافا للنظرية السائدة ، أن الضرائب الماسم هو الصحيح . وينتج من هذا ، خلافا للنظرية السائدة ، أن الضرائبة الحاصة عند فرضها الانستهاك بدرجة أكبر من الضريبة الخاصة .

ولكن تجب التفرقة بين الاستهلاك المؤقت ، والاستهلاك النهائي ، والأخيرأهم ، وهو يتوقف على التغيرات المتتالية في سعر الفائدة ، وهمذه بدورها تتوقف على الآثار الاقتصادية للخدمات الصامة التي تؤديها الدولة بمنا حصلت عليه من الضرائب ، فإذا استعملت الدولة حصيلة الضرائب في أداء خدمات قليلة النفع فإن الإنتاج القومى لايستقيد منها ولا يزداد الادخار ، ومن المحتمل أن يبقى سعر الفائدة على ماوصل إليه ، أما إذا استعملت الحصيلة في تعزيز الأمن الداخلي مثلا ، عما يهيء الظروف لزيادة الإنتاج ، ونمو الادخار فإن من المحتمل أن ينخفض سعر القائدة .

وقد تعرض إحدى حالات ثلاث :

- (١) أن يبقى سعر الفائدة لهائياً أعلى منه قبل فرض الضريبة .
 - (٢) أن يعود إلى ما كان عليه .
 - (٣) أن ينخفض عما كان عليه .

فغي الحالة الأولى : يكون الموقف النهائي بماثلا الموقف في فترة الابتقال .

وفى الحالة الثانية : إذ يعود سعر النائدة إلى ما كان عليه ، مع نقصان إيراد رأس المال الخاضع للضريبة ، تستملك الضريبة بمقدار مجمدها ، أى طبقاً للنظرية السائدة .

أما فى الحالة الثالثة : التى ينخفض فيها سعر الفائدة عما كان عايم ، فإن استملاك الضومة :

- (١) يتحقق بدرجة محدودة إذا كان انخفاض سعر الفـائدة اقل من انخفاض إيراد رأس المال الخاضع للضريية.
- (٣) لايتحقق أصلا ، وتبقى قيمة رأس المال الخاضع للضربية كما هي إذا كان انخفاض سعر الغائدة مساوياً لانخفاض إيراد رأس المال الخاضم للضربية .
- (٣) لايتحقق بل تزيد قيمة رأس المال الخاضع للضريبة إذا كان المخفاض سعر

الفائدة أكبر من انخفاض إيراد رأس المال ، وهذا يحدث سواء في حالة الضرائب العامةًو في حالة الضرائب

ولهذا فإن نتائج عملية الاستهلاك تختلف بحسب ما إذا نظرنا إلى النتائج عندفرض الضريبة أو فيا بعد .

فمنر فرصم الضريمة : تستهاك جميع الضرائب سواه أكانت عامة أم خاصة وفوق ذلك ، خلافا للنظرية السائدة ، تستهلك الضرائب السامة بدرجة أكبر من الضرائب الخاصة ، والخاصة بدرجة أكبر كلما اقتربت من أن تكون عامة نظراً لمددها .

أما فيما بعد: فلا تنتهى كل الضرائب بالاستهلاك ، إذ يستهلك بعضها ، ولا يستهلك البعض الآخر ، وهذا يتحقق بالنسبة للضرائب العامة والخاصة على السواء .

وخلافا للنظرية السائدة يمكن القول بأنه لابوجد حل واحسد لمسأله الاستهلاك ولكن توجد عدة حلول مختلفة ، تبعاً للحالات المختلفة المكنة .

الحطف الرابع الاضطرأبات الآخرى التي تطرأ على توزيع العب. المالى انتشار الصرية

العلاقة بين أغل الفريبة واحتهلاكها

۲۹۱ – ليس نقل عبه الضريبة واستهلاكها بالاضطرابين الوحيدين اللذين يطرآن على توزيع الضرائب، إذ كثيراً ماتصحبهما اضطرابات أخرى بمضها تابع لهماه والبمض الآخر مستقل عنهما ولكنها تنتهى كلها بوجه عام بأن تؤثر تأثيراً كبيراً أو

قليلا فيهما ، وقددرسنا نقل عب الضريبة واستهلا كها كلا منهما على حدة كما لوكانا ظاهرتين منفضلتين مستقلتين إحداها عن الأخرى ، ولكنهما فى الواقع ليسا دائمًا كذلك وقد رأينا أن استهلاك الضريبة يكون عادة فى الحالات التى لاينتقل فيها عبؤها ، ولكن الضرائب كما رأينا لاننتقل عادة كلها ، ولذا فإن الضريبة إذا أصابت إيراد رأس مال ليس من السهل تحويله إلى فرع آخر من فروع الإنتاج يمسكن أن تستهلك فى الحدود التى لاينتقل فيها عبؤها ، فالضريبة قد يستهلك بعضها وينتقل

تقل عبء الضرائب واستهلاكها وانتشارها :

۲۹۲ — ولكن نقــل عب. الضريبة فى الحالات الني يتحقق فيها له آثار بعيدة:

فارتفاع ثمن السلمة التي تصيبها الضريبة يوفي نفقة إنتاج وثمن السلم الأخرى الى تعتمد على السلمة الأولى في إنتاجها ، عاله على استهلاكها وإنتاجها هي أيضاً آثار شهبه بالآثار على السلمة الأولى ويترتب على نقص إنتاج السلمة الأولى نقص استهلاك للواد الأولية كما ينقص عدد المهال الذين يعملون في إنتاجها عما يترتب عليه نقص ثمن للواد الأولية كما ينقص عدد المهال الذين يعملون في انتاجها عما يترتب عليه نقص ثمن للواد ثمن السامة التي أصابتها الضريبة ، أى في مدى انتقال الضريبة . هذا فوق أن ارتفاع ثمن السلمة التي فرضت عليها الضريبة إذ يغير ظروف التوازن الأولى لمستهلكها ولفيرهم من المسكلين المحتملين يدفع بهؤلاد وأولئك إلى تغيير استهلاكهم لكثير من البعض الآخر .

فيترتب حينئذ على فرض الضريبة وعلى نقل عبَّها ارتفاع بعضالأثمان، وانحفاض الليمض الآخر . ولكن هذا الارتفاع والانخفاض يؤثران بدورهما على أثمان وعلى استهلاك وإنتاج سلم أخرى وهكذا تحدث اضطرابات تنخلف في شدتها عند كثير من المستهلاك وإنتاج سلم أخرى وهذا فإن ما عدته فرض ضريبة على سلمة من الاضطرابات لا يليث أن ينتشر إلى غيره امن السلم ويتبع عملية نقل عب الضريبة عملية انتشار تنقل بو اسطتها الاضطرابات الناشئة عن فرض الضريبة إلى أفراد آخرين حيث يستفيد البعض منها ويضار البعض الآخر، ولكن في الحدود التي تنتشر فيها الضريبة تنقص إبرادات رؤوس الأموال غير القابلة للنقل وتتمكن الضريبة أيضا من الاستهلاك ولذا فقد يحصل الاستهلاك ليس فقط بالنسبة لرأس المال المفروضة على إبراده الضريبة ولكن بالنسبة أيضاً لرؤوس أموال أخرى وذلك بتأثير انتشار الضريبة وهذا فإن عنس الوقت .

الاضطرابات الاغرى التى تحدثها الضرائب

٣٩٣ - كذلك يضطر المكلفون الذين تقع عليهم الضريبة إلى تغيير السهلاكهم كبافي المستهلاكهم كبافي المستهلكين نظراً التغيرات التي طرأت على الأثمان وفي الحدود التي لاتنقل فيها الضريبة . لأن إيرادهم إذ ينقص في تنك الحدود تتغير ظروف ميزانيتهم الماثلية ، ويضطرون إلى توزيع إيرادهم المختض على مختلف حاجاتهم توزيعا يخالف التوزيع السابق على فرض الضريبة، وذلك بما يؤثر بدوره أيضاً على أثمان وعلى إنتاج السلم المختلفة ، وهذا التأثير يختلط بالتأثير الذي يجدث من باقي الاضطرابات وتشترك كلها معا في رسمالنتيجة الهائية .

- وثمة عامل آخر يشترك أيضاً فى تحديد النتيجة السهائية ، وهو الطريقة التى تتبعها الدولة فى استمال ماتجيبه من الضرائب ، فقد تستعمله فى إنتاج خدمات فافعة اقتصادها أو فى نفقات غير منتجة .

فَى الحَالَة الأُولَى : (بصرف النظر عن التأثير على سعر الفائدة وعلى استهلاك

الضريبة) يستفيد الذين سبق أن أفادتهم الضريبة مرة أخرى ، وأما الذين سبق أن أضرتهم فيعوضون تعويضاً كليا أو جزئيا .

أماً فى الحالة الثانية : فَتَبَقَى الفوائد والأَضراركا هى ، ولكن الأمر لا يقف عند هذا الحد لأن الدولة الحق تؤدى الخدمات العامة مهاكات تدفع مرتبات للموظفين وتشترى أشياء وما إلى ذلك، فإما أن تشترى نفس الأشياء الهلم يستهاكها الأفراد بتأثير الضريبة أو أشياء أخرى . فني الحالة الأولى لا ينقص انتاج الأشياء المفروضة عليها الفريبة وينقص انتاج الأشياء المفروضة عليها الضريبة ويزيد انتاج السلم الأخرى وقى الخائورات المتوالية على الأفراد أشد .

٩٩٤ – ومحكذا يحدث فرض ضريبة فى الأحوال التى ينتقل فيها عبؤها اضطرابات اقتصادية متعاقبة ، تنتشر من السلمة المفروضة عليها الضريبة إلى كل جهة . ولا يمكن الجزم عن أى الجهات ننتشر فيها هذه الاضطرابات ويمكن القول نظريا بأمها تنتشر فى كل نواحى الاقتصاد القوى وكذلك خارج الاقتصاد القوى ، وذلك للصلة الوثيقة الموجودة بين الاقتصاد القوى للدولة وبين الاقتصاد القوى للدول الأخرى .

ولكن بمق هذه الاضطرابات فى العمل محدودة على العموم. للعقبات التى تجدها فى طريقها، وعلى كل حال ينشأ عن انتشارها حالة توازن جديدة فى إحمدى مناطق الاقتصاد القومى تكون فيها الأثمان والإنتاج والاستهلاك لمختلف السلم مختلفة عبها قبل فرض الضريبة كما يستفيد البعض ويضاز البعض الآخر ويظهر التأثير النهائى للضريبة فى اختلاف أثمان واستهلاك وإنتاج السلم المختلفة فى حالة التوازن التي ننشأ بعد فرض الضريبة عبها فى حالة التوازن المابقة على فرضها.

تأثير الاضطرابات المختلفة على نفل عب، الضريبة :

المجال - ولكن رد الفعل المترتب على فرض ضريبة قد يؤثر بدوره على فلم وقد سبق أن رأينا أن نقص إنتاج السلمة المفروضة عليها الضريبة الذى لا بد من حدوثه في حالة نقل الضريبة ، بتقليله كمية المواد الأولية واليد العاملة المستخدمة في إنتاجها ، يؤدى إلى خفض أثمامها وخفض نفقة إنتاج السلمة المفروضة عليها الضريبة ، وخفض درجة انتقالها . كذلك قد تؤدى الاضطرابات الأخرى في النهاية إلى نتيجة عائلة . كما أن تغيير الاستهلاك الذى يضطر إليه المستهلكون على أثر فرض الضريبة وتغير الأمان ، بتغييره درجة طلب مختلف السلم ، قد يغير طلب وثمن السلمة المفروضة عليها الفريبة .

ولهذا قد يتبع نقل الضريبة طريقاً غير الذي ترسمه نظرية نقل العب، وذلك بتأثير العوامل المختلفة للباشرة وغير المباشرة التي سبق بيانها .

وتكون الاضطرابات غير المباشرة للضريبة أكبر وتأثيرها على نقل عب الضريبة أعظم كما قلت المواثق في سبيل انتشار هذه الاضطرابات وكما كان مبلغ الضريبة المفروضة كبيراً.

ولكى تختلف عملية نقل الضريبة فى النهاية اختلافا كبيراً عما هو مبين بجب أن يتحقق هذان الشرطان مما وهدذا لا يحدث غالباً فى العمل - لأن السوائق والمقاومة توجد دائماً تقريباً وهى تحد من أثر عملية الانتشار وتخفف من قوة تأثيرها على نقل الضريبة. ولهذا إذا كان هل عب، الضريبة يتبع فى بعض الأحوال طريقاً يختلف عما تحدده النظرية فلا يمكن مع ذلك فى غالبية الأحوال أن يحيد عنها كثيراً. وهذه النظرية ولو أنها خطوة أولى إلا أنه يمكن اعتبارها على السوم دالة على المختقة دلالة كافة.

وهذه الاعتبارات المتعلقة بحالة الضرائب الخاصة أى بالضرائب التي تنتقل طبقا للنظرية ، تساعد أيضاً في توضيح حالة الضرائب على مجموع الدخل أو على رأس المال والضرائب السامة على الأرباح أى الضرائب التي لا تنتقل طبقاً للنظرية . فهذه الضرائب بيقائها على عائق المحكفين الذين مدفعوتها تضطرهم إلى تعديل استهلاكاتهم ودخارهم فينقص استهلاك وادخار الأفراد ويزيد استهلاك الدولة وفي هذه الحالة أيضاً بتغير اتجاهات الاستهلاك وكذلك اتجاهات الإنتاج والأثمان للسلع المختلفة ولهذا فإن هذه الضرائب إذا لم تنتقل في البداية بالمدى السابق ، لا تلبث أن تحدث في النهاية اضطرابات أخرى تغير حالة التوازن الاقتصادى للوجود وقت فرضها . وفي حالة السرائب العامة على الأرباح قد يكون النمن الجديد للسامة المفروضة عليها الضريبة .

فنى الحالتين الأوليين لاتنتقل الضريبة وتكون فلنظرية نقل عب الضريبة التي تقول بأن الضريبة النائدة فتنتقل بطريق تقول بأن الضريبة النائدة فتنتقل بطريق غير مباشر ولاتكون النظرية منطبقة .

الخلومة:

٢٩٦ ــ أن توزيع عب، الضريبة في العمل يتبع القواعد الآتية :

- (١) إن فرض ضريبة جديدة محدث عادة اضطرابات اقتصادية عديدة منها
 نقل عب الضريبة واستهلاكها وها بمثلان مظهرين خاصين .
 - (۲) فى الأحوال التى بحدث فيها النقل والاستهلاك منفردين وينتهيان من نفسهما فإنهما يتبعان الطرق التى ترسمها النظريات السابق بيانها
- . (٣) ولكن في الواقع يصاحب القل والاستهلاك انتشار الضريبة كما يصاحبهما عدة تفاعلات في اتجاهات مختلفة ومدرجات مختلفة .

- (٤) وبتأثير هذه المجموعة من الاضطرابات والتفاعلات تحل محل حالة التوازن الاقتصادى التي كانت موجودة وقت فرض الضريبة حالة توازن جديدة تتميز بأتمان وإنتاج وأستهلاك للسلم المختلفة ، تختلف عما كانت عليه قبل فرض الضريبة ·
- (٥) وفى نطاق هذا التوازن الاقتصادى الجديد، يحدث نقل عب. الضريبة ويتحقق كما صار الثمن الجديد للساءة اله وضة عايها الضريبة أعلى من تمنها السابق.
- (٦) وتبعا لتفاعل الاضطرابات المختلفة قد تتخذ عملية نقل الضريبة طرقا مختلفة عما ترسمه النظرية ، ولكن نظراً لمقاومة الوسط الاقتصادى يظل هذا التفاعل قاصراً
 وتكون التعيرات التي ثطراً على عملية نقل الضريبة في النهاية قليلة الأثر .
- (٧) ويمكن القول بوجمه عام إن انتقال الضريبة يميل إلى أن يتبع ماترسمه النظرية ، كلا كثرت العوائق ومقاومات الوسط الاقتصادى وكما قل مبلغ الضريبة:
 (٨) إن الضر أثب العامة والضرائب الشخصية على مجموع الدخل وعلى رأس المال
- أى الضرائب التي لاتنتقل طبقًا للنظرية تحدث أيضًا اضطرابات فيالتوازن الاقتصادى.
- (٩) ينتج عن كل هذه الاضطرابات أن التوزيع الفعلى للسبه المالى سواء أكان عبء ضريبة واحدة أو عب، الضرائب كلها، يختلف فى النهاية، دائما عن التوزيع القانوني الذي تضعه القوانين المالية.

المبحث الثالث

القواعد الادارية للضريبة

۲۹۷ - تتملق القواعد الإدارية للضريبة بتسوية الضريبة وتحصيلها وطرق الطمن فيها . وقد جم آدم سميث في مؤلفه المروف (ثروة الأمم) القواعد الإدارية للضريبة ضمن قواعده الأدبعة المشهورة وهي :

ا) قاعدة المدالة Justice

وتتلخصُ في أنه يجب على كل فرد من رعايا الدولة أن يساهم في نفقات الحكومة محسب مقدرته أي بنسبة مايصيب من دخل ينعتم به في حياية الدولة .

Certitude-certainty قاعدة اليقين (٣)

تتلخص فى أن الضريبة التي يلزم بهاكل فرد يجب أن تكون محــددة واضحة للممول ولأى شخص آخر . من حيث المبلغ للطلوب دفعه ، وميماد الدفع ، وكيفيته .

Commodité-convenience as like (*)

· ويقصد بها أن يكون تحصيل الضريبة في الوقت وبالطريقة الأكثرملائمة للكلف.

Economie-economy قاعدة الاقتصاد

تتلخص في أن تكون نفقات تحصيل الضريبة أقل ما يمكن .

والقاعدة الأولى من هذه القواعد الأربعة تدخل ضمن القواعد القانونية للخمريبة ، أما القواعد الباقية فتلخص القواعد الإدارية للضريبة .

فالقاعدة الثانية تنص على أن تكون الضريبة محددة ومعلومة من حيث الشخص الخاضع لها ، وموضوعها ، وسعوها ، ووقت ومكان وكيفية دفعها واجراءات التنفيذ الجبرى ويقتضى ذلك :

أن تكون النصوص النشريعية المقررة الضريبة والأوامر الإدارية المطبقة والمفسرة لها واضحة لانحوض فيها وفي متناول فهم الجمهور، بحيث يعرف المكلف بسهولة مدى الترامه حتى يستطيع التظهر منه عند اللزوم.

 ٣ - أن يكون نظام الضرائب على شيء من الاستقرار فيقلل من تمديله ما أمكن ، لأن استقرار الضريبة يقلل من الشعور بعبيها .

المطلب الاكول. تسوية العتريبة

۲۹۸ – يقصد بتسوية الضريبة (١) تحديد المباغ الذي يجب أن يدفعه المعول.
وتتم تسوية الضريبة على مرحلتين.

المرحلة الأولى : تقدير المادة أو القيمة الخاضمة للضريبة

المرحلة الثانية : تحديد دين الضريبة .

المرحة ا*لأولى* تقدير القيمة الحاضعة للصريبة

٣٩٩ - يتم تقدير المادة أوالقيمة الخاضمة للضريبة إما بواسطة الإدارة،أو بإقرار من الممول ، أو بالتبليغ من الفير .

§۱ - النفرير بواسطة الاوارة

في هذه الحالة تتولى الإدارة بنفسها تقدير القيمة الخاضمة للضريبة ، ويتم ذلك إما بطريقة المظاهر الخارجية ، أو بطريقة التقدير بالجزاف ، أو بطريقة التقدير المباشر .

ا طريقة المقاهر الخادمية (٢)

وولا المربة الطريقة تعتمد الإدارة فى تقدير القيمة الخاصمة للضريبة على مظاهر خاصة يسبها القابون، وهذه المظاهر خارجة فى الغالب عن موضوع الضريبة، مثال ذلك اتخاذ القيمة الإجارية للسكان أو الأمكنة التي تشغلها المهنة، والقيمة الإبجارية للسكن الخاص لصاحب المهنة أساسا للضريبة على أرباح المهن الحرة، وهى الطريقة التي كانت مستعملة فى مصرحتى عدل عمها بالقابون رقم 127 لسنة 190٠.

⁽¹⁾ Liquidation de l'mpôt

⁽٢) طريقة الظاهر الحارجية :

مِحْمَنْكُ هذه الطريقة بالسهولة والملائمة والاقتصاد بالنسبة للادارة ، وعدم التدخل في شئون المكلف .

و يؤمد عليها :

- (١) أن الغااهر الخارجية لا تدل بالضبط على حقيقة المادة الخاضعة للضريبة .
- (۲) أن المول يستطيع أن يتهرب من تحمل جزء من الضريبة دون أن يقع تحت طائلة القانون بأن يقلل من المظاهر الخارجية لنناه، كأن يسكن في مسكن منخفض الإيجار في حالة تقدير ربح المهنة على أساس القيمة الإيجارية للسكن مثلا.
- (٣) يضاف إلى ذلك أن هذه الطريقة لا تصلح في جميع الأحوال فقد لا يكون لبعض المواد الخاضمة للضريبة مظاهر خارجية كالمرتبات والأجور ، وفوائد الديون والودائم والتأمينات ، ولذلك فهى لا تصلح لكل أنواع الضرائب واستمالها في المصر الحديث قليل .

س – طريقة التقدير بالجزاف (١١)

وطريقة التقدير المباشر، وهي تقوم على أساس تقريبي يستند إلى قرآس الخارجية ، وطريقة التقدير المباشر، وهي تقوم على أساس تقريبي يستند إلى قرآس قانونية . والفرق بينها وبين طريقة المظاهر الحارجية أن الضريبة في حالة التقدير بالجزاف تقع على الدخل نفسه مقيسا بالمظاهر الخارجية (القيمة الإيجارية مثلا) أما في حالة التقدير على أساس المظاهر الخارجية فالضريبة تقع على المظاهر نفسها ، ويترتب على هذا القرق أن المسرع في حالة التقدير بالجزاف يعملى عادة للسول الحق في أن يثبت أن إيراده

⁽١) طريقة التقدير بالجزاف : Proodé forfaitaire

أقل مما يفترضه القانون، أما في حالة التقدير على أساس المظاهر الخارجية فليس له هذا الحق.

وأكثر ماتستمىل هذه الطريقة فى فرض الضريبة على أرباح الاستغلال الزراعى ، لأن معظم المزارعين ليست لديهم حسابات منتظمة ولذا يَفترض القانون أن الرَّيحَ الزراعى يساوى القيمة الإنجارية مثلا أو ضعفها أو ثلاثة أمثالها .

ح – لمرية النفد برالمباشر .(١)

٣٠٢ - في هذه الطريقة تقوم الإدارة بتقديرالقيمة الخاضعة للضريبة دون أن تتقيد بقرأن يعيمها القانون ، فاها أن تلجأ إلى الماينة والتحرى ، وجمع المعلومات عن المادة الخاضعة للضريبة .

ومُعَالَم: هذه الطريقة بأنها أكثر دلالة من الطريقتين السابقتين على مقدار القيمة الخاصعة للضريبة ، وأنه يمكن بواسطتها تقديركل أنواع الدخول ، ولذلك فهي أكثر عدالة للمهول ، وأغزر إنتاجا للخزانة العامة .

و يؤخر عليها أنها أقل ملاءمة من الطريقة الأولى ، وأكثر تدخلا في شئون المكاف ومضايقة له .

وياتجاً إلى التقدير المباشرفي الأحوال التي يسهّل فيها نسبياً تقدير القيمة الخاصمة للضريبة كما في حاله الضرائب على إير ادات الثروة المقاربة ، كالضريبة على الأراضي الزراعية أو على المقارات للمنية .

Mrthade de la Constatation directe ، ملريقة التقدير المباشر ،

ولا يلتجأ إلَيْه فَى ٱلْأحوال الأخرى إلا إذا امتنع الممول عن تقـديم إقراره أو حساباته أو مستنداته ، فتقوم الإدارة حينئذ بالتقــدير بنفسها كما فى حالة الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .

وطريقة التقدير المباشر أكثر الطرق استمالاً في النظر المالية الحديثة ، وهي متيمة في مصر بالنسبة لضريبة الأطيان وضريبة المباني على أساس القيمة الإبجارية ، وبالنسبة الضريبة الأرباح التجاريةوالصناعية ، وأرباح المهن الحرة ، والضريبة العامة على الإيراد عند امتناع الممول عن تقديم إهراره أو حساباته أو مستنداته .

§ ۲ - إقرار المعول

إلى المدول هو خيرمن بعيمها ، على أنه تخشى ألا يقرر الحقيقة ، نظراً لمصاحته الطاهرة في تقليل قيمة المادة الخاصة الضريبة ، ولذا يخشى الآ يقرر الحقيقة ، نظراً لمصاحته الطاهرة في تقليل قيمة المادة الخاصة الضريبة ، ولذا يخضع القانون دائماً هـذا الإقرار لرقابة الإدارة ، ويعطيها حق مراجعة المحول فيه ، وتعديله إذا ازم الأمر ، بل ويعطيها الحق أيضاً في طلب وقيم عقوبات رادعة على الممول الذي يحاول تقديم معاومات غير صحيحة في إقراره بقصد المهرب من دفع الضريبة .

في إقراره بقصد الهرب من دفع الضريبة .

قراره بقصد الهرب من دفع الضريبة .

وإقرار الممول هو الطريقة العادية الى تنبعها معظ الدول الحديثة بالنسسة لغالبية الضرائب، وهى مستحلة فى مصر بالنسبة للضريبة على الأرباح التجارية والعسناعية . والضريبة على أرباح المهن غيرالتجارية ، والضريبة العامة على الإيراد، ورسم الأيلولة على التركات ، وفى محديد الرسوم الجركة ورسوم التسجيل .

٣ - التبليغ من الفير

٣٠٠ - قد يازم الفانون الشخص المدين بقيمة المادة الخاضمة للهمريية بتقديم
 (م ١٧ - موجز في المالية العامة)

إقرار عها، تجي الضريبة على أساسه ، كالزام صاحب العمل بتقديم إقرار عن أجور عماله، وهذا الإقرار بخضع أيضاً لرقابة الإدارة ومراجسها مخافة أن يتفق للدين مع الدائن على الهرب من الضريبة .

وقد بكتنى بالإقرار الذى يقدمه المدين، أو يلزم الدائن بتقديم إقرار آخر، وقد يتولى الممول دفع الضريبة أو يدفعها المدين عنه ومحاسبه عامها، وهذه الطريقة الأخيرة تسمى « بالجباية من الصدر » أو « الحجز عند المنبع (١٠ ثَ

ومبرتها : بالنسبة للخزانة العامة أنها تقلل من فرص التهرب والنش المالى ، إذ لا مصلحة للنبر فى إخفاء جزء من المادة الخاضة للفريبة . وتعريض نفسه للعقوبات التى ينص عليها القانون ، بل لعل له ، على المسكس ، مصلحة فى بيان هذه المادة وإلا دفع هو عها الضريبة لأنها تعد من التكاليف بالنسبة إليه .

أما ميزتها بالنسبة للممول فهى أنها تمنع عنه التحريات والتدخل فى شئونه، يضاف إلى ذلك أنها تقلل من شعوره بعب الضريبة، لأنها تستقطع من الدخل قبل أن يصل إلى يده . غير أنها لا تصاح للتطبيق على جميع الضرائب .

وطريقة الجياية من الصدر والتبليغ بواسطة النير مطبقة في مصر بالنسبة إلى الفريبة على إيراد القيم المنقولة ، وبعض حالات الضريبة على فوائد الديون والودائم والتأمينات، والضريبة على المرتبات والأجور .

⁽۱) الحيز عند الحنيم : Stoppage à la source بالفرنسية و Deduction of tax at the بالفرنسية و Stoppage à la source بالانجابزية .

المرحلة الثائية

تحديد دن الضريبة

إذا تم تقدير المادة الخاضعة للضريبة تبدأ المرحلة الثانية وهى : تجديد دين الضريبة ، ويمكن الوصول إلى ذلك بإحدى طريقتين :

الأولى: طريقة التوزيع ، ويطلق على الضريبة فى هذه الحالة ضريبة توزيمية (١). الثانية : طريقة التحديد أو القياس ، ويطلق الضريبة فى هذه الحالة ضريبة تحديدية أو قياسية (٢).

٣٠٥ – فطريقة الشوضيع تتلخص فى أن القانون يمين البلغ للذى يجب عصيله من جميع المحالفين ، ثم يوزع هذا المبلغ فيا بعد على الأقسام الإدارية للمهلة ، فيمين لكل مديرية نصيبها على المراكز التنابعة لها ، ثم يوزع كل مديرية نصيبها على المراكز التنابعة لها ، ثم يوزع كل مركز نصيبه على المحكلفين التاسين له حسب مقدرتهم التحكليفية .

أما طريقة الخموير فتتلخص فى أن المشرع يحدد سعر الضريبة ، أى النسبة المثوية التى يجب أن يؤديها كل مكاف عن المادة الخاضعة للضريبة ، ولا يتعرض لتحديد مجوع حصياتها .

٣٠٦ - وَمَتَافِرُ طَرِيغَةُ التَّوْمُ عِي : يَسْأَطْهَا، وَثِبَاتَ الْحَصَيْلَةِ ، وَاشْتَرَاكَ الْمُولِينَ فَى التَّوْرِيعِ ، وَمِنْعِ النَّهِرِبُ أَوْ النَّشِ مِن أَن يَوْدَى إِلَى قَلْةَ الْحَصَيْلَةِ ، لأَنْهُ إِنْهُ إِنْهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّالِمُ اللللَّالَةُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالِ

⁽۱) شرية توزيمية : Impôt de répartition

⁽٧) ضربية تحديدية : Impot de quotité

و عاب علم ا: عدم التناسب معقدرة المعولين، وعدم المرونة فلا تزيد حصيلتما في أوقات الرواج ولا يخف عبوها في فترات الكساد، وأنها قد تؤدى إلى ظلم بعض المعولين، إذ قد يتهرب من دفعها بعض ذوى النفوذ ويلقون بالسب، على غيرهم (١).

وثمثار طريقة التحديد: بمرونها وبأنها تقفى على كل غبن مالى ، ولكنها تستارم لتطبيقها بظاماً فنياً دقيقا لحصر التيم الخاضة لها .

ويعاب علميها : أنه يسهل معها البهرب من الضريبة أكثر من طريقة التوريع ، وأن المبلغ الذي يفلح المكلف فى البهرب من دفعه يضيع على الخرافة العامة ، على المكس من الطريقة الأولى ، لأن ما يفلح بعض المكلفين فى عدم دفعه يدفعه الآخرون فلا يضيع على الخزانة العامة شيئا ، كما سبق القول .

وقد كانت طريقة التوزيع هي المتبعة في تحصيل الضرائب في الأزمنة القديمة البساطة ا، ولكن عدل عنها في الوقت الحاضر .

ومثال ضريبة التوزيع فى مصر ضريبة الخفر مند تقريرها فى سنة ١٨٨٤ إلى أن حولت فى سنة ١٩٣١ إلى ضريبة تحديدية فى المدن المفروضة فيها عوائد الأملاك بنسبة ٢٠ ٪ من تلك العوائد .

كذلك كان كثير من الضرائب قبل إتمام الإصلاح المالي ضرائب توذيع.

⁽١) ذَكر الله أذ في فرنسا عندما كانت الشرية المقارية تحدد بطريقة التوزيع كان متوسط سعرها أثناء المدة من سنة ١٨٨١ حتى سنة ١٨٨٠ - لاوس / على أن ممول يعنى المراكز كانوا يدفعونها بسعر ١٩٠٥ - / يها كان محولو بعنى المراكز الأخرى يدفعونها بسعر ٢٠١٥ - / يها كان محولو بعنى المراكز الأخرى يدفعونها بسعر ٢٠١٥ / ٤٠

المطلب الثاني تحصيل الضريبة(١)

٣٠٧ - تصبح الضريبة واجبة الدفع بعد إخطار الممول بالمبلغ الذي يجب دف وتنص القاعدة الثالثة من قواعد آدم سميث على أن الضريب قيجب أن تجبى بالكيفية وفى الأوقات الا كمر معومة المحطف، ويقصد بذلك تيمير الدفع على المكاف بأن تكون المواعيد التي تحدد التحصيل وطريقة التحصيل ملائمة الممول ، كأن يطالب بالدفع فى الأوقات التي يرجح أن تكون لديه فيها أموال حاضرة ، أو أن يقسط دين الضريبة على عدة أقساط ، أو أن يمنح آجالا التسديد ، وألا تترك الضرائب تتراكم عليه ثم يطالب بها مرة واحدة .

... ٣٠٨ - وتنص القاعدة الأخيرة على الافتصاد فى مصاريف الحياية فهى فى صالح الممول يملأنه هو الذى سيتحمل تلك المصاريف فى النهاية ، كما أنها فى صالح الحرالة ، لأن المنالاة فى نفقات الجباية تؤدى فى مهاية الأمر إلى قلة غلة الضريبة .

٣٠٩ – وتحصيل الضريبة إما أن يكون صاشرا أى بواسطة موظنى الدولة ، أو بطريق الوليزام بأن يتمهد فرد أو هيئة بدخ مقدار الضريبة المقررة فى منطقة ممينة مقدماً كل سنة ، على أن يقوم هو بتحصيلها من المولين ، وعلى أن تساعده السلطات الإدارية فى التحصيل ، والطريقة الأولى أفضل بالنسبة للمحول وللخزانة ، أما الطريقة الثانية فى كانت مستصلة قديماً ، ويصيها أنها تعطى للمتزم سلطات واسعة كثيراً ما يسىء استعالها . ويرهى الممولين وبخاصة ضعافهم ، هذا إلى أنه يكون له إدارة ضخمة فر

Recouvrement de l'impôt : أصيل الغربية (١)

لا تلبث أن تصبح دولة داخل دولة ، ويمكنه مركزه كمحتكر من أن يملى شروطه على الحكومة .

٣١٠ – وتتولى جباية الضرائب فى مصر بالطريق المباشر ثلاث مصالح
 حكومية تتبع وزارة الخزانة ، وهى : مصلحة الضرائب ، ومصلحة الأموال المقررة ،
 ومصلحة الجارك .

أما معلم: الضرائب فتقوم بتحصيل الفرائب على إيرادات رؤوس الأموال المتقولة ، والضرائب على كسب العمل ، والضرائب على كسب العمل ، ورسم الأيلولة على التركات ، وضريبة التركات ، ورسم الدمنة ، والضريبة العامة على الإيراد .

وتقوم مصلحة الأموال الهفررة بتحصيل ضريبة الأطيان ، والضريبة على المقارات المبنية ، وضريبة الخفر ، وضريبة الملاهى ، وتقوم إلى جانب ذلك بتحصيل أموال أخرى تستحق للحكومة ، أو لمجالس المديريات ، أو لبمض الهيئات الأخرى كينك التسليف الزراعي والتعاوني ، وبنك الاثبان المقارى .

وتتولى مصلحة الجمارك تحصيل الضرائب الجركية وما يتبعها من الرسوم وضرائب الإنتاج .

مواعيدالتمصيل

٣١١ – تختلف مواعيد التحصيل في مصر باختلاف الضرائب.

فضرية الأطيان تحصل على قسطين : القسط الشتوى ، ويترواح بين ربع وثلث الضرية السنوية ، ويدفع في مايو أو يونية بمساسية محصول القمح ، والقسط الصيفي ، ويْتراوح بين ثلاثة أرباع وثلثى الضريبة السنوية ، ويدفع فى سبتمبر أو اكتوبر بمناسبة محصول القطن .

وتحصل الضريبة على العقارات المبنية مقــدماً على قسطين متـــاويين خلال الخســة عشر يوماً الأولى من شهرى يناير ويوليه من كل سنة .

وتستحق الضريبة على إيراد القيم المنقولة في نُفس المواعيد المقررة لسداد الإيرادات التي تسرى عليها الضريبة .

أما الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية فسنوية ، وتدفع مرة واحدة فى الميعاد المحدد لتقديم الإقرار (ثلاثة شهور من انتهاء سنة الممول المالية) ، ويجوز تقبيطها بشروط معينة .

والضريبة على المرتبات والأجور شهرية .

وتؤدى الضريبة على أرباح الهن غير التجارية ، والضريبة الصامة على الإيراد خلال الثلاثة شهور الأولى من السنة الميلادية عن إيرادات السنة السابقة ، وبجوز أن تدفع ضريبة المين غير التجارية مقدماً على أربعة أقساط بشروط خاصة .

ويدفع رسم الأيلولة على التركات ، والضريبة على التركات مزة واحدة ، ويجوز تقسيطهما فى أحوال خاصة على مدة لا تزيد على عشر سنوات ، وذلك بشروط خاصة بينها القانون .

أشكال الوقاد

٣١٨ - دين الضريبة واجب الأداء في مقر الجهة الحكومية المختصة بتحصيل

الضريبة نون حاجة إلى مطالبة الممول بأدائها في مقره (١٦) ، ويتم دفع الضريبة بعدة طرق أهما:

- (١) -- الوقاء المباشر ، بأن يورد الممول بنفســه ، أو من يمثله قانوناً ، مبلغ النصريبة إلى جهة التحصيل المختصة .
- (٢) ... الوفاء غير المباشر ، بأن يقوم بتوريد الضريبة إلى الجمة المختصة خص آخر غير الممول ، ويحدث ذلك بالنسبة للفرائب التي تجي من المصدر ، كأن تورد الشركة المساهمة الفريبة على إبراد التيم المنقولة المستحقة على توزيعاتها ، وكأن يقوم صاحب العمل بتوريد الضريبة على المرتبات والأجور المستحقة على موظفيه وعماله .
- (٣) ـــ الدمنة ، وذلك بلصق طوابع دمنة على المقود و الحررات و المطبوعات والسجلات ، أو باستمال أوراق مدموغة ، أو بختم الأوراق بالدمنة .
- (٤) النسجيل ، وذلك بنسجيل الأعمال القانونية الخاضمة للضريبة ، أو
 تقييدها في السجلات العامة فتدفع الضريبة مناسبة ذلك .
- (٥) ـــ الاحتكارات المالية ، بأن تضيف المولة مبلغ الضريبة إلى ثمن السلمة أو الخدمة الخاضمة للضريبة والتي تمتكر إنتاجها أو بيمها .

خمانات التحصيل :

٣١٣ ــ تتمتم الهيئات العامة بامتيازات وضانات للتحصيل أهمها :

 ⁽١) يعرون عن ذاك ق قراساً يقولهم : l'impôt est Portable et non quorable « دين الضرية مجلوب فير مطاوب » .

ولا يمنع ذك الإدارة من أن تسعى عن إلى السكاف الحاليته إداء الضريبة تيسبيراً عليه ء وتحرياً لشرمة التعصيل ۽ ولسكنة إمراء تقوم به من نظاء نقسها، دول أن يلزمها القانول به

ر () — إجراءات سريعة لتحصيل الضرائب ، كجاية الضرائب واسطة أوراد، دون انتظار صدور حكم بذلك من القاضي .

(٧) __ إذا تأخر الممول فى السداد تتخذ ضده إجراءات الحجز الإدارى والبيع الجبرى (طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى المسدل بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٥ ، وقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٥ ، وقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٤٣ لسنة

رَّ إِ) ــ تتبتع الخزانة العامة بحق امتياز في العدجة الأولى (المادة ١١٣٩ من القانون المدنى) (١) .

رِ (٤) ــــ لا يترتب على تقديم معارضة فى قيمة الضريبة وقف دفسها ، إذ القاعدة فى الضرائب، « الدفع ثم الاسترداد » (Solve et repete)

المقاصة فى دين الضريبة

الفرية بالمقاصة مع دين الضريبة بالقاصة مع دين حكومي آخر إلا بنص صريح يحيزه ، لأن مصلحة اللولة المالية تستازم تحصيل الضرائب بانتظام ، وفقاً لتقديرات الميزانية ، ولأن قواعد المحاسبة العامة تتعارض مع تسوية الدين بطريق المقاصة ، يضاف إلى ذلك أن الديون الحكومية تدفع بعد إجراءات طويلة معقدة ، إذ يجب أولا أن يسوى الدين ، أى يحدد مبلغه ، ثم يصدر الأمر بدفعه ، ثم يدفع فعلا من موظف آخر غير من أمر بالدفع ، على ما سنوضحه عند الكلام على تنفيذ الميزانية . أما دين

 ⁽۱) تشمى المادة ۱۲۹۱ من الفانون الدني على أن « ۱ سا للبائع المستحفة فخزانة العامة من ضرائب ورسوم وحقوق أخرى من أى نوح كان يكون لها امتياز بالصروط المثررة في القوانين والأواسر الصادرة فى هذا المثأن .

و ٣ - واستوق في هذه البالغ من تمن الأموال الثقة جنا الامتياز ق أية يد كانت ابل
 أى حق آخر ، ولو كان تتازأ أو مضوياً برهن رسمي هذا الممروفات الفضائية » -

الضريبة فتنبغى جبايته بسرعة ، لمواجهة النفقات العامة . كما أنه لا يكنى ، لإمكان المقاصة أن يكون الدينان من نوع واحد ، بل بجب أن يكونا من قوة واحدة ، فإدا كان أحدهما قابلا للحجز كدين الضريبة فانه لا يقاص فى دين غير قابل للحجز كالدين المطلوب من الحكومة (المادة ٣٦٤ (ج) من القانون المدنى) .

ولا يرى البعض ما يمنع من القاصة فى دين الضريبة، ولا فى قواعد المحاسبة العامة ما يحول دون إجرائها، هذا إلى أن تلك القواعد لا تنبع فى جميع الأحوال، فالدين المستحق على الخزانة مثلا يمكن أن ينقضى بواسطة اتحاد اللهمة، كما لو آلت بعض سندات الدين العام إلى الدولة عن طريق الشراء أو غيره، إذ ينقضى ديبها حيث تجميع لهما صفتا الدائن والمدين، دون حاجة إلى تسوية اللدين، فأهر بدفعه ثم دفع فعلى له، عما تقضى به قواعد المحاسبة العامة لانقضاء الديون التي على الدولة

هذا من ناحية الفقه، أما القضاء فأن مجلس الدولة الفرنسي لا يسلم بجواز القاصة في دين الضريبة ، بيما يجيزها القضاء في مصر ضحناً ، كذلك أفتى قسم الرأى بمجلس الدولة في مصر مجتمعاً بجواز المقاصة في ديون الضريبة ، سواء أكانت من نوع واحد أو من أنواع مختلفة ، وسواء أكانت عن نفس السنة أو عن أية سنة تالية لما أو سابقة عليها ، طالما توافرت شروط المقاصة .

وقد أخدت مصلحة الضرائب في مصر برأى مجلس الدولة ، وأجازت القاصة في ديون الضريبة على أن يطلمها صراحة صاحب المصلحة فيها .

المطلب الثالث

طرق الطعن .

٣١٥ __ يعطى المشرع للمول الحق فى أن يطمن فى دين الضريبة ، أو فى التقديرات الخاصة به ، وينص القانون المنظم لكل ضريبة على طريقة الطمن والجهة المختصة بنظره .

والفصل في منازعات الفسرائب والرسوم في مصر من اختصاص القضاء المادى بوجه عام ، على أنه لما صدر القانون رقم ١٩٥٥ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم مجلس الدولة نص فيه (م ٨ ـ سابعاً) على أن يكون القصل في تلك المنازعات من اختصاص القضاء الإدارى وحده ، وهو الجهة الطبيعية ، باعتبار أن الروابط التي تنشأ بين المول والإدارة ذات طبيعة إدارية ، على أن هذا الاختصاص لم ينفذ انتظاراً لتنظيمه ولتنظيم إجراءاته في القانون الذي سيصدر بتنظيم الإجراءات أمام مجلس الدولة (م ٧٣ فقرة ٢ من القانون المذكور).

كذلك نص القرار بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم بحلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة (وهو الذي حل محل القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ السابق ذكره) في الفقرة ٣ من المادة الثانية منه ، على أنه بالنسبة إلى المنازعات الحاصة بالضرائب والرسوم تظل الجهات الحالية مختصة بنظرها وقفا لقوانيمها الخاصة . . . وكل ذلك إلى أن يصدر قانون الإجراءات الخاصة بالقسم القضائي متضمنا تنظيم هذه المنازعات

الفصن ل الرابع نظام الضرائب

٣١٦ — نظام الضرائب فى دولة ما هو مجموع الضرائب السارية فى تلك الدولة فى وقت معين ، ولسكى يكمون هناك نظام حقيقى للضرائب يجب أن تسكمون الضرائب منسقة تنسيقاً منطقيـاً بحيث يكمل بعضها بعضاً ، فلا يكمون هناك ازدواج أو مجمال للمهرب ، ومحيث يكمون عثوها موزعا على المسكلفين توزيعاً عادلاً على قدر المستطاع .

وتلجأ الدول عادة كلا احتاجت إلى الأموال إلى فرض ضرائب جديدة أو زيادة سعر الضرائب للوجودة ، دون أن تراعى المحافظة على التناسق للوجود بين الضرائب الخطفة ، وتكون النتيجة أن يفقد نظام الضرائب تناسقه بعد صرور فترة من الزمن ، وعليه من الضروري مراجعته وإعادة التناسق إليه ، مع مراعاة الخرافة ، وظروف المحولين ، ومن هنا كانت الإصلاحات المالية الشاملة التي تقوم بها الدول من وقت المحرد ، لجمل نظام ضرائبها متمشياً مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة ، ومع الحاجات المزايدة للخزانة العامة ، ولكي تعيد إليه التناسق الذي سبق أن فقده بفعل التعويلات المتوالة .

٣١٧ – ومختلف نظام الضرائب في عصر عنه في عصر آخر ، باختلاف الظروف الاجهاعية والاقتصادية والحاجات المالية المدولة .

فنى المجتمعات البدائية ، حيث كانت الثروة مكونة تقريباً من الأراضى ، وحيث كانت حاجات الدولة قليلة ، ولم يكن للنقود فى نظامها الاقتصادى دور ظاهر ،كانت الضرائب السائدة ، هى الضرائب للباشرة على رأس المال وكانت تؤدى عيناً ، ثم حلت محلها فى عصر نال الصرائب المباشرة على الناتج الإجمالى ، أو الدخل الإجمالى ، وكانت تؤدى عيناً أيضاً ، ثم الضرائب المباشرة على الناتج الصافى ، وكانت تؤدى عيناً فى البداية ، ثم أصبحت تدفع نقداً بعد ذلك .

كذلك ظهرت فى نفس الوقت الضرائب غير المباشرة على الاستهمالاك، وعلى انتقال الملكية ، وأخذت فى الازدياد بازدياد حاجة الخزانة العامة للأموال .

النمرائب على الناتج الصافى تقدما كيراً، لأن النفقات التي يجب خصمها من الناتج الإجالى، إلى نظام الضرائب على الناتج الصافى تقدما كيراً، لأن النفقات التي يجب خصمها من الناتج الإجالى الاجعالى للحصول على الناتج الصافى هى فى الحقيقة مكافات لعناصر الإبتاج، وهذه النفقات تؤول إلى أفراد مختلفين كلما كان النظام الاقتصادى قائماً على تقسيم العمل وتخفيم هى أيضاً للفرائب، وبذلك حلت محل الضرية الواحدة على الناتج الإجالى للأرض أولا ثم للصناعات بعد ذلك حرائب مختلفة على الأجزاء المختلفة التي ينقسم الانتقال من الضريبة على الناتج الإجالى إلى الضريبة على الناتج الصافى مؤدياً إلى ظهور الفتال من الضريبة على الدخول الصافية لمختلف عناصر الإنتاج، أى إلى نظام الضرائب المعيقية الذي كان النب على الدخول الصافية لمختلف عناصر الإنتاج، أى إلى نظام الضرائب المعيقية الذي كان النب على الدخول المحافية جزء كير من القرن التاسع عشر، والذي كانت الضرائب مفروضة فيه على كل من دخل الأراضى والمهانى ورؤوس الأموالى المنقولة، والصناعة والتبحارة والعمل دون مراعاة للأشخاص ولا المتدرتهم التسكليفية.

٣١٩ – وقد كان هذا النظام كافياً عند ما كان تركز الثروات محمدوداً، والتقدم الاقتصادى بسيطاً إذ كان الدخل الشخصى لسكل فرد مكوناً من نوع واحد من الدخول ، كما أنه لم تسكن هناك فروق كبيرة بين ظروف الأفراد

الاقتصادية ، ولذلك كان فرض ضريبة نسبية على أنواع الدخول العينية كافيا لكى تكون الفريبة مفروضة طبقاً للمقدرة التكليفية للممول على وجه التقريب، ولم يشعر أحد بالحاجة إلى فرض أنواع أخرى من الضرائب.

فلما كثرت الفروق بين دخول مختلف الأفراد تبعا التقدم الاقتصادى ولتركز النروات، أصبحت الفرية النسبية لا تكفى لتوزيع أعباء الفرائب على الأفراد وزيعا يتناسب مع مقدرتهم التكليفية، فأتجهت المالية العامة نحونظام الفرائب العينية على فروع الدخل بفريبة شخصية تصاعدية على الدخل المكلى، وفي بعض الأحوال على رأس المال. وأخيراً حل محل هذا النظام في كثير من الدول نظام بعتمد على ضريبة مو معرة عمل محل الفم اثب النوعية والفريبة الموحدة على جميع إيرادات المدول دون تمييز لمصادرها أه المسمة المحلدة على جميع إيرادات المدول دون تمييز لمصادرها أه المسمة المحلدة على المحلول دون تمييز المصادرها أو المسمة المحلول دون تمييز المصادرها أو المسمة المحلول دون تمييز المصادرها أو المسمة المحلول دون المحلو

الدخل الشكليفى

 ٣٣٠ - سايرت فكرة الدخل التكليق تطور نظام الضرائب ، والدخل التكليفي هو ذلك الجزء من الدخل الحقيق أو من الدخول الحقيقية الذي تفرض عليه الضريبة وتقاس به .

فنى نظام الضرائب على الناتج الصافى يسكون الدخل التحكليني من الناتج الإجمالى مطروحا منه نقات الإنتاج .

وفى نظام الضرائب الشخصية يتكون الدخل التكليق من الدخل الإجمالى مطروحا منه نقات الإبتاج، وبعض مبالغ أخرى، كالخصم للأعباء العائلية، وفوائد وللديون إ، لمكي يصبح السبء التكليفية متمشيا على قدر المنتطاع مع المقدرة التكليفية المعمول.

ويستبر الدخل التسكليني لأصحاب الدخل الأدنى صفراً ، لأن الدخل الأدنى يسنى من الضرائب في السعر الحديث.

وفى كثير من الدول يكون الدخل التكليف مساويا للدخل الحقيق بعد خصم جزء منه مساو للحد الأدنى للدخل .

كذلك لا تعامل الدخول العينية التي يتألف منها الدخل الشخصى للممول معامسلة واحدة ، لأن طبيعة كل واحد منها تختلف عن طبيعة الآخر . ولذلك يميز يبها ، ويتوصل إلى هذا التميز إما بتطبيق سعر مختلف الضريبة على كل نوع من أنواع الدخول أو بتطبيق سعر واحد ، وإنما بعد إجراء خصوم مختلفة ، وفي هذه الحالة يقابل الدخل الحقيق دخولا تسكليفية مختلفة .

والدخل التـكلينيف نظام الفرائب الشخصية أقل بوجه عام من الدخل الحقيق، وفي بمض الأحوال يكون أقل منه كثيراً .

٣٢١ - وبالرغم من أنجاه المالية العامة الحديث نحو نظام الضرائب الشخصية لايز ال كثير من البلاد محتفظا بالضرائب غير المباشرة على التداول والاستبلاث - وهي كا هو واضح لاتتفق ونظام الضرائب الشخصية - إلى جانب الضرائب المباشرة ، لأن لكل من النوعين مزايا وعيوب ، ومزايا الواحدة تصلح من عيوب الأخرى، كما سبق أن رأينا (1).

وسنستعرض فيا يلى أنواع الضرائب المباشرة ، ثم الضرائب غير المباشرة في إيجاز .

⁽۱) راجع س ۱۷۸ فیا سبق.

المبحث الأوان

الضرائب للباشرة

تغرض الضرائب المباشرة إما على الدخل ، أو على رأس المال ، أو على الزيادة التي تحصل في قيمة كل منهما .

ولذلك يمكن تقسيم الضرائب المباشرة إلى :

- (١) ضرائب على الدخل.
- (س) ضرائب على رأس المال.
- (ح) ضرائب على زيادة قيمة الدخل أورأس المال.

المطلب الأول

الضرائب على الدخل

تعريف الدخل وخصائصه :

٣٣٧ – لم تضع التشريعات تعريفا جامعا للدخل، على الرغم من أنه أسلس النظم الحديثة في الضرائب. ويمكن القول بأن الدخل من الوجهة القنية هو : «كل ثروة جديدة، نقدية أو قابلة التقدير بالنقود، يحصل عليها فرد أو جماعة، أثناء فترة زمنية مصنة بشكل دورى، ويمكن استهلاكها دون مسلس بمصدر الدخل ».

يتضح من هذا التعريف أن الدخل يتميز بالخصائص الآتية : _

(١) – أنه ثروة نقدية أو قابلة للتقدير بالنقود .

فسكن المالك في منزله يعد دخلا لأنه بمكن تقويمه بالنقود ، بتحديد النيمة الإيجارية المنزل ، أما الخدمات التي تؤديها الزوجة في إدارة المنزل فلا تعد دخلا . كذلك تتم المالك محموعة من الصور الفنية لا يعد دخلا .

(٢) أنه ثروة جديدة .

أى لم تكن موجودة من قبل فى صورة أخرى ، فالبان الناتج عن بيع عقار أو منقول ليس دخلا ، لأنه ليس ثروة جديدة .

(٣) أن الإنسان يحصل عليه أثناء فترة زمنية معينة .

فكرة المدة ضرورية لفكرة الدخل وهذه المدة قد نطول أو تقصر ولكنها عادة سنة ما لم ينص على خلاف ذلك. ومبدأ السنة بختلف باختلاف الأحوال، وقد يتغقى مع مبدأ السنة الميلادية، وهو أول يناير وقد يكون أول السنة المالية للمولة أو أى تاريخ آخر.

(٤) أنه ثروة دورية .

أى محتملة المودة والتكرر بانتظام ،كإنجار المنزل . وإنجار الأراضى الزراعية وأرباح الأسهم وفوائد السندات . ومرتب لنوظف . وأجر العامل ، والعاش .

وبناء على هذه الصفة لا تعتبر دخلا الأرباح المارضة التي يحقفها شخص من مضاربة عرضية فى البورصة كما لا تعتبر دخلا الزيادة فى قيمة رأس المال التى يحصل عليها شخص من بيع عقار له . وذلك على المكس من الأرباح التي يحصل عليها المحترفون من المضاربين وتجار المقارات لانتفاء صفة المورية فى الحالة الأولى ووجودها فى الحالة الثانية .

على أن يعض الكتاب يميل إلى اعتبار جميع الأرباح ســواه أكانت عارضة أم غير عارضة . دخلا يخفع للضريبة . ومن هؤلاء العالم الأمريكي سليجان .

(٥) أنه قابل للاستهلاك دون مساس بمصدره (الدخل) .

يقتضى هذا الشرط أن يكون مصدر الدخل قابلا البقاء ومصدر الدخل قد يكون كما رأينا رأس المال أو العمل أو رأس النال والعمل معاً .

(م ٨٠ ــ موجرٌ في المالية العامة)

وليس معنى بقاء المصدر أز يكون دائمًا لا يفى ، فقــد يقل الدخل أو ينمدم بسبب المرض أو الوفاة أو احتراق المنزل مثلا .

ويترتب على الاحتفاظ بمصدر الدخل ضرورة صيانته ، وضمان دوامه واستفلاله استغلالا ملائماً حتى يظل الإنتاج دورياً ، لذلك بجب أن يستنزل من الدخل الإجمالي ، قبل سريان الضربية عليه المبالغ الآتية :

(۱) نققات إنتاجه . و (ب) تكاليف صيانة مصدره . و (-) مبلغ آخر يسمح تجمعه سنة بعد أخرى بالاستماضة عما يتلف من مصدر الدخل بغيره ، وهو ما يعرف بقسط الاستهلاك ، وهو ضرورى لكل مصادر الدخل من رأس مال أو عمل ، ويختلف باختلاف بوع المصدر ، وما يتبق وهو ما يطلق عليه الدخل الصافى ، هو الذى تفرض على الجزء من الدخل الذى يخصص للاستهلاك وللادخار .

٣٤٣ — ذلك هو الدخل بالمعى، الفى ، غير أن المشرع لا يلتزم دائماً هـذا المعى ، بل يتوسع فيه أحياناً خاجة الدولة إلى الأموال ، ويضيق منـه أحياناً أخرى لتحقيق بعض الأهداف السياسـية أو الاجباعية أو الاقتصادية فيحمله يشمل فى الحالة أو لريادة الا ولى مبالغ لا تمد دخلا من الوجهة الفنية ، كيمض الإير ادات العارضة ، أو الزيادة فى قيمة رأس المال ، ولا يدخل فيه فى الحالة الثانية مبالغ لا شك فى أنها جزء من الدخل ، كما يقعل عند ما يريد إعفاء الحد الأدنى للمعيشة ، أو إعفاء فوائد السندات الحكومية من الفرائب .

٣٧٤ - وبجب أن نفرق بين ت**اليف** الحمسول على الدخل واستعماديت الدخل، فتكاليف الحصول على الدخل هي المبالغ التي لا بد من إنفاقها للحصول على الدخل فهي الرحسية إلى الدخل . أما استمال الدخل فهو الانتفاع به ، إما عن طريق استهلاك أو استمالات الدخل تسرى عليها الضريبة مخلاف تكاليف الحصول عليه ، إذ يجب خصمها من الدخل تسرى عليها الضريبة مخلاف تكاليف الحصول عليه ، إذ يجب خصمها من الدخل قبل سريان الضريبة عليه ، فإذا أمن تاجر على حياته وأمن على على تجارته ضد الحريق فإن قسط التأمين ضد الحريق يعتبر تكليفاً على الدخل لا تسرى عليه الضريبة على الأوباح التجارية ، مخلاف قسط التأمين على حياته فيعتبر استمالا الدخل وتسرى عليه الفريبة وفي عليه الدخل وتسرى عليه الذخل وتسرى عليه المنافقة من نها المنافقة على الدخل وتسرى عليه المنافقة المنافقة على الدخل وتبرعه عليه المنافقة المنا

مع الدخل عند الاقتصاديين أو المتنطبين النشرية الضربي لا ينطبق انطباقاً تاماً مع تعريف الدخل عند الاقتصاديين أو المتنطبين بالمحاسبة ، فهناك بصف عناصر قد تعتبر من الدخل فى تشريع الضرائب يلما لا تعد كذلك فى الاقتصاد أو المحاسبة ، كما أن تشريع الضرائب قد يسمح بأن تستقطع من الدخل بعض عناصر لا تسمح المحاسبة باستقطاعها منه ، كذلك قد تسمح المحاسبة باستقطاع عناصر لا يسمح تشريع الضرائب باستقطاعها (٣٠)

مصادر الدُعُل :

٣٣٦ -- أشرنا فيا سبق إلى أن الدخل يآتى إما من العمل أو من رأس المال

(٣) الفيقل في ملم المحاسبة هو القرق بين الايرادات والصروفات بعد استبعاد كافة الاجتياطيات القابلة المسائر القبلية والمحتبلة

⁽١) هذا ما لم يقرر المصرع مكس ذلك ، كا ضل مصرعنا أخيراً بالترار بقانون رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٥٩ إذ أجاز خصر أقساط التأمين على حياة المدول اسلمته أو المسلحة زوجه وأولاده من وعاء الضربية المامة على الإيراد ، على ألا تتجاوز الأقساط ٥٠/٠ من ساق الإيراد السكلى المستوى أو مائني جنيه أجها أقل .

أو منهما مماً ، وكل مكلف يستمد دخله إما من مصدر واحد أو من عدة مصادر . فقد يمثلك أراض أو مبان أو أسهماً أو سندات أو قد يباشر صناعة أو تجارة أو مهنة حرة أو وظيفة ، وكل مصدر من هذه المصادر يفل دخلا ، يطاق عليه الرفمل الشوصى أو الفرهى ، ويطاق على مجموع الدخول التي ترد للممول من الصادر المختافة العرفل السكلى .

١٤ - أنواع الضريبة على الدخل

يمكن تناول الدخل بالضريبة بعدة طرق :

الضرائب العيلية :

٣٣٧ — فقد تفرض ضرائب عينية على بعض فروع الدخل ، لاعلاقة لإحداها بالأخرى ، بل يكون لسكل منها نظام بالأخرى ، بل الذي قد مختلف عن نظام غيرها من الضرائب . وهي تقع على ناتج المال الخاضع للضريبة . وهذا النوع أول ما استعمل من ضرائب الدخل .

الضريبة وَاتْ الفروع :

٣٣٨ -- وقد تفرض ضريبة ذات فروع (Impôt cédulaire)، تحل محل كل الفرائب السابقة وهي ضريبة تحليلية، تصيب مصادر دخل كل فرد ، وتنقسم إلى فروع بعدد مصادر الدخل، من أراض زراعية، ومبان، وقيم منقولة، وأرباح تجارية وصناعية ... الح.

وتفترق هذه الضريبة عن الضرائب العينية المختلفة السابقة ، في أنها تقع على كل أجزاء الدخل المختلفة عند مصادرها لكي تاحق الدخل السكلي للفرد ، ونظامها واحد بالنسبة إلى كل فروع الدخل ، ولكنه لا يمنع من اختيار طريقة التقدير والجياية الآكثر ملادمة لكل فرع ، ومن تنويع الماملة المالية حسب مصدرالدخل : فيستعمل فيا يتعلق بطريقة التقدير اقرار الممول بالنسبة للأرباح التجارية والصناعية ، والتبليغ من النير بالنسبة لدخل المقارات . ويستعمل فيا يتعلق بالجباية ، طريقة الحجز عند المنبع بالنسبة لدخل العمل ، والقيم للنقولة ، ويعلمق فيا يتعلق بتنويع الماملة سعر أقل بالنسبة للضريبة على دخل العمل .

وأول ما استعمل هذا النوء من ضرائب الدخل في أنجنترا سنة ١٧٩٨

الضريبة العامة :

وهي الدخل (Impót global) ، وهي ضريبة عامة على الدخل (Impót global) ، وهي ضريبة شخصية تركيبة ، تقع على الدخل الكلى ، لا عند مصادره ، ولكن عند مستقره وهو المكلف ، عندما تتجمع بين يديه الدخول المختلفة مكونة دخله الكلى وتمتاز عن الفريبة ذت الفروع بأنها أقرب إلى تحقيق المدالة منها ، لأنها تنظر إلى مركز الممول في مجموعه ، وتسرى على الدخل الذي يتبقى له بعد خصم ما يكون قد دفعه من الضرائب الأخرى ، وفوائد الديون التي قد تكون صححة عليه ، وإعناء حد أدنى للدخل ، وخصم مباغ للأعباء المائلية ، ويكون سعرها تصاعدياً . والصعوبة التي يمكن أن نلاقيها بالنسبة لهذه الضريبة هي في تقدير الدخل الخاضم لها ، وأقرب الطرق إلى المنطق هي أن يعهد بالتقدير إلى الممول نفسه ، بواسطة إقرار يقدمه إلى الإدارة التي يكون لها الحق في منافشته فيه ، وتصحيحه إذا ازم الأمر ، غير أن هذه الطريقة بصبها ما سبق أن أشرنا إليه من أنها أكثر تدخلا في شئون المكلف ، لأن التحقق من سحة إقراره يستازم فحص كل نواحي نشاطه ، وكل مصادر دخله ، أى التحقق من سحة إقراره يستازم فحص كل نواحي نشاطه ، وكل مصادر دخله ، أى مركزه الاقتصادي كله ، مما يقتضى نظاماً إدارياً فنياً دقيقاً .

وأول من استعمل هذا النوع من ضرائب الدخل بروسيا سنة ١٨٩١

الجمع ہیں التوعین :

٣٣٠ – وقد أتجهت الدول ، حتى عهد قريب ، عو الجمع بين النوعين السابقين : الضريبة على فروع الدخل ، والضريبة الهامة على الدخل الكلى فى صورة ضريبة تكيلية حتى تستفيد الدولة من مزايا كلا النوعين .

وقد جمعت أنجلترا بين النوعين لأول مرة فى ميزانية سنة ١٩٠٩ — ١٩١٠ ومن الدول التي تبعثها فى ذلك فرنسا حى سنة ١٩٥٠ وإيطاليا .

الضريبة الموحدة :

٣٣١ – غير أن كثيراً من الدول آجهت حديثاً إلى الاكتفاء بفرض ضريبة موحدة على مجموع الدخل ، تحل محل الضريبتين السابقتين تيسيراً على المكلفين واقتصاداً فى نفقات الجاية .

ويتميز نظام الضريبة الموحدة بأنه يعامل الدخول عادة معاملة واحدة دون تمييز بينها ، أياً كان مصدرها ، وأياً كانت طبيعتها ، ويجعل سعر الضريبة واحداً بالنسبة لجميع أنواء الدخول ، والأحكام المتعلقة بتحديد الوعاه ، وإجراءات الربط والعلمن والتحصيل موحدة ، وهو لا يتعلب من المعول أن يقدم غير إقراد واحد يتضمن جميع إيراداته من جميع المصادر ، لإدارة ضربيبة واحدة ، بدلا من إقرارات متعددة فى مواعيد مختلفة لإدارات ضربيبة متباينة ، ويفحص إقراره مرة واحدة خلال مدةواحدة معينة بالنسبة لجميع إيراداته ، ويصدر ربط واحد بالضربية المستحقة ، وإذا كانت هناك أوجه للطمن فالجهة التي تنظر فيه واحدة ، وإجراءاته واحدة ، كل ذلك يوفر للمول والادارة الوقت والجهد ، ويخفف الأعباء عنهم ، يضاف إلى هذا أن المعول للمول والادارة الوقت والجهد ، ويخفف الأعباء عنهم ، يضاف إلى هذا أن المعول

فى نظام الضريبة الموحدة يكون أقدر على تحديد الترامانه تحديداً واضحاً ، والوفاء بها وممــارسة حقوقه ،كما أن الإدارة تــكون فى مركز أفضل ، يمكنها من فحص إقرار كل ممول ، ويــاعدها على ضبط إبرادانه ونفقائه ، وتحديد التراماته وأعبائه .

ونظام الضربية الموحدة أقرب إلى تحقيق العدالة ، إذ يسمح للمول بأن يخصم من إيراداته بعض النفقات الشخصية التي لا تخصم عادة في نظام المضرائب النوعية ، مثل أقساط التأمين والنفقات الطبية ، هذا إلى أن إخضاع الإيرادات على اختلاف أنواعها إلى ضريبة موحدة يساعدعلى التقليل من فرص التهربأمام المكلفين ، فجميع الإيرادات ، مهما كانت طبيمتها أو مصدرها يسمرى عليها سعر واحد ، ينها التفاوت في أسعار الضرائب النوعية من شأنه أن نجمل كثيراً من المدولين يصلون على التحول من الضريبة ذات السعر المرتفع إلى ضريبة أخرى ذات سعر منخفض .

غير أن نظام الضريبة الموحدة ، لكى يؤدى إلى النتأمج المرجوة منه ، يستلزم نمو الوعى الضريبي لدى المولين ، فيمرف كل مسهم واجبه قبل الخزانة العامة ، ويعتاد إمساك حسابات منتظمة تساعد على حصر إيراداته على وجه الدقة ، هذا من ناحية المهول ، أما من ناحية الإدارة المالية ، فإن نظام الضريبة الموحدة لا ينجح إلا إذا كان القائمون بتطبيقه على جانب كير من الكفاءة والحبرة في شنون الضرائب .

ولا يدى نظام الضريبة الموحدة اقتصار النظام الضريبي على ضريبة واحدة ، فقد تقرض أكثر من ضريبة فيه . فهو يغرق عادة بين الشخص الطبيعى والشخص المفتوى، كما قد يفرق بين الشخص للقيم والشخص غير المقيم . ويفرض ضريبة على إيرادات الشخص الطبيعى ويفرض على المقيم ضريبة تختلف في أسمارها وطبيعها عن الضريبة التي يفرضها على غير المقيم .

والضريبة الى تفرض على الشخص الطبيعي في هذا النظام ضريبة شخصية ، وهي

قد تكون ضريبة واحدة ذات سعر تصاعدى ، وقد تكون مكونة من شعبتين تكمل إحداها الأخرى ، أولاها نسبية تسرى على الدخل التكليفي أولا ، والثانية إضافية أو تكيلية ذات سعر تصاعدى وتسرى على الدخل بعد ذلك .

أما الشخص الممنوى فيخضع لضريبة نسبية عادة وقد يظل سعرها واحداً مهمـــا بلغ مقدار الربح ، وقد يزيد السعر إذا تجاوز الربح حداً معيناً .

تلك هى الحطوط الرئيسية انظام الضريبة الموحدة ، وكل دولة تبيى على هذه الحلموط الرئيسية النظام الذي يتفق مع ظروفها الاقتصادية والاجهاعية ، كما سنرىفى الفقرة التالية.

🤻 🏲 – ضريبة الدخل في بعض الدول

كانت انجلترا أول دولة أوروبية أدخلت ضريبة الدخل ضمن نظام ضرائبها ، ثم اقتبستها منها الدول الأخرى . وندرس فيا يلى الخطوط الرئيسية لضريبة الدخل في بعض الدول .

منر يهمّ الدخل في انجلترا Income - lax

٣٣٣ - فرضها للمرة الأولى فى سنة ١٧٩٨ وليم بت Pitt رئيس وزراء انجلترا فى ذلك الوقت لتمويل الحرب ضد فرنسا ، ثم ألفيت وأعيدت مربتين ، واستمرت، وقتة عدداً من السنين ، ثم استقرت مهائياً فى نظام الضرائب الانجليزى منذ سنة ١٨٩٠ . وهى الآن عماد ذلك النظام .

والدخل مقسم فيها إلى خمسة فرو ء Schedules

الفرع A: ويشمل دخل الملكية العقارية من أراض ومبان ، أو ما يعادل القيمة الإنجارية ، إذا كان المالك يستغل أرضه بنفسه ، أو يسكن منزله .

٧ ــ الفرع B : ويشمل دخل استغمال الأراضي من متنزهات وحدائق وغايات

وأراض مستخدمة فى ممارسة الهوايات المجانفة كالألماب الرياضية ، واصطبلات الخيل.. ما عدا دخل الاستغلال الزراعي فإنه يدخل الآن فى الفرع D ، بعد أن كان يدخل فى الفرع B .

٣ ــ الفرع C : ويشمل إيرادات القيم المنقولة التي تصدرها الحكومات الأجنية وحكومات الدومنيون والستعمرات إذا دفت داخل المملكة المدحدة عن طريق وسيط مقيم بها كأحد البنوك .

٤ ـ الفرع B: ويشمل أرباح التجارة والصناعة وللهن الحرة، وإيرادات السندات العامة ، والخصم وفوائد النقود والمدفوعات السنوية . وما لا يدخل في الفرع السابق من دخل القيم الأجنبية ، والدخول النائجة من أموال خارج المدلكة المتحدة ، وكل دخل لا تشمله الفروع الأخرى .

هـ القرع E : ويشمل المرتبات والأجور والمكافآت والمعاشات . .

وهذا التقسيم لي يستند إلى أساس على ، وهو مستمد من اعتبارات عملية إذ يرجع إلى الطريقة المستملة فى تقدير وجباية الضريبة ، ويمتاز بأنه لا يدع مجالا لأى نوع من الدخول النهرب من الضريبة .

والقاعدة المتبعة فى انجلترا بالنسبة لجاية الضرائب ، هى الجباية من المنبع فتجى الضريبة قبل أن المنبع فتجى الضريبة قبل أن يصل الدخل إلى صاحبه ، وإذا احتاجت الإدارة إلى إقرار فلمها تطلبه في معظيم الأحوال من شخص آخر غير المسكلف ، لا تسكون له عادة مصلحة شخصية فى إخفاء الحقيقة .

ومعظم حصيلة هذه الضرية (نحو ثلاثة أخاسها) يأتي من الفرع D ، وسعرها واحد لكل الفروع وهو بحدد كل سنة بقانون الميزانية تبعاً لحاجة الدولة إلى الأموال،

. ويُعجر عنه بَكذا بنساً أو كذا شلناً ضريبة لكل جنيه من الدخل ، وكان يتراوحول من يقبل الحرب العالمية الثانية التانية التانية بن من الدخل .

ويمنح القانون الممول إعفاءات وخصوصاً للحد الأدنى للمعيشة ، وللأعباء العائلية ، وسن الممول وأقساط التأمين على الحياة التى يدفعها ، كا يميز بين الدخول المكتبة ، وهي المستمدة من العمل وحده أو من اشتراك العمل مع رأس المال ، والدخول غير المكتبة ، فلا يجعل الضريبة تسرى على كل الدخل المكتبب وذلك مهما كان مركز المكلف .

وفى ميزانية سنة ١٩٠٩ ـ ١٩٠٠ تقرر فرض ضريبة إضافية تصاعدية على مجموع الدخل (Super tax) وهي ضريبة عامة من النوع التركيبي ، ولا تتناول إلاالدخول التي تزيد عن حد معين ، وقد تحولت في سنة ١٩٣٨ إلى سعر إضافي Surtax يغرض على دخل سنة الربط.

لهذا أصبح لضريبة الدخل بنوعيها صفة تصاعدية وتنازلية فى الوقت نفسه ، فهى تصاعدية بالنسبة المضريبة المؤضافية وتنازلية بالنسبة المضريبة على فروع الدخل ، وكل شخص يثبت أن مجموع دخله لا يتجاوز مبلفا معينا يهنى إعفاء تاماً من الضريبة ، وإذا تجاوز الدخل مستوى الإعفاء سرت الضريبة فقط على ما تجاوزه ، ويخمع مقدار من الدخل للأعباء المائلية ، وتخفف الضريبة بالنسبة للأقسام الأولى من الدخل . كذلك يعفى من الضريبة جزء كبير من الدخل المكتابة .

هذا عن الضريبة على دخل الأشخاص العبيميين ، أما شركات الأموال ، فلها ضريبتان خاصتان مها : الضريبة على الدخل IncomeTax وضريبة الأرباح (Tax.

متريبة الدخل فى الولايات المتحدة :

٣٣٣٣ ـ تأخذ الولايات المتحدة بنظام الضريبة الموحدة . وكانت ضر أتب الدخل قبل تمديل الدستور في سنة ١٩١٣ من اختصاص الولايات ، ثم أعطيت الحكومة التعاهدية حق فرضها بمقتضى التعديل المشار إليه .

ويفرق التشريع الأمريكي بين الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والفريبة على دخل الشركات .

(1) فغيا يتعلق بالضريبة الاولى ، فإسها ذات شعبتين : الضريبة العادية .
(1) فغيا يتعلق بالضريبة الاولى ، فإسها ذات شعبتين : الضريبة العادى.
أما الضريبة النسبية فتسرى على مجموع الدخول الإجمالية بعد طرح نفقات الحصول عليها ومصاريف إدارة وصيانة مصدر الدخل والتبرعات وفوائد الديون الى على الممول وبعض الضرائب والنفقات العلبية في حدود معينة ، والخسائر غير المتعلقة بإنتاج الدخل كالناتجة عن حريق أو سرقة ، كما يمنح القانون بعض إعفاءات وبخاصة للحد الأدنى للدخل ، وللأعباء العائلية ولسن المهول ولفقد البصر .

والضريبة الإضافية تصاعدية بالشرائع ويتراوح سمرها بين ١٧ ٪ و٨٨٪ .

(-) أما الضريبة على دخل الشركات (Corporate Income Tax) فقدفرضت على دخل الشركات للمرة الأولى في سنة ١٩٠٩ وكان سعرها وقتئذ ١٪ ثم أخذيزداد تدريجياً حقوصل إلى ٤٠٪ أثناء الحرب العالمية الثانية ، وهي تسري علي الأرباح سواء وزعت أم لم توزع ؟ وهي ذات شعبتين : الضريبة العادية (Normal Tax) وتسرى على ما يزيد بعدل ٣٠٪ بر من صافى الربح ، والضريبة الإضافية (Surtax) وتسرى على ما يزيد من ربح الشركة عن قدر معين (٢٥ ألف دولار) بمدل ٢٠٪ .

وسعر الضريبة العادية تنازلي بالنسبة للمنشآت التي تقل أرباحها عن حد معين .

صَريبة الدخل فى فرنسا

والدخلت فرنسا ضريبة الدخل في نظام ضرائبها في سنة ١٩٩٧ بعد خسين عاماً من الكفاح البرنماني وضعت أثناها عدة مشروعات قوانين ، رفضت كلها الواحد بعد الآخر ، وكانت تشكون من ضريبتين ، الأولى من النوع التحليل الإنجليزي على فروع الدخل ولكنها لا نشما الضريبة المقاربة والأخرى من النوع التركيبي البروسي على الدخل السكلي ومضافة إلى الأولى، وقد عدل هذا النظام على أثر الإصلاح المالي الأخير في نهاية سنة ١٩٤٨ (مرسوم رقم ١٩٨٦ اسنة ١٩٤٨ الصادر في ٩ ديسمبر) ، وقد أخذ المشرع الفرنسي في هذا التعديل بالنظام الأمريكي الذي يخضع الأشخاص المعنوية لنظام ضريبي يختلف عن النظام الذي يسرى على الأشخاص الطبيعيين ، كارأينا .

أما الأشخاص الطبيعيون فقد أخضعهم لضريبة ذات شعبتين : أولاهما ضريبة نسبية ، وهى التى حلت محل الضرائب النوعية . والثانية ضريبة إضافية تصاعدية ، وهى التى حلت محل الضريبة العامة على الإيراد .

ويتكون وعاء الغربية الفسمية (Taxe Proportionnelle) من الإيرادات القارية ، وإيرادات والأرباح التي كانت تخضع للفرائب النوعة ، وهي الإيرادات القارية ، وإيرادات ردوس الأموال المنقولة والأرباح التجارية والصناعية ، وأرباح الاستغلال الزراعي ، والمرتبات والأجور والمكافآت والمماشات والإيرادات المرتبة لمدى الحياة وأرباح المهن غير التجارية وجعل سعر هذه الفريبة ١٨ ٪ من مجموع الإيرادات المذكورة ، مع تخفيض هذا السعر إلى النصف بالنسبة لإيرادات كسب العمل والحرف والمهن غير التحارية التي لا تتحاوز حداً معيناً .

واحتفظ بالنظام القديم – إلا في بعض تفاصيل بسيطة – فيا يتعلق بتقدير الإيراد، وربط الضريبة، وجعل تحصيلها بطرق الحجز في المنبسع بالنسبة للمرتبات والأجور والقيم المنقولة وبعض دخول المهن غير التجارية .

وأعنى القانون مبلغاً معيناً من مجموع دخل الممول للأعباء العائلية .

أما الغربية الدضاقيه النصاهرية (Surtaxo progressive) فيتكون وعاؤها من مجموع صافى إيرادات الممول في سنة الربط ما خضع منها للضربية النسبية وما لم يخضع لها ، مثل إيرادات المنشآت الجلامدة .

ويخصم الممول من إيراداته الإجمالية : فوائد الديون ، والنققات المذم بها، وجميع الضرائب المباشرة التى دفعها أثناء السنة ، ماعدا الضريبة الإضافية التصاعدية نفسها ، والغرامات ، وأقساط التأمين الاجماعي ، والتأمين على الحياة .

والفريبة تصاعدية بالشرائع ، يتراوح سعرها بين ١٠ ٪ و ٩٠ ٪ ، والشريحة الأولى معناة ، وتزاد الفريبة على الممول إذا كان أعزباً أو سطلقا أو أرملا ولا يعول أولاداً وتتجاوز إبراداً و حداً معينا .

وكل من الضريبتين النسبية والإضافية التصاعدية مفروضة سنويًا على الدخول التي تحققت في نفس السنة التي يتناولها الربط ، ورتم الربط باسم رب الأسرة باعتباره مسئولا عن مجموع إيرادها ، إلا في حالة الزوجة المنفصلة عن زوجيا ، والأولاد إذا طلب رب الأسرة معاملتهم معاملة مستقلة من حيث الضريبة ، وتربط الضريبة في محل إقامة المحول في فرنسا ، وإذا تعددت تلك المحال ربطت عليه في المكان الذي به منشأته الأساسة .

هذا فيما يتعاق بالضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين .

أما الضريبة على وقل الا شخاص الممنوية والشركات فقد أخضع لها المشرع أد بلج شركات المحاهمة ، وشركات التماونية أد بلج شركات والاتحادات التماونية في غير أحوال الإعفاء ، والمنسآت العامة ذات الصفة التجارية أو الصناعية والشركات المدنية ، وتخضع لها أيضاً شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة إذا اختارت أن تعامل كشركات الأموال .

وتسرى الفريبة على الأرباح الحقيقية السنوية كما تتضح من الدفاتر والمستندات وقد جمل سعرها ٣٤ ٪ ويتبع في تحديد الأرباح وفي ربط الضريبة الطرق التي كان معمولاً بها بالنسبة لفريبة الأرباح التبخارية والصناعية .

وتعنى بعض الهيئات من الضريبة إعفاءً جزئيًا أوكليا بقصد تشجيع الاقتصاد القومي أو لنير ذلك من الأسباب . كجمعيات النماون الزراعية .

ضريبة الدخل فى كندا

٣٣٥ – تأخذكندا أيضا بنظام الضريبة الموحدة على الدخل ، وهى تفرق بين الأشخاص الطبيميين والأشخاص المعنوية ، وتفرض على كل معهما ضريبة خاصة .

(١) فقيا يتماق بالضريبة على دخل الأشحاص الطبيعيين يفرق التشريم الكندى بين الدخل المكتسب (earned income) وهو الدخل الناتج من العمل أو من تضافر العمل ورأس المال والدخل غير المكتسب (Unearned income) ، وهو الدخل الناتج عن رأس المال ويخضع هذا الأخير ، إذا زاد عن قدر ممين ، لضريبة إضافية (Suriax) إلى جانب الضريبة الأصلية التي تسرى على نوعي الدخل.

ويقدم الممول إهراراً واحداً يذكر فيه كل ما حصل عليه من دخول أثناء السنة الميلادية ، وقد بين القامون كيفية تحديد الدخل الإجالى وهو على أساس فعلى ، والعناصر التي تخصم من الدخل الإجمالي للوصول إلى الدخل الصافى ، ثم ما يستبعد من الدخل. الصافي للأعباء الشخصية والأعباء العائلية

والضريبة تصاعدية بالشرائح، ويتراوح سعرها بين ١٥ ٪ على الشريحة الأولى . و ٨٠ ٪ على الشريحة الأخيرة ، ويتغير السعر من سنة لأخرى حسب حاجة الدولة إلى. الأموال .

(ب) أما الضريبة التي تخضع لها الأشخاص الهنوية كالشركات، فسعرها ١٨٪. إذا لم يتجاوز الربح حداً معينا، و ٤٧٪ بر إذا زاد على ذلك.

والتوزيعات التي تجريهـا الشركات وتسرى عليها الضريبة الخاصــة بالشركات . تمود وتخفع للضريبة المترزة على الأشخاص الطبيعيين بصفتها بعض دخلهم .

وكيفية تحديد الدخل الإجمالى ، وما يخصم منه (فياعدا الخصم للأعباء الشخصيةُ والأعباء المائلية) ، وكذلك الأحكام العامة ، والإجراءات الخاصة بتقديم الإقرادات وفحصها وربط الضريبة وتحصيامها واحدة تقريبا المأفراد والشركات ، غير أن السنة المالية للشركات يجوز ألا تتفق مع السنة الميلادية .

ويفرق النظام الضريبي الكندى من جهة أخرى بين المتيم وغير المقيم ، سواء كان شخصا طبيعيا أم شخصا معنويا . وبخضع المتيم للضريبة على مجموع دخله من جميع المصادر أما غير المقيم فلا تسرى الضريبة بالنسبة له إلا عن الدخل المستمد من مصدر موجود فى كندا .

وفيا يتعلق بتحصيل الضريبة ، تستعمل طريقة الحجز فى المنبع : (1) بالنسبة للمرتبات والمهايا والأجور وما فى حكمها من أتماب وعمولات وأى مبلغ يدفع مقابل خدمة ما ، بالنسبة للمقيم وغير القيم على حدسواء . وذلك مع تقديم الإقرار السنوى

أيضا (ب) كما تستمعل بالنسبة للايرادات الناشئة فى كندا والمستحقة لغير المقيمين بها، فتحجز الضريبة من هذه الايرادات بمجرد وضعها تحت تصرف صاحب الإيراد غير للقيم وتورد للخزانة العامة ، وهذه الإيرادات تخضع دون أى تخفيض فيها ، لضريبة نسية خاصة ، لكى يسهل حجزها فى المنبع .

أما فى غير الحالتين السابقتين فإن الممول يدفع الضريبة المستحقة على دخله من واقع الإقرار المقدم منه وما ترى الإدارة إدخاله عليه من تمديلات .

وتدفع الضريبة أثناء السنة الضريبية التى يتحقق فيها الإيراد ، على أقساط شهرية بالنسبة للشركات ، وكل ثلاثة أشهر بالنسبة للأفراد ، ويحدد مقدارها الممول طبقا لما يقدره لنفسه من دخل خلال السنة الضريبية التى يحاسب عبها ، أو طبقا لدخله الصافى الضلى أثناء السنة الضريبية السابقة ، ثم يسوى الحساب عند تقديم الإقرار فى شهاية السنة ، ويدفع ما ينقص عما أسفر عنه الحساب ، أو يسترد ما يزيد عليه .

وتستحق فاثلدة مقدارها ٦ ٪ عن كل قسط يتأخر الممول في تسديده ، وعن الفروق التي تستحق للمغزانة .

الضريب الاكلائية على الدخل : (Einkommensteuer)

إلى الدخل ، وقد بدأت بروسيا بفرضها سنة ١٨٩١ ، إذ كانت الفرائب على الدخل ، وقد بدأت بروسيا بفرضها سنة ١٨٩١ ، إذ كانت الفرائب المباشرة من اختصاص الإمبراطورية ، ثم أخذت بها باقى ولايات الإمبراطورية الألمانية ، وفى سنة ١٩٧١ أصبحت هذه الفريية من ضرائب الرايخ (الدولة) ، على أثر الإصلاح المالى الذي تم بعد الحرب العالمية الأولى وأدمجت بمقتضاه مالية الولايات فى مالية الرايخ .

۲۳۷ – وأدخلت إبطاليا الضرية على الدخل السكلى فى نظام ضرائبها فىسنة ١٩٧٣ - وطبقت ابتداء من أول يناير ١٩٧٥ ، وهى من النوع البركيي البروسى.

٣٣٨ - أما مصر فقد فرضت ضريبة على الإيراد العام، وهى من النوع القركبي بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ الذي عدل فيا بعد عدة مرات ، و بجانب هذه الغريبة توجد ضريبة الأطيان ، وضريبة المبانى ، وهى من الضرائب العينية ولسكل منهما فظامها الخلص بها ، والفرائب على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة ، وعلى الأرباح المتجلوبة والصناعية ، وكسب العمل . وهى من النوح التحليل (١).

المطلب الثاني الغراثب على دأس المال

تعريف رأسى المال وخصائصه

۲۲۹ ـ رأس المال هو كل مال مادى أو معنوى ، يمكن تقديره بالنقود ويغير دخلا أو قابل لأن يدر دخلا ، ويمتلكه الفرد في لحظة معينة .

وللل للدى يشمل المنقول والعقار كالمبانى والأراضى الزراعية ، أما المال المعنوى فقل حق ماكية الأسهم والسندات .

والمال الذي يدر دخلاكالمباني السكنية.أما القابل لأن يدر دخلا فثاله الأراضي الفضاء ، تدر دخلا إذا استعملت ، والحلى تدر دخلا إذا بيمت واستشر ثمنها .

ورأس المال لا يمكن تقديره إلا فى لحظة معينة ، كآخر السنة مثلا ، وهو فى ذلك على النقيض من الدخل الذى لا بد لتقديره من فترة من الزمن كسنة أو شهر أو أسبوع أو يوم أو ساعة .

 ⁽۱) يرح لفوح نظام الشراأب المصرى إلى كتاب الثانف ، موجز في المدرا الشراأب »
 (م ۱۹ - موجر في المالية العام،)

أفواع الضريبة على رأسي المال

• كام - الضرائب التي تفرض على رأس المال على توعين :

' (١) ضرائب سعرها بسيط فيمنكن دفعها من الدخل.

(٢) ضرائب سعرها مرتفع فتدفع من رأس المال ، وتؤدى إلى اقتطاع جزء منه .

﴿ مِسْرَائِبِ رأْسِي الحال التي تدفع من الدخل ۽ ونجال تطبيقها

١ ٢٤٣ ـ يمتاز هذا النوع من الضرائب بالمزايا الآتية :

(١) أنها تتناول رؤوس الأموال المنتجة وغير المنتجة كالأراضي الفضاء .

 (۲) أنها نافعة الاقتصاد القومى لأنها تدفع الناس إلى محاولة استبار رؤوس الأموال العاطلة للحصول على دخل تؤدى منه الضريبة ، وتظهر فائدة تبك الضرائب من هذه الناحية بالأخص في أوقات الكساد .

. .(٣) أنها تسمح بالتمييز بين دخل رأس المال ودخل العمل ، وذلك بجمل رأس المال يتحمل ضريبتين إحداهما على رأس المال والأخرى تلى دخل رأس المال .

 (٤) ويضيف بعض الكتاب إلى ذلك أن تقدير رأس المال أسهل من تقدير الدخل.

 (٥) ويضيف آخرون إلى المزايا السابقة مزية أخرى هي أن الضريبة التي تلحق الدخل عن طريق رأس المال أكثر عدالة من الضريبة التي تلحق الدخل مباشرة .
 لأن رأس المال في نظرهم أدق في الدلالة على المقدرة التكليفية من الدخل .

٣٤٣ - وضريبة رأس المال التى تدفع من الدخل قد تتخذ صورة ضريبة وحيدة سنوية ، تفرض على ثروة كل شخص ، أو صورة ضريبة تكيلية إلى جانب الضريبة على الدخل . ويعيب الصورة الأولى ، إلى جانب ما يعيب الضريبة الواحدة أنها تعلى كسب العمل من كل ضريبة ، وإذا كان ثمة غايبرر إعفاء الدخول البسيطة الناتجة

من الغبل ، فلا يوجد ما يبرر إعفاء الدخول الكبيرة ، أما الصورة الثانية فن مزاياها أثمها تلحق رؤوس الأموال العاجلة أى التى لا تأتى بدخل ولا تخضع للضريبة على الدخل لهذا السبب ، والأموال النقدية والحسابات الجذرية . وهي فى هذا تحقق عمومية الضريبة . وأمها تصابح من عيب الضريبة على دخل القيم المنقولة التى قد تنطوى على يمييز مجحف بمن يستشرون أموالهم فى الأسهم حيث يزداد عنصر المخاطرة ، بدلا من السندات حيث يقل هذا الهنصر (١) .

يضاف إلى ذلك أن هذه الضريبة تعتبر وسيلة للرقابة على إقرار الممول بالنسبة لضرائب الدخل؛ وذلك عن طريق مقارنة إقراراته بعضها ببمض .

ولم يعلمق نظام الفهريبة الواحدة على رأس للمال ، أما الفهريبة التكياية ، تقد فرضتها ألمانيا ، وكان سعرها فى بداية الأمر لم بزئم عدل نظامها فى يناير سنة ١٩٤٦، وجعل سعرها قصاعديًا بالنسبة للأشخاص الطبيعيين ، كذلك فرضت إيطاليا فى سنة ١٩٣٩ ضريبة تكيلية على رأس المال الذى يزيد على حد معين ، وكان سعرها فى البداية لم بزئم زيد بعد ذلك إلى بجبر .

متراثب رأسق المال الى تفتطع جزءا مند

٣٤٣ – أما الضرائب على رأس الال ذات السعر المرتفع ، والتي تسدد من

⁽۱) فاذا فرض أن شخصين لدى كل مهما ١٠٠٠ جنيه وإن أحدها يستشر مبلغه في أصهم تنل له دخلا قدره ١٠٠ جنيه (بحدل ١٠ في المائة) وإن الأخر يستغل مبلغه في سنمات تدوله دخلا مقداره ٥٠ جنيها (بحدل ٥ في المائة) فاذا كانت الضربية مفروضة على رأس الماليسمز ١ في المائة فان كلا من الشخصين يدفع عشرة جنيهات ضربية أما إذا كانت الضربية على الدخل بسمر ١٠ / قال أولهما بدفع عشرة جنيهات بيما يدفع المناني خمية جنيهات فقط ، أى أن الأولى بدفع مبلغاً أكبر مع أنه أحق بالرعاية ، لأنه إذ يستشر أمواله في الأسهم يتمرض الأخطار أكبر من التي يتمرض لها المنافي سد ولمكل يتحقق هذا بجب أن تسكون الشربية مفروضة على القيمة الاسمية الاسمية والمشاف على القيمة الاسمية الاسمية والمنات العلى قيمتها السوقية ،

رأس المال ، فلا تكون إلا ضرائب غير عادية ومؤقتة ، ويلتجأ إليها عادة عقب الحروب لتصفية أعبائها كإعادة تصير ما خربته الحرب ، أو لاستهلاك جزء من الدين المام الذي يزداد كثيراً بسبب نفقات الحرب ، أو لمعالجة التضخم النقدى .

ويطالب الاشتراكيون بفرضها كوسيلة للتقليل من التفاوت بين الثروات.

وأهم أنواع هذه الضرائب : الضريبة الاستثنائية على رأس المال . والضريبة على التركات .

§ \ - الضريبة الاستثنائية على رأس المال (١)

٣٤٤ – فرضت هذه الضريبة بعد الحرب العالمية الأولى فى بعض الدول كالمناخ المسلمة المس

ويرى أنصارها أنها أفضل وسيلة لإنقاص الدين المام مما يؤدى إلى تحفيص الاعبادات المخصصة لسداده في الميزانية ، ويحرر مبالغ ليست قليلة ، تستطيع اللمولة استخدامها في وجوه جديدة للنفقات المامة أو في تخفيض الضرائب . غير أنها قد لا تؤدى إلى نقص كبير في نفقات خدمة الدين المام إلا إذا توافرت ظروف معينة ، فسديد الدين المام في أنجلترا مثلا عن طريق ضريبة على رأس المال كان مستطاعاً يعد الحرب العالمية الأولى لارتفاع سعر الفائدة على القروض المامة وقتئذ ولأن تصاعد ضرائب الدخل وضرائب التركات لم يكن شديداً ، على المكس من الحال بعد الحرب المالمية الأنفية ، إذ انحفض سعر الفائدة على القروض المامة انحفاضاً كبيراً بيها زاد تصاعد الفيرائب الذكرة كردة كثوراً .

⁽¹⁾ Prélèvement Sur le capital-Capital Levy

كذلك قد تؤدى هذه الضريبة إلى زيادة التضخم التقدى بدلا من الحد منه ، إذا عمد الأفراد إلى الافتراض من النبوك لسداد الضريبة .

يضاف إلى ذلك أن الضريبة على رأس المال المرتفعة السعر قد تؤثر تأثيراً صيئاً في حصيلة ضرائب الدخل وضرائب التركات .

ومترض البعض على فرضها لأمها قد تؤدى إلى حجرة رؤوس الأموال إلى الخارج إذا لم تسكن هناك قيود على الصرف ، أو كانت هناك ثغرات في الرقابة على النقد ، كا قد تعلى الصناعة مها ، وتندهور قيمة الأراضي والثروات المتقولة بتيجة عرض المعولين هذه الثبيع في وقت واحد للحصول على أموال حاضرة لدفع الضريبة مها ، على أنه لتفادى هذه النتيجة قد تقسط الدولة الضريبة المستحقة على أقساط تمند عدداً من السنين ، أو تسمح المعولين بالوقاء بها عيناً ، غير أن تقسيط الضريبة يفوت المرض المقصود مها ، وهو تحصيل مبلغ كبر مرة واحدة ، والوقاء بها عيناً يثير بالنسبة للدولة مشكلة إدارة ما تحصل عليه من ثروات ليست قليلة ، واستغلالها والتصرف فيها على مقيد .

وواقع الأمر أن تقدير الضريبة على رأس للال يتوقف على اعتبارات كثيرة ، منها طريقة تقدير رأس المال تمهيداً لسريان الضريبة ، ومدى تطبيقها ، وسعرها ، وطريقة تسديدها : على أقساط أو دفعة واحدة ، ومدى تأثيرها فى حصيلة غيرها من الضرائب والغرض من فرضها : أهو الحصول على زيادة فى الإيرادات ، أو تحقيق أهداف اجتماعية أو اقتصادية (كالحد من الفوارق بين الطبقات ، أو توجيه عناصر الاقتصاد القومى وجهات معينة وما إلى ذلك) ، أو تسديد جزء من الدين الهام .

ع ٢ ــ الضريبة على التركات (١)

مع ٣٤٥ - تعد هذه الضريبة أهم الضرائب التي تفرض على رأس المال وتقتطع جزءاً منه ، وهي تفرض على رأس المال وتقتطع وفي عهد البطالة ، كما عرف على الركات والهبات . وقد عرفها المصريون في زمن الفراعنة وفي عهد البطالة ، كما عرف على ما لومان ، ثم تضاءل إذنه بانتقال الأموال إليهم، ووجدت أثناء القرون السادس عشر إلى الثامن عشر في شكل رسم أيادلة ، وفي أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن المشرين تحول الرسم شيشاً فشيئاً إلى ضريبة وارتمع مصرها كثيراً ، وعظم شأمها أثناء القرن الحالى .

ويعتبر بعض الكتاب الضريبة على الدكات ضريبة مباشرة على رأس المال إذا كان سعرها مرتفعاً محيث تقتطع جزءاً من الدكة ، وضريبة غير مباشرة على تداول الثروة إذا كان سعرها منخفضاً ، وفي هذه الحالة تقترب في طبيعتها من رسوم التسجيل والفالب أن تسعى حينئذ « وسم أيلولة » .

مبررات فرصه منرب على البرقات :

إلى الأموال ، وغزارة حصيلها ، وسهولة جبايها ، لأمها تجي في ظروف ملائمة ، فالمورث لا يتأثر بها لأمها تجي في ظروف ملائمة ، فالمورث لا يتأثر بها لأمها تجي بعد وفاته ، وكذلك الوارث لأن التركة مال آل إليه دون جهد بذله ، فلا يضيره أن تأخذ الدولة جزءاً منه ، وهو مال حاضر ، يسهل دفيم الضريبة منه . يضاف إلى ذلك أن عب هذه الضريبة لا ينتقل بمن دفيها إلى غيره وأن الورثة ينفقون في الغالب ما يرثونه من أموال على المواد الترفية .

⁽¹⁾ Impôt sur les Successions

ويبرر فرض الضريبة من الوجهة الاجهاعية بأن من مصلحة المجتمع أن يقل التباين بين رُوات أفراده ودخولهم ، وتمتبر تلك الضريبة وسيلة فعالة لتصحيح. توزيع الثروات .

ويرى الاشتراكيون إلناء حق التوريث ، واستيلاء الدولة على كل تركه ، أو اقتطاع معظمها ، غير أن الأخذ سهذا الرأى يؤدى إلى تقايل الادخار والاستبار ، مما يترتب عليه في المهاية أن تقل الثروة القومية .

ومن الوجية الاقتصادية تمتبر الضربية على انتركات ، هى والضريبة العامة على الإيراد ، من أصلح وسائل تمويل برنامج النققات الدامة لمكافحة فترات الكساد .

٣٤٧ – غير أن ضريبة التركات لم تخل من نقد يوجه إليها ، فقد قال

تقد مشريبة الترفحات :

بعض الكتاب إنها تعوق الادخار، وتدفع إلى تبديد الثروات، وهذا القول إن صحح إذا كان سعر الضريبة مرتفعاً ارتفاعاً يكاد ببلغ حد المصادرة، فهو غير صحيح مع السعر المعقول، بل على السكس لعل الضريبة تدفع الأفراد إلى مضاعفة نشاطهم وادخارهم إذا ما أوادوا أن يحصل ورتبهم على مقدار معين من الثروة بعد تسديد الضريبة. كذلك أخذ على هذه الضريبة سهوله البهرب من دفعها ، بالتصرف في الأموال عن طريق الهبة أو الوصية، ولكن علاج البهرب إحكام الرقابة، وليس وك الضريبة. ويستعليم المشرع أن يحمل الضريبة تسرى على التصرفات التي قد تستخدم في المهرب من دفعها كالوصايا والهبات وغيرها من التصرفات التي قد يقوم مها المورث قبل وفاته لصالح بعض الورثة مكا فعل المشرع المصرى.

جنور خبريبة البُرطَات :

٣٤٨ ــ ضريبة التركات ضريبة تصاعدية عادة ، وهي إما أن تفرض علي.

مجوع الدكة قبل توزيعها على الورثة فتقتظع جزءاً منها ، وإما أن تفرض على نصيب كل والدث بعد أيلولته إليه ، وإما أن تفرض على مجوع الدكة وعلى نصيب كل وارث مماً .

وسواء فرضت على مجموع التركة أو على نصيب كل وارث ، فإنها تسرى على القيمة الصافية المتركة أى بعد خصم ما عليها من ديون .

الضريبة على مجموع التركة :

٣٤٩ - تتميز الضريبة على مجوع التركة بأن حصيلتها أوفر من حصيلة الضريبة التي تفرض على نصيب كل وارث ، لأن الضريبة الأولى لا تتأثر بالظروف الحاصة بالوارث والتي تستدعى منحه إعفاءات أو تخفيضات ، من جهة ، ومن جهة أخرى لأن صريان الضريبة على مجوع التركة بجعلها تخضع لسعر أكثر ارتفاعاً من السعر المذى يسرى على أجزاء التركة بعد توزيمها .

الضريبة على نصيب الوارث :

• ٣٥ - تسرى الضريبة على نصيب الوارث أو الموصى له بعد تقسيم التركة وأيارة كل نصيب إلى صاحبه ، وتراعى فى هذه الحالة بعض الاعتبارات فى تحديد سعر الضريبة ، كقدار نصيب الوارث ، ودرجة قرابته من المورث وحالة الوارث المدنية .

ويزداد عادة سعر الضريبة بالنسبة لمن سعت صلمهم بالمورث ، وبما يبرر ذلك أن ويادة الضريبة عليهم لا تلقى مقاومة لأن حصولهم على نصيب فى التركة لم يسكن أمراً متوقعاً ، هذا إلى أن الورثة الأفر بين ساهموا فى الواقع فى تسكوين ثروة المورث أن لم يسكن بطريق مباشر فيطريق غير مباشر ، وأنهم كانوا يتمتعون فعلا بقلك الثروة أثناء حياة مورثهم ، وليس من حسن السياسة أن تسواً حالهم بعد وقاله بفرض ضريبة على ما ورثوه .

الجمع بين توعى مشريبة الترفحات

الما الجمع بين نوى ضريبة التركات فيبرره البعض (١) بأن الضريبة على مجموع التركة تمثل ما ينبغى أن تدفعه الدوات الكبيرة إلى الدولة مقابل صاحمتها في تمكويها ، بيها تحصل الضريبة على نصيب كل وارث بسبب الزيادة التي تطرأ على مقدرته التسكليفية .

٣٥٣ – وقد كات أنجلترا تأخذ بنظام الضريبتين حتى ٣٠ يو ليه سنة ١٩٤٩. إذ كان بها ضريبة على التركات (Estate duty) ، وضريبة على نصيبكل وارث أو موصى له (Legacy and succession duty) وقد أدمجت هــذه الأخيرة في الأولى التي زيد سعرها .

أما في الولايات المتحدة فتفرض ضريبة واحدة تجي من التركة قبل توزيعها .

وفى مصر فرض رسم أياولة على التركات ، خسب على نصيب كل وارث أو موصى له ، مقتضى القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ ، ثم فرضت ضريبة على التركات تحسب على صافى قيمة التركة قبل تو زيميا على الورثة وتستحق مع رسم الأيلولة وبالإضافة إليه (المرسوم بقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٧).

المطلب الثالث الضرائب على زيادة القيمة (٢)

٣٥٣ – زيادة الدخل أو رأس المال تلحقها الضرائب العادية على الدخل أو على رأس المال كجزء منهما ، ولكن القصود هنا ضريبة خاصة على الزيادة في الدخل أو في رأس المال .

⁽¹⁾ Seligman, Essays in Taxation. New York, 1925.

⁽²⁾ Impêt sur la Pius-value.

والزيادة فى الدخل أو فى رأس المال إما أن تكون راجعة إلى مجهود الفرد أو إلى ظروف اجباعية أو سياسية أو اقتصادية أو حربية موافقة لا دخل الفرد فيها ، وفى هذه الحالة الأخيرة يكون من المدلل أن يستولى المجتمع على جزء من الزيادة التى لا توجم إلى مجهود الفرد ، بل إلى ظروف أو جدها الحجوج . يضاف إلى ذلك أن استمداد الفرد لدفع الضرية يكون فى هذه الحالة أكبر من استمداده لدفع الضرائب الأخرى. والصعوبة التى نصادفها فى فرض مثل هذه الفرية هى فى تحديد الجزء من الزيادة

والصعوبة الى نصادفها فى فرض مثارهذه الفهريبة هى فى تحديد الجرء من الزيادة الذى لا يرجم إلى مجهود الفرد ، والذى ستفرض عايه الفهريبة .

. وأهم أنواع الضرائب على زيادة رأس المال هى الضريبة على زيادة القيمة العقارية، وأهم أنواع الضرائب على زيادة الدخل هى الضريبة على الأرباح الاستثنائية .

١ ﴿ الضريبة على زيادة الفيمة المقارية

برور الزمن بسبب الإراضى ، كأراضى البناء ، بمرور الزمن بسبب الإراض البناء ، بمرور الزمن بسبب الإرادة الديادة عدد السكان وانتشار العمران ، وزيادة الطاب على الساكن ، وهمذه الزيادة لا ترجع إلى مجهود المالك بل إلى ظروف موافقة ، ولذلك طالب بعض الكتاب بأن المتولى الدولة على هذه الزيادة ، بفرض ضريبة على الأراضى تساوى مبلغ الزيادة فى قيمتها أو جزءاً منه .

ويضيف بعض العلماء أن واجب الدولة أن تحقق قسطا أكبر من العدالة الاجباعة لرعادها في مجموعهم، وأن فرض ضريبة على الزيادة غير المسكنسة في قيمة المقارات، وفي قيمة رءوس الأمو ال والثروات بوجه عام وسيلة لتقليل التباين السكبير الملحوظ في المجتمعات الحالية بين الدخول والثروات.

. كيفية فرصه الضريبة على زيادة القيمة العقارية ﴿

٣٥٥ - الضريبة على زيادة القيمة العقارية إما أن تأخذ طابعاً دوريا ، فتقلم قيمة العقارات كل عدد ممين من السنين ، كمشر سنوات مثلا ، التحديد زيادة القيمة ، وتفرض الضريبة على تلك الزيادة ، وإما أن تفرض عند التصرف فى العقار بعوض إذا كانت هناك زيادة فى قيمة العقار .

وتتوسع بعض الدول في تحديد معنى الدخل فتجعله يشمل الزيادة في الأضول. وبهذا تحصل الدولة على نصيب فيزيادة القيمة العقارية عن طريق ضريبة الدخل الساهة والمحققة على المحتل الم

وقد فرضت بعض الدول ، كانجلترا في سمنة ١٩١٠ ، ضريبسة على زيادة قيمة المقارات ، ولكنها ألفتها في سنة ١٩٣٣ للصعوبات التي نشأت عند تقدير قيمة الأراضي. وحصلة هذه الضربة ليست كبيرة .

تقدهزه الضريبة :

٣٥٦ - يأخذ بعض الكتاب على هذه الضريبة صعوبة فرز الجزء من زيادة القيبة الذي لا يعود إلى مجهود المالك، وأن جزءاً كبيراً من الزيادة يرجم إلى تو الى تدهور قيبة النقود فهي زيادة ظاهرية إلى حد ما .

· ولكي يكون هناك تناسق بجب . إذا فرضت ضريبة على زيادة القيمة المقارية أن:

 ⁽١) وكا قمل للشرع المسرى بالفانون وقم ١٤ اسنة ١٩٣٦ المعدل بالفانون وقم ١٤٢٦ لسنة ١٩٣٠ المعدل المعدل المدن إلى ١٤٠٠ المعدل المعدل

تقرض معها ضريبة على زيادة قيمة الأسهم والسندات ، وزيادة قيمة المحـال العجارية والمصانع . . . الخ .

كذلك يقتضى المدل من جهة آخرى إذا فرضت الدولة ضريبة على زيادة القيمة المقاوية ، أن تعلى من حصيلة هذه الضريبة تمويضا لمن تقل قيمة أراضيهم لسبب لا دخل لإرادتهم فيه .

وبالاحظ أن الزيادة في قيمة المقار المقصودة هنا هي الزيادة التي تعود إلى ازدياد السكان وتقدم العبران والمدنية بوجه عام ، آما إذاكانت الزيادة راجمة إلى تنفيذ أعمال عددة ذات نفع عام كإنشاء طريق جديد ، أو توسيع طريق قديم فيسرى عليها مقابل التحسين (۱).

٣٥ - العنرية على الأرباح الاستثنائية (١)

۳۵۷ – بحصل بعض الأفراد أثناء الحروب على أرباح استثنائية كبيرة لا دخل لهم فيها ؛ فمن العدل أن تستولى الدولة على جزء من تلك الأرباح ، لاشتداد حاجبها إلى الأموال وقتئذ ، وللشعور بوجوب التضحية أثناء الحرب ، وما دام البعض يضحى بحياته ، فلا أقل من أن يضحى من استفاد من ظروف الحرب بجزء من أرباحه الاستثنائية .

وقد فرضت معظم الدول ضريبة على الأرباح الاستثنائية أثناء الحربين العالميتين المنستين .

⁽۱) راجع س۱۰۷ ۱۱۳۰ قیما سبق ۰

Contribution extraordinaire sur les bénéfices exceptionnels (۲) بالهرنسيسة الإنجليزية - Recess Prefits (ax)

كِفَيَة تَحدِيدِ الربِجِ الاستقتائي :

٣٥٨ - يحدد الربح الاستثنائي عادة بما يزيد عن متوسط الربح المادي أثناء عدد من السنوات المسابقة على الحرب.

كما يمكن تحديده أيضاً بالنسبة إلى رأس المال المستغل ، كأن يحدد الربح العادى مثلا بمقدار ١٠٪ أو ١٣٪ بز من رأس المال. وما زاد على ذلك يعتبر ربحاً استثنائياً ، وهذه الطريقة تصلح بالنسبة للمشروعات التي تنشأ أثناء الحرب .

وسعر هذه الضريبة مرتفع عادة وهو تصاعدى ، وقد يصل فى الشريحة الأخيرة إلى ١٠٠ ٪ (كما حلث فى اتجلترا بقانون ٢٣ مايو سنة ١٩٤٠) .

وقد فرضت مصر هذه الضريبة أثناء الحرب العالمية الثانية ، بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ ، وألفتها بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٠ .

المبحث اليثاني

الضرائب غير للباشرة

الضرائب غير المباشرة كثيرة وبمكن تقسيمها إلى ضرائب على الاستهلاك. وضرائب على التداول .

> المطلب الاُول الضرائب على الاستهلاك

مزايا وعيوب الضرائب على الاستهلاك :

٣٥٩ – الضرائب على الاستهلاك هي ضرائب على إنفاق الله على ، وهي عينية بطيرة.

وتمتار بغزارة حصيلتها وبمرونتها ، فترداد فى أوقات الرواج ، وتقل فى أوقات الكساد . كما تتناز بملاءمتها لأنها تندمج فى ثمن السلمة أو الحدمة فلا يشعر المسكلف جا ، ولا تلقى مقاومة منه .

وعند فرض ضرائب على الاستهلاك بجب أن يوازن المشرع بين مصلحة الخزانة السامة ومصلحة الأفراد ، فن مصلحة الخزانة أن تكون حصيلة الضريبة وفيرة ، أما مصلحة الأفراد فنستازم أن يكون ثمن السامة معندلا . والاتجاه الحديث هو فرض هذه الفرائب على المواد والخدمات الشائمة الاستمال.دونان تكون من الفروريات كلدخان والشاى والبن والسيا ، وقد تفرض على الفروريات إذا اشتدت حاجة المسلمة للأمه الل .

ويتمتع المستهلك بالنسبة إلى ضرائب الاستهلاك بقدر من الحرية أكبر مما يتمتع به بالنسبة إلى الفرائب المباشرة . فهو يستطيع ألا يدفع الضريبة على سلمة من السلع أو يقال مما يدفعه منها ، بالامتناع عن استهلاكها أو بالحد منه . كأن تراد ضريبة . لللاهى فيمتنع عن ارتياد السيما ، أو يقلل من ارتياده لها ، غير أنه لا يستطيع أن يمتنع عن دفع جميع الضرائب على الاستهلاك ، إذ ليس في إمكانه الامتناع عن شراء كل ما تفرض عليه ضريبة استهلاك .

أتواع مترائب الاسهلاك

• ٢٦٠ - تنقسم ضرائب الاستهلاك من حيث نطاقها إلى :

(T) ... ضرائبَ مُعاصمٌ على أنواع معينة من السلم أو الخدمات (١١) .

(ب) ... وضرائب عامم على البيعات والصفقات ، وهى لا تلحق سلماً معينة ، ولحكن تلحق إنفاق السول ، وقد تفرض صرة واحدة ، وتقتصر على السيع بالجلة أبو بالتجزئة ، وقد تكون متناجة ، فأسرى عند كل يبع : مرة عند يبع المنتج لتاجو الجلة ، وأخرى عند البيع بالتجزئة . وتحصل من البائع اللجي عملها للمشترى بزيادة النمن ، وفي هذه الحالة ترتفع الأثنان بدرجة أكبر من ارتفاعها في الحالة الأولى .

وهذه الضريبة تحصل عادة على شكل ومف نسية أو تصاعدية على الفاتورة وسعرها ليس مرتفاً ، ويتراوح عادة بين نصف في المئة و ٢٪ ، وقد تبلغ بالنسبة إلى السلع الكالية ١٠٪ . ومثالها الضريبة على رقم الأعمال والضريبة على المشريات (٢) التي فرضها كثير من الدول بعد الحرب العالمية الأولى ، وقد اصطر بعضها إلى إلفائها.

وتتميز الضريبة العامة على المبيعات بوفرة حصياتها ، بسبب شمولها لسكل أتواع السلع ، وهى قد تستعمل للحد من الاستهلاك المدنى ، وتلافى التضخم النقدى أثناء الحرب (انجلترا سنة ١٩٤٠).

ويؤخذ عليها أنها تؤدى إلى رفع تكاليف المديثة ، وخاصة بالنسبة إلى الطبغات المتوسطة والفقيرة ، وإنها تمرقل المعاملات ، إذ جبر التجار على اتباء إجراءات كثيرة وإمساك دقاتر وحسابات السلع التي يتعاملون فيها ، ولذا نجبأن يكون سعرها معتدلا ، والا يكون نظامها معقداً .

⁽¹⁾ Selective or Specific Sales Taxes

⁽²⁾ Taxe Shr le chiffre d'affaires. Purchase Tax

ا المسلم و تنقسم ضرائب الاستهلائمين حيث طريقة الحياية إلى: (1) - ضرائب تجهي من المستهلكين مباشرة دون وسيط، و (س) - ضرائب تجي بواسطة المنتجين أو التجار الذين يحاومها للمستهلكين بواسطة رفع ثمن السلمة. ومن الضرائب التي من التوم الأول:

- (١) ــ الاحتكارات المالية ، وتتلخص فى أن تنفرد الدولة بإنتاج وبَيع أو بالبيع فقط لنوع معين من سلم الاستهلاك وتضمن ثمن البيع ضريبة الاستهلاك كاحتكار الدخان فى فرنسا .
- (٧) ضرائب الاسهلاك التي تجي بواسطة قوائم اسمية، ومثالها في مصرالضريبة على حيازة الأجهزة اللاسلسكية (رخص الراديو) (١)، ورسوم وضر البالسيارات(٢) أما الضرائب التي تجي بواسطة المنتجين أو التجار فنها:
- (١) الضرائب الجركية ، وهي ضرائب تفرض على السلع عند اجتيازها حدود الهولة .
- (٣) رسوم الإنتاج ، وهى ضرائب تفرض على سلم أو خدمات معينة وقت إنتاجها ، ومثالها فى مصر رسوم الإنتاج على الكبريت ، والضريبة على المارح وغيرها من محال الفرجة والملاهى (٣) .

 ⁽١) المفررة يقتضى ٢ من مرسوم ١٠ مايو سنة ١٩٧٦ المدة بالتانون وقم ٢٧٦ لسستة ١٩٥٣ ثم يا لقانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٥ - والتيانون رقم ٤٤٥ لسنة ١٩٥٥ وقرار مجاس الوزراء يتاريخ ٢١ هيسمبر سنة ١٩٥٥

 ⁽٧) الفانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وتواهد للرور ، البياب الرابع منه :
 الرسوم والشرائب ، الواد ٤٢ إلى ٧١٠.

 ⁽⁷⁾ المقررة بخلص الفانون وقد ٢٦٠ لسنة ١٩٥١ المدل بالقوا بينوقم ٤٤٨ و ٨٠٠ لسنة ١٩٥٣
 و ٢٩٠ لسنة ١٩٥٤ و ٩٠ لسنة ١٩٥٦ .

(٣) عوائد الدخولية (octroi)، وهى ضرائب تفرض على السلم عند اجتيازها حدود المديرية أو البلدة ، وتحصلها عادة الهيئات الحلية . وقد ألفيت فى معظم الدول. وسنتكلم فما يلى على الاحتكارات المالية والضرائب الجركية ورسوم الإنتاج :

١ ٩ ـ الاحتكارات المالية

٣٩٣٧ — الغرض من الاحتكار المالى (١) كما سبق هو الحصول على إيراد بواسطة رفع ثمن السامة المحتكرة ، ولذلك بجب أن نفرق بينه وبين غيره من الاحتكارات التي تقوم بها الهيئات العامة ، لا بقصد الحصول على إيراد ، وإنما لحاية المستهلكين من تحكم أصحاب المشروعات الحاصة . كاحتكار توريد لمياه في المدن .

وتلجأ الدولة للاحتكار المالى بدلا من ترك الإنتاج حراً وفرض ضريبة عايه إذا كانت الضريبة مرتفعة تفرى بالمهرب مها ، أو كانت نققات جبايبها تستغرق جزءاً كبيراً من حصياتها ، وما دام الغرض من الاحتكار المالى هو الحصول على إيراد للخزافة العامة ، فينبغى أن يراعى فى إدارته الاقتصاد والروح التجارية .

ومما يؤخذ على الاحتكارات المالية أن نفتت الإنتاج فيها قد تكون كبيرة مثل كل المشروعات الحكومية ، يضاف إلى ذلك أن الدولة لو أرادت احتكار صناعة قائمة فقد تضطر إلى تعويض أصحب المشروعات فيها بأن تدفع لهم ثمناً عالمياً نظير استيلائها على مشروعاتهم ، مما يزيد فى تكاليف الإنتاج فيا بعد . ولهذا يفضل بعض المكتابأن تترك الدولة الإنتاج حراً فى أيدى الأفراد وتفرض ضريبة على المنتجات .

وللاحتكار المالى عدة صور ، منها أن تحتكر الدولة إنتاج سامة معينة وبيعها ، ومنها أن تحتكر بيمها فقط إما بالجلة فحسب ، أو بالجلة والتجزئة معاً .

Monopole fiscal (1)

والاحتكارات المالية ثوجد الآن في بعض الدول ، مثل احتكار الكبريت والدخان في إيطاليا ، واحتكار الكبريت والدخان في فرف . وكانت موجودة في مصر في عصر محمد على (احتكار القطن والحرير والكتان والنحاس والزيوت) .

۲ - الضرائب الجركة

سم الم السلم على السلم عند استيرادها أو عند تصديرها، والنرض منها إما أن يكون مالياً، وتفرض على السلم عند استيرادها أو عند تصديرها، والنرض منها إما أن يكون مالياً، أي الحصول على إيراد للدولة ، وإما أن يكون اقتصادياً أو اجباعياً أو غير ذلك . فيكون اقتصادياً إذا أديد بفرضها حاية أو تصجيم إنتاج محلى مثلا ، ويشترط في هذه الحلقائن يكون سعرها مرتفعاً إلى درجة تجعل السلع المنتجة محاياً قادرة على منافسة السلع المستوردة . ويكون الغرض المنها اجباعياً ، كفرض ضريبة على الخور المستوردة للحد من استيرادها ، وفي هذه الحالة يفرض أيضا رسم إنتاج على إنتاج الخور محليا للحد من استيرادها ، وفي هذه الحالة يفرض أيضا رسم إنتاج على إنتاج الخور محليا للحد منه ، وبهذا قد يتعارض النرض المالي مع الغرض الاقتصادي أو الاجباعي .

وإذا أرادت الدولة الحصول على إبراد مالى من فرض ضريبة جمركية على سلمة مستوردة يصنع مثالها محايا ، وجب عليها أن تفرض فى نفس الوقت على السلع للصنوعة محليا رسم إنتاج يعادل ضريبة الوارد .

أنواع الضريبة الجمركية

٣٦٤ – الضريبة الجركية إما أن تكون قيمية أو نوعية :

فالقيمية (ad valorem) عبارة عن نسبة مئوية من قيمة السلمة ، كأن يقرر على

⁽¹⁾ Custom Duties بالترنية ي Droits de domane بالترنية

الِتسوجات الصوفية مثلا ضريبة قدرها ٣٠٪ من تُمنها . أما النوعية (specifique) فعى منطق معين على الوحدة من السلمة كأن يفرض على المتر من المنسوجات الصوفية خسون قرشا .

وتمتاز الضرائب الدرهية بسهولة الجباية ، ولكنها من جهة أخرى غير عادلة لأن سعرها يكون أكثر ارتفاعا نسبيا على السلم الرخيصة منه على السلم المرتفعة الأن عن وتتلافى هذا العيب تقسم كل سلمة إلى عدة أصناف ، ويغرض على كل صنف منها ضريبة ترتفع كلا كان الصنف أغلى ثمنا ، مشال ذلك تقسيم المسوجات الصوفية إلى أقسام على أساس وزن المتر، أو عدد الحيوط في السنيستر المربع وهكذا . ولكن هذه التقسيات تفقد الضريبة النوعية ميزتها ، وهي سهولة الجباية ، لأن تحصيلها حينئذ يستازم عدة عمليات معقدة ، لتقسيم كل سلمة إلى أصناف ، وتقرير الضريبة المناسبة على كل صنف .

أما الفصريد القيمية فتعتاز بأنها أكثر مرونة من الفير المب النوعية لأن حصيابها ترداد بارتفاع أثمان السلم الفروضة عليها ، غير أن نفقات جبايتها كبيرة لأنها تستلزم استخدام عدد كبير من الخبراء والمشتودين الذين يقدمون فو اتبر صورية ، تقدر فيها السلم بأقل من قيمتها الحقيقية حتى يقل ما يدفعونه من الفيريبة ، واتلافي هذه المنازعات قد تلبحاً إدارة الجارك إلى جباية الضريبة عينا ، فإذا فرض أن سعر الفيريبة ٢٠٪ من ثمن السلمة فإن المصادحة تأخذ عن كل مائة وحدة مستوردة من السامة ، عشرين وحدة كضريبة ، ثم تبيع ما تستولى عليه من السلمة مقابل الفيريبة .

الرسوم على التجارة العايرة

مهم - لا يتتصر فرض الضرائب الجركية على الواردات والصادرات ؛

بل قد تفرض أيضا ضرائب على النجارة السابرة ، وهى التي تجتاز أرض الدولة ، في طريقها إلى دولة أخرى. وهذه الفنر أئب تعرف برسوم الترانسيت (transit). وقد ألنتها معظم الدول قبل الحرب العالمية الثانية ، لأن ما يسود على الاقتصاد القومى من وراء إلغائها من فوائد ، كتشجيع مشروعات النقل والتأمين بها ، يقوق ما تحصل عليه الدولة من الضريبة في حالة استبقائها .

دد الرسوم الجمركية والسماح المؤقت

المواد الأولية والمواد المنطقة والمواد من البلاد ضرائب جركية على المواد الأولية والمواد نصف المسنوعة المستوردة ، مما يؤدى إلى رفع تكاليف تحوياما إلى سام آلمة الصنع ، ويسوق بالتالى تصدير تلك السلم ، ولتفادى ذلك ، وتشجيعاً للصناعة الوطنية ، تصامل المواد الأولية والمواد نصف المصنوعة ، الله التامة الصنع ما سبق دفعه من ضرائب عند استيراد المادة الأولية أو نصف المصنوعة ، وهو ما يعرف بالدروبالله (drawback) أو مع المضريعة ، وهو الميرى السحاير المصرية. وإما بأن تعنى أو مع المضريعة ، ومثاله رد ضريبة الدخان إلى مصدرى السحاير المصرية. وإما بأن تعنى المواد الأولية المستوردة من الفرية الجركية بشرط أن يتم صنعها وتصديرها في مدة معينة ، وهو ما يعرف بالسماح المؤقت ، والفرق بين النظاء بن هو أن الساح المؤقت . يقضى بعدم تحصيل المصرية . أما الدروباك فيقضى برد الفريية في حالة إعادة العصدير ، والنبيجة أن فائدة المحلم المدينة كفريبة في حالة الدروباك يحرم مها المصنع أشاء المدين دفع الفرية واستردادها .

٣٦٧ ــ ونظام الساح للؤقت ورد الرسوم الجركية مطبقان فى مصر، وينظم أولها المرسوم بقانون رقم ٣٣٤ لسنة ٩٩٥٢ وقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٦ لسنة ١٩٥٣ والقرّارات المعدلة له^(۱) . أما الثانى فينظمه المرسوم بقائون رقم ٣٢٥ لسنة ١٩٥٧ وقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٧ لسنة ١٩٥٣ والقرارات المعدلة (^{٧)} .

ويشترط للاعفاء المؤقت من دفع الرسوم الجركية : أن يكون المستورد هوالهصدر نفسه،وأن يودع مصلحة الجارلة تأميناً أو ضماناً مصرفياً بقيمةالرسوم والعوائد المستحقة، وأن يتم تصدير المصنوعات أو نقلها إلى منطقة حرة خلال سنة من تاريخ الاستيراد .

ويشترط لرد الرسوم الجركية : أن يعاد تصدير المصنوعات أو نقلها إلىمنطقة حرة خلال سنة من تاريخ أداء الرسم ، وأن يكون المصدر هو الستورد نفسه ، ويجوز التجاوز عن هذا الشرط الأخير في أحوال بينها المرسوم بقانون المذكور .

أما السلع التى يسرى عليها نظام الساح المؤقت ورد الرسوم الجركية فقد بينتها قرارات وزير المالية والاقتصاد المشار إلىها .

§ ٣ - رسوم الإنتاج (٢)

٣٦٨ — تفرض هذه الرسوم على سلع أوخدمات معينة وقت إنتاجها، وتقكف جبايها نفقات كثيرة لما تستلزمه من فرض رقابة دقيقة ، ولذلك ينبغى أن مختار المشرع عددا قليلا من السلع الشائمة الاستعال التي تنتج بكيات كبيرة في مصانع قليلة المدد، ويفضل فرض الفريبة على السلع وهي في المرحلة الأخيرة من إنتاجها ، حتى لا يتكرر

⁽۱) وهي القرارات الوزارية رقم ٧٩ و١٤٨ لسنة ١٩٥٠ و ٥١ و١٥ لسنة ١٩٥٤ و ١٦ لسنة ١٩٥٠ و١٩٥ لسنة ١٩٥٦ - و ٤٠ و ١٢٠ لسنة ١٩٥٨ لسنة ١٩٥٨

⁽۲) وهي الفرارات الوزارية رقم ۸۰ و۱۹۷ كستة ۱۹۰۲ و ۶۳ و ۵۰ لسلة ۱۹۹۴ و ۲۶ لستة ۱۹۸۰ و ۲۹ لسنة ۲۰۵۲ و ۲۹ لسنة ۱۹۰۸

ies apripes (Y)

نقل عبُّها ، ومن رسوم الإنتاج فى مصر رسوم الإنتاج على الكحول والجمة والأُنفِلَة والبَّرول والبَّذين وزيوت التشحيم وأوراق اللسب والقداحات والسكر والكبريث والأسمنت .

المطلب الثاثى الضرائب على التداول

٣٩٩ - الضرائب على التداول مى ضرائب على انتقال الثروة ، وقد حاول بعض الكتاب تبريرها بمبررها بنظامها الحالى على منرورتها لمالية الدولة الحديثة ، فهى مورد للايراد غزير الإنتاج سهل التحصيل ، على أنه يجب عدم المنالاة فى رفع سعرها حتى لا تعرقل المملكات .

وتداول الثروة إما أن يسكون بموضكا في عمليات البيع والشراء وإما أن يكون . بغير عوضكا في الهبة والميراث والوصية .

وتشمل ضرائب التداول رسوم التسجيل ورسوم الدمغة ورسوم الأيلولة .

ستلام المسوم التسجيل فتحصل إذا كان إثبات نقل الملكية يستلزم تسجيلها في سجلات خاصة كما هو الحال بالنسبة المقارات ويعتبر جزء من رسوم التسجيل مجرد رسم مقابل الخلامة التي تقوم بها الدولة التسجيل الملكية المحافظة على حق المالك ، أما الجزء الآخر فيعتبر ضريبة تداول وهو المقصود هنا .

٣٧١ ـ أما مسوم المرمقة فنفرض في الأصل على بعض عمليات التداول الى تتم عن طريق تحرير مستندات كالمقود والمحبيالات والشيكات والفواتير . ويحصل الرسم إما عن طريق بيع طوابع اللمفة،أو بيع عرائض مدموغة،أوعن طريق خم الورق السادى بخم خاص مقابل دفع الرسم ويعين القانون أنواع الحررات التي يجب دفع رسم

عُنها وفئات الرسم الحُمَّلَفَة علىكُل نُوع منها ، ورسم الدمنة ينظمه فى مصر الآن القانون رقم ٣٧٤ لسنة ١٩٥١ وقد عدل عمدة سرات(١) .

۳۷۲ _ أما رسوم الدُياول فتفرض على أيلولة الْدُوة إلى شخص ما عن طريق الميراث أو الوسية أو الهبة . ويستبرها بعض الكتاب ضريبة تداول إذا كان سعرها منخضاً ، وتقترب عندأذ في طبيعتها من رسوم التسجيل ، وضريبة مباشرة على رأس المال إذا كان سعرها مرتفعاً كاسبقت الإشارة إلى ذلك (٢).

⁽۱) معل الغانون رقم ۱۲۶ لسنة ۱۹۰۱ مقریر وسم هیئة بالرسوم بفانون رقم ۲۲۰ لسنة ۱۹۵۶ ۱۹۵۶ و ۲۲ لسنة ۱۹۵۳ و اللوانين رقم ۲۲۲ ورثم (۱۵ و ۲۰۵ لسنة ۱۹۵۳ و ۲۰۰ لسنة ۱۹۵۰ و ۱۸۱ و ۲۷۹ و ۲۱۵ و ۲۱۵ لسنة ۱۹۵۰ و ۱۹۵۰ و ۲۲۲ و ۲۹۵ لسنة ۱۹۵۱ و ۵ و ۲۰ و ۱۹۰ لسنة ۱۹۵۷ - وسناك توانين أغرى تنني من رسوم الحمقة (۲) راسم النقرة رقم ۲۲۰ م ۲۲۴ فيا سنق ۰

القِيِّمُ الثَّالِثُ الْفُولِثُ القروض الع<u>ــامة</u>

اكتعالثاث

القروض العامة (١)

مفدم: :

٣٧٣ – تلجأ الدولة حين تواجه فقات لا تستطيع سدها من مواردها العادية التي أهمها الفرائب، إلى موارد غير عادية : كأن تبيع جزءاً من ممتلكاتها ، أو تسعين بما قد يكون لديها من مال احتياطي ، أو تفرض ضرائب غير عادية ، أو تعقد قرضاً ، أو تصدر عملة ورقية .

ولم يعد الوسيلتين الأولى والثانية أهمية تذكر فى العصر الحديث ، فالدول الحديثة وعاصة فى أورويا ، لم تعد محتفظ بممتلكات ، إذ باعت معظم أراضيها _ وهى أهم ممتلكاتها _ إلى الأفراد ، لأنهم أقدر مها على استغلالها ، وأصبح بيع ما تبقى لا يكفى لمواجهة فقات غير عادية تتطلب أموالا كثيرة .

المال الاحتياطي

٣٧٤ – أما المال الاحتياطي فقد كانت الدول فيا مضى تعمل على جُممه من

(١) الفروهن العامة : Emprunts publics ؛ بالفراسية ، و Public Borrowing بالإنجليزية . الديون العامة : Dettes publiques الفرنسية ، و Public Debts بالانجليزية .

يعتى الراجم :

Wagner, A., Traité de science des finances, t. III, Le Crédit public. Jèze. G., Cours de science des finance et de législation financiere française t. I. 1922.

Lachapelle, G., Le Crédit public, 2 vol. 1931-32.

Lhomme, J., Le taux de l'intérêt et l'évolution économique, 1936.

Pose, A., La monnaie et ses institutions. 2 vols. 1942. Baudhuin, F. Placements, Leuvain, 1943,

Moulton, H. G., The new philosophy of public debt, 1943.

Bertrand, L., Les rentes sur l'Etat, 1944,

Laufenburger. H., Dette publique et richesse privée, 1948.

زيادة إبرادات الميزانية على نقاتها سنة بعد أخرى ، وتحتفظ به لمواجهة الطوارى، و ومخاصة الحروب ، ولذلك كان يطلق عليه « المال الاحتياطى الحريبي » أما في المصر المحاضر فلم يعد المال الاحتياطى شأن يذكر ، لأنه قلما يكون في ميزانية الدولة فائض، يضاف إلى ذلك أن الدولة يبني أن توازن إبراداتها بمصروفاتها ولا تريد عليها ، فإذا وادت إبراداتها على نقاتها في سنة من السنوات وجب عليها أن تستهلك بالفائض جانباً من ديبها اللمام ، لأن استبار المال الاحتياطى يكون غالباً بفائدة أقل من الفائدة التي تدفعها الدولة على ديومها ، وإذا تكرر الفائض تعين عليها تخفيض الضرائب ، لأن الدولة لا ينبغي أن تأخذ من أموال الأفراد أكثر مما تحتاج إليه للقيام وظائفها ، تلك كانت الفكرة السائدة إلى عهد قريب ، أما الآن فإن كثيراً من علماء المالية يرون أن تعمل الدولة على الحصول على فائض في سنوات الرخاء ، لتستمين به في إعادة الشاط

وللمال الاحتياطي فى مصر دور خاص ، فقد كان من سياسة مصر المالية قبل إلغاء الامتيازات الأجنبية فى سنة ١٩٣٧ ، العمل على تكوين مال احتياطي لمواجهة الطوارى، ، نظراً لعدم مرونة نظام الضرائب الذي كان سائداً فى ذلك الوقت ، ولأن موادد البلاد معرضة للكثير من التقلبات نتيجة اعياد اقتصادها على محصول زراعى واحد هو القعلن ، نتبع قيمة العرض والطلب فى الأسواق العالمية .

۲ - الضرائب غير العادية

٣٧٥ – أما الضرائب غير العادية فنستمين بها الدولة عند اشتداد حاجبها إلى الأموال أثناء الحروب أو الطوارى. أو لاستهلاك جانب من ديبها العام، وتكون إما يزيادة مؤقعة فى سعر الضرائب للفروضة فعلا، أو بفرض ضرائب جديدة لمدة معينة تلفى يعدها. والطريقة الأولى أفضل من الثانية للأسباب الآتية :

(١) - لأن تسوية ضريبة جديدة تحتاج إلى وقت أطول وتستدعى نفقات
 أكثر من زيادة سعر ضريبة موجودة .

(٢) ـــــ لا ُّنه يمكن تقدير المبلغ المتحصل من زيادة سعر ضريبة بدقة أكبر .

 (٣) - لأن اضطراب التوازن الاقتصادى الذي يمقب رفع سعر ضريبة موجودة
 اعتادها المحكفون ورتبوا أمورهم عليها ، أقل من الاضطراب الذي ينشأ عن فرض ضريبة جديدة .

ومع ذلك فيناك حداز يادة سعر الضرائب القديمة إذا تجاوزته الدولة كثر التهرب منها ، وقلت حصياتها ، ويتوقف مدى رفع سعر ضربية موجودة على مقدار حاجة الدولة إلى الأموال ، وعلى درجة ارتفاع السعر ، فإذا كان السعر مزتفعاً فإن الدولة تفرض ضرائب جديدة ، أما إذا كان منخفضاً فن الأفضل أن تبدأ برضه ، فإذا لم يكف هذا الاجراء ، فرضت ضريبة جديدة ، وقد استممات كل الدول المحاربة كلتا الطريقتين أثناء الحريين العالميتين للحصول على إيرادات غير عادية .

₹٣ ـ إصدار نقود ورقية

٣٧٦ – أما إصدار نقود ورقية فيمتاز على القرض بأنه لا يعقبه دفع فوائد أو أصل دين ، إذ ليس هناك قرض ، وهو لذلك لا يحتاج إلى فرض ضرائب لخدمته . غير أنه يعرض الاقتصاد القومى لخطر التضغ النقدى ، ويؤثر فى الثقة بمالية الدولة ، كما أن الأموال الإضافية لا تلبث أن تتخذ سبيايا نحو البنوك فتريد من احتياطياتها للنقدية ، وتجمل التضغ أشد خطراً بمالو اقترضت الأموال من البنك المركزى والبنوك .

ولذلك لا تحبذ المالية السامة التقليدية التجاء الدولة إلى إصدار نقود ورقية للحصول على إيرادات لسد مجز فى الميزانية إلا فى حالة الضرورة القسوى كالحرب ، إذا لم يستطع الحصول على أموال بطريقة أخرى ، وعلى أن تسحب النقود الزائدة من التداول بمجرد إمكان ذلك ، لأن إصدار نقود ورقية فى مثل هذه الحالة يعد فى الحقيقة ضريبة مستترة وغير عادلة لأنها تلحق الأفراد دون تمييز .

أما المالية السامة الحديثة فلا تنكر الأخطار التي تترتب على التوسع في إصدار النقود الورقية دون ضابط ، للحصول على إيرادات لسند عجز بالميزانية ، ولكمها لا تمنع الدولة من استعال هذه الطريقة كوسسيلة للتدخل في الحياة الاقتصادية لتنظيم الإنتاج والأثمان ومكافحة البطالة ، إلى جانب الوسائل الأخرى التي تتاح لها .

§ ع – القروض العامة

الحاصر ، وهي في شكلها الحالى حديثة العهد ، لا يرجع تاريخها إلا لأواخر القرن الخاصر ، وهي في شكلها الحالى حديثة العهد ، لا يرجع تاريخها إلا لأواخر القرن الثامن عشر ، وقبل ذلك كان الأمراء والموك إذا احتاجوا لنقود ، لجأوا للاقتراض من الماليين على أساس الثقة الشخصية ، وكانوا غالباً ما يرهنون أراضيهم أو جواهر التاج لفيان ما يقترضونه ، أو يتنازلون للدائنين عن تحصيل بعض الضرائب أثناء مدة معينة ليسدد من حصيلها الدين وفوائده .

وتنميز القروض الحديثة بما يأتى :

- (١) أن القرض يعقد باسم الدولة لا باسم رئيسها .
- (٣) أن الدولة لا تقدم ضحاناً أو رهناً لما تقترض ، وأن الذي يضمن سداد الديون
 وفولئدها هو كل موارد الدولة .
- (٣) أن القروض تأخذ شكل سندات تعطى للقرضين، ويجكنهم التصرف فيها
 إلى غيرهم ...

وقد ساعدت زيادة الثقة في هذه السندات، ووجود أسواق منظمة للأوراق المالية يسمل بواسطتها تداولها ، على زيادة الإقبال على أقراض الدولة مما يمكنها من جمع مبالغ كبيرة جداً .

﴾ ه ـــ المقارنة بين القرض وبين الضريبة غير العادية

٣٧٨ — تاجأ الدولة إلى القروض أو الفريبة غير العادية لمداد نقلت غير عادية و تقتضى المقارنة بين القرض والغريبة غير العادية أن نبحث في أثركل ممهما في توزيع عب. النقات العامة غير العادية بين مختلف طبقات المجتمع من جهة ، وبين المجال الحالى والأجيال المقبلة من جهة أخرى .

(أولا) توزيع عب، النفقات غير العادية بين مختلف الطبقات

٣٧٩ -- يختلف توزيع عب النفقات غير السادية بين مختلف طبقات المجتمع إذا سددت تلك النفقات بواسطة فريبة غير عادية عنه إذا سددت بواسطة قرض.

فالفريبة غير المادية لكى تعطى المبلغ المطاوب و تخاصة إذا كان جسيا ينبغى أن تكون مرتفعة تقتطع جزءاً من رأس المال ولذلك فإن عباها يقع معظمه على الطبقات الرأسمالية النمنية . أما إذا سددت النفقات غير العادية بواسطة قرض فإن الدولة تحتاج خلدة القرض إلى مبلغ قليل تحصل عليه من الفرائب العادية التي تدفعها جميع الطبقات ولهذا السبب تفضل الطبقات الرأسمالية القرض على الضريبة غير العادية لسداد النفقات غير العادية ، لأنه يسمح بنقل جزء من عبء تلك النفقات إلى الطبقات غير الرأسمالية ،

يضاف إلى ذلك أن الترض بحمل مساهمة أفراد الطبقات الرأسمالية في محمل حب، النفقات المامة غير المادية تتناسب مع دوجة سيولة رؤوس أمو الهم وتتفق مع مصاحبهم.

(ثانيا) توزيع عب. الفقات المامة غير العادية بين الجيل الحالى والأجيال المقبلة

• ٣٨٠ – من الأفكار الشائمة أن عبه النققات غير السادية يتحمله الجيل الحاضر كله إذا سددت تلك النققات بواسطة الغربية غير العادية . أما إذا سددت بواسطة الفرض ذلك السبه لأن فوائد القرض سوف تسدد مما يدفه أفراد الأجيال القادمة من ضرائب في المستقبل. وبناء على ذلك إذا كانت هناك نققات غير عادية تستفيد منها الأجيال المتبلة بدرجة أكبر من استفادة الجيل الحالى فإن الوسيلة لتوزيع عبمها بين الجيل الحاضر والأجيال المقبلة يكون بتغطية معظم تاك النقلة سواسطة القروض.

وقد بين ريكاردو أن هذه الفكرة غير صحيحة وأوضح أن تأثير الضريبة غير العادية لا مختلف عن تأثير القرض بالنسبة للجيل الحاضر وللأجيال القبلة.

ولتوضيح وجهة نظر ريكاردو نفترض أن مكافاً رأسماله ٥٠٠٠ جنيه وأ نهيدرله دخلا سنوياً قدره ٢٥٠ جنيها أى بنسبة ٥٪ وأن أمام الدولة نفقة غير عادية بجب لسدها إما أن تفرض ضريبة غير عادية تبمدل ٣٠٪ من رأس المال أو تصدر قرضاً بفائدة ٥٪ .

فإذا اختارت الدولة الضريبة فإن نصيب المحكف المذكور فيها يكون ١٠٠٠ج ويصبح رأس ماله بعد دفع الضريبة ١٠٠٠ جنيه ويقل دخله نتيجة لذلك إلى ٢٠٠ جنيه وينقل إلى أعقابه رأس مال قدره ٢٠٠٠ج وهدا المبلغ بعطيهم دخلا قدره ٢٠٠٠ج.

أما إذا اختارت الدولة القرض فإن رأس مال المكلف المذكور يظل ٥٠٠٠ج ولكن الهولة لكى تدفع فوائد القرض تفرض ضريبة عادية بمصدل ١٪ من رأس مال كل مكلف . ويكون نصيب الممكلف المذكور فيها ٥٠٠ج أى أن صافى دخل يصبح ٧٠٠ج وفى هذه الحالة ينقل إلى أعقابه رأس مال ٥٠٠٠ج ينل دخلا قدره. ٧٥٠ج تخسم منه ضريبة عادية مقدارها ٥٠ ج ويكون الباقي ٢٠٠٠ .

يتضح من ذلك أن دخل المحكلف المذكور ودخل أعقابه من بعده أصبح ٢٠٠ج سواء فرضت الدولة ضريبة غير عادية على رأس المال أو أصدرت قرضًا لتنطية النقات غير العادية ، فالتنيجة واحدة فى كلتا الحالتين .

۳۸۱ ـــ وقد أخذ برأى ريكاردو كثير من علماء المالية ، غير أنه مع بساطته ووضوحه لا يستقيم إلا إذا توافرت عدة شروط قد لاتتحقق في الحياة المملية،من ذلك :

- (١) ـــ أن يكون سعر استثار رأس المال يساوى سعر القرض تماماً ه ٪ مثلا .
- (٣) ـــ أن تكون الضرائب العادية ، التي تفرض للحصول على المبالغ اللازمة للعفع فوائد القرض ضرائب مباشرة ، لأن الضرائب المباشرة وحدها هي التي تؤثر في قيمة المادة الخاصمة المضريبة .
- (٣) أن يظل استبلاك المكلفين ونشاطهم الإنتاجي على ما هو عليه قبل فرض الضريبة غير الهادية ، أو إصدار القرض ، ولكن الوقع غير ذلك : لأن مرض ضريبة غير عادية يدفع المكلفين إلى إنقاص استبلاكهم وزيادة نشاطهم الإنتاجي ، لتعويض بعض ما فقدوه بدفع الضريبة ، وتكون النتيجة أن رأس المال الذي ينقل إلى الجيل القبل ينقص بأقل من مقدار الضريبة غير الهادية ، أما القرض فايس له مثل هذا الأثر . ولهذا لا يمكن القول بأن القرض والضريبة غير الهادية سيان بالنسة للبيل لقبل ، بل على الهكس يمكن القول بأن الضرائب غير الهادية تميل إلى أن تكون القبل ، على المجلل المقبل ، المحل المجلل المقبل ، الحيل الحال منها على الحيل المقبل .

ومن جهة أخرى ، بيما الضريبة غير العادية (إذا تركنا جانبا تأثيرها في تقليل الدمتهلاك وتشيط الإنتساج) تحدث لدخل ورأس مال الجليل الحاضر والجيل المقبل (م ٢١ – موجز في ١١١ إنهامة)

ضرراً لا يمكن إصلاحه ، فإن القرض يحدث على السكس ضرراً قد يخفف أثره بمرور الزمن إذ يمكن تبديل القرض الأصلى بقرض آخر أقل فائدة بما بجمل عب، القرض _من هذه الوجهة _على الجيل المقبل في النهاية ، أخف من غب، الضريبة غير العادية .

يتضع مما سبق أن الضرائب غير العادية إذا كانت أشد وطأة من بعض الوجوه على الجيل الحاضر منها على الجيل القبل ، فإنها من وجوه أخرى تميل إلى أن تكون أشد على الجيل القبل منها على الجيل الحاضر .

الجيل الحاضر دون المقبل ، وأن القروض يقع عبنها على الجيل المقبل دون الحاضر .

الجيل الحاضر دون المقبل ، وأن القروض يقع عبنها على الجيل المقبل دون الحاضر والجيل الفرائب غير العادية والقروض سواء من حيث عبنها على الجيل الحاضر والجيل المقبل ، والصحيح أن كلا من الجيلين يحس عبء الضريبة غير العادية والقروض ولكن بدرجات تختلف باختلاف ظروف الاقتراض والاستثبار ، ومدى الالتجاء إلى كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة للحصول على ما يازم لخدمة القرض .

ولما كان عب النفقات غيرالمادية يقع لامحالة على الأجيال القادمة ،سواه سددت بواسطة الضرائب غير المادية أو بواسطة القروض ، فإنه ينبنى أن يكون صرف تلك النفقات فيا تدعو إليه حاجة ملحة ، وفى وجوه منتجة تستفيد منها الأجيال المقبلة ، كالإنفاق على حرب دفاعية،أو اصلاح أراض زراعية،وإلا كان تحميلهم لسب النفقات غير المادية فيه تضحية من جانبهم في سبيل الجيل الحاضر .

§ ٣ ــ نقد القروض العامة

٣٨٣ - يرى مض الكتاب أن القروض العامة تنرى الحكومات بالإسراف والتبذير ، لأمها وسيلة سهلتلاحصول على مبالغ ضضة ، ويضيفون إلى ذلك أن تسكرار إصدار الدولة لقروض العامة يؤثر تأثيراً سيئاً على التقدم الاقتصادى للدولة ، وأنه يفتح أمام الأفراد مجالا لاستثمار رءوس أموالهم بطريقة سهلة بعيدة عن المخاطرة ، مما يجملهم يمجمون عن استثمارها فى المشروعات الصناعية والتنجارية التى تستدعى تحمل المخاطر ، والتى يعزى إليها الكثير مما وصل إليه العالم من التقدم الاقتصادى .

ولكن الحقيقة أن القروض العامة لا تقف في سبيل التقدم الاقتصادى ، ولا تنقص من الثروة القومية ، إلا إذا كانت الأعمال التي سوف تقوم بها الدولة من حصيلة القرض أقل منفعة من الأعمال التي كان من المكن أن يستفل فيها الأفراد أمو الهم لولم يقرضوها للمولة . يضاف إلى ذلك أن القروض العامة تشجع على الادخار والاستبار ، لأنها تهيى على يتربه بعضاطرة بماله وسيلة سهلة مأمونة لاستبار ما يدخره ، عما يغربه بعد ذلك بمحاولة تجربة أنواع الاستبار الأخرى الأكثر ربحاً ومخاطرة ، كسندات وأسهم الشركات الصناعة والتجارية .

القرصيه في الحالية العامرُ التقليدية :

٣٨٤ – وقد كان الكتاب التقليديون يرون أن اقتراض الدولة يؤدى إلى نقص رءوس الأموال المعدة للاستبار الخاص ولذلك عارضوه ، ونصحوا بوجوب تسديد الديون العامة . وبنوا رأيهم على عدة افتراضات أهمها ثبات كمية النقود المعروضة ، وعدم انتاجية الانفاق الحكومى ، وأن العالة كاملة . فقرر آدم سمث أن اقتراض المدولة يترتب عليه نقص رءوس الأموال المتاحة للأفراد ، وأن الدولة بقيامها بالاستبار لا تمكل الاستبار الخاص ولكنها تنافسه . وقال ريكاردو إن إنفاق الدولة يكون على حساب الاستبار الخاص المنتج ، ولذلك يرى أن على الدولة إذا اضطرت إلى انفاق غير عادى ، أن تدبر ما ينزمها من أموال عن طريق الضرائب لا القروض . وقال سابح (هي) إن الدولة تنفق ما تقرضه في أغراض استهلاكية بيما ينفق الأفراد

ما يقترضونه في أعمال منتجة . وعند جون استيودات ميل (J. S. Mill) . يستح اقتراض الدولة إذا كان استمال الأفراد لمما يقترضونه من أموال غير منتج ، أوكان اقتراض الدولة من المدخرات الإضافية ، أوكان سبباً في خلق للدخرات ، أو إذا تعرضت للدخرات الخروج من الدولة .

الفرصيه في المالية العامة الحريثة :

سلام الكتاب الحدثون الذين تأثروا بآراء كينز (J. M. Keynes) فينتلقون في نظرتهم إلى الاقتراض العام عن الكتاب التقليديين اختلافاً تاماً . فنير صبح عندهم اقراض العاقة الكاملة كالة عادية المجتمع الرأسمالي ، وهم يرون أن الاستيار الفردى في تقلب مستمر ، تبعاً لما يطرأ من تغير على العلاقة بين سعر الفائدة وبين الكفاية الحدية لرأس المال . ومن ثم كانت ضرورة تدخل الدولة المحافظة على مستوى الطلب الفعلى ما يؤدى إلى العالة الكاملة ، ولذا فإن تمويل المشروعات العامة عن طريق الاقراض منتج ويؤدى إلى زيادة الدخل القومي وهذا فضلا عن أن عن طريق الاقراف استيار أمو الهم في نواح تعد حيوية بالنسبة المعتمع ، وبذا يتعين على الدولة القيام به .

وبيما كان الكتاب التقليديون يقولون بوجوب العمل على تسديد الديون العامة فإن الكتاب المحدثين يرون أن التسديد ليس أمراً ضرورياً ، بل ممهم من لا يقرونه مثل لرسر (Lerner) .

وفى مقدمة الأحوال التي يبرر الاقتراض فيها فى عصرنا الحاضر فيرات الكساد عندما يكون الاقتصاد القومى دون مستوى الهلة السكاملة ، وفى حالة الحرب. أما فى قترات الرخاء فينبني الاعباد على الضرائب، ومخاصة إذا يلغ الاقتصاد القومى حالة العيلة الحكاملة ، فني أوقات الكساد يساعد اتباع سياسة الاقتراض على استيماب الأيدى الماملة الماطلة دون اتجاء إلى التضخم. أما الالتجاء إلى الضرائب بدل التروض فإنه يؤدى إلى الانحاش بسبب تأثيرها في الدافع إلى الاستهلاك والاستثبار. وأفضل وسيلة لتمويل المشروعات العامة في حالة العالة الكملة الضرائب ، لا مها

وفى الدول المتخلفة اقتصادياً حيث تشيم البطالة المستدة ، وحيث تكثر نواجى الاستبار الكامنة ، يمكن الاعباد على القرض للحويل المشروعات العامة ، وتحقيق مستوى العالة الكاملة ، أو مستوى مرتفع من العالة على الأقل ، كما يمكن استعال القرض فى القيام باستبارات طويلة الأجل حتى تتوزع تكاليف المشروعات العامة على أجيال عدة بدلا من إلقائها على عاتق جيل واحد .

المبحث الأول

القروض الإجبارية والقروض الوطنية والقروض الاختيارية

يمكن تقسيم القروض المــــــامة إلى قروض إجبارية ، وقروض وطنية ، وقروض اختيارية .

§ 1 – القروض الاجبارية (١)

٣٨٦ - كان الملوك والأمراء يلجأون إلى القروض الإجبارية فيا مضى كلما احتاجوا إلى الأموال لأنه لم يكن من السهل عليهم الحصول عليها بواسطة قرض اختيارى لضعف الثقة فيهم ، وكان الأميريازم كل فرد من رعاياه بأن يقدم له على سبيل القرض مبلغاً يتناسب فى الغالب مع ثروته ؛ ويتعهد له بدفعه بعدد مدة بدون فالدة أو بفائدة قايلة ، ومن أمشلة القروض الإجبارية القروض التى عقدتها فرنسا فى السنوات بعائدة قايلة ، ومن أمشلة القروض الإجبارية القروض التى عقدتها فرنسا فى السنوات

ويعتبر القرض الإجبارى وسطاً بين القرض الصادى والضريبة . ويصيه مايسيب الضرائب غير العادية ، دون أن تكون له مزاياها ، فهو إجبارى كالضريبة غيرالعادية وتستعمل في تحديد نصيب كل فرد من القرض نفس العناصر التي تستعمل في تحديد نصيبه من الضريبة غيرالعادية . يضاف إلى ذلك أنه على المكس من الضريبة غيرالعادية يثقل المالية العامة بأعباء القوائد ورأس المال ، ولهذه الأسباب أهمل هذا النوع من

⁽١) قروش اجبارية : Emprunts Forces بالقرنسية » و Forced Loans بالانجليزية

القروض العامة وحلت محله القروض الوطنية والقروض الاختيارية . غير أنه قد يحدث في العمصر الحديث أن تؤجل العرفة سداد قرض عادى حل ميعاد وفائه ، وذلك بدون موافقة حجلة السندات ، مما يضفي على القرض عندئذ صفة الإجبار. كذلك قد تاجأ الدولة إلى القرض الإجبارى في بعض الظروف الاستثنائية كالحروب ، لا بقصد سد بعض النفقات السامة ولكن لتقايل كمية النقود المتداولة ، وذلك لمعالجة التضخم والحد من ارتفاع الأسعار.

وقد لايصل الأمر بالدولة إلى حد فرض القرض وإنما تكتنى بوضع العواثق أمام الإثمان الخاص ، حتى يتجه الأفراد بمدخر آمهم نحو القروض الصامة ، أو تفرض على الهيئات والشركات استبار بعض أموالها فى القروض العامة ، ومن هذا القبيل ماقرره القانون رقم 77 لسنه ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساحمة. (الفقرة من المادة ١٤ المضافة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٩) من تخصيص ٥ ٪ من صافى أدباح الشركة لشراء سندات حكومية (١٠ .

§ ۲ ـ الفروض الوطنية (۲)

٣٨٧ — أعتادت الدول فيا مضى أن تستثير عاطقة الوطنية فى أفراد رعاياها، ليقبلوا على إقراد المالية المنظمة المنظمة المنظمة المنظمة المنظمة المنظمة المنظمة المنظمة المنظمة الوطن الوطن المنظمة ال

⁽۱) وذلك بعد توزيع ربع لايفل عن، ف المالة من رأس مألهًا على الساهين ،ولا يسرىهذا الحسكم إلا باللمية المركات الى تسمع أرباحها بتجنيب هذا القدرأو عقدارما يسمع به رصيداً رباحها (۷) لروش وطاية Patriotiques و بالقر نسية » و Patriotiques بالانجايزية

السبب ، تتميز بأن سعوها أقل من السعر السائد فى السوق ، بما يوفر على الخزانة جزَّهًا من المبالغ التى تدفع فوائد ، ولاتنجع هذه القروض بوجه عام ، لأن الأفراد لايهتمون فى القروض بغير الجانب للالى ، ولذلك فإن النوع الوحيد من القروض الذي يعطى نتائج مرضية وبخاصة إذا كانت المبالغ المراد اقتراضها كبيرة هو القرض الاختيارى .

٣ - الفروض الاختيارية العادية (١)

مهم - فيهذا النوعمن القروض لاتطالب الدولة الأفراد بأية تصحية اقتصادية بدافع من الوطنية والكما تعرض عليهم عملية مجزية ، وتتركهم أحراراً في الاكتتاب في القرض بالقدر الذي يريدون ولكي تتمكن النولة من الحصول على المبلغ الذي تريد القراضة بجب عليها أن تراعى الفروف الدائدة في سوق المال ، وتتميز القروض الاختيارية عن القروض الوطنية بأن سعرفائدتها مساو أو لايفترق كثيراً عن السعر الجارى الفائدة، وهذا النوع هو الغالب في القروض العامة في العصر الحديث .

المبحث إلثاني

الدين السائر والدين المثبت

٣٨٩ ــ تنقسم القروض الاختيارية إلى أنواع تختلف باختلاف مدى حاجةالدولة إلى الأموال :

(1) ــ فإذا كانت حاجة الدولة إلى الأموال مؤقتة، بأن كانت الميزانية متوازنة ولحكن استزم الأمر صرف نفقات قبل جباية ما يكنى لتعطيتها من الإيرادات (أى كان هناك مايعرف بالعجر النقدى وهو عجز مؤقت)فإن الدولة تصدر التعطيته مايعرف بأخون الخزانة المادية .

⁽١) اختيارية Emprunts Volontaires بالفرنسية ، و Voluntary Loans بالأنجليزية

(س) ــ وإذا احتاجت الدولةالأموال لمد عجز حقيق فى لليزانية (وهومايمرف العجز الحاقى) أو للقيام بمشروعات إنتاجية ، أو لتمويل حرب ، فإنها تصدر سندات بسيدة الاستحقاق .

(ح) – وقد تحتاج الدولة للأموال لمد عجز حقيق في الميزانية ، ولكنها تجد
 أن ظروف سوق المال لا تشجع على إصدار قرض بسيد الاستحقاق ، فتصدر ما يعرف
 بأخون الخزانة غير المادية .

ويعللق على الدين القصير الأجل الذى تمثله أذون الخزانة المادية والأذون غير السادية : « الديري السائر » وعلى الدين الطويل الأجل أو متوسطه والذى تمثله السندات : « ادرير و الشبت » .

المطلب الاكول الدن السائو

• ٣٩ - يتكون هذا الدين ، كما سبق ، من مجموع القروض التي تصدرها اللهولة لسد حاجة فقدية مؤقتة للمخزانة العامة أو لتغطية مجز حقيق للميزانية ، أو لغير ذلك من الأسباب، إذا كانت ظروف سوق المال لانشج على إصدار قرض مثبت بعيد الاستحقاق ، كأن يكون سعر الفائدة وقت إصدار القرض مرتفعاً وينتظر انخفاضه في وقت قريب . ومجموع الدين البائر ليس ثابتاً بل يتغير كثيراً في مدة قصيرة (١٠) . وهذا هو السبب في إطلاق اسم الدين السائر أو الطافي عليه (١٠) وينشأ الدين السائر

 ⁽١) وقد توسيعتُ بعض المول في الدين السائر ويخاصة بعد الحرب العالمية الأولى : ويلغ الدين السائر في قوضا في سنة ١٩٥١ ما يقرب من نصف دينها المحاطق كله ، دينها كان ﴿ (سبعه) في سنة ١٩٣٨ أما في الجلزا فقد ينع رسم دينها المحاطق في سنة ١٩٥١ .

^{﴿ (}٣) اللَّمَ السَائرُ أَو الطَانَى: Dette flottanic بِالفرنسيةِ و Floating debt بالانجليزية

ق الحالة الأولى بإصدار أذون الخزانة السادية . وفى الحالة الثانيـة بإصدار أذون
 الخزانة غير السادية .

١٤ ــ أذون الحزانة العادية

٣٩٩ - أذون الخزانة العادية (١) نوع من السندات الإذنية تصدرها الدولة
 وتتمهد فيها بأن بدفع مبلغاً معيناً فى تاريخ معين لاحق .

ويرجع المجز المؤقت في الخزانة الذي تستعمل أذون الخزانة في سده إلى أنه لا يوجد دائمًا تطابق زمني بين الإبرادات والمصروفات، فيناك مصرفات تتركز في بعض شهور السنة المالية ، كفوائد الدنون العامة . وأخرى موزعة توزيعاً منتظماً على شهور السنة كمرتبات الموظفين . أما الإيرادات فلها هي الأخرى توزيعها الخاص بها الذي قد لا يطابق التوزيع الشهري للمصروفات. ولهذا كانت هناك أشهر تزداد فيها الإبرادات على المصروفات، وأخرى تزداد فيها المصروفات على الإيرادات، فإذا سبقت الأشهر التي تزداد فيها الإبرادات الأشهر التي تزداد فيها المصروفات فلا صعوبة أما إذا حدث المكس فإن الدولة تجد نفسيا في حاجة مؤقتة إلى الأموال، ولمالجة هذا الموقف تصدر أذونا عادية على الخزانة . فأذون الخزانة تمتبر كحلقة تصل بين فترتين من السنة المالية ، تتميز إحداها بنقص الإيرادات، وتتميز الأخرى بزيادتها . ولهذا السبب فإن أذون الخزانة تصدرها دولة ميزانيتها متوازنة ، أي أن جيم إيراداتها تفطى جميع مصروفتها ، ويكون في إمكان الخزانة تسديد جميع الأذون التي احتاجت إلى إصدارها ، ولهذا كانت أقسى مدة لهده الأذون هي مدة الميزانية أى سنة . وتصدر أذون الخزانة عادة لمدة ثلاثة أشهر ، وقد تصدر لمدة أربعة أو ستة أو تسعة أو اثني عشر شيراً على الأكثر.

⁽١) أَدُونَ الْمُزَانَةُ : Bons du Trésor بِالْعَمِلْمِيَّةِ

ونجوع ما يطرح منها للاكتتاب ليس ثابتاً بل يتغير باستمرار تبعاً لحاجة الخزانة. ولما كان من غير المستطاع أن يحدد مقدما مقدار الدين الذي تمثله الأذون الى ستصدر أثناء السنة، فليس من المسكن تحديد مجموع الفوائد اللازم دفعها ولهذا السبب، ولأن المقصود هو الحصول على أموال لسد الحاجة المؤقتة للخزانة لا لسد عجز في الميزانية، فإن فوائد هذه الأذون لاندرج في الميزانية منذ بده السنة المالية.

٣٩٣ - وأذون الخزانة ذات فئات كبيرة ، وتتميز بانحفاض سعر فائدتها لقصر أجلها (١) ، وبأن الدولة تستطيع بواسطتها الوصول إلى موارد لا يمكن أن تصل إليها عن طريق السندات الطويلة الأجل ، إذ يفضل أصحاب المشروعات والبنوك أن يستشروا فيها الأموال التي تفيض لديهم مؤقتاً ، بدلا من تركها عاطلة ، لما تتمتع به من سيولة ، ولتعرضها لأقل قدر من الخسائر الرأسمالية ، يضاف إلى ذلك أنها أداة طيبة لتنفيذ سياسة السوق المفتوحة .

على أن أذون الخزالة لا تخلو من عيوب، فهى تؤدى إلى تحمل الدولة بأعباء جديدة إذا ما ارتفعت أسعار الفائدة ، نظراً لسرعة حلول آجال الأذون وتواليها ، هذا إلى أن ما لها من سيولة كبيرة ليس في صالح الرقابة على التضخم .

وقد تطورت أذون الخرالة فى بعض الدول وأصبحت تستعمل للحصول على

ايرادات لأغراض مختلفة ، وصارت تصدر بفئات متوسطة وصغيرة ، إلى جانب الفئات

الكبيرة ، لتتيح لجمهور للدخرين الاكتتاب فيها وأطلق عليها أسماء رئالة كأذون

الدفاع الوطنى ، وأذون الادخار ، وأذون التحرير كا حدث فى فرنسا ، حيث

يلغ ما يبد الجمهور منها فى آخر سنة ١٩٥٤، ١٩٥٤ والباقى اكتبت فيه البنوك

 ⁽١) لا محتوى أذون الغزانة على كوبونات ، بل تخصم الفوائد من قيمتها الاسمية عند
 الاكتئاب فيها

وشركات التأمين وصناديق الإيداع ؛ ولا يطالب حلمها فى الغالب عند حلول ميعاد استحقاقها بمبالفهم وإنما يعيدون توظيفها فى الأذون الجديدة .

أذون الخزانة في مصر :

۳۹۳ - أذون الجزائة معروفة فى مصر ، ولكما لا تستمل فى سد عجر مؤقت للخزائة العامة ، وإيما تستمل فى الوقت الحاضر لتمويل محصول القطن والمحصولات الأخرى التى تشتريها الحكومة ، وفى يمويل للشروعات الإنتاجية التى تقوم بها الدولة ، ولتنطية المصدر من أوراق البنكنوت (القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء بنك مركزى للدولة ، م ١٤ ، الذى ألنى وحل محله القانون رقم ١٩٣ لسنة المحدد ما إصدار قانون البنوك والاثنان ، م ١٩ ، والقانون رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥٥)).

٧ = أذون الحرانة غير العادية

٣٩٤ - تستخدم أذون الخزانة غير العادية (١) كما سبق في تغطية عجز حقيقى الميزانية ، أو لنير ذلك من الأغراض ، إذا كانت ظروف سوق المال لا تشجم على إصدار قرض مثبت بعيد الاستحقاق ، وتستحق السداد بعد سنتين أو ثلاث أو خس سنوات على الأكثر .

والفرق بين أذون الخزانة العادية والأذون غير العـادية أن ميماد استحقاق الأولى لا يتجاوز السنة ، بيما يتجاوز ميماد استحقاق الثانية السنة بشرط ألا يتجاوز خس سنوات وإلا أصبحت سندات دين مثبت مهما كان الاسم الذي يطلق عليها ،

ومصير هــذا النوع من الديون في الغالب التثبيت عندما تتحسن ظروف سوق

⁽۱) أفواد خبزانة فير مادية : Bons du Tribor extraordinaires بالهرنسيسة و Tressury Notes بالانجابزية .

المال ، فتصدر الدولة عنديَّدْ قرضاً طويل الأجل بمبلغ القرض المراد تثبيته وتدعو حملة الأذن إلى الاكتتاب بأذوبهم فى القرض الجديد . كما تدعو غيرهم إلى الاكتتاب النقدى ، وتسدد من الاكتتاب النقدى أذون من لا يرغب فى التثبيت .

من هذا يتضح أن أذون الخزانة غير العادية هي وسيلة للتمهيد لإصدار سندات قرض مثبت .

وقد استعمالها الدول أثناء الحربين العالميتين لتمويل الحرب واستعمالها مصر فأصدرت في سنة ۱۹۳۳ نوعين من الأذون:

(الأول) ـــ أذون بمبلغ مليون جنيه لمدة خس سنوات بسعر ٤٪.

(الثاني) ــــ أذون بمبلغ ٢٠ مليون جنيه لمدة ١٠ سنوات وبسعر ٤٤٪ .

وذلك لتسوية الديون المقارية المستحقة للبنوك على الملاك الزراعيين . ويعتبر النوع الأول فقط أذونا غير عادية مخلاف النوع الثانى فيمتبر سندات دين مثبت .

المطلب الثانى

الدين المثبت

الدين المثبت (١ ويطلق عليه أيضاً فى بلاد القدارة الأوربية « الدين المسجل » يشمل جميع الديون التي لأجل طويل أو متوسط أو قصير . ولهذه الديون نظامها الخاص فى المالية العامة . وتدرج المبالغ اللازمة لدفع فوائدها ضمن المصروفات السادية للميزانية . والاسم القرنسي dette consolidée يرجع إلى ما جرت عليه الدادة فى المجلةرا من تخصيص اعبادات معينة لحلمة الديون المختلفة ضمت فى نوع واحد

⁽١) الدين النهد: Dette constellidée on insurjec بالأعمانية ، و Funded Beht بالأعمانية

من الاعمادات في عهد الملك جورج الثالث ، يطلق عليه اسم الاعماد الدائم: Consolidated Fund يدرج في الميزانية ، ولكن لا يناقشه البرلمان كل سنة . أما تسميته بالدين المسجل inacrite فيرجع إلى أنه يكتب في السجل الأ كبر للدين العام الذي أنشىء في دول القارة الأوربية بعد الثورة الفرنسية وحوات بواسطته ديون لللك إلى ديون على الدولة .

٣٩٦ -- والدين المثبت إما أن يكون قابلا للتسديد remboursable . أو غير قابل له يسعى هذا الأخير بالدين للسنديم أو للمؤبد : perpetuelle .

والأول تعقده الدولة مع الترامها برد المبلغ المقترض في مواعيد معينة . أما الثاني فتصدره دون أن تلتزم بتسديده ، ولكما تحتفظ لنفسها بالحق في النسديد عندما تريد . وتأخذ على عانقها دفع الفوائد في ميعاد استحقاقها . وهذا النوع الأخير من القروض ، أى القروض غير القابلة للتسديد ، متاح للدولة دون الأفراد والهيئات الخاصة ، لأن الدولة دأئمة مخلاف الأفراد والهيئات الخاصة ، وترجع نشأته إلى القرون الوسطى ، عندما كان القرض بفائدة محرماً فلجأت الدولة إلى هذا النوع على اعتبار أنه ليس قرضاً ، لأن الدولة لا تلتزم برد المبلغ الذي تأخذه ، ولكن على اعتبار أنه خدمة تؤدى للدولة وتكافى والدولة عليها بدفع مبلغ بسيط هو في الحقيقة فأمدة الدين .

والدين المثبت القابل للتسديد معروف في مصر . أما الدين المؤيد فلم تستعمله .

المبحثث الثالث

القرض الداخلي والقرض الخارجي

٣٩٧ – القرض الداخلي(١) هو الذي تمقده الدولة داخل بلادها ، أما الخارجي(٢) فهو الذي تمقده في الأسواق الخارجية .

ويتجه التفكير إلى الاقتراض من الحارج عادة عندما يكون سعر الفأدة في الخارج أقل من سعرها في الداخل ، إذ تستفيد الدولة من الاقتراض من الخارج لأنها توفر الفرق بين سعر الفائدة في الخارج وسعرها في الداخل ،كما يستفيد الاقتصاد الوطني لأن الدولة باقتراضها من الخارج لا تحرمه من رؤوس الأموال اللازمة له .

وتتسلم الدولة التي تقترض من الخــارج مبلغ القرض فى صورة سلع وخدمات وتدفع الفوائد وأصل الدين عند حاول ميماد دفعه فى شكل ساء وخدمات غالباً.

سندات القرض الخارجي في الدولة التي أصدرت فيها بل المدولة التي أصدرت فيها بل تنتقل من دولة إلى أخرى وتعود في النالب شيئًا فشيئًا إلى الدولة التي أصدرتها ، إذا كانت من الدول المتقدمة اقتصاديًا ، لأن الادخار يزداد فيها وتكثر الأموال المعدة للاستبار فينخفض سعر الفائدة ، وتبحث المدخرات الجديدة عن وجوه الاستبار التي تربح وفير ، وتتجه نحو سندات القرض العام ، فترتفع أثمانها في الداخل مما يغرى مالكها في الخارج بإرسالها إلى الدولة لبيمها فيها .

والواقع أن القرض الخارجي قد يتحول إلى قرض داخلي إذا اشترى سنداته الأفراد والهيئات في الدولة التي أصدرته . كذلك قد يتحول القرض الداخلي إلىقرض

⁽١) القرش داخلي: Bette intérieure بالعرنسية ، و Internal Debt بالانجليزية -

⁽٢) ارش خارجي : Dette extérience بالفراسية ، و External Debt بالانجابرية

خارجي إذا اشترى سنداله أصحاب رؤوس الأموال خارج الدولة .

٣٩٩ -- ويستازم إصدار القرض في الحارج غالبا إعطاء ضماعات للقرضين لسداد الفوائد وأصل الدين ، وتأميمهم ضد خطر انخفاض المملة ، بالنص على دفع الفوائد وأصل الدين بصلة قوية كالدولار أو بالذهب.

• • \$ — وتعقد القروض الخارجية عادة مع البنوك الأجنبية الخاصة وقد تعقد في بعض الا حوال الاستثنائية بين الحكومات كما حدث أثناء وبعد الحربين العالميتين بين الدول المتحالفة ، أو مع هيئات دولية كالبنك الدولي للانشاء والتعمير . والمنظمة الدولية للتنمية) ()

١ • ٤ سـ وعما يعيب القروض الخارجية أنها قد تجر وراءها ومخاصة بالتسبةللدول الصغيرة ذات المالية الممتلة تنائج سياسية قد تمس سيادتها أو تحد من استقلالها ، كالتدخل في شئومها ، أو ربط مصيرها الاقتصادى والسياسي بالدولة الدائنة ، أو فرض تحالف عسكرى ممها ، أو اشتراط إنفاق الأموال المقترضة في وجوه مصينة نفيدالدولة المقرضة كتحدين طرق المواصلات والمواني في الدول المنتجة للبترول مثلا .

⁽۱) افترح الدك الدول الالتناء والنمير في اكتوبر سنة ١٩٩٩ إنداء هذه الهيئة الهولينة البدونية الموقية المجاونية المولينة المولينة المولينة المولينة المولينة المولينة المولينة المولينة الترفض الله من الأعضاء النروض التي عتاج اليها بسعر فائدة أقل من البنك الهولى ، وبصروط اسهل من شروط ، واعترك الهول المستبرة بن المحل له المولينة بيناً جفا التسميل المولينة المشتبرة من المحرل من السلات المسية لليام سناهها السكيرة بن المحرل من السلات المسية لليام سناهها السكيرة بن المحرل من السلات المسية التي تصحب تقدم المؤوض المن المول المستبرة التي تصحب المولينة الناء الالزامات السياسية التي تصحب المدون المن المولى المستبرة التي عائمة من الهولى المسترى .

الفصئل الشّانيّ العمليات الخاصة بالدين العامَ

المبح<u>ِّثُ ا</u>لأول إصدار القروض العامة

🕏 🕽 - ضرورة إذن البرلمان لاصدار القرض.

٣٠٤ — يعتبر القرض فى الدول ندتورية الحديثة من الاجراءات المالية التى نستلام إذن البرنان إما بنص فى الدستور أو يحكم العرف الدستورى ، ويعص الدستور الموقت للجمهورية العربية المتحدة اسنة ١٩٥٨ (م ٢٩) . كاكان ينص دستور ١٩٥٦ فى م ٩٦ منه على أنه « لا يوز للحكومة عقد قوض أو الارتباط بمشروع بترتب عليه إنفاق مبالغ من خزانة الدولة فى سنة أو سنوات مقبلة إلا بموافقة بحاس الأمة » كذلك كانت م ١٩٧٧ إ ١ من دستور ١٩٧٣ نص على أنه «الانجوز عقد قوض محوى والاتعهد قد يترتب عليه إنفاق مبالغ من الحزانة فى سنة أو سنوات مقبلة إلا بموافقة البرلمان » .

ويصدر الاذن البرناني في شكل قانون ولكنه ليس قانوناً من الناحية الموضوعية . لأنه لامحتوى على قواعد قانونية عامة آمرة .

٣٠٠ حسويبرر تدخل البرلمان في عملية القرض بما يأتى: --

" (م ٢٢ سـ موجز في المالية الباء)

ثانياً — ان إذن البرلمان بالقرض يزيد في ثقة أصحاب الأموال في الاثمان السام ويساعد على نجاح الفرض.

ثالثاً -- أن حق البرلمان في اعباد القروض نتيجة حتمية لحقه في تقرير الضرائب لأن سداد الفوائد وأصل الدين يقتضي الاحتفاظ بالضرائب الموجودة أو تقرير ضرائب جديدة .

وابعاً - لأنه لوجاز للحكومة عقد قرض دون إذن البرلمان ، لأ مكنها النهري
 من رقابة البرلمان لها يعدم التجائها النهرية واعمادها على القرض ولو إلى حين .

\$ • \$ — ويشترك كل من البرلمان والحكومة في عملية القرض، ويختص البرلمان بتقرير شروط القرض الأساسية كباغ القرض، والمزايا التي تمنح المقرضين (كالسعر الأقصى المائدة، والسعر الأقصى الجائزة السداد، والاعفاءات المائية)، وأجل القرض (مؤبد أو لأجل طويل أو متوسط أو قصير). أما الحكومة فتختص بالشروط الثانوية كتجديد سعر الفائدة وشروط وتاريخ ومكان الإصدار ... الخ.

ويلاحظ أن أذون الخزانة العادية التي تصدر لأجل قصير جداً لتغطية العجز النقدى المؤقت للخزانة لا تحتاج إلى إذن البرلان، لأن المواد مها هو تغطية النقات العامة انتظاراً لتحصيل الضرائب المتأخرة جبايتها . أما إذا قصد بها إصدار قروض حقيقة فتحتاج إلى إذن من البرلان ، ومن هذا القبيل الأذون التي تصدرها الحكومة في مصر حالياً تمويل المشروعات الإنتاجية إذ أنها تصدرها بمقتضى قانون هو القانون رقم حمد المدرة المحتومة المسلمة ١٩٥٥ .

وإذا أصدرت الحكومة قرضاً دون إذن البرلمان فالقاعدة أنه يعتبر
 باطلا من الوجهة القانونية ولكن من مصلحة الدولة من الوجهة السياسية عدم التمسك

بالبطلان وإلا أضرت بالثقة بها وبالاثبان العام .فلا تستطيع بعد ذلك عقد قرض. بل قد شهيط أسعار سندات ديولها الأخرى فى الأسواق المالية .خوف إعلان بطلانها هى أيضاً فى المستقبل . ولذلك يحسن أن يجيز البرلان القرض بصفة لاحقة ، ويطبق المسئولية الوزارية سياسياً أو جنائياً أو مدنياً طبقاً لما يقرره دستوركل دولة .

٧ - الفرض من الوجهة القانونية

• • • • • • عتبر القرض من الوجه القانونية عقدا صع المقود الا السرى عليه كافة القواعد والأحكام التي تسرى علي تاك المقود . وتنشأ عنه حقوق والترامات مالية بالنسبة إلى كل من الدولة والقرضين ، لا نجوز المساس بها . فنفقات خدمة الديون العامة ففقات إلزامية لايملك البرلمان قانوناً أن برفض الاعمادات اللازمة لها و ولا أن يمدل من جانبه وحده الشروط المنصوص عليها في عقد القرض . وهذه الصغة الإلزامية لمقود القروض العامة تعترف بها جميع الدول الحديثة ، فني انجلترا والولايات المتحددة تقرر لفقات خدمة الدين اسمادات دائمة لا يناقشها البرلمان سنوياً ، كانها ضمان للاقبال على الاكتباب في القرض لما تبثه من الثقة في النفوس .

ولا يمكن التملل بأن القرض صدر بقانون وأن ما يقرره قانون قد يمحوه أو يعدله قانون آخر :

(أولا) لأن القانون الذي يأذن بعقد القرض هو مجرد شرط لتمكين الحكومة من الاقتراض ، فهو أمر يخصها وحدها .

(ثانياً) لأن القرض عقد في جوهره، يم بتقابل الإعجاب من وزير الحزانة والقبول من المكتتب في القرض.

(ثالثًا) لأن صدور قانون بعدل شروط العقد الواردة في قانون بسابق ، أو يقرر

سقوط الالتزام المتولد عن البقد ، لا يمحو حق الدين المعرتب في ذمة الدولة . وإن كان يمطل تنفيذه ، وتعطيل التنفيذ يرجع إلى أن المحاكم لا تستطيع إلا أن تطبق القانون المعدل لشروط المقد أو المسقط للالتزام .

٧٠٤ -- على أن هناك من يرى أن الترض عمل من أعمال السيادة، لأن العولة تقصد منه تحقيق بعض الأغراض السياسية التي تسمح بالتجاوز عن شروط عقد. القرض كالقيام بحرب.

كذلك هنالك من يرى فى القرض عملا تشريسيا ينظمه قالون ، ويجوز أن يمدله أو يلغيه قانون آخر .

على أنه يلاحظ بالنسبة للقروض الإجبارية أنها تتم بإرادة الدولة وحدها ، وهذه الصفة تقريها من الضرائب .

المبح^{را} الشاني شروط الإصدار

﴾ ١ - مبلغ القرض

م في الفاروف العادية بمبلغ محدد كمشرين مايونا من الجنسات مثلا ويقفل الاكتتاب فيه بمجرد تعطيته ، أو بانساء المده المحددة للاكتتاب . وإذا زاد المبلغ المكتتب فيه عن المبلغ المحدد تخفض الاكتتابات بنسبة تفطية القرض . فإذا زاد الاكتتاب عن المبلغ المطلوب خس مرات مثلا ، أعطى كل مكتتب سندات بقدار خس ما اكتتب به . وفي بعض الأحيان يجرى التخفيض على الاكتتابات المكيرة أما الصغيرة فلا تخفض تشجيعاً لصفار المكتبين .

وقد لا تجدد الحكومة مباغ القرض وإما محدد مدة معينة تقبل جميع الاكتتابات المي تقدم في خلالها ، ويحدث ذلك إذا كانت الدولة في حاجة إلى أموال كثيرة ، أو إذا خشيت ألا يفطى مبلغ القرض كله إن هي حددته فيتأثر الاثمان المام والثقة بالدولة ، وفي شل هذه الأحوال تقبل جميع الاكتتابات مهما كان مقدارها إذا قدمت في المدة .

§ ۲ - سعر الفائدة

٩ ٤ - تراعى الدولة فى تحديد سعر الفائدة حالة السوق المائية ، ومركز النهان الدولة ، وضخامة المبنغ المطاوب ، ومدة القرض ، واحيل تغيير سعر الفائدة ، والمزايا التي تمنحها للمقرضين . وتعين الدولة مواعيد دفع الفو أند . وقد جرى المصل على أن تدفع الفوائد السنوية على قسطين كل ستة أشهر قسط ، حى لا يضار صفار حملة السندات إذا طالت المدة عن ذلك ، ولا يرهى القائمون بأمر القرض إذا قصرت .

8 -- سعر الإصدار

• [] - إذا كانت قيمة السند الإسمية ١٠٠ جنيه وأصدرته الدولة بتلك القيمة قيل إن القرض أصدر بسحر التكافؤ (١) ، أما إذا أصدرته بأقل من تلك القيمة ، كثانين جنيها مثلا ، قيل إن القرض أصدر بأقل من سحر التكافؤ (١) ، أي أن المكتنب يدفع ١٠٠جنيها عند الاكتتاب، و عند تسديد الدين يتسلم مبلغ ١٠٠ جنيه ، ويطلق على الفرق ، وهو ٢٠ جنيه ، مكافأة تسديد أو جائزة سداد ، والفرض معها إغراد الجمهور ليقبل على الاكتتاب في القرض .

وإذا أصدر القرض بأقل من سعر التكافؤ فإن سعر فائدته يكون عادة أقل من

^{. (}۱) يسمر التكافؤ Au pair بأقل من سعر التكافؤ Au—dessous du pair بأقل من سعر التكافؤ

السعر الجمارى للفائدة فى السوق ، وهذه الطريقة ضارة بالدولة ، لأمها تجملها مدينة بأكثر مما تسلمته فعلا، ولكن المكتتبين يستفيدون منها .

ويفضل الإصدار بسحر التكافؤ إذا كانت الأموال متوفرة فى السوق بحيث يمكن تفطية القرض بسهولة حتى ولو كان كبيراً ، أما فى الأحوال التى يخشى فيها قلة الإقبال على الاكتتاب فيمكن إصدار القرض بأقل من سحر التكافؤ لإغراء الجمهور بالإقبال على الاكتتاب فيه ، وقد استصلت مصر كثيراً طريقة الإصدار بأقل من سعر التكافؤ فى أواخر النصف النافى من القرن الماضى .

§ ع ۔ شكل السندات

١١٤ — سندات الدين الصام إما أن تكون كلما من فقة واحدة ، كأن يكون التيمة الإسمية لكل سند مائة جنيه ، وإما أن تتعدد فئاتها ، بأن يكون بمضها قيمته مائة جنيه ، والبعض قيمته خسائة جنيه ، واللعض قيمته خسائة جنيه ما والأفضل ألا تكون فئات السندات عالية جداً وإلا عاق ذلك تدلولها في أسواق الأوراق المائية ، ولا صغيرة جداً وإلا حلت محل النقود في التدلول .

ويتصل بكل سند عدد من الكوبونات ، فإذا كانت مدة الدين خس سنوات مثلا ، وكانت الفوائد تدفع كل ستة شهور ، كان عدد الكوبونات الملحقة بالسند عشرة ، بحمل كل مها أدبخ استحقاقه ، وعند حلول كل تاريخ استحقاق يفصل المكوبون الخاص به ويقدم لقبض قيمته من الخزانة العامة ، أو خزانة البنك الذي تمينه المكوبون الخامة لدفع الفوائد ، وهو غالبا البنك المركزي .

١٧ ٤ - وسندات القرض إما أن تكون إسمية أو لحاملها أو عتلطة ، فالمسندات المسمية هي التي يدون اسم مالكها على السند ، وفي سجل خاص بالدين العام ، وتسلم

له شهادة بالبيانات المدونة به ، ولا تنتقل ملكيتها إلا بعد إثبات فلك في سجل الدين الدم ، ولا تدفع قيمة كوبوناتها إلا بعد توقيع مالكها على ظهرها بالتسلم ، وفائدة هذا النوع من السندات أنها تنكون بمأمن من السرقة والضياع والإتلاف . أما السندات الحامها فلا يقيد فيها اسم مالنكها ، وتنتقل ملكيتها هي وكوبوناتها بالتسليم باليد . والسندات المختلطة يكون السند فيها إسمياً ، أما كوبوناتها فلحاملها .

و ـ المزايا المالية والضمانات

قد تقرر الدولة مزايا مالية للكتنبين ، لنرغيبهم فى الاكتتاب مثل : جوائز السداد، وجوائز النصيب، والإعفاء من الضرائب، وعدم قابلية الحجز على السندات كما قد تؤمنهم ضد خطر انخفاض قيمة النقود .

من الضرورى لسكى يكون هناك جائزة سداد أن يصدر الترض بأقل من سعر التكافؤ من الضرورى لسكى يكون هناك جائزة سداد أن يصدر التكافؤ . ومشال ذلك أن يصدر التكافؤ . ومشال ذلك أن يصدر السند الذي قيمته الإسمية الاسمية و ١٠٠ جنيه و تتمهد الدولة بأن تدفع لحامله عند حلول أجل السداد ١١٠ جنم فتكون المشرة جنمات جائزة مداد .

٩ ٤ ع. أما جوائر النصيب (٢) فهى جوائر تعطى لبعض أصحاب السندات بطريق القرعة ، مثل ذلك أن مختارعندالتسديد سند من السندات بطريق القرعة ويعطى ١٠٠٠ جنيه بدلا من القيمة الإحمية وهى ١٠٠٠جنيه مثلا . أو مختارعدد من السندات عطريق القرعة ، ويعطى جوائر بيطة متفاوتة إلى جانب الفوائدالتى تعطى لجيم السندات ،

Prime de remboursement a (1)

⁽٧) جائزة اصهب اها

وَقَدَ تَهَكُونَ السندات بدون فوائد » ولنكن يختار سفهاكل سنة بطريق القرعة ويُعطَى جوانز .

والسندات ذات النصيب لاتستعملها الدول ذات الاثبان القوى وأكثرمانستعملها البلديات وسنر فالدتها يكون عادة منخفضاً.

الاعفاء من الضرائب :

4 } 3 — تعنى معظم الدول سندات قروضها إما من ضريبة معينة كضريبة القيم المنقولة ، أو من جميع الضرائب الحاضرة ، أومن الضرائب الحاضرة والمستقبلة ، ويعتبر هذا الإعفاء مخالفاً المدالة التكليفية والمساواة بين المعولين ومخاصة فيايتعلق بالضريبة المامة على الإيراد لكومها تصاعدية ، إذ يعنى الأكثر غنى من مبلغ أكبر نسبيا مما يعنى منه الأقل غنى ، لأن إيراد الأول يخضع فى شرائحه العليا لسعر أعلى مما يخضع له إيراد الثانى .

ولكنه يؤدى إلى تسهيل الاكتتاب فىالقرض والحصول على شروط حسنة وهو لا يتقرر إلا بنص خاص لكل قرض .

وإذاكان الأعناء مقرراً بمقد القرض فلا يجوزللدولة إلفاؤه من جابها . وإلا اعتبر ذلك إخلالا بالتعاقد . أما إذاكان مقرراً بتشريع خاص ، دون نعبي بعقد القرض ، فيجوز للدولة إلفاؤه بقانون آخرلاحتى ، غيرأن هذا الإجراء يضر بالاثمان العام ، وإذا كان الإعفاء قاصراً على الفرائب المقررة وقت إصدار القرض فإنه يجوز للدولة فرض ضريبة عنيه في المستقبل ، شرط أن تسكون عامة وليست خاصة بسندات الدين العام وحدها.

وجميع القروض العامة التي أصدرتها مصرلناية الآن (ما عدا قروض مجلس بلدى

الإسكندرية) أعفيت من الضرائب كلها إلا ضريبة النركات ، غير أن القرض الوطنى الذى أصدر سنة ١٩٤٣ أعنى من ضرائب النركات أيضاً .

قبول السندات في تسدير بعضه الفرائب :

الفرائب ، أو فى تسديد ثمن بعض ما يشترى من الدولة ، وذلك بدلا من النقود . ولل بدلا من النقود . وذلك بدلا من النقود . ودلك بدلا من النقود . ومن هذا القبيل ما قرره المشرع المصرى من قبول سندات الحكومة والسندات التي تضمها الحكومة فى تسديد رسم الأبلولة على التركات والضريبة على التركات (۱) . ومن قبول سندات الإصلاح الزراعى ، عن استحقيا من الحكومة لأول مرة أو من ورقته ، فى أداء الضرائب على الأطيان التى لم يسبق ربط ضرائب عليها قبل العمل بقانون الإصلاح الزراعى ، وفى أداء ضريبة التركات ، والضريبة الإضافية على الأطيان المن شمرى المفروضة بموجب قانون الإصلاح الزراعى ، وفى أداء عربة التركات ، والضريبة الإضافية على الأطيان من الملكم مقراً المنافق المنافق

عِرم فَابِلَيَّ السَّرَاتُ لِلْمَجِرُ والمَعَارَضَةُ :

۱۷ ع. قد تقرر الدولة أيضاً _ لإغراء أصحاب رؤوس الأموال بالاكتتاب فى سندات قروضها _ عدم قابلية هذه السندات للحجز والمارضة ، ومهذا لا يستطيع دأن صاحب السند الحجز على السند لاستيفاء حقه من قيمته ، ومن التشريعات الى تقرر هذه الحصافة القانونية التشريع الفرنسى منذ سنة ١٧٩٨ ، والتشريع الإيطالي .

ويفرقون في فرنسا في العمل بين السندات لحاملها والسندات الإسمية . فالحاكم

 ⁽۱) الفانون رقم ۱۹۲۷ نسنة ۱۹۶۵ بقرض رسم أيلولة على التركات ، م ۱/۵۰ (معدل بالفانون رقم ۲۵۷ نسنة ۱۹۹۳) والمرسوم بقانون رقم ۱۹۵ نسنة ۱۹۵۲ .

⁽٧) الرسوم يقانون وتم ١٧٨ لسفة ١٩٥٧ م مدية بالقراد يقانون وقم ١٦٨ أسنة ١٩٥٨ ٠

أما السندات الإسمية فلكون ملكيتها لا تنتقل إلا بتدخل الإدارة المالية . باثبات النقل فى سجل الدين العام ، فإن وزير المالية ـ ويعضده فى ذلك القضاء الإدارى ـ لا يوافق على توقيع الحجز عليها ، ولا يستطيع الدائن بيعها .

غير أن هذا التفسير بجمل الحصابة القانونية للسندات مقررة لصالح الدولة ، لا لصالح حملة السندات ، وقد دعا إليها تهرب المدينين من دائتيهم .

تأمين المقرضين مذرخطر انخفاصه فجة النقود :

* ١٩٨٤ -- إن أكثر ما يتعرض له حلة السندات في العصر الحاضر ، هو خطر التضخم وانخفاض قيمة النقود ، إذ يؤدى إلى انخفاض القيمة الحقيقية للغوائد ولأصل الدين ، ولتشجيع الأفراد على الاكتتاب في القرض ، تستطيع الدولة تأميهم ضد هذا الخطر ، بربط قيمة القرض لا بالنقود ، وإنما بقيمة أخرى أكثر ثباتاً كقيمة الذهب، كا ضلت فرنسا بالنسبة إلى قرض بيناى (Pinay) سنة ١٩٥٦ ، أو بربطها بعملة أجنبية أكثر ثباتاً كالدولار الأمريكي ، كا ضلت فرنسا أبضاً بالنسبة إلى قرض كايو (Caillaux) سنة ١٩٥٧ ، إذ ربطته بالجنيه الاسترليني ، وبقرض فانسان أوريول الأمريكي .

وتستطيع الدولة أن تربط قيمة القرض بالأرقام النياسية لأثمان بعض السلم ، وهي الطريقة التي استعملتها في فرنسا بعض المشروعات المؤتمة بالنسبة إلى قروضها والمعروفة باسم : (Système de l'indexation) .

توجيه الحدخرات نحو القروص، العامة :

١٩ ٤ ... ومن جهة أخرى تعمل بعض الدول على توجيه المدخرات نحو القروض العامة ، كأن تفرض حداً أعلى لما تستطيع الشركات والهيئات الخاصة إصداره من سندات . مما يقلل من منافستها للسندات العامة ، ومن هذا الفييل ما فعلته فرنسا إذ أصدرت فى سسنة ١٩٥١ قانوناً منعت به طرح أسهم أو سندات للاكتتاب تريد قيمتها على خسين مليوناً إلا بإذن من الحكومة ، وما فعلته ألمانيا فيا بين سفتى ١٩٣٣ من تحديد إصدار أسهم الشركات الخاصة وتحديد تحويلها الذاتى .

كذلك تازم بعض الدول المؤسسات الثابعة لها كصندوق توفير البريد، وصناديق التأمين والمماشات بتوظيف جانب من أموالها في القروض العامة .

المبعث لثالث

طرق الإصمدار

أهم طرق الإصدار أربَّمة : الاكتتاب العام ، الاكتتاب المصرفى ، الاكتتاب بالمزاهدة ، والإصدار في البورصة .

8 / - الاكتتاب المام

و ٢ ٤ - يتلخص الأكتتاب السام فى أن تمان الدولة عن القرض ، وتبين شروطه ، والمصالح والبنوك التى تقدم إليها الاكتتابات ، وتدعو الجمهور للاكتتاب فيه ، وتحدد له مدة معينة ، ويتقدم من يريد بطلب اكتتاب يمين فيه عدد السندات التى يرغب فى شرائها ، وقد تشرط الحكومة دفع كل القيمة المكتتب فيها أو نسبة مشورة منها مثل ٢٠٪ ، وبعد إضال الاكتتاب تمعى المبالغ المكتتب فيها ، وإذا المدل مثورة منها مثل ٢٠٪ ، وبعد إضال الاكتتاب تمعى المبالغ المكتتب فيها ، وإذا المهدة منها مثل ٢٠٪ ، وبعد إضال الاكتتاب تمعى المبالغ المكتب فيها ، وإذا المدل المناس المناس المناسبة المن

غطى القرض أكثر من مرة خصص لحكل مكتتب نسبة معينة ، كما سبق . ثم يدفع المكتتبون الفرق بين ما سبق دفع وما خصص لهم ، أو يستردون المباغ الزائد ، ويتسلمون سندائهم . وخطر طريقة الاكتتاب المام أن القرض قد لا يغطى كلة فيتأثر بذلك اتبان الممولة ، ولذا لا تاجأ إليها الممولة إلا إذا وثقت من تغطية القرض ، أو تطرح القرض للاكتتاب الممام على عدة دفعات .

٧٤ ـ الاكتتاب المصرفي

273 — يتلخص الاكتتاب المصرفى فى أن تنسازل الدول لبنك أو لمجموعة من البنوك أو البيوت المالية عن كل سندات القرض مقابل مباغ معين ، وتترك البنوك الحرية فى إعادة بيم السندات الجمهور مباشرة ، أو فى سوق الأوراق المالية ، بالسعر الذى تريده البنوك . وتتميز هذه الطريقة بأن الدولة تحصل بسرعة على كل الميلغ الذى تريد اقتراضه ، ولكمها تتنازل عن القرض بسعر منخفض حتى تتمكن البنوك من الربة ، وتستمل هذه الطريقة إذا خشيت الدولة عدم تغطية القرض إذا استخدمت طريقة الاكتاب المام ، واستمالها نادر فى الوقت الحاضر ، وهى تشبه طريقة الاكترام الى كانت مستعملة فما مضى فى جباية الضرائب (١٠) .

۳۶ – الاكتتاب بالمرايدة

ويتقدم من يريد الشراء بالقدر الذي يرض الحكومة للمزايدة سندات القرض على الجمهور أو على البنوك والبيوت المالية أو عليهم جميماً . بعد أن تحدد مسمراً أدنى القرض. مثال ذلك أن تحدد سعراً أدنى ٩٥ جنيها للسند الذي قيمته الإسمية ١٠٠٠ ج، ويتقدم من يريد الشراء بالقدر الذي يرغب في شرائه ، وبالسعر الذي يريد الشراء به

^{· (}١) راجع الفقرة ٢٠٩ س ٢١٤ قبها سبق .

على ألا يقل عن ٩٥ جنيهاً . فإذا غطى القرض أكثر من مرة بدأت بتخصيص السندات لمن أعطى أعلى سعر ، ثم لن يليه ، وهمكذا حتى تتم تنطية القرض .

وقد تأخذ هذه الطريقة شكل صاقعهـ" فى سعر الفائدة ، مثال ذلك أن بعرض .
الحكومة القرض وتحدد سعراً أعلى للفائدة مثل ٣٪ ، ويتقدم من يريد الشراء بالقدو الذي يرغب فى شرائه . ويعرض سعراً للفائدة أقال من ٣٪ وليكن ٧٠٪ وهكذا . وهكذا . وتبدأ الحكومة بإجابة طلب المتقدم بأقل سعر ، ثم الذى يايه ، حتى تحصل على المبلغ الذي ريد اقتراضه ، وأكثر ما تستمعل هذه الطريقة فى إصدار أذون الخزانة .

§ ع - الإصدار في البورصة

ق حدة الطريقة تعرض الحكومة سندات القرض للبيع في سوق الأوراق المالية ، وتبيعها على دفعات صغيرة ، بالسعر الذي تحدده السوق ، ولا تستعمل هذه الطريقة إلا إذا كان مبلغ القرض بسيطًا ، لأن عرض كمية كبيرة من السندات للبيع دفعة واحدة بهبط بأثمانها وأثمان غيرها من الأوراق المالية .

والاكتتاب المصرق مماً فتنازل عن جزء من القرض لمجموعة من البنوك وتحتفظ بالباق والاكتتاب المصرق مماً فتنازل عن جزء من القرض لمجموعة من البنوك وتحتفظ بالباق لاكتتاب الجمهور، ومهذا تضمن الدوله تفطية جزء من القرض، ويكون الحطر الذي تتعرض له أقل مما في حالة إصدار القرض كله بواسطة الاكتتاب المام، وفي الفالب تقوم نفس البنوك بتوزيع الجزء المخصص لاكتتاب الجمهور أيضا، لأمها أقدر من المدولة على الدعاية للقرض، وعلى إغراء الجمهور بإلاكتتاب فيه وتأخذ البنوك عمولة صغيرة نظير ذلك.

الفصت الثالث انقضاء الديون العامة

٣٥٤ -- تنقضى الديون العامة بإحدى الطرق الآتية : الوفاء ، التثبيت .
 التبديل ، والاستهلاك .

ويكون التخاص من الدين كهائيًا فى حالتى الوفاء والاستهلاك . أما فى حالتى التثبيت والتبديل فإن الدولة تتخلص من دين عن طريق إصدار دين آخر .

كذلك قد تتوقف الدولة أو تمتنع عن دفع فوائد دينها أو أصله، وسنتكلم فيا يلى باختصار علىكل طريقة من الطرف المذكورة .

المبح<u>ث الأولّ</u> الوفس!

٣٦٩ — الوفاء (١١) هو الوسيلة الطبيعية لانقصاء الدين وهو عبارة عن تسديده دفعة واحدة .

ويفرق الكتاب من حيث الوفاء بين القرض المستديم أو المؤبد. والقرض لأجل.

القرصيد المؤيد:

الم و القرض المستديم أو المؤيد لا تحدد الدولة ميماداً لانقضائه ، غير أنها تسطيع الوفاء به متى أرادت ، ولا خلاف بين الفقياء على ذلك ، لأن شرط عدم القضاء الدين المؤيد هو لصالح الدولة وليس لصالح الدائنين ، فلها أن تتنازل عندستى وجدت ذلك في مصلحها ، على أن التخلص من الديون المؤيدة يكون عملا بطريق الاستهلاك لا بطريق الوفاء نظراً لضخامها .

⁽١) الرقاء Remboursement بالإمليزية Repayment or Redemption بالإمليزية

القرصم لأجل

لأن الأجل في هذا النوع من القروض مشروط لمصلحة للدين ومصلحة الدأن مماً . وقد يضار الدأن إذا سدد الدين قبل الميدد . لأنه قد يكون رتب معاشه على أساس الحصول على دخل معين من فائدة سندانه لمدة معينة . ويرون أنه إذا أرادت الدولة الاحتفاظ لنفسها عتى الوفاء قبل الميعاد ، أو بتغير طريقته فيجب أن تنص على ذلك في شروط القرض ذاته .

ويرى البعض الآخر عكس ذلك، وأن للدولة حتى الوفاء بالقرض قبل حاول ميماده. ومن هذا البعض من يعتمد في ذلك على قواعد القانون المدني ذاتها ، سد تفسيرها تفسيراً ملائماً لصالح الدولة ، ومهم من يرى أن القرض العام وإن كان ينشىء علاقة قانونية بين الدولة ودائنها ، غير أنه عملية اثن نقوم هما سلطة عامة لضان سير الأداة الحكومية، ولذا فهو بخضع في تنفيذه المقضيات المصاحة العامة ، فللدولة أن توفى به قبل ميعاده ، دون حاجة إلى النص على ذلك في شروط القرض .

٢٩ - أما في مصر فليس ثمة ما يمنع الدولة من الوفاء بالقرض الدام قبل حاول أجله ، حتى لو طبقنا عليه قواعد القانون المدنى . إذ تنص المادة ٤٤٥ من القانون المدنى المسرى على أنه : « إذا انتقى على القوائد ، كان المدنن إذا انقضت سنة أشهر على القرض أن يعلن رغبته في إلغاء العقد ورد ما اقترضه ، على أن يتم الرد في أجل لا يجاوز سنة أشهر من تاريخ هذا الإعلان ، وفي هذه الحلة يازم المدين بأداء الفوائد

المستحقة عن ستة الأشهر التالية للاعلان، ولا يجوز بوجه من الوجوم إلزامه بأن يؤدى فائدة أو مقابلا من أى نوع بسبب تمجيل الوفاء، ولا يجوز إلاتفاق على إسقاط حق المقرض في الردأو الحدمنه » (١).

وتسين الدولة المواقة في عقد القرض الأجل على طريقة الوفاء به. وتسين مبعاداً لذلك ، وإذا كان الدين صغيراً فإن الدولة تسدده من إيرادات الميزانية التي يستحق الدين أثناءها . أما إذا كان مقداره كبيراً فإن الدولة تبدأ قبل مبعاد التسديد بعدة سنوات ، بتخصيص مبلغ في الميزانية لهذا الغرض . وعيب هذه الطريقة أنه قد يحدث أثناء المدة التي تجمع فيها الميالة اللازمة تتسدد الدين ، وهي طويلة عادة قد تصل إلى عشر أو خس عشرة أو عشرين سنة ، أن تجد الدولة نفسها في حاجة إلى الأموال تجملها تستمل الميلغ الذي جمته في أغراض أخرى غير تسديد الدين ، حتىإذا ما حل ميماد التسديد لم تجد ماتسدد به ، ولتلافي ذلك تنص عادة على الوفاء بالدين تدريجياعلى دفعات ينتهي تحرها بانتهاء أجل القرض ، ولكن هذا هو ما يعرف بالاستهلاك

المحث الثانى

تثبيت الديون

٣٩] -- التثبيت(٢) هو تحويل دين سائر حل أجله إلى دين متوسظ الأجل

 ⁽١) كانت المسألة قبل الدمل بالفانون المدنى الحالى (أى قبل ١٥ كتبوبر سنة ١٩٥٩) علا
 أشل الحلاف الوجود في فرنسا ، إذ لم يكن ف النا نون الدنى المصرى الفدم نص مما تل لنعر المدق
 المدار إليها -

[·] كا التثبيت : Comelidation بالفر نسية والإمجليزية ·

أو طويه أو مؤيد، ويتلخص في أن تصدر الدولة عند حاول أجل النرض السائر ، قرضاً جديداً متوسط الأجل أو طويله أو مؤيداً بنفس مبلغ الترض السائر ليحل محله . وهي إما تجبر الدائنين على قبول القرض الجديد بدلا من القرض القديم ويكون التثبيت عندائد وسيلم عالم عدث في إيطاليا سنة ١٩٣٦ ، وإما أن تترك لهم الحيار في الاكتتاب في القرض الجديد بسندات القرض السائر المراد تثبيته ، أو ترد لهم قيمة سنداتهم ، فيكون التثبيت المتباريا وفي حالة التثبيت الاختياري تقبل الدولة أيضاً الاكتتاب عمالغ تقدية بمن يريد الاكتتاب في القرض الجديد ، وتستصل هذه المبالغ في تسديد قيمة سندات من لا يريد التثبيت من حملة أذونات القرض السائر .

والتثبيت الإجبارى وهو الذى يفرض على الدائنين فيه إخلال بشروط العقد ويعد توقعًا جزئيًا عن الدفع(١) ولذا لا يجب أن تلجأ إليه ، أما التثبيت الاختيارى فجائز .

وتستبر حملية التثبيت ناجحة إذا اختار الدائنون النثبيت لا التسديد، وبحب لفلك ألا يقل سعر الفائدة للقرض الجديد عن سعر الفائدة في السوق على القروض التي من نوعه، وإلا فضل حملة السندات استرداد قيمها وأخفقت عملية النثبيت .

المبحث لثالث

تبديل الديون

١٣٣٤ – تبديل الدين أو تحويله(٢) هو أن يستبدل به دين آخر يقل عنه في حجر الفائد. مثال ذلك أن تستبدل الدولة بدين سعر فائدته ٤٪ ديناً آخر سعر

⁽١) راجع الفقرة £10 ص ٢٦٦ أيما يل

 ⁽٧) الليديل أو التمويل: conversion بالفرنسية والانجليزية
 (م ٢٣ -- موجر أن المالية المامة)

فائدته ٢٣٪ ، وهذه العملية يمكن تحليانها إلى عملية تجديد الدين (Novation) المنسوص عليها في القانون المدنى (م ٣٥٠ وما بعدها) . والغرض من التبديل هو تحقيف عبد الدين عن طريق تحقيض سعر الفائدة ، ولذا فمن واجب الدولة السعى اليه ما أمكن ذلك . ولا يسرى التبديل إلا على الديون المثبة سواء أكانت مؤيدة أم طويلة الأجل أم متوسطته . أما الدين السائر فإن ما يسرى عليه هو التثبيت وليس التبديل .

المطلب الاكول

أنواع التبديل

التبديل إما أن يكون إجباريًا أو مستتراً أو اختياريًا .

التبديل الاحبارى :

٣٣٠ ـ يكون التبديل إجبارياً إذا خفضت الدولة سعر الفائدة بغير موافقة الدائنين ، وذلك بما لها من حتى السيادة ، وهو إجراء خطير وضار ، الآنه ينطوى على انتهاك لحرمة المقد من جانب الدولة ، ويعتبر توقعاً جزئيا عن الدفع ، وينبغى أن تتجنبه الدولة إلا إذا اضطرها إليه سوء حالبها للمالية ، وقد استعمات بعض الدول التبديل الإجبارى أثناء القرن التاسع عشر كتركيا ومصر والبرتفال وبعض دول أمر بكا اللاندنة .

التبذيل المستثر

١٤٣٤ -- أما التبديل المستتر أو المقنع فيكون عندما تخفض الدولة فائدة القرض بطريقة غير ظاهرة ، كما لو فرضت ضريبة خاصة على فوائد دين معين من ديومها ، أو خفضت قيمة عملها ، لأن انحفاض قيمة النقود يؤدى إلى إنحفاض القيمة الحقيقية .

للفوائد وإن بقيت قيمها النقدية على حالها ، واعماض القيمة الحقيقية للفوائد يعتبر كأنه اقتطاع جزء منها ، فكأن الدولة بتخفيضها قيمة نقودها تستبدل بديومها ديونا أخرى أقل منها من حيث القيمة الحقيقية ومن حيث سعر الفائدة الحقيقي .

التبديل الاختيارى :

٤٣٥ - في هذا النوع من التبديل تخفض الدولة فائدة القرض بموافقة الدائبين، وخلك بأن تخير حلة السندات بين أمرين: إما تخفيض سعر الفائدة ، أو تسديد الدين بقيمته الإسمية ، ويتم تبديل الدين إذا اختار الدائبون الأمر الأول .

ولما كانت عملية التبديل قد تؤدى إلى تديد قيمة بعض المندات فإنه لكى يمكن التبديل بحب أن يكون تديد الدين مستطاعا في الوقت الذي يعرض فيه التبديل . وكما سبق القول : إذا كان الدين مؤبداً فلا صعوبة ، لأنه ليس هناك ما يمنع الدولة من تسديده في أي وقت تشاء ، لأن عدم قابلية التديد مشروط لصالح الدولة وليس لعالج الدائمين ، فلها أن تنازل عنه وتسدد الدين . أما إذا كان الدين لأجل فقد رأينا أن المحض لا يوافق على تسديده ، وبالتالى لا يوافق على التبديل ، إلا إذا كانت الدولة قبل قد احتفظت لنفسها حين إصداره بحق الرفاء به أو اسبلاك سنداته أو نبديله قبل حلول أجله ، لأن الدائن في جميع هذه الحالات يتحمل مختاراً مخاطر تسديد القرض قبل حلول أجله ، وبين قبول سندات الدين الجديد المنخفض الفائدة . كارأينا أن سنداته الدين الجديد المنخفض الفائدة . كارأينا أن لغضها مهذا المؤلى على تبديله ، حتى ولو لم محتفظ الدولة لغسها مهذا المؤلى .

[&]quot; (١) راجع ما سبق توله بالفترات ٤٧٧ إلى ٤٣٩ س ٢٥٠ و٢٥٠

المطلب الثالي

الشروط اللازمة لنجاح عملية العبديل

لكى تنجع عملية التبديل يجب أن يختار حملة السندات التبديل لا النسديد ، ولحكى يختاروا التبديل النسديد ، ولهذا يجب أن يكون التبديل أفضل لحم من التسديد ، ولهذا يجب أن يخير حملة السندات فى وقت وفى ظروف تحتم عليهم تفضيل التبديل ، لأنه يكون فى صالحهم .

الأوراق المالية أعلى من سعر التكافؤ . بشرط ألا يكون ارتفاع السعر عارضاً مؤقتاً . الأوراق المالية أعلى من سعر التكافؤ . بشرط ألا يكون ارتفاع السعر عارضاً مؤقتاً . بار دائماً . لأنه لو فرض وكان سعر السند (الذي قيمته الإحمية ١٠٠ جنيه) ٩٠ جنيباً فقط في سوق الأوراق المالية وعرضت الدولة تبديل القرض أو تسديد الدين لفضل جميع حلة السندات التسديد ، لأنهم يربحون من ورائه خمية جنيهات في كل سند فلا ينجيح التبديل . ويرتفع سعر سندات القرض في سوق الأوراق المالية عن سعر التكافؤ إذا كان سعر الفائدة في السوق أقل من سعر الفائدة الإسمى على سندات القرض المراف تبديله هو ٥ ٪ وأن سعر الفائدة في السوق على القروض المراد تبديله هو ٤ ٪ ، كإن الدولة إذا في السوق على الشروض المراد تبديله هو ٤ ٪ ، كإن الدولة إذا عرضت أن تستبدل بالدين ديناً آخر سعره ٤ ٤ ٪ فلا يجد حامل السند مصلحة في استرداد قيمته الإسمية ، لأنه لو استرد ١٠٠ جنيه لما استطاع توظيفها بأ كثر من استرداد قيمته الإسمية ، لأنه لو استرد ١٠٠ جنيه لما استطاع توظيفها بأ كثر من

8٣٧ – ولـكى ينجح التبديل لا بد أيضًا من اختيار الوقت المناسب لإجراء ومما يساعد على نجاحه اجراؤه في الأوقات التي يسود فيها الهدوء السياسي في الخارج

والداخل، لأن أصحاب رؤوس الأموال يفضلون الاحتفاظ بأموالهم سائلة بدلا من توظيفها فى استثمارات طويلة الأجل، إذا توقعوا قيام حرب أو اضطرابات، فإذا عرضت عملية التبديل فضاوا التسديد على التبديل.

كذلك لا ينتظر نجاح عملية التبديل إذا أجريت فى أوقات الأزمات الاقتصادية ، لأن جميع الأوراق المالية ، بما فيهـــــا السندات موضوع التبديل . تنخفض قيمها فى تلك الأوقات ، ولأن الماليين يفضلون الاحتفاظ برؤوس أموالهم سائلة فى أوقات الأزمات .

ويقل فيه سعر الفائدة، لأن الدولة أن تتخير لعملية التبديل وقتماً تكثر فيه النقود ، ويقل فيه سعر الفائدة، لأن الدولة بعرضها تسديد الدين أو تبديله تتعرض خلط تسديد جزء كبير من الدين . وإذا نظمت عملية التبديل تنظيا دقيقاً قلت طلبات التسديد . غير أن هناك دائماً من يطلبون التسديد ، ولما كانت الدولة ليس لديها أموال حاضرة ، فيجب عليها أن تتفق مع البنوك الرئيسية على أن تضم تحت تصرفها طوال المدة التي تستمر فيها عملية التبديل المبالغ اللازمة لمفايلة طلبات التسديد .

٢٩ — والمدة الى تحدد لعملية التبديل تـكون عادة قصيرة تتراوح بين عشرة أيام وثلاثين يوماً وفى أثنائها يستطيع حملة السندات طلب تسديد قيمتها ، فإذا انتهت المدة اعتبر التبديل مقبولا من كل من لم يطلب النسديد .

ولكى تنجع علية التبديل يجب أن تظل الشروط الفرورية للتبديل قاممة طوال تلك المدة ، وعلى الأخص ألا ينخفض سعر القرض عن سعر التكافؤ ، إذ لو انخفض لتعرضت عدلية التبديل اللاخفاق و والنوض الثانى من بدخل البنوك في العملية هو منع انخفاض سعر السندات المعروض تبديلها عن سعر التكافؤ أثناء المدة المحددة اللاختيار، وذلك بأن تشترى كل السندات التي تعرض للبيع حى لا ينخفض سعرها

عن سعر التسكافؤ . ولذا نجب أن يكون لدى البنوك أموال سائلة كافية ، وهذا سبب آخر لاشتراط النبديل فى الأوقات التى تسكثر فيها الأموال السائلة .

وتتقاضى البنوك ، نظير مساعدً ها للمولة فى إنجاح عملية التبديل عمولة بسيطة على المبالغ التي تسلم للمولة للتسديد ، والتي تستعمل في شراء السندات لحاية سوقها .

الحطلب الثالث

أشكال التبديل

يَّاخَذَ التبديل عدة أَشْكَالُ أَهْمِها : التبديل على التُكَافِر ، والتبديل مع دفع فرق ، والتبديل دون التُكافؤ .

التبديل على التكافؤ :

• } } — يجرى التبديل على أشكال مختلفة أكثرها شيوعا التبديل على التحكافة ، وفيه تخير الدولة حلة السندات بين تسديد قيمتها الإسمية أو تسلم سندات من الدين الجديد بنفس القيمة الإسمية . وفي بعض الأحيان لا تخفض المولة سعر القائدة دفعة واحدة وإنما تخفضه على دفعتين (١١) ، ومحدث هذا عادة إذا كان مجموع السندات المراد تبديلها كبيراً ، وكان المراد خفض سعر القائدة خفضاً ملموساً كنصف في المائة مثلا ، فني هذه الحالة تعنن الدولة أن خفض سعر القائدة يتم على مرحلتين ، فتعنفض القائدة في أول الأمر بمقدار إنه ، وبعد مضى بضسع سنوات مخفض الربه الآخر .

التبديل مع دفع فرق : (۲)

1 ﴾ ﴾ - القصد من هذا النوع من التبديل في الحقيقة هو الحصول على

⁽¹⁾ Conversion Par Paliers . (2) Conversion avec Soulte

الموال إضافية ، لا تخفيض أعباء الدين ، وهو يفترض وجود قرضين للدولة سعر كل مهما في سوق الأوراق المالية دونالتكافؤ أحدها « ا » فائدته له لا بمالا وسعره في السوق ٩٥ جنيها ، والآخر « ب » فائدته ٣ ٪ وسعره في السوق ٧٥ جنيها ، فتعرض الدولة أن يستبدل بسندين من القرض « ا » قيمها السوقية ١٩٠ جنيها ، ثلاثة ببدلت من القرض « ب » قيمها السوقية ٢٧٥ جنيها ، على أن يدفع المتبدل حزءاً من الفرق بين ثمن الكلاث سندات وثمن السندين وهو ٣٥ جنيه .

التبديل دو له التفافؤ

عيب هذا النوعكما هو واضح زيادة القيمة الإسمية للدين بما يقرب من الثلث .

. أشكال أغرى للتبديل

٣٤٤ - قد يكون النيديل عن طريق إعطاء سندات دين قابل الاسبلاك بدلا من سندات دين مؤد ، أو عن طريق إعطاء سندات تتضمن إيراداً مرتباً لمدى الحياة بدلا من البيندات المراد تبديلها . وقد يكون لسند الدين الجديد نفس سعر الفائدة الى السند القديم ، أو سعر أقل ، وفي حالة اعطاء سندات تتضمن إيرادا مرتبا لمدى الحياة ، يتضمن كل قسط جزءاً من رأس المال مضافا إلى الفائدة ، وميزة هذه الطريقة بالنسبة إلى العولة أن الدين ينقضى وفاة صاحب السند .

﴿ ﴿ ﴾ ﴾ - وتشجيع حلة السندات على قبول التبديل قد تتعهد الدولة بألا تجرى تبديلا أخر فى المستقبل خلال مدة معينة كمشرين سنة مثلا ، حتى يطمئن حلةالسندات قبض القوائد المقررة خلال مدة طويلة .

كذلك قد تمنح الدولةعلاوة الحكل من يقبل التبديل كما فسلتمصر في سنة ١٩٤٣ عند ما بدلت بالدين الممتاز والدين الموحدالقرض الوطنى . إذ منحت علاوة قدرها ١٪ و ٣ ٪ على التوالى فوق القيمة الإسمية للسند لكل دائر يقبل التبديل .

أمثًا: فتبديل الديون

١٨٨٤ عن عليات التبديل التي نجحت تبديل الترض الانجليزى في سنة ١٨٨٨ من ٣٪ إلى ٢٪ المبديل الندى حدث سنة ١٩٣٧ من ٥٪ إلى ١٩٣٨ من ٥٪ إلى ٢٠٪ وقد أجرى التبديل فيهما على دفعتين والتبديل الذى حدث سنة ١٩٣٧ من ٥٪ إلى ٢٠٪ وقد أجرى على دفعتين أيضا ، الأولى من ٤٪ إلى ٢٠٪ وقد أجرى على دفعتين أيضا ، الأولى من ٤٪ إلى ٢٠٪ في سنة ١٩٠١ والثانية من ٣٠٪ إلى ٣٠٪ في سنة ١٩٠١ . ١٩١١ .

وأجرت مصر عدة عمليات تبديل أهم اتبديل الدين الموحد في سنة ١٨٨٠ من ٥ إلى ١٩٣٤ ، ودين الدارة من ٧٪ إلى ١٨٩٤ ، ودين الدارة السنية في سنة ١٨٩٠ من ٥٪ إلى ١٨٤٤ ودين الدومين في سنة ١٨٩٣ من ٥٪ إلى ١٤٤ في سنة ١٨٩٣ إلى القرض الوطني يا٣٪.

المجيث الرابع

استيلاك الدون

إلى حامليها على مفعات متتالية ، وهو يشبه التبديل في أن كلا منهما يؤدى إلى تخفيض مبلغ الهين أيضا .

واستهلاك الدين لا يعدو أن يكون وفاء به ، فلكي يمكن استهلاك دين يجب أن يكون للدولة حق الوفاء به في الوقت الذي تُمترم فيه استهلاكه .

فإذا كان الدين صوّبرا فليس ثمة ما يمنع الدولة من استهلاكه في أي وقت تشاء وبالطريقة التي تروق لها ، لأن عدم تسيين أجل الوفاء بالدين الربدكا نعلم مشروط لصالحها ، قتستطيم أن تتنازل عنه حيماً تريد .

اما إذا كان الدين أو أمل فن الكتاب من يرى أنه ينبغى ، لكى تتمكن الدولة من استهلاك قبل حلول أجله ، أن تكون قد احتفظت لنفسها حين إصداره بذلك الحق ، ومنهم من يجيز الاستهلاك دون حاجة إلى ذلك الشرط على ما سبق أن رأها (٢) .

ويجب أن يجرى استهلاك الديون ذات الأجل فى المواعيد وطبقاً للطريقة المقردة فى عقد القرض . وقد تكتفى الدولة أحياناً بالنص على عدم جواز استهلاك الدين قبل مضى مدة معينة من تاريخ إصداره ، وعلى أن يكون الاستبلاك بعد مغى تلك المدة طبقاً للطريقة التي تراها الدولة .

⁽۱) استولاک : Amerticeement

⁽٧) ترامِم القنز بن ٤٩٨ و ٤٣١ س ٢٥١ فيا سبق

ويضار صاحب السند باستهلاك إذا كان سعره فى السوق أعلى من قيمته الإسمية ، وعلى العكس يستفيد من الاستهلاك إذا كانتقيمة السندفىالسوق أقل من قيمته الإسمية.

8 / - طرق الاستهلاك

الاستهموك على أفساط سنوية (١)

♦ ﴿ ﴿ كَثَرُ طُرَقَ الاستهلاكُ استمالاً هِي أَنْ تَرِدُ الدُولَةُ لَحَلَةُ السنداتُ كُلّ سنة جزءاً من الدين ، وقد يكون ذلك عن طريق تسديد قيمة كل سند على حدة مع فوائده على أفساط سنوية متساوية ، فإذا كانت المدة المحددة لاستهلاك الدين عشر سنوات مثلا ، سددت الدولة قيمة كل سند مع فوائده على عشرة أفساط سنوية متساوية ، يحتوى كل قسط منها على جزء من أصل الدين والفوائد ، وفي السنوات الأولى يكون المجزء الذي يمثل أصل الدين ، ثم يأخذ هـذا في التناقس كلما قرب أجل الدين حتى يتم السداد .

وعيب هذه الطريقة أنها خطرة على صغار حملة السندات لأنها قد تغريهم بإنفاق كل ما يدفع إليهم من أصل الدين وفوائده وبذلك يبددون رأس مالهــــم الذي كان مستثمراً في القرض .

الاستهماك بلربق القرعة

٨٤٤ — ولفلك فالغالب أن تختار الدولة كل سنة عدداً من السندات بطريق القرعة وترد لأصابها كل قيمتها الإسمية . فإذا كانت القيمة الإسمية للدين ٥ مليونجنيه موزعة على ٥٠ ألف سند ، وكانت المدة المحددة للاستهلاك عشر سنوات مثلا ، فإن الدولة تختار كل سنة ٥ آلاف سند بطريق القرعة ، وترد قيمتها إلى أصابها (١٠) .

Amerijassment par annuités terminables

 ⁽٣) السيار صماية الفرعة قد تقسم السندات إلى عدد من الحجوجات مثل (٤ س ، ح ٤ ٠٠٠
 كل منها ذات أرقام مسلسة ، و ولسحب في كل سنة بحوعة منها تسدد جيم سندانها -

وإذا كان القرض قد أصدر بسعر التكافؤ مع مكافأة تسديد ، سددت ال**دولة** السند مع مكافأة التسديد .

الاستهما في عن طريق شراء السندات من سوق الاوراق الحالية

٩ ٤ ٤ — استطيع الدولة استهلاك سنداتها عن طريق شرائها من البورصة و إعدامها ، وهذه الطريقة تفيد الدولة إذا كان سعر السندات في البورصة أقل من قيمتها الإسمية ، لأنها تربح القرق ، غير أنها لانستطيع استهلاك عدد كبير من السندات بواسطتها ، لأنه إهالها على شراء السندات من البورصة يؤدى إلى ارتفاع ثمنها .

تدبيرالائموال اللازمة للاستهلاك

• 6 ع — إذا كان القرض لأجل فإن الدولة تنص فى شروطه عند إصداره على طريقة ومواعيد تسديده ، وفى هذه الحالة ينبغى أن تدرج فى ميزانيتها المبائغ اللاؤمة لتسديد قيمة السندات التى يحل ميماد استهلاكها أثناه السنة المالية ، غير أن الدولة لا ترتبط عادة عند عقد قرض بطريقة معينة ومواعيد محددة لاستهلاكه إلا إذا كان القرض صغيراً تستطيم تسديده من الإيرادات العادية المعزانية .

أما إذا كان القرض كبيراً نسبيا فإنها تكتنى في الفالب بالنص على استهلاكه بعد مرور مدة معينة من إصداره كمشر سنوات مثلا ، وفي هذه الحالة تعمل الحكومة على سداد القرض بالطريقة التي تراها كالاستهلاك بالقرعة أو شراء السندات من المورصة ، وتدبر الأموال اللازمة لذلك من إرادات غير عادية كالمبالغ الناتجة من يع بعض أراضيها ، كل ذلك بشرط أن يتم استهلاك سندات القرض جمعها عند حلول أجل القرض .

أما القرض المؤبد فنظراً لأن الدولة نيست مازمة بالوقاء به في مدة معينة ، فأنها تنبع

. فى استهلاكه ، إذا أرانت ، الطريقة التى تختارها ، كالاستهلاك بالقرعة أو شراء السندات من البورصة وقد تدرج لهذا الغرض مبلغاً سنويا فى الميزانية أو تخصص له فائض الميزانية ، أو المبالغ الناتجة من بيع بعض أراضيها .

8 مندوق الاستهلاك

۱۵ ع -- افيان انتظام علية استهلاك الديون المؤبدة والديون الحددة الأجل التي ينص عند إصدارها على استهلاكها في مواعيد دورية بطريقة خاصة، تنشىء بعض الدول ما يسمى « بصندوق الاستهلاك ۱۱ » وتمده يمبلغ أصلى يعتبر كرأس مال، وعبلغ سنوى ، وقد تخصص له أحياناً نوعاً معيناً من الإبرادات العامة كحصيلة ضريبة مسينة كضريبة التركات ، ويشترى العبندوق من المبالغ التي تتجمع لمديه ، سندات الدين من اليورصة . والسندات التي يشتريها إما أن تعدم أو يحتفظ بها ، فإذا احتفظ بها يتسلم الصندوق فوائدها السنوية ، ويستعملها في شراء سندات أخرى ، وبهذه الطريقة بها يتسلم الاستهلاك بالستمرار ، عبر أن الاحتفاظ بالسندات يغرى الحكومة بالتصرف فيها بالبيع إذا اشتدت حاجها إلى الأموال وبذلك تعود إلى التدلول ثانية ، يما يضيع معه مجهود الصندوق في استهلاك الدين العام ، وقد أشأت المجلز الصندوق كل استهلاك من الترن التاسع عشر وكذلك فرنسا في سنة ١٨٦٩ ، وكثر أنشاء صناديق الاستهلاك بعد الحرب العالمة الأولى نظراً لازدياد الديون العامة زيادة إنشاء صناديق الاستهلاك بعد الحرب العالمية الأولى نظراً لازدياد الديون العامة زيادة كبرى وضرورة الصل على تخفيض أعبائها .

٩٣ - الاستهلاك بعاريقة الفائدة المركبة

وم عشر فكرة لاستهلاك الدين الثامن عشر فكرة لاستهلاك الديون عرفت باسم مقترحها ريتشارد برايس (Price) وهو قسيس الجمليزي وعالم

⁽١) مندوق الاستهلاك : Caisee d'amortissement بالترنسية وSinking Fund بالإنجلزية .

رياضى، شهدف إلى استهلاك الدين العام باستمال طريقة الفوائد المركبة، ذلك أن استمار مبلغ ما بفائدة مركبة يضاعفه مرات كثيرة ، فلو فرض أن خصص جنيه واحد سنوياً لاستهلاك دين قدره مائة جنيه بالطريقة العادية لاحتاج انقضاء الدين إلى مائة سنة ، بينما لو ثمر هذا القسط السنوى بفائدة مركبة بسعر ٥٪ لمّ تسديد الدين في ٣٧ سنة ، ولوكانت الفائدة ٤٪ لمّ تسديده في ٤١ سنة .

وقد اقترح ريتشارد برايس بناء على هذه الفكرة تخصيص مبلغ سنوى لشراء . سندات الدين ٱلْمُأْمِرِيدُلاً مَن إعدامها، مع إضافة فوائدها السنوية ، وشراء سندات أخرى بالفوائد، ويؤدى ذلك إلى شراء جميع سندات الدين العام واستهلاكه بسرعة. ويمكن إنشاء صندوق استهلاك ليقوم بهذه المملية . وقد طبقت هذه الفسكرة في انجلترا من سنة ١٧٨٦ إلى سنة ١٨٣٩ وفي بعض الدول الأخرى كالولايات المتحدة وفرنسا . ٧٥ ٤ -- وهذه الفكرة رغم ما يبدو عليها من صحة من الوجهة الحسابية ، يعترض عليها بأن الفوائد التي تستولى عليها الدولة عن السندات التي تشتريها وتحتفظ بها ، إنما تدفعها الدولة بنفسها من إيراداتها المنوية، فالدولة لم تكسب شيئا من مصدر خارجي عُمها، ويكون مثل الدولة في هذه الحالة كمثل المدين الذي يحتفظ بسند الدين بعد تسديده بدلا من إعدامه ، ويضع مجانبه في أول كل عام الفائدة التي كان يدفعها للدائن قبل تسديد الدين، ويضيف إليها في العام التالي فائدة العام الثاني وفائدة الفائدة التي دفعها في العام الأول وهـكذا ، فإنه بعد عدد من السنين يتجمع لديه من هذه القوائد وفوائد الفوائد ما يريد عن قيمة الدين الأصلية ، غير أنه في الواقع لم يكسب من هذه العملية شيئا ، لأنه هو الذي دفع من نفسه لنفسه ، ولا تعدو العماية أن تحكون ادخاراً من جانبه ، وهذا بخلاف صاحب المال الذي يقرض ماله للغير فيستشره هذا النير ، شم يدفع عنه فائدة من بعض ما ينتج عن هذا الاستثار ، يضاف إلى ذلك أنه كما زاد رصيد الاستهلاك بتوالى السنين ازداد الطلب على شراء سندات الدين.

فيرتفع ثمها بما لا يمكن الدولة من الحصول إلا على كمية أقل منها ، هذا فضلا عن أنّ وجود رصيد الاستهلاك يغرى الدولة بالتصرف فية إذا اشتنت حاجبًا إلى الأموال .

المبح^{لات} **الخاميّ** نوقف الدولة أو امتناعها عن الدفع

28 3 - قد تعلن الدولة توقفها أو امتناعها عن دفع فوائد الدين أو أصله ، والتوقف إما أن يكون كليا أو جزئيا ، مؤقتا أو بهائيا . فالكلى يكون إذا توقفت العولة أو امتنات عن دفع فوائد الدين أو أصله ، أما الجزئي فيكون إذا أخلت الدولة بشروط عقد القرض ، وقد مرت بنا بعض أمثلة للتوقف الجزئي: (التثبيت الإجبارى ، وفيا يلي أمثلة أخرى : تخفيض أصل الدين ، تخفيض فوائده ، تجميد الكوبونات ، إدغام الدائيين على قبول سندات بدلا منها ، تخفيض العملة أو تشهيبا بأقل من قيمتها الأولى أو تركيا وإنشاه مجلة جديدة .

والتوقف أوالامتناع عن تسديد الدين أو الفوائد ظاهرة يتميز بها القرن التاسع عشر لكثرة نشوب الثورات والحروب الأهلية أثناءه ولأن الدول كانت تقترض بشروط شديدة من حيث ارتفاع سعر الفائدة ، وأقساط السداد .

ومن الدول التي تتوقفت أو امتنمت عن الدفع خلال القرن التاسم عشر عدة مرات أسبانيا ، والبرتنال ، والنمسا ، والروسيا ، واليونان ، وتركيا ، ومصر ومعظم دول أحركا اللاتنية .

وفى القرن العشرين بعد الحرب العالمية الأولى : الروسيا ، وألما نها ، والعما ، واليونان ، وشيلي ، والبرازيل . وأدوجواى ، وكولومبيا .

وقد كانت كمة «العرفموسى» تستمل للتمبير عن توقف الدولة عن الدفع ، على أنه ينبغي أن نلاحظ إذا استممانا تلك الكلمة ، أن إفلاس المعولة غير إفلاس الأفراد أو الشركات الذى ينظمه القانون الخاص ، ولا علاقة له به من حيث أسبابه أو نتائجه ، أما الآن فتستممل مصطلحات أخرى غيركلة الإفلاس للتعبير عن توقف الدولة عن الدفع مثل : تأجيل الديون أو تجميد الاعمادات .

وليس لتوقف المدولة أو امتناعها عن دفع ديومها أى جزاء قانونى وإذا كان المدن خارجيا فقد تلجأ المدولة المدائنة إلى الضغط السياسى أو المادى على المدولة المدينة المتوقفة عن المدفع ، وتتم التسوية بالصلح فتتنازل المدولة الدائنة عن شىء من حقوقها مساعدة للمدولة المدينة فى الوفاء بباقى التراماتها ، بدلا من ضياع جميع حقوقها ، ومن أمثلة هذه التسويات ما حدث فى مصر سنة ١٨٧٦ إلى ١٨٨٠ . وفى بعض المدول الأخرى كثركيا وتونس وأسبانيا واليوبان . وتؤدى التسوية فى الفالب إلى وضع رقاة دولية على مالية المدولة المدينة كا حدث فى مصر

الهيار العملا :

و 2 - قد تتخلص الدولة من ديوسها تخلصا كليا على أثر الهيار تقدها نتيجة التضخم السريع ، كما حدث فى ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى ، عندما المخفضت قيمة المارك إلى الصغر فى سنة ١٩٧٣ ، إذ تمكنت الدولة من تسديد ديمها بالماركات الورقية الى لا قيمة لها ، فعى وإن كانت قد قامت بتعهداتها قبل المقرضين من الوجه القانونية ، إلا أن ديمها قد المحى فعلا دون مقابل (١٠).

... على أن انقضاء الدين على هذا النحو كَلَيْلِ كلدوث، والفالب أن يقتصر الأمر على أنخفاض قيمته الحقيقية نتيجة تدهور قيمة النقود .

⁽١) لما تدهور المارك الآلماني بعد الحرب العالمية الأولى اضطرت ألمانيا إلى إسدار محمة حديدة هي الرابهارك على أن تسقيدل بالعملة الفدية العملة الجديدة على أساس أن المرابشارك الواحد يداوى ألف طيار من الماركات القديمة ، وبهذا تخلصت من دينها العام ، لأن الطويل الأحل منه كان يبلغ وتنتقذ ستين ملياراً من المساركات القديمة أي ما لا يساوى رايشاركا واحداً من التدنية الحديدة .

الفصٹ ل الرابخ الآبار الاقتصادیة للقروم*ن* العامة (⁽⁾

الله على التوقيق التروض والضرائب الدولة بالموارد ، غير أن لكل مسهما آثارا اقتصادية تختلف عن الآثار التي للأخرى ، ويرجع ذلك إلى أن القروض المختارية ، بينما الضرائب إجبارية، وأن القروض لايترتب عليها نقصان في تروة الأفراد كالضرائب ، ولكن يترتب عليها تغير في شكل تلك الثروة ، وأن مصدر الأموال المقترضة ، يختلف عادة عن مصدر الأموال التي تدفع كضريبة .

ويمر الفرض بثلاث مراحل لحكل منها آثارها الاقتصادية ، مرحلة الاقتراض ، ومرحلة انفاق الأموال المقترضة ، ومرحلة تسديد الدين .

وسوف نفرد مبحثًا خاصًا لدراسة آثار كل مرحلة ، ثم ندوس فى مبحث وابع تأثير الغروض العامة فى توزيع الدخل القومى .

المبحث ألا ول. آثار علمة الافتران

تتوقف الآثار الاقتصادية لمملية الاقتراض على مصدر الأموال المقترضة ، ذلك

يعش الراجم:

Taylor. P. E., The Economics of public Finance. New york, 1953 Somers. H.E., Public Finance and National Income. 1949 Robinson, R. T. Monetary Aspects of National Dehl Policy - 1945. Lerner, A. P., The Burden of The National Dehl. New york, 1948 Hansen. A. H., Fiscal policy and Business Cycles. New. york 1941. Hubbard, J. C., Crestion of Income By Taxation 1950 Due, J. F., Government Finance, 1945.

Sparts, S. E., The National Debt and The New Economics. N York. 1947.

أن المولة قد تقرّض من الأفراد ، أو من البيوت المالية غير البنوك التجارية ، أو من البنوك التجارية ، أو من البنك المركزي .

﴾ > - الافتراض من الأفراد ومن البيوت المالية غير البنوك التجارية

و كانت الأفراد عادة فى سندات الفروض العامة من مدخراتهم الى تنتظر الاستبار أو من حصيلة بيع ما يمتلكونه من سندات المشروعات الحاصة ، ولذلك لا يتأثر استبلاكهم بالقرض كثيراً ، إلا إذا كان القرض من القروض الإجبارية ، كالقروض الى تلجأ إليها المدولة أثناء الحروب ، فأنه يؤدى إلى الحد من الاستبلاك .

كذلك تكتتب البيوت المالية غير البنوك التجارية (كشركات التأمين وبيوت الادخار) في سندات القروض العامة إما بما لديها من أموال سائلة ، أو من حصيلة ما تبيمه مما يكون لديها من سندات المشروعات الخاصة .

§ Y _ الاقتراض من البنوك التجارية

خلق القوة الشرائية على عكس البيوت المائية ، فاذا كان الديها احتياطيات زائدة ، فاذا كان الديها احتياطيات زائدة ، فإذا كان الديها احتياطيات زائدة ، فإذه يمكمها أن تقدم قروضاً إضافية تزيد عدة مرات على تلك الاحتياطيات ، مهذا تستطيع البنوك التجارية أن تشرى سندات عامة بما يزيد كثيراً على احتياطياتها اللقدية الفائضة ، دون أن تضط إلى تخفيض قروضها المشروعات الحاصة لأن القوة الشرائية التي تستعملها في شراء السندات العامة قوة شرائية جديدة وليست منقولة ، ويترتب طيخلك أنه ليس للاقتراض من البنوك التجارية أية آثار انكاشية بل له على المكس آثار توسعية ، مادامت لدى البنك احتياطيات زائدة ، أما إذا لم يكن لديه احتياطيات زائدة فان شراءه الدندات العامة كون على حساب القروض الأخرى ، احتياطيات زائدة فان شراءه الدندات العامة كون على حساب القروض الأخرى ، احتياطيات زائدة فان شراءه الدندات العامة كون على حساب القروض الأخرى ،

وفى هذه لمخالة تشهه الآثار النائجة عن اكتتبابه فى القروض العامة ، الآثار النائجة عن اكتتاب اليهوت المالية الأخرى .

و ٣ _ الاقتراض من البنك المركزي

• • وقد البيان البنك المركزى في سندات القرض عن طريق خلق قوة شرائية جديدة ، كما في حالة البنوك التجارية التي لديها احتياطيات فأنضة ، ويقيد البنك هذه القوة الشرائية في حساب الحكومة لديه ، وتسحب الحكومة منها ماتريد دفعه من الأموال الموردين والمقاولين وغيرهم ، وهؤلاء يودعون الأموال التي يحملون عليها في البنوك التجارية التي يتعاملون معها ، فالقوة الشرائية التي تحمل عليها المدولة من البنك المركزى هي غير القوة الشرائية التي بيد الأفراد ، وليست على حساب الأرصدة المخصصة لقروض المشروعات الخاصة ، ولذلك فان لاقتراض المدولة من البنك المركزى آثاراً توسعية .

• ٣٦ - والقعوضة أن الاقدا ضالعام لا يؤثر كثيراً في حجم الاستهلاك إلا إذا احتوت السندات على مزايا تغرى الأفراد بزيادة الادخار، أو لجأت المدولة إلى القرال الرضال المجارى حيث يضطر الأفراد إلى التقليل من استهلاكهم.

أما فيما يتعلق بالاستثمار ، فان عملية الاقتراض في حد ذاتها وبصرف النظر عما يتلوها من إنفاق تميل إلى أن يكون لها أثر انكاشى ، ذلك أنه يترتب على الاقتراض ... المام انخفاض في كبة الأموال التي يملكها الأفراد والمعدة التوظيف في الأوراق المالية الجديدة للمشروعات الخاصة أو الاقراض لها ، ويحدث مثل هذا الاثر إذا اشترت المبندات الجديدة شركات التأمين وغيرها من البيوت المالية غير البنوك التجارية ، وكذلك البنوك التجارية إذا لم يكن لديها احتياطيات فائضة ، أما إذا كان للبها احتياطيات فائضة ، أما إذا كان للبها احتياطيات وائدة فإن الاستثمار الخاص لا يتأثر بالاقراض الصام .

173 — ويؤدى تحول الطلب من الأوراق المالية للمشروعات الخاصة إلى السندات العابمة إلى المخفاض أسعار الأولى بما يترتب عليه ارتفاع سعر القائدة عليه . وهو ما يعوق الاستيار الخاص إذ نجعل حصول المشروعات الخاصة على الأموال بسع فائدة أعلى ، غير أنه في استطاعة البنك المركزي أن يتدخل لحفظ أثمان الأوراق المالية الخاصة من التدهور ، وليمنع بالتالى أسعار الفائدة عليها من الارتفاع ، وليزيد من عرض الفقود ، وذلك باستعال سياسة السوق المقتوحة .

من هذا برى أنه ليس من الضرورى أن يقل حجم الاستثمار نتيجة الاقتراض العام مادام في استطاعة النظام المصرفي أن يحد من ارتفاع سعر الفائدة إرتفاعاً كبيراً ويلاحظ أن وجود ديون عامة كبيرة يجمل السلطات العامة تعزف عن السياسات النقدية الانكاشية لما يترتب عليها من ارتفاع في سعر الفائدة ، وزيادة في أعباء ديوبها وهو أمر يفيد منه الاستثمار الخاص.

٩٦٤ — وإذا قارنا بين الآثار النائجة عن إصدار القرض والآثار النائجة عن جباية الفرائب لوجدنا أن جباية الفرائب لها آثار الكاشية كبيرة على الاستهلالة والاستهار على العكس من القروض فإن آثارها الانكماشية كارأينا ضئياة بالنسبة إلى الاستهار بل قد يكون لها آثار توسية في بعض الظروف.

المبحث الثاني

آثار إنفاق الأموال المقدرضة

قد تنفق الدولة حصيلة قرض داخلي في الداخل أو في الخارج ، كما قد تنفق حصيلة قرض خارجي في الداخل ، ثم أن وجود القرض له أنره على حملة السندات من مستهلكين ومستشرين ، هذا إلى جانب ما لإنفاق القرض من أثر على الاقتصاد القومي ، وسوف ندرس فيا يل كل حالة من هذه الحالات .

ع ٧ ــ إنفاق القرض الداخلي داخل الدولة

حصيلة الضرائب، ويزداد مدى تلك الآثار التوسعية إذا كان مصدر الأموال المقترضة، موالا عاطلة ، أو أموالا خاتمها البنوك التجارية والبنك المركزى ، إذ يضاف طلب الموالا عاطلة ، أو أموالا خاتمها البنوك التجارية والبنك المركزى ، إذ يضاف طلب الدولة للساع والخدمات إلى طلب الأفراد ، بدلا من أن يمل محله (كا لو كان مصدر القرض أموالا موظفة) ، وعند ما تنفق الدولة حصيلة القرض تنتقل ودائم الدولة إلى الأفراد ، فنزداد جلة ودائم البنوك ، يضاف إلى ذلك أن جزءاً من السندات التى اشتراها الأفراد والهيئات الخاصمة يستعمل عادة الاقتراض عليه من البنوك ، وبذلك يستعيد حلة السندات جانباً من القوة الشرائية التى استعملوها في شراء السندات عن طريق التوسع في الاثمان ، وبتنافس الأفراد للقرضون والدولة المقترضة على الساع والخدمات فإذا كان هناك جانباً كبيراً من القوى الإنتاجية الماطلة ، ومن العالى حالة بع صندات القرض إلى البنوك ، وعن القروض التى تقدمها البنوك على السندات التى بع صندات القرف إلى البنوك ، وعن القروض التي تقدمها البنوك على السندات التى مستوى الأثمان كبيراً .

أما إذا كان نشاط الأعمال في أوجه ، فإن زيادة الطلب تؤدى إلى ارتفاع الأسمار ارتفاعا تضخميًا .

٣٦٤ - كذلك تتعرض الدول المتخلفة التضخم إذا أنفقت الأموال المقترضة في تكوين رؤوس أموال أى في زيادة مصدل تراكم رأس المال حيث تقوم الدولة بدور إيجابي في التنمية الاقتصادية ، ذلك أن التصنيع يحول السد العاملة عن الزراعة وعن إنتاج سلع الاستهلاك ، فيقل إنتاج السلع الاستهلاكية مع زيادة الطلب عليها ،

ويرتفع مستوى الأسمار ، ومخاصة لأن الميل الحدىالاستهلاك كبير لدى الطبقةالعاملة .

• ٦٥ - والخدوصة أن زيادة تقود الودائع الناتجة عن بيع سندات القروض المامة إلى البنوك التجارية ومن إقراض البنوك التجارية حلمة السندات ، تهيىء أساساً نقديا إما لتوسم فى النشاط الاقتصادى وإما إلى ارتفاع تضخمى فى الأثمان ، تبماً لحالة النشاط الاقتصادى فى ذاك الوقت .

هذا فيا يتعلق بإلهاق حصيلة القرض داخل الدولة وهى الحالة الغالبة

٣ - إنفاق القرض الداخلي خارج الدولة

" على المناولة على المناولة من داخلها ، وتنفق حصيلة القرض في الخارج ، كا فلت الولايات المتحدة أثناء الحرب العالمية الأولى ، إذ أنفقت جاباً من حصيلة قروضها الداخلية في فرنسا ، لشراء سلع وخدمات فيها . وفي هذه الحالة لاتنافس الدولة الأفر اد والمشروعات الخاصة على السلع والخدمات في السوق الداخلية ، وما لم تمكن جميع السندات قد بيمت البنوك التجارية ، وتسكون هذه قد اشترتها بنقود خلقتها ، فأن مشترى السندات في الداخل لا يستعيدون القوة الشرائية كلها التي أقرضوها للدولة ، إذ أن بعض حملة السندات يستبروها وسيلة الاستبار أموالهم فحسب ولايقترضون عليها أما المبعض الآخر ، وهم من يريدون الاقتراض عليها ، لا تقرضهم البنوك إلا جزءاً من قيمة سنداتهم ، ومن ثم تقل القوة الشرائية التي في أيدى الأفراد ، وينخفض طلبهم على السوق الداخلية ، يبها لا يزداد طلب الدولة على تلك السوق ، إذ أنها تنفق ما اقترضته في الخارج ، ويكون أثر مثل هذا القرض حينذ أن مخفف من ضغط الشراء على السوق في الخارج ، ويكون أثر مثل هذا القرض حينذ أن مخفف من ضغط الشراء على السوق في الخارج ، وهذا قد يقلل من أثر التضع لهذى قد ينتج من عامل أخرى ، أو محدث أنكاً الوقا أجل أو يترتب عليه تراجع في النشاط الاقتصادى حسب الغروف الجارية الأعمال. الداخلية ، وهذا قد يقلل من أثر التضع له تصادى حسب الغروف الجارية الأعمال.

الحارج ، توجد آثار أخرى تتصل بملاقات الدولة الاقتصادية بالخارج، نشير إليها باختصاد الخارج ، توجد آثار أخرى تتصل بملاقات الدولة الاقتصادية بالخارج تشير إليها باختصاد ينشأ عما تشتريه الدولة بالخارج قدر إضاف من الكبيالات مسحوبة على مراكزها المالية ، يكون لها نفس الأثر الذي يكون له اردات تساويها في القيمة تضاف إلى ميزان المدفوعات الخارجية ، وإذا فرضنا بقاء الأشياء الأخرى على حالها قان ميزان المدفوعات يصبح في غير صالح الدولة ، وإذا لم يكن هناك تثبيت دولى المصرف، فإن الذهب يتمتع عمرية الحركة بين الدول) أو تنشط صادرات الدولة .

§ ٣ - إنفاق القرض الجارجي داخل الدولة

₹٦٨ — إذا أصدرت الدولة القرض فى الخارج، وأنفقت حصيلته فى الداخل، فإن النصخم الناتج يكون أكبرمما لوكان القرض داخليا وأنفق فى الداخل. لأنه لا يترتب على القرض الخارجى استصاص أية قوة شرائية فى الدولة المقرضة، تموض القوة الشرائية التى حصلت عليها الدولة، وتستعمل الدولة القوة الشرائية الإضافية لمنافسة الأفراد على السلم والخدمات، وبما أن هؤلاء لم يتنازلوا عن القوة الشرائية التى بأيديهم لشراء سندات القرض (لأنه أصدر فى الخارج) فأيهم يستعرون فى محاولة شراء السلم والخدمات حسب حاجتهم الأصلية إليها ، وهذا التنافس بين اللولة والأفراد إما أن يزيد فى الإنتاج الداخلى، وإما أن يرفع الأسمار إلى حدكاف لإبعاد قدر من الطلب عن السوق، يكفى لكى تستطيع الدولة سد حاجتها . وسواء أكان الجهاز الإنتاجي يعمل بكامل قوته أو نجزء منها ، فإن ظروف الأعمال الجارية ، هى التى ستحدد يعمل بكامل قوته أو نجزء منها ، فإن ظروف الأعمال الجارية ، هى التى ستحدد أتكون النتيجة ارتفاع فى الأثمان أو توسع فى الإنتاج .

79 ﴾ — وفي هذه الحالة أيضا تظهر نتيجة إضافيةفي نطاق علاقات الدولة الاقتصادية

بالخارج ، هي أن الدولة المقدضة تستطيع الحمسول على حصيلة القرض الخارجي عن طريق سحب الكمبيالات على الودائع الأجنبية الموضوعة تحت تصرفها ، والنتيجة هنا عكس نتيجة إنفاق حصيلة قرض داخلي في الخارج ، إذ يصبح ميزان المدفوعات في صالح الدولة المقدرضة ، ويميل الذهب إلى الورود إلى الدولة كما يميل واردامها إلى الأردياد .

آما الأمهوال تضرضها الدولة من الخارج وتنفقها فى الخارج وتنفقها فى الخارج فلا تؤثر على النشاط الإنتاجي داخل الدولة ، ولا يترتب عليها تضخم أو انسكاش ، ولا تتأثر الأسواق الداخلية باصدار القرض ولا بإنفاق حصيلته ، ولا يكون هناك أي تأثير على الصرف الخارجي في تلك المرحلة .

§ ع ـ أثر وجود القرض على أصحاب السندات

١٩٧١ - رأينا في سبق تأثير إصدار القرض ، ثم تأثير إنفاق حصيلته ، على أن عبرد وجود سندات القرض له آثاره على استهارك أسحاب السندات ، وعلى استماره .

ففيا يتعلق بالاستهلاك ، يزداد فى الفالب ميل أسحاب السندات إلى الاستهلاك تنبحة تملكهم للسندات ، إذ يشمرون أن فى استطاعتهم إنفاق نسبة أكبر من دخوهم على الاستهلاك ، ومن ثم قد يكون القرض آثار تضخمية ، ومخاصة إذ شعر الأثواد بأن هناك نقصاً فى السلع الاستهلاكية ، إذ من السهل عليهم تحويل سنداتهم إلى قوة شرائية سائلة واستعالها فى الشراء .

أما فيا يتعاق بالاستبار ، فإن وجود سندات لدى المنتجين يساعدهم على توسيع مشروط مهم ، إذ أمها ذات سيولة كبرى ، ويستطيعون الاقتراض بضائتها أو بيعها بسرعة ودون خسارة كبيرة ، كا تستطيع البنواء التجادية أن تزيد احتياطيها من النقود وأن تتوسع بالتالى في إقراض المستمرين في أى وقت عن طريق خصم ما لليها من السيدات أو يعها .

ي م _ أثر إنفاق القرض في الافتصاد القومي

٧٧٤ -- لا شك فيا لطريقة إنفاق حصيلة القروض من تأثير على الاقتصاد القوى. فإذا أنفقت النقود المقترضة في أغراض غير منتجة كالحروب فإن عبأها يكون كبيراً على الجيل الحالى والجيل القادم .

وإذا أنفقت لتمويل مشروعات استهلاكية ، أو خدمات لا تغل إيراداً ، ولا تريد من إنتاجية العمل ورأس المال فإنها قد لا تفيد سوى طبقات معينة .

أما إذا أنفقت لتمويل مشروعات استبارية ، بما يؤدى إلى زيادة إنتاجية العمل ورأس المال ، وزيادة الموارد المالية للدولة ، كشروعات الرى ، وبناء الخزانات ، ومشروعات العمرف ، ومشروعات الصناعية ، وطرق ومشروعات العمرف ، ومشروعات الصناعية ، وطرق المواصلات الكبرى التى تصل المناطق الصناعية والتجارية بمراكز التعدين ، فإن الدين يقل عبؤه في المستقبل ، لأن هذه المشروعات تدر دخلا إما بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر تدفع منه الفوائد وأصل الدين ، هذا إلى أن المشروعات المذكورة تسرع في معدل تراكم رأس المال وهو ما يؤدى إلى زيادة الدخل القومي زيادة كبرة.

المبحث الثالث

آثار تسديد الديون السامة

٧٧٣ — الآثار الاقتصادية لتسديد الديون العامة هى بوجه عام عكس الآثار النائجة عن إصدارها ، فاذا كانت الأموال التي تنفقها الدولة داخلها قد أتت فى الأصل من قروض خارجية فان تسديدها يؤدى إلى سحب جانب من القوة الشرائية من المستهلكين أو المستشرين فى الداخل ونقلها خارج الدولة ، أى أن جزءاً من القوة الشرائية يستبعد بهائياً من السوق الداخل بواسطة الضرائية يستبعد بهائياً من السوق الداخل بواسطة الضرائب ، ولا يعوض بغيره ،

وهذا من شأنه أن يؤدى إلى انكماش يقابل التوسع فى الأعمال أو التضخم الذى حدث نتيجة الاقتراض وإنفاق المبلغ المقترض .

الله النافع عن قرض داخلى أقل التضخم الناتج عن قرض داخلى أقل ظهوراً عما لو كان القرض خارجياً ، فكذلك يترتب على تسديد القرض الداخلى انكاش أقل ظهوراً ، ويكاد يكون من الؤكد أن يصحب تسديد القرض الداخلى شيء من الانخفاض في الأعمان والانكاش في الاثبان ، حيج أن القوة الشراثيةالتي سحبها الدولة من الأفراد بواسطة الضرائب قد دفعت لحلة السندت التي سددت ، ولكن إذا كان حلة السندات من البنوك التبحارية أو البنك المركزى ، فإن التسديد يحول استيار البنك إلى احتياطي دون أن يخلق قوة شرائية جديدة تموض القوة الشرائية التي أخذتها الدولة من دافي الضرائب ، أما إذا كان حملة السندات من الأفراد أو البيوت المالية غير البنوك التبحارية ، فأنهم قد يستصلون الأموال المسددة للانفاق الجارى أو للاستيارات الجديدة التي تموض التأثير الانسكاشي الذي للضرائب ولكن إلى الحوة الشرائية الفعلية لحلة السندات اللانتراض عايها فان تسديدها يضيف القاليل إلى القوة الشرائية الفعلية لحلة السندات السابقين .

ويكون الانكاش أكبر كلا كانت الضرائب التي تستممل حصيلها في تسديد الدين من الضرائب التي يقع عبؤها على أصحاب الدخول الصغيرة ، لأنها تنقل القوة الشرائية من الطبقات التي يشتد عندها الميل إلى الاستهلاك إلى الطبقات التي يقل عندها ذلك الميل.

الأفراد الاقتصادية لشراء الأفراد الآثار الاقتصادية لشراء الأفراد المندات القروض العامة وشراء البنوك لهاء والآثار الاقتصادية التسديد الديون إلى

الأفراد ، وتسديدها إلى البنوك النجارية ، فإن الدولة تستطيع أن تؤثر تأثيراً كبيراً في سير النشاط الاقتصادي للبلاد عن طريق عطيات قروضها .

فإذا سددت بعد الحرب قرضاً كانت سند به قد بيعت فى الأصل إلى الأفراد ، ولا ترال إلى حد كبير فى أيديهم ، فإنها بذلك تمنح البلاد قوة شرائية كبيرة إذا استطاعت الحصول على الأموال اللازمة لهذا السديد دون امتصاص شىء من القوة الشرائية الموجودة ، وبذلك تنبح الأثمان أن ترتفم وللأعال أن تنشط .

كذلك إذا باعت سندات قرض جديد البنوك التجارية فإنها تتبكن من الحصول على قوة شرائية بديدة دون امتصاص للقوة الشرائية الموجودة ، وما لا شك فيه أنها عندما تسدد الإصدار الجديد في الستقبل إلى البنوك التجارية فإنها ستفقد قوة شرائية. وتستطيع الدولة أن تلاثم بين برنامج إدارة دينها وبين المركز الاقتصادى للبلاد بتصرفها في عنصر الزمن، وجمله عنصراً إنجابياً أكثر منه سابياً لضبط النشاط الاقتصادى.

المبحلاء سالرابع

تأثير القروض العامة فى توزيع الدخل القومى

لدرس في هذا المبحث تأثير إنفاق حصيلة القرض ، ثم تأثير دفع الفوائد في توزيع الدخل القومي

§ y ـ تأثير إنفاق النقود المقدّرضة على تُوزيع الدخل القومى

٧٦٤ – يترتب على إنفاق الدولة للنقود المقترضة ارتفاع فى الدخل الحقيق للأفراد الذين يستفيدون من هذا الإنفاق ، دون أن ينخفض الدخل الحقيق لأصحاب السندات .

فإذا كان معظم من يحصلون على الدخول الإضافية من دوى الدخل المحلود ، فإن إنفاق النقود المقدمة يترتب عليه تقريب في توزيم الدخل الحقيقي . وإذا ترتب على انفاق الأموال المقترضة زيادة الفوة الشرائية بنسبة أكبر من زيادة كمية السلع والحدمات فإنه يؤدى إلى التضخم النقدى . فإذا لم تصل الدولة على زيادة كمية السلع أو تحد من الطلب بواسطة نظام البطاقات ، فإن أصحاب الدخول المحدودة يضارون من القرض ، إذ ترتفع الأسعار وتتوزع الدخول الجديدة في غير صالحيم .

چ حـ تأثیر دفع الفوائد على توزیع الدخل الفوى

۷۷۶ — يتوقف دلك على طريقة توزيع سندات القرض على طبقات المجتمع ، وعلى وع الضرائب الى تستمال حصيلها فى تسديد الفوائد .

فإذا كان معظم السندات بيد أصحاب الدخول الصغيرة وصفار المدخرين ، وكانت الفوائد تدفع من حصيلة الضرائب التصاعدية ، فإنه يُسرتب على دفع الفوائد نقل للدخل من أصحاب الدخول الكبيرة إلى ذوى الدخول الصغيرة .

وعلى المكس من ذلك ، إذا كان معظم السندات بيد أصحاب الدخول الكبيرة وكانت القوائد تدفع من حصيلة الضرائب غير المباشرة أو الفرائب المباشرة النسية ، فإن توزيع الدخل القومى يزداد سوءاً ، ومخاصة إذا أعفيت سندات القرض من الضرائب ، إذ يترتب على دفع القوائد نقل للدخل من أصحاب الدخول الصغيرة إلى أصحاب الدخول الكبيرة .

والفالب فى سندات القروض العامة أنها لا تلبث أن تتركز بعد مضى فرة من الزمن بين أيدى الطبقات الغنية ، مما يترتب عليه تركز الفوائد فى أيديهم ، ولفلك فإنه ينبغى أن تندد الفوائد من حصيلة الضرائب التصاعدية كما يجب عدم إعفائها من الضرائب حى لا يزداد توزيع المدخول على طبقات المجتمع سوءاً .

الفصسّلالخاييسنُ دين مصر العام

المبح<u>ُّثُ ل</u>َال**ُّولُ** نشأة الدن العام المصرى(١)

أصل الدين المصرى العام، وأغراض: :

۸۷۸ – لم يكن لمصر دين عام قبل سنة ۱۸۹۲ حيث عقد سعيد باشا والى مصر في ذلك الوقت مع أحد البنوك الانجليزية أول قرض ، وكانت قيمته ۳۷۹۲ ۲۸۰ ۳ انجليزى بفائدة ۷٪ ومدته ۴۰ سنة وسعر إصداره ۸۷۹ ، وخصص لضائه إيراد إقليم روضة البحرين الذي يضم الآن مديريات المنوفية والفربية وكفر الشيخ ، هذا إلى جانب عدة ديون سأثرة عقدها أيضاً أثناء ولايته .

٧٩ — ولما تولى اسماعيل باشا حكم مصر أسرف فى الاقتراض من الماليسين الأجانب حتى بلغ الدين العام فى أواخر أيامه ٩١ مليوناً من الجنيهات الانجليزية ، وهو معلم كبير بالنسبة لموارد البلاد فى ذلك الوقت . ولم تكن سياسته فى الاقتراض سياسة ، إذ ولو أنه اقترض للانفاق على كثير من المشروعات العاسة النافة كشق سليمة ، إذ ولو أنه اقترض للانفاق على كثير من المشروعات العاسة النافة كشق

⁽١) يعنى الراجع: وزارة المائة ، دين مصر العام (لغاية ١٠ سيتمبر سنة ١٤٣٢) م الفاهرة ١٩٤٢ سـ تقرير لجنة المائية بمجلس النواب بتاريخ ٢٠ يوليه سنة ١٩٤٠ من مشروع الفانون الحاس بالحبن المنسون والمستاذ والموحد والجناء صندوق الحديث تقرير المجذفالانية بمجلس النواب حرض طئ الحجلس بجلسة ١٥ سبتدبر سنة ١٩٤٢ مند النظر في المرسوم بقانون بالإذن/وزير المائية في تحويل المدين العام .

النرع وتطهيرها ، وإنشاء الجسور والسكك الحديدية والتافر افات والمنائر ، وإصلاح مينائي الاسكندرية والسويس ، وإنشاء مصانع للسكر ، وتسديد ثمن نصيب مصر في أسهم قناة السويس ، إلا أنه كان ينفق عليها في بذخ وإسراف ، كما أنفق كثيراً من المالغ المقترضة على أعمال لا تدعو الضرورة إليها ، أو لا تغل إبراداً بمكن أن تسدد منه فوائد الديون وأقساطها ، يضاف إلى ذلك ضياع جانبكير من القروض كممروفات على عقدها ، وبرجم هذا إلى قلة خبرة ودراية القائمين بالإدارة في ذلك الوقت بالشئون المالية التي كانت تسير على عكس القواعد المالية الصحيحة ، هذا إلى جشم الماليين الأجانب

وقد قدر ما أنفق من القروض على الإنشاءات العامة والخاصة بحوالى ٤٠ مليوناً من الجنيبات، وما أنفق منها على قناة السويس بحوالى ٢٦ مليوناً ، وقدرت الخسائر الناتجة عن عمليات التعاقد تبلغ ٢٣ مليوناً ، وهناك ما يباسغ نحو ٢٠ مليوناً لا تعرف الأغراض التي أغقت فيها .

وكان إسماعيل يقترض أيضاً لشؤنه الخاصة ولإصلاح الدوائر الخديوية ، وعرفت الديون للقترضة لحذا النرض«بديون الدارة السنية».

ولم يكتف اسماعيل بالقروض . فباع نصيب مصر من الأسهم التأسيسية لشركة قناة السويس وعددها ٢٠٠٠ سهم إلى الحكومة الإنجابزية فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٧٥ بمبلغ أربعة ملايين من الجنبهات .

التوقف عن الوفاء و إنسكاء صندوق الدين .

• ٨٤ — أدى ارتفاع مبلغ الفوائد ورصيد الاستهلاك (٥٠٥ مليونجنيه انجليزى من معزانية تقدر ببانية ملايين من الحنيها)، وتقارب مواعيد الاستحقاق إلى ارتباك المالية الصرية ، مما دعا الحديو إسماعيل أن يطلب من الحكومة الانجليزية إرسال خبير مالى لبحث وسائل الإصلاح ، فأرسلت له في ديسمبر سنة ١٨٧٠ لجنة مكونة من أربعة

من موظفيها برياسة مستر ستيفن كيف (Cave) ، وأعلت هذه اللجنة تقريراً ضمنته بعض المقترحات منها تقسيم الديون إلى قسمين : ديون قصيرة اقترحت سدادها ، وديون طويلة اقترحت تثبيتها فى دين واحد لمدة ٥٠ عاماً ، ومنها إنشاء مراقبة مالية برأسها موظف إغنيزى ، ولكن الخديو إسماعيل لم يأخذ بهذه المقترحات ، لما احتوت عليه من قيود اساطته الإدارية .

٨٨٤ – أخذت الحالة بعد ذلك ترداد سوءًا حتى صدر أمر عال في ٦ أبريل سنة ١٨٧٦ يقضى بإيقاف دفع قيمة السندات وِالفوائد السنحقة في ذلك الوقت ، كما صدر في ٢ مايو من نفس السنة أمر عال بإنشاء « صندوق الدين العمومي » تديره لجنة مكونة من أربعة أعضاء من الأجانب يعينهم الخديو بناء على اقتراح فرنسا وانجلترا وإيطاليا والنما . ويتولى الصندوق تحصيل الإيرادات الخصصة لخدمة الدين من المصالح الحكومية ، وصرف الفوالد للدائنين ، وتعهدت الحكومة بعدم إحداث أي تعديل في نظام الفرائب المخصصة لخدمة الدين من شأنه أن يقلل من حصياتها إلا بعد موافقة لجنة صندوق الدين . وبألا تعقد أى قرض جديد إلا لحاجة ملحة ، وبعد استئذان اللجنة المشار إليها ، كما تعهد بالعمل على توحيد الدين العام . وفى ٧ مايو سنة ١٨٧٦ صدر أمر عال بتحويل جميع الديون إلى دين واحد مقداره ٩١ مليوناً من الجنبهات الأنجايزية وفائدته ٧٪ ومدَّنه ٦٥ سنة ، ووضع نظاماً للتحويل لم يحظ برضاء الدائنين فألفوا لجنة اقترحت فصل دين الدارة السنية عن ديون الحكومة ، وتوحيد هذه الأخيرة مع تقسيمها إلى قسمين : الدين الموحد بمبلغ ٥٩ مليون جنيه أنجليزى وفأمدة حقيقية ٦٪ ، والدين المتاز بمبلغ ١٧ مليون جنيه انجليزى وفأمدة حقيقية ٥٪ وتعيين مراقبيع للحالية أحدما انجليزى لمراقبة الإيرادات والآخر فرنسي لمراقبة المصروفات، وقد نفذت هذه المقترحات بالأمر العالى الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٩ ، وعبن

المراقبان الأجنبيان للمالية ،كاعين السير افلن بارتج ، الذىصار فيا بعد اللورد كرومر ، مندوبًا لبريطانيا في صندوق الدين .

أما ديون الدائرة السنية ، فقد وحدت فى دين واحد قيمته ٤٣٠، ١٥٥٥ جنيهاً انجلعزياً وفائدته ﴿٪ أطلق عليه « دين الدائرة السنية العمومى » .

إنَّمَال النَّسوية وتعيين لجنة عليا للْحُقيق :

خم كلا المخصصة للوفاء عن الأرقام التي وضعت على أساسها التسوية السابقة ، لنقص الإيرادات المخصصة للوفاء عن الأرقام التي وضعت على أساسها التسوية ، وانهم الدائنون الخديو اسماعيل بالسعى لمنع وصول الأموال إلى الخزافة العامة ، ورفعت قضايا في هذا الثأن على الحكومة أمام الحاكم المختلطة ، وازدادت الحالة المالية سوءاً ، فرؤى إجراء تحقيق للوصول إلى تسوية جديدة على أساس سليم وعينت في أوائل سنة ١٨٧٨ فحينة للحقيه من بعض المصريين والأجانب ، لفحص حالة البلاد المالية ، وانتهت اللجنة إلى وجوب تنازل الخديو عن أملاكه وترتيب مخصصات له بدلا مها ، وإلى تأليف وزارة مسئولة لتحكم البلاد إلى جانب الحديو ، وتنظيم فرض الفرائب وجبابها .

وقد وافق اسماعيل على هذه المقترحات ، وتنازل عن بعض دوار له ولأفراد عالمته ، وعقد بضائلها في أكتوبر سنة ١٨٧٨ قرض عرف « بقرصه الموصوم » عيلغ ٨٨ مليون جنيه الجليزى وفائدة ه ٪ ، وألفت أول نظارة (وزارة) برئاسة فويار باشا في سنة ١٨٧٨ ، واستبدل بالمراقبين الأجنبيين ، ناظرين أحدها انجليزى للمالية ، والآخر فرنسي للأشغال ، وقد ذاد ذلك بطبيعة الحال من التدخل الأجنبي في شئون مصر السياسية والمالية .

ِ عِلَى أَنْ الحَالَةُ لم تتحسن، بل ازدادت سوءاً، ورأى ناظر المالية الانجليزى

إصدار قرار بإفلاس الحكومة ، إلا أن زعماء المصريين عملوا على إسقاط الوزارة وتأليف وزارة مصرية ، لا يدخلها العنصر الأجنبي ، ولكن الدول لم توافق عليها وطلبت من الخديو إدخال بعض العناصر الأجنبية عليها فلما لم يفعل عرضت عليه التنازل عن الحمكم على أن يرتب له مبلغ سنوى ، ولما لم يقبل ، لجأت إلى سلطان تركيا الذى عزله وولى مكانه الحلايو توفيق في يونية سنة ١٨٧٩ .

٨٣ - وبلغ الدين العام في أواخر عهد اساعيل ٩١ مليوناً من الجنبهات الانجليزية موزع كالآنى: (1) الدين الموحد ومقداره ٥٦ مليوناً ، (-) الدين الممتاز:
 ١٧ مليوناً ، (ح) دين الدائرة السنية: ٩٦ مليوناً ، (و) دين الدومين: ٨٩ مليوناً .

تصفية الديود

٨٤ - أعاد الحديو توفيق نظام المراقبة الشائية ، وعينت كل من انجلترا وفرنسا مراقبا ، ولم يكن للحكومة المصرية الحق في عزل الراقب إلابعد موافقة حكومته وكان لكل من المراقبين الحق في التفتيش على مصالح الحكومة ، وفي حضور جاسات عجلس النظار ، والاشتراك في مداولاته ، غير أن رأيها كان استشاريا .

وفى أوانل سنة ١٨٨٠ شكلت فينم من مندوبين عن مصر وعن أهم الدول الدائنة وهى انجلترا وفرنسا وألمانيا وأيطاليا والنسا لتصفية الديون، وتحديد علاقة الحكومة بالدائنين، وتعيين الإيرادات التي ينيني أن تخصص لدفع الفوائد والأقداط: وقد درست اللحنة الحالة ووضعت عدة مقترحات عرضها على الخديو توفيق فوافق عليها، وأصدر بها القانون المدروف بقانوه التصفية بتاريخ ١٧ يولية منة ١٨٨٠، قسمت بتعضاه إيرادات الدولة إلى قسين : قسم خصص للاهاق على النظارات المختلفة، والآخر خصص تسديد فوائد الديون وأقساطها ، كا قسمت الديون إلى دين موحد

(٥٨ مليون جنيه بقائلة ٤ ٪) ، ودين ممتاز (٢٣ مليون جنيك بفائلة ٥ ٪) ، ودين الدومين (٨ مليون جنية بفائلة ٥ ٪) . ودين الدومين (٨ مليون جنية بفائلة ٥ ٪) . وخصص لفيان الدين للوحد إبرادات الفرائب الجركية ، وضر الب مديريات النربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط . وخصص لفيان الدين الممتاز إبرادات السكك المحديدية والتلفر افات وميناء الاسكندرية ، أما دين الدائرة السنية فقد خصص لفيان إبرادات الدائرة وأملاكها ، كما خصص لفيان ذين السسدومين إبرادات أملاك الأمرة الحديوية .

الدين المضمول :

الكبيرة التي طابت منها بسبب تدمير مدينة الاستخدارية في سنة ١٨٨٧ ، وعن الكبيرة التي طابت منها بسبب تدمير مدينة الاستخدارية في سنة ١٨٨٧ ، وعن نقلت الحلات التي سيرت إلى السودان ، هذا إلى عجز الإيرادات التي خصصت للفقات الإدرية ، وانتهى الأمر بعقد مؤتمر في لندن سنة ١٨٨٥ بين مندوبي الدول الدائنة وممثلي مصر وتركيا ، كان من أهم نتائجه عقد قرض بمبلغ ١٩٠٤ مليون جنيسه المجليزي بغائدة ٣ ٪ بفيان الدول الست الكبرى وقتلذ وهي إنجلترا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وانحسا وروسيا ، ولذلك سمى بالعربي المضمون بهذا بلغ الدين المصرى المنتظم في صنة ١٨٨٥ : ٥٨ ر ١٩٠٨ مليون ج ك (والتراماته السنوبة ا ر ٤ مليون ج ك بفائدة ٣ ٪) ، وهو موزع كالآني : (ا) - الدين المضمون (٤ ر ٩ مليون ج ك بفائدة ٣ ٪) ، الموحد (٩ مليون ج ك بفائدة ٥ ر ٣ ٪) ، (ح) - الدين المومين الدائرة النتية (٩ ر ٧ مليون ج ك بفائدة ٥ ٪) ، و هو الدومين الدومين الدومين الدومين ع ك بفائدة ٥ ٪) و (﴿) - دين الدومين (٢ ر ٨ مليون ج . ك بفائدة ٥ ٪) و (﴿) - دين الدومين (٢ ر ٨ مليون ج . ك بفائدة ٥ ٪) و (﴿) - دين الدومين (٢ ر ٨ مليون ج . ك بفائدة ٥ ٪) و (﴿) - دين الدومين (٢ ر ٨ مليون ج . ك بفائدة ٥ ٪) و (﴿) - دين الدومين (٢ ر ٨ مليون ج . ك بفائدة ٥ ٪) و (﴿) - دين الدومين (٢ ر ٨ مليون ج . ك بفائدة ٥ ٪) و (﴿) - دين الدومين (٢ ر ٨ مليون ج . ك بفائدة ٥ ٪) و (﴿) - دين الدومين (٢ ر ٨ مليون ج . ك بفائدة ٥ ٪) و (﴿) - دين الدومين (٢ مليون ج . ك بفائدة ٥ ٪) و (﴿) - دين الدومين (٢ مليون ج . ك بفائدة ٥ ٪) و (﴿) - دين الدومين (٢ مليون ج . ك بفائدة ٥ ٪) و (﴿) - دين الدومين (٢ مليون ج . ك بفائدة ٥ ٪) و (﴿) - دين الدومين (٢ مليون ج . ك بفائدة ٥ ٪) و (﴿) - دين الدومين (٢ مليون ج . ك بفائدة ٥ ٪) و (﴿) - دين الدومين (٢ مليون ج . ك بفائدة ٥ ٪) و (﴿) - دين الدومين (٢ مليون ج . ك بفائدة ٥ ٪) و (﴿) - دين الدومين (٢ مليون ج . ك بفائدة ٥ ٪) و (﴿) - دين الدومين (٢ مليون ج . ك بفائدة ٥ ٪) و (﴿) - دين الدومين (٢ مليون ج . ك بفائدة ٥ ٪) و (﴿) - دين الدومين (٢ مليون ج . ك بفائدة ٥ ٪) و (﴿) - دين الدومين (٢ مليون ج . ك بفائدة ٥ ٪) و (﴿) حين الدومين (٢ مليون ج . ك بفائدة (٢ مليون ج . ك بفائدة (٢ مليون ج . ك بفائدة (٢ مليون ج

حال: الدين المصرى في سنة ١٩٠١ :

۱۸۸۹ — زاد الدین المتاز فیا بین ستی ۱۸۸۰ و ۱۸۸۸ بمدار ۲ ر ۵ ملیون چ ك وزاد فی سنة ۱۹۰۰ بمدار ملیونین آخرین كما قصت دیون الدائرة السنیة والدومین ، وبذلك بلغ مجموع الدین المتنظم ۲۹ ر ۱۰۳ ملیونا من الجنیهات الجلیزیة موزعة كالآنی : (۱) — الدین المضمون : ۲۹ر۸ ملیونا ، (۱) — الدین المضمون : ۲۹ر۸ ملیونا ، (۱) — الدین الموحد : ۹۷ ر ۵۰ ملیونا ، (۱ ک) دین الدومین ۳۳ ر ۲ ملیونا ، (۱ ک) دین الدومین ۳۳ ر ۲ ملیونا .

فروض الجزية :

من المال (٤٠٠ ر ٦٦٥ جنيها مصريًا) بصفة جزية سنوية ، وفا صنه ١٨٥٥ خصصت من المال (٢٠٠ ر ٦٦٥ جنيها مصريًا) بصفة جزية سنوية ، وفى سنة ١٨٥٥ خصصت تركيا جزءا من هذا المال لتسديد دين عليها قدره خسة ملايين من الجنيهات الإنجليزية وفى سنة ١٨٥٥ ظل باقيا عليها من الدين المذكور ٨ر٣ مليونا من الجنيهات الإنجليزية وبعد هذا التاريخ توقفت تركيا عن تسديد هذا الدين وعزده الفوائد ، فقامت إنجلترا وفرنسا بدفعها لأنهما كانتا ضامنتين فى خدمة الديون التركية ، وكان مايدفع ستخلص من مال الجزية المصرية وجزية جزيرة قبرص ، واستعر الحال كذلك حتى الحرب العالمية الأولى . وقد سددت مصر جميع التراماتها فى هذا الشأن فى سنة ١٩٣٠ .

وفى سنة ١٨٩١ أقترضت تركيــــا مبلغ ٣ ر ٢ مليون ج. ك بفائدة ٤ ٪ ، واقترضت فى سنة ١٨٩٤ مبلغ ٣ ر ٨ مليون ج. ك بفائدة ٣ ٪ كلاها بغيانة الحرية للصرية ، وتعهلت الحكومة المصرية بسدادها بدلا من تركيا.

الالترامات الأغرى :

هلى - إلى جانب الديون السابقة كانت هناك بعض الترامات عامة أخرى ، هلى : ٥٠٠٠ر٥٠٠ جنيه سنويا لاسترداد الحقوق التي منحت بمقتضي نظام المقابلة ، ٢٤,٧٥٠ حنيها سنويا لتمويض أصحاب خط قنما وأسوان ، و ١٩٩٣١ ج.ك سنويا قسط إنشاء خزان أسوان ، و ٥٤٠٥ ج.ك سنويا قسط إنشاء خزان أسوان ، و ٥٤٠٥ جنيه قسط شهيرميناه السويس .

849 - وتم لنقضاء دين الدائرة السنية في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٠٥ • كما تم استهلاك قرض الدومين في أول يونيه سنة ١٩٣٠ وانتهت أقساط المقابلة في سنة ١٩٣٠ ، واستمر استهلاك الدين الممتاز والدين الموحد. في فترات متقطمة ، أما الدين المضمون في كان يستهلك سنويا بانتظام وفقاً لاتفاقية سنة ١٨٥٠ .

ومن جهة أخرى عدل قانون التصفية بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٠٤ ، بناء على اتفاق عقد بين انجلترا وفرسا في ٨ إبريل سنة ١٩٠٤ ، فاستبدل بالإيرادات المخصصة غلامة الدين الموحد والممتاز والمضمون ، إيرادات ضريبة الأطيان في جميم المديريات ما عدا مديرية قناكما اقتصر عمل الصندوق على مجرد تسليم الفوائد لأصحاب السندات.

وبدت الرغبة في مجلس النواب في سنة ١٩٣٧ لإلفاء صندوق الدين واقتصاد نفقاته ، وبدأت الحكومة المصرية منذسنة ١٩٣٧ في مفاوضة المول ذات الثأن الممثلة

⁽١) ذلك أن ٥٨ / من سندات الدين الصرى كانت بملوكة لفراسيين وانجابز، ولكان طبيعيا أن تعمل فرنسا وإنجافزا على تسوية المهاكل التي تلف في صبيل المالية الصرية ، وأن يوافق باقي حقة مستمان الدين الصرى على اللسوية .

فى الصندوق لإلغائه وانتهى الأمر إلى عقد اتفاق خاص بالدين السام بين مصر والمبلرا فى ١٧ يوليه سنة ١٩٤٠ وآخر بين مصر وفرنسا فى ٣ أغسطس سنة ١٩٤٠ ترتب عليهما إلغاء القانون رقم ١٧ سنة ١٩٠٠ واستبدال القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٠ به وإلغاء صندوق الدين وقتل الاحتياطي الخاص بالصندوق والمكون من صندات الدين الموحد والمتاز وقيمها ١٩٤٠ جنيها انجلزيا ، والمال المخسص للادارة وقدره ١٩٠٠ ، ١٩٠٠ بعنيه مصرى وجميع المبالغ الموحدة بالصندوق إلى الحكومة التي أخذت على عاتقها تبعة جميع ارتباطاته .

. المبح^{ن م} الشابئ الفروض المصرية الحديثة

مقرمة :

• 29 س أن ما جره الاقراض على مصر من التدخل الأجنبي والاحتسلال جعلها تحجم عن الاقراض بعد ذلك ، حتى كانت سنة ١٩٢٤ — ٢٥ فأصدرت الحكومة أذونا على الخزانة لصرف نصف المسكافآت الاستثنائية التي تقرر للموظفين الأجانب الذين يعترلون خلمة الحكومة إذ كان قد تقرر صرف نصف المكافأة نقداً والنصف الآخر أذونا على الخزانة ، ثم عدل إلى صرف المكافأة كلها نقداً ، وشراه الأذون السابق إصدارها .

أصدرت الحكومة بعد ذلك فى سنة ١٩٣٣ أذونا على الخزانة على نوعين: أذون بمبلغ مليون جليغ ملاء مليون بمبلغ ملاء مليون بمبلغ ملاء منوات وبفائدة على المسيون الديون العقارية الزراعية تنفيذا للاتفاقات التي أبرمتها الحكومة مع البنوك العقارية ، وقد م امتهلاكها في سنة

۱۹۳۸ ـ ٣٩ وسنة ۱۹٤٢ — ٤٣ ، وقد سبق أن ذكرنا أن النوع الثاني من هذه الأذون يمد في الواقع سندات قرض (١).

ومنذ ذلك الوقت أصدرت الحكومة عدة قروض لتمويل محصول القطن أو لمواجبة المصروفات الإضافية التي استدعتها الحالة في فلسطين، أو لتمويل مشروعات الإنتاج أو لغير ذلك ، كما قامت بتبديل الدين المام في سنة ١٩٤٣ ، وأصدرت إلى جانب السندات أذونا على الخزانة ، وسنتكلم فيا يلي على تبديل الدين المام سسنة ١٩٤٣ ثم على الدين المثبت، فالدين السائر.

الخطلب الأول

تبديل الدين العام سنة ١٩٤٣

(و و و الدخلية على الدين العام للصرى بما صبه من ذكريات ألمية عن التدخل الأجنبى في شئون مصر الداخلية ، وما أدى إليه من احتلال البلاد عبثاً تقيلا على السكر امة الوطنية ، وكانت الظروف في سنة ١٩٤٣ أنسب ما تسكون للتخلص منه بتحويله إلى قرض داخلى ، فالأموال في البلاد وفيرة نتيجة ظروف الحرب وفرص الاستثار قليلة ، والميزانية العامة حققت فائضاً كبيراً في سنتي ١٩٤١ – ٤٣ و ١٩٤٢ – ٤٣ ، زاد به الاحتياطي في آخر سنة ١٩٤٣ إلى ٤٣ مليوناً من الجنبيات ، كذلك أخذت أرصدة مصر تدا كم في لندن في نفس الوقت وزادت من ٢٠ مليوناً من الجنبيات في سنة يا ١٩٤٣ إلى ما يقرب من ٢٠٠ مليون جنيه في آخر سنة ١٩٤٣ ، وزاد ما يقابلها من المداول النقدى في مصر بالسرعة ذاتها .

وكان الدين المصرى القديم يبلغ وقتئذ له ٩٢ مليونا من الجنبهات الانجمليزية موزعة كالآتى : ٣ر٥٥ مليوناً من الدين الموحد ٤ ٪ ، و ٦ ، ٣٠ مليوناً من الدين الممتاز ٣٩٪،

⁽١) واجع التفرة ٢٩٤ س ٢٩٢ فيا سيق

و همر. مليونا من الدين للضمون ٣٪ ، و٣ر٣ مليوناً من قرض الجزية المصرية ٤٪ ، و٣ر٣ مليونا من قرض الجزية المصرية ٣% ٪ . وبلغ الموجود من الدين للصرى فى الخارج نحو ٣٤ مليون جنيه انجليزى منها نحو ١٥ مليونا فى لندن (١٠) .

وكان التبديل في ذلك الوقت يقصد منه تحقيق الأغراض الآتية :

- (١) تخفيه كية السندات الموجودة خارج البلاد ، وتحويلها إلى سندات قرض داخلي .
- (۲) امتصاص الفائض من القوة الشرائية بواسطة الاكتتاب في القرض، والحد
 من ارتفاع فقات الميشة تبعا لذلك .
 - (٣) خفض أعباء خدمة الدين العام بإصدار القرض الجديد بفائدة أقل سعراً.

لذلك صدر فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٤٣ المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٣ بالإذن لوزير المالية فى تحويل الدين العام كله أو بعضه إلى دين أقل فائدة ، وفى أن يعقد قروضا لآجال قصيرة أو متوسطة أو طويلة ، وكل ذلك بالشروط والأوضاع التى يحددها نجوافقة مجلس الوزراء ، وفى حدود ٤٠ مليونا من الجنبهات على أن يكون الغرض من هذه القروض استهلاك وسداد جزء من الدين العام .

وبناء على موافقة مجلس الوزراء في ٣٧ سبتمبر سنة ١٩٤٣ سدد الباقى من الدين المضمون ، والباقى من قرضى المجرية ، كاتقرر تسديد الباقى من قرضى القطن لسنة ١٩٤١ وسنة ١٩٤٦ على اعتبار أن تسديدها بما تقضى به مصلحة الخرانة العامة من جهة (فقد كانت فائد بها لا ٤ ٪ و ٤ ٪ ، بيما أقصى فأئدة للقرض الجديد لم ٣ ٪) ومما يساعد عملية التبديل من جهة أخرى ، وأصدر القرض الوطني لتحقيق هذا الغرض .

⁽١) البنك الأعل ألمسرى ، القشرة الاقتصادية ، الحيك السادس (١٩٥٢) ، ص ١١٧٠٠

المطلب الثاني

الدن الثبت الحالى

يشمل الدين للثبت الحالى: القرض الوطني ، وقروض القطن ، وقرضى فلسطين ، وقرض الإصلاح الزراعى ، وقروض الإنتاج ، وقرض الأرصدة الاسترلينية الحرة ، وبعض قروض خارجية،وقروض للؤسسات العامة . وفي فبر إير سنة ١٩٦٠ أمم البنك الأهلى للصرى وبنك مصر ، وحولت أسهمهما إلى سندات عامة .

وسنتكلم فيما يلى على كل من هذه القروض باختصار .

8 \ _ الفرض الوطني

٤٩٢ – أصدر من القرض الوطنى أربعة أنواع (وجميعها أصدرت بسعر التعادل وبالعملة المصرية):

- (۱) القرض الوطنى القصير الأجل وقيمته ثلاثة ملايين من الجنيهات . بقائدة ؟ ١ ٪ ومدته ثلاث سنوات تبدأ من ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٣ مع قابلية الاستهلاك فى أى وقت بعد سنتين ، أى ابتداء من ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٥ لفاية ١٥ ديسمبر ١٩٤٦ .
- (ب) القرض الوطنى القصير الأجل وقيمته خمسة ملايين من الجنبهات ، بقائدة لم ٣ ٪ ومدته سبم سنوات تبدأ من ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٣ مع قابلية الاستهلاك في أى وقت بعد خمس سنوات ، أى ابتداء من ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٨ لفاية ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٠ .
- (ح) القرض الوطى المتوسط الأجل وهو غير محدود التيمة ، وفائدته ٢٢٪ ومدته ١٥ سنة تبدأ من ١٥ نوفبر سنة ١٩٤٣ مع قالية الاستمهالاك بعد النقى عشرة سنة ، أى اعتباراً من ١٥ نوفبر سنة ١٩٥٥ لغاية ١٥ بوفبر سنة ١٩٥٨ (ك) القرض الوطنى الطويل الأجل ـ وهو غير محدود القيمة أيضاً وفائدته

٣٠ بر ومدّنه ٣٠ سنة تبدأ من أول نوفير سنة ١٩٤٣ مع قابلية الاستهلاك بعد عشرين سنة ، أى اعتباراً من أول نوفير سنة ١٩٦٣ لغاية أول نوفير سنة ١٩٧٣.

وخصص قسط سنوى قدره نصف مليون جنيمه لتكوين مال احتياطى لاستهلاك القرض الوطنى المتوسط الأجل ، كما خصص أيضاً مبلغ سنوى لايقل عن ٢ ٪ من جملة قيمة الأكتتاب فى القرض الوطنى الطويل الأجل لتكوين مال احتياطى لاستهلاكه .

وتقرر قبول سندات قرض القطن لع ٪ (١٩٤٧ – ١٩٤١) و ع ٪ (١٩٤٨ – ١٩٤١) و ع ٪ (١٩٤٨ – ١٩٤١) للاكتتاب في أى من القروض الأربصة ، كما تقرر قبول الاكتتاب في القرض الطويل الأجل مقابل سندات الدين الممتاز له ٣ ٪ وسندات الدين الموحد ع ٪ وذلك بعلاوة قدرها ١ ٪ عن القيمة الإسمية بالنسبة للأول و ٪ بالنسبة للثانى ، تشجيعاً لمعلية التبديل .

وأغنيت فوائد هذه القروض ورأس مالها من كل ضريبة حالية أو مستقبلة ، مباشرة أو غير مباشرة بما فيها ضريبة الدكات .

وقد لاقت هذه القروض مجاحاً كبيراً ، وبلغ مجوع قيمة المكتنب فيه من مندات القرض الطويل الأجل ٣٦٪ (١٩٦٣ – ١٩٧٣) عن طريق تبديل مندات قديمة (٤٩ مليونا من الجنيمات المصرية (من ذلك : ٣٤,٤ مليون جنيه من الدين الموحد ، و١٩,١ مليون جنيه من الدين المتاز ، و٣ ملايين جنيه من قرضي القطن)، وبلغ مجموع الاكتتاب النقدى 1 10 مليونا من الجنيهات. أما الاكتتاب فى القروض الثلاثة الأخرى فكان معظمه نقداً .

وكانت النتيجة الهائية لسليات الاكتتاب كإيل:

القرض الوطنى الطويل الأجل :

۳۰ ٪ (۱۹۹۳ – ۷۲) : ۹۹،۹۹۷،۹۷۰ جنها

□ • • المتوسط الأجل:

» $11, \cdots, M : (0A - 1900) \% Y_{\overline{1}}^{T}$

ه النصير الأجل:

منه مردد (۵۰ – ۱۹٤۸) × ۲<u>۱</u>

٤ -- ١٤ القصير الأجل:

* ۱ ٪ (۱۹۶۰ – ۲۶) : ۰۰۰و۰۰۰و۳ (۲ جنم) المجموع : ۱۹۸۰ - ۲۸ جنم)

ومن هذا المجموع بلغت الاكتتابات الجديدة نحو ٣٦ مليون جنيه ، أما الباقي ويبلغ حوالى ٥٠ مليونا من الجنبهات فيمثل القروض السابقة المحولة إلى القرض الجديد.

وقد ثم سداد القرضين القصيرى الأُجل ٢٠٪ بر و٢٠٪ الأُول في ١ ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، كما ثم سداد القرض المتوسط الأُجل سنة ١٩٥٦ ، كما ثم سداد القرض المتوسط الأُجل بر في موفيرسنة ١٩٥٨ ، بعضه نقداً ، والبعض الآخر عن طريق الاكتتاب في سندات قرض الإنتاج الثالث ٣٪ (١٩٦٥ – ١٩٦٨) ولا يتبقى الآن غير القرض الطويل الاُجل ٢٠٠٠ ٪ .

§ ۲ _ قروض القطن

القلن محصول مصر الأُسَاسَى، تصدره وتحصل من ثمنه على جميع ماتحتاج إليه

تقريباً ، ولذلك فإن بما يهمها أن يكون سعره مرتفعاً ، ومن الوضائل التي تلجأ إليها الحكومة لحفظ سعره من التدهور شرائها له ، وهي تحتاج إلى أموال للشراء فتصدر التروض العروفة بقروض القطن ، كما أنها تصدر أذونا على الخزالة لنفس العرض وسنتكلم هنا على القروض أما الأذون فسنتكلم عليها عند الكلام على الدين السائر

قروصه سنتی ۱۹۶۱ و ۱۹۶۲

997 - أصدرت الحكومة في سنة ١٩٤١ وسنة ١٩٤٣ قرضين ليمويل محصول القطن بمقتضى القانونين رقم ٤٧ لسنة ١٩٤١ ورقم ٩٠ لسنة ١٩٤٦ على التوالى أولها بمبلغ عشرة ملايين من الجنيهات بفائدة ٤٤ ٪ ، والثانى بمبلغ مليونين من الجنيهات بفائدة ٤ ٪ ، وقد حول بعضها إلى القرض الوطني وسدد الباق .

قرصه سنة ١٩٤٢

\$ 9. — أصدرت الحكومة في يونيه سنة ١٩٤٦ ، يمقتضى القانون رقم ٤١ سنة ١٩٤٦ قرضاً بميلغ ٣٠ مليون جنيه لتمويل القطن الذي تشريه من محصول ١٩٤٦ سنة ١٩٤٦ و وجعلت فأئدته ٢,٢٥ ٪ ومدته سبع سنوات ويستهلك بعد أول يونيه سنة ١٩٤٨ إلى أول يونيه سنة ١٩٥٣ وقد خصص من هذا القرض ٢مليونا للمؤسسات للالية ، وطرح الباقي (١٠ ملايين) للاكتتاب العام . وقد تم استهلاكه جيمه في أول ديمبر سنة ١٩٤٩ ، أي قبل تاريخ إستحقاقه بنحو أربع سنوات .

قردصه سنة ١٩٥٢

وخص للرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٢ لوز برالمالية والاقتصاد فى
 أن يصدر بمصر قرضين لتمويل القطن الذى تشتريه الحكومة :

(١) الأول — قيمته ١٥ مليونا من الجنيهـــات بفائدة ٢٩ ٪ ، ومدته ثلاثة سنوات مع قابلية السداد والاستهلاك بعد انتضاء سنتين من تاريخ إصداره . (س) الثانى - قيمة ١٠ ملايين من الجنيهات بفائدة ٢٣٪ ٪، ومدته خمس سنوات مع قابلية السداد أو الاستهلاك بعد إقضاء ثلاث سنوات من تاريخ إصداره ولم يطرح للاكتتاب سوى القرض الأول، وأكتبت المؤسسات المالية في الشطر الأكبر منه وقد تم سداده في أغسطس سنة ١٩٥٥، أما القرض الثاني فلم تحتج الحكومة إلى طرحه للأكتتاب.

ع م _ قرضا فلسطين

٩٩٦ — رخص القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٨ لوزير للالية في أن يصدر قرضاً لمواجهة للصروفات الإضافية اللازمة لقوات الدفاع المصرية بمناسبة الحالة في فلسطين وأطلق عليه « قرض الحكومة المصرية لقضية فلسطين » وهو على نوعين قيمة كل ممهما ١٥ مليونا من الجنبيات :

(1) الاول بفائدة لا ٢ ٪ ومدته ١٦ سنة تبدأ من ١٠ فبراير سنة ١٩٤٩، مع قابلية الاستهلاك في أي وقت بعد عشر سنوات، أي اعتبار من ١٠ فبراير سنة ١٩٥٩ لغاية ١٠ فبراءر سنة ١٩٩٦.

(س) الثانى بفائدة ٣٪ ومدته ٣٠ سنة تبدأ من ١٥ فبرايز سنة ١٩٤٩ ، مع قابلية الاستهلاك في أى وقت بعد عشرين سنة ، أى اعتباراً من ١٥ فبراير سنة ١٩٦٩ لغاية ١٥ فبرابر سنة ١٩٧٩ .

وقد أعنى هذان القرضان من الضرائب الحالية والمستقبلة ماعدا ضريبة التركات ، بمقتضى القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥١ وتدفع فأبدة كل مهما كل ستة شهور بواقسع نصف الفأبدة السنوية ، وتقرر تخصيص مبلغ سنوى لايقاعن ٣١٥٠٠٠ جنيه لتكوين مال احتياطى لاستهلاك القرض الثاني،أما القرض الأول فلم يخصص أى مبلغ لاسهلاكه

§ ع ـ قرض الأصلاح الزراعي

٧٩٤ – رخص في إصدار هذا القرض لأداء ثمن الأراضي المستولى عليهـا ،

تنفيذاً للمرسوم بقانون رقم ۱۷۸ لسنة ۱۹۵۲ بشأن الإصلاح الزراعى، في حلود ۲۰۰۰ مليون من الجنبهات لمدة ٤٠ سنة بالقيمة الإسمية وبفائدة ١٩ ٪ وسنداته اسمية ، ولا يجوز النصرف فيها إلا لمن يحمل جنسية الجمهورية المربية المتحدة ويستهاك هذا القرض خلال مدة أقصاها أربعون سنة من تاريخ إصداره وبلغ ما أصدر منه حتى آخر أغسطس سنة ۱۹۵۹ : ۲٫۲۳ مليون جنيه (۱) .

وهذا القرض لم يطرح للاكتتاب العام وإنما سلمت سنداته لملاك الأراضى الى استولى عليها تنفيذاً لقانون الإصلاح الزراعى المذكور ، ويعد من القروض الاجبارية .

8 - سندات البنوك المؤعة

89. — صدر في ١١ فبرابر سنة ١٩٦٠ قانونان يؤمم أحدها البنك الأهلى المصرى، ويؤمم الآخر بنك مصر . ونص فيهما على تحويل أسهم كل من البنكين إلى سندات على الدولة لمدة اثنى عشرة سنة ، مع جواز استهلا كها كلها أو بعضها (بالقيمة التى حولت، بها بعد عشر سنوات (١٩٥٠ – ٧٧) . وبغائدة قدرها ٥٪، على أن تحدد قيمة كل سند بسعر السهم حسب اقفال بورصة القاهرة في ١١ فبراير سنة ١٩٦٠ ، ولما كانت السوق قد اقفلت في ذلك التاريخ بسعر ٢٩ جنيها و ١٠٠ مليم لسهم البنك الاهلى ، و ٢٧ جنيها و ٢٠٠ مليم لسهم البنك الاهلى ، و ٢٧ جنيها و ٢٠٠ مليم لسهم بنك مصر ، فإن جملة الدين تكون مم مليونا و ٩٠٠ أفف جنيه ، ويعتبر من القروض الإجبارية أيضاً .

⁽۱) وخس في إصدار هذا القرش في الأصل بالمرسوم بقانون رقم ۱۵۰ اسنة ۱۹۵۳ لمدة ۳۰ سنة و دائدة و ۱۹۵۳ لمدة ۱۹۵۳ سنة و دائدة و ۱۹۵۳ لمدة و دائدة و المسرى و ثم دائدة الا لمسرى و ثم دائدة المدار مناه الأحكام المذكورة في المتن مقتضى القرار بقانون وقم ۱۹۵۸ لمنة ۱۹۵۸ المادر في ۲۵۸ سبتمبر سنة ۱۹۵۸ و دؤف توحيدا لأحكام هذا الفرض في شطرى الجمهورية العربية المتبعة و

§ ٣ – قروض الإنتاج

أصدرت الحكومة حتى مارس سنة ١٩٦٠ قروضا لتمويل المشروعات الإنتاجية والخدمات العامة التي تقوم بها على خس دفعات: الأولى في سنة ١٩٥٤، والثانية في سنة ١٩٥٦، واثالثة في سنة ١٩٥٨، والرابعة في سنة ١٩٥٩، والخامسة في سنة ١٩٩٠،

(أولا) فروض سنة ١٩٠٤ .

٩٩٤ — إذن القانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٤ لوزير المالية والاقتصاد (الآن وزير الخزانة) فى أن يصدر فى مصر ثلاثة قروض للمشروعات الإنتاجية والخدمات العامة وهى :

(۱) قرض قصير الأجل – قيمته خمسة ملايين من الجنبهات بفائدة ۲۰ ٪ ،
ومدته خمس سنوات تبدأ من ٤ يناير سنة ١٩٥٥ مع قابلية التمديد أو الاستهلاك في
أى وقت بعد أربع سنوات ، أى ابتداء من ٤ يناير سنة ١٩٥٩ حتى ٤ يناير سنة ١٩٩٠.

وسندات هذا القرض فئات ٢٠و٥٠٠و٠٠٠ جنيه، وهو يلائم البنوك والمؤسسات المالية التي لا تستطيع استثبار أموالها لفترة طويلة .

وقد تم تسديد هذا القرض بعضه عن طريق الاكتتاب بسنداته في قرض الإنتاج الرابع لم ٣ ٪ (١٩٦٩ – ١٩٧١) وللبمض الآخر نقداً .

() قرض متوسط الأجل —قيمته عشرة ملايين من الجنبهات بغائدة ٣ ٪ ، ومدته عشر سنوات تبدأ من ٥ يناير سنة ١٩٥٥ مع قابلية التسديد أو الاستهلاك في أى وقت بعد تسع سنوات ، أى ابتداء من ٥ يناير سنة ١٩٦٤ حتى ٥ يناير سنة ١٩٦٨ .

وسنداته فئات ١٠و١٠٠و٠٠٠و٠٠٠ جنيه وهو يلائم شركات التأمين وهيئات الاستُبار المختلفة التي ليست في حاجة ماسة في فترات قريبة إلى ما توظف من مال .

(ح) قرض طويل الأجل_ قيمته عشرة ملايين من الجنبهات بفائدة ﴿٣٪ ، ومدته ١٥ سنة تبدأ من ١٥ يناير سنة ١٩٥٥ مع قابلية التسديد أو الاستهلاك فى أى وقت بعد ١٤ سنة أى ابتداء من ١٥ يناير سنة ١٩٦٩ حتى ١٥ يناير سنة ١٩٧٠ .

وسنداته فئات ١٠٠و-١٠٠٥و بعنه وهو يلائم الأقراد وخاصة صفار للمخرين الذين ينشدون استبار أموالهم استثباراً مأمونا لفترة طويلة .

وقد طرحت هذه القروض جميعًا للاكتتاب جملة واحدة ، بالتيمة الاسمية ، وتم الاكتتاب فيها وتدفع فائدتها السنوية كل ستة شهور بواقع النصف ، وسنداتها لحاملها وهى وفوائدها معفاة من كل ضريبة مباشرة أو غير مباشرة حالية أو مستقبلة ، فيا عدا الضرائب على التركات بكافة أنواعها .

(ٹانیا) فرومیہ سنۃ ۱۹۵۹ :

٥ • ه — أذن القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٧ لوزير المالية والاقتصاد (الآن : وزير الحزانة في أن يصدر في مصر قرضين آخرين لتمويل مشروعات الإنتاج وها :

(۱) قرض قصير الأجل – قيمته خممة ملايين من الجنيهات بفائدة ۲ ٪ ، ، ومدته خمس سنوات تبدأ من ۴ أربل سنة ١٩٥٦ وتسدد القيمة الإسمية لجميع سنداله في ۲۰ أبريل ١٩٦١ ، وأصدرتسنداته بالفئات الآتية : ١٠٥٠-١٠٠٠ و-١٠٠٠جنيه. (-) قرض طويل الأجل – قيمته ۲۰ مليون جنيه بقائدة ﴿ ٣ ٪ ومدته

١٧ سنة تبدأ من ٢٥ أبريل سنة ١٩٥٦ مع قابلية الوفاء أو الاستهلاك فى أى وقت
 بعد ١٥ سنة ، أى ابتداء من ٢٥ أبريل سنة ١٩٧١ لفاية ٢٥ أبريل ١٩٧٣ .

وسندات هذا القرض بالفئات الآتية ٥و٠١و٠٠١٠٠٥ جنيه .

وقد طرح القرضان للاكتتاب جملة واحدة وبالقيمة الإسمية وتم الاكتتاب فيهما، وتدفع فائدة كل منهما السنوية كل ستة شهور بواقع النصف، وسند الهما لحاملها وهي وفوائدها معفاة من كل ضريبة مباشرة أو غير مباشرة حالية أو مستقبلة ، فيا عدا الضرائب على التركات بجميع أنواعها .

(مُانثا) فرضه سنة ۱۹۵۸ :

٩ • ٥ - أذن القرار بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٨ لوزير الخزانة فى إصداره بالإقليم للصرى ، وقيمته ١٥ مايونا من الجنبهات ، بفائدة سنوية ٣ ٪ ومدته عشر سنوات تبدأ من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٨ ، مع قابلية الوفاه أو الاستهلاك فى أى وقت بعد سمع سنوات أى ابتداء من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٨ .

وسنداته بالفئات الآتية : ١٠وه١٠٠و٥٠٠و بنيه ، وهى لحاملها وقد طرح للاكتتاب جملة واحدة ، بالقيمة الإسمية ، وتدفع فائدته كل ستة أشهر بواقع نصف الغائده السنوية (في ١٥ مايو و٢٥ نوفير من كل سنة) .

وقيل الا كتتاب فيه بسندات القرض الوطنى المتوسط الأجل ٢٦٪ ((١٩٥٥ ، ١٩٥٨) التي حل ميعاد الوفاء بها في ١٥ نوفير سنة ١٩٥٨ وذلك بالقيمة الاسمية .

وسندات هذا القرض وفوائدها معفاة أيضاً من كل ضريبة مباشرة أو غير مباشرة حالية أو مستقبلة عدا ضرائب الركات بجميع أنواعها ، وقد تم الاكتتاب فيه .

(رابعا) قرصه سنة ١٩٥٩ .

◄ • ٥ – أذن القرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٥٩ لوزير الخزانة في إصداره بالأقليم المصرى، وقيمته ٣٥ مليونا من الجنبيات، بفائدة سنوية ﴿٣٣ ٪ ومدته اثنتا عشرة سنة تبدأ من ٨٨ مارس سنة ١٩٥٩ ، مع قابلية الوفاء أو الانسبلالت في أي وقت بعد عشر سنوات أي أبتداء من ٨٨ مارس سنة ١٩٩٩ لفاية ٨٨ مارس سنة ١٩٩٩.

وسنداته بفثات ۲۰۰۵، ۱۰۰، ۵۰۰، ۱۰۰۰ جنیه وهی لحاملها .

وقد طرح للا كتتاب جملة واحدة ، بالقيمة الإسمية ، وتدفع فأثدته كل ستة أشهر بواقم نصف الفائدة السنوية (في ۲۸ مارس ، ۲۸ سبتمبر من كل سنة) .

وقبل الاكتتاب فيه بسندات قرض الإنتاج الأول القصير الأجل ∀٢٪ (١٩٥٩ — ١٩٦٠) وذلك بالقيمة الاسمية .

(خامسا) فرمش سنة ١٩٦٠

90 - أصدر بمقضى القرار بقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ بميلغ ١٥ مليون جنيه وبفائدة ٢٩٨ بميلغ ١٥ مليون جنيه وبفائدة ٢٨ سنة بهدأمن ١ مارس سنة ١٩٦٠ مع قابلية الوفاء أو الاستهلاك بعد عشر سنوات ، إبتداء من ١ مارس سنة ١٩٥٠ وسنداته لحاملها ، وهي بنفس فئات قرض سنة ١٩٥٩ ، وهي وفوائدها معفاة من كل ضريبة مباشرة أو غير مباشرة ، حالية أو مستقبلة فيا عدا ضرائب التركات . وتدفع الفائدة كل ستة أشهر (في أول مارس وأول سبتمبر من كل سنة) .

بذلك بلنت جملة قروض الإنتاج (بعد استهلاك القرض الأول القصير الأجل) مائة مايون جنيه .

§ V - قرض الأرصدة الاستزلينية الحرة

٤٠٥ - تحتاج المشروعات الإنتاجية التي تقوم بها الحكومة إلى تمويل خارجى بسلات أجنية ، ولما كان البنك الأهلى المصرى يمتلك أرصدة استرلينية حسرة ، وأرصدة مجمدة ، فقد رأت الحكومة أن تستعمل هذه الأرصدة فى التمويل الخارجي

عندما تحتاج إليها ، ولما كان الطريق الطبيعي للحصول عايها من البنك هو شراؤها ولكن لكي يتم الشراء بنبغي أن يتوافر لدى الحكومة فأثفن ، وقد لا يتيسر ذلك في جميع الأحوال ، فتضطر إلى الاقتراض لشرائها ، وقد يكون سعر الفائدة وقتئذ مرتفعاً فتضار الخزانة العامة ، هذا إلى جانب الأثر الانكائي للقرض الذي قد يحدث في وقت غير ملائم ، لذلك أتفقت الحكومة مع البنك على أنه كلما احتاجت إلى مبلغ من الأرصدة الاستولينية الحرة خلال السنوات الحقيلة ، فإنها تعطى للبنك سندات بقيمة ماتحصل عليه ، بسعر فائدة قدره ٣ ٪ ، وصدر لهذا الفرض القانون رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٥٥ بالإذن لوزير المالية والاقتصاد(وزير الخزانة الآن) في إصدار سندات بمصر في حدود مائة مليون جنيه لمدة ١٥ سنة بالقيمة الاسمية ، على أن تسهلك خلال مدة أقصاها ١٥ سنة من تاريخ إصدارها ، ومع إعفاء السندات وفوائدها من كل ضريبة مباشرة أو غير مباشرة حالية أو مستقلة ، ولا تصدر هذه السندات إلا عند الحاجة .

§ ۸ – قروض خارجية

أ برمت عدة اتفاقات بين الجمهورية العربية المتحدة (الإقليم المصرى) وبين بعض الدول تحتوى على قروض وتسهيلات النمانية لتمويل مايلزم لمشروعات برامج التنمية الاقتصادية منها :

فرصه الحسكومة الأمريسكية

١٩٠٥ — اشتدلت المعونة الاقتصادية الأمريكية للحكومة المصرية على تقديم قرض من الحكومة الأمريكية مقداره لا الميوناً من الدولارات ، تدفع ظائدته ويرد أصله بالمسلة المصرية ، ومدته ٤٠ ماما ، وظائدته ٤ ٪ سنوياً ، تدفع على أقساط نصف سنوية ابتداء من ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٧ ، ويدفع أصل الدين على أقساط نصف سنوية أيضاً ابتداء من ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٨ ، ويدفع أصل الدين على أقساط نصف سنوية أيضاً ابتداء من ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٨ ، والفائدة والأصل بدفعان في بنك الاستيراد والتصدير بالولايات المتحدة الأمريكية .

وقد صدر القانون رقم ٩٨٠ لسنة ١٩٥٤ بالترخيص لوزير المالية والاقتصاد (الآن: وزير الخزانة) في عقد هذا القرض .

التسهيعوت الاتفانية الاُفرى :

۱۹۵۸ - هذه النسهالات هند منذ سنة ۱۹۵۸ لتمویل مایازم اشروعات برامج التصنیع من نقد أجنبى فى شكل معدات إنتاج و خبرة فنية ، وهى لیست طایقة تستخدم فى أى غرض ، و إنما أبرمت الأغراض معینة وفى بلاد معینة ، ومها :

- (۱) اعباد من الأتحاد السوفيتي في حدود ٧٠٠ مليون روبل (٣٠٠ و ٩٠ جر ٩٠ جنيه) بفائدة ٢٦٪ بمقتضي اتفاق التعاون الاقتصادي مع الاتحاد السوفيتي
- (۲) اعباد آخر من الاتحاد السوفيتي في حدود ٤٠٠ مليون روبل (بحو ٣٥مايون جنيه) بفائدة لا ٢٪ أيضًا لتفطية تكاليف المرحلة الأولى من السدالعالى بأسوان تقتضى اتفاق آخر . وهناك مفاوضات لعقد اتفاق باعباد آخر لتغطية تسكاليف المرحلة الثانية .
- (٣) ضاف من الحكومة الألمانية الاتحادية للمقود التي تبرم بين المؤسسات الألمانية والهيئات ذات الثان في الجمهورية العربية المتحدة بشروط معينة ، ويبلغ مجموع النسهيلات والضافات مايعادل ٤٠٠ مايون مارك (٣٧٥ مليون جنيه)
- (٤) انفاق مع يوغوسلافيا في يونيه سنة ١٩٥٨ على توريد سلع رأسمالية في حدود
 ٥٣ مليون جنيه .
- (٥) اتفاق مع ألمانيا الديموقراطية في أغسطس سنة ١٩٥٨ على اعباد في حدود
 ٥٤٧ مليون جنيه بقائدة ٢٤٪ .
- (٦) اتفاق مع اليابان في سبتمبر سنة ١٩٥٨ على تسهيلات الميانية في حدود ٣٠ مليون دولار (نحو ١٠٠ مليون جنيه) بشروط تشابه شروط الاتفاق مع ألمانيا الاتحادية .

قرصه البتك لدولى للانشاء والتعمير:

٧٠٥ – وهناك قرض من البنك الدولى للانشاء والتعمير لتمويل مشروع توسيم فناة السويس قدره ٥٦٥ مايون دولار، بفائدة ٢٪ سنوياً (بما في ذلك عمولة ١٪ سنوياً المخصصة لاحتياطى البنك الخاص). وهذا القرض بين البنك وهيئة قناة السويس بضمانة حكومة الجمهورية المربية المتحدة، ويسدد على ١٥ سنة أبتداء من ١٥ مارس سنة ١٩٦٧، وتخصص هيئة القناة من إيراداتها الجارية مبلغاً احتياطياً خلامة القرض.

§ ٩ ــ قروض المؤسسات العامة

فروصيه المؤسسة الافتصادية

١٩٥٧ — تنص الفقرة (و) من المادة الخامسة من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسة الاقتصادية على أن المؤسسة في سبيل تحقيق أغراضها أن تعقد قروضاً مع الحسكومة أو البنوك أو الحسكومات أو الهيئات الأجنبية والمؤسسات الدولية ، وأن تصدر سندات في مصر أو في الخارج للحصول على الأموال اللازمة لأعمالها ، وأن شروط عقد القروض وإصدار السندات تحدد بقرار من رئيس الجمهورية .

وصدر بعد ذلك القانون رقم ۱۸۳ لسنة ۱۹۵۷ ، ينص فى المادة الأولى منه على أنه دريون بندات في حدود ۱۵ مليوناً على أنه دريون للمؤسسة الاقتصادية بالاقتراض أو بإصدار سندات في حدود ۱۵ مليوناً من الجنيهات بضان الحكومة ، على أن تتحمل الحكومة لمدة خمس سنوات من تاريخ صدور هذا القانون فوائد ماتمقده المؤسسة من قروض». وقد زيد الحدالاقمى للافعراض بعد ذلك إلى ۲۵ مليون جنيه عقتضى القانون رقم ۲ لسنة ۱۹۹۰(۱)

 ⁽١) و نصت المادة ٢ من هذا الفانون على أن يقرض البنك الأهل المسرى المؤسسة المبالع التي تعتاج إليها في الحدود المثار إليها (٢٥ مليون جديه) ، أو يكتلب فها تصدره المؤسسة من سندات في هذه الحدود .

فروصيه تمويل عمليات مؤسدة الابنية العامة

۹ - ۹ - أذن القرار الجمهورى رقم ۸۱۱ لسنة ۱۹۵۸ بإنشاء مؤسسة الأبنية المامة (م ۲۷) ، لوزير الخرانة فى عقد قروض لتمويل ما يازم تمويله من عمليات المبالى وذلك فى حدود ۲۰ مليون جنيه ، وتحدد شروط كل قرض وأوضاعه بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح من مجلس إدارة المؤسسة. (۱)

فروحه المجلس الدائم لتغية الانتاج القومى :

• 1 0 - كان المرسوم بقانون رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القوى (م ١١) يرخص الفجلس بأن يصدر سندات في مصر أو في الحارج بضان من الحكومة لتمويل تنفيذ المشروعات التي يقوم بها ، على أن المرسوم بقانون المذكور قد ألنى بمقتضى قرار من رئيس الجمهورية بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٥٧ ، أدرج المجلس في لجنة التخطيط القوى .

وهناك قرض هيئة قناة السويس من البنك الدولى وقد سبق ذكره ضمن القروض الخارجية . (٢)

المطلب الثالث الدن الساثر

١١ ٥ - يتكون الدين السائر من القروض القصيرة الأجل التي تمثاما أذون

⁽۱) كان الفانون رقم ۲۸۱ استه ۱۹۵2 يأذن لوزير الدلية والاقتصاد (وزير الحزانة الآن) في عائد قروض تحويل ما يتزء تديله من عمليات أبنية التعلم التي تقوم بها ،وحسة أبنية التعلم (وهي التي حدث علماء رؤسته الأبنية العامة) وذلك في حدود ١٠ مليون جنيه رفعت إلى ١٣ مليوناً بقنضي قرار رئيس الجمهورية بتاريخ المانوناً بقنضي قرار رئيس الجمهورية بتاريخ ١٨٠ دوليم من الجمهورية بتاء ١٨٠ دوليم الجمهورية بتاء ما القراح بحلس إدارة المؤسسة .

⁽٢) رئجم الفقرة ٥٠٧ ص ٤٠٤ فيها سيق -

الخزائة ، ومن القروض الموسمية التى يقدمها البنك المركزى للحكومة بمقتضى نظامه الأساسى . وقد استعملت أذون الخزانة منذ سنة ١٩٤١ لتمويل محصول القطن ، ثم امتد استمالها في سنة ١٩٤٨ لتخطية ورق النقد الذي يصدره البنك الأهل المصرى، وتستعمل في الوقت الحاضر،منذ مايو سنة ١٩٥٥ تقريل المحصولات الأخرى ، وتحويل المشروعات الإنتاجية التي تقوم بها الدولة ، إلى جانب تحويل محصول القطن وتغطية ورق النقد (١).

§ ۱ – "مويل محصول القطن

المحكومة المحكومة على الحزافة لتمويل محصول القانون وقم ٤٧ لسنة ١٩٤١ مرخصاً المحكومة في إصدار أذون على الحزافة لتمويل محصول القطن لتلك السنة ، إلى جانب القرض اللهى رخص في إصداره للعرض نفسه وقدره عشرة ملايين من الجنبهات ، والذى سبق الحكلام عليه (٢) وكانت قيمة هذه الاذون على الحزافة ثلاثة ملايين من الجنبهات ، ولا يتجاوز أجلها ثلاثة شهور ، ويحدد سعرها عن طريق المناقصة بين المكتنبن .

⁽۱) جرى الممل على أن الاكتتاب في هذه الأؤول بحكول عن طريق تقدم عطاءات على استهارة خاصة (يمكن الحصول عليها من البنك الأهلى وفروعه - أو من البنك الأهل عده برسم وزير الحزائة ، داخل مقاريف منافة ، ترسل إلى البنك الأهلى الصرى ، وأجل هذه يرسم وزير الحزائة المشادات عضاهات ، وكب عنه عنها وعجوز الأون ثلاثة أشهر ، ولا يقبل عماله تقل قبدته الاسمية عن رفض أى عطاء وعجوز الاينار من السطاء إلا جزء منه ، على أنه في هذه الحالة يمتبر مقدم الحالم ، مربطا عن مذه الجزء بنفس السعر القي تقدم الحالم ، مربطا عن هذا الجزء بنفس السعر القي قدم به المعلاء كه ، ويستر المعالم مرفوضاً إذا لم يصل إلى مقدمه ما يقيد قوم ومقرون ألقا وخمون ألقا وحالة ألف جنيه ، وغطر البنك الأهلى من يقبل عطاؤه بقبرله وعليه عند أن المعرف المناس علية بالمحلة المصرية بالبنك الأهلى المسرى علما بوزارة المزانة وتحدل المناس عبداً كبراً (ه مايون ويتول الناق وحالة ألف وخمة وعشرون ألقا ومائة ألف وضعه أو مدون المناس عبداً كبراً (ه مايون وخمون ألقا ومائة ألف وضف مايون وطبون جنيه ،

وتسدد قيمتها مد مضى مدة الثلاثة شهور ، إذ كانت الحكومة تبيع ما تشتريه من القطن بقيمة هذه الأذون ، وتسدد المستحق عليها . وإذا حدث ولم يتوافر لديها المبلغ المستحق فإمها تصدر أذونا جديدة لتحل محل الأذون القديمة .

كذلك أصدرت الحكومة فى سنة ١٩٤٢ أذونا على الخزانة لتمويل محصول قطن تلك السنة ، وذلك بمقتضى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٧ ، وكانت قيمتها ثلاثة ملايين من الجنبهات وأجليا ثلاثة شهور أيضا .

المدار أذون على الخوانة بقيمة ١٩ مليوناً من الجنهات ليمويل مشرياتها من القطن، وتقرر إيداء ماقيمته ٢ ملايين من الجنبهات من هذه الأذون فى قسم الإصدار بالبنك وتقرر إيداء ماقيمته ٢ ملايين من الجنبهات من هذه الأذون فى قسم الإصدار بالبنك الأهلى، وطرح الباقى للمزايدة، وكانت مدة هذه الأذون ثلاثة شهور. ولما وجد فى منه ١٩٥١ أن مبلغ الاثنى عشر مليونا من الجنبهات قد أصبح غير كاف القويل كيات القطن التي كانت الحكومة قد اشترتها من بورصة المقود بعد أن حددت سمراً أدبى لحصول سنة ١٩٥٠ والسنة التالية، فضلا عن مشرياتها من الأقطان المتوسطة التيلة المستولى عليها لسد حاجة المصانع، فقد رفع الحد الأقصى لتلك الأذون المحر ١٩٥٠، ثم إلى ٤٠ مليونا بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥١، ثم إلى ٤٠ مليونا بالقانون رقم ١٩٠٠ اسنة ١٩٥١، ثم إلى ٤٠ مليونا بالقانون

١٩٥٧ سنة ١٩٥٧ صدر المرسوم بقانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٧ مخول العكمومة حقى إصدار أذون خاصة مدتها ثلاثة أشهر أيضاً فى حدود ٥٠ مليون جنيه على أن تستفل لجنة القطن المصرية حصيلتها لشراء القطن من محصول سنة ١٩٥٧ -- ٥٠ ويستخدم المتحصل من بيح القطن فى استهلاك هذه الأذون .

القانون رقم ٣٣٢ سنة ١٩٥٤ مرخماً لوزير المانية ١٩٥٤ مرخماً لوزير المانية والمانية والماني

أذوناً على الحزانة لا مجاوز مجموعها ٦٠ مليوناً من الجنيهات لتمويل ماتشهريه الحكومة من أقطان موسم تلك السنة والسنوات القبلة ، ولتحل محل الأذون التي استعملت من قبل لتمويل محاصيل سابقة ، وفتح حساب خاص لعمليات القطن التي بمول عن هذا الطريق وخصصت حصيلته لسداد الأذون المذكورة .

صدر بعد ذلك القانون رقم ٣٤٧ لسنة ١٩٥٥ الذي أحل محل أذون تمويل القطن ، وأذون تعطية ورق النقد أذوناً موحدة على ماسنييه فيا يلى :

٣ = تغطية ورق النقد

استصلت أذون الخزانة أيضاً لتفطية ورق النقد الذى يصدره البنك الأهلى المصرى، وكان ذلك فى مبدأ الأمر بمقتضى القانون رقم ١١٩ المستعدد (الخزانة) فى إصدار أذون على الخزانة فى حدود مباغ أذن لوزير المالية والاقتصاد (الخزانة) فى إصدار أذون على الخزانة فى حدود مباغ ٥٠ مليون جنيه لهذا الغرض، وقد زيد هذا المبلغ إلى مائة مليون جنيه بمرسوم بقانون بتاريخ ٥ نوفير سنة ١٩٥٠.

۱۷ • — ولما صدر القانون رقم ۷۷ لسنة ۱۹۵۱ بإنشاء بنك مركزى للدولة . (الذي أبطل العمل بالقانون رقم ۱۹۲ لسنة ۱۹۶۸ المشار إليه) . أذن لوزير المسالية (الخزانة) في أن يصدر أذونا على الخزانة في حدود ۱۰۰ مايون جنيه لتفطية ورق النقد على أن ترصد قيمتها في حساب خاص بوزارة المالية (الخزانة) وتتمهد الوزارة بعدم السحب عليها (الفقرتان ۷ و ۸ من المادة ۱۶) ، وبين القرار الوزارى رقم ۲۲ لسنة ۱۹۹۱ الشروط والأوضاع التي تتبع في إصدار هذه الأذون .

410 - ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٥٥ الذي أجاز لوزير للسالية والاقتصاد (الخزالة) أن يصدر بمصر أذونا على الخزالة بالشروط والأوضاع التي يحددها بما لا يجاوز مبلغ ١٥٠ مليون جنيه ، يجوز عند الاقتضاء وبالشروط ذاتها زيادتها بما لا يجاوز خسين مليوناً أخرى من الجنهات بعد موافقة رئيس الجمهورية على

هذه الزيادة، وتحل هذه الأذون محل الأذون الصادرة بمقتضى القوانين رقم ٤١ لسنة ١٩٥٧ السابق ذكرها^(١) وفى السنة ١٩٥٧ عند ١٩٥٠ تمت تصفية الأذون الصادرة لتنطية ورقى النقد بمقتضى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٥.

۾ ٣ ـــ النظام الحالي لاذون الحزانة

الله المحمد المنات أذون الخرانة حتى صدور القانون رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥٥ لا تستخدم إلا لتمويل عمليات شراء القطن بواسطة الحسكومة ، أو لتغطية أوراق النقد التي يصدرها البنك الأهل المصرى ، وكانت القوانين القديمة فيا يتعلق بهذا النوع الأخير من الأذون ننص على قيد حصيلتها في حساب خاص لا يرخص للحكومة أن تسحب منه ، فكان للحكومة حسابان مختلفان ، حساب الأذون والحساب الجارى ، وكان حقها في السحب مقصوراً على رصيدها الدأن في الحساب الجارى ، أما حساب الأدون فكانت وظيفته الرحيدة أن يسجل قيمة الأذون التي تصدرها الحكومة ، وبعد ذلك كان القسم المصرفي في البنك الأهلى يحول هذه الأذون إلى قسم الإصدار بنكنوت جديد يدخل في التداول بالطرق التجارية العادية من خصم أوراق تجارية وسافيات وما إلى ذلك .

وقد أبقى القانون رقم ٧٤٣ لسنة ١٩٥٥ على هذا النظام وعلى حد المائة والخمسين مليونًا من الجنيهات (مع إمكان زيادتها إلى ٢٠٠ مليون بموافقة رئيس الجمهورية)، ولمكنه وحد حسابي الحكومة لدى البنك المركزي إذ ضم رصيدها الدائن في حساب

⁽۱) ومن جهة أخرى ألن الفانول وقع 40 لسنة 1841 يمتشفى الفانون وقع 177 اسنة 1907 بإصفاد فانول البنوك والائتيان (م 1) وحل عمله قرار من رئيس الجهورية وقع 717 لسنة 1907 بإنطام الأسامى فينك المركزى ، يتلوخ 16 يوليه صنة 1907 ·

الأذون إلى رصيدها في الحساب الجارى . ويؤدى هذا التعديل إلى إعطاء الحكومة الحقى في أن تستغيد من إصدارها للأذون ، فتسحب من حصيلتها المبالغ اللازمة لتمويل المشروعات الإنتاجية لفترات قصيرة إلى أن تتمكن من تمويلها بوسائل أخرى ملائمة فتلني الأذون عندئذ ، كذلك يتيح القانون رقم ٣٤٧ لسنة ١٩٥٥ تمويل شراء المحصولات الأخرى غير القطن ، كالقمح .

ع ع ـ القروض الموسمية

• ٧٥ - يدخل في الدين السائر أيضاً القروض الموسمية التي يقدمها البنك الأهلى المصرى للحكومة بمقتضى المادة ١٥ من قانون البنوك والاثبان (الصادر به القانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٧) ، والمادة ٧ من قرار رئيس الجهورية رقم ٢١٧ بتاريخ ١٥ يوليه سنة ١٩٥٧ بالنظام الأساسي للبنك المركزي ، التي ترخص للبنك في أن يقدم قروضاً للحكومة لتفطية ما قد يكون في الميزانية العامة من عجز موسمي بشرط ألا تزيد قيمة هذه القروض على ١٠ ٪ من متوسط إيرادات الميزانية العامة في خلال السنول الثلاثة شهور أخرى وهكذا ، على أن تؤدى خلال اثني عشر شهراً على الأكثر من تاريخ تقديمها . وتعين الشروط الخاصة بهذه القروض بالاتفاق بين الحكومة والبنك وذلك وفقاً لحالة النقد والاثبان وقت تقديمها (١٠) .

 ⁽۱) کاف الفانون رقم ۷۰ لسنة ۱۹۰۱ بإنشاء بنك مركزى الدولة يحتوى على نس محائل هو القفرنان الثانية والثالثة من المادة ۱۰ منه .

بيان عن حالة الدين العام المصرى

في آخر كل من السنوات ١٩٥١ إلى ١٩٥٨ (بملايين الجنيهات) (١)

130%	1907	1907	1900	१९०६	1904	1404	1701	ا <u>ُولا — التروض</u>
								(١) ــ الدرش الوطق (م ق ٩٠ لسنة ١٩٤٣)
٠و١٧	٦٧,٠	٦٧٠٠	٠,٧٠	٦٧,٠	٠و١٧	٠و٧٧	٦٧,٠	قرش [†] ۲۰٪ (۱۹۲۲ – ۱۹۷)
-	119"	119.	119.	٠ و١١	ا .و۱۱	119"	۱۱,۰	$(\bullet \bullet) - (\bullet \bullet) \cdot (\bullet \bullet)$
								(س) _ قروش فلسعاين (ق ۹۰ اسنة ۱۹۶۸)
٠وه١	109.	109.	109.	109-	109-	1090	ا ،وہ۱	قرش ۲۰۰۰ (۱۹۰۱ — ۱۰۰)
٠وه١.	100.	109.	109-	109.	109.	109.	109.	(44 — 1979) \/, Y »
	_		_	۱۰,۰	109.	109.	-	(ح) _ قرش التعان ٢٦٪ (١٩٥٤ — ٥٥)
				`				(5) ــ قروش الانتاج الأولى :
				1				(ق ١٩٠٣ لسنة ١٩٠٤) :
٠٠٠٠	1191	٠و١٠	1.90	-	-	_	-	قرش 🖟 🖟 (۱۹۶۱ — ۷۰)
٠٠٠٠	1191	1090	1.9.	-	-	-	_	(To - 197E) "/, " »
٠ وه	۰, وه	*,*	•9•	-	-	_	_	* 47. (POP1 - · r)
				,				(هر) _ اروض الإنتاج الثانية:
					1		ĺ	(قى ٧١ لسنة ٢٠٠١) :
4.90	٠ و٢٠	٠,,٠	—	-	-	—	-	قرش 🖓 🏸 (۱۹۷۱ — ۷۲)
891	٠,٠	۰,۰	-	_	-	 —		(1111) 1/ 14/
								(9) ــ قرض الإنتاج الثالث :
109"	—				_	-	- 1	(& AVI LLS APPR) 7.\"(+7PP_APPR)
	-							ثانياً - سندات الإصلاح الزراعي :
44.	74.47	۷۳٫۷	1697	1490	_	_	_	(ق ۲۰۰ لسنة ۲۰۸ و ۱۹۸ لسنة ۱۹۰۸)
								المائيًا — أفوت الحزانة
								(1) ــ لتمويل محصول الفطن
		i						- أذول عرجب ق ٤١ اسنة ١٩٤٦ و ق ٩٠
_	_			729-	٠,٧٧	٤٠,٠	409.	و ق ۱۲۸ اسنة ۱۹۶۱
_ [_	-	-	_	٧٠,٠	1.9.	_	 أذون خاصة بموجب ق ٢٩٤ لستة ١٩٥٧
_	-		_	2\29		_	_	- أذون عرجب ق ٢٢٢ لسنة ١٩٥٤
								(س) _ لنطاء ورق النقد
_	-	_	-	00.	,.	٧٠,٠	٠,٠	أَدُونَ بِمُوجِبُ قَ ٥٧ لَمِنَةُ ١٩٥١
								(ح) أذون موحفة سادرة
17.9.	10.5.	1879-	419.	I	_		_	بموجب قانون ٧٤٧ لبنة ١٩٥٥
_					_	4149.	4462.	الجموع السكل

⁽١) البنك الأمل الصرىء النشرة الاقتصادية : الجلد ٨ و١٩٥٠» و٩ و١٩٥٦، و١٧ و١٩٥٩.... التسم الإحصائي سلا يتشمل رقم سنة ١٩٥٣ مبلغ مليون، جنيه أذونا أصدرت بقانون ٢٩٦ لسنة ١٩٥٣ فى شأل شراء اللعلن ·

القىمالرابع لمازانىسسة"

معرمة ۱۵ – مادي، عامة

تعريف الميرانية :

۵ ۲۱ - الميزانية (۲) بيان تمدادى ، تقديرى ، مقارن ، انفقات وموارد هيئة عامة عن مدة قادمة (۲) . وهى تشتمل على قائمتين ، إحداها تدرج فيها الفقات ، والأخرى تدرج فيها الإيرادات ، وكل قائمة منهما تذكر تفاصيلها فى جداول كثيرة ، يكن مجموعا مجلوًا كبيراً قد يبلغ عدد صفحاته الألف صفحة تقريباً .

⁽١) بعش المراجع :

Buki A., The Budget in governments of to-day, 1934 — Baudhuin, F., Precis de finances publiques, I, Bruxelles, 1949. — Heinig, K., Das Budget, 3 vol., 1949 — 51, Tuebingen — Laufenburger, Finances publiques comparées, 1951, Budget, 1948

Jèze G., Le Budget 1910 — Stourm, R., Le Budget, 1913.— Bisson, A., Budget, trésor Contrôle 1943.—Weichmann. H. et Wawreneck, C., Neuordnung der oefentlichen Hanshalte, Hamburg, 1952 — Institut de Dr. Comp. de l'Université de Paris, La réforme Budgétaire, 2 vol. 1954 — Bosse P., Finances publiques, budgét et politique budgétaire, 1954.

Bridges, E., Treasury Control, 1950.—Chubb, B., The Control of public Expenditures.

Willoughby, W., F., The National Budget System, Baltimore, 1927 — Naylor, E. E., The Federal Budget System., 1941 — Wilmerding, L., The Spending Power, 1943.

Cschkel, S., Le Mécanisme des Finances Seviétiques, 1946 — Batyrov et Sitnine, Les Finances et le crédit en U. R. S. S., 1948. — Bouteiller, G., de., Le Budget en U. R. S. S., Algor 1949.

⁽۲) الميزانية Le Budget

ولليزانية بيان قعم اهى الأن كلا من النفقات رالإيرادات مقسمة إلى أبواب متتابعة ولسكل نوع من النفقات باب ممين ، وكذلك الأمر بالنسبة للايرادات .

وهى بيان تقريرى لأمها تشمل التقدير النقدى لكل وع من أنواع النفقات التى ينتظر إنفاقها،ولكل وع من أنواع الأبرادات التى تنتظر جبايتها .

وهى بيان مقامه ، لأنها إذ تجمع بين النققات من جهة والإيرادات من جهة أخرى ، تمكن من مقارتها بعضها بيعض ، فيستطاع معرفة ما إذا كانت الميزانية متواشرة ، أى تساوى إيراداتها نققاتها ، أو بها فائصه أى تريد إيراداتها على نققاتها ، أو بها مجيز أى تريد فقاتها على نققاتها .

والربيئة العامة إما أن تكون الدولة أو هيئة محلية كالإقليم أو المديرية أو البلدة . وتعمل الميزانية لمدة قادمة ، ولذلك فكل ما تشتمل عليه من أرقام إنما هو تقديري واحيالي .

وسيكون كلامنا هنا قاصراً على ميزانية الدولة .

الحيرًانية والحساب الخشامى :

۳۲۳ — ينبغى أن نفرق بين الميزانية والحساب الختامى (۱) فالميزانية بما أنها تتملق بمدة قادمة فهى تحتوى على تقديرات قد تتحقق وقد لا تتحقق . أما الحساب المختامى فهو بيان للنفقات التي أفققت فعمو والإيرادات التي جمعلت فعمو خلال مدة انقضت : فالميزانية توضع قبل السنة المالية وتتضمن تقديرات ، أما الحساب الختامى فيوضع بعد انتهاء السنة المالية ، وبيين المدى الذي بلنته صحة هذه التقديرات .

⁽١) الحباب الحتاى Compto Final بالغرنسية x و Final eccount بالانجايزية .

ولكل من المزانية والحساب الختامي أهميته .

وأهمية الحساب الختاى أعظم بالنسبة المؤرخ أو الإحصائى ، لأن عملهما يستمد على تسجيل ما مضى وتفسيره . أما بالنسبة الرجل السياسة فأهمية الميزانية أعظم ، لأنها تعتبر خطة للممل تضعها الحكومة وتصور فيها برنامجها الذى تمتزم تحقيقه فى المدة الممينة لهذه الخطة تصويراً رقية مقاران ، والتصوير الرقى أصدق فى الكشف عن الأهداف ، ولهذا أهميته فى البلاد الديموقراطية ، حيث تصل الأحزاب إلى الحسكم على أساس برامجها .

الحيزانية والميزانه :

الميزانية والميزان . والميزان (١) بيان يدرج فيه ما في حوزة المولة من حقوق ، وما في الميزانية والميزان . والميزان (١) بيان يدرج فيه ما في حوزة المولة من حقوق ، وما في ضمها من ديون في لحظة معينة ، أو كما يقال في الموف التحارى : قائمة بأصول وخصوم الدولة في قام يح معين . وقو لنا في تاريخ معين يظهر الفرق الأساسي بين الميزان من جية ، والميزانية والحساب الختامي من جية أخرى ، لأن هدين يمكو مان عن فترة من الزمن .

ويلاحظ أنه ليس من السهل عمل الميزان، لأن من موجودات الدولة ما لايستطاع تقدير قيمته النقدية على وجه الدقة، كالمتاحف والآثار والطرق والميادين.

الميرًانية القومية والحسابات القومية (٢)

٢٥ - الميزانية القومية مصطلح حديث ، يقصد به التقديرات الكية المتوقعة

⁽١) المِنْالِ le Bilan بالقرنسية و Balance sheet بالأعمارية

⁽r) لليزانية الفومية : Budget national ... الحسابات الفومية :Comptee de la nation

للنشاط الاقتصادى الكلى لبلد من البلاد بقطاعيه الخاص والعام ، في علاقاته الداخلية ومع الخارج ، خلال مدة قادمة (ex ante) هي سنة في الغالب . وهي تختاف عن ميزانية الدولة في أنها تضم تقديرات النفقات والايرادات المتوضة لعلا مم كلها حكومة وأفراداً أثناء مدة قادمة ، يبيا تقتصر ميزانية الدولة على تقدير النفقات والإيرادات المتوقعة للمحكومة فقط .

والميزانية القومية تحتوى على عنصرين: النفقات القومية ، أى الإنفاق الكلى ، والايرادات القومية ، أى الطلب الكلى . فالنفقات القومية بمثل جملة الأموال والحدمات المتوقع أن تستهلكها وتدخرها البلاد ، بيما بمثل الايرادات القومية نتاج النشاط الاقتصادى بمختلف أنواعة .

ومقارنة المناصر التى تسكون الميزانية القومية تحدد سياسة الدولة لتحقيق العالة الكاملة وزيادة الدخل القومى . فاذا كان الانفاق السكلى غير كاف ، وجب على الدولة ، بواسطة الاستثمارات والنفقات الاجتماعية ، وبواسطة سياسة ضريبية ملائمة .أن تشجع الميل إلى الاستهلاك والاستثمار حتى تحسل على التوازن الاقتصادى ، لهذا كانت المرزانية القومية بالفة الأهمية .

أما الحسابات القومية فهى مصطلح حديث أيضا يقصد به الدراسة الكمية النشاط الاقتصادى الكلى للبلاد خلال فترة القضت (ex post) ؛ وهى بذلك تحتلف عن الحساب الختامى الذي يقتصر على بيان فقات الحكومة التي صرفت فعلا ، وإبراداتها التي حصلت فعلا عن مدة أنقضت .

فالقصود من هذين الصطلحين الحديثين إعطاء فكرة عامة جامصة عن التشاط الاقتصادى الكلي للبلاد بقطاعيه الخاص والعام، إما عن مدة قادمة (الميزانية القومية). أو عرب مدة منقضية (الحسابات القومية).

والدراسة التي تقوم بهذا البحث يطلق عليها ﴿ الْحَاسِبَةِ القوميَّةِ ﴾ (١١ .

والميزانية القومية بوجه عام نظام من أنظمة الدول الرأسمالية المتقدمة ، ووضعها وصط بين ميزانية الدولة والخطة الاقتصادية ، وهي محاولة للتوفيق بين النظام الرأسمالي ومقفضيات الحياة الاجماعية الحالية ، وبين مصالح الجماعة ومصالح الأفراد ، أى بين التنظيم والحرية .

وقد أدخل نظام الميزانية القومية في بعض الدول في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية ومن بيمها إمجاسرا وهولاندا والسويد والدويج.

٣ = أهمية الميزانية من الناحيتين المالية والقانونية

و ٧٥ — الميزانية ضرورية مهما كان شكل الحكومة ، إذ بدومها لا يمكن أن تسير المصالح العامة سيراً منتظا ، وهي بهذا تعتبر وثيقة إدارية تبين فيها النفقات والإير ادات الاحيالية المستقبلة ، غير أن لها في الحكومات النيابية فوق ذلك أهمية خاصة ، إذ يجب أن يعتمد البرلمان مشروع الميزانية وأن يحيزه . ولهذا فهي تعد في ظل النظام البرلماني عمل مهازة (Acte d'autorisation) إلى جانب كومها عمل تقدير (Acte d'évaluation) فيجاز للحكومة بمقتضاها إنفاق المصروفات وعصيل الإير ادات الواردة بالميزانية .

وقد أصبح اعباد البرلمان للميزانية مبدأ من مبادى. القانون العام في كل الدولة ذات الحكومة النيابية .

⁽١) الجانسية اللومية: Comptabilité nationalo

الشكييف القانوتى للميزانية (١)

٣٦٥ — عند البحث في الطبيعة القانونية الديرانية ينبني أن نفرق بين الديرانية نفسها وبين قانون ربطها . ذلك أن الميزانية ، كاسترى فيا يلي ، تقوم الحكومة بتحضيرها في معظم الدول ثم تعرضها على الهيئة التي تمارس السلطة التشريعية لاعبادها، فإذا وافقت عليها صدر بها في معظم الدول قانون يعرف « بقانون ربط الميزانية »

أما الميزانية نفسها فإنها تمتبر ، رغم موافقة الساطة النشريسية عليها ، عملا إدارياً لا من جهت الموضوع فحسب (إذ هي لا تقرر قواعد عامة ودائمة) ، وإنما من جهة الشكل أيضاً ، إذ هي خطة تمدها الساطة التنفيذية لتنظيم الانفاق والإيراد عن مدة معينة ، وهذا اختصاص من اختصاصاتها ـ والسلطة التنفيذية تمارس اختصاصاتها في شكل قوارات (٢) .

أما قانون ربط الميزانية فإنه يعد عملا تشريبياً من جهة الشكل فقط، لأنه صادر عن السلطة التشريبية، في الشكل الذي تصدر فيه القوانين. أما من جهة الموضوع فهو ليس سوى عمل إدارى ، لأنه لايحتوى عادة على أية قاعدة عامة جديدة، ولا يعطى للحكومة أى سلطة أو حق لم يكن لها من قبل بمقتضى القوانين السارية ، فالإيرادات التي تستعليم الحكومة تحصيلها ، والنفقات التي يؤذن لها بالقيام بها كلها

⁽١) أنظر الآراء الحُتانة في التسكييف القانوني للمؤانية في المراجع الآدية :

مبادىء ملم لمالية العامة واللمريم المالي ، للدكتور عجد هبد الله العربي ، الجزء الثالث ، في الية الهواة العامرة 1978 ص.٣ وما بمدها . ومقال الاستاذ جنر في مجلة علم المالية والمقديم المالي سنة 19.9 ، Jèss, G.Lo Budget au point de voe juridique ، 19.9

Gneist, Budget und Geseta, Berlin. 1879.—Arcoleo. II. bilancio dello Stato e il sistema parlamentare. Nepoli. 1880.—Laband, Staatsrecht, Bd. II, 1883.—Haenel. Das Gesets in formellen und materiellen Sinne. Berlin. 1886.—Seligmann. Das Begriff des Gesetses in formellen und materiellen Sinne. 1886.

⁽²⁾ Zenebini, G.; Diritto Annalmistrativa, J. 222.

ناتجة عن قوانين سابقة والحكومة الكي تمارس حقوقها هذه الإجازة على بجب أن يصدر لا بدلها من الحصول على مجازة دورية سنوية غالبا ، وهذه الإجازة على بجب أن يصدر عن المجالس النيابية لأسباب سياسية ودستورية ، ولكما تغلل عملا إدارياً ، ولذلك فان هذا العمل بجب أن يكون في حدود القوانين السارية (intra legem) ، ولا يتبغى أن يحتوى مشروع الميزانية على إيرادات أو نفقات لا تجد أساساً لها في قانون قائم ، وهذا مبدأ متفق عليه بين الكتاب ، وينص عليه بعض الدساتير ، كالدستور الإيطالي لسنة ١٩٤٨ (م ١٩٨٨)

وينبى على كون قانون ربط الميزانية قانونا من جهة الشكل فقط أن عدم إدراج أى دين على الدولة في الميزانية لا يسلب صاحب هذا الدين حقه، ويمزز هذا الرأى أن الميزانية في حد ذاتها، وبصرف النظر عن قانون ربطها، نظل عملا إدارياً رغم مواققة المجالس النيابية عليها، ومن الطبيعي أن العمل الإدارى لا يستطيع أن يسلب حقاً، ولا ينبغي أن يطبقه القاضى إن هو فعل ذلك.

تی مصر

و و الدور الميزانية الميزانية يكون بقانون الميزانية قبل ابتداء السنة للالية يسل الميزانية الميزانية الميزانية الميزانية الميزانية الميزانية الميزانية القديمة حتى يصدر القانون بالميزانية الميزانية القديمة حتى يصدر القانون بالميزانية الميزانية الميزانية الميزانية الميزانية الميزانية الميزانية الميزانية لا يتضمن عادة قواعد عامة مجردة وإنما هو تحديد للايرادات من مصادرها ، وتوزيم لها على مصارفها العامة بما يكفل سير مرافق الدولة في فترة محدودة من الزمن هي في الفالب عامواحد : وهذا العمل بطبيعته عمل تنفيذي إداري ، ولسكن من الربطة التشريعية التي الميزانية التشريعية التي

تمثل إرادة الأمة فى أفرادها نوابًا وشيوخا . ولمما كانت أغلب أعمال السلطة النشريمية تصدر فى شكل قوانين كانت الميزانية تربط هى الأخرى بقانون » (١)

وظلت الميزانية تصدر بقانون حتى بعد إلغاء دستور سنة ١٩٣٣ وصدور الإعلان الدستورى بتاريخ ١٠ فبرابر سنة ١٩٥٣ رغم عدم وجود نص صريح يلزم بذلك

٩٣٥ - وقد أفى قسم الرأى بمجلس اللولة (فى يوليه سنة ١٩٥٩) بأنه لا يجوز، فى ظل دستور سنة ١٩٥٩، إصدار الميزانية بقالون، وأن الأداة الصحيحة الإصدارها هى قرار من رئيس الجميرية.

 ⁽¹⁾ حَجُ عَكَمَة النَّصَاء الأداري بِتَارِخُ ١٩٠٣/٤/٧٧ ــ تَعُومَة عِلَى النَّولَة ; س ٧ - ٣ س ١٠٠٠.
 (٧) ثني اللَّادَة ١٠٥ من درجه و سنة ١٩٥٨ من أنه كره عرص من موسمانا إنه المامة.

 ⁽٧) تنس المادة ٢٠١ من دستور سنة ٢٩٥١ على أنه أد عيب مرض مصروع الميزانية العامة
 المعلق على مجلس الأمة قبل أنتهاء السنة المالية بثلاثة اشير على الاعل ليحته واعباده • وتقر الميزانية بإياراً!

[«] ولا يجوز لجلس الأمة إجراء أي تعديل في المعروع إلا بموافقة الحسكومة » ·

واعتمد في ذلك على أن إصدار الميزانية بقانون مخالف طبيعها ، لأمها لا تمدو أن تكون عملا تنفيذيا محتاء باعتبارها بر نامجا تمده السلطة التنفيذية مقدما لبيان سير أعمالها خلال السنة المالية ، أما القانون فهو عبارة عن مجوعة من القواعد العامة المجردة الى تتضمن أمراً أو مهيا ويكون لها جزاء ، الأمر الذي لا يتفق مع طبيعة الميزانية من حيث وصفها القانوني . وأنه لما كان اختصاص السلطة التشريعية في اعبادها للميزانية ليس إلا مظهراً من مظاهر الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية ، وليس هناك ما يازم بأن يكون هذا الاعباد في شكل قانون ، بل يكني في ذلك قرار يصدره المجلس التشريعي.

وأنه تأكيداً لذلك صدر الدستور الجديد (دستور سنة ١٩٥٦) ولم يتضمن أى نص يلزم بإصدار الميزانية بقانون متمشيًا فى ذلك مع الأوضاع الصحيحة الّى تمتبر الميزانية عملا مرض أعمال السلطة التنفيذية .

وأناعمال السلطة التنفيذية يتولاها وبمارسها رئيس الجمهورية وفقا لنص المادة ١١٩ من الدستور (سنة ١٩٥٦) ، وأن م ١٠١ قد أشارت إلى أنه لا يجوز لمجلس الأمة إجراء أى تعديل فى مشروع الميزانية العامة للدولة إلا بموافقة الحكومة ، الأمر الذى يستفاد منه أن الدستور قد أماط بالسلطة التنفيذية حق إصدار ميزانية الدولة ، وكذلك الميزانيات الملحقة بها فى صورة قرار يصدر من رئيس الجمهورية .

وأنه لوكانت الميزانية تصدر بقانون لماكانت هناك حاجة إلى نص الفقرة الأخيرة من م ١٠١، ولأصبح هذا النص لنواً لا قيمة له ومتمارضا مع قواعد التفسيرالتي تقضى بأن إعمال النص خير من إهاله .

وأنه يؤكد هذا التفسير ما نصت عليه م ١٣٣ من الدستور بأن لرئيس الجمهورية حق الاعتراض على مشروعات القوانين وفى هذه الحالة "رد إلى مجلس الأمة ، فاذا أفرها الجلس بموافقة ثلثى أعضاً أعتدرت قانونا وأصدرت، وأن هذا الرضع يتعارض نع إصدار الميزانية بقانون ، إذ لو صح هذا الإجراء لجاز لمجلس الأمة إدخال تعديلات لا يوافق عليها رئيس الجمهورية ، بالأغلبية المذكورة ، وهو أمر لا يتفق مع ما تقضى 4 المادة ١٠١ السابق ذكرها .

وقد أخذ بهذا الرأى وصدرت الميزانية العامة للدولة والميزانيات الملحقة والمستقلة بقرارات من رئيس الجمهورية ابتداء من ميزانية سنة ١٩٥٧ -- ١٩٥٧ (وهى أول ميزانية تصدر بعد دستور سنة ١٩٥٩)

ولما صدر الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة سنة ١٩٥٨ لم يأت تجديد في هذا الشأن، إذ أعاد نص المادة ١٠١ من دستور سنة ١٩٥٧ في مادته ٣٣، ولا تجد به نصا يقابل المادة ١٤٣ من دستور سنة ١٩٧٣ واستمر اصدار الميزانية بقرار من رئيس الجمهورية.

٣٥ - وهذا الرأى ، كما هو واضح ، يخلط بين الميزانية نفسها وهى - كا سبق أن بينا - عمل إدارى شكلا وموضوعا ، وبين قانون ربط الميزانية وهو قانون من حيث الشكل فقط .

والميزانية إذ تظل عملا إداريا لا ينطبق عليها نص المادة ١٣٣ من دستور سنة ١٩٥٦ ، لا نه خاص بمشروعات القرانين ، وبذلك لا يكون هناك تعارض بين هذه المادة ونص الفقرة الا خيرة من المادة ١٠١ ، ومن المسير أن نستنتج من عدم نص واضع الدستور على إصدار الميزانية بقانون أنه أراد إصدارها بقرار من رئيس الجمهورية ، وإلا لنص على ذلك صراحة لأن الاختصاص المالى للبرلمان اختصاص أصيل ، أسبق من اختصاصه التشريعي ، بل هو علة وجوده .

ويكنى أن ينص على ضرورة اعاد مجلس الأمة لمشروع للبزانية لكى تصدير الميزانية بنافون ، لأن اعاد للبزانية من الاختصاصات الدستورية السلطة التشريعية ، والأداة الأصلية التي تعبر بها السلطة التشريبية عن إدادتها فيا يدخل في اختصاصها من مسائل عامة هي « القانون » (١) .

ملحقات الميزانية (٢):

• ٣١٥ - محدث أحياناً أن يتضمن قانون ربط الميزانية نصوصاً غريبة عن الميزانية ، إذ تنتبر فرصة تقديمها إلى البرلمان للاعباد وتدرج معها نصوص تشريعية حقيقية شكلا وموسوعاً ، أى قواعد عامة ودائمة ، يقصد بها فى معظم الأحوال تقرير ضرائب جديدة فنى مثل هذه الحالة يكون قانون ربط الميزانية محتوياً على شيئين متميزين :

(١) الميزانية ، وهي عمل إداري من حيث الشكل والموضوع .

(ب) النصوص التشريعية الملحقة بها : وهى قوانين من حيث الشكل والموضوع .
 والغرض من إقحام نصوص تشريعية فى قانون ربط الميزانية تلافى الإجراءات الطويلة التي يمر بها القوانين ، وتحرى السرعة فى تقريرها .

وهذه الطريقة كانت متبعة بكثرة في فرنسا في فترة ما بين الحربين العالميتين ،

 (١) تارس السلمة القصريمية بعنى اخصاصائها في شكل « قرارات بريالية » ولكنها اختصاصات تنجيس عادة في دائرتها العاشلية (لا في المسائل العامة) كإفرار الملائحة الداخلية » أو مسئولية وزير » أو رض الحسانة عن نائب »

وعاً يعرز ألدول بأن إغفال النمن في دستور سنة ١٩٥٦ هلي إصدار الميزانية بقانون لا يدل هلي أعلى إدارة واضع المستور هلي تغيير العلم بقائل المتوافق على المستور هلي تغيير العلم بقائل المتوافق المستور المستور المستور على المستور المستور على المستور المستور على المستور على المستور على المستور المستور المستور المستور المستور على المستور المستور على المستور على المستور على المستور على المستور على المستور على المستور المستور على الم

(۲) سليفات البزانية : Adjonotions budgétaires في الجائزا riders في الجائزا riders في الجائزا

وألمناها دستور سنة ١٩٤٦ (م ١٦) إذ نص على أن قانون الميرانية لا يجب أن يحتوى سوى نصوص مالية بحتة ، ومع ذلك فهذا النص لم يطبق بدقة .

وفى مصر حاولت الحسكومة فى سنة ١٩٣٩ أنباعها ، إذ ألحقت بمشروع لليزانية قانوناً يفرض رسم أيلولة على التركات ، ووافق مجلس النواب على مشروع الميزانية والقانون الملحق به ، غير أن مجلس الشيوخ لم يقبل الأخذ بنظام الملحقات ، ووافق على مشروع الميزانية وحده ، بعد أن رفع منه مشروع قانون رسم الأيلولة على التركات .

٣٣ - وطريقة ملحقات الميزانية معيبة للأسباب الآتية :

- (١) لأنها غير منطقية ، فقانون ربط المزانية قانون مؤقت ، لا تتعدى مدنه السنة المالية فليس من المنطق أن يضمن تشريعات عامة ودائمة .
- (ب) لأنها خطرة، فالمادة أن تنظر الميزانية بالمجالس النيايية فى شى، من السرعة، وهذه السرعة لا تلائم نظر القوانين المادية، الذى يقتضى الديث فى دراسة القوانين وتبين أهدافها وما يترتب على تقربرها من نتائج.
- (ح) لأن وجود نصوص تشريعية حقيقية مع الميزانيات المختلفة يربك تشريع الدولة ، فيغدو من الصعب في المستقبل الرجوع إلى نصوصه لتشتّبها في ثنايا قوانين ربط المزانيات المتتالية .

٣٤ _ أهمية الميزانية من الناحية السياسية

٣٣٥ - للميزانية من الناحية السياسية أهمية كبرى فى الدول دامث النظام النيابي. لأن إلزام السلطة التنفيذية بالتقدم كل سنة إلى البرلمان ، لكى يجيز لها صرف النظات وتحصيل الإيرادات ، يمنى إخضاعها لرقابته الدائمة ، ورقابة البرلمان للحكومة تظهر عن طريق مديل الاعتمادات التي تطلبها الحكومة أو رفضها، أو رفض مشروع للميزانية الله يقدم إليه. وترجع معظم الانقلابات الدستورية إلى اضطراب الأحوال للالية وما يترتب عليه من مطالبة الشعب بتوسيع مدى سلطته فى الإشراف على المسائل المالية للدوة .

ويمكن القول بأن القوة السياسية فى الدولة تميل إلى أن تتركز فى يد السلطة صاحبة حق اعباد الميزانية ، فنى الدول ذات النظام النيابى تكاد القوتان السياسية والمالية تتركزان فى يد ممثلى الأمة فى المجالس النيابية . أما فى الدول ذات النظام الدكتاتورى فتتركز السطتان السياسية والمالية فى يد السلطة التنفيذية .

واعباد الميزانية من البرلمان من شأنه زيادة الثقة بمالية الدولة ، لأن اخصاع مالية الدولة لرقابة دقيقة وعلنية ببعدها عن تحكم رئيس الدولة ، ويقلل من المفاجآت التي يخشاها دائموا الدولة .

٣٥ - أهمية الميزانية من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية

٣٤٠ — الميزانية أهمية من الناحيتين الاقتصادية والاجهاعية لا تقل عن أهميتها من الناحية السياسية إن لم تفقيا ، إذ تستطيع الدولة بواسطتها أن تمدل في توزيع الدخل القومي على الطبقات المختلفة المجتمع وعلى الأفراد عن طريق الضرائب والنفقات العامة . وتستطيع بزيادة الضرائب أن تزيد ما تقتطمه من دخول بعض الأفراد ، لكي تزيد ما توزعه على غيرهم عن طريق النفقات العامة .

وقد أصبحت رسالة الميزانية في عصرنا الحاضر وفي الدول المتقدمة اقتصادياً أكثر اتساعاً بما كانت عليه فيا مضى فلم تمد الميزانية السل الذي تقدر بواسطته الإيرادات والنفقات ويؤذن بها فحسب، وإبما أصبحت تهدف أيضاً إلى تحقيق العالة الكاملة وإلى تسبئة القوى الاقتصادية الساطلة، والمساهمة في زيادة الدخل القومي ورفع مستوى الحبيثة.

تفسيم وراسة الحيزانية ᠄

٥٣٥ - ندرس فيا يل فى فصول متتابة: نشأة الميزانية وتطورها، ثم قواعدها ، ثم المراجل التي تمر بها من تحضير ، وإعباد ، وتنفيذ ، ومراقبة .

٥٣٦ — نشأ حق عمثل الأمة في مناقشة ميزانية الدولة واعبادها تدريجياً ، فيذا بحق النواب في الموافقة على جباية الضرائب . ثم امتد إلى مناقشة الأسباب الداعية إلى فرضها ، والرقابة على كينية إنفاق الأموال المتحصلة منها ، ثم لم يلبث عندا الحق أن شمل جميع الإيرادات وجميع النفقات ووجوب اعبادها كل سنة .

وسد إجلترا أول حولة نشأت فيها المبادى، التي تقوم عليها فكرة الميزافية الحديثة ، ثم تلتها فرنسا وممهما انتقلت تلك المبادى، إلى جميع الدول الحديثة ، وهذه المادى، ثلاثة :

- (١) مبدأ اعباد البرلمان للايرادات العامة .
 - (٢) مبدأ اعتماد البرلمان النفقات المامة .
- (٣) مبدأ الاعباد الدورى للايرادات والنفقات.

وقد كان الماوك أتناه العصور الوسطى ينفقون على حاجات الدولة من دخل ممتلكاتهم الحاسة ، إذ لم تمكن هناك تقرقة بين ماليهم ومالية الدولة ، وكان من الطبيعي ألا يطالهم الشعب في تلك العصور بالنظر في كيفية تدبيرهم لمواردهم ، ولا في كيفية إنفاقهم ، إلا أن الملوك لما بدوأ يطلبون من رعاياهم ، في الظروف غير المادية كأوقات الحروب ، إعانات أو ضرائب استثنائية مؤقة ، وأسرف بعضهم في فرض تلك الضرائب الاستثنائية ، أدى ذلك إلى قيام ثورات محتلفة ، وإلى مطالبة الشعب بأن يوافق ممثلوه على هذه الضرائب ، وكان من أثر ذلك أن أصدر الملك شارل الأول في سنة ١٩٦٨ ويقة إعلان الحقوق (Pottion of Rights)

قور فيها خرورة موافقة نواب للمكلفين على ما يغرض من ضرائب . وقد حاول الملاك مراراً الحسب بتلك القاعدة ، غير أن الملك وليم الثالث اضطر إلى المعدار دستور الحقوق (Bill of Rights) سنة ١٩٨٨ مطناعدم مشروعية أية أموال إلا بالقدر ، وفي المواعيد ، وبالكيفية التي يأذن بها البرلمان . بهذا تأكد حتى البرلمان في اعبّاد الضرائب ، ولم يلبث هذا الحتى أن شمل الإيرادات الأخرى .

وتبع ذلك تقرير مبدأ اعاد نواب الأمة للنفقات العامة ، إذ كان البراان يتدخل فى كل مرة يطاب الملك فيها تقرير ضرائب جديدة ، لمناقشة الأسهاب الداعية إليها ، وتطرق من ذلك لمناقشة النفقات العامة . على أن مبدأ اعتاد النفقات العامة لم يطبق تطبيقاً كاملا إلا منذ سنة ١٨٣٧ فى عهد الملكة في كتوريا ، إذ أصبح للبران حق مناقشة كل النفقات ماعدا مخصصات العرش .

والم والم المبدأ الثالث، مبدأ الاعاد السنوى للايرادات والمصروفات، فقد نشأ أيضاً على أثر الثورة وإعلان دستور الحقوق، لأن البرلمان لم يكن يدعى قبل ذلك في مواعيد منتظمة، فأصبح من اختصاص البرلمان الاعاد السنوى الايرادات والمنقلت ما عدا محصصات المرش وبعض أنواع أخرى من النقات، وبعض أنواع الفرائب البسيعة، إذ يوافق عايها البرلمان مرة واحدة في أول عهد الملك ولمدة حياته الإإذا احتاج الأمر لتمديلها، وتعليباً لهذا المبدأ أقر يحلس المسوم مجلسته المنقدة في ٢٤ يوليو سنة ١٩٥٧ محصصات الملكة البرايت الثانية مبلغ ٢٧٥٠٠ منيه في المام، وكانت الممارضة (حزب العال) ترمى إلى معاودة النظر في محصصات الملكة يين وقت لآخر، ولكن هذه الرغة لم تحظ بالقبول، وبهذا أصبحت محصصات الملكة نافذة طول مدة حكما إلا إذا جدما يتضى تعديلها فعدل.

... ع ع مرت فرضا بنفس الراحل التي مرت بها أنجاترا وأعاني زمن أطول

فلم يستقر حق البرلمان في تقرير الضرائب ومناقشة النفقات العامة إلا حين. قامت ثورة سنة ١٧٧٨ ، ولم تفلير الميزانية في شكلها الحاضر إلا في أواخر الربع الأول من القرن الناسع عشر ، حيث وضمت أهم المبادى. التي قام عليها نظام الميزانية الحديث في فرنسا .

الميزانية فى الحالبة العامة الحديثة :

♦ 3 8 — أحدثت الأتجاهات الحديثة للمالية العامة تغيرات عميقة في فكرة الميزانية ، فقد كانت أفضل الميزانيات فيا مضى (كاسبق القول في مقدمة الكتاب) أقطها نفقات، أما الآن فإن العكس هو الصحيح، إذ يجب على الدولة أن تعمل على إيجاد طلب ضال كاف لتشغيل جميع للوارد الإنتاجية الموجودة . وقد كان من المبادى والماليمة فيا مضى أن يتوازن جانبا الإيرادات والمصروفات في الميزانية كل سنة ، أما ما يهم الآن فهو التوازن الاقتصادى والاجماعي للأمة لا التوازن المالي الحسابي للميزانية ، وبيما اهتمت المالية العامة التقليدية بالتوازن الميزانية على سنوات الدورة الاقتصادية مهم على الأخص بالتوازن الدورة الاقتصادية .

كذلك طرأ على قواعد الميزانية كثير من التمديل لتلائم الاتجاهات الحديثة الهالية العامة ، على ما سنراه عند دراستنا لقواعد الميزانية . وقد أثر هذا التطور بطبيعة الحال على إجراءات إعداد الميزانية ، واعبادها ، أما فيا يتعلق بتنفيذها والرقابة على التنفيذ فلا ترال عملية التطور تسير ببطه .

في مصر:

٣ ٥٤٣ — أما في مصر فلم يفكر في عمل ميزانية إلا في أواخر عهد الخديوى إجباعيل نتيجة ارتباك الأحوال المالية ، فن سنة ١٨٧٦ صدر أمر عال بإنشاء مجلس

أعلى الهالية من بين اختصاصاته «تحرير ميزانية لمالية الحكومة » إلا أنه لم ينفذ واستمرت كل مصلحة تضع تقريراتها الخاصة مستقلة عن غيرها ، دون اتباع قاعدة واحدة ، ولم تكن الأرقام الواردة في هذه التقديرات محيحة ولاشاملة لجميع مصروفات الدولة وإيراداتها ، كما كان ينقص تدوين العمليات المختلفة الترتيب المنطقي ، مما جنل من المسحب إن لم يكن من المسحبل معرفة نفقات كل سنة ولا مبلغها الصحيح .

وكانت أول ميزانية ظهرت للمحكومة المصرية هي ميزانية سنة ١٨٨٠ ، ومع ذلك لم تكن كاملة إذ لم تدرج بها الاعبادات اللازمة لخدمة الدين العام ، لأنها لم تكن قد حددت بعد .

وفى سنة ١٩٠٤ عقد الاتفاق الودى بين انجلترا وفرنسا ، وطبقت أحكامه فى مصر بالفانون رقم ١٧ لسنة ١٩٠٤ فوسع من حرية مصر المالية نوعا ما ، وانتظمت المالية بعد ذلك وأخذت الميزانية تستوعب شيئاً قشيئاً جميع النفقات والإيرادات التى كانت لا تدرج فيها .

وفى سنة ١٩١٣ شكلت لجنة لبحث الميزانية ، ووضعت تقريراً أخذ القانون رقم ٢١ السناطة والوضوح . المينة ١٩١٣ بما جاء فيه فاكتسبت بذلك الميزانية كثيراً من البساطة والوضوح . إذ أدخل كثير من التعديلات على شكل الميزانية ، فعدلت تقاسيمها ، ووحدت لكل الوزادات كما حذفت منها التفاصيل الزائمة ، وضمت المصروفات غير المادية الى كانت تسدد من المال الاحتياطي إلى الميزانية العادية ، وأدرجت ضمن مصروفات كل وزارة تحت عنوان « الأعمال الجديدة » (وهو الباب ٣ من الميزانية الحالية) . وكف بذلك المال الاحتياطي عن أن يستعمل كميزانية غير عادية وبقى مالا احتياطي في أو عجز عند انساء السالية .

٣٥ - جدا عن نشأة الميزانية المرية، أما عن اعماد عملي الشعب للايرادات

والمصروفات فيذكر المؤرخون أن الشعب قام بإحدى ثوراته حوالى سنة ١٧٨٥ ، واضطر وكان من بين ما طالب به ألا تفرض ضريبة إلا إذا أقرها مندوبو الشعب ، واضطر الأمراء الذين كابوا يحكمون مصر فى ذلك الوقت إلى الإذعان الطالب الشعب ، وكتبوا فيا بينهم وبينه حجة وقموا عليها وسجلها القاضى الشرعى ، إلا أن ذلك لم يدم طويلا ، ومنذ أوائل القرن التاسع عشر كان الحكام يفرضون الضرائب ويقررون أوجه النفقات كا يريدون ، وفى سنة ١٨٧٨ لما أنشىء مجلس النفااد (مجلس الوزراء كاكان يسى فى ذلك الوقت) أعطى هذا الجلس أمر الإشراف على الحساب المالى .

١٨٨٢ هـ ولما أنشى مجلس النواب طبقاً للأمر العالى الصادر في سنة ١٨٨٧ أصبح لا يجوز فرض ضريبة جديدة إلا بقانون يوافق عليه الحجلس ، كما تقرر مبدأ مناقشة المجلس للميزانية . واعاده لها ما عدا نقات الجزية والدين العام .

غير أن هذا المجلس لم ينعقد غير دور واحد بسبب الحالة الثورية التي انتهت بالاحتلال الانجليزي .

وفي أول مايو سنة ۱۸۸۳ صدر القانون النظامي بإنشاء « مجلس شورى القوانين » و« الجمية السومية » وكان اختصاص مجلس شورى القوانين ، و الجمية السومية فكانت تنمقد كل سنتين ، وكان من أهم ما يدخل في اختصاصها تقرير الضرائب الجديدة برأى قطمي مازم للحكومة ، وبذلك أصبح الخديوى لا يستطيع جاية ضريبة إلا بإذبها ولكن لم يكن من حقها اتماد النفقات .

987 -- صدر بعد خلك في أول يوليه سنة ١٩١٣ القانون النظامي بإنشاء « الجمية النشريمية » لتحل محل المجلسين السابقين ، وكان من اختصاصها الموافقة على المضرائب والرسوم الجديدة قبل تقريرها ، أما الميزانية فكانت تعرض عليها لكي.

تبدى مايتراى لها من آراء وملاحظات ورغبات . غير أن هذه الجنمية لم تنعقد سوى دور واحد ، إذ عطلت أعالها لقيام الحرب العالمية الأولى ، فأصبحت الحكومة أثناء تلك الحرب وبعدها حي سنة ١٩٣٣ مطلقة السلطة بثأن الميزانية .

المجافة كاملة بشأن اعباد الميزانية إبراداتها ونفقاتها . وقد أبطل الممل مهذا اللمستور مسلمة كاملة بشأن اعباد الميزانية إبراداتها ونفقاتها . وقد أبطل الممل مهذا اللمستور في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٧٣ ، وحل محله دستور جديد يقوى الساهلة التنفيذية على حساب السلطة التشريسية ، ومخاصة في المسائل المالية ، وبعد أن كانت المادة ٢٨ من دستور سنة ١٩٧٣ تنص على أن الملك ولمجلس الثيوخ والنواب حق اقتراح القوانين المالية) عدا ماكان سها خاصا بإنشاء الضرائب وزيادتها فاقتراحه القوانين المالية ، وقصر الحق على الماك وحده ، كذلك صدر بناء عليه مرسوم بقانون القوانين المالية ، وقصر الحق على الماك وحده ، كذلك صدر بناء عليه مرسوم بقانون رقم ٨٨ لمنة ١٩٣١ في ٣٠ وفهر سنة ١٩٣٤ وأعيد دستور سنة ١٩٣٠ في ١٩٠ ديسمر سنة ١٩٣٠ على أثر ثورة المي يولية ١٩٥٧ على أثر ثورة ٢٠ ديسمر سنة ١٩٥٠ على أثر ثورة

وينص دستور سنة ١٩٥٦ في المادة ١٠١ منه ، كاسبق أن رأينا، على أنه ويجب عرض مشروع الميز انية المادة المعلم الم متقبل انتها المانة المسلم الم متقبل انتها المانة المالية أشهر على الأقل لبحثه واعباده، وتقرير الميزانية باباً باباً » على أنه نص في الفقرة الثانية من نفس المدة على أنه ولا يجوز الحجوز لمجلس الأمة إجراء أى تمديل في المشروع إلا بموافقة الحكومة». وتنص للمادة ١٠٣ منه على أنه و تجب موافقة مجلس الأمة على نقل أى مبلع من باب إلى آخر من أبواب الميزانية وكذلك على كل مصروف غير وادد مها أو زائد على تقدير آبها » .

وأجرى الأحكام السابقة على الميزانيات المستقلة والملحقة (م ١٠٠) .

فى الجمهورية العربية المتحدة :

950 — لما انضبت مصر وسوريا فى فبراير سنة ١٩٥٨ فى جمهورية واحدة هى الجمهورية العربية المتحدة ، أصبح يعد لسكل سنة مالية ميزانية للجمهورية تشكون من ثلاثة أجزاء :

- (١) ميزانية موحدة للرياسة والوزارات والهيئات الموحدة .
 - (🍑) ميزانيه للاقليم السورى .
 - (🗢) ميزانية للاقليم المصرى .

وتتكون إيرادات الميزانية الموحدة من:

(١) المبالغ التي تخصص في كل من ميزانيتي الإقليمين السورى والمصرى المعزانية الوحدة .

(ب) الايرادات المختلفة الأخرى .

وتسرى الأنظمة المالية المتبعة حاليا في كل إقليم على نفقات للميزانية الموحدة الى تعقد وتصرف فيه ، وذلك إلى أن تقرر الأنظمة المالية الخاصة بالميزانية الموحدة .

أما ميزانيتا الإقابمينالسورى والمصرى فتعلبق بشأن كل منهما القوانين والانظمة المتهمة حاليا في كل اقلم (1).

٥٥٠ — وأعاد الستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة (سنة ١٩٥٨) في
المواد : ٣٣و٣٩و٣٤ منه النص على الأحكام الى كان ينص عليها دستور جمهورية
مصر سنة ١٩٥٦ في موادم ١٠١و٣٠٠وو١٠ المتملقة بالميزانية والسابق ذكرها في
الفقرة : ٩٤٥ .

⁽١) قرأو رئيس الجهورية بالقانون وقم ٧٤ لسنة ١٩٥٨ -

الفص*ٽ ل*التَّانیٰ قواعد المیزانیة

مفدم: :

١ ٥ ٥ - تخضع المالية التقايدية الميزانية الهائفة من القواعد ، اصطلح على تسميها
بقاعدة سنوية الميزانية ، وقاعدة الوحدة ، وقاعدة الشمول أو السومية ، وقاعدة عدم
التخصيص .

والغرض من اتباع هذه القواعد هو تسهيل معرفة المركز المالى للدولة ووضوحه بإلقاء نظرة سريمة على الميزانية ، وتيسير الرقابة عليه ، وقد وضعت لتسكون ضماناً ضد المساوى، التي كانت متفشية في عهود الحسلم المطاق ، حين كان الحسكام ينفردون أو يسكادون ينفردون بأمر تدبير إبر ادات الدولة ونفقاتها كا يريدون ، ولذا كانت تعليق إلى عهد قريب بكل دقة . أما في الرقت الحاضر وقد تغيرت الفاروف ، فقد لحقها كثير من الاستثناء ، حتى أصبحت في حاجة إلى التعديل بما يلائم التعلور الذي حدث في المالية العامة نتيجة المتعلور في وظائف الدولة ، وفي نواحي نشاطها ، وتدخلها المتزايد في الاقتصاد القومي ، ذلك التدخل الذي اتخذ بالأخص شكل التوجيه في فترة ما بين الحربين ، وشكل التأميم والعمل المباشر بعد الحرب العالمية الثانية .

وسندرس فيا يلى القواعد المذكورة مع بيان أهم الاستثناءات التي أدخات عايِها نفيجة التطور الجديد للدولة ولوظائفها .

المبحث الأول

قاعدة سنوبة المزانية

(La règle de l' annualité du budget)

700 - تعد المبرانية لفترة مقبلة من الزمن ، جرى العرف بأن تكون صنة ، وقد اختيرت مدة السنة لأمها أصلح مدة لعمل تقديرات النفقات والإير ادات فهى حد طبيعى لتكرار العمليات المالية لاحتوامها على دورة كاملة الفصول . وهى تلائم النفقات العامة التي تتفاوت باختلاف فصول السنة ، وتشكرر كل سنة ، كما تلائم الإير ادات السامة المستمدة من أملاك الدولة ومشروعاتها ، ومن دخول الأفراد والمشروعات الحاصة التي ترتبط غالباً عدة سنة .

ولو كانت الميزانية لمدة أقل من سنة كثلاثة شهور مثلا ، لأدى ذلك إلى بعض النتائج الضارة فقد يكون الإيراد في ميزانية كبيراً ، ويكون في التي تليها صغيراً ، إذا صادف الميزانية الأولى موعد تحصيل ضريبة كبيرة الحصيلة كالضريبة السامة على الإيراد ، وليس من المستحسن أن تريد إيرادات الدولة أو نقلتها أو تقل بدرجة كبيرة بين ميزانية وأخرى ؛ لأن ذلك يزيد من فرص الإسراف أمام الحكومة فوق أنه يشيم الاضطراب في الأعمال الحكومية .

يضاف إلى ذلك أن تحضير الميزانية ومناقشتها واعتمادها تتطلب وقتاً وجهداً كبيرين، ليس من السهل عملا أن تتكرركل فترة قصيرة من الزمن.

ولو طالت مدة الميزانية عن السنة لأصبح من الصعب وضع تقديرات دقيقة. للنفقات والإيرادات لبعد ما بين وقت إعداد التقديرات ووقت تحقيقها .

هذا من الناحية المالية ، وثمة أسباب أخرى تجمل اختيار مدة السنة ملائمًا من

الناحجة السياسية أيضاً إذ لو طالت مدة لليزانية عن سنة لضمفت رقابة البرلمان للحكومة ولتصرفاتها للمالية ، ولو قصرت عن السنة لا صبحت تلك الرقابة مرهقة شديدة الوطأة ولكانت مدعاة لتبطيل الا عمال ، لهذا جرت السادة أن تكون الميزانية عن سنة واحدة .

۵۳ - على أن لهذه القاعدة استشناءات توسعوا فيها بوجه خاص بعد الحرب العالمية الثانية ، فقد لجأت بعض الدول كفرنسا سنة ١٩٣٩ ، إلى وضع ميزانيات مستقلة أطول إلى جانب الميزانية السنوية ، وذلك لتنفيذ برامج بعيدة المدى ، وتوزيع المهالغ اللازمة لتنفيذها على عدة سنوات ، أو لتنفيذ برامج تعمير ما خربته الحرب ، وتجديد القوى الإنتاجية الدولة ، ويطلق عليها الميزانيات الرأسمالية Budget de .

وفى فرنا يفرقون أيضاً بين نوعين من الاعتبادات: اعتبادات الارتباط Crédits لون يأذن crédits de paiement فقى الأولى يأذن البرلمان للحكومة أن رتبط لأعمال تدفع نفقاتها على عدة سنوات ، ويصوت البرلمان بعد ذلك على نصيب كل سنة .

وفى الولايات المتحدة يطبقون طريقة الاعبادات المستمرة وهى اعبادات تفتح لمدة سنوات، فإذا احتاجت الحكومة إلى القيام بأعمال يحتاج تنفيذها لمدة سنوات، فإن الكنجرس يفتح لها اعبادات إجمائية دون تحديد مدة لتمويل البرنامج ، وتبقى مفتوحة حتى ينتهي تنفيذ البرنامج ، ولا تناقش سنويا ،

ويوجد فى انجلترا استثناء هام لميدأ الاعتماد السنوى للميزانية . ذلك أن هناك نوعا من النفقات يسمى بالنفقات الدائمة Charges on Consolidated fund يعتمدها البرلمان مرة واحدة ولا يناقشها سنوياً كيا سبق أن رأينا (ص ٦٣)، أهمها عصصات الملكة والأسرة المالكة ، والماشات وفوائد الدين النام ، ومرتبات بعض كيار الموظفين ، وبعض نفقات أخرى كالنفقات الإنتخابية .

كذلك هناك فوع من الإيرادات يأذن البرلمان بجبايتها مرة واحدة ، ولا يناقشها سنويًا ، ومع ذلك فوزير المسالية يعرض على مجلس العموم فى بيانه الشفوى المميزانية Budget Speech فأمة كاملة للنقات والإيرادات .

وفى فرنسا وضمت ميزانيات لمسدة ثلاثة شهور أثناه الحرب العالمية الأولى وأثناه السنوات ١٩٤٥ و ١٩٤٧ كا وجلت ميزانيات لأكثر من سنة لاضطراب الأحوال المالية . وفى بعض الأحيان عند ما كان البرلمان يتأخر فى إقرار للبزانية ، كانت تعلم لمدة سنتين بدلا من سنة واحدة .

\$ 0 0 -- ومحدث فى كل الدول ، عند تعديل مبدأ السنة المالية أن توضع ميزانية للدو أقصر أو أطول من السنة ، فني مصر مثلا لما عدلت بداية السنة المالية في سنة ١٩٦٤ مبليا في أول أبريل بدلا من أول يناير ، جعلت شهور يناير وفبراير ومارس من سنة ١٩٦٤ مدة مالية بميزانية مستقلة ، كذلك لما عدلت بداية السنة المالية مرة أنية ابتداء من سنة ١٩٣٧ عن ثلاثة عشر شهراً و لما عدلت بداية السنة المالية للرة الثالثة ابتداء من سنة ١٩٤٨ مبليات ميزانية ١٩٤٧ - ١٩٤٨ عن عشرة أشهر فقط ، وأخيراً لما عدلت بداية السنة المالية للرة الراقبة بالقانون رقم ١٩٤٥ لسنة ١٩٥٠ بحملت الشهور مارس وابريل ورايو بونيه سنة ١٩٥٠ اعتبرت الشهور مارس وابريل ورساير وبونيه سنة ١٩٥٠ عنونية مستقلة .

و ٧ - بداية السنة المالية

000 -- تحدد كل دولة بداية سنَّها للالية طبقاً لتقاليدها الإدارية والهولمان.

و أسوالها الاقتصادية مع مراعلة أنّ تسكون القترة الى تنقضى بين وقت إعداد الميزانية ووقت تنفيذها أقصر ما يستطاع .

وقبل الحرب العالمية الثانية كانت السنة المائية تبدأ بشهر يناير ف ٢٠ دولة (من بيها فرساء العرب الجائز او ألمانيا) ، فرنساء العراز على ١٨ دولة (منها انجلترا و ألمانيا) ، وبشهر يوليه في ١٢ دولة (منها إيطاليا و الولايات المنتحدة) وتبدأ بشهور أخرى فى باق العولم (فتبدأ فى إيران فى ٢١ مارس وفى تركيا فى أول يونيه ، وفى هندوراس فى أول أغسطس ، وفى بارجواى فى أول سبتمبر ، وفى هايتى فى أول اكتوبر) .

٥٥٦ —وفي مصر لم يمين دستور سنة ١٩٢٣ الملغي بداية السنة ، واكتني بالنص في المائة ١٣٨ منه على وجوب تقديم الميزانية إلى البرلمان قبل بداية السنة المالية بثلاثة شهور على الأقل، وترك تسيين بداية السنة للالية للمشرع وكذلك فعل دستور سنة ١٩٥٦ ودستور سنة ١٩٥٨ فنص الأول في المادة ١٠٠ منه ، والثاني في المادة ٣١منه على أن « يمين القانون طريقة إعداد الميزانية وعرضها على مجلس الأمة ، كما يحدد السنة للالية» ولمل أصلح موعد لبداية السنة المالية بالنسبة لمصر هو أول مايو لأن فصل الأجازات ينتهي في أول اكتوبر ، فإذا بدى، بتحضير اليزانية في هذا الشهر ، وتقدمت الوزارات والمصالح المختلفة باقتراحاتها في آخره إلى وزارة الخزانة (المالية) ، فإن هذه الوزارة تحتاج لبحث ومناقشة وتمديل تلك الافتراحات، وإعداد الميزانيــة وطبعها ، إلى ما لا يقل عن ثلاثة شهور ، فتكون الميزانية ممدة لماقشة البرلمان (مجلس الأمة)في آخرينا يرويحتاج البر لمان إلى ثلاثة شهور لمنافثة الميزانية و إفرارها.أي أن الميزانية تكون معدة للتنفيذ في أول مابو . وجمل بداية السنة للالية قبل ذلك يؤدى إلى تحضير الاقتراحات قبل حلول فصل الإجازات ، أي في شهر مايو من السنة السابقة، وبهذا يفصل بين تقدير الميزانية وبين تنفيذها سنة كاملة ، مما يجمل من الصعب وضم تقديرات قريبة من الصحة ،كذلك لو تأخرت بداية السنة عن شهر مايو لحلت شهور الصيف أثناء فحص الميزانية في البِرلمان .

۱۸۸۰ حوقد كانت السنة المالية تبدأ في مصرفى أول بيناير من سنة ۱۸۸۰ حتى سنة ۱۸۸۰ حتى المستقدا ۱۹۱۵ ميث المستوجد على المستوجد المستوجد المستوجد المستوجد المستوجد أخرت إلى أول حيث أخرت إلى أول مايو ابتداء من سنة ۱۹۲۷ – ۱۹۷۸ ، ثم قدمت إلى أول مارس ابتداء من سنة ۱۹۵۸ من المستوجد المس

وكان الغرض من جميع هذه التمديلات أحكام وضع تقديرات الميزانية ، وتقصير الملدة بين أجدادها و تنفيذها ، والافساح في الوقت أمام البران لمناقشها . أما التعديل الأخير فقد أريد به يمكين البران من اعباد الميزانية قبل بداية السنة المالية ، إذ كان البران في الفالب لا يمتعد الميزانية قبل شهر يوليه ، على أنه يؤخذ عليه أنه يؤودى الميران في الفالب لا يمتعد الميزانية إلى ما بعد فصل الأجازات . فيمر جزء كبير من السنة المالية قبل أن يتبسر المحكومة القيام بأعمال مذكر لتنفيذها . وواقع الأمر أن التأخير في اعباد الميزانية كان يرجم إلى طول الوقت الذي تستغرقه الدراسة المجهيدية التي تقوم بها لجنة المالية بمجلس النواب، قبل أن تبدأ مناهشة المجلس نفسه المعيزانية ، ولذلك فإن أفضل علاج لمنم التأخير يكون بتحديد مدة شهر على الأكثر للجنة المالية لمجلس الصادرة في مشر وع الميزانية ، وهذا ما كانت تنص عليه اللائمة الداخلية للمجلس الصادرة في منه 1921 والتي لم يتشدد المجلس في مراعاتها .

 ⁽١) ينص قراد رئيس الجمهورية السربية التعدة بالفانون وقم ٧٦ لسنة ١٩٥٨ طق أن تبسداً السنة المالية فيصورية من أول يولية كل عام وتذهبي في آخر يونيه منالستة التالية.

٣ - حساب الخزانة وحساب السنة المألية

عند إعداد الحساب الختامي السنة المالية يمكن اتباع إحدى طريقتين :

- (1) طريقة حساب الخزانة (Système de la gestion)
- (ت) طريقة حساب السنة المالية ، أو حساب الحقوق والالتزامات ،أو حساب التسوية (Système de l'exercice) .

معلم بالفعل أثناء السنة والمصروفات الفعلية الى مقصم با فقعل في نفس المسدة ، فهو حساب مادى . أما الإير ادات التي تحصل بعد انتهاء السنة المالية التي استحقت فهو حساب مادى . أما الإير ادات التي تحصل بعد انتهاء السنة المالية التي استحقت فيها فتضاف لحساب السنة المالية الجديدة التي يتم فيها التحصيل فعلا. وكذلك النفقات التي استحقت أثناء السنة ، و لكنها لم تدفع خلالها ، تقيد في حساب السنة المالية في الجديدة ، أنا الاعتدادات التي لم تستعمل فتلفي وتفتح ثانية في ميزانية السنة الجديدة إذا كان ثمة حاجة إليها . وهذه الطريقة متبعة في انجلترا والولايات المتحدة وتمتاز بساطتها ، واكن يؤخذ عايها أنها قد تعطى فكرة خاطئة عن الحالة المالية الحقيقية للدولة ، إذ تستطيع الحكومة أن تسرع بتحصيل الإيرادات وتؤخر دفع المصروفات حتى تحصل على نتيجة طبية . يصاف إلى ذلك أنها قد تساعد وتؤخر دفع المصروفات حتى تحصل على نتيجة طبية . يصاف إلى ذلك أنها قد تساعد على الإسراف ، إذ تحاول المصالح الحكومية المختلفة أن تتوسع في الإنفاق في آخر السنة المالية ، تستفيد من الاعتمادات المخصصة لها ، حتى لا ياني ما يتبق مها عند شهاية السنة المالية ، تستفيد من الاعتمادات المخصصة لها ، حتى لا ياني ما يتبق مها عند شهاية المالية .

٩ - أما الطريقة الثانية ، طريقة حساب السنة المالية ، فتقضى بأن يشمل
 الحساب الختاى جميع الإيرادات وجميع المصروفات المترتبة على فصرفات اتخذت أثناء

السنة بصرف النظر عن التاريخ الذي حصلت أو دفعت فيه فعلا هذه الإيرادات وللمصروفات. فهو لذلك هساب هفوه والتراصات وليس حساباً مادياً كا في الطريقة الأولى ، والطريقة الثانية كانت متبعة في فرنسا حتى سنة ١٩٣٤ بالنسبة للايردات ، وحتى سنة ١٩٥٤ بالنسبة للنفات(١) ، وحي تمتاز بأنها تعطى فكرة صحيحة وبيانا تاماً عن عمليات العام المسالية جميعا ، ولكن يعيبها ما تسببه من ارتباك إذ أنها تعليل ملة تنفيذ للمزانية بعد انتهاء السنة المسالية إلى أمد لا حد له نظرياً ، أي حتى يتم دفع جميع المعروفات ، وتحصيل جميع الإيرادات المرتبطة بها .

ولتلافى ذلك تلجأ الدول التي تأخذ بهذه الطريقة إلى إقفال الحساب في تاريخ
 عدد كسيمة شهور مثلامن انتهاء السنة المالية وكل عملية لا تتم تسويتها اثناء هذه
 للدة تلحق بالسنة المالية التالية .

و و و قائد ما قد يتبع بالنسبة للحساب الختامى ، ومتى اتبعت إحدى عاتين الطريقة بن في إعداد الحساب الختامى فإنها تتبع أيضا في وضع للميزانية ، فإذا اتبعت الطريقة الأولى، طريقة حساب الخزانة. فلا يدرج فى الميزانية إلا المصروفات للقدر إنفاقها فعمو ، والإيرادات المنتظر عصيلها فعمو في خلال السنة . وإذا اتبعت الطريقة الثانية ، طريقة حساب السنة المالية فيدرج في للميزانية جميع العوائزامات والحقوم المنتظر نشونها في أثناء السنة ، دون مراعاة للتاريخ الذي سيم فيه التحصيل الفعلى أو الدفع الفعل المترتب على الحقوق والالتزامات .

ر وتنبع مصر طريقة حساب الخزالة .

 ⁽١) صدر في فرنسا فانون يتاريخ ١١ يوليه سنة ١٩٥٣ بنديم طريقة حساب المزانة ، حق بالنسبة قائقات على أن تصدر مراسم بقواعد تطبيقها هل كل نوع من أنواع الثلقات ، ويداً تطبيعها سنة ١٩٥٤ على نقات الاستثار .

المبحث اليثاني

قاعدة وحدة الميزانية

(La règle de l'unité budgétaire)

وجيع إبراداتها في صيراتية واحدة والميزانية أن تدرج جيع نقات اللولة وجيع إبراداتها في صيراتية واحدة وذلك بمقارنة مجوع النقات بمجموع الإبرادات. من السهل معرفة المركز المالي اللولة ، وذلك بمقارنة مجوع النقات بمجموع الإبرادات. ليبين إن كان قيها عجز أو فانص ، أو كانت متوازنة . أما فائدتها من الناحية السياسية نفى أمها تسهل مراقبة البرلمان الميزانية ، لهذا كانت قاعدة الوحدة من القواعد الأساسية للميزانية في المالية العامة المعدية وتسمح باستشادات كثيرة لها . ذلك أن هناك أسبابا تستدعى وجود بعض الميزانيات إلى جانب الميزانية العامة الميزانية المادية جلت مقارنة الميزانيات بعضها بعض على غير أساس سليم ، وأذا يحسن إدراجها في ميزانية غير عادية على حدة . كا أن المولة المديئة تقوم بكثير من المرافق ذات الصفة الصناعية والتجارية والمشروعات العامة ولا يمكن إدراج ميزانياتها ضمن الميزانية العامة اللمولة إذ تستارة واعد الإدارة الصناعية أن تتمتم باستقلال تام ، كل ذلك سهل الخروج على قاعدة الوحدة .

ويتخذ الخروج على قاعدة الوحدة شكل تعدد الميزانيات، فنجد إلى جانب الميزانية الرئيسية ميزانيات أخرى أهمها :

- (١) الميزانيات غير العادية .
 - (٣) للمزانيات الملحقة .
 - (٣) المزانيات المنتقلة .

- (٤) ميزانيات الهيئات العامة المستقلة.
 - (٥) الحسابات الخاصة على الخزالة.

وقد كثر الخروج على قائدة وحدة الميزانية فى السنوات الأخيرة فى بعض الدول كفرنسا ، ومصر .

ع ٧ ــ المزانيات غير المادية (١)

975 — يبرر الكتاب وجود هذه الميزانيات إلى جانب الميزانية العادية ، بأن الميزانية العادية ، وهي الميزانية الرئيسية ، ليست سوى ميزانية النفقات والإيرادت العادية ، ولما كانت هناك نفقات تمد غير عادية (٢) ، ولا يصح بالتالى سدادها من الإيرادات العادية ، فإنه من الأفضل ألا تدرج في الميزانية الرئيسية ، بل تعمل لها ميزانية استثنائية تشمل النفقات غير العادية من جهة ، والإيراد غير العادى الذي مخصص لتعليمها _ وهو عادة قرض عام _ من جهة أخرى .

ومما يعد من النفقات غير المادية طبقاً لهذه الفكرة نفقات الحروب، ونفقات الأشفال العامة التي تستطلب إنفاف مبالغ كبيرة، ونفقات المشروعات التي تستهدف مكافحة الركود الاقتصادى، والمشروعات الإنتاجية الكبرى، كما تستممل بعض الدول الميزانية غير المادية لتغطية مصروفات النسايح استعداداً لشن حرب .

ومن الدول التي أخذت بنظم الميزانيات غير العادية انجلترا إذ أنشأت في سنة ١٩٣٩ ميزانية غير عادية لمواجهة طوارىء الحرب ، كذلك استعمات فرنسا الميزانية غير العادية خلال الحربين العالميتين لمواجهة نفقائهما ، وبعد الحرب العالمية الثانية لمواجهة نفقات تعمير ما خربته الحرب.

ويخشى أنصار وحدة الميزانية أن يؤدى استعال الميزانية غير السادية إلى

⁽۱) Budgets exteordinaires (۱) راجع س ۱۹ فها سنوی -

الإسران في النفقات العامة ، وذلك بأن تعتبر الحكومة بعض النفقات غيرعادية وتفرد لها ميزانية خاصة تواجهها بالقرض

٣٣٥ ــ وقد عرفت مصر الميزانيات غير العادية في أواخر القرن الماضي وكان ذلك راجاً إلى اضطراب المالية للصرية في ذلك الوقت ، إذ كان فائض الإبرادات الفعلية على المصروفات الفعلية يمكون ميزانية منفصلة للسنة التالية عرفتباسم «الميزانية غير المادية للايرادات غير المخصصة للدين العام ، وكانت تشمل جميم المصروفات الزائدة وغير المنتظرة التي لم ترد في الميزانية العادية · أما الميزانية العادية فكانت تقتصر على المصروفات الجارية فقط ، ومن هذه الميرانية غير المادية كانت الحكومة تنفق على السكك الحديدية ، وعلى تنفيذ بعض الأشغال العامة ، كما كانت تدفع منها إعانة سنوية للسودان وكلما نققات عادية في الواقع وإنما أدرجت على حدة في ميزانية غير عادية بسبب الحالة المالية لمصر في ذلك الوقت . وكانت تضاف فو الض الميزانية غير العادية إلى الإيرادات غير العادية للسنة التالية ، أما إذا لم يكن هناك فوائض ولاميزانية غير عادية بالتالي ، فإن النفقات المذكورة كانت تتحملها الميزانية العادية بقدر المستطاع. وقد استمرت تلك الحالة حتى عقد الاتفاق الأنجليزىالفرنسي في سنة ١٩٠٤ الذي طبق في مصر بمقتضى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٠٤ والذي وسم من حرية مصر المالية نوعا ما . فانتظمت المزانية بعد ذلك ، وضمت الأموال الاحتياطية المختلفة التي كانت تكومها مصر في ذلك الوقت إلى مال احتياطي واحد ، وقسم باب المصروفات في الميزانية العادية إلى قسمين : المصروفات العادية ، والمصروفات الخصوصية ، وتشمل الأولى المصروفات الجارية للادارة التي تتجدد سنويًا كرتبات الموظفين ، أما المصروفات الخصوصية فكانت تشمل المصروفات الاستثنائية غير المتجددة كمصروفات المبانى ، ولما أصلح نظام الميزانية المصرية بمقتضى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩١٣ ضمت المصروفات غيرالعادية ، وهي التي كانت تسدد من المال الاحتياطي، إلى الميزانية العادية وأدرجت

معن مصروفات ميزانية كل وزارة غمت عنوان « الأعمال الجديدة » (الباب ؟) مع مصروفات المباني التي كانت تدوج سابقاً شمن الاعبادات الخصوصية و كف بذلك المال الاحتياطي عن أن يستصل كيزانية غير عادية ويقي مالا احتياطياً فحسب ، يزداد وينقص تبعاً لوجود فائض أو مجز عند انتهاء السنة المالية ، كيا سبق القول(١٠) . وكانت السادة قد حرت قبل سنة ١٩٩٤ على أن ترحل بواقي اعبادات المصروفات غير العادية التي لم تستصل أثناء السنة المالية إلى السنة التالية ، وترتب على ذلك أن المصالح كانت لا تحدد تقدير الها بدقة عا ستعمل فعلا من إنفاقه أثناء السنة . فكانت تطلب أكثر عما تحتاجه ، عما جعل موازنة الميزانية تقريبية ، وبإدماج المصروفات غير العادية بالميزانية اختفى في نهاية السنة المالية ، ويدرج غيرها في الميزانية الجديدة الإعام التنفيذ ، وبهذا اقتصرت التقديرات على حاجة السنة

وقد عادت مصر منذ سنة ١٩٥٣ إلى نظام الميزانيات غيرالعادية لتنفيذمشروعات نسية الإنتاج القوى ومشروعات الخدمات العامة .

(۱) ميزانية مشروعات تنمية الانتاج القومى :

۵۲۵ _ صدر القانون رقم ۹۹ لسنة ۱۹۵۳ فی ۵ مارس ، باعیاد میزانیة خاصة مشروعات تنمیة الإنتاج القومی بمبلغ ۱۹۰۰/۲۹۰ جنیه ، موزعة علی أربع سنوات بس سنة ۱۹۵۲ ـ ۳۰ ، من ذلك ۱۹۰۰ ـ ۳۰ بی فیسنة ۱۹۹۳ ـ ۳۰ ، من ذلك ۱۹۰۰ ر ۳۲۰ ج فیسنة ۱۹۵۴ ـ ۳۳ ، و ۲۰۰۰/۲۰ روج فیسنة ۱۹۵۶ ـ ۳۰ ، و ۲۰۰۰/۲۲ روج فیسنة ۱۹۵۶ ـ ۳۰ .

⁽١) راجع القفرة ٤٢٥ س ٤٢٨ فيا سيق.

وتشمل اعبادات لمشروعات النوسع الزراعي (١٠٠٠ ر ١١,٧٧٠ ج)، واعبادات لمشروع إنشاء وتوسيع بعض الطرق بالوجهين البحرى والقبلي (٦ مليون جنيه) ، واعبادات لمشروع تسيم تقاوى القمع المنتقاة (٢٥٠٥ ٣٦٩ ٣٣ ج) ، ومشروع النوسع في توزيع تقاوى المنوة الممجين (٣٣٩٦٠٠ -) .

أما الإيرادات اللازمة لتنطية النقلت الذكورة فقد نص القانون المشار إليه على أخذها مما ينتج من إعادة تقويم الذهب الموجود في النطاء النقدى (٢٠٠٠-١٠٧٠-) ومن حصيلة قرض أزمع إصداره (٢٠٠٠-١٩٠٥ ج) ومما ينتظر تحصيله من بيم نقاوى القبح والفرة الهجين (٢٠١٥-١٩٠٥ ج) ، ومما يؤخذ من صندوق الإصلاح الزراعى لمواجهة المجز في عملية تسيم تقاوى القبح وفي عملية التوسم في توزيع تقاوى الفرة الهجين (٢٨١٥/٥٠ ج) .

ونص القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه فى مادته الثالثة على أن ترحل إلى السنة المالية العالمية وذلك استثناء السنة المالية الميانة كل سنة مالية ، وذلك استثناء من القاعدة العامة الى تقضى بأن مالا يصرف فى سنة مالية يعتبر فائضًا ولا يرحل إلى سنة تالهة (١) .

مَرْائية سنة ١٩٥٣ ــ ٥٤ : زيد المبلغ المخصص بالقانون رقم ٩٩ لمنة ١٩٥٣ المسنة المالية ١٩٥٣ ــ ٥٤ باعبادات إضافية أهمها الاعباد المفتوح بمقضى القانون رقم ٢٩٦٩ لسنة ١٩٥٣ وقدره ٢٠٠٠ ١٩٧٥ و ١٩٠٥ جنيه موزعة على مشروعات التوسم الزراعى والرى والصرف ، وتوليد الكهرباء ، ومسكاغة أمراض الحيوان ، ورفع مستوى الإنتاج الحيوانى ، والتوسع في زراعة الأوز وغرس أشجار الفاكمة والأشجار المضية

⁽١) الأمر العلى الصادر في ٧٧ يونيه سنة ١٨٨٢ -

ومشروعات السكك الحديدية والتليفو بات والطرق والكبارى ، وتكرير البترول ومشروعالما كن الشمبية واستغلال وادى النظرون . على أن الاعباد الإضافى المذكور خفض فيا بعد إلى ١٩٥٠/٥٠١ جنيه ، بفصل المشروعات التى تضطلعها الوزارات المختصة (مايون جنيه) عنه .

صيرانية سنة ١٩٥٤ - ٥٥. قدرت فقاتها وإيراداتها بمبلغ ١٩٥٣ ٢٥,٧٥٧ جنيها بالقانون رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٥٤ من ذلك مبلغ ٥٠٥ ٣٥ و و جنيه المخصص أصلا لهذه السنة بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٣ والباقى اعتادات لبمض للشروعات التي لم تنفذ خلال السنة المالية السابقة واعتادات لمشروعات جديدة ، وتمول تلك المشروعات عن طريق الاقتراض بالإضافة إلى ما تنله مشروعات التنمية الإنتاجية من إيرادات ، وصدرت في خلال السنة المالية عدة قوانين باعتادات إضافية .

صيرانية سنة ١٩٥٥ — ٥٦ : قدرت نققاتها وإيراداتها بمبلغ ٢٧٩ (٢٤٨ عاد) القانون التجادات إضافية) ، القانون التجادات إضافية) ، وتنضين اعبادات لمشروعات الرى والصرف والخزانات والملاحة والتوسع الزراعى وتنضين اعبادات لمشروعات الرى والصرف والخزانات والملاحة والتوسع الزراعى الزراعى والحيوانى ، ومشروعات المواصلات ، والسد العالى ، ومصنع السياد بأسوان ، والتنمية والتعمير بمديريتى البحيرة والفيوم ، وصوامع النادل ، واستغلال وادى النطرون ومشروعات الكهرباء ، وتحدين المراعى ، واحتياطى مشروعات صناعية ، وشراء ناقلات للبترول والفحم الكوك ومؤسسة مديرية التحرير ، والهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضى ، والترسانة البحرية والحوض الجاف ، والمساهة فى بعض الشركات المساهة لكشركة الحديد والصاب والشركة للصرية العامة لمهمات السكك الحديدية والمشتركة القومية لإنتاج الأسمنت .

أما فيما يتعلق بالإيرادات فقد اكتنى القانون بالإحالة إلى موارد تنمية الإنتاج القومى بصفة عامة (وهى الاقتراض وما تنمله المشروعات نفسها من إيرادات)

ميرًا ثبات المسنوات من ١٩٥٦ – ٥٧ إلى ١٩٥٩ – ٦٠ : قدرت نقالها كالمبين في الجدول الآتي (عدا الاعبادات الإضافية التي فتحت أثناء كل سنة)

وتمول أيضاً عن طريق الاقتراض ، وما تنله المشروعات من إيرادات ، وما تساهم به المنزانية العامة :

ميزانية مشروعات تنمية الإنتاج القومى (١) من سنة 1907 إلى سنة 1909

الايرادات		الاعتمادات	ميزانيــة
من القروض وإيرادات المشروعات	من لليزانية العامة	المفتوحة	ا - سنة
۱۹۰ر۱۷۷۱۵۶	_	۱۹ ۰ر۶۷۷ره۶ ^(۲)	0V-1907
۰۰۷ر۱۵۵۱۹	۰۰۰ر ۱۸٫۷۳۰ر ۱۸	۰۰۰ر۲۷۱ر۲۸	۷۹۶۱ ۸۵
۱۹۱۷۷۲۲۳	۰۰۰ر۱۵۰۰ر۹	۰۰۸ر ۲۱۹ره ع ^(۳)	۸۹۰ - ۱۹۰۸
۰۰۶ر۲۳۹۲،۰۷	۰۰۰ر۹۸۹ر۲۷	۰۰۱ر ۱۵۰ ر ۱۸ه (۱۶)	41404

 ⁽۱) فيها يلى الفرارات الجمهورية التي اعتمدت بها الميزانيات المذكورة على التوالى : قرار وقم 14 أسنة ١٩٥٦ ــ قرار يتاريخ ٢ بوليه سنة ١٩٥٧ ـقرار رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٥٨ بتاريخ ٢/٣ ــــ قرار رقم ١٣٦١ لسنة ١٩٦٩ يتاريخ ٢٧/٢ سنة ١٩٧٧

 ⁽٧) من ذلك يسنى مبالغ جائها . . غوه . وع جنيه نقلت إلى حساب الؤسسة الافتصاهية ،
 هفتشى قرار چهورى بنارخ ١٦ أبريل سنة ١٩٤٧

⁽٢) من ذاك مبلغ ١٢ مليون جنيه الدروعات برنامج المنوات الحس الصناعة

 ⁽³⁾ من ذك مبلغ قوه؛ مليون جنيه (سها ١٥ مليون جنيه تسهيلات (النية) لمشروعات برنامج السنوات الحمل الصداعة أيضاً

. (-) ميزانية مشروعات الخدمات العامة :

4 10 - أنشئت ميزانية أخرى غير عادية فى خلال السنة المالية ١٩٥٣ ـ ١٥٥ لمشروعات الحدمات العامة ، غير أنه لم يبدأ تنفيذ تلك المشروعات إلا فى السنة المالية الأولى بر ١٩٥٤ ومنظراً لصدور القانون ٣٩٣ لسنة ١٩٥٤ باعبادها فى أواخر السنةالمالية الأولى بر ويقوم على تلك المشروعات المجلس الدائم للخدمات العامة الذى أنشىء بمقتضى القانون رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٥٣ ، لبحث السياسة العامة ووضع الخطط الرئيسية للتعليم والصحة والعران والشئون الاجماعية مع مراعاة التنسيق بينها وربطها مماً بما يحقق النيضة الاحماعة .

ولتنفيذ هذه السياسة صدر في ٢٦ مايو سنة ١٩٥٤ التانون رقم ٢٩٣ سنة ١٩٥٤ باعياد ميزانية مستقلة للشروعات التي ارتآها المجلس المذكور وقد بلغت تقديرات كل من إيرادات تلك الميزانية ونفقاتها ١٩٠٠ / ١٩٥٤ ع. ووزعة على ثلاث سنوات مالية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ و ١٩٥٥ و ١٩٥٥ على ١٩٥٠ منها ميلغ ١٩٥٠ / ١٩٥٥ جنيها عوسنة ١٩٥٠ – ٥٥ ميلغ ١٩٥٥ / ١٩٥٠ جنيها عوسنة ١٩٥٥ – ٥١ ميلغ ١٩٥٥ / ١٩٥٠ منها على السنة الثانية عبيها على أن اعيادات السنة الأولى لم ينفق شيء منها ولنظك رحات إلى السنة الثانية تقليبقا لأحكام المادة الثالثة من القانون المذكور ، استثناء من القاعدة العامة ، التي تقضى بأن مالا يصرف في سنة مالية يعتبر فأشا ولا يرحل إلى سنة تالية والتي سبقت تقضى بأن مالا يصرف في سنة مالية يعتبر فأشا ولا يرحل إلى سنة تالية والتي سبقت الإشادة إليها (١٠) . وعلى أساس هذا الاستثناء أصبحت جملة ربط هاتين السنتين مما مبلغ الإشادة إليها الله إلى المبلغ الى المبلغ السابق كانت ١٩٥٤ ـ ٥٠ وجلتها ١٠٠٠ / ١٩٥٠ م إلى فلك الربط المقدر المسنة المادة ١٩٥٥ ـ ١٩٥٠ ومقداره ٢٠ وإذا أضيف هذا المبلغ إلى المبلغ السابق كانت المجلة ١٩٥٥ ـ ١٩٠٥ وجلتها ١٠٠٠ / ١٩٥٠ م إلى المبلغ المب

⁽۱) راجع الحاش س 210 فياسبق

ومن أهم المشروعات التي خصصت لها الاعبادات المذكورة: مكافحة الدرن وإنشاء مستشفيات للأمراض المقلبة ومشروع مقاومة الأمراض المتوطنة وإنشاء مستشفى لملاج السرطان وآخر الموظفين ومستشفيات ومساكن للعال ومساكن لطلبة الجامعات والمطلبة السودانيين، والوحدات المجمعة بما في ذلك إنشاء مدارس، وبرنامج تعميمياه الشرب وإنشاء نقط بوليس وتخطيط وتعمير القرى المصرية وإصلاح السجون ورعاية المسجونين ورعاية الشباب والبربية الرياضية ورعاية شباب الجامعات والبحوث الفنية الخاصة بمشروعات الخدمات ... الخ.

أما تقديرات الإيرادات فتتكون من ٢٠٠٠ ، ١٩٧٤ ج تحصل من الأموال السائلة التي يمكن لإدارة تصفية الأموال المصادرة أن تضمها تحت تصرف المجلس ، ومن المره ٨٠٠٠ ج تؤخذ من ميزانية الدولة في على ١٩٥٤ _ ٥٥ و ١٩٥٥ _ ٥٥ فإذا أضيفت إلى ذلك الزيادة التي كانت منتظرة في حصيلة الأموال المصادرة وفقاً للقوانين التي صدرت بها الاعبادات الاضافية المشار إليها والمقدرة بمبلغ ١٩٥٠، ١٠٥٠ ج صارت جملة التقدرات ١٩٥٠، ١ ج وهو ما يوازي تقدير النفقات .

ميرونية سنة ١٩٥٥ - ٥٦ قدرت نفقاتها وإيراداتها عبلغ ٢٠٢، ٢٠٢، ٢٠٢٠ ج بالقانون رقم ٢٣٧ لمنة ١٩٥٥ من ذلك مبلغ ٢,٧٤١ والخصص أصلا لهذه السنة بالقانون رقم ٢٩٣٧ لسنة ١٩٥٤ المذكور ، أما الإيرادات فتتكون من حصيلة الأموال المصادرة ومن الاعتبادات المخصصة لها من الميزانية العامة ، ومن فائمن الإيرادات المرحل من السناقة المابقة ، وصدرت في خلال السنة المالية عدة قوانين باعبادات إضافية .

على أنه لماكان الجزء الأكبر من الموارد التي تعذى سيزانية مشروعات الحدمات السامة يأتى من الميزانية السامة ، يضاف إلى ذلك أن غالبية المشروعات الواردة مها محتاج إلى إدارة مستمرة ، فقطك ادمجت تلك الميزانية في الميزانية السامة اللمولة ابتداء من السنة (م ٢٧ – موجز في المالية السامة)

المالية ١٩٥٦-٥٧ بأن وزعت مشروعاتها على الوزارات المختلفة فيا عدا نقلت الوحدات المجمعة إذ جمل لها قسم خاص ، كذلك أضيفت حصيلة الأموال المصادرة إلى إيرادات المزانية الدامة .

۲ = المرانيات المحقة (۱)

279 - كثيراً ما تقوم الدولة بإدارة مشروع إقتصادى بقصد الحصول على إيراد منه (كاحتكار الدخان فى فرنسا) ، أو لتحقيق منفعه عامة (كاستغلال السكك الحديدية)، وتمنح المشروع استقلالا مالياً، وميزانية خاصة تلحق بالميزانية العامة، والغرض من ذلك ألا تعلق عليه القواعد المالية الحكومية التى تعوق سيره، والحي يستطيع أن يضع لنفسه خطة للعمل لعدة سنوات متوالية، وأن يكون له مالا احتياطياً، شأن المشروعات الخاصة التى من نوعه، كما تقضى به المبادى، التجارية ، وأن يعقد قروضاً يستمين بها على النوسم فى أعماله وزيادة أرباحه ، وأن يحدد تكاليف إنتاجه، وثمن بيم السلع والخدمات الني ينتجها ، ويطلق على ميزانية مثل هذه المشروعات المرانية الصناعية .

ويرى أنصاروحدة الميزانية أنه يمكن الجع بين الحافظة على وحدة الميزانية واستقلال المشروع ، بأن تجمل ميزانية المدولة واحدة تشمل جميع النفقات ، بما فيها نفقات المشروع الصناعي ، ثم تلحق بها صرائية إقتصادية المشروع أى بيان تجمع فيه نفقاته وإيراداته حتى ولوكانت مبعثرة في عدة أبواب من أبواب الميزانية العامة ، بهذا يمكن الوصول إلى معرفة المركز المالي المشروع والحافظة في نفس الوقت على قاعدة وحدة الميزانية

وبلاحظ أنه وإن كانتميزانية كل مشروع حكومي مستقل تقدم للبرلمان لناهشها

⁽¹⁾ المِرَايَات المُطلة : Bedgets assesse

وإمبادها كيزانية ملحقه ، إلا أنه قلما تحظى الميزانيات الملحقة فى مناقشتها بما تحظى به الميزانية الرئيسية من العناية .

الم الميزانيات الملحقة في أواخر القرن الماضطراب المالي الحكومة المصرية إلى الإكثار من الميزانيات الملحقة في أواخر القرن الماضى وأوائل القرن الحالى إلا أنها ضمت بالندريج إلى الميزانية العامة. ومن أهم تلك الميزانيات الملحقة ميزانية دار الأثار العربية وميزانية عملت عجلس الصحة البحرية والكورنتيات وميزانية دار الكتب المصرية . كذلك فصلت ميزانية مصلحي السكك الحديدية والتلفر افات والتليفو نات عن الميزانية العامة من سنة ١٩٤٣ - ١٤٠.

مرة من والك منح بعض المصالح والهيئات العامة استقلالا إداريا وماليا ، الملحقة ، والغرض من ذلك منح بعض المصالح والهيئات العامة استقلالا إداريا وماليا ، وحدم تقييدها بأحكام القوانين واللواع والتعليات التي تخضع لها المصالح الحكومية، ومن الميز انبات الملحقة الموجودة الآن بالجمورية العربية المتحدة : ميزانية مجم الادارة العامة (وقد انشت أصلا بمقتصى القانون رقم ١٩٥٧) ، وميزانية بحم اللغة العربية (قانون رقم ١٩٥٤) ، وميزانية المجربية المجلس الأعلى زعاية الشباب (قانون رقم ١٩٥٧ المسنة ١٩٥٩) ، وميزانية مطلحة صناديق التأمين والماشات (قانون رقم ١٩٥٧) لسنة ١٩٥٧) ، وميزانية المربية المنامة الشنون البترول (قانون رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٥٧) ، وميزانية المركزانية الموجودي رقم ١٩٥٨) ، وميزانية المركزانية الموجودي رقم ١٩٥٧) ، وميزانية المركزانية الموجودية الاجهامية والجنائية (قانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٩) ، وكلها ملحقة التوي المحتودي المجهودي ، وكلها ملحقة بهيزانية كل من إقليمي الجمهورية (١)

⁽١) فيا بل البزايات التي ألحلت بالبزاية المامة لمسكل اللم لمنة ١٩٥٩ - ١٩٩٠ ;

ع ٣ ـ المزانيات المستقلة

٩٩ _ المزانيات المعتقلة (١) مهرائيات منفصلة عن الميزانية العامة ، ولا تعتبر ملحقة بها، وتصدر في وثيقة خاصة . والفرق بينها وبين الميزانيات الملحقة هو أمهــا لاتتعرض للبحث واحمال التعديل في وزارة الحزالة ، كالميزانيات الملحقة . وتعتبر

= أولا - في الإقليم المسرى:

- ميزانية مصروم الإصلاح الزرامي والتعاول (مرسوم بقا نون رقم ١٧٨ أسنة ١٩٥٧) -
- المهد المالي الصحة العامة (قانون رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٥٥ ، وقرار جمهوري ٢٨ مايو سنة -{ 190V
 - صندوق توفير البريد (قانون رقم ١٢٧ أسنة ١٩٠٦) ٠
 - دار السكتب المصرية (قانون رقم ١٨٢ نستة ١٩٥١) .
 - مركز تسجيل الآثار الصرية (فانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٦) .
 - الدكر القومي للبعوث (فانون رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥٦)
 - الهيئة العامة لشئون المعالِم الأميرية ﴿ قانون رقم ٣١٢ أسنة ١٩٥٦ ﴾ •
 - الهيئة المامة الفاتون المارض والأسواق الدولية ﴿ فَانُونَ ٣٧٣ لَسَنَة ١٩٥٣)
 - - الهيئة العامة لفثون سكاك حديد مصر (قانون ٢٦٦ أسنة ١٩٥٦) .
 - مؤسسة الأينية المامة (قرار جمهوری رئام ۸۱۱ أسنة ۱۹۰۸) .
 - الهيئة العامة للانتاج الزراعي (قرار جهوري رقم ٤٠٤ لسنة ١٩٠٨).
 - الهيئة المامة ليمثون النقل المائي الهاشلي (قانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٨) •
- إذاعة الجهورية العربية المتعدة « الاقلم الجنوبي » (قرار جهوري وقم ٧١٧لسنة١٩٥٩)
 - الميئة الدامة أغارن التخزين (قرار جيوري رقم ٨١٤ لسنة ١٩٠٩)
 - الاوقاف المشقركة (منذ سنة ١٩٥٩ _ ٦٠)

وهناك هيئات أخرى نصت قرارات إنشائها على أن تسكون لها منزانيات ملعقة وأسكنها أم تفصل بعد عن الميزا نية العامة ، ومن هذا القبيل : ميزانية هيئة الواسلات السلكية واللاسلكية (قرار جهوری رقم ۲۰۹ اسنة ۱۹۵۷) عومیزانیة هیئة العربد (قرارجهوری رقم ۲۱۰ اسنة ۱۹۵۷).

ثانياً - في الإفليم السوري :

مر الله الإعاء الاقتصادي ، ميزانية المديرية المامة البريد والبرق والماتف ، وميزائية مديرية الآثار العامة ، وميزانية المديرية العامة للاذاحة ، وميزانية مؤسسة اللاءئين الفلسطينيين العرب • ومنزانة إدارة الجارك ، وميزانية مؤسسة الاصلاح الزراعي ، وميزانية الجمع العلى السري ودار المكتب الظاهرية .

Budgets autonomes : 445_11 : [1] (I)

هيزانية الجامع الأزهر والماهد الدينية (منذسنة ١٩٩٧)، وميزانيات الجامعات (قانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ م ١٠) من الميزانيات المستقلة في الوقت الحاضر (١٠).

• ٧٥ - على أن التنظيم الحالى للميزانيات الملحقة والميزانيات المستقلة ، كما وضعه دستور سنة ١٩٥٨ والقرار بقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن القواعد الواجب إتباعها في الميزانيات المستقلة والملحقة ، قد قرب مابين نوعي الميزانية كثيرا ، إذ تجرى عليها الأحكام الخاصة بالميزانية العامة (م ١٠٥ من دستور سنة ١٩٥٨) ، ومشروع الميزانية الملحقة أو المستقلة تعده الهيئة العامة ذات الميزانية الملحقة أو المستقلة ، وتعرضه على وزارة الميزانية الملى تتولى تقديمه إلى السلطة النشريسية في الموعد الذي حدده الدستور ، أي قبل إنتهاء السنة المالية بثلاثة أشير على الأقل لبحثه واعهاده .

ولا يجوز للهيئات ذات الميزانيات الملحقة أو المستقلة التى تخرج لها الحكومة عن جزء من مالها بطريق الإعانة ، أن ترحل أية مبالغ من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى إلا طبقا لقواعد التى يصدر بها قرار من وزير الخزابة .

كذلك لا يجوز إصدار اللوائح المالية المتعلقة بتنفيذ الميزانيات المستقلة أو الملحقة إلا بعد موافقة وزارة الخزانة .

أما مراقبو الحسابات ومديروها ووكلاؤهم الذين يشرفون على أعمال الحسابات بالهيئات ذات الميزانيات المساحقة أو المستقلة فأمهم يتبعون وزارة الخزانة ، ولهم حق التوقيع الثاني على الشيكات وأذون الصرف .

١٨٥ ــ وقد جبل هذا التقارب بين الميزانيات الملحقة والميزانيات المستقلة بعض
 الكتاب يفضاون التفرقة بيمهما على أساس غير الأساس السابق (وهو تدخل وزارة

 ⁽١) وكانت ميزانية وزارة الاوقاف تدبر من الميزانيات المدقلة منذ الثمائها في سنة ١٨٩٧ ولسكتها أدرجت في الميزانية العادية لاظيم مصر ابتداء من سنة ١٩٥٩ – ١٠

الخزانة في إعداد الميزانيات الملحقة) ، فاعتبروا الميزانية ملحقة إذا تقررت كبيش المصالح الحكومية أو الهيئات الى لها طابع إستقلالى من حيث الإدارة العامة ، وكانت ضربتهاة بالميزانية العامة ، تغذيها من مواردها العامة ، وإذا حققت فائضا أضيف غالبا إلى الميزانية العامة ، وإذا حدث فيها عجز سدد بواسطة إعهادات تقرر في الميزانية العامة .

وأعتبروا الميزانية مستقلة إذا هى تقررت لهيئة عامة تباشر عمليات صناعية أو تجارية ، وكانت مستقلة تمام الإستقلال عن الميزانية العامة للدولة ، فاذا حققت فانضا لم يرحل إلى الميزانية العامة وإنما أعيد إستثباره فى المشروع نفسه ، وإذا حدث عجز سدد والقروض أو بمساعدة مالية من الدولة .

2 ٧٠ - وفى فرنسا يفرقون بين الميزانيات الملحقة والميزانيات المستقلة ، على أسلس أن الميزانية الملحقة تقرر ليمض المرافق العامة بقصد تعليبق قواعد الإدارة التجارية عليها ، حتى تعطى إبراداتها نفقاتها ، فاذا زادت إحداها على الأخرى لم يدرج في الميزانية العامة إلا الفرق فاشها كان أم عجزا . ويناقش البراان الميزانيات الملحقة استثناء لقاعدة وحدة الميزانية من الناحيسة المالية ، إذ تدرج الميزانية الملحقة في وثيقة خاصة ولحكمها لا تعد إستثناء لقاعدة الوحدة من الناحية السياسية ، لأن البرلمان يتخذ قرادا بشأمها على المكس من الميزانيات المستقلة، وفي هذا يتضح الفرق بين الميزانيات الملحقة بالميزانيات الملحقة .

ذلك أن طبيعة لليزانيات المستقلة لا تختلف عن طبيعة الميزانيات الملحقة من الناحية المالية ، إذ في ميزانيات خاصة بمرافق ذات إدارة تجارية ، ولكنها تختلف عنها من الناحية السياسية ، ذلك أن اعبادها لا يكون من النرائان، إذ أنه لا يناقشها ولا يعتمدها ويتمدها بجلس إدارة للرفق ذي الميزانية المستقلة بسيدا عن رقابة البريان،

وإذا حصل المرفق على مساعدة من الميزانية العامة ، فان هذه المساعدة لها طابع الإعانة التي تمنح المشروعات الحاصة. بهذا تعد الميزانيات المستقلة إستثناء حقيقيا القاعدة وحدة الميزانية من الناحيتين المالية والسياسية ، وهو استثناء تبرره الطبيعة الاقتصادية الممرافق ذات الميزانية المستقلة ، ومثالها في فرنسا ميزانيات المشروعات المؤممة ، ومشروع الأجهاجي .

§ ع - ميزانيات الهثيات العامة المستغلة

٧٣ — إلى جانب الميزانيات المستقلة والملحقة ، التي تجرى عليها أحكام الميزانية العامة توجد ميزانيات الهيئات العامة المستقلة ، وينظم أحكام كل واحدة منها القانون الحاص بها . (م ١٩٥٨ دستور سنة ١٩٥٨ و ٣٥ من دستور سنة ١٩٥٨) .

ولا يقصد بالهيئات العامة هنا البلديات والمديريات أو المحافظات ، لأمها تكون جاعات بشرية متميزة عن الدولة ولها تنظيمها وساطامها العامة المتميزة عن تنظيم الدولة وسلطامها، ووهى موجودة من تلقاء نفسها إلى جانب الدولة ، ولكل معها بطبيعة الحال ميزانيها التي لا شأن لميزانية الدولة بها ، أما الهيئات العامة المستقلة المقصودة بالكلام هنا ، فهى من خلق الدولة ، ولا وجود لها إلا بقرار معها ، وهى ليست في الحقيقة إلا طريقة من طرق تنظيم الدولة وميزانيها تعد استثناء حقيقيا لقاعدة وحدة الميزانية ، وهو استثناء تبرره فوق ذلك العليسة الإقتصادية لهذه الهيئات العامة .

ومن هذه الهيئات: الهيئة الزراعية المصرية وتنظم ميزانيها المادة ٥ من القانون رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٧ المعدل بقرارى رئيس الجمهورية بتاريخ ١٠ يوليه سنة ١٩٥٧ و ١٢ مارس سنة ١٩٥٩ رقم ٤١٣ ، التي تنص على أن يكون الهيئة ميزانية مستقلة شاملة الإيرادات والمصروفات ، وعلى أن يتم في وضعها القواعد المسول بهسسسا في

للشروعات التجارية ، وأن تبدأ سنتها المالية فى أول يوليه وتنتهى فى آخر يونيه من السنة الثالية .وعلى أن تقدم الميزانية بعد موافقة مجلس الإدارة إلى وزير الدولة للاصلاح الزراعى لاعمادها وإقرارها من رئيس الجمهورية .

ومؤسسة دعم السيبا وتنظم ميزانيها المادة ٨من قرار رئيس الجهورية رقم ٤٩٥ تلسنة ١٩٥٧ بتاريخ ٣ يونيه التي تنص على آنه مع عدم الإخلال برقابة ديوان المحاسبة تكون المؤسسة ميزانية مستقلة طبقا للقواعد التبعة في المشروعات التبجارية والصناعية، وتضم وفورات الميزانية كل عام إلى احتياطي المؤسسة ، والمواد ٢ و ١٩ و ١٩ من اللائمة الداخلية الصادر بها قرار رئيس الجهورية بتاريخ ٧ يوفير سنة ١٩٥٧ والى تنص على إختصاص مجلس الإدارة بإقرار الميزانية ، وعلى أن تبدأ السنة المالية لما في أول سبتمبر وتنتهي في آخر أغسطس من العام التالى ، وعلى أن يعد مشروع الميزانية ويعرض على مجلس الإدارة في موعد لا يجاوز آخر شهر إبريل من كل عام ويقدم ويقرم وزير الإرشاد القومي قبل تاريخ بده السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل لمراجعته وإقراره ، على أن لوزير الإرشاد القومي أن يقرر إدراج ما ينفل مجلس إدارة المؤسسة إدراجه في ميزانيتها من الترامات واجبة بحكم القانون أو محكم قضائي .

وهيئة قناة السويس وتنظم ميزانيتها المادة ٨ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٠ يوليه ، التي تنص على أن يكون الهيئة ميزانية مستقلة يتبع في وضمها القواعد الهمول بها في المشروعات التجارية ، وعلى أن تبدأ السنة المالية لهافي أول يوليه وتنتهى في آخر يونيه من العام التالى ، وعلى أن تعتبد بقرار من رئيس الجمهورية . وهناك عدة هيئات عامة أخرى أنشت خلال السنوات ١٩٥٧ و ١٩٥٨ و ١٩٥٩ و ١٩٥٩ و وهناك عدة المارة العام التالى ، وعلى أن تتنب المارة العام العام ١٩٥٠ و ١٩٥٨ و ١٩٨٨ و ١٨٨ و ١٨٨ و ١٨٨ و ١٩٨٨ و ١٨٨ و ١٨٨ و ١٩٨٨ و ١٩٨٨ و ١٨٨ و ١٨٨ و ١٨٨ و ١٨٨ و ١٩٨٨ و ١٩٨٨ و ١٩٨٨ و ١٨٨ و ١

تشهه الأحكام التي تنظم ميزانياتها الأحكام السابقة ، منها الهيئة العامة للحديد والصلب (قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧٧ لسنة ١٩٥٧ بتاريخ ٣٠ مارس)، والهيئة العامة لتنفيذ برنامج للسنوات الخس للصناعة (قرار وئيس الجمهورية بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٥٧)

و و _ الحسابات الحاصة على الحزانة

۵۷٤ -- الحسابات الخاصة على الخزامة (١) أو الحسابات الخارجة عن الديزانية ، وتسمى أحياناً ميزانية النفقات القابلة التحصيل (١) مى نفقات غير نهائية ، وأفالك لاتدرج فى الديزانية العامة ، بل توضع على حدة على اعتبار أنها سترد ، وعند ردها لاتمتبر إبراداً فعلياً ، ومثالها القروض التي تقررها الدولة لإعامة المزارعين أو الصناع أو الملاك المقاربين .

وقد استعملت مصر هذه الطريقة منذ سنة ١٩٣٦ فى القروض التى قدمتها إلى الملاك والزراعوالصناع وغيره ، وأخذت الأموال اللازمة لهذا النرض من المال الاحتياطى وأطلق عليها اسم « الاحتياطى الحبوس » . كذلك استعملتها فرنسا كثيراً أثناء الحرب المالمية الثانية وبعدها وبخاصة سنة ١٩٤٥ لمساعدة القوات الأمريكية والبريطانية الموجودة بها.

ويؤخذ على هذه الطريقة أن البرلمان قلما يناقش هذه النفقات مناقشة جدية على اعتبار أنها سترد بعد حين ، وإذا لم ثرد أدرجت ضمن نفقات الميزانية العامة في السنة التي يتأكد فيها ذلك .

المجرِّث الثَّالثُّ قاعدة شول الميزانية أو عومية ا

(La règle de l'universalité budgétaire)

الضرائب على الإيرادات العامة إنفاق بعض المصروفات، فجباية الضرائب مثلا تستدى الإنفاق على المصالح التي تقوم بتلك الجباية ، كذلك قد تأتى بعض النفقات بشىء من الإيرادات ، فالحاكم مثلا تكلف الدولة نفقات كثيرة ، إلا أنهامن جهة أخرى

⁽۱) المايات الحاسة على الخزانة: Comptes spéciaux du Trésor

Budget des dépenses recouvrables : ميزانية النقات الفا بة التحميل (٢)

تمدر بعض ألإيراد في ضورة رسوم قضائية وغيرها. هذا الوضيخ يستتبع لإدراج النفقات والإيرادات بالميزانية اتباع إحدى طريقتين:

(الأولى) أن تجرى مقاصة بين إبرادكل مرفق من المرافق وبين نفقاته ، محيث لايثبت بالميزانية إلا نتيجة المقاصة أى صافى الإيراد أو صافى النفقات ، وتسمى هذه الطريقة « طريقة الناتج الصافى » (système du produit net)

(الثانية) أن يدرج بالميزانية كل إبراد وكل نفقة مهما صغر ، دون أية مقاصقوتسمى هذه الطريقة « طريقة الميزانية الشاملة » (ayetème du produit brut)

وتمتاز الطريقة الأولى ، طريقة الناتج الصافى ، بأنها تبين فى سهولة ويسر ما إذا كان المرفق مصدر إيراد للدولة أو على العكس مصدر نفقة لها . إلا أنه يعاب عليها أنها تقلل من مدى رفاية البرلمان للميزانية ، إذ تخفى عليه تفاصيل الإيرادات والنفقات . يضاف إلى ذلك أنها تنرى بالإسراف في الإنفاق وهو مالا يقع مع اتباع الطريقة الثانية . ولمذا فالطريقة الثانية تفضل الطريقة الأولى ، مما دعا إلى تقريرها كقاعدة ضمن قواعد الميزانية ، فضمول الميزانية إذا هو عدم استبعاد أى إيراد أو أية نفقة من الميزانية مها كنان ضيلا .

والقاعدة المذكورة مرعية فى جميع البلاد بوجه عام نتيجة انساع حقوق المجالس النيابية فى الرقابة على أعمال الحكومة ، غير أنه يرد عليها فى بعض الدول استثناءات قليلة وبخاصة بالنسبة للمشروعات الاقتصادية التي تديرها الدولة ، وبعض الهيئات ذات الاستقلال المالى كالجامعات وصناديق السهلاك الديون السامة .

وقدأراد المستر تشرشل فى سنة ١٩٣٨،وكان وزيراً لمالية انجلترا وقتنذ،أن يختف من الضخامة الظاهرية لأرقام الميزانية ويمنع الانتقادات الموجهة إلى زيادة النفقات المامة ضلبتي طريقة الناتج الصافى على بعض المصالح كصلحة البريد ولم يدرج بالميزانية العامة إلا صافى إيرادها. وفى مصركان يرخص لبمض للصالح باتباع طريقة النائج للصافى ولكن اتبعت طريقة شمول الميزانية بعد ذلك حيث أشير إلى تطبيقها فى مقدمة الأمر المال الصادر فى 7 أبريل سنة ١٨٨٨.

تقد فاعدة شمول الميزانية.

المحمد من المحدد البسض على هذه القاعدة أنها لا تشجع المصالح الحكومية على الاقتصاد في نفقاتها ، بالبحث عن أفضل الطرق الأداء خدماتها بأقل التحكاليف، الأن ما تقتصده منها يذهب إلى الميزانية العامة ، كما أنها الا تشجعها على العمل على زيادة إراداتها ، إذ لا تفيد من ذلك شخصياً . وأنها الا تساعد على استعمال الأساليب التحارية الحديثة في إدارة المرافق العمارية الحديثة في إدارة المرافق العمارية الحديثة في إدارة المرافق العمارية المديثة في إدارة المرافق المرافق .

المبحث الرابع

قاعدة عدم التخصيص

(La règle de la non-affectation des recettes budgétaires)

۵۷۷ — تتلخص هذه القاهدة في أنه لا ينبغي أن يخصص إيراد معين خلامة مرفق معين ، بل تجمع كل الإيرادات معا وتقابل جميع للصروفات .

وعدم مراعاة ثلث القاعدة يسبب ارتباكا في الحسابات ، وغوضاً في الحلة المالية الدولة ، كما يساعد على الإسراف في الإنفاق ، لأنه إذا خصصت حصيلة إبراد معين علمية مرفق معين ، فإما أن يسكون الإبراد الحسم أكثر بما يلزم فيؤدى إلى الإسراف ، وإما أن يسكون أقل بما يحتاجه للرفق فيؤدى إلى قصوره عن تأدية الحلامة التي يقوم بها على وجه مرض ، الأمر الذي يستلزم مده بقدر إضاف من الأموال. يضاف إلى ذلك أن تخصيص الإبرادات يؤدى إلى أن تطالب كل طائفة من

فوى المصالح بتخصيص ما تدفعه من ضرائب للقيام بخدمات لا يقيد مسها غيرها ، وهذا إنكار للدولة ، وللتضامن القومي .

وينبغي ألا يخلط بين قاعدة عدم التخصيص موضوع الكلام هنا، وقاعدة أخرى هي قاعدة تخصيص اعبادات النققات، فالمقصود من القاعدة الأولى كما سبق هو عدم تخصيص إيراء ممين خلدمة مرفق ممين، أما المقصود من القاعدة الثانية فهو تخصيص مبلغ معين لنفقة ممينة، وهو ما سنتكلم عنه فيا بعد.

ومن أمثلة تخصيص بعض الإيرادات لخدمة مرفق معين ما حدث في مصر في أواخر القرن الماضي وأو الله القرن الحالى من تخصيص إيرادات السكك الحديدية والتلفرافات وميناء الإسكندرية لخدمة الدين المعتاز، وتخصيص إيرادات الجارك وإيرادات مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط لخدمة الدين الموحد، وقد انقضى هذا كله الآن. وتخصيص عوائد الخفر لأجور الخفر وتخصيص رسوم المراهنات للأعمال الاجماعية أو الخيرية أو الرياضية ، وتخصيص المبالغ المتحصلة من بهم أداضى الحكومة لاستبلاك الدين العام أو لاستبدال المعاشات.

نَهُرُ قَاعِدَةُ عَرْمُ الْخُصِيصَى :

۵۷۸ - لا تخلو قاعدة عدم التخصيص من نقد ، فعي كقاعدة شمول الميزانية ، لا تساعد على الأخذ بالاتجاء الحديث في إدارة المرافق العامة بالأساليب التجارية ، التي تستازم أن يكنى المرفق نفسه بنفسه . يضاف إلى ذلك أن التخصيص يسمح بالحصول على موارد لا يتحصل عليها بسهولة إذا طبقت قاعدة عدم التخصيص ، ومن هذا القبيل الضرائب والرسوم التي تفرض على المستفيدين من مرافق معينة لمدها بالإيراد ، كرسوم رخص أجهرة الاستقبال ، التي كانت محصصة ، قبل الفائها ، لفقات

هيئة الإذاعة للجمهورية العربية المتحلة، والاشتراكات التي يفرضها قانون التأمينات الاجماعية (الصادر بالقرار بقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٩) على أصحاب الأعمال لصالح مؤسسة التأمينات الاجماعية ، وقروض الإنتاج المخصصة لمشروعات تنميسة الإنتاج القومى .

ويمكن القول بأنه قد كثر الخروج عن قاعدة عدم التخصيص في الوقت الحاضر، والوسائل الفنية التي يتوصل بها إلى الخروج عن هذه القاعدة كثيرة ومتمددة، منها الميزانيات غير العادية لمرافق معينة، والحسابات الخاصة على الخزانة، حيث يفتح حساب خاص لمكل إبراد مخصص لمرفق معين.

الفصت لمالثالث المراحل التي تمرجا الميزانية

مقدمة :

٧٩ — تمر الميزانية بأربع مراحل متعاقبة : التيحضير ، فالاعباد ، فالتنفيذ ، فالم الله .

والميزانية كاسبق القول عبارة عن بيان أو قائمة بنفقات الدولة وإيراداتها عن مدة قادمة ، وأول خطوة يجب اتخاذها بشأنها هي إعداد تلك القائمة ، وهذه هي مرحلة «التحضير» . حتى إذا ما أعدت الميزانية قدمت إلى البرلمان لكى يجيز تحصيل الإيرادات وإنفاق المصروفات المينة بها ، وتلك هي مرحلة «الاعباد» ، وإذا ما تم إعباد الميزانية جاز للحكومة تحصيل الإيرادات التي أذن البرلمان بتحصيلها ، وصرف الاعبادات التي أجاز البرلمان إنفاقها ، وهذه هي مرحلة «التنفيذ» . ينبني بعد ذلك التأكد من أن الحكومة قد قامت بتنفيذ الميزانية طبقاً للتقديرات الواردة بها ، إذلا جدوى من تحضير الميزانية واعبادها إذا لم تتم الحكومة بتنفيذها طبقاً لما هو مبين إذ الم وهذا هو النرض من المرحلة الرابعة والأخيرة مرحلة «المراقبة » .

وسننكلم تباعًا فيا بلي عن كل مرحلة من المراحل المذكورة في مبحث مستقل.

المبحث للأول

تحضير الميزانية

(La préparation du budget)

٨٥ - من القواعد العستورية الثابتة أن اقتراح القوانين فى الشئون التشريعية
 من حتى السلطة التنفيذية وأعضاء البرئمان على حد سواء . أما فى شئون الميزانية فينبغى

قصر حتى اقتراحها على الحكومة وحدها، وإلا عرقانا قيامها بوظائفها، ووقفنا في سبيل
تنفيذ سباسها ، لأن قيام الحكومة بوظائفها يستازم صرف نفقات، وهذا يقتضى
تحصيل إيرادات، وتحضير الميزانية هو وضع برنامج للانفاق، وتدبير الإيرادات
اللازمة لمواجهة النفقات. يضاف إلى ذلك أن الحكومة أقدر على تحضير الميزانية من
البرلمان فعى بما لها من موظفين منتشرين في جيع أنحاء الدولة أقدر على الإلمام بمختلف
الحاجات العامة وأهمية كل منها، وعلى معرفة الموارد الى تمد الدولة بما ينفق منه على
الخالس النيابية أكثر ميلا إلى التوسع في الإنفاق، وازلاقاً إلى الإسراف من
الحالس النيابية أكثر ميلا إلى التوسع في الإنفاق، وازلاقاً إلى الإسراف من
الحكومة، رغبة في إرضاء جمهور الناخبين، فإذا عهد إليها بتحضير الميزانية أصبحت
موازنتها من أشق الأمور. لهذا كانت القاعدة المتبعة في هذا الشأن أن و الحكومة
تطلب والبرلمان يأذن ». وبهذا أصبح لكل من الحكومة والبرلمان دوره في وضع
السياسة الممالية المدولة.

١٨٥ – هذا من الناحية النظرية ، أما من الناحية العملية فقد انبعت الدول ثلاثة حاول.

- (١) فنى إنجلترا للسلطة التنفيذية وحدها حق تحضير الميزانية ، وليس للبرلمان حق التدخل فى ذلك ، ثم تعرض الميزانية على مجلس السموم لاعبادها دون مناقشات سابقة فى لجان برلمانية أو تقادير منها .
- (ب) أما فى فرنسا وفى معظم دول أوروبا فيشترك البرلمان مع الحكومة فى تحضير لليزانية ، يواسطة لجنتي المالية بمجلس النواب والشيوخ .
- (ج) وفى الولايات المتحدة كان عضير الميزانية حتى سنة ١٩٣١ موكولا للبرلمان وحده، على أن يمده وزير المالية بالبيانات والوثائق اللازمة لهذا الغرض ولسكن منذذلك التاريخ أصبح تحضير الميزانية من حتى رئيس الجمهورية دون البرلمان .

المطلب الاكول

القواعد التي يسترشد بها في تحضير الميزانية

۵۸۳ - تحضير الميزانية هو تقدير المصروفات والإيرادات ، وينبغى أن يستند هذا التقدير على حقائق ووقائع ولذا فقد جرى الممل على مراعاة بعض القواعد التجريبية عند تحضير الميزانية ، وهى :

(١) الاسترشاد بأحدث الوقائع الميابقة ، لأن أفضل ما يساعد على دقة تقدير النفقات والايرادات في ميزانيات النفقات والايرادات في ميزانيات السنوات السابقة ، وحساباتها الختامية ومخاصة آخر حساب ختامي لأنه كلا قوبت السنوات يسترشد بنتائجها كلما قلت فرص الخطأ في التقدير .

(۲) يجب أن يكون تحضير المزانية أقرب ما يكون إلى بداية السنة المالية
 لأنه كلما قصر الزمن بين التحضير والتنفيذ ، كلما كان التقدير أقرب إلى الدقة .

(٣) يجب ألا يسرف القائمون بتحضير لليزانية فى التفاؤل لأن الإسراف فى التفاؤل يؤدى إلى إغضال بمض أبواب النفقات، أو تخفيضها عما بحب أن تكون عليه ،كما وأنه يؤدى إلى المبالفة فى تقدير الايرادات ، مما يترتب عليه أن تكون موازنة لليزانية وهمية ، لا تابث أن تتداعى عند التنفيذ .

تلك هى القواعد العامة التى جرى العمل على الاسترشاد بها سواء عند تقدير المصروفات أو الإيرادات، غير أنه منذ أن ارتبطت الميزانية بالاقتصاد القومى، إزداد الميل إلى إتباع قواعد علمية فى تحضير الميزانية ، بدلا من تلك القواعد القديمة التجويبية.

وسندرس فيا بلي كيفية تقدير النفقات ثم كيفية تقدير الإيرادات.

ع - تقدير النفقات

۵۸۳ - لا يثير تقدير الفقات صوبات فنية ، ولا يتطاب إلا أن يكون صادقا . وتقدر النفقات مباشرة تبعاً للحاجات المنتظرة مع مراعاة الدقة ويطلق عملى المبالغ المقترحة للنفقات اعتمادات «crédits»

وفى بعض الدول كفرنسا يغرقون عند تقدير النفقات بين نوعين من الأعهادات: (١) اعهادات عديدية (Crédits limitatits)

(ب) اعبادات تقديرية (Crédita évaluatifa)

فالأولى: خاصة بالنفقات التى يمكن تقديرها على وجه التحديد كمرتبات الموظفين ومصروفات الأشفال العامة ، وبوجه عام نفقات المرافق القديمة التى استقرت تكاليفها وينصب الأذن البرلمانى بالنسبة لها على شيئين: الفرصه من النفقة المطلوب لها الاعباد، وصهفع الأعباد نفسه ، ولذا يستبر هذا المبلغ حداً أعلى لا يجوز تجاوزه إلا بإذن سابق من البرلمان .

أما الثانية: وهى الاعبادات التقديرية ، فخاصة بالنفتات التي لا يمكن تقديرها
إلا على وجه التقريب كاعبادات الأحكام التي تصدر على الحكومة ونفقات السجون،
والنفقات الحربية ، والنفقات الاجباعية ، وبوجه عام نفقات المرافق الجديدة التي لم
ستتر تكاليفها بعد . وينصب الاذن البرلمان بالنسبة لها على الشرصه من النفقة
نقط وليس على مبلنها ، ويترتب على ذلك أن الحكومة تستطيع تجاوز مبلغ الاعباد
التقديري على أن تطلب إجازة البرلمان فيا بعد ، وهو لا يعارض في الزيادة ، الأن
إجازته لاعباد تقديري تضمن أجازة زيادته عندما تطلبها الحكومة .

ويميلون عند تحضير للبرانية إلى تقليل مبالغ الاعبادات التقديرية حتى يسهل (م ٢٠٠ موجز في ١١١١ العامة) مرور الميزانية من البرلمان ، ولأن البرلمان لن يرفض الزيادة عندما تطاب في المستقبل ، كما يميلون من جهة أُخُرى إلى المبالغة في مبالغ الاعمادات التحديدية ، لأن البرلمان قد يرفض زيادهما فيا بعد .

ورغم هذه التفرقة فالأصل فى اعتمادات الميزائية أنهما تحديدية ، لا يجوز تجاوزها إلا بإذن سابق من البرلمان .

المنافع مسر. وقد حاولت الحكومة الأخذ بها في سنة ١٩٧٨ ولكن البرلمان لم يوافق لها في مصر. وقد حاولت الحكومة الأخذ بها في سنة ١٩٧٨ ولكن البرلمان لم يوافق لها في مسنة ١٩٧٨ ولكن البرلمان لم يوافق المنافع المنا

اعتمادات اليرامنج :

۵ ۸۵ — هناك توع حديث من الاعمادات يعرف « باعمادات البرامنج ٥ م ٨٥ صديث من الاعمادات يستغرق تنفيذها عدة سنوات توزع عليها وقد استعملت طريقتان لتتفيذ هذه البرامنج :

« الطريقة الأولى » وتعرف بطريقة « اغيادات الارتباط » (Credits d وتنكن في وتعرف بطريقة « اغيادات الارتباط » engagement وتتاخص في أن يدرج المباغ كله في ميزانية السنة الأولى، ولنكن في شكل اغيادات تقديرية ، وهو ما يسمح بتقرير النفقات من الوجهة القانونية والارتباط اللاحقة الجزء الذي ينتظر دفعه ضلا من النفقات . وبعيب هذه الطريقة البدائية ، عدم تقرير إبرادات في ميزانية السنة الأولى لمواجهة هذه الاهيادات ، إذ أنها لن تدفع أثناء تلك السنة ، ومن ثم يخشى الاكثار من تلك الاعيادات التقدير يقوهو ما يعرض الميزانيات اللاحقة لخطر عدم التوازن . على أن هذا العيب نظرى أكثر منه على ولم يخلث في العمل ، وهذه الطريقة استعملتها فرنسا في مبدأ الأمر ، ثم عدلت عنها إلى الطريقة الثانية .

« الطريقة الثانية » وتفضل الأولى وتتلخص فى أن يوافق البرلمان على قانون خاص مستقل عن الميزانية ، يطاق عايه « قانون البرنامج » (loi de Programme) يقرد تنفيذ بر نامج مالى على عدة سنوات و بوافق على الاعتمادات اللازمة له ، ويقسم هذا القانون نفسه البرنامج على عدة سنوات و بقرر لكل جزء منه الاعتمادات اللازمة ، ويدرج فى ميزانية كل سنة الجُرء من الاعتمادات الخاص بها ، وهذه الطريقة استعملها فرنسا كثيرا منذ سنة ١٩٣٠ للقيام بالأشفال السامة الكبرى والتسلح ، وإعادة تعمير ما خربته الحرب ، وليمض المرافق الصناعية ، ولتنفيذ برامج تجديد جهازها الانتاجى .

§ ۲ - تقدير الإيرادات

لمريقة التقريرا لمياشر:

٥٨٦ - يثير تقدير الإيرادات ، على المكس من تقدير النققات ، كثيرا من

الصموبات الفنية ، فحصيلة الغرائب بالأخص تتوقف على عدة عوامل قد لا يكون من السهل توقعها ، أو معرفة أثرها . فالفرائب غيير المباشرة ترتبط ارتباطا وثيقا عجم الانتاج والماملات ، وهذه قد تحتلف كثيرا من سنة لأخرى ، وقد لايظهر مثل هذا الارتباط بالنسبة إلى الفرائب المباشرة ، ولكنه موجود في الواقع وله أثره على حصيلها أيضا وتتبع معظم الدول طريقة التقدير المباشر في تقديم إيرادات ميزانياتها ، فيقد كل نوع من الإيرادات تقديرا مباشرا تبعاً لظروفه، ولما كانت طريقة التقدير المباشر تعطى للموظفين القائمين بتحضير الميزانية حرية واسمة ،قد يسيئون استعالها بأن يفانوا في تقدير الايرادات حتى يستطاع التوسيع في تقدير النفقات ، فقد وضعت بعض الدول قواعد لاتباعها في تقدير الإيرادات ، أهمها قاعدة السنة قبل الأخيرة وقاعدة الزيادات، على أن تقدير اسائل البحثوا الملاحظة تمكن الانصاع لتقدير اتلايتجاوز الخطأ فيها قدرا ضيلا قد لايزيد على الايربد على المناس المناسر التجاء إلى القواعد الذكورة .

فاعرة السنة قبل الأنبرة (Pénultiè ne année)

م الأرقام الإيرادات الميرانية الحديدة . مثال ذلك أن تتخذ أرقام الإيرادات في آخر حداب ختامي معروف ، وهو عادة الحساب الحتامي للسنة قبل الأخيرة لتكون أساسا لتقدير إيرادات الميزانية الجديدة . مثال ذلك أن تتخذ أرقام الإيرادات القعلية لمناه ١٩٩٩ ، وقد اختيرت السنة قبل الأخيرة لأمها تكون قد تمت وعرفت نتائجها عند تحضير للميزانية الجديدة ، ولكن الاستمانة بأرقام الإيرادات الواردة في الحساب المختامي للسنة قبل الأخيرة لا يسى نقل نفس الأرقام إلى مشروع الميزانية الجديدة ، بل ينبي تمديلها إذا قضت الفرورة ، فإذا كان سعر ضريبة معينة قد زيد مثلا ، روعي ذلك عند تقدير رقم حصيلها (١) .

⁽١) طبقت مده الطريقة في فرنسا منذ سنة ١٨٣٣ ، وعدل عنها شيئا فتريئا حتى سنة ١٩٣٨ - حت صدار عنها شيئا أ

وميرة هذه الطريقة أنها تحقق توازن الميزانية عند ما تمر بدور التنفيذ ، ذلك لأن الاتجاه الطبيعي للايرادات في السنوات العادية هو محو الزيادة سنة بعد أخرى ، فتقدير إيرادات السنة على أساس أرقام إيرادات السنة قبل الأخيرة يؤدى إلى أن يكون الرقم المندى يتحقق فعلا عند التحصيل أكبر من الرقم المقدر ، ولما كانت المصروفات تميل عند تنفيذ الميزانية إلى تجاوز الاعبادات المقدرة ، فإن الزيادة المنتظرة في الإيرادات كفيلة بمواجهة الزيادة في المصروفات .

واعرة الزيادات (Tantièmes de Majoration)

۵۸۸ — تتلخص هذه القاعدة فى زيادة أرقام إيرادات السنة قبل الأخيرة ينسبة ممينة مأخوذة عن السنوات السابقة مثل ١٠ ٪ (١) وهذه الطريقة لا يمسكن اتباعها إلا فى سنوات الرخاء حيث يكاد يكون من المؤكد زيادة الإيرادات .

وتتبع معظم الدول ومنها مصر طريقة التقدير المباشر .

أسبقية النفقات على الابرادات

و و و و التقليدية عن ميزانية الدولة ، في المائية العامة التقليدية ، عن ميزانية الأفراد بأسبقية نقر بر التفقات ، فالأفراد يقررون نفقامهم في حدود دخلهم ، فهم محددون دخلهم أولا ، أما الدولة فعلى المسكس من ذلك تحدد إيراداتها على ضوء نفقامها ، ويفسر الكتاب التقليديون هذا الفرق بأن السلطة العامة تستطيع تغيير حجم إيراداتها بربادة الفرائب أو إنقامها ، فإيراداتها ليست محدودة كإيرادات الأفراد . وعلى المسكس من ذلك نفقاتها فإمها ضرورية ولا يمكن التجاوز عنها ، إذ يجب أن تصل المرافق العامة لاتصالها بالصالح العام ، فإيرادات الدولة غير محدودة وقابلة الزيادة بيما لفاقها معينة وضرورية ، ولها فإن الإيرادات تقرر طبقاً للنفقات .

⁽١) اقترح هذه الطريفة Léon Say وطبقها في فراسا من سانة ١٨٨٧ إلى سنة همهم

أما المالية العامة الحديثة فلا تعترف بإكان النوسع في الإيرادات أو التعنييق منها بحرية ، لما للتوسع فيها والتعنييق منها من آثار اقتصادية واجهاعية ينبغي مراعاتها في حد ذاتها ، لا الاقتصار على الناحية المالية فحسب . هذا فيا يتعلق بالايوادات ، أما فيا يتعلق بالنفقات فليست كلها لها طابع الضرورة والتحديد، بل أن لزيادتها وإنقاصها، هي الأخرى ، آثاراً اقتصادية واجهاعية ينبغي مراعاتها في حد ذاتها .

والخلاصة أن المالية العامة الحديثة لا تمترف بأسبقية النفقات على الإيرادات ، ولا بأسبقية المنبقية بمض الأهداف الاقتصادية والاجباعية والسياسية ، التي تريد الدولة تحقيقها بواسطة سياستها المتطلقة بلزانية . فالإيرادات والنفقات تقرر وتنسق في المالية العامة الحديثة طبقا لهذه الأهداف ، مع مراعاة تأثيركل من النفقات والإيرادات بعضها في بعض، فقد يترتب على إنقاص النفقات نقص في الإيرادات ، ولذا ينبغي عند تحضير الميزانية النظر إلى ككل .

المطلب الثانى

دور وزير المالية في تحضير الميزانية

٩ هـ - الشئون المالية في معظم الدول وزير واحد يعهد إليه بتدبير الإيرادات والنقات وتحضير الميزانية ، ومحدث أحيانا أن تقسم الشئون المالية بين وزيرين ، يسمى أحدها « وزير المالية » ويعهد إليه بأمر تحصيل الإيرادات ، ويسمى الآخر « وزير الميزانة » ، أو « وزير الميزانة » ويعهد إليه بأمر النقات والميزانية .

ويداً تحضير اليزانية بأن يرسل وزير المالية منشوراً دورياً إلى زملائه الوزراء، يطلب مهم بياناً بمقرحاتهم عن النفقات اللازمة لوزاراتهم، وتضم

هذه المتسرحات بسفها إلى بسض مكونة قائمة النفقات، أما قائمة الإيرادات فتتولى وزارة المالية تحضيرها، لأنها هي والمصالح التابعة لها التي تتولى تحصيل معظم الإيرادات

وعندما يم إعداد هاتين القائمتين، ببدأ دور وزير المالية الحقيقي وهو إيجاد التوازن بين الإيرادات والنفقات، وله أن يراجع زملائه في اقتراحاتهم لحفضها حتى يم التوازن، وإذا لم ينجح في إقناعهم محفضها فليس له أن يخفضها من تلقاء نفسه، بل يعرض الأسر على رئيس الوزراء أولا، وإذا لم يحسم الخلاف عرض عملى بجلس الوزراء.

وفى انجلترا لوزير المسالية سلطة تعديل الاعتمادات التي يعلبها الوزراء، بل ورفضها، ما عدا الاعتمادات المطلوبة للجيش والبحرية والطيران (فلا يستعليم تعديلها سوى مجلس الوزراء)، ولكنه قاما يستعمل هذه السلطة .

ومتى ثم توازن الميزانية ، يشرع وزير المالية فى إعداد المذكرة التفعيرية لمشروع قانون الميزانية ، وتتضمن هذه المذكرة بيانًا لسياسة الحكومة ، وتوضيحًا لأسباب اختلاف تقدرات الميزانية عن أرقام ميزانيات السنوات السابقة .

رئيس الحسكومة وفحطير البزانية

ورون أن يمهد بهذه المهمة إلى رئيس الحكومة ، وهى الطريقة المتبعة في الدول المالية، ورون أن يمهد بهذه المهمة إلى رئيس الحكومة ، وهى الطريقة المتبعة في الدول ذات النظام الرئاسي، وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ، ذلك لأن تحضير مشروع الميزانية بواسطة وزير المالية يعطيه ضلا سلطة على زملائه الوزراء ، وبجعل منه رئيسا ثانياً للحكومة ، بل الرئيس المالي لها ، وإذا كان تحضير الميزانية بواسطة منه رئيس المالي لها ، وإذا كان تحضير الميزانية بواسطة .

M, Duverger, Institutions Financières, 1956, p. 317 (1)

وزير المالية يتمشى مع المفهوم التقليدى للمالية العامة ، عند ما كان دور الدولة محموداً والميزانية لا تستخدم إلا لتنطية النفقات العامة الإدارية فحسب ، فإنه لا يتعشى مع المفهوم الحديث للمالية العامة ، حيث لا تستخدم الميزانية لتنطية النفقات الإدارية فقط ، ولكمها تستخدم أيضاً لتحقيق تدخل الدولة في الميدانين الافتصادى والاجهامي وما لا شك فيه أن تحضير الميزانية بواسطة وزير المالية لا يعني انفراده به ، إذ يناقش مجلس الوزراء المشروع ، ومحوافقته عليه يعتبر مشروع الحكومة كلها ، ولكن المحور الرئيسي فيه لا يزال يقوم به في الواقع وزير المالية ، الذي يرى أن مهمته الأساسية هي المحافظة على توازن الميزانية ، بالحد من طلبات الوزارات المختلفة ، وهي الفرارات المختلفة ، وهي الفركة التقايدية للمالية العامة . وخلاصة القول أن الصدارة التي أعطيت لوزير المالية قد جعات الحكومة أشبه بمشروع يديره أمين الصندوق ، وهي طريقة حسنة لتكون حسابات المشروع متنظمة ، وليمكن الاقتصاد في النفقات ، ولكنها طريقة رديئة رديئة المشروع وتطويره واتساعه ، بل ولحيويته المالية فسها .

أما تحضير الميزانية بواسطة رئيس الحكومة، وهو النظام المتبع في الولايات المتحدة (والذي هو تطبيق، إلي حدما، لمبادىء النظام الرئاسي)، فيتلافي النقد السابق، إذ لرئيس الحكومة في ذلك النظام -- بحكم مركزه -- الصدارة على الوزراء، وهو رئيس الدولة في الوقت نفسه، وليس الوزراء سوى وكلاءه التنفيذيين ويقوم بالمليات الفنية لتحضير الميزانية «إدارة الميزانية» وهي ادارة تابعة لرئيس الحكومة مباشرة.

ومن المستطاع اتباع هذه الطريقة في الدول ذات النظام البرلماني ، بحمل تحضير للبرانية من اختصاص رئيس الحكومة ، يعهد به إلى إدارة تنيمه مباشرة ، وهو ما يحدث فعلا ، في الأحوال الاستثنائية ، عندما يحتفظ رئيس الوزراء لنفسه بمنصب وزير المالية .

المطلب الثالث

توازن المزانية (١)

٩٩٣ – تعتبر لليزانية متوازنة إذا ساوت إيراداتها نفقاتها ، فإذا زادت الإيرادات على النفقـات كان بهـا « فانض » وإذا كان السكس قيل إن بهـا « عحراً » deficit « حجراً » deficit

ولكى تكون الميزانية متوازنة ينبغى أن يكون التوازن حقيقياً لاصورياً ، كأن تصد الحكومة إلى حذف بعض النفقات حتى تظهر الميزانية متوازنة ، على أن تطلب أثناه السنة فتح اعبادات إضافية ، أو أن تسد إلى حذف بعض المشروعات المنتجة الوصول إلى توازن الميزانية .

٩٩٤ – ويرجم وجود السجز في ميزانيات الدول الحديثة إلى توالى الأزمات أَ الاقتصادية من جهة ، وإلى الأزمات الدولة المالية من جهة أخرى .

أما الأزمات الاقتصادية فلأنها تؤدى إلى نقص إيرادات الدولة نتيجة نقص حصيلة معظم الضرائب، وفى الوقت نفسه يزداد ما يطلب من الدولة انفاقه لعلاج الحال في صورة إعانات للمال الماطلين، ونفقات لإعادة النشاط إلى الاقتصاد القومي.

كذلك تمتير الزيادة المستمرة في النفقات العامة ومخاصة النفقات الحربية من أهم أسباب عجز منزانيات الدول الحديثة .

ويعتبر توازن الميزانية حجر الزاوية في المالية العامة التقليدية ، وهو من المبادى.

⁽١) يس للراجع :

Harris, S. E., The New Economics. 1959 · Berrère, A., Théorie économique et tappaison Koynésienne, 1952 · Beveridge, W., Full Employment in a Free Society. London. 1946, · Masoin. M., Stabilité Financière et plein-emploi. (Rev. de Sc., et lég Finan. 1954. p. 547.

الراسخة فى الرأى العام ، الذى يميل إلى أن يرى المبادى. التى يطبقها الأفراد على ماليمهم الخاصة مطبقة على المالية العامة ، والذى يرى أن أصاح وزير للمالية هو الذى يرى أن أصاح وزير للمالية هو الذى يُبتطبع موازنة الميزانية ، لأن وجود عجز فيها يثير عنده القاتى والخوف .

أما المالية العامة الحديثة فلا رى هذا الرأى ، ولا تخشى عجز الميزانية ، بل تنصح به إذا اجتمع ظروف مينة ، والتعارض بين كتاب المالية العامة التقليدية والمالية العامة التقليدية والمالية العامة المحديثة في هذا الحد في الحقيقة ، لأن في مكرة التوازن لم تستمد بماماً من الفكر المالي الحديث ، وكل ما هناك أن الفكر المالي الحديث يميل إلى أن يستبدل بفكرة التوازن المالي البحت التقليدية ، فكرة أوسع مها هي فكرة التوازن الاقتصادي العام .

١٥ ارزن الميزانية في المالية العامة التقليدية

النفقات العامة ساوية لحلة الإيرادات العادية في المالية العامة التقليدية أن تكون جملة النفقات العامة مساوية لحملة الإيرادات العادية أي التي لا يدخل فيها القرض أوالوسائل النقدية ، وهذا يمي أن النفقات العامة ينبني أن تنطى أساساً بالضريبة ، إذ أن إرادات العولة من أملاكها قليلة في العصر الحضر.

وإذا كانت المالية العامة التقليدية حريصة على توازن الميزانية ، فإسها لانقر ، من جهة أخرى ، أن يكون في الميزانية فائض .

خطر وجود عجزنى الميزانية :

٩٦ - يرى كتاب المالية العامة التقليديون في وجود المجز خطراً مزدوجاً:
 خطر توقف الدولة عن الدفع (الافلاس) ، وخطر التضخم . ذلك أنه إذا كان

⁽۱) راجع س ۲۰ قیاسیق ۰

بالميزانية عجز، وزادت جلة نفقات الدولة على جلة إيراداتها. المستمدة من الضرائب ومن أملاكها، المستمدة من الضرائب ومن أملاكها، اضطرت الدولة إلى تنطية زيادة النفقات أما بواسطة القرض بوسائل الخزانة (الاقتراض لمدد قصيرة) أو بإصدار نفود. فإذا لجأت إلى القرض تمرضت لخطر التنصخم كما منرى فيا يلى:

۱ – خطرالاقلاسی :

يتآتى هذا الخطر من أن الدولة إذا لجأت إلى القرض لسد المجر بالبرانية ، فأمها تريد بذلك من النفقات في الميزانيات التالية ، لدفع فوائد القرض وأقساط استهلاكه بهذا يأخذ المجز في الازدياد ، وتضطر الدولة إلى عقد قروض جديدة ، وقد لاتجد من يقرضها فتضطر إلى التوقف عن دفع الفوائد وأقساط الاستهلاك أي إلى الإفلاس ، وهو ما حدث في فرنسا في السنوات التي سبقت ثورة سنة ١٧٨٨

u _خطر التفنم :

على أن ما يخشى الآن هو خطر التضخم ، إذ تجد الدولة دائماً وسائل الدفع التي تحتاج إليها بطبع نقود ورقية جديدة ، ولم تكن هذه الطريقة مستحيلة في عصر النقود .

واستخدام هذه النقود يزيد كمية وسائل الدفع دون أن يزيد سلم الاستهلاك، فيحدث تضخم يظهر أثره في ارتفاع الأسمار وانخفاض قيمة النقود . ويرى الكتاب التقليديون أن هذا التضخم النانج عن عجز الميزانية خطير بوجه خاص، بسبب ميله إلى الازدياد من تلقاء نفسه . ذلك أنه يعرتب على ارتفاع الأسمار زيادة في النفقات العامة ، فزيادة السيخ من جديد ، فتصطر الدولة إلى إصدار نقود جديدة ، فيحدث

تُصِحْم جديد فارتفاع جديد فى الأسعار فزيادة فى النفقات وهكذا، على أنه يلاحظ الم حصيلة الضرائب نرداد مع كل ارتفاع فى الأسعار ، بيما يظل عب الدين كما هو ومن ثم يظهر أنه من المستطاع الخروج من تلك الحلقة المفرغة ، وإيقاف التضخم والواقع أن من المادر حدوث تضخم شديد كالذى عرفته ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى ، ومثل هذا التضخم يرجع فى الحقيقة إلى أسباب أخرى غير عجز الميزانية .

خطروجود فاتصه فى الميزانية :

وارأى العام وارأى العناق الم من كتاب المالة العامة التقايديين والرأى العام فيا يتعلق تخطر المحز، فإنه ليس كذلك فيا يتعلق بزيادة الإيرادات. فالرأى العام عبدها كثيراً تشبيها المالية العامة بالمالية الخاصة ، يبيا يرى الكتاب التقليديون المكس ، ويصرون على مضار السياسات التي تستهدف تحقيق فأنض في الميرانية. لأن المنافس ينرى بالتوسم في النفقات ، ولا تلبث هذه النفقات أن تصبح أعباء دائمة في المستقبل ، ويصبح من الصحب التخلص منها ، فالفائض المؤقت يميل إلى أن ياد عجزاً دائما .

ولزيادة الإيرادات فوق ذلك مضار اقتصادية خطيرة ، فإن هذه الأموال إذا اخترتها الدولة حرمت منها الاقتصاد القومي ، وأدت إلى تعطيل جزء من القوة الشرائية . ومن الأفضل ترك تلك القوة بين أيدى الأفراد يستشرونها في الإنتاج ، ولكن هذا النوع من الخطر لم يعره المكتاب التقليديون ما يستحق من الاهمام ، اكا ضل الكتاب الحدثون .

نقدمیداً التوازق التقلیدی :

٩٨ - يؤخذ على مبدأ التوازن التقليدى أنه يبالغ فى أخطار المنجز من جهة ء
 كما يبالغ فى مزايا التوازن من جهة أخرى .

(1) — فغيا يتعلق بمبالنته في أخطار السجز ، الواقع من الأمر أن سد السجز عن طريق القروض لا يؤدى إلى أعباء لا يمكن محملها ، كما يرى المبدأ التقليدى ، إذا أن إيادة الدخل القومى النائجة عن ذلك تفوق كثيراً زيادة الدين المام ، بقبل مصافح المستهار ، وعلى ذلك لا يزداد السب، الحقيق الدين ، بل على الممكس يقل . ومن السهل على الدولة أن تقوم باستهلاك الدين من الزيادة في حصيلة الفرائب الناشئة عن زيادة الإنتاج والدخول .

كذَلَكُ لا يُؤدى مُويل المجز بواسطة إصدار نقود جديدة إلى التضخم حمّا، إذا استعملت الأموال التي تحصل عليهما الدولة من الإصدار الجديد في استثمارات منتجة ، إذ ولو أن كمية النقود تزيد ، نتيجة الإصدار الجديد إلا أن سلم الاستهلاك لَا تَلْبُثُ أَنْ تَزِيد هِي الْأَخْرِي ، فلا تَرتفع الأُسعار ، وكَثَيْراً ما حدث ، بعد سنة ١٩٤٤ ، إن كان إصدار النقود لسد عجز في الميزانية يتهم ارتفاع الأسمار لا أن يكون سببًا له. (-) - كذلك يبالغ المبدأ التقليدي في فضائل التوازن. والواقع أن المبدأ التقايدي، يقوم، كما سبق أن قلنا، على فكرة انسزال الميزانية عن الحياة الاقتصادية، وأن التأثير الوحيد الذي يمكن أن يكون للميزانية على الحياة الاقتصادية تأثير سني. وهو الذي ينتج عن المجز . ولكن الحقيقة تختلف عن ذلك كثيرًا ، إذ أن المنزانية ترتبط ارتباطاً وثيقاً محياة البلاد الاقتصادية ، كما ترتبط حياة البلاد الاقتصادية بها ، والنظر إلى توازن الإيرادات والنفقات العامة منفصاين عن الحياة الاقتصادية للبلاد يبعدنا عن حقائق الأمور ، فاذا بحدى أن تكون الميزانية متوازنة ، إذا فاقت الواردات الصادرات؟ أفليس اختلال التوازن الاقتصادي هذا أ كثر أهمية من توازن الميزانية الحسابي؟ ألا يكون من واجب الدولة في مثل هذه الظروف أن تزيد من نفقامها العامة لمريد الصادرات ، أو لتساءد الإنتاج القومى لكى تقل الواردات ، حتى ولو أدى الأمر إلى حدوث عجز في الميزانية ؟ إن ضعف النظرية التقايدية في هذه الناحية يرجع إلى صعف النظرية التقليدية في الحرية الاقتصادية ذاتها . إذ أن ما ينسب إلى توازن الميزانية من قيمة بستند إلى فكرة منع تدخل الدولة في المجال الاقتصادى ، لأن تدخلها ضار وسيء حماً . ولكن لا يوجد الآن من يستقد في صة هذه الآراء ، ولا توجد دولة تنهمها ولو كانت أشد الدول تشيما بالنظام الرأسمالي .

العقبات العملية في سبيل نوازده الميرانية :

الحرب طلت الدول حريصة على تطبيق مبدأ توازن الميزانية حتى الحرب العالمية الأولى، فالمجز كان استثنائياً أو خاصاً بالدول التى يسود ماليها الاختلال ولكن الحربين العالميتين الماضيتين مع ما أعقبهما من ضرورة تعمير ما خربتاه من أقابم ، قابتا الأمور رأساً على عقب ، وجعلتا التوازن مستحيلا سنوات عديدة .

وقد كان الخبراء الماليون في سنة ١٩٩٤ يقولون بأن أية حرب حديثة لا يمكن أن تستمر أكثر من ثلاثة شهور ، بسبب صموبات تمويلها ، وقد كذبت الوقائم هذا الزعم ، فاخترعت وسائل جديدة النمويل ، هي أذون الخزانة بالذات ، مكنت من وضع ميزانيات مع وجود عجز شبه مستمر ، وقد اضطرت ضرورات تغطية نفقات الحرب ثم نفقات التعمير ، إلى التجاوز عن مبدأ التوازن ، وقد جهدت كثير من الدول بعد سنة ١٩٩٤ كبريطانيا لإعادة التوازن إلى ميزانيتها بأسرع ما تستطيع ، بينا أطالت سهولة الحسول على الأموال (بإصدار أذون الخزانة والنقود الورقية) في دول أخرى من يميم التوازن ، وجملته أكثر خطورة ، وإن كانت تلك الدول قد عملت على إخفائه بتقدير النققات في الميزانية بأقل من حقيقتها ، والإيرادات بأكثر ما تنتظر جبايته في الواقع ، وبالالتجاء إلى الميزانيات الملحقة والمستقلة ، والحسامات الخاصة على الخزانة ، وغير ذلك من الوسائل .

• • • • وأوجد الكساد الحكيير الذي بدأ سنة ١٩٧٩ صعوبات جديدة في سبيل توازن الميزامية ، فهبوط الإنتاج ، وزيادة البطالة لم يؤديا إلى نقص الإيرادات العامة فحسب ، ولكنهما اضطرا الدولة إلى الندخل حتى مع ما يترتب على تدخلها من نفقات جديدة وعجز جديد . وحجت أفكار التوازن الاقتصادى القومي وتوازن المجتمع ، توازن الميزانية الحسابي . ثم كانت سنة ١٩٣٨ وبدأت إعادة التسلح ، ثم جاءت الحرب العالمية الثانية ، وما أعقبها من تعمير للأماكن الحربة فجعلت من المستحيل إعادة التوازن إلى الميزانية ، ومنذ ذلك الوقت كان عدد المرات التي توازنت لم تتوازن فيها ميزانيات جميع الدول تقريباً أكثر بكثير من عدد المرات التي توازنت فيها ميزانية بعض الدول ما يقرب من ربع مجوع نفقاتها ، ولا تجد المراة صعوبة في تفطيته بأذون الحزانة وغيرها من الوسائل .

٢٥ - توازن الميزانية في المالية العامة الحديثة

الم الفرق الأساسى بين كل من الفسكرتين الماليتين التقليدية والحديثة ، وهو أن المالية الفرق الأساسى بين كل من الفسكرتين الماليتين التقليدية والحديثة ، وهو أن المالية العامة التقليدية تنظر إليها الشائية وسط الحياة الاقتصادية والاجهاعية المبلاد ، ولذلك فابها ، بدلا من أن تهم بالتوازن الحسابي بين إيرادات الميزانية ونققابها ، تهم بالتوازن العام لحياة البلاد الاقتصادية والاجهاعية ، فيرى كتاب المبالية العامة الحديثة أن توازن الاقتصاد القومي جميعه لا يمكن محقيقة في بعض الظروف إلا على حساب عجز في الميزانية . وهذه هي النظرية ، الميز المقصود » . (Déficit systèmatique) .

وينبنى أن تفهم هذه النظرية على حقيقتها ، فلا تمعلى مدلولا مطلقا ، لم يقصده أصحابها ، فهى لا تعنى أن ميزانية الدولة يجب أن تكون فى حالة مجز دائم ، أو أن

كل مجز فى الميزانية مقيد، وكل ما تمنيه أن السجز فى بسض الظروف الحددة يكون وسيلة تكفل النوسع الاقتصادي، وتحل الأزمات، بشرط أن يحسن استخدامه.

ا - تظرية العجز المقصود

٣٠٢ - بحث هذه النظرية السير وايم بقردج (W.Beveridge) على أساس . نظريات اللوردكينز ، ورأى أن عجز الميزانية وسيلة لانماش الاقتصاد في حالة البطالة ، كوالوصول به إلى مرحلة الدالمة الكاملة أ. فهو يساعد على تحريك الاقتصاد الراكد .

العجز كوسيلة لتمريك الافتصاد إلرا كد :

۳۰۴ – اهتم اللورد كيز بالبطالة ، ورأى فيها كا سبق القول ـ اخسلال التوازن الأساسى ، لا بسبب نتأنجها الاقتصادية أيضا ، إذ تفقد البلاد بسبها كثيراً من الثروات ، وقد قدر الأستاذ (Kaldor) ما فقدته انجلترا بسبب بطالة مليون وربع مليون عامل قبل الحرب العالمية الثانية بمبلغ خسائة مليون جنيه سنويا (بنقود ما قبل الحرب) . وفي هذا يسكن المعجز الحقيقى الذى تعانى منه البلاد الرأسمالية . وتخفيضه يتطلب أن تقوم الدولة بالانقاق والاستثمار الذي يعزف الأفراد عن القيام به إذا تركوا وشأنهم .

وتدخل الدولة هذا يتطلب أمرين :

(الأول) العمل على زيادة طلب الأفراد الكلى على السلع والحدمات لتحريك الآلة الاقتصادية .

(الثانى) القيام باستهارات ليمكن مواجهة الزيادة فى الطلب بزيادة فى الانتاج وكلا الأمرين يستلزم زيادة النفقات العامة وانقاص الإبرادات، لأن انقاص الضرائب يترك فى أيدى الأفراد أموالا يستطيعون بواسطتها زيادة استهلاكهم ، كا أنه يخفف

أعباء المشروعات مما يزيد في نشاطها ، وزيادة الإهانات والمساهدات التي تمد بها الدولة ذوى الدخل المحدود تزيد من طابهم السام والحدمات ، والتعباء الدولة إلى القروض عكمها من تحريك المبالغ التي يدخرها الأفراد وتوجيهها نحو الاستمارات المنتجة. هذه الوسائل من شأمها أن تحدث عجزاً في المبرانية ، ولكن هذا المعجز هو الوسيلة لمدفع عجلة الانتاج إلى العمل والتخلص من البطلة بالتدريج ، ولذلك فهو عجز مقصود لتنائحه المفدة .

العودة إلى توازق الميزانية :

١٠٣ - هذا السجز المقصود فى الميزانية يمكن إدن من التخاص من السجز الاقتصادى الناتج من البطالة وفتور التشاط الاقتصادى . وإذا عاد التوازن الاقتصادى فيه يميل إلى أن يعيد من نفسه توازن الميزانية . ذلك أن التوسع فى الاستبلاك والاستيار يؤدى إلى زيادة الانتاج ، وارتفاع الدخل القومى ، وهذا يؤدى بدوره إلى زيادة حصيلة الضرائب. هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يؤدى اختفاء البطالة إلى توف الإعامات التي تدفعها الدولة ، وفي هذا وفر فى النفات .

ولا تسهلك زيادة الدخول كلها ، بل يدخر جزء منها ، يدفع به نمو النشاط الاقتصادى محو الاستثمار أن الاقتصادى محو الاستثمار أن المستثمار أن المستثمار أن كانت قد حلت محلها أثناء فترة الركود ، وهكذا تزداد إبرادات الدولة ، يبيا تقل نفقها ويأخذ عجز الميزانية في الاختفاء شيئًا فشيئًا ، حتى يمود التوازن إليها .

على أنه لا تجب البالغة فى التفاؤل فيا يتعلق بالرجوع إلى حالة التوازن . فهو يفترض من جهة أن القوة الشرائية الى خفقها الدولة لم تتجاوز الحد الأقصى الذى يتطلبه الإنتاج القومى عندما يصل إلى مستوى العالة السكاملة ، ومن جهة أخرى ينبغى أن يتوقف عجز المزافية عندما يبلغ مستوى العالة حده الأقصى والاعظم خطور في الدائمة المامة)

التضخم عندئذ، لأنه فى هذه الحِالة بيناترداد القوة الشرائية نتيجة متابنة التضخم ، لا يزيد الإنتاج وعرض السلم، إذ القروض أن عوامل الإنتاج التى كانت فى حالة بطالة تصل كلها الآن ، من هذا يتضح أن سياسة السجر المقضود بجب أن يكون / لها حدود تقف عندها ولا تجاوزها .

ب - حدود العجز الحقصود :

• ٦٠٥ - يتضح مما سبق أنه ليس لمبدأ السجز القصود ذلك الطابع العام المطلق الله يعطيه له أحيانا بعض من لا يفهمو له ، وليس المقضود منه أن يحل محل فكرة توازن الميزانية هو الأصل في نظر الماية المامة الحديثة أيضاً ، ولسكمها لا ترى فيه ما تراه المالية العامة التقليدية من أنه تاعدة مطلقة لا يجوز المسلس بها ، وإنما ترى فيه قاعدة برد عليها الاستثناء ، وأهمه المجز المقصود .

والعجر المقصود له حدود، إذ ينيني ألا يكون دائمًا ، ولا يجوز مركه دون رقابة وسنتكام فيا يلي عن هذين القيدين .

٦ - لا يجوز أن يكود العجز واثما :

١٩٠٣ – الدور المطلوب من المجز المقصود أن يقوم به هو إجادة النشاط إلى الاقتصاد ، فإن اليفقات الاستثنائية الى الاقتصاد ، فإن اليفقات الاستثنائية الى استصلت فى الاستثنارات المامة نجب انقاصها بالتدريج ، كما تجب إزالة ما كان قد أجرى على الضرائب من تحقيض ، والعمل على إعادة التوازن إلى الميزانية .

ويرى السير وليم بفردج أن تتوسع الدولة فى نفقاتها السامة، دون أن يوقفها عجز سيزانيتها ، حتى تصل إلى البحظة التي تتحقق فيها العلة السكامة ، أي حقي لا يكون هناك عامل متعطل (فيا عدا احتياطي البطالة الذي يحدده بمقدار ٣ بر من مجوع العال).

ويميز اللوردكير بين نومين من التضخم ، فاذا كان الاقتصاد القومي في حالة قصور في المهالة ، حيث يكون هناك عاطاون، ورءوس أموال وآلات عاطاة ،فان التضخم يكون مفيدا ، إذ يترتب عليه زيادة الطلب ، بما يؤدى إلى استخدام المال ورءوس الأموال والآلات الماطلة ، ولكن إذا يلغ الاقتصاد حد العالة الكاملة ،أي إذا استخدمت جميع عناصر الانتاج العاطلة ، أصبح التضخم ضارا ومدمرا

فالبطالة إذن هي إشارة البدء في استمال العجز المقصود وإذاما أخذت في الانحسار وبلفت حدها الأدنى وجب البدء في اتخاذ الوسائل السابق ذكرها (انقاص نفقات الاستبار الاستثنائية، وإزالة تخفيض الضرائب)دون أن تخشى اختلال تو ازن الميزانية.

غير أن تطبيق هذه الفواعد عملا مسألة دقيقة ، ولا يجب انتظار حدوث البطالة للكي نفسع وسائل مكافحها موضع التنفيذ . ولما كان تباطق الأعمال وانكاش حجم المعاملات ، هي أولى الملامات التي تنذر محدوث البطالة ، إذ تؤدى إلى نقص مقابل في الانتاج ، فقصود في العالة ، فإنه يكني مجرد ظهور هذه العلامات الأولية للانكاش الاقتصادي لكي تبدأ الدولة في استمال وسائل التدخل التي تنصح بها نظرية المعبر المقصود وهي زيادة القوة الشرائية وتحريك الاستنارات ، بشرط ألا يكون الانكاش راجعا إلى عدم كفاية المواد الأولية ، أو اليد العاملة ، أو قدم الآلات ، وما إلى ذلك ومهما يكن الأمر ، ينبني ألا تنيب عن البال الصفة المؤقتة للمجز المقصود وضرورة المودة إلى توازن الميزانية عجرد أن يتحقق توازن الاقتصاد القومي ، وإذا كانت عودة التوازن إلى الميزانية عجرد أن يتحقق توازن الاقتصاد القومي ، وإذا مع ذلك أن بنالغ في المعاؤل .

٢ - لا يجوز ترك العجر دون رقابه:

٧٠ ٣ -- أن الطريقة التي يعود بها التوازن إلى الميزانية من تلقاء نفسه ، والتي وصفناها فيا سبق ، صيحة ، ولكنها لكي تكون عبدية ، لا يجب أن يكون قد بولغ في أحداث العجز ، وان تكون زيادة النفقات العامة ، وخاق القوة الشرائية متناسبتين مع عناصر الانتاج العاطلة ، التي يراد بعث النشاط فيها ، ولذلك فانه من الضروري ألا تتجاوز القوة الشرائية التي توجدها الدولة إمكانيات الإنتاج متى عاد إلى مستوى العالة الكاملة، وعا لاشك فيه أن الاستيارات العامة نفسها يميل إلى زيادة مستوى العالة الكاملة ولكن الإنتاج لايزيد إلى غير حد،أو على الأقل لا يمكن أن تتجاوز سرعة زيادته حدا معينا ، إذا راعينا إمكانيات اليد العاملة والمواد الأولية ورموس سرعة زيادته حدا مينا ، إذا راعينا إمكانيات اليد العاملة والمواد الأولية ورموس

فالمعجز المقصود إذن لا يجب أن يتجاوز حدا معينا ، وهذا الحد يمكن قياسه نظريا بمقدار اليد العاملة التي لا تجد عملا ، والآلات المتوقفة ، والمواد الأولية التي لا تجد من يريد أن يستمالها ، ولسكن من الصعب تحويل هذا كله إلى أرقام تدل عاما على ماجب استخدامه من مبالغ في الاستثار ، وعلى القدر الذي يجب خلقه من قوة شرائية مناسبة البطالة الموجودة، واذبك فن الضروري أن يقترن التدخل بالحكة ، وكلا أخذنا في استخدام وسائل المعجز المقصود كلا أخذه هذا الامهام يتبدد ، إذ يكون القائم بالتدخل قد اكتسب خبرة وأسكنه عمل مقارنات نفيده ، وكالما ازداد التحليل الاقتصادي دقة وبخاصة ماتملق منه بالحسابات القومية .

واستمال المجز المقصود لا يكون مستطاعا دون أن تكون هناك ميزانية

قومية (١٠ على درجة كبيرة من الدقة ، وهذا يتطلب أيضاً أن يكون لدى الدولةجهاز الرقابة على البنوك والالتمان ، والتداول النقدى بوجه عام . وقد قامت جميع الدول الحديثة بإنشاء رقابة من هذا النوع بدرجات مختلفة .

وقد وقفت دقة سياسة السخر المقصود في سبيل قبول فكرتها من كثير من الكتاب، والحكن فالدّنها مع ذلك لا يمكن الكارها (٧).

الحطقب الربايع تحضير الميزانية في الجمهورية العربية المتحسدة

م الله الله السنة المالية عدة كافية (فى أوائل يناير) يرسل وزير الخزانة المركزى (٣) إلى محتف الوزلوات منشوراً دوريا طالباً إليها مو افأته بتقديرات

⁽۱) راجم ص ٤١٥ قيا ستق ٠

M. Duverger, Institutions Financières. p. 279-292. (v)

⁽۳) كان وزير الحزانة بطبق عليه و وزير المالية » حتى أوائل سنة ١٩٥٨ ، حيث أنشك المجمورية العربية للنصدة ، فأطلق عليسه وزير الحزانة فى القرار الججهوري وقم ٧لسنة ١٩٥٨ . يَثَاوَيَخُ ٢٦ مَارِسُ بَعْمِينُ نوابِ لرئيس الجهورية ووزراء بالإدابيين البوري والمسرى .

وَاهْرَفْ مِنْ النَّتُونَ المَالِمَ فَى الْجَهُورِيَّةُ الْرَبِيَّةُ النَّمَةُ حَسِّ النَّفَاءِ الْحَالُ ﴿ طَمَّا أَمْرَاوَاتُ الجُهُورِيَّةُ وَلَمْ ١٩٧٩ و ١٣٠٠ و ١٣٠٨ لسنة ١٩٥٨) ثلاثة وذراء : وزير مركزى } ووزيران تنقذان: ه لسنة الله وزير .

ويتولى الوزير الركزى الإشراف على تؤلى وزارة الحرانة الركزية ، وملى تنفيذ السياسة الخامة الركزية ، وملى تنفيذ السياسة الحامة التي ينفيذ أمام وتهس المجهورية ، ويكون مسئولا عن مباشرة مهام منسبه أمام وتهس الجهورية ، ويقدم المناسخ المسئولية المسئولية المسئولية المسئولية ويقدم المناسخ المسئولية المسئولية المسئولية المسئولية المسئولية والمسئولية المسئولية والمسئولية والمسئولية

الم توجيع بمن فرق وجين " بهوريه وم ٢٠٠ است ١٩٠٦ مستوليات والصديل وواوة المؤانه الدكوية ومن بين اختصاصاتها \$ منافئة مصروحات ميزانيات الوزارات والحيات الملحقة والسلطة وا وسسات العامة > واعداد المؤانية العامة الجمهورية > وعرضها طور وثيس الجهورية الإسلارها (م ٢ هـ فاتاً من الفراد الجمهوري للذكور) .

الميزانية الخامة بها المسنة المالية القادمة ، ومبيث به التعليات التي يجب أن تراجي في "يُعضير التقديرات: ، علي أن يُصل لوزارة الخزانة تقديرات الإيرادات قبل أول مادس، وتقديرات المسروفات قبل آخر مادس.

وكل وزارة بقسبة إلى ديوان عام ومصالح ، وفروع لهذه المصالح ، وكل فرع يقوم بتقدير إيرادته ومصروفاته ويرسلها المصاحة التابع لها ، وترسل كل مصاحة تقدير إيراداتها ومصروفاتها إلى الوزارة الى تنبعها (١) ، وتشكل فى كل وزارة لجنة برئاسة وكيل الوزارة أو من يقوم مصامه الإعداد تقديرات ميزانية الوزارة على الأسس المناسبة الميزانية بوزارة الخوانة والإدارة العامة للميزانية بوزارة الخوانة والإدارة العامة لترتيب الوظائف بديوان الموظفين ، وتدعى هذه اللجان إلى الانعقاد قبل شهرين على الأقل من الموعد الذي تحدده اللواح والمنشورات المالية انقديم التقديرات إلى كل من وزارة الخوانة وديوان الموظفين ويشترك في هذه اللجان أيضاً المراقب المالي للوزارة الخوانة وديوان الموظفين ويشترك في هذه اللجان أيضاً المراقب المالي للوزارة الخوانة وديوان الموظفين

٩٠٩ - وتتجمع جميع التقديرات في الإدارة العامة للميزانية بوزارة الخرانة ،
 فتفحصها وتناقشها مع مختلف الوزارات والمصالح ، ثم ترتبها مكونة منها مشروع

أما الوزير التنفيذي قد شول من الغيذ السياسة العامة العسكومة والتعوانين والحوائج في جهم أجها الوزارة في الإفلم ، وكذلك عن حسن سير هذه الأعمال أمام رقيس الجمهورية ، كما يحوم بالسل على التابيذ للم المنظمة المنظمة

⁽١) يَشَى قرار بجلس الوزواء السادر بتاريخ أول يولي سنة ١٩٣١ على أن الترابخات المسروقات الى يتأكن قرار بجلس الوزواء الله المنات المسروقات الى يتأخر ورودها لمل وزارة لمالية لا يلتفت إليها ، وأوزوارة المالية أفر تضم مينائية الوزارة أو المسامة الى لا ترسل تقديرات مصروفاتها في الوقت الحدد على أساس، ميزانيتها المهنة المنازية على مراهاة التديرات الى يسكون قد أوخلت عليها في خلال السنة .

(۲) كانت عذه الوظيفة مرف باضرة السكري المهل قرء

لْلِيَوَانَيَّةَ ؛ وَيَلِاسُطُهُ ﴾ إسَى أهوَل ءُ أَن الطَّهَاوَاتُ النَّقَاتُ تَدَرَّجٍ فَي الْيَوَانِيَة الْوَسُلُمَّةُ وميزانية إلىم مصر ؛ موزعة على الأبواتِ الآتية : *

(١) الباب الأول: موتبات وأجور ورواتب ومكافآت .

(٢) البآب الثاني : مصروفات عامة .

(٢) ألباب الثالث: أعمال جديدة .

وتقسم هذه الأبواب إلى بنود وأقسام بنود تقر رها وزارة الخزانة ، ولا يجوز إدخال أى تقديل عليها إلا بعد الترخيص مذلك منها . أما تقسيم الميزانية إلى أبو اب فلا بَد من أن يقره مجلس الأمة .

أما منانية الاقام السورى فندرج فيها اعبادات النفقات مورعة على أربعة أبواب: (١) الرتبات وتوابعها، (٢) النفقات العامة، (٣) النفقات العامة، (٤) البيون. ويطبق هذا النظام على جميع أقسام الميزانية ، ماعدا القسم الخاص بوزارة الحربية (ويدخل في الميزانية للوحدة) إذ يجوز أن تجمع فيه (دون تقسيم إلى الأبواب السابق ذكرها) اعبادات مصروفات تلك الوزارة ويكون النوزيع منه بقرار من وثين الجمهورية ، بناء على عرض وزير الحربية (القانون رقم ٢٧٧ اسنة ١٩٥٦) ويمن الجمهورية ، بناء على عرض وزير الحربية (القانون رقم ٢٧٧ اسنة ١٩٥٦) وتحكون اللبياة الميزانية إلى اللبية بوزارة الخزانية ومن مراقب الميزانية ومراقب وتحكون اللبياة الميزانية على عرض على المينية المشروع يرضه الوزير إلى رئيس المينية ويمن الميزانية الموحدة وميزانية كل المينية على عرض عام المسروع الميزانية الموحدة وميزانية كل من الميزانية الموحدة وميزانية كل من الميزانية المشروع وبين من الاقليدين ، والميزانيات المستعلى عرض عام المسروفات في هذا المشروع وبين من الاقليدين ، والميزانيات المستعلى المستوفات في هذا المشروع وبين من الاقليدين والميزانيات المستعلى المستوفات والمسروفات في هذا المشروع وبين المؤلورات الاقتصاد المنتوبة المناسية والميانية ، ويستعرض قيه أم المورات الاقتصاد المنتوبة المناسية ، ويستعرض قيه أم المورات الاقتصاد المنتوبة المناسية والميان المنتوبة المناسية ، ويستعرض قيه أم المورات الاقتصاد المنتوبة المناسية والمناسية والمناسية والمناسة المناسوة المناسوة المناسة المناسوة المنا

العالمي في السنة المنقضية ، والحالة الاقتصادية والماليسة في كل من إقليمي الجيهورية . ويعتبر هذا البيان من أهم الوثائق المالية للمولة .

• ١٩ - وفى رئاسة الجهورية يعرض المشروع على لجنة الشئون التشريعية بها (١) ، لبحث المبادى، العامة للميزانية الموحدة ، ومنزانية مشروعات تنمية الإنتاج القومى بإقليم مصر ، ومشروعات الإنماء الاقتصادى بإقليم سوريا ، وباقى الميزانيات المستقلة والملحقة ، ويبسط وزير الخزانة المركزى مبادى، وبنود كل ميزانية ، ويقوم الأسفاء بدراستها ، كل فى اختصاصه ، أما الوزراء المركزيون الذين لا يشتركون في اللبحنة ، فيقدم كل منهم تقريراً عن نتيجة دراسته لمشروع الميزانية الخاصة بوزارته إلى وزير الخزانة المركزى لمرضه على اللبحنة فى اجهاعها ، وينص المستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة لمنة ١٩٥٨ ، على إرسال مشروع الميزانية إلى مجلس الأمة بعد إقراره من رئيس الجمورية لبحثه و اعباده (م٢٣)(٢)

⁽۱) نس ملى اشتمال هذه المجبنة فى قرار رئيس الجيورية راد ۱۳۹۹ لسنة ۱۹۵۸ فى شأن الاختصاصات ونظام العمل فى الحسكومة المركزية والجيلوت التنة ذيق (م ۲) ، وهى تحتمى بدراسة مصروحات المواديق وعمى المكان الحالة في المحالة (م ۲) ، وهى مكونة من بعض الوزراء المركزين ، ويرأسها أحد تواب رئيس الجيورية ، (أنظر قرار وئيس الجيورية ، (أنظر قرار وئيس الجيورية ، (أنظر قرار وئيس محدد بعد ذلك قرارات جمورية أخرى تضم إليها وذراء آخرين ،

⁽٣) فإن مصروح الهزائية ، في ظل وستوو سنة ١٩٢٩ ، يرسل بعد أن توافق هايه الجية المائية يوزارة المالية (وزارة المتزنه الآن) » إلى مجلس الوزراء أفعد، وإجراء ما يراه من تعديلات ثم يقسمة للوزير إلى البرأن قبل بماية السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل لقعمه واصباده .

أًما في نثل "ستور قنرة الأنتال فسكان عبلس الوزراء ، بند فيس مصروع الميزانية والموافقة عليه ، بصدر قانون ربط الميزانية ، إذ أنه كان يتولى السلطة التشريعية طبقا للمادة ٩ من الإملان - الدستورى الصادر بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩٥٠ ، كما أنه كان يتولى سلطات رئيس الجهورية » طبقا للمرار السادر ف ١٧ نوفير سنة ١٩٥٤ .

وفي ظل دستور جهورية مصر استة ١٩٥٦ ، كان معروع البزانية برسل إلى عبلس الأمة بعد إزاره من رئيس الجهورية ، لبسته وامياده (المارتان ١٠٠ و١٠٠ منه) ...

واد انقل الدستور المؤثث البيميور ة العربة المتحدة هذه القواهد نفسها في مادي، ۱۹۷<u>۳ ميل</u> آنهٔ إلى حين النفاء عجلس الأمة بصدر رئيس الحميورية مصروع الميزانية بالرار منه بهد موافقته عليه،

المبحث من الشائق اعباد لليزانية (Le vote du budget)

مقدمه

۱۱۳ - بعد أن تنتهى وزارة المالية (الحزانة) من تحضير مشروع الميزانية ويقره مجلس الوزراه أو رئيس الجمهورية ، حسب نظام الحكم ، يعرض على البرلمان للمحصه واعباده .

والبرلمان في معظم الدول مكون من مجلسين : مجلس أدنى (مجلس النواب في كثير من الدول ، ومجلس المسموم في امجلترا ، والجمية الوطنية في فرنسا) . ومجلس أهلي (مجلس الشيوخ في كثير من الدول (١) ، ومجلس المامة أنه في المسائل النشريعية المادية تتساوى سلطة كل من الجلسين ، أما في المسائل الخالية ، وعلى الأخمى مسائل المزانية ، فلمجلس النواب سلطة أوسع من سلطة مجلس الثيوخ ، فالميزانية تعرض عليه أولا لفحصها واعبادها ، وتقيد بعض الدول فوق ذلك حق المجلس الأعلى في تعديل القوانين المسائلة ورفضها ، فمجلس اللوردات في المجلم المثلا ليس له منذ سنة ١٩٩١ ، حق التعديل أو الرفض ، ويقتصر حقه على النقد

وأسبقية مجلس النواب على مجلس الشيوخ فى فحص الميزانية واعبادها تسطيه عملا سِلْطة أوسع من سلطة مجلس الشيوخ، لأن مجلس النواب يستطيع أن يطيل مدة مجمه

⁽١) كان يطلق على الحَبلس بالأعلى في قرنسا « جلس الشيوخ » في الجمهورية الثالثة ثم أطلق عليه و بجلس الجمهورية » في الجمهورية المرابعة (دستور ۱۷ أكتوس سنة ١٩٤٦) . ثم أحيد إطلاق بجلس الصيوخ عليه في الجمهورية الحاصة الحالية (دستور ٤ أكتوبرسنة ١٩٥٨) .

للميزانية حتى يقدب ميماد بداية السنة للمالية ، وسهدا لايترك لمجلس الشيوخ من الوقت ما يكنى لفحص الميزانية فحصاً جدياً يستطيع الاستناد إليه فى ضرورة إدخال تعديلات هامة عليها .

وترجع فكرة توسيع سلطة مجلس النواب في شئون للميزانية إلى أنه أقرب من مجلس الشيوخ إلى التدبير عن وأى الأمة ، لأنه يمثل البلاد تمثيلا أكل الأخاصاؤه . جميا منتخبون .

وكما ازدادت ديمو قراطية الدولة كما وسعت من سلطة المجلس الأدبي في الشهون المالية ومسائل للبزانية ، وضيقت من سلطة المجلس الأعلى فيهما ، لأنه بينما يمثل المجليس الأدبي جهور الشعب ، مثل المجلس الأعلى ذوى الدخول الكبيرة ، فالمجلس الأعلى إلى التوسع في الانفاق لزيادة الخدمات العامة التي يستفيد منها جمهور الشعب ، أما المجلس الأعلى فأ كثر ميلا إلى الحد من النفات العامة لأن ذلك يؤدى إلى تحقيف عب المفرائب عن عانق من يمثلهم .

١ = اجراءات اعتماد الميزانية

الاتهاء من عث الميزانية في الميدا الحدد . وفي معظم الدول (عد الجاهر التي لها الاتهاء من عث الميزانية في الميداد الحدد . وفي معظم الدول (عد الجاهر التي لها قواعد وتقاليد خاصة بها) يبدأ عث الميزانية في لجنة الشئون المالية بمجلس النواب ، وتشكون من عدد قليل من الأعضاء ، وتمل فيها الأحزاب المختلفة ، ويمهد إليها كدراسة مشروع الميزانية بحلة وتفصيلا ، ولما أن تطلب من المسالح والوزارات المختلفة من بيامات وسعومات أو مستندات ، تفيدها في دراسة مشروع الميزانية ، ولما أن تستدعى من برى استدعاد من الوزراء أوالموظفين الذين ساهوا في إعداد الميزانية أقلال المحليق تعرض فيه وأنها وما ترى المتحدة عن من من قيد وأنها وما ترى المحليق تعرض فيه وأنها وما ترى

١٩١٤ - ويبدأ الجلس في فعص مشروع الميزانية على أساس تقرير لجنته .
قشتون المالية ، وبمر هذا النيحس بثلاث مراحل .

المرحلة الأولى ، تناقش فيها الميزانية مناقشة عادية في. جليّهمـــا، ، ويتناول المجلس فيها سياسة الحكومة .

المرحلة الثانية : تناقش فيها الميزانية مناقشة تفصيلية ، يتناول فيها المجلس أبواب الميزانية بابا بابا . مبتدأ بالنفقات ، لأن الدولة ، (فيا عدا ماسبق قوله) () ، عملاف الا قواد ، تقدر نفقاتها أولا ، ثم تممل على تدبير الإيرادات اللازمة لسدادها. و يقترع المجلس على كل باب بمجرد الفراغ من مناقشته ، حتى إذا انتهى من ذلك تبدأ المرحلة الثالثة وفيها يقترع المجلس على مشروع الميزانية في جلته .

718 – وعلى أثر إقرار مجلس النواب لمشروع الميزانية محيله إلى مجلس الشيوح، فيمر بنفس المراحل السابقة، وبعد اعباد المجلس لمشروع الميزانية يصدر فانون ربط الميزانية، يبين فيه رقم النفقات ورقم الإيرادات ثم يتبعه جدول النفقات ثم جدول الإيرادات.

٣٥ - تعديل الاعتبادات ورفض مشروع الميزانية

• ٦١٥ — تمديل الاعبادات بواسطة البرلمان إيما أن يكون اسحيا بزيادة أو انقلس مبلغ خشيل مثل جنيه واحد والعرض منه لفت نظر الحسكومة لإعادة تنظيم بعض المرافق العامة ، وإما أن يكون قملها بازيادة أو النقصان لإنزام الحسكومة وإجراء الإصلاح ، ولا يترتب على مجرد الإنقاص منع نشوء دين النفقات في فمة الملائة المباشة ، وإخراج الموظفين من الخلمة ، أو تعديل المرتبات ، بل يجب الغلق اتباع الإجراءات التي نصت عليها التوانين ، والوؤراء منزمون باعاد الأعمال القانونية اللازمة لتحقيق ذلك ، وإلا وجبت عليهم الاستقالة ، أو حل مجلس النواب ،

⁽١) يراجع النفرة ١٨١ من ١٣١ أيا أيا سبق

۹ - اعتماد الميزانية في انجلترا

91V - في الجائزا يدرس مجلس السوم بأكلة تحت اسم ﴿ لجنة عموم المجلس » (Committee of the whole House) مشروع الميزانية دون دراسة تمييدية في لجنة برلمانيية خاصة ، ويتحذ المجلس لذلك صفتين ﴿ لجنة عموم المجلس للإيرادات » (Committee of Supply) و ﴿ لجنة عموم المجلس للإيرادات » (Committee of Ways and Means) وياتي وزير المالية في شهر أبريل بيانه عن الميزانية أمام المجلس منعقداً على هيئة ﴿ لجنة عموم المجلس للإيرادات »

وتجرى فى المجلس ثلاث قراءات لمشروع ميزانية المصروفات: الأولى والثانية أمام المجلص منعقداً على هيئة « لجنة عموم المجلس للمصروفات » والثالثة أمام المجلس منعقداً فى جلسته العادية المناقشة فيا سبق أن وافق عليه فى اجماعه كلجنة .

كذلك تجرى ثلاث قراءات لشروع ميزانية الإيرادات: اثنتان مسها أمام المجلس منعقداً في المجلس منعقداً في المجلسة العادية .

وبعد إقرار مجلس السوم الديزانية "رسل إلى مجلس اللوردات لمجرد التصديق عليها (فى مدة شهر) وتجرى أمامه تلاوة واحدة لميزانية المصروفات وأخرى لميزانية الإيرادات ، وذلك دون بيان وزارى .

وتحدد لائمة مجلس السوم عدد الجلسات التي تنظر فيها ميزانية النفقات، كذلك عدد المجلس أيضاً تاريخاً صيناً للانهاء من مناقشة ميزانية الإبرادات، وإذا حل الميعاد أيخل الرئيس باب للناقشة ، وأجرى الاقتراع على الأبواب الباقية دون مناقشة . .

ولأعضاء مجلس المموم حق اقتراح تخفيض النفقات دون زيادتها ، وليس لهم اقتراح زيادة الإيرادات وإذا أرادوا تخفيضاً في مورد وجب عايهم تمويضه بزيادة في مورد آخر .

ويلاحظ أن بحث المبزانية وتقريرها يتم فى انجلترا بعد بداية السنة المالية وهذا يفسر نظام الاعبادات الجزئية الذي تجرى عليه انجلترا (١٠)

عتاد الميزانية ف فرنسا

۱۹٤٦ — كان دستور سنة ۱۹٤٦ يمنع أعضاء البرلمان من طلب ريادة النفقات العامة أثناء سناقشة الميزانية ، ولم يكن لجلس الجمهودية فيها سوى دور استشارى ، وكان يكنى إذا رفض مشروع الميزانية أن تقره الجمية الوطنية للمرة الثانية بأغلبية عادية ليفقد .

أما دستور سنة ١٩٥٨ فينص على عرض مشروع الميزانية على الجمية الوطنية أولا (م ٣٩)، ولا تقبل من أعضاه البرلمان اقتراحات أو تمديلات لمشروع الميزانية إذا ترتب على الموافقة عايها نقص فى الإيرادات السامة أو تقرير نفقة جديدة أو زيادهما (م ٤٠)

وإذا لم تنته الجمية الوطنية من القراءة الأولى للمشروع وإبداء رأيها فيه فى ظرف أربعين يوماً من تاريخ إيداعه لديها ، أرسلته الحكومة لحجاس الشيوخ ، وبجب عليه أن يصوت عليه فى ظرف خسة عشر يوما ، وإذا لم يتفق المجلسان على نص موحد فلرئيس الوزراء أن يطلب اجهاع لجنة مختلطة لكى تضع نصا موحدا على ما لم يتفق

⁽١) راجع الفارة ١١٤ ص ١٩٩ قيا يلي:

هليه الجُلمان ، ويطرح للشروع الذي أعدته اللجنة للتصويت عليه في كل من الجُلمان ، بواسطة الحكومة ، فإذا لم يسلطة الحكومة ، فإذا لم يصل اللجنة المختلطة إلى اختيار نص موحد ، أو إذا لم يوافق المجلسان على النص المقترح ، فللحكومة بعد قراءة جديدة للمشروع في الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ ، أن تطلب من الجمعية الوطنية البت في الأمر ، وللجمعية عند لمد أن توافق على النص الذي أعدته اللجنة المختلطة ، أو النص الذي صوتت عليه أخيراً بعد إدخال تعديل أو الكر ، عا رأى مجلس الشيوخ إدخاله عليه ، إذا استدعى الأمر ذلك .

وإذا لم ينته البرلمان من آهرار المشروع فى ظرف سبعين يوماً ، أمسكن تنفيذه واسطة أمر (Ordonnance) .

وإذا لم يودع المشروع لدى المحمية الوطنية قبل بداية السنة المالية عدة كافية لمناقشته وإصداره، فإن للحكومة أن تطلب من البرلمان على وجه السرعة الإذن مجباية الضرائب، ولهما أن تفتح بمرسوم الاعبادات الخاصة بالمرافق التي يوافق عليهما البرلمان (١).

٥ = اعتباد الميزانية في الجمهورية العربية المتحدة

دستور مصر لسنة ۱۹۲۴ .

٩١٩ — كان دستور سنة ١٩٧٣ يأخذ بنظام الجلسين : مجلس الشيوخ ومجلس النواب (م ٧٣) ، وكان ينص على أن تقدم الميزانية إلى البرلان قبل ابتداء السنة المالية بثلاثة شهور على الأقل لنحصها واعبادها (م ١٣٨) ، وعلى أن تكون مناقشة للميزانية وتقريرها فى مجلس النواب أولا (م ١٣٨) ، وكانت الميزانية تحال على لجنة

 ⁽۱) پادخا أن إيداع مشروع البزائية في الجنبة الوطنية أمر في يد الحكومة المتعلم أنه
 تقدم تاريخه أو الأخره

الشيمون اليالية بالحياس، فتقوم بدراسة المشروعجلة وتفصيلا، وكان لها الحقى استدماه من المناسبة المناسبة وكان من الوزراء والموظفين الذين قاموا باعداد الميزانية لمناقسهم، وكان لها أن تدخل على المشروع ماترى من تعديلات ثم تقدم تقريرا بوجهة نظرها إلى المجلس ويناقش المجلس للميزانية على أساس هذا التقرير .

وتمر الناقشة في المجلس بثلاث مراحل:

(1) مناقشة عامة - تنناول سياسة الحكومة والميزانية بوجه عام .

(ب) مناقشة تفصيلية - كان الدستور ينص على أن تجرى على أبواب الميزانية بها بابا ويؤخذ الرأى على كل باب على حدة بعد الانتهاء من مناقشة (م ١٣٨ / ٣) على أن العمل قد جرى منذ ميزانية سنة ١٩٧٤ / ٣ على عرض الميزانية على البرلمان تبعا لاقسامها التي يشمل كل قسم مها وزارة ، ويضم كل قسم الأبواب الثلاثة السابق ذكرها. وقد رأت الحكومة اتباعهذه الطريقة حى تكون رقابة البرلمان أعم وأوضح وواقت عليها لجنة الشئون المالية عجلس النواب

ِ (ح) ثم يلى ذلك اقتراع الجلِس على مشروع الميزانية بأكله .

وبعد انهاء مجلس النواب من إقرار المشروع كان يحيله إلى مجنس الشيوخ حيث يمر ينفس الراحل السابقة . وكان إذا استحكم الخلاف بين المجلسين على تقرير باب من . أبواب الميزانية فانه يحل بقرار يصدر من المجلسين مجتمعين مهيئة مؤتمز بالأغلبية . المجلقة (م ١٦٦)

وبعد أن يعتمد البرلمان الميزانية العامة للدولة ، يأخذ في نظر الميزانيات الملحقة والمستقلة متبعا الطريقة نفسها ، فعمر أولا بلجنة الشئون المالية بكل مجانبة مرانية وزارة الأوقاف وميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية فكانت تمر بلجنة الأوقاف والمعاهد الدينية بكل من المجلوبية .

وبعد انبهاء البرلمان من اعتبادكل ميزانية يصدر قانون خاص بربطها وهو قانون
 من حيث الشكل لا من حيث الوضوع كما سبق أن رأينا (١)

دستور جمهورية مصرلسنة ١٩٥١

٩٣٠ – نص هـذا الدستور على مجلس واحد هو مجلس الأمة (م ٦٥)، يمرض عليه مشروع الميزانيات المستقلة ومن عليه مشروع الميزانية العامة للدولة (م ١٠١)، ومشروعات الميزانية الملحقة (م ١٠٥٥)، قبل انتهاء السنة المالية بثلاثة اشهر على الأقل لبحثها واعتبادها ونقر الميزانية باباً باباً.

على أننا مجد في هذا الدستور نصاً جديداً لم يكن موجوداً في دستورسنة ١٩٣٣ ، هو نصى الفقرة الثانية من المادة ١٠١ منه الذي جاء به « ولا يجوز لمجاس الأمة إجراء أي تمديل في المشروع إلا بموافقة الحكومة » . وقد كان دستور سنة ١٩٣٣ يعطى الله المنان الحق في تمديل مشروع الميزانية دون اشتراط موافقة الحكومة على التمديل فدستور سنة ١٩٥٦ يقيد سلطة مجاس الأمة بالنسبة لاعتاد الميزانية ، ولم تنشر أعال عضيرية أو مذكرة إيضاحية لهذا الدستور حتى يمكن الوقوف منها على أسباب الأخذ بهذا الحسكم ، ولمل واضع الدستور أراد أن مجافظ على تناسق الميزانية ، أو أنه أشفق من أن تؤدى التمديلات التي يدخلها المجلس على المشروع إلى الوقوف في سبيل محقيق من أن تؤدى التمديلات التي يدخلها المجلس على المشروع إلى الوقوف في سبيل محقيق أهداف الحكومة الاجتهاعية والاقتصادية .

على أن الأنجاء الحديث فى كثير من الدول هو نحو الحد من حق المجالس النيابية فى إدخال تمديلات على مشروع الميزانيـة ، كما سبق أن رأينا عند دراسة اهماد الميزانية فى المجلترا وفى فرنسا (دستور سنة ١٩٥٨) (٢٠) .

⁽١) راجم القارة ٥٢١ وما يعدها ص ٤١٨ رما يعدها قيا سنق -

⁽٣) راجع القفرة ٦١٧ ص ٤٩٦ والقفرة ٦١٨ صَ ١٩٤٠ قيا سبق م

وتصدد كل من الميزانية العامة للدولة والميزانيات المستقلة والملحقة بقرار من رئيس الجورية بدلا من أن تصدر بقانون كما كان ينص دستور سنة ١٩٣٣ ، وقد سبق أن انتقدنا هذه الطريقة .

وجتور الجمهورية العربية المتحرة الوُّفت لسنة ١٩٥٨ :

٣٢٩ - أعاد الدستور المؤقت الجمهورية العربية المتحدة نفس الأحكام الواردة بدستور سنة ١٩٥٦ والخاصة بالميزانية العامة الدولة والميزانيات الملحقة، فنص على مجلس واحد هو « مجلس الأمنة » (م ١٣) (١) يعرض عليه مشروع الميزانيات المستقلة والملحقة، قبل انهاء السنة المالية بثلاثة شهور على الأقل لبحثها واعتمادها، وتقر الميزانية بابا، ونص هذا الدستور أيضاً على أنه لا يجوز لجلس الأمة اجسسراء أى تعديل في المشروع إلا بموافقة الحكومة (م ٣٣ و ٣٤).

§ 7 - الفرق بين اعتباد البرلمان للايرادات واعتباده للنفقات

النسبة للايرادات إمارة البرلمان للايرادات في طبيعته عن اعباده المنفقات ، فهو بالنسبة للايرادات إمارة التحصيلها ، أما بالنسبة المنفقات فهو إمارة وتحصيص إجازة إنفاق المصروفات ، وتخصيص الرقم المقدر لكل باب لنوع النفقات المدين له هذا الرقم ، ولهذا السبب لا تحتاج الحكومة إلى إذن من البرلمان لجباية ما يزيد من الإيرادات عن الرقم المقدر لكل نوع مها ، أما النفقات فعلى المكس من ذلك ؛

⁽۱) تنص م ۲۰ من دستور سنة ۱۹۵۸ على أن : « يتولى السلطة القفر بينجلس بسمى عبلس الأمة يحدد عدد أعضائه و يتم اختيازه بازار من رئيس الجهورية » ويتقرط أن يكول تصفهم هلى الأقل من بين أعضاء عبلس النواب السورى وعبلس الأمة المضرى » (م ۲۲ سـ موجز في المالية السامة)

لا يجوز تجاوز الرقم المعين لسكل نوع منها ، ولا نقل مبلغ من اعتماد مخصص لباسبمعين إلى اعتماد مخصص لباب آخر إلا بإذن سابق من البرلمان .

يضاف إلى ذلك أن إذن العربان بالنسية للايرادات هو الشرط الضرورى لنشوء الدين للملى فى ذمة المكلفين لصالح الدولة ، ولكنه يتضمن أيضاً إلزام عمال الخرانة بالقيام بالتمحصيل . أما بالنسبةالنفقات فليس إذن العربان سوى شرط لتحقيقها ولكنه لا يتضمن إلزام الوزراء إنفاق جميم النفقات للقدرة .

يتضح مما سبق أن تخصيص اعبادات النفقات يقيد من حرية الحكومة في توزيع الرحم السكلى للنفقات على أوجه الانفاق بطريقة تخالف التوزيع الوارد بالميزانية . وكما توسعت الدولة في تقسيم النفقات في الميزانية ، كما ضاق مدى حرية الحكومة في توزيعها ، وعلى السكس من ذلك كما قل تقسيم النفقات ، كما اتسع مدى حرية الحكومة في التوزيع ، ولهذا كما قويت ساطة البراان كثر تقسيم النفقات في الميزانية أما إذا إذا إذا إذا إذا إذا إدرادت قوة السلطة التنفيذية ، كما في الدول الدكتاتورية ، قل تقسيم النفقات

٧٤ - الميزانيات الشهرية

٦٣٣ — الميزانية عمل « تقدير وتنبؤ » ولذا ينبغى أن يكون اعماد البرلمان لما سابقا على تنفيذها ، تلك قاعدة تعرف بقاعدة « أسبقية الاعماد على التنفيذ » .

ولكن قد لا يتنكن البرلمان، وهذا كثير الحدوث، من اعماد الميزانية قبل بداية اللهذائية اللهزانية اللهزائية اللهزية اللهزائية اللهزية اللهزية اللهزية اللهزائيات الشهرية (Douzièmes provisoires) أوالميزائيات المؤقتة (Douzièmes provisoires) فلك بأن يعتمد البرلمان ميزائية أو عدة ميزائيات شهرية مؤقتة تسمح للحكومة بتحصيل الإيرادات، وإفاق المصروفات الضرورية خلال شهر أو أكثر، حي إذا انتهى العالم

الهزانية العامة ، أهمجت أرقام الميزانيات الشهرية فيها وأصبحت ميزانية سنوية لائنى عشر شهراً . وهذه الطريقة تتبعها فرنسا وإيطاليا ، وفى هذه الميزانيات الشهرية بمتشاء البرلمان مبلغاً إجمالياً دون أن يتعرض للتفاصيل . وتعتبر الميزانيات الشهرية استثناء لقاعدة استثناء

8 A - الاعتبادات الجرثية

Votes on) هما في المجانرا فيستعملون نظام ه الاعتمادات الجزئية » (Votes on) هما في المجانرا فيستعملون نظام ه الاعتمادات جزئية للحربية والبحرية والمصالح المدنية إلى حين اعتماد ميزانية النفقات بأكلها (ويكون ذلك عادة في أغسطس) ويصرح بأخذها من الحزانة أو باقتراضها من بنك انجلترا .

وتستمل هذه الطريقة في بلجيكا أيضاً .

8 - العمل باليزانية القديمة

(Reconduction du budget précédent)

٩٢٥ — وفى الجمهورية العربية المتحدة . إذا لم يتمكن مجلس الأمة من اهماد الميزانية قبل بدء السنة المالية عمل بالميزانية القديمة حتى تصدر الميزانية الجديدة، وتستصل هذه الطريقة إلى حد ما فى جمهورية ألمانيا الغربية (م ١٠٩٥ من دستور بون).

وقد كان الدستور المصرى لسنة ١٩٣٣ يحتوى على نص بهذا المعنى هو المسادة ١٤٧ . فقد جاء بها ٥ إذا لم يصدر القانون بالميزانية قبل ابتداء السنة المسالية يصل بالميزانية القديمة حتى يصدر القانون بالميزانية الجديدة (١١) ٤ . كذلك نص دستور

⁽۱) كان دستور سنة ۱۹۲۰ ينص (م ۲/۱۹۲) مل أنه إذا أثر علس النواب وعِلَى الفيوخ يعنى أبواب الميزالية أسسكن العمل بها مؤفتاً (بقرار يصدره عِلس الوِزراء } .

جمهورية مصر لسنة ١٩٥٦ فى المادة ١٠٧ منه على أنه إذا لم يتم اعباد الميزانية الجديدة قبل بده السنة المالية ، عمل بالميزانية القديمة إلى حين اعبادها . أما الدستور المؤقث لسنة ١٩٥٨ فلانجد 4 نصاً عائلا .

ويصدو قرار من وزير الخزانة المركزى بالعمل مؤقتًا بميزانية السنة المنقضية ، ولا يمى العمل بالميزانية القديمة تعليقها بحذافيرها ، وإنما تطبق مع بعض القيود التي ينص عليها قرار وزير الخزانة (١) .

⁽١) من الغيود الى ترد عادة في قرار وزير الحزابة بالمبل بالبزائية الفديمة ما يأتي :

⁽١) فيما يتطبى باهتمادات المرتبات والأجور ١٠٠ (الباب الأول) :

اعتباركلُ ما ثم مَّن إلناء أو تخفيض في العُرْجَات أثناء السنة المائية المنتفسة كائما ، وكذلك كلّ ما تقرو من إلشاء أو تصدين في دوجات الوظائف خلال السنة المذكورة بقرار من السلطة المختصة .

ا متيار ما الدّرج إلداؤه ، أو تخفيض درجاته ، من الوظائف ، أو وطائف المتخدمين بالبومية وماافترج إلداؤه أو تخفيضه من الرواب ، في مشروع المبزأنية الجديدة ، قد ثم إلداؤه أو تخفيضه وقف شعل جميع الوظائف الخالية سواء عن طريق النميين أو الدقية ، حق لصدر المبزالية الجديدة ، عدم منح راتب جديد ، ولا زيادة راتب موجود ، إلا إذا كان قد سبق اهجاد ذلك بقرار جهوري خلص :

⁽س) وفيها يتملق بالأعمال الجديدة (الباب الثالث) :

هدم الانقاق أو الارتباط عا الفتح من الأعمال الجديدة المبرة الأولى في مشروع الميزانية الجديدة إلا بعد اعاد الميزانية -

ا فتبار الأصمال المتبدة في المبرزانية القدعة ملفاة إذا لم يكن قد شرع فيها ، أما إذا كان قد شرع فيها ، أما إذا كان قد شرع فيها ، أما واما أن شرع فيها ، أو نتج لها اعباد خاص خلال تلك السنة ، جاز الانفاق على مواصلتها بشرط أن يسكون الصرف في حدود جلة التسكاليف المتبدة اسمل عمل ، وفي حدود نسبة ممينة من الاعباد الحسيم لها في المزانية اقدعة (١٠٨ / مثلا) .

وقت أى ارتباط على ما لم يتم الارتباط به من احمّادات هذا الباب إطلاقاً ﴿

استيراد الصرف ملّ الأعمالُ على تتجده احيّاها سنة فسنة حلّ أساس تسبّ مسيتة من الاصيّاد. الحُصم لحا في الميزانية القدعة (٠٠ أو ٨٠ / شلا)

^{﴿ ﴿ ﴿} وَمِهَا يَتَمَلَى بِالْصَرُوفَاتِ الْآخَرِي ﴿ أَلِبَابِ النَّانِي وَالْأَبُوابِ الْأَخْرَى ﴾ :

استمرأد الصرف على الاعبادات الواددة في بنود هذه الأبواب في اليزانية القديمة بمنيه

و إذا ما صدرت الميزانية الجديدة خصم ما صرف حتى صدورها من الاعبادات الواردة بها ، وأضيف ما حصل حتى صدورها لحسابها أيضاً .

(Les crédits additionnels) الاعتبادات الإضافية (الاعتبادات الإضافية (

 ٦٢٣ - قد يتضح أثناء تنقيذ الميزانية أن اعبادات المصروفات الواردة بها غيركافية ، وفي هذه الحالة تستطيع الحكومة أن تطالب من البرلمان اعبادات إضافية .

والاعبادات الإضافية لوعان : -

(۱) اعبادات تكياية : (Crédits supplémentaires) والغرض منها مواجهة عدم كفاية اعباد مخصص لخدمة عامة مقررة في الميزانية .

(ب) اعتادات غير عادية : (Crédits extraordinaires) والغرض ممها إنشاء خدمة عامة جديدة ، أو التوسع في خدمة مقررة في الميزانية توسعاً تستلزمه ضرورة طارئة أو أعباء جديدة لم تحكن متوقعة وقت اعتاد الميزانية ، كحدوث وباء مثلا.

والاعبادات الإضافية من شأنها أن تقلل من سلطة البرلمان فى الرقابة على الميزانية إذ مَن الصعب أن يرفض البرلمان اعباداً إضافياً ، ولكنها ضرورة لابد منهما دامت

حجلابزيد المنصرف في ههر واحد عن نسبة مسينة (4. 1/ مثلا) من جزء من اثني عصر جزءًا من اعتجاد الجزائرة اللعرعة -

[.] وذلك ايها مدا الصروفات الحتبية المذتبة على ارتباطات سابقة ، فيسكون إجراؤها في حدود اعتبادات السنة الماضية وما تنضى به هذه الارتباطات . . اعتبار ما انفرح حدثه أو تنفيضه من اصهادات في شروع الميزانية الجديدة . قد حذف أو

شفش . - عدم الصرف على ما المترح درجة من اعبادات لأول مرة فى مشروع الجيوالية إلا بعد صدود هراو وبط البيرالية الجديدة . هراو وبط البيرالية الجديدة .

⁽⁵⁾ قبها يتملق بالإعانات ؛ يوقف عرفيا حتى يصدر قرار ربط الهذائية -

الميزانية قائمـة على التقدير. غير أن الافراط فيها يدل علىأن تقديرات الميزانية لاتستند إلى أسس سليمة (١) .

فتع الاعتمادات الارضافية بقانون :

م ٦٣٧ - تسرى على الاعبادات الإضافية قاعدة الإذن البرلماني السابق، فيجب أن يُوافق عليها البرلمان قبل فتحها ، وإذا كان في أجازة فتجب دعوته للانمقاد (٧) ،

 ⁽١) بلغت جلى الاعتبادات الإضافية والنفولة في ميزائية سنة ١٩٥٠ ــ ٥٦ : ٨٥٠ (٨٦٠ و١٤٠٠ميميا)
 بهذا بلغر وبط الميزائية العادية (بدون إضافة ميزائيه مصروحات تنمية الإنتاج) ٣٢٨٥٠ مبيوناً

⁽٧) كان دُستور سنة ١٩٣٣ بأخذ بقاعدة الإذن البراني الساق ، فس في ١٩٣٠ منه هي أن كل مصروف غير وارد بالبزانية أو زائد هي التقديرات الواردة بها يجب أن يأذن به البران ، و ويجب استئذانه كذاك كا أريد تلل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانيه ، وقد استرمت الحسكومات المتعافية هذه القاعدة في السنوات الأولى من تطبيق الحستور ، غير أبها لم المبث أن خرجت عليها ، وقد انخذ المروج عليب شكاين :

[﴿] الأُولُ ﴾ فتح اعبَّادات إضَّاقيه ألناء انعقاد البرلمان ، قبل الحُصولِ على مواقلته .

⁽ الثاني) فتح اعبادات إضافية أثناء عملة البراان ، دون أن يدمي الانطاد ،

أما السيخ الأول قفد بدأ سنة ١٩٣٦ إذ صدر مرسوم بقانون بقديم اعباد إضافي دون أخذ موافقة البردان - وكان متعدة سنة ١٩٣٦ أن مور انفاد غير عادى قنظر في معاهدة سنة ١٩٣٦ بين انجلاز و صدر وحاولت الحسكومة بعد ذلك إثبات حقيا في فدح الاحتياد ت الإضافية أولا م الحصول على موافقة البرنان بعد ذلك ، واستندت على الذمي الفر لسي العادة ١٤٣ من الفستود المحكومة ، وقاد استخدم عيارة « موافقه البرنان » بدل « استثنانه » ، وقالت الحسكومة إن الموافقة تسكون لاحقة بينا « الإدن » يسكون سابقاً غير أن مجاسي النواب والفيوخ لم يوافقا على النص العربي قادة ،

أما الفسكل الثاني الضروح على عاصة الإدن البدائي السابق ، فقد بدأ منذ سنة ١٩٢٧ إذ لجأت الحسكومة إلى فتع المهادات إضافية أثناء عطة البدان دون دعوته الاجهاع ، السناداً إلى للما المادة ١٤ من دستور سنه ١٩٣٧ إذ جاء جاء : « إذا حدث فيا بين أدوار انشقاد البدالان ما يوجب الإسراع إلى اتشاذ المابيد لا تعتمل التأخير، فلمالك أن يصدر في أنها مراسم تسكول لها قرة القانون بهرط ألا تسكون عافقه المستور ، ونجب دعوة البدائ إلى اجهاع فير عادى وهرض هذه المراسم عليه في أول اجهاع أنه ، فإذا أم تعرض أو الم يقرها أحد الجلسين زال ما كان لها من قرة الفانون » ، ولم تسكن الحسكومه مع ذلك تدعو البدائ إلى اجهاع هير عادى ولم تعدل المسكومات الحملة عن هذا العمل وهو احتجاج البدائن في دورته العادية فتعرضها عليه ،

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى مجب أن يصدر بها قانون أسوة بالميزانية ، ولكنه قانون من ناحية الشكل فقط ، كما سبق أن رأينا .

الممل قد جرى فى مصر، منذ دستور سنة ١٩٥٦، على فتح الاعتمادات الإضافية بقرار من رئيس الجمهورية ، أسوة بما جرى عليه العمل منذ ذلك الوقت من إصدار الميزانية بقرار جمهورى ، فإذا احتاجت الحكومة إلى اعتماد إضافى ، قدم طلب الموافقة عليه إلى مجلس الأمة فى شكل خطاب من رئيس الجمهورية بدلا من أن يقدم فى شكل قرار جمهورى بمشروع قانون ، وهو ما يجب عمله طبقاً للقواعد الدستورية ، كاسبق أن بينا ذلك (١) .

٩٢٩ – ويبيح البعض للحكومة ، في حالة غيبة البرلمان ، فتح اعتبادات إضافية بقرارات بقو انين تصدر من رئيس الجمهورية ، وتعرض فيا بعد على البرلمان استناداً إلى المادة ٥٣ من دستور منة ١٩٥٨ و ٤١ من دستور سنة ١٩٥٨ و ٤١ من دستور سنة ١٩٥٣ و ٤١ من دستور سنة ١٩٥٣ و ٤١ من دستور المادة على المعتبادات الإضافية استثناء لقاعدة أسبقية الاعتباد على التنفيذ .

• ۳۳ - ويسرى على نقل الاعبادات من باب إلى آخر من أبواب الميزانية (Virments) ، ما يسرى على الاعبادات الإضافية فيجب أن يوافق عليه البرلمان (م ٣٣ من دستور سنة ١٩٥٦ و١٤٣ من دستور سنة ١٩٥٦) .

⁽١) راجع الفقرات ٢٦ه وما بمدها ، س١٨٥ -- ٤٢٢ فيها سبق .

المبحث الثالث

تنفیذ للبزانیـــة مولومود ((L' exécution du budeet)

٣٩٩ — ندخل الميزانية بعد اعبادها في دور الينفيذ ، ويستلزم تنفيذها ثلاثة أنواع من الصليات :

- (١) عمليات تحصيل الإيرادات .
 - (٢) عمليات إنفاق المصروفات.
 - (٣) عمليات الخز افة ·

وسنتكلم فيما يلي باختصار عن هذه العمليات .

المطلب الاكول

عمايات التحمسيل

744 - تستمد الدولة معظم إيراداتها من الصرائب، وتحصل الضرائب المباشرة بوجه عام ، كما سبق القول ، بو اسطة قوائم أسمية ، أى تبين فيها أسماء المكلفين ومقدار الضريبة التي على كل ممهم ، أبها الضرائب غير المباشرة فلا تحصل عادة بتلك الطريقة ، وإن كانت تتبع في تحصيل بعضها كضريبة السيارات ورخص أجهزة الاستقبال (ضريبة الراديو) . (١)

وفى مصر تقوم المصالح الآتية بالتحصيل .

(١) مصلحة الأموال المقررة ، وتتولى تحصيل ضريبة الأطيان ، والضريبــة على

⁽١) فيل العائية .

العقارات البنية ، ورسوم الحقر ، والضربية على المساوح وغيرها من محال الفرجة والملاهى ، وبعض الضرائب والرسوم الأخرى (كرسوم تدخين البساتين ، ورسوم تلقيح المواشى ، و إيجارات أملاك الدولة «الميرى» .

وتتكون هذه المصاحة من ديوان عام وفروع بالمديريات والمحافظات تسمى ه الأفسام المالية » ، ولها بكل مركز كاتب لدالية ، ويتبع المركز عدد من الصيارف، لكل بلدة أو أكثر صراف حسب عدد الممولين ، ويقوم بالتقتيش على الأقسام مفتشو المالية (الخزانة) ، ويتم التحصيل بواسطة الصيارف .

(٣) مصلحة الضرائب، و تقوم بتحصيل الضرائب على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة ، وعلى الأرباح التجارية والصناعية ، وعلى كسب العمل ، و رسوم الدمغة ، والضريبة العامة على الإيراد، و رسوم الأيلولة على التركات وضريبة الدركات

وهذه المصلحة أنشت بقرار من مجلس الوزراء فى ١٩ديسمبر سنة ١٩٣٨ وتتكون من إدارات مركزية وأخرى إقليمية تتمثل فى مأموريات الضرائب ومراقباتها بالمحافظات والمدريات، ولها محصلون ومفتشون.

(٣) مصلحة الجارك : وتتولى تحصيل الرسوم الجركية ، ورسوم الإنتاج .

وقد أنشئت فى سنة ١٨٤٥ ، وهى تشكون من أقسام مركزية ، وفروع جركية فى القاهرة والبلاد الواقعة على الحدود ، ويتبع بعض هذه القروع خط جركية ، ولها مأموريات للانتاج فى نختلف المديريات ، ومحملون ومفتشون.

والمسالح الثلاث المذكورة تابعة لوزارة الخزانة ، وتورد حصيلة الضرائب بأنواعها لمل خزانة الحافظةأو المديرية لتوريدها بالتالى إلى الخزانة العامة بوزارة الخزانة أولحساب الحكومة بالبنك الأهل للصرى . أما باقى الإيرادات : كالرسوم القضائية ، والرسوم المدرسية ، فتقوم بتحصيلها الوزارة المختصة بإسم و زارة الخزانة .وإيرادات المصالح والهيئات ذات الإيراد كالسكك الحديدية ، والتلفر اقات والتليقو نات ، والبريد ، تحصلها تلك المصالح والهيئات وتوردها الى خزانة الدولة .

الحطلب التاتى

عمليات الصرف

٣٣٣ ــ لا يكنى إدراج النفقة فى الميزانية لجمل الدولة مدينة بها فتلتزم بصرفها ، بل لا بد من نشوء مركز قانونى بين دائن ومدين . ولذا ثمر عمليات الصرف بالمراحل الانة :

(L' engagement des dépenses) الارتباط أو الالترام (١)

أى القيام بالصل الذي بجمل الدولة مدينة ، كتعيين موظفين ، أو شراء أدوات ، أو القيام بمشروعات عامة :

(٢) التحقق أو التسوية (La liquidation)

أى التأكد من وجود الارتباط أو الانترام، والمبلغ المدينة به الدولة، ومن حلول ميعاد استحقاقه، ومن أنه لم يسبق تسويته بالدفع أو بالقاصة أو بغير ذلك.

(٣) الأمر بالدفع أو بالصرف (L' ordonnancement des dépenses)
 ويقصد به تحرير أمر من الجهة المختصة إلى الخزانة العامة بصرف الميلغ .

ويقوم الوزراء أو من ينيبونه عمهم من مديرى المصالح أو الإدارات التابعة لهم مهذه المراحل الثلاث . وبجب علمهم سراعاة القواعد للالية المقررة ، ومخاصة ألايستخدم اعباد في غير ما خصص له ، وألا يتجاوز اعباد إلا بإذن من البرانن .

(Paiement des dépenses) الدفع (٤)

ويقصد به صرف المبلغ ، ويقوم به موظفو الحسابات ويتبعون وزارة المالية (الحزانة) وعليهم قبل الدفع التأكد من أن الأمر بالدفع صميح ولا يخالف القواعد المالية ، وأن هناك اعهاداً كافياً للصرف ، وأن ما يطلب الصرف من أجله قد تم ضلا .

٣٣٤ ـ وفى مصر يقوم الوزير أو من ينيبه عنه بالأس بالصرف ، ويقوم باللفع مديرو الحسابات بالوزارات والمصالح المختلفة وهم تابعون لوزارة الخرانة ، وعليهم التأكد من صحة أسر الصرف من الوجهتين القانونية والشكلية ، ورفض الدفع فى حالة عدم صحة أمر الدفع ، وإذا أصر الآسر بالصرف على صرف الأوامر بالدفع التى يرفضونها ، فعليهم الحصول منه على أمر كتابى بذلك يبلغونه إلى وزارة الخرانة لرفع المسلولية عهم .

الفصل بين الاختصاصين الادارى والحسابي :

٣٣٥ - والنرض من النصل بين الآمر بالدفع ومن يقوم به ، أى بين الاختصاصين الإدارى والحسابى لتنفيذ الميزانية ، هو التقليل من فرص التلاعب والاختلاس وتدعيم رقابة وزارة الخزانة على عمليات الصرف .

المطلب الثالث

عمليات الخزانة

٣٣٩ – الخزافة هى حلقة الانصال بين التحصيل والصرف ، فيها تتجمع الإيرادات وسها تخرج للبالغ اللازمة لدفع النفقات ، وهى تتبع وزارة الخزافة ، ومهيمها مزدوجة ، تحصيل الإيرادات وإنفاق المصروفات باسم الدولة من جهة ، والتوفيق بيني عمليات التحصيل وعمليات الصرف والسل على أن تسكون بها المبالغ اللازمة لمقابلة أوامر الصرف في حينها من جهة أخرى .

والخزانة عند قيامها عهمتها الثانية قد تجد نفسها مصطرة إلى دفع نفقات قبل جباية ما يقابلها من الإيرادات، وحيثلث تلجأ إلى عدليات الخزانة للحصول على الأموال. وأهم تلك العمليات: (١) الاقتراض لمدة لا تتجاوز السنة من البنك المركزى أو من غيره من البنوك، و (٢) إصدار أدون على الخزانة، و (٣) سحب المبلغ من المال الاحتياطي، إذا كان هناك مال احتياطي.

وقد كان التوفيق بين للصروفات وبين الإيرادات فيا مضى من الأمور الشاقة ، إذ كان يستدعى تركيز الإيرادات فى الخرانة العامة ، والعمل على تزويد الخرانات الفرعية بالأموال اللازمة ، والإشراف على حركة نقل النقود من الجهات التي تزيد فيها هن الحاجة إلى حيث تدبمو الحاجة إليها . أما فى عصرنا الحاضر فلم تعد الخرانة خزانة مادية تتجمع فيها الأموال ، بل أصبحت خزانة معنوية تقوم للدولة بدور الصيرفى

وتستمين الدولة بالبنك المركزى أو بغيره من البنوك فى عمليات التحصيل والصرف فتعهد إليه بتسلم الإبرادات ودفع المصروفات لحسابها ، وتستفيد الدولة من الاستعانة مالبنوك لأمها تتقاضى فائدة عن الأرصدة الدائنة لحساباتها الجارية بها .

۱۳۷ – وقد تطورت وظيفة الخرانة في المالية العامة الحديثة تطوراً كبيرا. وأقتيت على عاتقها واجبات جديدة ، كرقابة عمليات البنوك ، والبورصة ، والصرف ، وهي لا تدخل مباشرة في نطاق الإيرادات والنفقات العامة ، ولسكنها تتصل باحدى الوظائف الأساسية التي تعترف المالية الحديثة بها للدولة ، وهي تعقيق التوازن الاقتصادى والتوازن التقدى في الجلاد.

الحالة في مصر:

٦٣٨ - يوجد فى مصر مجانب الخزانة العامة بوزارة الخزانة ، خزائن فرعية ، في كل محافظة ومديرية واحدة منها يحتفظ فيها بالمبالغ اللازمة لحاجة الصرف اليومية ، وتحدد هذه المبالغ بالاتفاق مع وزارة الخزانة ، وما يزيد عليها يجب أن يورد يوما بيوم إلى البنك الأهلى المصرى أو فروعه .

وقد سبق أن قلنا إن وزارة الخزانة لا تصدر ﴿ أَدُونَ حَزَانَة ﴾ لسد العجز النقدى وإنما تسدده من المال الاحتياطي أو بالاقتراض من البنك المركزى (قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٩٧ بتاريخ ٢٥ يولية سنة ١٩٥٧ بالنظام الأساسي للبنك المركزي م٧) أما أَدُونَ الحَرْانَة فَما أَصدر منها كان لأغراض أخرى فير سد العجز النقدى أو المالى، كتمويل محصول القطن أو تعطية الزيادة في أوراق البنكنوت المصدرة أو تمويل المشروعات الإنتاجية كاسبق ذكر ذهك (١)

المطلب الرابع المال الاحتياطي

- ٦٣٩ - يحدث أحياناً أن يكون هناك بعد تنفيذ الميزانية زيادة في الإيرادات الحصلة فعلا عن النقات المنصرفة فعلا ، وقد سبق أن بينا أن بعض الدول تستعمل تلك الزيادة في تكوين ٥ مال احتياطي (٣) تلجأ إليه في السنوات التي تزداد فيها المصروفات على الايرادات ، وقاننا إن الأفضل عدم تكوين مال احتياطي الأن وجوده يفرى بالإسراف في الإنفاق ، ولأن الدولة لا يجب أن تأخذ من المكافين أكثر مما

⁽١) راجم الفقرة ٢٩٢ س ٣٢٧ فيا سبق .

⁽٢) راجع الفقيرة ٢٧٤ من ٢٩٠ و ٢١٦ قيما سيق .

تحتاج إليه، والواجب أن تستصل زيادة الاير ادات في استهلاك جانب من الدين العام. كما أشرنا إلى الاتجاء الحديث في معالجة الأزمات بواسطة الحصول على فائض في سنوات الرخاء ، للاستمانة به في إعادة الشاط إلى الاقتصادالوطني في سنوات الكساد.

• 7.5 - كدلك سبقت الإشارة إلى أن حالة مصر الخاصة، قبل إلغار الامتيازات الأجنبية في سنة ١٩٣٧ ، كانت تستدى تكوين مال احتياطي ، لأن حقها في فرض الضرائب كان مقيداً بتلك الامتيازات ، وكان جل اعتادها على اتجبيه من الضرائب المقارية ، ومن الرسوم الجركية على الأخص ، ولذلك جرى العمل عند تحضير الميزانية على تقدير الايرادات أولا ، ثم تقدر المصروفات على أساسها . فإذا كان هناك عجز سدد من المال الاحتياطي وإذا كان ثمة فائض أضيف إليه . (١) .

وقد بلغ المال الاحتياطى فى سنة ١٩١٣ : ٢٥ر٤ مليون جنيه ثم أخذ يرداد تدريجيا ، حتى بلغ فى آخر فبراير سنة ١٩٥٠ ثمانين مليونا من الجنيهات تشكون من ٤٩ مليون جنيه نقوداً حرة وقراطيس مالية و ٣١ مايون جنيه احتياطى محبوس فى قروض ومساعدات محنوحة لآجال طويلة ، وهناك الترامات على الشعار الحر تسكاد تستفده بأكله ، والميلغ الباقى بدون تخصيص من الاحتياطى الحرهو ١٩٥٨ مليون جنيه . وقد هبط المال الاحتياطى فى نهاية السنة المالية ١٩٥١ – ٥٠ إلى ٣٨٣ مليون جنيه وأصبح يشكون من ١٩٥٦ مليون جنيه وأصبح يشكون من ١٩٥٣ مليون جنيه احتياطى حر وكله نقود ، و١ ر٧٧ مليون جنيه والمحتاطى الحر أكا قد يتبادر إلى الذهن إذ تقع عايه الترامات تستغرقه ، وبلغ مقدار المال الاحتياطى في نهاية السنة المالية ١٩٥٤ – ٥٠ : ٣٧٧٣ مليون جنيه (من ذلك

⁽١) أسباب ازدياه النقفات الماعة في مصر ، المؤاف ١٩٤٨ ، من ٣٦٢ وما بعدها .

۷۶/۲۰ مایون جنیه احتیاطی محبوس، و ۱٫۱ مایون جنیه احتیاطی حر، ولکن تقع علیه التزامات بیلغ مقدارها ۱٫۶۶ مایون جنیه) وفی مهایة السنة ۱۹۵۵ – ۵۰، ۱۹۵۵ ۲۰۱۱، ۱۲۱ جنیها

والسبب الأساسى في تزايد المال الاحتياطى في مصر سنة بعد أخرى هو فوائض الإيرادات السنوية الناتجة عن عدم تنفيذ جزء كير من الأعمال الجديدة الورادة بالميزانية ·

المطلب الخنامس

الحماب الختامي

إ كا الله بعد أن تنتبى السنة المالية بعمل حسامها المتنامي أى حساب النفقات المنصرفة فعلا والايرادات المجمدلة فعلا أثناء السنة المنصرمة، ولهذا العرض ترسل وزارة المخزانة إلى الوزارات والمسالخ المختلفة خطابا دوريا تطلب فيه موافاتها بحسامها المختامي عن السنة المنقضية فاذا ما مجمعت لديها هذه الحسابات فامت بفحصها ووضع مذكرة إيضاحية عن الحساب المختامي للسنة المالية المنقضية، وتنبع في عمل الحساب الخوافة المختامي نقس طريقة الحساب التي استعملت، في تحضير الميزانية (طريقة حساب الخوافة أو طريقة حساب الله الهداب الدي المتعملة على المساب التي المتعملة على المعابد السنة المالية).

وفى ظل دستور سنة ١٩٣٣ كان الحساب الختامى عن العام المنقضى ، بعد أن تعده وزارة المالية (وزارة الخزانة الآن) يعرض على مجلس الوزراء الموافقة عليه ، ثم يقدم إلى البرلمان فى مبدأ كل دور انتقاد عادى لاعباده كما يقدم إليه الحساب الختامى للميزانيات المستقلة وذلك تطبيقا لنص المادة ١٤٤٤ من ذلك الدستور. وفي أثناء فترة الانتقال (١٩٥٣ – ١٩٥٦) كانت الحساب المحتلمة للدولة

وفتيرها من الهيئات العامة تحال إلى لجنة خاصة تسمى « لجنة الحسابات العامة » : وهى مشكلة من خسة أعضاء ، عضوين من مجلس قيادة الثورة بحتارها الجلس ، ووزيران محتارها مجلس الوزراء ، ومحل غيرها محل كل منهما عند النظر في شئون تتعلق بوزارته ، وأحد كبار موظني الدولة ذوى الخبرة في الشئون المالية والإدارية ، وتقوم هذه اللجنة بفحص الحسابات المذكورة مع تقارير ديوان المحاسبة عنها ، وتعد تقارير عنها تضميا ملاحظاتها واقتر احانها ، وترفعها إلى مجلس الوزراء النظر في اعباد الحسابات الحتامية على ضوئها .

وكان للجنة المشار إليها سلطة استدعاء رؤساء المصالح وكبار الموظفين ومناقستهم واستيضاحهم ، ولها حق إجراء التحقيق ، وطلب البيانات والمستندات وكافة الملومات والأوراق التي تراها لازمة لأداء مهمسها من أية جهة ذات صلة بانفاق الأموال السامة ، ويحضر جلساتها رئيس ديوان المحاسبة أو من ينوب عنه من كبار موظني الديوان (قرار مزهيئة المؤتمر المشترك بتشكيل لجنة المسابات العامة ، أعسطس سنة ١٩٥٣)(١)

وفى ظل دستور سنة ١٩٥٦ يعتمد مجلس الأمة الحساب الختامى لميزانية الدولة والحسابات الختامية للميزانيات المستقلة والملحقة (م ١٠٤ و ١٠٥ منذلك الدستور).

أما الدستور المؤقت لسنة ١٩٥٨ فلم يرد به نص مماثل لنبص المحادة ١٠٥ من دستور سنة ١٩٥٩ باعباد الحساب الختاص للدولة ، كما أن المادة ١٩٥٣ المقابلة للمادة ١٠٥ من دستور سنة ١٩٥٩ أغفلت ذكر الحسابات الختامية بالنسبة للميرانيات المستقلة وللمحقة ، ومع ذلك فلا بد من اعباد الهيئة التشريعية للحسابات الختامية لأنه من اختصاصاتها الأسلمية ، حتى تتحقق من مطابقة التنفيذ لاعبادها .

⁽١) الوقائج المصرية ، العدد ٦٩ يتاريخ ١٩٥٢/٨/٢٧ س ١١ ٠

الميزانية تصدر بقرار من رئيس الجهورية (١) أضحى الحساب الخلامي يصدر هو أيضاً بقرار جهورى، يشتمل على اعتاد مبلغ النفات الفسلية ومبلغ الإيرادات الفسلية ومباغ الإيرادات الفسلية ومباغ الإيرادات الفسلية ومباغ الإيرادات الفسلية وعباد تسوية زيادة الإيرادات على الإيرادات بإضافة الزيادة إلى المال الاحتياطى، واعتاد تسوية ما يكون هناك من تجاوز في بعض الأتسام أو الفروع من وفور مجوع الاعتادات. ورفق بالقانون جدولان بأحدها تفصيل الإيرادات (المبلغ المربوط والمبلغ المتحصل في السنة الحالية وفي بعض السنوات السابقة)، وتفصيل المصروفات (المربوط والمباغة الحالية وفي بعض السنوات السابقة)، وتفصيل المصروفات (المربوط والمباغة الحالية المسابقة السنة الحالية في بسف السنوات السابقة).

المبحلة ألرابع

مراقبة تنفيذ الميزانية

(Le contrôle de l'exécution du budget)

٣٤٣ – النرض من مراقبة تنفيذ المزانية ضمان عدم خروج الحكومة عند تنفيذها للميزانية عن الحدود التي رسمها البرلمان في اعتماده للنتقات والإبرادات العامة ، وهي على ثلاثة أنواع :

- (١) رقابة إدارية .
- (-) رقابة برلمانية .
- (ح) رقابة عن طريق هيئة مستقلة .

⁽١) راجع القرآت ٧٧ وما يعدما من ٤١٩ وما بعدها ليما سبق - (م ٣٣ مد موجز ف المالية المامة)

الخطلب الوكول

الرقامة الإدارية

١٤ ٣ - الرقابة الإدارية مى التي يقوم بها الرؤساء من موظنى الحكومة على مرموسهم، وتقوم بها وزارة المالية (الحزائة) على باق المصالح الحمكومية، بواسطة القسم المالى فى كل وزارة، وهذا القسم يشمل: المراقب المالى، ومديرى الحسابات ووكلاءهم فى الوزارات والمصالح المختلفة. وتتناول عمليات التحصيل وعمليات الصرف التي يأمر بها الوزراء أو من ينيبونهم، عمهم للتحقى من مطابقة أوامر الصرف للقواعد المالية المقررة فى الميزانية وفى القوانين واللوائع.

على أن أهم ما يجب أن تتناوله نلك الرقابة هو « الارتباطات المالية » التي يرتبط بها الوزراء في حدود وظائفهم ، نظراً لآثارها الخطيرة ، إذ هي مازمة للدولة ولا حتى وهم تجاوز الوزير حدود الاعتبادات الواردة بالميزانية ، لأنه ليس من شأن الطرف المتعاقد مع الحكومة متى قام بتنفيد التزامه ، ألا يكون الاعتباد المقرر كافياً لإيفائه حقه ، أو ألا يكون هناك اعتباد أصلا ، بما يجمل وزارة المالية (الخزانة) ، فعجلس الوزراء (أو رئاسة الجمهورية) فالبرلمان أمام أمر واقع لا مناس معه من فتح اعتباد إضافي تكون موافقة تلك الهيئات عليه موافقة شكلية .

لهذا السبب عنيت بعض الدول كفرنسا بأن تدين فى كل وزارة من الوزارات موظفاً يكون تابعاً لوزارة المالية ، ويكفل له استقلاله أمام الوزير الذى يسل فى وزارته ، ويعطى الحق فى الاطلاع على ما يريد من المستندات ويتحقق من حسسة الإجراءات ، ويوقع على أوامر الصرف قبل عرضها على الوزير أو من ينيبه عنه من موظفى وزارته ، وكل أمر غير موقع عليه منه لا يبعوز صرفه .

الحالاتي مصر

وقد عنى ديوان المحاسبة بهذا الأمر فاقدح أن مخصص فى كل وزارة أو مصلحة موظف مسئول من موظفها ، يكاف بإساك دفير خاص تقيد فيه جميع الارتباطات المالية ، ويبجب ، قبل إبرام أى عقد أو اتفاق مالى ، أن يطلب من هذا الموظف إقرار كتابى مبين به البند الجائز الحصم عليه بقيمة الارتباط مع الإشارة إلى كفاية الباق من هذا البند للغرض المطلوب ، ويجب عابيه الامتناع عن تقديم هذا الإقرار إذا كان الالتزام من شأبه تعاوز الاعبادات ، أو الإخلال بقواعد الميزانية ، وقد وافق مجلس الوزراء على هذا الاقتراح فى ٢٠ أغسطس سنة ١٩٤٥ ، كاقرر ف ١٩ أبريل سنة ١٩٤٩ عطاء ديوان المحاسبة الحق فى أن يطاب من الوزراء ورؤساء المصالح المختضين الذين يخالفون قانون ربط الميزانية ، أو إصافهم إلى بحلس التأديب حسب الأحوال ، ولكن هذين القرادين لم يطبقاً نطبيقاً مالمية حارما ، عا اضطر رئيس ديوان المحاسبة وقتئذ (الله كتور بهى الدين بركات) إلى حارستانة ، وأدى ذلك إلى إصدار القانون رقم ٢٠ السنة ١٩٤٩ بضبط الرقاية على الميزانية . الاستفاق ، وأدى ذلك إلى إصدار القانون رقم ٢٠ السنة ١٩٤٩ بضبط الرقاية على الميزانية . الفري أخذ عقد حات الديوان .

787 -- وقد نص القانون المذكور (م٣)، فيا يتعلق بالارتباطات المالية، على أن يخصص فى كل وزارة, وفى كل مصلحة موظف من بين موظفيها يعهد إليه فى إمساك دفتر خاص تقيد فيه جميع الارتباطات المالية، وعلى أنه يعجب على الوزارات

والمصالح، قبل إبرام أى عقد أو اتفاق مالى. المحصول من ذلك الميرظم على الوار كتابى a يبين فيه البند الجائز الخصم عليه قانونا بقيمة هذا الارتباط، مع الإشارة إلى كفاية الباق منه لهذا الترض، وأن على الموظف المذكور الامتناع عن تقديم هذا الإقرار، اذا كان الارتباط من شأنه الإخلال بقواعد الميزانية بإحدى اللصور المشار إليها في المادة الثانية من القانون.

وفيا يختص بأوامر الصرف أوجب القانون (م ٢ منه) على مديرى الحسابات ورؤسائها ووكلائهم الامتناع عن التأشير على كل أمر بصرف مبلغ إذا لم يكن هناك العباد أصلاء أو إذا طلب الحصم على اعباد غير مخصص لهذا الصرف، أو إذا ترتب على تنفيذ الصرف تجاوز الاعبادات المخصصة فى باب معين من أواب الميزالية ، أو غير الاعبادات الموجودة كالصرف على العباد لمدم وجود اعباد فى الميزائية ، أو لعدم كفاية هذا الاعباد.

وفيا يتماق بتعينات الموظفين وترقياتهم وعلاواتهم ، أوجب الفانون (م ٤ منه) على مديرى إدارات المستخدمين ورؤسائها ووكلائهم ، وعلى كل موظف آخر يعهدإليه مباشرة شيء من اختصاصهم الامتناع عن التأشير على القرارات الخاصة بتعيينات الموظفين وترقياتهم وعلاواتهم ، إذا ترتب على تنفيذها تعيين موظف احتاباً على وفور الميزانية ، أو ترقية موظف بصفة شخصية أو قيد موظف على درجة أدنى من درجته أو مخالفة قواعد الميزانية بإحدى الطرق المذكورة في المادة الثانية .

كذلك أوجب القانون على مديرى الحابات ورؤساً بها ووكلاً بهم الامتناع عن التأتير على الأوامر الخاصة بصرف ماهيات الموظفين المبينين أو المرقين الواردة أسماؤهم في كشوف التعديلات الشهرية التي تبلغ إليهم من إدارة المستخدمين ، إذا لم ينص في هذه الكشوف إزاء اسم كل منهم أن التميين أوالترقية قد تمت في حدود الدرجات المربوطة في المدانية .

الحق في أن يطلب من الوزير المختص أو رئيس المصلحة التابع لها موظف عمن أشير المحاسبة المحاسبة من أو رئيس المصلحة التابع لهما موظف عمن أشير المجتمع فيا صنبىء توقيع ما يقتضيه الأجرمن عقوبة عابيه ، أو إحالته إلى مجلس التأديب على حسب الأحواله ، إذا ارتشكب مخالفة الحسك من الأحيكام المبيئة به ، أو أغفل إبلاغ وذارة المالية في الحالات التي يسكون فيها الإبلاغ واجباً .

١٤٨ -- هذا فيا يتفلق بالرقاية الإدارية أثناء تنفيذ الميزانية ، وقد تكون الرقاية الإدارية لاحقة على تنفيذ الميزانية ، ويكون الغرض منها تجضير الحساب الختامى ويقوم بها الوزراء بواسطة مديرى الحسابات في وزاراتهم. (١)

المطلب الثاني

الرقابة البرلمانية

الدينة على الدور الذي يقوم به البرلمان بالنسبة الميزانية على اعبادها
 بل يمتد إلى الرقابة على تنفيذها حي يتحقق من مطابقة التنفيذ للاعباد البرلماني

وتؤدى الرقابة البرلمانية إلى مسئولية الوزراء السياسية، وفي بعض الدول كفرندا إلى مسئولية من تنفيذ الميزانية وتقرم مهتا إلى مسئوليتهم المدنية والجنائية . وهي إما أن تسكون أثناء تنفيذ الميزانية وتقرم مهتا لجنة الشئون المالية ، التي لها أن تطلب البيانات والوثائق اللازمة عن سير التنفيذ أثناء السنة المالية ، أو يقوم مها البرلمان ، وله تسديل الميزانية بالاعبادات الإضافية ، أو نقل

⁽١) لمد أيضاً حمايات شهرية - وحمالت عن كل ثلاثة شهر راسكل صابة ووزارق » و يتولى الدراقي المللي قدمها فتأكد من سلامه الركز المالى فوزارة أو الصابه ، أم ترسل هذه الحسابات إلى إدارة الميزافية وزارة الميزانة ومها الدير من المراقب المالى - وبهده المناسبة تراجع الدائر ويقعل حماي الشهر أو الثلاثة شهور أو السنة . وتشيل هذه المراقبة أيضا الراقبة على الحائزان وعلى الحرائن .

الاعبادات ، أو تخفيضها . وإما أن تكون لاحقة على التنفيذ بواسطة فحص الحساب التُعَامِّي وإفراره .

وعندما يقدم الحساب الختامي إلى العربان ، محيله إلى لجنة الشنون المالية ، فتفحصه وتقدم تقريراً عنه المجلس ، وتجرى الناقشة بشأنه ويصدر قانون باعباده كا سبهيتيه الإشارة إلى ذلك

٩ - الرقابة البرلمانية في انجلترا

• 76 - لا توجد في انجنترا رقابة براانية على الميزانية خلال تنفيذها ، كذلك يصدر قانون بالحساب المتامى للادارة المالية ، على أنه بعد إقفال حسابات السنة المالية ، ترسل المبيانات إفي « المراقب الحاسب السام » Auditor-General) (Auditor-General مراجعتها ، والتصديق عليها ، وكتابة تقرير عبها يقدم إلى مجاس المعوم ، ويعرض على « لجنة الحاسبة العامة » (كتابة تقرير عبها يقدم إلى مجاس وهي مؤلفة من 10 عضواً ينتخبه المجلس من بين أعضائه ، ويمثلون جميع الأحزاب ويرأسها عضو من المعارضة وتستمين هذه اللجنة بموظفين من وزارة المالية ، كما أن لها حق استدعاء مديرى المصالح لاستيضاحهم ، ومناقشةم في البيانات المقدمة إليها ثم ما ورد ك المحالاع عليه ومناقشة ما ولكن المجلس لا يقترع عليه .

ع ٢ ــ الرقابة البرلمانية في فرنسا

 ١٥١ - للبرلمان في فراس مراقبة تنفيذ لليزانية أثناء ذلك التنفيذ بواسطة لجنة الشئون المالية التي لها الحق في طلب البيانات ، والمستندات اللازمة عن سير التنفيذ .

أما الرقابة اللاحقة على التنفيذ فتقوم بها الجمية الوطنية عن طريق فحس واعباد الحساب الحتامي

وم - الرقابة البرلمانية في مصر

٣٥٧ - كان للبرلمان في ظل دستور سنة ١٩٧٣ أن يراقب تنفيذ الميزانية أثناء تنفيذها بو سطة بهذه الشرن المالية التي لها أن تطلب البيانات والوثائق والمستندات اللازمة الذلك، كذلك كان له أن يراقب التنفيذ عن طريق سلطته في تعديل الميزانية، وقتع الاعبادات الإضافية، ونقل وتخفيض الاعبادات. أما المراقبة اللاحقة التنفيذ فحكان يقوم بها عن طريق غص الحساب الملتافي وإقراره وقد أعطى دستور سنة المحكان يقوم بها عن طريق غص الحساب الملتافي وإقراره وقد أعطى دستور سنة المحكان يقوم بها عن طريق غص عائل لنص المادة ١٠٥ ومم ذلك فإن له هذا المفتى كا سنة ، ذكر ذلك (١٠٤ و ١٠٤ ومم ذلك فإن له هذا المفتى كا سنة ، ذكر ذلك (١٠٠ و ١٠٤ ومه ذلك أن له هذا المفتى كا سنة ، ذكر ذلك (١٠٠ و ١٠٤ ومه ذلك أن له هذا المفتى

المطلب الثالث

الرقابة بواسطة هيئة مستقلة

" السلطة التنفيذية وهو المنظم أهيئة مستفلة عن السلطة التنفيذية وهو أعظم أهمية من كل من الرقابة الإدارية والرقابة البرلمانية ، لأن الأولى لم تخرج عن كرمها رقابة من الإدارة على نفسها ، طبقاً للقواعد التي تفسها . أما الثانية وبخاصة الرقابة البرلمانية اللاحقة عن طريق فحص واعباد الحساب الحتامي فلأنها بمفردها غير كافية ، إذ لانستطيع السلطة التشريعية من مجرد فحص الحساب الحتامي معرفة تفاصيل تنفيذ لليزانية وعملياته المختلفة ، التي قد تكون اشتملت على مخالفات لا تكشف عبها الأرقام المجملة الواردة في الحساب الحتامي ، من كل هذا تتضح ضرورة الالتجاء في الحساب المتامية ، الشبه شيء بمراقبي الحسابات بالنسبة لشركات المساحة ، فقد عن تفاصيل التنفيذ ، ومراجعة حسابات الحسابة المالية على أسامي مستندات

⁽١) واجع النفرة ٦٤١ من ١١٥ فيا سبل ٠

التحصيل والصرف ، ومحاولة الكشف عا قد يكون بها من نخالفات لما أجازه البرلمان أو لنصوص التوانين أو اللوائح ، ووضع تقريز يستطيع البرلمان على أسلسه أن يفحص الحسائب الختاص للادارة المالية فضاً جدياً . وينبغي ، من جهة أخرى، أن تنظم هذه الرقابة غيث لا يترتب غلبها تعطيل سير المرافق المامة أو إدهاق الإدارة .

ي 🗸 - الرقابة أبواسطة هيئة مستقلة في انجلترا - المراقب المحاسب العام - ١٩٦٤ - تعيد انجلترا منذ سنة ١٨٦٥ عراقية حساماتها ومراجعتها إلى موظف كبير في مرتبة الوزواء يستى « المراقب الحاسب العام » وقد سيقت الإشارة إليه (١٠)، يمينه الملك ، وهو غير قابل للمزل ، إلا بناء على طلب البرلمان مخطاب الهام، ولا يسأل إلا أمام مجلس السوم ، ويتمتم في عمله باستقلال تام ، ولا تستطيع الحسكومة إلقاص مرتبه أو زيادته لأنه يؤخذ من الاعتماد الدائم (٢) وله مهمتان ، يدل عليهما اسمه ، الأولى المراقبة قبل الصرف ، والأخرى المراجعة بعد الصرف ، وتعرض عليه ، أولا جميم أوامر الصرف التي يصدرها الوزراء، بعد أن تصادق عليها وزارة المالية (Board of Treasury) ليفحسها ، فإذا وجدها مطابقة للقوانين الخاصة بهما ، أَذَنَ بالصرفُ وأعادها إلى وزارة المالية ، فترسلها إلى بنك انجلترا الذي تودع فيه أموال الحكومة في حساب خاص لا يجوز السحب منه إلا بإذن المراقب المحاسب العام، فينقل البنك المبالغ الى اعتمد المراقب المحاسب العام صرفيا إلى حساب آخر مفتوح باسم « الصراف العام » (Paymaster-General) . والصراف العام عضو في الوزارة ووظيفته تنفيذ أوامر الصرف الجزئية التي تصدرها كل وزارة ومصالحها المختلفة في حدود المبلغ الإجالي الفي وافق عليه الراقب المجاسب العام .

ويتبع المراقب المحاسب العام موظفون في جيع الإدارات الحكومية مهمهم

⁽١) واجع الفقرة ٦٥٠ س ١٥٥ قيماً سبق ٠

⁽٢) راجع الفرة ٥٦ ص ١٢ فيا سبق ٠

أَنْ يُواجِهِ التَّمَامِنِيْلُ النَّقَاتَ ، وعلى أساس مراجعتهم يقدم المراقب المحاسب السام تقريره إلى مجلس النموم حيث تفحصه « لجنة المحاسبة العامة » التي سبقت الإشارة إليها عند السكلام على الرقابة البرلمانية . فنظام المراقبة الانجليزى يجمع بين المراقبة اللبابية التي يقوم بها المراقب الحاسب إلهام ، والمراقبة اللاحقة التي يقوم بها البرلمان . و الرقابة بواسطة هيئة مستقلة في فرنسا حكمة المحاسبة . و حكمة الحاسبة . و حكمة الحاسبة ، و حكمة الحاسبة ، و حكمة الحاسبة على نسق الحاكمة الحاسبة » أو د عكمة الحاسبة » أو د على المسابق ا

الحاسبة » (Cour des Comptes) وهى محكة إدارية منظبة على سق الحاكم القضائية ، أنشأت فى سنة ١٨٠٧ وهى مكونة الآن من خس دوائر ولها رئيس أول ، ورؤساء دؤائر ، وستشارون ، ومستشارون ساعدون ، ومحاسبون مهمهم تحضير التقارير ، ويمثل الحكومة بها لا نائب عام » و « محامون عامون » وهؤلاء الأعضاء غير قابلين للمرل ما عدا الحاسبين (إذ ليست لمم صفة قضائية) والنائب المام ، والمحامين المامين (لأنهم يماون الحكومة).

وتنص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ من دستور ٤ أكتوبر سنة ١٩٥٨ على أن: عكمة الحاسبة تساعد البرلان والحكومة في مراقبة تنفيذ القوانين للالية .

ولحبكة الحاسبة اختصاصان ، اختصاص قضائي ، واختصاص إداري مالي .

1 – الاختصاص القضائي

707 - يتلخص الاختصاص القضائي في فعص حسابات المحاسبين الرئيسيين والحكم عليها ، إذ يقدم المحاسبون حساباتهم كل سنة إلى وزير المائية فيحيث توزع على دو أرها ، فتراجع ، ويقحص مدى انطباقها على الاعبادات البرلمانية . ثم يحسكم أما ببراء ذمة المحاسبين أو بمدونيتهم للخزانة العامة وترسل الأحسكام إلى وزير المائية لتنفيذها ، فيسكاف المحاسبين تسديد ما عليهم أو يجيلهم إلى القضاء الجنائي إذا كان متاك به يستدى ذلك .

- وحكم محكمة المحاسبة بهائى، ولكن يمكن الطعن فيه بطريقتين: الدلس إعادة النظر والنقض. أما الدلس إعادة النظر (recours en revision) فيجوز فى حالة اكتشان مستندات جديدة ويعرض على دوائر محكمة المحاسبة مجتمعة.

أما النقض (recours en cassation) فيجوز فى حالة مخالفة الشكل أو القاون ويرفع إلى محكمة المحاسبة، القاون ويرفع إلى محكمة المحاسبة، لتحكم فيها دائرة أخرى، على أساس الرأى الذى يبديه مجلس الدولة.

🗕 — الاقتطائامی الاداری الحالی

الله رئيس الجمهورية تبين فيه رأيها في تصرف الآمرين بالصرف وهم الوزراء مما تبينه الحمورية تبين فيه رأيها في تصرف الآمرين بالصرف وهم الوزراء مما تبينه من فحصها الحسابات التي تعرض عليها ، من مخالفات ارتكبوها أثناء تنفيذ الميزانية ، وما يجب أن يعمل في المستقبل لعلاج الحالة ، ومنع تكرار وقوع هذه الأخطاء ، وتقدر الحكمة إلى جانب ذلك تعديل النظم المالية الممول بها في البلاد ، إذا رأت ما يدعو إلى ذلك . ويوزع هذا التقرير على أعضاء البرلمان ، وعلى أسساسه تدرس لجنة المالية بالجمية الوطنية الحساب الختامي للادارة المالية ، وتضع تقريراً عنه يناقش على ضوائه الحساب الختامي عند تقديمه اللاعباد .

وقد أضاف دستور١٩٤٩ مهمة أخرى لحكمة المحاسبة، وهى أن تقوم بما تكلفها به الجمية الوطنية من التحريات والبحوث المتعلقة بمسائل الإيرادات والمصروفات أو بإدارة الخزانة العامة

المحكمة التأديبية المخالفات المالية فى فرنسا (Cour de discipline budgétaire) مح7 — أنشئت بقانون ٢٥ سبتمبر سنه ١٩٤٨ وصد إليها بتوقيم الجزاء على كل محالفة القواعد الخاصة بصرف الأموال السامة ، والتي تقع من أى موظف مدى أو عسكرى ، وسهذا شملت الرقابة كل موظف بعد أن كانت قاصرة على الحاسبين ، ويرأسها الرئيس الأول لحكمة الحاسبة ، وهى مستفلة عن تلك الحكة وأحكامها سهائية ، ولا بجوز الطمن فيها إلا بطريق الباس اعادة النظر أو بطريق النقض أمام بحلس الدولة ، ويرفع الأمر إليها بواسطة النائب العام بناء على طلب رئيس الجمية الوطية أو رئيس مجلس الوزواء أو وزير المالية أو أى وزير آلسانية الموطية المواتية المواتية المواتية الما المناه أو عكمة الحاسبة ، وتحسكم بالترامة .

٣ ٥ - الرقابة بواسطة هيئة مستفلة في مصر مديو أن الحاشبة

1909 - كانت مراقبة إيرادات ومصروفات الحكومة موكولة حتى سنة 1929 إلى إدارة بوزارة المالية (الخزانة) تسمى «مراقبة مراجبة إيرادات ومصروفات الحكومة » وضع لها نظام خاص ، وصدرت بشأمها تعليات فى سنة ١٩٩٥ ، وأثرم القانون المالي الوزارات والمصالح بأن توسل إليها حساباتها شهرياً ، فتراجع ٥٠٪ مها بطريق و الجشنى » وكان لها أن تطلب المستندات المؤيدة للصرف ، وما نشاه من البيانات ، ولها أن تطلب رد ما صرف بغير حتى بل وتأمر بتحصيله من ماهية العال المسئولين ، ولكمها لا تعرض لمراجعة الإيرادات أو مراقبتها .

وقد دل السل على أن هذه المراجة غير وافية بالنرض ، ومن أسباب ضعفها أن رئيسها موظف تابع لوزير المالية ، فعى لم تخرج عن أنها مراقبة وزارة المالية لنفسها .

١٦٠ - وظهرت فكرة إنشاء « هيئة للمراقبة مستقلة » عن السلطة التنفيذية حين أصدر دستور ١٩٢٣ ، إذ نص في المادة ١٤٤ منه على أن « يقدم إلى البراان في بداية كل دور انعقاد عادى الحساب الختامي للادارة المالية عن العام المتقفى ، عما يقتضى وجود هيئة مستقلة للمراقبة ، لأنه ليس من السهل على المراك أن يراجع

الهنائب المتنامي مرتبعة ثابة ، لما يستلزمه ذلك من تخصص في ، ومجهود طويل في . الاطلاع على جميع مستندات الصرف ، ولا يتسع وقته إلى كل ذلك .

وفى سنة ١٩٧٤ أشار بجلسا النواب والشيوخ على الحكومة بإنشاء هيئة المراقبة وكرا هذه الرغية المراقبة وكرا هذه الرغية سنة ١٩٣٧ ، فأعلت وزارة المالية مشروعاً عرض على البرلمان في سنة ١٩٣٧ ، ولكنه لم يم ، ضرضته الحكومة مرة أخرى على مجلس النواب في سعة ١٩٣٧ فوافق عليه وأحاله على مجلس الشيوخ ولكنه لم يتم أيضاً .

ولم تدخيل الفيكرة في دور التنفيذ إلا في سنة ١٩٤٧ ، حيث أعادت الحكومة النظر في المشروع وأدخات عليه بعض التمذيلات ، ووافق عليه البران وصد به القانون رقم ٧٠ لفتة ١٩٤٧ في ١٠ أغسطس بإنشاء ديوان المحاسبة ، وهو مأخوذ عن النظامين الإعليزي والفرنسي ، وغيرها من النظم ويشمل المراقبة اللاحقة للصرف. وقل أدخلت على هذا القانون فيا بعد تعديلات لاستكال تنظيمه ودعم استقلاله (القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٤٦) ، كما عدلت بعض أحكامه متشفى القانونين ١٩٤ و ١٥٥ لسنة ١٩٥٧) ، كما عدلت بعض أحكامه متشفى القانونين ١٩٤١ و ١٥٥٠ لسنة ١٩٥٧

دوان المحاسبة

٩٦١ - ديوان المحاسبة هيئة مستقلة ، وظيفتها صراقبة إيرادات الدولة وفقائها ، وصرافية حسابات عدة هيئات أخرى بينها القانون .

٧ - استفلال الديون

777 - يتمتع ديوان المحاسبة بقسط من الاستقلال ، فرئيسه غير قابل المسزل ولا للاحالة إلى الماش إلا بناء على طلب مجلس الأمة (١) ويعامل معاملة الوزرام

^{` (+)} كانت إلحاقا رئيس ديوان الحاسبة إلى المعلش ثم بناء علىطاب تجلس النواب وُعده عَ تَظَعَهُ

بالنسبة الفعائش واللامهام والمحاكمة ، ولا بحوز أن يكون عضواً في مجلس الأمة د ولا وأن يقوم بأى عمل آخر يتقاضى عنه مرتباً أو مكافأة من سخزامة الهولة أو غن أية شركة وأوجيئة مالية أخرى.

وهو يسين بقرار من رئيس الجهورية (١) . .

" " " كذلك عنى القانون إلى حد ما بضيان استقلال موظنى الديوان من حيث التحيين والترقية والنقل والعران والندب إلى عمل آخر . فنص على أن يكون لرئيس الديوان السلطة المحولة لوزير المالية (الحرانة) (٢) فيا يتعلق باستخدام الاعبادات المقررة عميزانية الديوان ، وفي تنظيم وإدارة أهاله وبوجه خاص في تعيين موظنى الديوان ومنحهم الملاوات والترقيات والأجازات ومحاكمهم التأديبية (مه / ٣ من القانون رقم ١٩ المستة ١٩٤٣) (٣).

ولا يجوز نقل أحد موغلني الديوان إلى مصلحة أخرى أو ندبه للقيام بعمل وظيفة

هيميورياه علىذلك أخيل كامل صدق باشا تانى رئيس لديوان إلى العاشر دامدم توافر ثقة الحجلس فيه لحزمته الى تشافى مع أعمال منصبه » كما جاء فى قرار مجلس النواب ، ومع ذلك قرر مجلس المشبوع القائم وانتكذ شسكره على جيوده اللى بقلها فى خدمه الدولة »

⁽۱) كان تمين رئيس ديوان فحاسية يم بحرسوم بناء على عرض رئيس بجلس الوزواه ومد موافقة الحيض المذكور ، وبيلغ حدًا التمين إلى البرأن ، ولما أنني استصدار مراسيم عنضي الفانون رقم 100 لسنة 1908 أصبح التمين بقرار من مجلس الوزواء أما الآن فان التمين بتم بقرار من رئيس الجهورية ، وذلك تطبيقا نسى المادة الأولى من القانون وقم 201

⁽۲) كانت المادة ٥ من متروح سنة ١٩٤٠ تسلى رئيس الديوان فى تعيين الوظئين ومتعهم المعلاوات وترقيتهم و"ترخيس لحم بأجازات ، سلطة وزير من الوزواء ، ولبكن الحسكرمة فى مصروح سنة ١٩٤٧ جعلت أو سلطة وزير المالية وهى أوسيم من سلطة باقى زملائه ، وقد وافق البمائل على ذهك .

⁽٣) كداك منع قرار من مجلس الوزرا- يتارخ ١٢ مايو سنة ١٩٥٤ وليس الديوان السلطة الممنوحة لديوان الوظنين يمتشى قرار مجلس الوزراء السادر في ١١ أغسطس سنة ١٩٥٧ وذاك نها يحتمي بمنع موظن ديوان الحاسبة المسكافات المستحدة لهم من أهمال إضافية

علمة أخرى إلا بموافقة رئيس الديوان (م ٥ / ٣ معدلة من القانون المذكور)..

وأنشت بالديوان لجنة عليا النظر في شئون موظفيه ، وجمل لها في هذه الشئون الاختصاص المحلى لرئيس الجهورية بمقتمى القوانين والراسم ، فيا حدا التعيينات الصادرة بمراسم ، أو بقرادات من رئيس الجهورية ، والمسائل المتعلقة بماشات الموظفين وبكافآ تهم عند ترك الخدمة ، فإمها ظلت خاضعة لاختصاص رئيس الجهورية .

ولا يعزل موظفو الديوان المعينون بمراسيم أو بقرارات من رئيس الجمهورية إلا بعد أخذ موافقة اللجنة العليا المشار إليها ، ما لم يكن صدر بالعزل حكم تأديبي (م٠ثالثة مضافة بقانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٦).

178 - وفيا يتملق بميزانية الديوان ، يضم رئيس الديوان مشروعها ويرسله إلى وزارة الخزانة لتتولى تقديمه إلى مجلس الأمة تحت قسم خاص فى مشروع ميزانية الدولة العامة، ويدرج وزير الخزانة المشروع كما أعده رئيس الديوان ، على أنه إذا تضمن المشروع زيادة على مجموع اهبادات العام الماضى جاز لوزير الخزانة الا كتفاء بدرج اهبادات العام السابق ورفع أمر الزيادة إلى مجلس الأمة للبت فيها .

أما مراجعة حسابات الديوان ضمه فتقوم بها وزارة الخزانة وتبلغ نتيجها إلى الديوان محمد احتماصات الديوان

770 - يختص ديوان المحاسبة بما يأتي :

- (١) مراقبة إيرادات الدولة ومصروفاتها ، ومراجعة حسابات التسوية والسلف ،
 والرقابة على الحازن الدامة عما سنبيته فيا بعد .
- (٢) مراقبة حسابات الهيئات ذات للبزانيات الملحقة بالميزانية المامة أو المستقلة عمها.
- (٣) مراقبة حسابات مجانس المحافظات (المديريات) ، والمدن (المجانس

البلدية) ۽ والقري 🕟

(٤) مراقبة حسامات أية هيئة تعزل لها الحسكومة عن جزء من مالي اللمولة إما بطريق، الهم هانات كالجميات الحبوية والمستشفيات والهيئات الرياضية ، والعلمية وصناديق معاشات وإعانات بعض النقابات . . . الح. أو لفرض الاستشمار غير أن شركات المساهمة التي تشترك الحكومة بجزء في رأس مالها لا تخضع لوقابة الديوان المالية ، وذلك إكتفاء بالرقابة المقررة على شركات المساهمة (م ٨٩ / ٣ من القانون رقم ٢٩ اسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات المسئولية المحلودة ، المضافة بمقتضى القانون رقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٥٠) . ومع ذلك فبالنسبة المشركات التي لا يقل نصيب الحكومة فيها عن المناقبة ديوان المحاسبة مراجعة تقارير مراقبي حساباتها (م ١٢ مكررة مضافة إلى قانون إنشاء الديوان بمقتضى القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٧ (١٠)

(ه) فخص ومراجعة حسابات شركات المساهمة التي تضمن لها الحكومة حداً أدبى من الأرباح أو تؤدى لها الحكومة إعانات مباشرة (م ١٣ مكررة من قانون إنشاء الديوان السابق ذكرها).

(٦) مراجعة كل حساب آخر تناط بالديوان مراجعته بقرار من مجلس الأمةأو من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير الخزانة (م ١٣ من قانون إنشاء الديوان) .

⁽۱) وكانت المادة ۷/۱۰ من الرسوء يفانون رقم ۷۱۳ لسنة ۱۹۵۲ (معدلة بختشي الفانون رقم ۲۵۰ لسنة ۱۹۵۳ (معدلة بختشي الفانون رقم ۲۵۰ لسنة ۱۹۵۳) بالمثار الحجلس و لا يخضم في إدارة أمواله ولا في هم المدانية المقالم المدانية الم

ومن هذا القبيل ما صت عليه للادة ٧ من القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٧ مثان الترامات الرافق العامة بالإقام المعبرى ، المعلة بالقانون رقم ١٨٩٠ لسنة ١٩٥٨ من أنه يجوز بقرار من رئيس الجهورية ، بناء على اقتراح الوزير مايح الالترام أو المشرف على الجهة مايحة الالترام ، أن يسهد إلى ديوان الحاسبة عراقية إنشاء المرفق وسيره من الناسجة المالية ، وفي هذه الحالة يدرس الديوان ماعهد به إليه ، ويقدم تقريراً بذلك إلى من الوزير المختص والجهة مايحة الالترام (١٠)، وعلى الملتزم أن يقدم إلى مندوبي الديوان كل من الوزير المختص والجهة مايحة الالترام (١٠)، وعلى الملتزم أن يقدم إلى مندوبي الديوان كل ما قد يطلبونه من أوراق أو معلومات أو بيانات أو إحصاءات ، كل ذلك دون الاخلال بحق مايح الالترام في فحص الحسابات والتفتيش على إدارة المرفق في أي وقت .

مراقبة الايرادات :

777 - تنص المادة السادسة من قانون إنشاء الديوان على أنه فيا يتماق بالإبرادات مختص الديوان:

(١) بمراقبة تحصيلها وتوريدها للخزائن العامة وإضافتها إلى أنواعها في الحسابات.

⁽۱) صدر بعد ؤقف تطبيقا لنص الذكور قرار من رئيس الجيورية رقد ۱۹۵۸ است ۱۹۵۸ ويكلف ديوان الهاسبة بارقابة المالية لالشاه وإدارة المرافق التي تنولاها الشركات والؤسسات الآلية : ۱۹۵ شركة ترام القاهرة ، ۲۶۵ شركة أو بيس المسالة عند المركة أو بيس المسالة المركة أو بيس المسالة المركة الورسية) ۱۹۵۰ شركة المسركة المدينة الاتوبيس بهشة مصر ۱۹۵ شركة المسركة وواجات عين شهس ، (۹) شركة المكربة العربة ، ۱۵۵ شركة الشركة المسالة والمالة المسركة المدينة الاستخدامية (آليون المسالة والمالة المسركة المسركة المسركة المسركة المالة المسركة المسركة المسركة المسركة المسركة المسركة المسركة المسالة والمالة المسركة المسركة المسركة المسركة المسركة المسركة المسالة والمالة المسالة والمالة المسلكة والموسات كالمزانيات ودفاتر الحسابات وغيرها من المستندات والحذول وفير ذلك ما مختصة المالة المال

- (ب) بتحقیق ما إذا كانت أحكام القوانین المالیة والوائع للنفذة لها مسولا بها،
 وتوجیه النظر إلى ما قد پراه فیها من نقص.
- (ج) بفحص اللوائح والأنظمة الإدارية النافذة للتأكد من تطبيقها وكفايتها لضبط أساس الضرائب والرسوم والعوائد المختلفة ، ولضان تحصيلها طبقاً للقوانين .
- وفى تطبيق الأحكام المذكورة أوجب القانون على الديوان أن يتثبت بهجه خاص :
- (١) من أن حوافظ توربد الإيرادات والمستندات التي تقوم مقامها روجعت بواسطة الموظفين المختصين ، وأن الإيرادات المبينة بها دخلت الخزانة العامة .
- (٧) من أن ما قدمته المصالح من البيانات يدل على أن ما تم تحصيله مر الإيرادات مضافا إليه مبلغ المتأخر هو كل مايستحق بمقتضى القوا نين والمراسم واللوائح النافذة ، وأنه لم يدخر جهداً في تحصيل ذلك للتأخر .
- (٣) من أنه لم يحصل إعقاء من ضريبة أو رسم فى غير الأحوال المنصوص
 عليها فى القوابين أو دون تصديق السلطة المختصة .
 - (٤) من أن تحصيل الضرائب والرسوم والعوائد المختلفة تم طبقاً للقوامين .

مراقبة المصروفات :

الله فيا يتماق بالمصروفات عنه الديوان أنه فيا يتماق بالمصروفات يختص الديوان :

(١) بالتثبت من أنها أفقت في الأغراض التي خصصت الاعبادات من أجلها، وأن الصرف تم طبقاً للقوانين واللوائح النافذة .

(م ٣٤ - موجز في الثالية العامة)

(ب) بتحقیق سمة المستندات القدمة تأییداً الهمرف والاستیثاق من مطابقها
 الأرقام الدرجة بالحسایات .

وأوجب القانون على الديوان – فى تعلبيق الأحكام المذكورة – أن يتثبت بوجه خاص :

- (١) من أن المبالغ المنصرفة على كل بند من بنود الميزانية مقابلة للأرقام الواردة فى المستندات .
- (٢) من أن أوامر الصرف صدرت محيحة وأمها صدرت من السلطات المختصة طبقاً للوائح، وأمها مصحوبة بالأذون المطلوبة والمخالصات الصحيحة.
- (٣) من أن جميع المصروفات خصمت من الباب والبند الذي هو من بوعها
 طبقاً لما هو وارد في الميزانية .
- (٤) ن أن الاعباد المرموط لكل باب من أبواب الميزانية أو بند من بنودها لم يتجاوز إلا بعد الترخيص بذلك من السلطة المختصة .
- (٥) من أن المبالغ المنصرفة على الاعبادات المقررة للأعمال الجديّدة صرفت فى الوجود التي فتحت الاعبادات من أجلها ، وأنه لم يباشر أى عمل غير مددج بالميزانية دون إذن سابق من مجلس الأمة .
- (٦) من الأسباب التي أدت إلى عدم القيام بصرف كل أو بعض الاعبادات المقررة للأعمال الجديدة ، ومن أن الوفر في اعباد عمل ما لم يستخدم في تجاوز اعباد آخر تجاوزاً يترتب عايه زيادة التكاليف المهاثية لذلك العمل بغير إذن السلطة التي تملك الترخيص بتجاوز التكاليف المهائية .
- (٧) مما قد يحدث من ارتباط إحدى للصالح ارتباطاً يترتب عليه تجاوز للربوط من بنود ميزانيها ولوكانت للصروفات لم تصرف ضلا.

- (٨) من الاحوال التي تستخدم فيها إحدى المصالح وظيفة محموجة بضفة شخصية
 أو محتفظًا بالنائها أو تمديلها عند أول خاو
 - (٩) من تنفيذ أحكام القوانين التي تصدر بربط الميزانية .

مراجعة مسابات التسوية وحسابات السلف :

٦٦٨ - حسابات النسوية هي حسابات لا تذهبي بانها. السنة المالية ، كحساب الميزانية ، وانما ترحل من سنة إلى أخرى حتى ينتهي الفرض منها ، وتشمل :

(1) حسابات الأمانات، وهي مبالغ مودعة في الخزامة العامة بصفة أمانة ترد فيا بعد، ومثالها تأمينات المقاولين والمتمهدين التي يقدمونها للحكومة عند قيامهم بعمل ما ضمانًا لتنفيذه على الوجه الطلوب، ويستردونها عند انتهاء العمل. وتأمينات الحجاج وهي مبالغ يدفعها الحجاج بصفة أمانة عند سفرهم وترد إليهم عند عودتهم، ومرتجع الماهيات التي لم تصرف في موعدها وما إلى ذلك.

(ب) حسابات العهد، ومنها عهد تحت التحصيل، وهي مبالغ تصرفها الحكومة على أن تحصلها بمن عليه ، كالمبالغ التي تدفيها لبعض الأشخاص بصفة تعويض عن ضرر ألحقه بعض الموظفين بهم، على أن تحصلها من الموظف المسئول. وعهد تحت التحصيل منها.

(-) الحسابات الجارية ، ومثانها حساب جارى حصة مصر في صندوق النقد.
 الدولى ، وحساب جارى فقات انتشال بعض السفن الفارقة في ميناء الإسكندرية .

وفى مراجسة حسابات النسوية المذكورة بجب أن يتثبت الديوان من صحة عملياتها ومن أن أرقامها القيدة في الحسابات مؤيدة بالمستندات القانونية .

. وعلى الديوان أن يراجع أيضاً حسابات السلف التي أجرتها الحكومة وما

يقتضيه فلك من التأكد من توريدهـا أصلا وفائدة للخزانة العامة (م ١٠ من قانون إنشاء الديوان).

الرقاية على المخازي العامة :

٩٩٩ - يختص الديوان أيضاً بالنحق من سلامة تطبيق اللوائح والأنظمة الموضوعة للمخازن العامة وفروعيا . ولفت النظر إلى ماقد يرى فيها من أوجه النقص المتأفزة المراحة المهمة إلى مهام الديوان بمقتضي رقم ١١ لسنة ١٩٤٣ (الذي أضاف فقرة جديدة (ح) إلى المادة ٧ من فانول إنشاء الديوان) .

على أن القانون رقم٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ استثى مخارن وزارة الحربية ذات الصفة السرية من التفتيش عليها بواسطة ديوان المحاسبة ووزارة الخرابة ، وجعالها من اختصاص مديرى الامدادات والتموين ومديرى الأسلحة ، وألزمهم بتقديم شهادات تثبت قيامهم أو من ينوب عهم بهذا التفتيش إلى ديوان المحاسبة ووزارة الخرانة ويحدد وزير الحربية بقرار منه الخازن التي لها صفة السرية .

كذلك أعنى القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٧ (م ١ / ٣) وزارة الحربية فيا يتملق بالعقود التي تبرمها مع الحكومات والمؤسسات الأجنبية بشأن توريد المعدات أو الآلات اللازمة لأغراض التسلح، من تفتيش ورقابة كل من ديوان المحاسبة ووزارة الحزانة. على أن ذلك لا يعنى إعفاءها من كل رقابة، إذ ألزمت المادة الثانية من القانون نفسه وزير الحربية أن يضع بالانفاق مع وزير الخزانة النظم اللازمة للتفتيش والرقابة. . . النخ.

٣ _ اجراءات المراجعة

• ٧٧ - يقوم الديوان بفحص الحسابات والمستندات المؤيدة لما فيمقر الديوان

نفسه ، أو في مقر المصالح أو الهيئات والمؤسسات بانتداب موظفين لهذا العرض .

ولرئيس الديوان الحتى فى أن يفحص ــ عدا المستندات المنصوص عليهافى الوائحــ أى مستند أو سجل أو أوراق أخرى يراها لازمة لأعمال المراجمة (م ١/٨ من قانون إنشاء الديوان) .

ولتيسير عمل الديوان وتمكينه من إجراء الفحص والمراجعة، أعطى حق الاتصال المباشر بمديرى الحسابات ومراقبيها ورؤسالها ومن يقوم مقامهم ، وحق مراسلتهم فى ذلك . على أن حق الاتصال المباشر هذا مقصور على الأغراض المذكورة .

وترسل المستندات الحسابية الخاصة بكافة الوزارات وللصالح بعد مراجعتها بواسطة الديوان، وكذا مستندات الديوان التي تراجع بواسطة وزارة الخزانة إلى دار المحفوظات الممومية لحفظها (١).

ملامظات الديوان والاجارِ عنها :

۱۷۳ - لديوان المحاسبة أن يوجه ملاحظات ومناقضات إلى الوزارات والصالح المختلفة ، إذا رأى ذلك نتيجة فحص حاباتها . وقد أوجب القانون على الموظفين الذي يناط بهم الترخيص بصرف الاعتمادات المخصصة لكل مصلحة أن يقوموا بفحص ملاحظات الديوان وأن يجيبوا عنها ، ويبلغ الديوان إلى الوزارة المختصة كل مايتراءى له عن الملاحظات التي أسفرت عنها المراجعة لاتخاذ اللازم بشأمها .

وإذا وقع خلاف بين الديوان وإحدى الوزارات والمصالح تعرض المسألة على رئيس الجهورية للنصل في الخلاف .

 ⁽١) قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٦٨ أكتوبر سنة ١٩٥٣ (الوقائع الصرية ، مليعق النعد ٨٨ يتاريخ ١٩٥٣/١/٢٣) .

ونجب طى رئيس الديوان أن يضمن تقريره إلى مجلس الأمة للسائل التي وقع خلاف بشأمها .

ع ــ تمارير الديوان

۱۷۳ - يضع رئيس الديوان تقريراً سنوياً عن الحماب الختاى السنة المالية التهت يسط فيه ما يراه من ملاحظات، ويرفع هذا التقرير إلى مجلس الأمة في مبدأ كل دور انتقاد عادى ويبلغ في الوقت ذاته إلى وزير الخزانة .

وعلى أساس هذا التقرير يدرس مجلس الأمة الحساب الختامى ، ويعتمد قانونه .
كذلك يضم الديوان تقارير سنوية عن الحساب الختامى لوزارة الأوقاف ويهانه إلى وزيرها ، وعن الحساب الختامى للأزهر والساهد الدينية وبقدم إلى رئيس الجمهورية ، وعن الحساب الختامى لكل جامة وبقدم لوزير الدينية والتعابي وعن الحساب الختامى لكل مصلحة أو هيئة ذات ميزانية مستقلة أو ملحقة ويقدم إلى الجهة المحتصة . (١) محاسبة المحاسبة

" النوف المخطاء المالية بوزارات الحكومة ومصالحها ، وقد ظل ديوان المحصيد منه فى تلافى الأخطاء المالية بوزارات الحكومة ومصالحها ، وقد ظل ديوان المحاسبة ينوه فى تقاريره السنوية بما يلسه من كثرة بالفة فى المخالفات المالية التى يرتسكها الآمرون بالصرف والجهاية فى مختلف الوزارات والمصالح ، وما يشاهد « من ذيوع روح التقصير والمهاون لدى طائفة كيرة المدد من الموظفين الذين ائتمنوا على إدارة الأموال السامة فلم يوفوها حقها من الرعاية ولم يصونوها من العبث والتفريط ولم يراعوا حرمة الدستور ولا القانون . . » .

 ⁽١) وبغدم الديوان تغاربره عن النواحي الخالية لشركات ومؤسسات النزام المرافق السامة الى
يعهد لمايه عراقبتها إلى كل من الوزير الهتمين والجية مائحة الافتزام ، كما سبق ذكر ذلك بكفر الفقرة ١٣٠ من ١٩٠ فيما سبق .

كان لا يد لملاج هذه الحال من أمرين :

(أولها) عدم قصر مهمة ديوان المجاسبة على مراجعة حسابات الحكومة بمد الصرف بل تنظيم الرقابة قبل الصرف، ليكون ذلك بمثابة وقاية من الوقوع في المعلماً أو المخالفة :

(الأمر الثانى) العمل على وقف الخالفات والأخطاء المالية الحسابية ، بمنع وؤساء الحسابات ووكلائهم ورؤساء المستخدمين ووكلائهم من التأثير على كل أمر فيه مخالفة القواعد المالية ، وتحويل رئيس ديوان الحاسبة ، في حالة ارتسكاب أحد الموظفين المشار إليهم أو من الآمرين بالصرف بوجه عام مخالفة من هذا القبيل، طلب توقيع المشار إليهم أو من الآمر من عقوبة أو إحالته إلى مجلس التأديب حسب الأحوال .

الرقابة السابغة .

الم الم الم الم الم الم الأول: ألفت لجنة مشتركة من وزارة المالية والاقتصاد (الخزالة) وديوان المحاسبة لوضع نظام للرقابة قبل الصرف ، وقد أهد لهذا الغرض مشروع قابون يمدل قابون إنشاء الديوان (رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٢) ، قدم إلى مجلس الوزراء في يونيه سنة ١٩٥٤ ، وهذا المشروع يخضع للرقابة السابقة علم إلى مجلس الوزراء في يونيه سنة ١٩٥٤ ، وهذا المشروع مخضع في أن المشروع عضه استثنى من الرقابة السابقة : (1) الماهيات والمرتبات والمسكافات والأجور والماشات وإعانة غلاء المعيشة وغيرها من المصروفات الثابتة (التي ترك المشروع تحديدها للائمة التنفيذية) وذلك لوجود ضوابط ومعدلات لهذه المصروفات نكفي معها الرقابة اللاحقة . (ب) المناقصات والمارسات التي لا تريد قيمتها على خمة آلاف جنيه وجميع للصروفات التي لا تريد قيمتها على هذا القدر ، ما عدا الإعامات التي يعتبد وجميع للصروفات التي لا تريد قيمتها على هذا القدر ، ما عدا الإعامات التي يعتبد وجميع للصروفات التي التعداء من السنة التلالية لتقيد وها واحتاط

المشروع فنص على عدم جواز تجزئة المناقصة أوّ المارسة الو احدة أو المصروف الواحد لتلافى الرقابة السابقة ، وقد دعا إلى تقرير هذا الاستثناء الرغبة فى تطبيق نظام الرقابة السابقة تدريجياً :

ولتنفيد نظام الرقابة السابقة نص المشروع على مراقبات مالية محلية ، تنشأ بقرار من رئيس ديوان المحاسبة يبين تشكيلها ، وبحدد اختصاصاتها ، ويمين مقارها ، ونظام المسل بها . ولا يجوز الارتباط بأى مبلغ مما يخضع للرقابة السابقة ولا صرفه إلا بعد الحصول على إجازة بذلك من المراقبات المذكورة ، التى يجب عليها البت في طلبات الارتباط خلال مدة معينة (ترك تحديدها للائحة التنفيذية) ، وإلا كان للجهة طالبة الارتباط أن تجريه على مسئوليها ، وذلك حتى لا تتعمل أعال السلطة التنفيذية .

وإذا رأت المراقبة المالية المختصة عدم إجازة طلب الارتباط أو التصرف المقدم إليها ، أبلغت قرارها للجهة اللى طلبت الإجازة ، فإذا عارضت تلك الجهة فيه ، وتحسكت المراقبة المشار إليها برأيها ، وجب عليها عرض الأمر مشفوعاً بأسباب الخلاف على رئيس الديوان ليفصل فيه .

فإذا لم يتغقى رأى رئيس الديوان مع رأى الوزير المختص أو ممثل الجهة طالبة الارتباط، وجب عرض الخلاف على رئيس الجمهورية للفصل فيه ، فإذا أيد رأى الجمهة التى طنبت الارتباط أو الصرف، تمين على المراقبة المالية أن تجيزه مع إثبات ما تراه من تحفظات. ويبلغ رئيس الديوان الأمر فوراً للهيئة النشريعية مصحوباً بوجهة نظره والأسباب الى استند إليها رئيس الجمهورية في قراره.

وأوجب المشروع من جهة أخرى على مديرى الحمابات ورؤسائها ووكلائهم الامتناع عن التوقيع على كل أمر بصرف أى ميلغ يخضع للرقابة السابقة إلا بعد صدور إجازة بصرفه من المراقبة المالية المختصة .

وفف المخالفات والاخطاء المالية .

 الأمر الثاني : صدر قراران من مجاس الوزراء بتاريخ ٢٠ أغسطس سنة ١٩٤٥ و ١٣ أبريل سنة ١٩٤٦ ، والقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٩ الخاص بضبط الرقابة على تنفيذ الميزانية ، وقد سبقت الإشارة إليها عند الكلام على الرقابة الإدارية (١) غير أن النشريع الأخير لم يحقق الآمال التي كانت معقودة عليه ، ولم يكن له أثر يعتد به في وقف المخالفات والأخطاء المالية والحسابية ، ومرد ذلك أنه لم يتناول سوى طائفة معينة من المخالفات المالية ، وهي الخاصة بأحكام المستور وقانون لليه انية ، فظلت سأر المخالفات الأخرى ممنأى عن أحسكامه ، كما اقتصر من الساحية الأخرى على إلقاء تبعة تلك المخالفات على طائفة قايلة المدد من الموظفين دون سواهم . هم رؤساء الحسابات ووكلائبهم ، ومديرو المستخدمين ووكلائهم ، والموظفون المسئولون عن إمساك دفاتر الارتباطات، مع أن هؤلاء الموظفين ليسوا هم المشولين عن ارتكاب الخالفات المالية ، إذ كثيراً ما يأتمرون في ذلك بأوامر رؤسائهم ، وكثيراً ما يكون هؤلاء الرؤساء هم المسئولون أصلا عن ارتكاب تلك الحالفات ، وتقضى العدالة أن يكون الآمرون بالصرف جميمًا ــ فيما عدا الوزراء ــ لما هو مقرر بالنسبة لهم من مبدأ المسئولية الوزارية _ مسئولين عن أواصرهم الى يصدرومها مخالفة للدستور وقانون الميزانية والقواعد المالية المقررة، وساَّر التصرفات المالية المشوبة، ولملاج هذه الحـال أنشئت عقتضي المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢هيئة تأديبية مستقلة شبيمة بالمحكمة التأديبية للمخالفات المالية في فرنسا ، السابق ذكرها (١٦) ، تختص بالنظر فيا يقع من المخالفات ، تلك الهيئة مي « المجلس التأديبي للمخالفات المالية » .

⁽١) راجم القرات ١٤٥ وما بمدما س ١٥٥ وما بعدها فيا سبق ٠

⁽٢) راجع التقرة ١٠٨ ص ٢٧٠ قيا سبق ٠

غير أن العمل بالمرسوم بقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه تكشف عن قصور أحسكامه عن بلوغ الفايات التي قحسدت منه ، هذا إلى ما أسفر عنه تطبيقه من صحوبات ناجة عن أن كثيراً من المخالفات المالية تنطوى على مخالفات أخرى إدارية ، الأمر الذي آدى إلى تباين وجهات النظر في التغريق بين نوعى هذه المخالفات ، وفي تحديد السلطة التأديبية المختصة بنظرها والفصل فينا ، وأزاء ذلك لم يكن هناك بد من نبذ فكرة الفصل المطلق بين قواعد التأديب في المخالفات المالية وقواعد التأديب في المخالفات المالية وقواعد التأديب في المخالفات المالية ، وذلك مع الاحتفاظ بالمبادى، الأساسية التي استحدثها المرسوم بقانون المشار إليه في تمكين ديوان المحاسبة من مارسة سلطته في الإشر إنى على المخالفات المالية ، وفي التصرف في الدعاوى التأديبية الخالفات

لهذا رؤى توحيد السلطة التأديبية وإعادة توزيع الاختصاص على مجالس تأديب الموظفين تبماً لدرجات وظائفهم ، على أن يراعى في التشكيل تمثيل ديوان المحاسبة إذا اشتملت على مخالفة إدارية اشتملت المهمة على غالفة مالية ، وتمثيل ديوان الموظفين إذا اشتملت على مخالفة إدارية محت ، وعلى هذا ألنى المرسوم بقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٧ المذكور وأدمجت قواعد التأديب عن المخالفات المالية في القانون رقم ١٩٥٧ متعدد بعد ذلك القانون رقم ١٩٧٧ وذلك مقتصى القانون رقم ١٩٧٧ من ١٩٥٨ بأعادة تنظيم النيابة الإدارية والحاكمات التأديبية فعدل من النظام السابق وأنث عاكم تأديبية حلت محل مجالس التأديب المابقة ، وقد عدلت بعض أحكام هذا القانون فيا بعد بالقرار بقانون ٥٩ اسنة ١٩٥٨ (١)

⁽۱) نذكر اتماما قدائدة أن أحكام قانون الشابة الإهارية والحجاكات التأديبية امند تطبيلها يقتض الفرار يقانون رقم ۱۹ اسنة ۱۹۰۹ على موظنى الؤحسات والهيئات السامة ، وعلى موظنى المعركات التي تساحج فيها الحسكومة أو الؤحسات والهيئات المامة بنسبة لا تقل هن ١٣ / من وأسماها أو نضمن لها حدا أدني من الأوباح ، وعلى موظنى الجميات والحيئات الحاصة التي يصدر يتحديدها قرار من رئيس الجمهورية ، وقد صدر قرار جمهورى الحضاع الشركات الفاعة ظنى المترامات الرافق السامة لأحكام قانون النيابة الادارية والحاكات التاديبيه ، هو القراورة ١٤٥٩ لسنة ١٩٥٩ .

ولا يسرى هذا النظام على الوزراء وبوابهم ، إذ أن لهم أحكاماً خاصة بمسؤليتهم وكيفية عما كمهم بينها قرار رئيس الجهورية بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ .

أ ـ الخالفات المالية

ا - أنواع المخالفات المالية

7**٧٦** — حدد الشرع على سبيل الحصر المخالفات المالية التي يماكم من أجلها الموظفون في المادة ٨٦ مكرداً من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة (مضافة بمتضى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧) وهي :

أُولا " تُحَالِفَاتَ للقواعد والأُحافِيم المَالية العامة :

- (١) مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها في النستور .
- (٣) مخالفة أحكمام القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤٩ الحماص بضبط الرقابة على
 تنفيذ المدانية .
- (٣) مخالفة قانون ولأعمة المناقصات والمزايدات ، ولاعمة المخازن والمشتريات وعلى وجه السوم الفواعد والأحكام المالية .

ثانيا - كخالفات لاُحكام الميزافية

(٤) مخالفة الميزانية العامة أو الميزانيات الملحقة بها أو الخارجة عمها ، والميزانيات الخاصة بالهيزانيات الخاصة بالهيزان المخاصة لرقابة ديوان المحاسبة ، والتي يكون الموظف العمومي مندوبًا لمراقبها والإشراف عليها .

ثالثًا -- تصرفات مائية غير سليمة ،

(٥) كل إهمال أو تقصير يترتب عليه ضياع حتى من الحقوق المسالية للملوقة ، أو لأشخاص العامة الأخرى ، أو الهيئات الخاضة لرظابة ديوان المحاسبة ، أو المساس بمصلحة من مصالحها المالية ، أو يكون من شأنه أن يؤدى إلى ذلك .

رابعا – عدم انتعاون مع ديو نه الحاسبة .

(٦) عدم الرد على مناقضات الديوان أو مكاتباته بصفة عامة ، أو التأخير فى الرد
 لغير عذر مقبول ، ويعتبر فى حسكم عدم الرد أن يجيب الموظف إجابة الفرض منها
 الحاطلة والتسويف .

(٧) عدم موافاة الديوان، لغير عذر مقبول، بالحسابات والمستندات المؤيدة لها
 ف المواعيد المقررة، أو بما يطلبه من أوراق أو وثائق أو غيرها ، بما يكون له الحق
 ف فحصها أو مراجمتها أو الاطلاع عليها بمقتصى فانون إنشائه.

العقوبات التأديبية وتوقيعها

العقوبات التأديبية :

۱۹۷۳ - حددت المادة ٨٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ (ممدلة بمقتضى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٨) إعادة القانون رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٥٨ إعادة تنظيم النيابة الإدارية والحاكات التأديبية ، الجزاءات الى مجوز توقيمها على المخالفات الذكورة ، وقد لوحظ فيها التدرج في الشدة ، وهي تختلف باختلاف درجة الوظيفة كالآني :--

(أولا) — بالنسبة إلى الموظفين من الدرجة الأولى فما فوقها : المحكمة أن توقع الجزاءات الآتية : (١) اللوم، (٣) الإحالة إلى المماش، (٣) العزل من الوظيفة مع الحرمان من كل أو بعض المماش أو المكافأة .

(ثانيا) - بالسبة إلى الموظفين من الدرجة الثانية فما دوبها : (١) الإندار

(٣) الخصم من المرتب لمدة لا تجاوز شهرين . (٣) تأجيل موعد استحقاق العلاوة لمدة لا تقل من المد المدة لا تقل من العلاوة .(٥) الحرف عن العمل بدون مرتب مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر ، (٦) خفض المرتب ، (٧) خفض الدرجة ، (٨) خفض المرتب والدرجة (٩) المزل من الوظيفة مع حفظ الحق في الماش أو المكافأة أو مع الحرمان من كل أو بعض الماش أو المكافأة .(١) .

ويترتب على الحسكم بالمنزل من الوظيفة من المحسكة التأديبية وقف الموظف حمًّا رغم طعنه بالاستثناف .

ولا يعنى الموظف من المقوبة استناداً إلى أمر رئيسه إلا إذا أثبت أن ارتكامه المخالفة كان تنفيذاً لأمر كتابى صادر له من هذا الرئيس بالرغم من تنبيهه كتابة إلى المخالفة ، وفي هذه الحالة تكون المسئولية على مصدر الأمر.

توفيع العقوبات التأدييبة

٧٨ – لوكيل الوزارة أو للوكيل المساعد أو لرئيس المصلحة ، كل في دا رة

⁽١) فها بتعلق بالجزاءات الى يجموز توتيمها على موطق المؤسسات والهيئات الدامة والشركات والجميات والهيئات الحاصة ، يقرق الثمرار بها تول رقم ١٦ لسنة ١٩٥٠ بين موظنى المؤسسات والهيئات المامة من جهة ، وموظنى الصركات والجميات والهيئات الحاصة من جهة آخرى :

⁽¹⁾ موظفو المؤسسات والهيئات الداءة: يقرق القانون بالنسبة إليم. بين من يتجاوز مراجهم عابن جديها شهريا، وهولاء تسرى عليهم الجزاءات الحاصة بالوظفين من الدرجة الأولى في فوقها أما من الإنجاوز مرتبهم محانهن جديها شهريا فلسرى عليهم الجزاءات الحاصة بالموظفين من الهرجة الثالمة فيا ووتها .

 ⁽م) موظفو الدركات والجميات والهيئات الحاسة وتسرى مديم الجزاءات الآية:
 (١) الإندار (١٠) للمم من المرتب عن مدة الأنجاو رشهر من (١٠) خفس المرتب (٤) تغربل الوظيفة
 (٥) العزل من الوظيفة مع حفظ الحق في المدلش أو المسكافأة ، أو مع الحرمان من كل أو بعض المسلمين أو المسكافة .

اختصاصه ، توقیع عقوبتی الاندار والخصم من الرتب عن مدة لا تجاوز ٤٥ يوما فى السنة الواحدة مجيث لا تريد مدة العقوبة الواحدة عن ١٥ يوما ، وذلك بعد سماع أقوال الوظف وتحقيق دفاعه ، ويكون قراره فى ذلك مسببا ، وبجوز أن يكون الاستجواب والتحقيق شفاها على أن يثبت مضمونه بالحضر الذى بحوى الجزاء

وللوزير سلطة توقيع هذه المقوبات أيضاً ، كما أن له سلطة إلغاء القرار الصادر بها من وكيل الوزارة أو الوكيل المساعد أو رئيس المصدة ، أو تعديل المقوبة الموقعة بتشديدها أو خفضها ، وذلك خلال شهر من تاريخ إصدار القرار ، وله إذا ما ألغى القرار إحالة الموظف خلال هذا الميماد إلى النيابة الإدارية لمباشرة الدعوى أمام المحكمة التأدمية المختصة .

أما العقوبات الأخرى فلا بجوز توقيعها إلا من المحاكم التأديبية (م ٨٥من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ معللة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٧)

الحاكم التأديبية عن المخالفات المالية أنواعها

٩٧٩ - تحتص بمحاكة للوظفين المبينين على وظائف دائمة عن المخالفات المالية والإدارية محاكم تأديبية تشكل على الوجه الآنى :

(١) بالنسبة إلى الموظفين من الدرجة الثانية فما دونها : (١)

تشكل المحكمة من : مستشار أو مستشار مساعد بمجلس الدولة ، رئيساً . ومن نائب من مجلس الدولة وموظف من الدرجة الثانية على الأقل من ديوان المحاسبة (بالنسبة إلى المخالفات المالية وهي التي تهمنا هنا) أو من ديوان الموظفين (بالنسبة إلى المخالفات) : عضو بن .

 ⁽١) وكذلك بالنسبة إلى موطن المؤسسات والهيئات العلمة الدين لا يتجاوز مرابهم محاطة جنبها شهريا ...

(ب) بالنسبة إلى الموظفين من الدرجة الأولى فما فوقها : (١)

تشكل المحكمة من وكيل مجلس الدولة أو أحد الركلاء للساعدين، رئيساً، ومن مستشار أو مستشار مساعد بمجلس الدولة، وموظف من الدرجة الأولى على الأقل من ديوان المحاسبة (بالنسبة إلى المخالفات المالية)، أو من ديوان الموظفين (بالنسبة إلى المحالفات الإدارية)، عضوين (٢).

ونستِ م ۱۹ من القانون رقم ۱۹۷ لسنة ۱۹۵۸ للذكور على أن يصدر قوار من رئيس تجلس الدولة ، بعد أخذ رأى مدير عام النيابة الإدارية ، بتمبين عدد المحاكم التأديبية ومقارها ودوائر اختصاصها وتشكيلها.

وقد صدر الفرار المذكور (٣) بتميين محكة تأديبة واحدة لمحاكمة الموظفين من العرجة الأولى فا فوقها ومقرها المبيى الرئيسي لمجلس الدولة بالجيزة،وست محاكم تأديبية للحاكمة الموظفين من الدرجة الثانية فما دومها،وزحت عليها الوزارات المختلفة والمؤسسات والهيئات العامة ، ومقارها بالمبيى الرئيسي لمجلس الدولة أيضاً.

ويختاركل من رئيس ديوان المحاسبة ورئيس ديوان الموظفين كل سنتين عضواً أصلياً وآخر احتياطياً لكل محكمة ، فإذا غاب المضو الأصلى أو قام به مانع حل محله العضو الاحتياطي ، وبجوز دائماً إعادة نلب الأعضاء (م ١٩ / ٧ من القانون)

⁽١) وكذلك باللمبة إلى موظن المؤسسات والهيئات السامة الذين يتجاوز مرتبهم أنمانين جنبها شهرها

^{ُ (}٢) أما الحسكة التأديبية التي مختس مهاكة موظنى الصركات والجسات والهيئات الحاصة فلفكل من : مستشار أو مستشار مساهد من مجلس الهولة : رئيسا ، ونائب من مجلس الهولة وسوطات من ديوان الحاسبه لا تقل درجته عن الهرجة الثانية : مشوين

 ^(?) الوقائع الصرية ما العدد ٧٧ بتاريخ ٧ أكتوبر سنة ١٩٥٨ -

وجلسات الحَحَاكِم التَّادِبيبَة سرية ، ويجوزعقد الجلسة بصفة علنية إذا قور ذلكُ رئيس الحُحَكة (م ٤٠ من اللائحة الداخلية) .

وتفصل المحاكم التأديبية فى القضايا التى تحال إليها على وجه السرعة ، وبعد سمساع أقو ل الرئيس الذى يتبعه الموظف المحال إلى المحاكمة أو من يندبه ، إذا رأت الححكمة . محلا لذلك (م ٢١ من القانون) .

(٢) الاختصاص والتحقيق والمحاكة

تحديدالافتصاص

• ٦٨ - يتحدد اختصاص المحكمة التأديبية تبعاً لدرجة الموظف وقت إقامة الدعوى ، وإذا تعدد الموظفون القدمون للمحاكمة كانت المحكمة المختصة بمحاكمة على المختصة بمحاكمية على المختصة بمحاكمية .

وتكون محاكمة الموظف أو الموظفين المهميين بارتكاب مخالفة واحدة أو مخالفات مرتبط بعض ومجازاتهم على أساس استبارهم تابعين للجهة أو الوزارة التي وقعت فيها المخالفة أو المخالفات المذكورة ولوكانوا تابعين عند المحاكمة أو المجازاة له زاولت أخرى ، وإذا تعذر تعيين المحكمة على الوجه السابق تدكون المحاكمة أمام المحكمة المختصة بلازارة التي يتبعها العدد الأكبر من الموظفين ، فإذا تساوى العدد عينت المحكمة المختصة بقرار من رئيس مجاس الدولة .

التمقيق :

الما حرب أن يخسل ذلك بحق الجدارية (قسم الرقابة) -- دون أن يخسل ذلك بحق الجهة الإدارية في الرقابة وفعص الشكاوى -- الرقابة والتحريات اللازمة للكشف عن المخالفات الإدارية والمالية (وهي الله تهمنا هنا) بهج تقوم بقحص الشكاوى التي تحال المجالفات الرؤساء المختصين أو من أية جهة رسمية عن مخالفة القانون، أو الإهمال في

أداء واجبات الوظيفة ، وتفحص كذلك ما تثبت جديته من شكاوى الأفر ادوالهيئات ، وإذا أسفزت الرقابة أو الفحس عن أمور تستوجب التحقيق ، أحالت الأوراق إلى قسم التحقيق بها بإذن من مدير عام النيابة الإدارية أو من الركيل المختص بقسم الرقابة.

ولمضو النيابة عند إجراء الصحقيق أن يطلع على ما يراء لازماً من الأوراق بالوزارات والمصالم(۱۱) ، وله أن يستدعى الشهود ويسمع أقوالهم بعسد حلف الهين ، وتسرى على الشهود الأحكام للقررة فى قانون الإجراءات الجنائية للتحقيق بمعرفة النيابة العامة بما فى ذلك الأمر بضبط الشاهد وإحضاره(۲).

وبجوز للموظف أن يحضر بنفسه جميع إجراءات التحقيق إلا إذا اقتضت مصلحة التحقيق إجراءه في غيبته .

ولدير عام النيابة الإدارية أو من يفوضه من الوكيلين في حالة التحقيق أن يأذن بتقتيش أشخاص ومنازل الموظفين النسوبة اليهم المخالفة المالية أو الإدارية ، إداوجدت مبررات قوية تدعو إلى ذلك ، وبجب أن يكون الإذن كتابياً وأن يباشر التحقيق أحد الأعضاء الفنيين (۴) ، أما أما كن السمل وغيرها بما يستعمله الموظفون الذين بجرى معهم التحقيق في أعمالم ، فيجوز لعضو النيابة الإدارية أن يقوم بتفتيشها في جميع الأحوال .

⁽١) إذا استنت الوزارت والمسألح من تقدم الأوراق الق يرى مضو النيابة الإدارية أنها لازمة قتمطيق هرش الأمر ملي الوزير أو الرئيس الهتمي قبتشهيه .

 ⁽٧) إذا كان الشاهد مريضاً بم أو لديه ما يمنس من الحضور ؟ جاز سمام الدياده في على
 وجوده • فا فا انتفل عضو النيابة وتبين له عدم صحة المذر جاز امتيار الشاهد بمنيها من الشهادة •

 ⁽٣) يباشر التفتش أحد أهذاء النيابة بحضور المراد تفتيت أو من بنيبه منه كلما كان ذلك مكتاء كان ذلك عكتاء فقالم إلى مين أقاربه أو من الجهاد من اللاحلين سنة أو من الجهاد وبرامي هذا الترب بقدر الإمكان وبقيت ذلك بالحضور .
 (م) اللاحلين سه أو من الجهاد وبرامي هذا الترب بقدر الإمكان وبقيت ذلك بالحضور .
 (م) مسوور في المابية العامة)

وبجب تحرير محضر بحدوث التغتيش ونتيجته ووجود الموظف أو غيابه عد. إجرأه .

وإذا اقتضت مصلحة التحقيق وقف الموظف فلمدير عام النيائة الإدارية أو أحد الوكلين أن يطاب وقفه ويكون الوقف بقرار من الوزير أو الرئيس المختص (١) على ولا يجوز أن نزيد مدته عن ثلاثة أشهر إلابقرار من الحكمة التأديبية المختصة ، ويترتب على وقف الموظف عن عمله وقف صرف مرتبه ، ما لم تقرر الحكمة صرف المرتب كله أو بعضه بصفة مؤقة .

التصرف فى التمقيق :

۱۸۳ — إذا رأت النيابة الإدارية حفظ الأوراق ، أو أن الحجالفة لا تستوجب توقيع جزاء أشد من الخصم من المرتب مدة لا تتجاوز ١٥ يوما أحالت أوراق التحقيق إلى الوزير أو من يندبه من وكلاء الوزارة أو الرئيس المختص الذي له أن يصدر قراراً بالحفظ أو يوقع الجزاء .

وإذا رأت البعية الإدارية تقديم الموظف إلى المحاكة أعادت الأوراق إلى النيابة الإدارية لمباشرة الدعوى أمام الحسكة التأديبية المختصة .

عند وإذا وجد النسائم بالتفتيش في المنزل أثناء المنتبعة أوراقاً عنومة أو مقلفة بأية طريقة فلا يجوز فضها ، بل توضع في حرز ، ولمضو النيابة المحلق وحدة فضها والإطلاع ، في الأوراق على أن يتم ذك إذا أمكن بحضور صاحب المثأن ، ويدون ملاحظاته عليها ويرد ما لا يكون لازما للتبطيق ، وعمر عضرا يكل ذلك ،

⁽١) إذا أم يوانق الرئيس الادارى المحمى على طلب وقف الموظف عن عمله ، وجب عليه إبلاغ مدير عام الذيابة الإدارية بهروات استنامه ، وذلك خلال أسبوع ، من طلبه ، والشعير اللهام الخيابة الإدارية أن يعترض أدى الرؤير أو وكيل الوزارة الحميس لانضاة عابيراه من المراد في حفا العالمة .

ويخطروثيس ديوان المحاسبة بقرار العجة الإدارية إذا كانت المخالفتمالية (١) وله خلال ١٥ يوماً من تاريخ إخطاره أن يطلب تقديم الموظف الى الحاكمة التأديبية ٢٧). وعلى النيابة الإدارية في هـذه الحالة مباشوة الدعوى التأديبية خلال الحسة عشر يوماً التعالية .(٢)

وإذا أسغر التحقيق عن وجود شبهات قوية تمس كرامة الوظيفة أو النزاهة أو الشرف بفير الشرف أو حسن السمعة ، جاز لمدير عام النيابة الإدادية اقتراح فصل الموظف بفير الطريق التأديبي ، وفي هذه الحلة يفصل الموظف بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض الوزير أو الرئيس المختص .

أما إذا أسفر التحقيق عن وجود جربمة جنائية ، أحالت النيابة الإدارية الأوراق الى النيابة العامة وتتولى هذه التصرف فى التحقيق واستيفاءه إذا تراءى لها ذلك ، على أن يتم هذا على وجه السرعة .

نحريك الدعوى التأديبية :

٦٨٢ -- أما اذا رأت النيابة الإدارية أن المخالفة تستوجب جزاء يجاوز الخمم

⁽۱) لا تعرض الجزاءات والمقوبات عن المخالفات للالية على ديوان المخاسة قبل عرضها على الوزير المجتس ، إذ أن ممارسة الوزير المخاله ساقيا يختص يقرار الجزاء الذي يصدره وكيل الوزير المجتس المناب ما المؤرير المجتس المجت

 ⁽٧) وق حدة الحالة يجب أن يكون طلبه مسببا ؟ وأن تخطر به ق الوقت ذاته الجية الادارية
 التي أصدرت القرار -

 ⁽⁷⁾ ليس لرئيس ديوان الحاهبة أن يطلب من رئيسالمسلمة ألنايغ لها الوظف مجازاته من
 الحالفات المالية النامة/بالإبذار أو الحصم اناية خسة مصر يوما ، ومسلمته متسووة على طلب إقامة الدحوى التأديبية أمام الحكمة التأديبية إن كان لما وجه .

من المرتب لمدة تتجاوز ١٥ يوماً ، وكذلك اذا طلب رئيس ديوان المحاسبة تقسديم للوظف الى المحاكة التأديبية فى الحلة السابق ذكرها بالفقرة السابقة ، أحالت الأوراق الى المحكمة المختصة مع اخطار البجة التى يتبعها للوظف بالإحالة .

وتتولى النيابة الإدارية مباشرة الدعوى التأديثية أمام المحاكم التأديبية بالسبة الى الموظفين المينيين على وظائف دائمة (١) .

و يتولى الادعاء أمام المحاكم التأديبية أحد أعضاء النيابة الإدارية .

وترفع الدعوى التأديبية من النيابة الإدارية بإيداع أوراق التحقيق وقرار الإحالة بـكرتارية المحـكة المختصة ، ويتضمن قرار الإحالة بيانًا بالمخالفات المنسوبة إلى الموظف .

المحاكمة :

۱۸۶ - بحدد رئيس المحكمة جلسة لنظر الدعوى ، وتتولى سكرتارية المحكمة إعلان صاحب الشأن بقرار الإحالة وتاريخ الجلسة خلال أسبوع من تاريخ إيداع الأوراق ، ويكون الإعلان بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول .

وللمحكة استجواب الموظف المقدم للمحاكة ، وسماع الشهود من الموظفين وغيرهم ويكون أداء الشهادة أمام المحكمة بعد حلف البمين ، ويعامل الشهود فيا يتعلق بالتخلف عن الحضور والامتناع عن أداء الشهادة أو شهادة الزور بالأحكام المقررة لذلك . وتحرر المحكمة محضراً بما يقع من الشاهد وتحيله إلى النيابة العامة إذا رأت أن في الأمرجريمة.

وإذا كان الشاهد من الموظفين الصوميين جاز للمحكمة أن تحكم عليه بالإنذار أو

 ⁽١) لائسرى الأسكام السابقة (الحاسة بالاسرف فى التعابق : المواد ١١٠ - ١٤ من المثانون
 ١١٧ لسنة ١١٥٨) على السنيد بين الحاورين من الحيث والهال ؛ ويكون النصرف فى التعقيق بالمنسقة على من المتحصاص الجية التي يتبعونها

الخميم من المرتب لمدة لا تجاوز شهرين،وفلك إذا تخلف عن الحضور بعد تأجيل السعوى وإخطاره بالجلسة الحددة مرة أخرى ، أو إذا امتنع عن أداء الشهادة .

كما يجوز للحكمة في جميع الأحوال أن تأمر بضبط الشاهد و إحضاره .

وللموظف أن يحضر جلسات الحكمة بنفسه ، وله أن يوكل عنه محامياً مقيداً أمام محاكم الاستثناف وأن يبدى دفاعه كتابة أو شفوياً ، كما أن المحكمة أن تقرر حضور المهم بنفسه ، وإذا لم يحضر بعد إخطاره بذلك تجوز محاكمته والحسكم عليه غيائياً .

وتصدر الأحكام مسببة ويوقعها الرئيس والأعضاء الذين أصدروها ، وهى نهمائية ولا يجوز الطمن فيها إلا أمام الحكمة الإدارية العليا ، ويرفع الطمن وفقا لأحكام المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم بجلس الدولة .

ويعتبر من ذوى الثأن فى حكم المادة المذكورة رئيس ديوان المحاسبة ، ومدير عام النيابة الإدارية ، والموظف الصادر ضده الحسكم .

وفى حالة الفصل من الوظيفة يجب على رئيس هيئة مفوضى الدولة أن يقيم الطمن إذا قدم إليه الطلب من الموظف المفصول .

سقوظ الدعوى التأديبية :

الموضية وجودهم فى المناوي التأديبية بالنسبة إلى الموظفين طيلة وجودهم فى المحلمة ، وتسقط بمضى خس سنوات من تاريخ تركيم الحلمة لأى سبب كان ، وتنقطع هذه المدة بإجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة ، وتسرى المدة من جديد إبتداء من آخر إجراء ، وإذا تعدد المهمون فإن انقطاع المدة بالنسبة إلى أحدهم يترتب

عليه انقطاعها بالنسبة إلى الباقين ، ولو لم تسكن قد اتخسذت ضدهم إجراءات قاطمة للمدة (القانون رقم ٣١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة م٢٠٢ مكرراً مصافة بالقرار بقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٧)

الموظف الزى يترك : لخدم: :

الجركيب
ini.
مقدمة
ع ۱ مبادئء عامة g
g ٧ - لحة تاريخية عن دراسة المالية العامة ١٠٠٠٠
٩ ٣ ـ الفكرة الثقليدية والفكرة الحديثة للمالية العامة ١٧
 إ ـ بعض المراجع الآجنبية في طم المالية العامة والتشريح المالي ٧٧
القسم الاكول
النفقات العامة ه
الفصل الأول ـ تعريف النفقة العامة وعناصرها ٢٧
الفصل الثاني _حدود النفقات العامة
الفصل الثالث ـ أنواع النفقات العامة
المبحث الآول ـ أنواع النفقات العامة من حيث تسكرارها الدوري ه ع
المبحث الثاني أنواح التفقات العامة من حيث آثارها الاقتصادية ٩٠
١٤٦ ١٤٤ النفقات المنتجة والنفقات غير المنتجة ٢٤
§ ۲ _ النفقات الناقة والنفقات غير الناقة ٧)
﴿ ٣ ـ النفقات الحقيقية والنفقات السورية ٧٤
المبحث الثالث ـ أنواع التفقات العامة منحيت الاغراض التي تهدف إليها ١٨
المبحث الرابع ـ أنواع النفقات العامة من حيث الهيئة الى تقوم بها
المبعث الحامس- أنواع النفقات العامة من حيث الشكل الذي تتخذه ٥٠
المطلب الأول _أجور عمال الدولة ٧٥
المطلب الثاني ــ أثمان الآشياء والأدوات التي تبناعها الدولة ٨٥
الملك النالف الإطانات المطلب النالف الإطانات

	_ 467
سقنعة	
٦٢	نصل الرابع ـ التقسيم الوضعي النفقات المامة
77	١ - التقسيم البريطائي
	ع ٢ ــ النقسيم الفرفس
	» ۳ ـ التقسم المعرى
v.	نصل الحامس ـ الآثار الاقتصادية النفقات العامة
	المبحث الأول ـ تأثير النفقات العامة في إنتاج الدخل القومي
VC	المبحث الثاني ـ تأثير النفقات العامة في توزيع الدخل الفوى
	المبحث الثالث ـ اختلاف آثار الانفان العام باختلاف وسائل تمويله
	المبحث الرابع ـ تأثير النفقات العامة في زيادة التنافس بين الطبقات في الد
	الراحالة الراحالة
	المبحث الحامس - آثار النفقات الحرية المبحث الحامس - آثار النفقات الحرية
4.1	مناهن در المعلق
٧٩	صل السادس ـ ظاهرة الازديار المضطرد في النفقات العامة
	المبحث الأول ـ أسباب ازدياد النفقات العامة
	المطلب الأول - الأسباب الاقتصادية
	§ ١ - ازدياد الثروة وتمو الدخل القومي
	و ۲ - التوسع في المشهروعات العامة
	و ٧- الدورة الاقتصادية
Va	in the study of
	ع ۽ - المنافسة إالاقتصادية
٨٧	المطلب الثاني _ الأسباب الاجتهاعية
	ع ۱ مازدیاد السکان
	ةً ٧- أنباع المن
	 ٣ - تمو الوعي الإجباعي المطلب الثالث _ الأسال الادارية

بلبية	-					_		
44			· ··· ·	š	ب المال	الآسيا	لرابع_	المطلب ا
17		,			أمتى	الإنر	_ سبرة	۱ §
44		نیاطی	ِ مال احد	رادات أو	ق الأم	: قائص	- وجو	Y §
48			اللة .	لقراعد ا	پمض آ	مر أعاة	_ عدم	r §
10				ساسية	باب ال	ـ الآــ	الخامس	المطلب
10			عراطية	لنظم الدء	ی. وا	ر الما	_ انتشا	۱ ۾ ۱
		كفالمنظا						
								المبحث الثاني _
• •								
				ساق	لقسم اا			
	•			العامة				
1.4						المامة	لإرادات	ة ـ أثواع اا
1.1	***				***	الخاص	_ الأن	۱ 8
1 - £	*** ***					. ۽	ـ العشر إ	4 8
۱۰.						المام	_ الأن	r §
						التحسه	۔ مقابل	• §
۱۰۷	*** ***				٠ ب			•
۱۰۷					ں اصة	ب لب الح	العثرا	٦ §
1 • v 1 1 ° c 1 1 £	 ا الآخر	 ةو بعضها	:ات ا لماء	 ښالايراد	اصة بين بعد	ئب الح أ المييز	العنر ا صعو يا	₹ § V §
1 • v 1 1 ° 1 1 & 1 1 °	 ا الآخر	 ةوبمضها 		 ښالإيراد س	اصة بين بعد	ئب الح : التمييز ات	الصرا صمو با الفراء	7 § V § A §
1 • v 1 1 ° 1 1 & 1 1 °	 ا الآخر	 ةو بعضها		 ښالإيراد س	اصة بين بعد	ئب الح : التمييز ات	الصرا صمو با الفراء	7 § V § A §

سلية															
114		***	•••		•••	•••	•••		لاکها	, أيا	وأة مز	ل الم	<u>-</u> دخ	ارل.	أغرح ال
									بقارى					لحث	i) '
									•••						
									•••				_		
									• • • •						•
									ول						
140	•••	•••	•••	•••	***	• • •	•••	***	سناعي	ن الم	ادوميز	ه ا	الثائد	لبحث	t.
177	•••		•••	•••			•••	***	جاری	ن آلت	المدومة	ح-ا	الراب	لبحث	.l
144	•••	***	• • •	• • •	• • •	مامة	ات ال	لمشره	دارة ا	ب [. اسال	س ـ	121	لبحث	3
177	***	•••	•••	•••	•••	• • •	•••	•••	•••	•••	•••	سوم.	ـ الر	الله الله	الفرح ا
117	• • •	•••	•••	• • •	•••		***		***	•••	ب	برائد	_ العن	ثالت	الفرح ال
188	•••	•••	•••		• • •	•••		***	***				**	دمة.	مقا
188	رما	و تعلو	ئونى	يا القا	كيم	ہار	فرامد	ماوأة	يناصره	ة وء	لضريبا	يف ا	_ تمر	الأول	القصل ا
									نريبة و						
117		•••	•••	•••		***	***	**	ريبة	أأث	اراص	i - (الثان	لبحث	1 .
									لقانو تو						
101	•••	•••	•••		•••	•••	• • •	•••	ريبة	العتم	تطور	ح-	الزا	لبحث	1
dV	• • •	**		•••			•••	440		٠٩	شرائم	سيم ال	_ îi_	الثان <u>ي</u>	الفصل
٧٥١				•••	مددة	ıl.	رائد	والع	إسدة	ة الو	لعتريا	ل _ ا	الآو	المبحث	
14.					مية	الثبة	ائب	العتر	بنة و	ب ال	عرات	JI _ ,	، الثارُ	المحث	1
٧í	•••	•••	i	باشرا	ير ال	پ غ	شراا	ة وال	للباشر	ئب ا	العترا	ے ۔	ILII.	الميحد	
										1	الأمد	اعد	.	a.Jieli	القصا

indo .
المبحث الأول ـ القواعد القانونية العتربية ١٨١ ١٨١
المطلب الأول ـ قاعدة عومية الضربية ١٨١
المطلب الثانى ازدواج العرائب ١٨٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
١ ٨٨ ٠٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٨٨٠٠
g ۲ ــ ازدواج العنرائب الدولى ۱۹۲ ··· ۱۹۲
8 ۳ ــ التشريع المالى المصرى واذدواج العرائب ۱۹۷
المطلب الثالث ـ. قاعدة المساواة أمام العنربية ١٩٩٠.
§ 1 _ نظرية المساواة في التضحية · · · · · · · · · · · ١٩٩
8 ٧ _ نظرية الحد الادنى التضحية ١٠٠ ٠٠٠ ٢٠٠٠
ع ٣ س تغلرية المقدرة التكليفية ٢٠١
المطلب الرابع ــ الضربية التصاعدية ٢٠٣
ع م _ أساس الضرية التصاعدية · · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
ع ٧ ـ نقد العترية التصاعدية ٢٠٦
ع ٣ ـ التطبيق الممل التصاعد و ٣٠٩
ع ۽ التصاعد في اتجاء واحد أو أكثر ٢١٤
۾ هـ العربية التازلة و ١٠٠٠ ب. ٢١٥
المحث الثاني _ القواعد الاقتصادية الغرية ٢١٦
المعللب الأوله ــ التهرب من العشرية ٢٢٢
 المطلب الثاني ـ نقل عبد الضريبة المعلم الثاني ـ ٢٢٨
٢٣١ ٠٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١
8 ٢ - طلة الاحتكار و ٢٣٨ ··· و ٢٣٨
المطلب الثالث _ استهلاك العشربية ١٠٠٠ ٢٤١
المطلب الرابع ـ الاضطرابات الآخرى الى تطرأ على توزيع العب.
المال مر الملك الضرية بين بين بين ١٠٠٠

ملجة													
707	***	***		•••		ية	ة العدر	الإداري	راعد	، ـ. الق	، الثالث	المبحث	
Yot	•••	•••	•••	•••			نرية	وية ال	ہ ۔ تس	الآو(المحلاب		
401	•••	•••	•••	•••	عربة	اضعة ا	بعة الح	دير الق	ä	الأوإ	المرحلة		
307	***	•••	•••	***		رة	الإدار	بواسطة	قدير	:# - 1	§		
YoY					*** *		***	ن الفير	بليغ .	Ji Y	ş		
404	•••	***				ية	العشر	د بد دین	<u>.</u> تعا	الثانية	المرحلة		
**1		•••					نرية	يل ال	-	الثاني	المطلب		•
777		•••	•••	•••			ر	ق العلم	، رطو	الثا لث	الطلب		
												لِ الرابع	النصا
YVY	•••	•••				.خل .	عل الد	برائب	، بـ الع	الآول	المطلب		
777	•••	٠			•••	الدخل	, je	لمنرببة	واع ا	1 _ 1	8		
YA.	•••	•••		•••	(الدول	ا پيمون	ادخل و	_يبة ا	۱ ۔۔ مشہ	8		
						- YAY						(انعاز	
						رأس							
						ر ار رأس							
						زيادة ال							
144	•••	***	***	•••	قارية مست	يمة الم	ادة الق	على زيا	ئريية	و _ العا العا	8		
						الاست							
4.1	•••	4++	•••				شرة .	غير الميا	ا لي ة	. العثر	الثاني.	الميحث	
						471	All b	. ائب ه	_ العن	الارل	العالب		

•	••V
	و 1 ـ الاحتكارات المالية
	» ۲ ـ الغرائب الجركية ،
	§ ۲- رسوم الانتاج
٠٢١.	المطلب الثاني ـ الضرائب على النداول
	القسم الثالث
	القروض العامة
410	مقدمة (الموارد غير العادية)
T10	و ۱ ـ المال الاحتياطي
	» ۲ ـ الضرائب غير المادية
	» ۳ ـ إصدار نقود ورقية
	ُوْ ع ـ القروضِّ العامه
715	« - المقارنه بين القروض و بين الضريبة غير العادية
	ع ٦- نقد القروض العامة م
271	الفصل الأول_ أثواع القروض العامة
	المبحث ألكول ـ القروض الاجيارية ، والقروض الوطنية ، والقروض
271	الاختيارية
277	. ١ ه ١ ما القروض الاجيسارية
217	§ ۲ ــ القروش الوطنية
444	§ ٣ ـ القروض الاختيارية العادية
7 7A	المبحث الثانى. الدين السائر والدين المثبت
	المطلب الآول ــ الدين السائر
	g ر ـ أفون الحراة العادية
***	ع ٧ ـ أدون الحرالة غير العادية

	مشيعة	
	TYT	المطلب الثانى ـ الدين المثبت المطلب الثانى ـ الدين المثبت
		المبحث الثالث ــ القرض الدَّاخلي والقرض الحَّارجي
		الفصل الثانى ـ العمليات الحماصة بالدين العام
		المبحث الأول أصدار القروض العامة
		٩ - حرورة أنن البرلمان لاصدار القرض
		g ٧ ــ القرض من الوجهة القانونية
	YE	المبعث الثاني ـ شروط إصدار إلقرض
		ع ١ - مبلغ القرض و ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠
		γ ۾ ٻمرالفائدة γ . g .
		» ٣ سمر الاصدار بي بي بي وي
		ي ع س شكل السندات
		ُوْ ۾ - المزايّا المالية والصائات
	YEV	المبحث الثالث ـ طرق الاصداد
,	TEV	و ۱ ـ الاكتات العام
	TEA	§ ۲ ـ الاكتتاب المصرف
	TEA	g ٧- الاكتناب بالمرايدة
		§ ۽ ـ الاصدار في البورصة
	Y0	الفصل الثالث ــ [نقعناء الديون العامة
		المبحث الأول ـ الوفاء
		المبحث الثانى ـ تثبيت الديون
	TOT	المبحث الثالث _ تبديل الديون
	T01	المطلب الأول بـ أنواع التبديل
	T07	المطلب التانى ــ الشروط اللازمة انتجاح عملية التبديل
-	TOA	المالب الثالث أشكال التعال

ب ملية	
	الميحث الرابع ماستهلاك الديون
777	ع ١ - طرق الاستهلاك ه
P78 ··· ·· ··	g ٧ ـ صندوق الاستهلاك
778 ··· ···	8 ٣ الاستهلاك بطريقة الفائدة المركبة
717	المبحث الحامس توقف الدولة أو امتناعها عن الدفع .
77A	الفصل الرابيع ـ الآثار الاقتصادية القروض العامة
T3A	المبعث الأول. آثار عملية الاقتراض
ة غير البنوك	 إ - الاقتراض من الأقراد ومن البيوت المألي
	التجارية
	 ٢ - الافتراض من البنوك التجارية
***	 ٣ - الافتراض من البنك المركزي
TV1	المبعث الثانى _ آثار انفاق الأموال المقترضة
YYY	 ٩ - انفاق القرض الداخلي داخل الدولة
TVT	 ٧ ـ انفاق القرض الداخلي خارج الدولة .
	 ٣ - انفاق القرض الحارجي داخل الدولة
Yye	ع ۽ _ أثر وچود الفرض دليأصحاب السندات
*YY1	💡 أثر انفاق القرض في الاقتصاد القومي .
**********	المبحث الثالث آثار تسديد الديون إلمامة
القومي ۲۸۷ س	المبحث الراسع ـ تأثير القروض العامة في توزيسع الدخل
ع الدخل القومي ٣٨٧	ي ٦ ـ تأثير انفاق النقود المقدمة على نوزيس
آلةرمي ٢٧٩	» y ـ تأثير دفع الفوائد على توزيع الدخل أ
٠٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠	الفصل الجامِي ـ دين مصر العام
۳۸۰	الميحث الأولُّ - فشأة الدن العام المصرى
	المعيث الثاني القرض الصرية الحديث

							-•	٦٠ -	-					
ملسة														
247	•••	•••	•••	٠	111	۲ŧ	امام سن	ادين ا	ديل ا	ء ۔ تي	لأرا	ل ا	الما	
117	•••	•••	•••	•••	•••		لمالى	يت ا-	ين المث	41 -	لثاتي	اب ا	11	
741	***	• • •	•••	• • •	•••	• • •			الوطخ	أرمش	ji _	١٤	}	
۳۹۳	***	•••	***		***	• • •	***	(القطر	ومش	<u> </u>	٧ ۾	}	
440	***					***		ů	فلسط	إضا	_ قر	٣٤	}	
							رای	_					,	
777	•••	•••	···	•••		•••	4	ك المؤ	البنوا	ندات	_	0 8	}	
T1V	••;	•••	•••	•••	***	•••		اج	الإنا	ومش	<i>قر</i>	٦ ۾	j	
٤٠٠	•••	•••	***	• • •	الحرة	نية ا	استرليا	רי ול	الارصا	.ض ا	ــ قر	٧ 8	}	
1.3		•••	***		***		*** .	بية	إخارج	.ومش	۔ قر	٨٤		
٤٠٣	***		***	•••		•••	المامة	ات ^ا	المؤس	ومش.	ــ قر	1 8	•	
٤٠٤		•••	•••	•••	•••	•••	•••		باثر .	ينال.	41_	الث	ب آك	الطله
							ن						,	

							ن الحزا							
٤٠٩	•••	***			• • •	***	4	اوسميا	ش الم	غرو	Ŋ	1 8	į	
۲۱۰	•••	•••	***	***	***	ی	المصر	الدين	، حالة	ن عز	۔ بیا	,		
						,	الرابع	نسرا	الآ					
						•		المزا						
								_						7.15
-211					***	•••							•	عدمة
							اناحيته							
\$ Y £	•••				ياسية	JI.	اتناحية	ةٍ مق أ	المبراني	مية ا	1_	r §	ì	

مفية	
670	 8 ع ـ أحمية الميزائية من الناحيتين الانتصادية والاجتماعية
	نصل الأول ـ نفأة الميزانية وتطورها
177	نصل الثاني، قواعد الميزانية
	· المبحث الأول_قاعدة سنوية الميزانية
477	ع ١ ـ بداية السنة المالية
	٧ - حساب الحزانة وحساب السنة المالية
113	المبحث الثانى. قاعدة وحدة الهيزانية
	ع ١ ـ الميرانيات غير العادية
	 ٧ - المرانيات الملحقة
£07	ه ۲ - المرانيات المتقلة
100	° § ۽ ـ منزانيات الهيئات العامة المستقلة
1.0	8 هـ الحسابات الحاصة على الحزانة
£0V	المبحث الثالث ـ قاعدة شمول الميزانية أوحوميتها
101	الميحث الرابيع ــ قاعدة عدم التخميص
	نصل الثالث ـ المراحل التي تمر بها الميزانية
173	المبحث الأول ـ تحضير الميزانية
118	المطلب الأول ـ القواعد التي يسترشد جا في تحضير الميزانية
	ع ١ = تقدير النفقات
£77	8 y ـ تقدير الإرادات
٤٧٠	المطلب الثاني دور وزير المالية في تحصير الميزانية
	المطلب الثالث ـ ترازن الدانة
	ع ١ - توازن الميزائية في المائية العامة التقليدية
	٧ - توازن النوائية في إلمائية العامة الحديثة

سنينة 483	طلب الرابع ـ تحضير الميزائية في الجميورية المربية المتعدة
EAS	ناني _ أحياد الميرانية
٤٩٠,	و ١ - أجراءات اعتباد المرانية من بن بن بن بن بن بن
113	٣ - تعديل الاعتمادات ورفض مشروع الميزانية
	٧ - اعباد الميزانية في انجلترا
	ع ـ اعتباد المعزانية في فرنسا
	﴿ وَ ﴿ اعْبَادُ الْمُزَّانِيةَ أَنَّى اللَّهُورِيةِ الْعُرْبِيةِ الْمُتَّخِّدُةُ
	 ٣ - الفرق بين اعتباد البرلمان للايرادات واعتباده النفقات
	g ٧٠٠ المازاتيات الشهرية في قرنسًا
	8 A - الاعتبادات الجرئية في انجلترا
	 ٩ الممل بالمبر، نية القديمة في الجمهورية العربية المتحدة
0-1	» ١٠ - الاعتادات الاحافية 8
4.0	الثالث _ تنفيذ الميرانية
a £	طلب الأول عمليات التعصيل
r · a	الملب الثاثى - حليات الصرف
e - V'	للب الثالث _ عليات الحراة الشارات
0.4	طلب الرابع ـ المالالاحتياطي الماليالاحتياطي
	اللب الخامس ـ الحساب الحثامي
417	الرابع - مراقبة تنفيذ الميزانية مده
011	طلب الأول ـ الرقابة الإدارية
	الله الثاني - الزقاية الإُمانية
	Andrew and the Canada to the Highert
	و ٧ - الرقابة البيلانية في قرنسا
011	ع ٣ ـ الرقابة الريالية في مصر

						-							
مقعة													
									، بوار				44
									ملترا ـ				•
011	 			• • •	•••	سبة	الحا	iKe.	إنسال	. ق فر	- Y 8	}	
off		لة	W,	الفأت	للبخا	ديبية	نة التأو	الحرك	-				
۰۲۲	 					سبة	عُ الحُما.	ويواز	س _	. ق م	· Ť 1	}	
•Y£	 	•••						يو ان	نلالله	۔ است	• 5		
770	 						يو ان	ت الد	ساصاد	<u>-</u> أخت	٠ ٣		
077													
370													
376	 					بة	اغنار	يو ان	فظام د	۔ ئقد			
041	 							المالية	لفات ا	<u> </u>	4		
084													
95.													
0 2 7	 		الية	- ت الم	فالفا	س الم	بية ء	مُ النَّاد	الحاك	-			
057													
011													
001				OB OF	-			۱) ۲۰ نهرس					
001	 	•••		• • •		•••							

إضافات

 حقمة ٥١ : تضاف النبارة الآتية في آخر الصفحة : « سندرس هذا باختصار الأنواع الثلاثة الأونى أما النوع الرابع فسنتكلم عنه فيا بعد ، عند الكلام غلى .
 الدين العام .

 مقحة ٥٥ : تشأن العبارة الآنية في آخر السطر الرابع : والقوار بقانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن الماشات والمسكافآت والتأمين والعمويض لضباط.
 القوات المسلحة بإقليمي الجهورية ، المدل بالقرار بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٠ .

* صفحة ٥٨: تضاف العبارة الآتية في مهاية السطر الرابع: ثم صدر بعد ذلك القرار بقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٩٠ بإصدار قانون التأمين والماشات لموظفي الدولة المدنيين الذي تسرى أحكامه على أصحاب الماشات والمستحقين عمهم الماملين بأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ السابق الإشارة إليه ، ويسرى في اقليمي الحجورية العربية المتحدة .

كذلك صدر الترار بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٠ بإصدار كانون التأمين والمعاشات لمستخدى الدولة وحملقا الدائمين ، ويعمل به في إقليمي الجهورية .

* صفحة ۱۲۷ : تضاف السيارة الآتية في آخر الفقرة ۱۳۱ : وقد تم تأميمه فعلا بمقتضى القرار بقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٩٠ ، كما تم تأميم بنك مصر بمقتضى القرار بقانون رقم ۳۹ لسنة ١٩٩٠ .

• صفحة ١٦٩ : تضاف العبارة الآتية إلى آخر الحامش : وقد سبقت الإشارة الذيخلة .

 ضفحة ٣٠٤: تضاف العبارة الأثنية إلى آخر الهامش رقم (١): وقد ألنيت تعذه الضريبة أخيراً.

مفحة ٣٦١: تضاف العبارة الآتية بين البطرين الثاني والثالث: . . عب.
 الفوائد وليكنه مختلف عنه في أنه يترتب عليه تخفيض . . .

مقحة ٣٩٦. يعدل صدر الفقرة ٤٩٨ إلى ما يأتى: صدر فى ١٦ فجزار سنة ١٩٦٠ القانوفان رقم ٣٩ السنة ١٩٦٠ ويؤميم بنك مصر ، و ٤٠ لسنة ١٩٦٠ ويؤميم بنك مصر ، و ٤٠ لسنة ١٩٦٠ ويؤم البنك الأهمل المصرى .

صفحة ٢٠٢٠ : يضاف في آخرها الفقرة التالية : .

(٧) ثلاث اتفاقيات مع حكومة الولايات المتحدة الأسريكية بتقديم قروض قبسها لا ١٦ مليون جنيه تسخدم في المشروعات الإنتاجية ، على أن تسدد بالمنافة الحلية : (الأولى) بميلغ ٧ مليون جنيه تسدد في عر ٣٠ سنة بفائدة ٤ ٪ و (الثانية) باستيراد ما قيمته ١٥ مليون دولار من الدخان وبذرة القطن أو زيت فوالد الصويا والندة من الولايات المتحدة تدفع بالجنيهات المصرية وتخصص منها ٧٠ ٪ بقدم الميون دولار عن السلع الزراعة الأمريكية التي تضمنها اتفاقية ٤٣٠١-١٩٥٩ مليون دولار عن السلع الزراعة الأمريكية التي تضمنها اتفاقية ٤٣٠١-١٩٥٩ تستخدم على شكل قروض للحكومة الاستخدامها في مشروعات إضافية المتنبية المتحدام على مشكل قروض للحكومة الاستخدامها في مشروعات إضافية المتنبية

- 970 -تمحيح أخطاء

مستواب	خط		إسطار	Andre
عليها	، عليه		Y=	Ψ.
القساغة	القادمة		10 -	۲ .
الحصول	المحصنول		1:	٧
منجزلة	مثفردة		H.	**
ديوان	ديران		14	£A
والساسة الاجتاعية	والسياسية والاجتماعية			7.
من قوع	في فرع		1	V1 -
عند خروج	عن خروج		۰	۸۷
عائلة لإدارة	عائلة الإدارة		19 .	140 .
teoria	teoris	بالحامش	~	144
بالواجبات	بالخدمات		٧	188
فیما تر ید	عاتريد	•	14	10A
يۇخذ على	يؤخذ		14	197
تقل	تقبل		14	777
فظرية	النظرية		11"	Yol
الإيراد	الایر ادات		4	777
هذه	ق مدّ	بالمامش	٤	440
حاجة الحزانة	الخزانة		1.	AFY
التركيي	التركيني		1.	YAY
Unearned	Unearnedl		17	TAT
خسة	تنجس	بالحامش	•	741
Les	Las	بالحامش		198
al -	ile:		۳	TTV
Système	Système	الأخير	-	TET
والاحتفاظ بها بدلا	ندلا		٧	477

1.	- 410 -	ν.	
مبواب	خلسة	سنطر	مقعة
ثادر `	قليل	14	777
Business	Basiness	ب بالمامش	AFT
السنية ٢٠٢	السنية	V	TAT
٤٩٢ع م_القطر	القطن	الاخير	797
الدرل	الدولة	17	EIV
Y §	Y §	17	EYE
£ §	78	Α.	14.
OEA	*10	. **	ETY
110		الحنامش	EEA
درچه	درچة	۷ ٔ یالحامش	0.1-
budget	budeet	٣	0 - 1
حتی ولو	ولو حتى	1.	015
الدلمان	البرلمان	4	011
بمقتمني القانون	بمقتصى	٦	044
لوزارات	اوزارت	18	930

ملغرم التوزيع دار المعارف بتصر سنج .ع .م.. فرع الاسكندرة ـ ٢ ميدان التحرير 11.